العصر العثماني

من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية

نادية محمود مصطفى

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

المشرف العام ورئيس الفريق

١ – أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

الباحثـــــــــــــون

٢ – أ. د. احمد عبد الونيـــــس شتا

أستاذ مساعد القانون الدولي العام

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٣ – أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد النظرية السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٤ – د. عبد العزيـــــــز صقر

دكتوراه في العلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

٥ – أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٦ – أ. د. مصطفى محمود منجود

أستاذ مساعد الفكر السياسي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٧ – أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٨ – د. نصر محمد عـــــارف

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٩ – أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران

أستاذ العلاقات الدولية ووكيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المستشـــــــارون

١٠ – أ. د. حورية توفيق مجاهـــــد

أستاذ الفكر السياسي ورئيس قسم العلوم

السياسية الأسبق كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

١١– أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور

أستاذ التاريخ – كلية الآداب

جامعة القاهرة

١٢ – أ. د. عبد الحميد أبو سليمـــان

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس

الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

١٣ – أ. د. علي جمعـــــه محمد

أستاذ أصول الفقه – كلية الدراسات العربية

والإسلامية – جامعة الأزهر

المســــــــــــاعدون

١٤ – أ. ابراهيم البيومـــي غانم

١٥ – أ. إحسان سيد عبد العظيم

١٦ – أ. احـــمـد عـــبـد الســـلام

١٧ – أ. تهـانـي عـبـــــــلان

١٨ – أ. حامد عبد الماجد قويسي

١٩ – أ. طارق الســعـيــــــد

٢٠ – أ. عـبـــد الســـلام نوير

٢١ – أ. مـجدي مـحـمـد عيـسي

٢٢ – أ. مـحمـد عـاشـور مهـدي

٢٣ – أ. محي الدين محـمد قاسم

٢٤ – أ. فـــــــوزي خـلـيـل

٢٥ – أ. ناهد عـرنـــــــوس

٢٦ – أ. هـــاشــم طــــه

٢٧ – أ. هبـــــه رؤوف عـزت

٢٨ – أ. هشـــام جــعـــفـــر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن
آراء واجتهادات مؤلفيها

(مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ١١)

المعهد العالمى للفكر الإسلامى
٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة .

مصطفى ، نادية محمود .
العصر العثمانى من القوة والهيمنة العالمية العثمانية وبداية الاستعمار الأوروبى الكشفى . . . / نادية محمود مصطفى . - ط١. - القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦
جـ ١. سم .- (مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ١١)
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية .
تدمك ٠ - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧.
١ - الإمبراطورية العثمانية - العلاقات الخارجية .
أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف ٣٢٧
رقم الإيداع ٧٢٢٧ / ١٩٩٦

المحتويات

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

المقدمـة

تجسدت منذ بداية العقد الثالث من القرن ١٠هـ – ١٦م الآثار التراكمية للتطورات الهامة التى جرت فى مرحلة انتقالية بين نظامين والتى شغلت الفترة من العقد الأخير من القرن (٩هـ ، ١٥م) حيث حدث تحول فى نظام العلاقات المسيحية – الإسلامية نتيجة التحول فى علاقات القوى الإسلامية من ناحية ، ونظام علاقات القوى الأوروبية من ناحية أخرى . ومن ثم ظهرت اشكاليات هامة على صعيد هذه العلاقات المتداخلة وقدمت خبرة التطورات عبر مايقرب من القرون الأربعة مدلولاتها بالنسبة لهذه الاشكاليات . فما هى اذن أهم السمات الجديدة فى علاقات القوى الإسلامية أى فى طبيعة الطرف الإسلامى بصفة عامة وكذلك فى الطرف الأوروبى ؟ وماهى أهم الاشكاليات التى ستدرس على ضوء نظام التفاعلات الإسلامية المسيحية ؟ وكيف سيتم تناول هذه الدراسة ؟

أولاً : سمات التطورات فى الطرف الإسلامى :

وهى تنقسم إلى سمات تتصل بهيكل القوى الإسلامية ، وسمات لأبعاد دور الفاعل الإسلامى المركزى ، وسمات الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية فى الدول الإسلامية. وتتشابك وتتداخل تأثيرات هذه المجموعات الثلاث من السمات ، وهى التى تبين جانباً هاماً من طبيعة هذه المرحلة المسماة "بالعصر العثمانى "

١ – هيكل القوى الإسلامية :مركزية القوة العثمانية :

تتعدد فى الأدبيات المختلفة تسميات هذه المرحلة بالنظر إلى هذا الهيكل ، فيتحدث البعض [1]عن الصراع على ميراث الخلافة الإسلامية ، ويشير البعض الآخر [2]إلى تفكك الوحدة الإسلامية، ويبين فريق ثالث [3]تغيرات فى طابع دار الاسلام نظرا لظهور ثلاث قوى كبرى ، وتتكلم مصادر أخرى عن آخر الامبراطوريات الكبرى الإسلامية [4] أو عن القوى الاقليمية الثلاث الكبرى [5] . بعبارة موجزة هناك اتجاه يبرز بصورة واضحة التطور الذى حدث نحو تعددية إسلامية دولية نتيجة ظهور ثلاثة مراكز متزامنة للقوة الإسلامية ومستقلة عن بعضها وهى العثمانية ، الصفوية ، المغولية.

---

١) د .ابراهيم العدوى .التاريخ الإسلامى :آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٦.

٢) د .حسين مؤنس :الشرق الإسلامى في العصر الحديث .ط٢ ، مطبعة حجازى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٣) د .مجيد خدورى .الحرب والسلام في شرعة الاسلام ، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٣، ص ٣٦١ .

٤) - H.J. Kissling . et. al (eds) The Muslim World (III)· The Last Great Muslem Empires .E.G. BRILL. Leiden 1969

٥) - M G. Hudgson The Venture of Islam The Gunpower and Modern Times . The University of Chicago Press Chicago 1974 pp 46 - 47 .

ومما لاشك فيه أن هذا الاتجاه للحديث عن توازن ثلاثي للقوة الإسلامية لايمكن أن يخفى أن هذه المرحلة (التى امتدت مايقرب من القرون الأربعة منذ الضم العثمانى للوطن العربى وحتى سقوط الدولة العثمانية) تعد من منظور التاريخ الإسلامى العام "المرحلة العثمانية "أى التى لعبت فيها الدولة العثمانية دور الفاعل المركزى فى العالم الإسلامى وفى التفاعلات الإسلامية – المسيحية الدولية . فما من واحدة من القوتين الأخريين كانت تقارن من حيث عناصر القوة بالدولة العثمانية أو توافرت لها خصائص الفاعل المهيمن سواء من حيث عناصر القوة المادية أو من حيث القدرة على ممارسة النفوذ والسلطة .

٢ – أبعاد دور الفاعل الإسلامى المركزى :

أثر دور الدولة العثمانية فى تشكيل العلاقات بين الشرق الإسلامى والغرب المسيحى فى مرحلة هامة من تطور تاريخ كل من الطرفين . ولقد أثار هذا الدور أبعادا هامة يمكن تلخيصها فيما يلى :

أ – هل الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية ؟ وهل كان العثمانيون يهتمون بلقب الخلافة الإسلامية ؟ وهل كانوا يعتبرون أنفسهم خلفاء لدولة إسلامية؟ ومنذ متى؟ وماهى الدوافع وماهى المزايا؟ .

فلقد سبق أن رأينا كيف كان نقل مقر الخلافة العباسية إلى مصر أحد أهم مكونات الدور القيادى لمصر فى العصر المملوكى ، وبالرغم مما آل اليه سلطان الخليفة العباسى من ضعف إلا أن مركز الخلافة ظل له نفوذه فى جميع أرجاء العالم الإسلامى ، ومن ثم كان لابد وأن يثور السؤال التالى :هل بهزيمة العثمانيين لمصر المملوكية انتقل مقر الخلافة إلى استانبول (الآستانة) باعتبارها عاصمة القوة الكبرى فى العالم الإسلامى ؟ وهل كان لهذا الانتقال آليات واضحة ؟ .

بالرغم من اتفاق المصادر التاريخية الأولية والثانوية على انتقال الخليفة العباسى إلى الآستانة بعد فتح مصر ، الا أن الاختلاف ثار حول ماإذا كان قد تنازل للسلطان العثمانى سليم (أو ابنه من بعده) عن لقب الخلافة أم لا ؟ . ولقد استند كل من الفريقين الذى يقول بالتنازل والذى يقول بعدمه إلى أدلة تدعم رأيه . ومن أهم هذه الأدلة سكوت بعض المؤرخين المعاصرين للضم العثمانى لمصر سواء من الأتراك أو العرب عن التعرض لموضوع التنازل من عدمه [٦] . واذا كانت بعض المصادر العربية

---

٦) انظر تفاصيل هذه الاختلافات فى المصادر العربية والاجنبية فى

– د .محمد عبد المنعم الواقد الغزو العثمانى لمصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، د . ت ، ص ص ٢١٤ – ٢٢٥ .

الحديثة (٧) قد أخذت بمقولة التنازل ومن ثم اعتبار كل سلطان عثماني منذ سليم الأول أميرا للمؤمنين وخليفة لرسول الله اسما وفعلا وكذلك اعتبار الآستانة مقرا للخلافة الإسلامية العظمى ، فإن مصادر أخرى (٨) تبرز كيف لم يهتم العثمانيون قبل فتح الشام ومصر وبعدها بلقب الخلافة وأن هذا الاهتمام لم يظهر ويأخذ منحى جديا إلا بعد أن أصاب دولتهم الضعف التدريجي وخاصة بعد معاهدة كوكينارجا ثم مع السلطان عبد الحميد الثاني. هذا ومن ناحية أخرى تفصل بعض المصادر (٩) وتؤكد على ابراز أن الامبراطورية العثمانية لم تعرف بدولة الخلافة الإسلامية ابدا وأن النظام الذى اتبعته الدولة هو نظام السلطنة الذى يختلف عن الأنظمة السياسية الأخرى التى عرفها التاريخ الإسلامى العام كنظام الخلافة ونظام الإمارة ونظام السلطنة . بل إن السلاطين الأتراك أوقفوا العمل بمشروع الخلافة ولم يهرعوا إليه إلا عند الشعور بالضعف . ومما لاشك فيه أن الخوض فى تفاصيل الجدل والمناقشة حول هذا الموضوع يقتضى التوقف عند نقاط عديدة مثل الأحقية الدينية للعثمانيين فى لقب الخليفة من عدمه فى مقابل مصادر الشرعية التاريخية نتيجة أعمال الفتوحات والسيطرة، والتطور فى نظرية الخلافة عند السنة والذى على ضوئه يمكن القول ما إذا كانت الخلافة العثمانية خلافة حقيقية من عدمه ، وطبيعة النظم التى استخدمتها الدولة العثمانية ومدى موافقتها للمبادىء الشرعية للاسلام ومجموعة النظم القانونية التى أفرزتها الدولة الإسلامية الأولى (١٠) . ومع الاعتراف بأن هذه المناقشة إنما تقع فى صميم دراسات الفكر السياسى الإسلامى والنظم السياسية الإسلامية فإن مايعنينا فى نطاق تحليلنا للعلاقات الدولية الإسلامية أمرين :

---

٧) انظر على سبيل المثال :
- محمد فريد :تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق د. احسان حقى ، دار النفائس . بيروت، ط١ . ١٤٠٨ - ١٩٨٨ ، ص ١٩٥ .

٨) انظر على سبيل المثال :
- د .احمد عبد الرحيم مصطفى : أصول التاريخ العثمانى . ط٢ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص٨٦ - ٨٧ .
- د .عبد الرحيم عبد الرحمن :تاريخ العرب الحديث والمعاصر . ط٤، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٦ . ص ص٥٠- ٥١ .
- د .على حسن الخربوطلى : الاسلام والخلافة ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩ ، ص ص ٢٥٣ - ٢٦١.
- برنارد لويس " :السياسة والحرب فى الاسلام" . فى نشاخت وبوزورث :تراث الاسلام . ترجمة محمد زهير ، عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ج١ .

٩) انظر التفاصيل فى :
- د .سيار الجميل :الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث . مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ص ١٣٥ - ١٤٥ .

١٠) انظر نموذجاً على هذه المناقشة يجتهد فى اثبات أن الدولة العثمانية لم تكن خلافة إسلامية بل انها نقضت مشروعيتها الإسلامية فى - :المرجع السابق . ص ص ١٤٥ - ١٥٧ .

من ناحية :بغض النظر عن تنازل الخليفة العباسى عن الخلافة من عدمه وبغض النظر عن الأحقية الشرعية من عدمها أيضا. فمما لاشك فيه أن الدولة العثمانية قد تصدرت العالم الإسلامى من حيث عناصر القوة ومن حيث الدور العالمى ، وإذا لم يكن للقب الخلافة فى مرحلة قوة الدولة العثمانية أهمية مباشرة للسلطان العثمانى لإقرار نفوذ ودور الدولة . فلقد وصل الأمر إلى حد سعيه للتلقب به فى عصر ضعف هذه الدولة نظرا للأهمية السياسية والمعنوية التى تحيط به . ويعنى هذا أنه مهما كانت النوايا الحقيقية للتحليلات التى اهتمت بنفى صفة الخلافة عن الدولة العثمانية فإن وجود دولة إسلامية قائدة تتحمل مسئولية الدفاع عن الاسلام والتوحيد بين دوله ضرورة مهمة ولكن شريطة أن تكون هى فى داخلها حامية للشريعة الإسلامية لأن ادعاء الخلافة فى فترة ضعف لن يكون المنقذ من السقوط وليس سبيل تحقيق الوحدة المطلوبة . فتولى دور الخلافة يتطلب مسبقا توافر الأسباب وليس تولى الخلافة هو الذى سيوفر أسباب النجاة .

ومن ناحية أخرى :لم تكن علاقة استانبول بمراكز القوى الإسلامية الأخرى فى العالم الإسلامى على نفس مستوى نمط علاقة مصر المملوكية بهذه المراكز فى ايران وآسيا الوسطى والهند ، وفى ظل دول مختلفة . فإذا كان الخليفة العباسى فى مصر - بالرغم من ضعف نفوذه الحقيقى - قد مثل مصدرا يسعى ملوك وسلاطين بعض دول العالم الإسلامى (بما فيهم السلطان العثمانى) لطلب الاعتراف منه بتوليهم الرياسة على دولهم - كما سبق ورأينا- فإن هذا لم يكن نمط العلاقة بين السلطان العثمانى وبين هذه المراكز على نحو أسفر عن درجة جديدة من التعددية السياسية الإسلامية التى تختلف عن التعددية فى ظل العلاقة بين الخلافات السابقة (قوية أو ضعيفة) وبين الامارات أو السلطنات التابعة لها ، ولكن تظل العلاقة بين الدولة العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية التابعة لها ذات مدلولات أخرى للعلاقة بين المركز والأطراف فى نطاق دولة إسلامية مترامية مثل "الدولة العثمانية" .

ب - الدور العثمانى العالمى بعد الدور الاقليمى :

تطورت الدولة العثمانية منذ نشأتها وتطورها من امارة التخوم إلى الدولة إلى القوة الاقليمية إلى الامبراطورية العالمية بعد ضمها الوطن العربى ، وهو التطور الذى لم يتحقق على هذا النحو لفواعل إسلامية أخرى [11] . ومع هذا التطور تعددت محاور الجغرافية السياسية التى دارت حولها التفاعلات الدولية التى شاركت فيها الدولة

---

(١١) انظر تحليلا نقديا مقارنا للأدبيات التى ساهمت فى دراسة هذا التطور من مرحلة النشأة إلى مرحلة الامبراطورية العالمية ثم التحديث والاصلاح ثم السقوط فى :

- د. سيار الجميل :مرجع سابق ، ص ص ٤١ - ١٢٨ .

العثمانية بدور أساسي في مواجهة طرف غير مسلم ، فهناك التفاعلات حول فتح أراضي غير مسلمة (ساحتها أوروبا أساسا)، وهناك التنافس مع قوى مسيحية دفاعا عن أراض مسلمة (شمال أفريقيا ، آسيا الوسطى والقوقاز) ، وهناك ضم مناطق إسلامية أو مد النفوذ اليها على نحو أثار مشكلات ممتدة مع القوى المسيحية المتنافسة حول هذه المناطق (الوطن العربي) وهناك أخيرا الصراع المسلح مع قوى إسلامية (الصفويين) . ولقد تطورت أنماط التفاعلات حول هذه المحاور مع تطور حال الطرف العثماني وحال الأطراف الأوروبية المنافسة وحال المناطق المعنية وذلك عبر عدة مراحل فرعية غلب التفوق العثماني على الأولى منها (القرن ١٠هـ - ١٦م) ، ثم برز الضعف والتآكل في مصادر القوة العثمانية في مرحلة تالية امتدت حتى أواخر القرن ١٨هـ حيث بدأت مرحلة الانهيار والسقوط . ومما لاشك فيه أنه إذا كان التحليل اتساقا مع منهجية الدراسة سيركز على التفاعلات في المحاور أو الانساق الفرعية المختلفة انطلاقا من الفاعل المركزي العثماني ، فإن التحليل ينظر للفواعل الإسلامية الأخرى في الأنساق الفرعية المختلفة بقدر مدلولاتها بالنسبة للعلاقات مع غير المسلم.

٣ - الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية في الدول الإسلامية :

إذا كان عصر القوة أو الفتوحات الإسلامية الكبرى قد اقترن بأوضاع داخلية متميزة، وإذا كان عصر القوة أو الفتوحات العثمانية قد اقترن أيضا بأوضاع داخلية متميزة ، فإن عصر التدهور والضعف ، والذي بدأ منذ أوائل القرن١٧م ووصل إلى قمته في نهاية القرن ١٨م ، قد اقترن ليس فقط بتغييرات في الطرف الآخر غير المسلم والتي نمت قوته ولكن اقترن بتغيرات داخلية مجتمعية خطيرة كان جزء هام منها انعكاساً لتطورات تاريخية دولية هامة ، وبالمثل بالنسبة لمراحل قوة ثم تدهور مراكز القوة الإسلامية الأخرى المستقلة عن الدولة العثمانية . وبالنسبة لأسباب التراجع والضعف في العالم الإسلامي بصفة عامة منذ القرن ١٧م والتي تبدأ منها جذور علاقات التبعية وعلاقات القوى غير المتكافئة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي والتي تقع في جوهر العلاقات المعاصرة بين هذين الطرفين .

بعبارة أخرى إذا كان قد حدث تطور في هيكل القوى الإسلامية تمثل في ظهور امبراطوريات كبرى مستقلة عن بعضها فإن تطور دور هذه الامبراطوريات قوة وضعفا قد ارتبط ليس بتطور توازنات القوى الدولية فقط ولكن أيضا بالتطور في أسس وقواعد ومبادىء تنظيم المجتمعات والنظم الداخلية . ومن ثم فإن القرون التي استغرقها العصر العثماني والتي استغرقتها بصفة خاصة تطورات الدولة العثمانية انما تعد ساحة هامة لاختبار نمط التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية وتأثيره على توازن القوى الدولية من خلال تأثيره على صعود ثم هبوط مراكز القوة العالمية .

وإذا كان صعود ثم سقوط الخلافات السابقة الأموية والعباسية وكذلك الدولة المملوكية قد حظى أيضا بالاهتمام بدراسة نمط هذا التفاعل الا ان مرحلة العصر العثمانى تكتسب خاصية اضافية حيث شهدت اهتماما ليس بصعود وهبوط مراكز القوة الإسلامية فقط ولكن بحالة العالم الإسلامى بصفة عامة فى مواجهة الغرب ، ولذا تبلورت اهتمامات المستشرقين وغيرهم بتغير هذه الحالة العامة من الصعود إلى التراجع وهو الأمر الذى أسفر عن تفسيرات ذات أسانيد مختلفة .

ومن ثم فإن خبرة التطور فى الأوضاع الداخلية بصفة خاصة وخبرة تطور أوضاع العالم الإسلامى بصفة عامة فى هذه المرحلة الحساسة من تطور النظام الدولى لابد وأن تقدم اضافة للدراسات النظمية حول أسباب تطور النظم الدولية واسباب صعود وسقوط الدول الكبرى وذلك من منظار الأوضاع الداخلية فى مجتمعات ونظم ظل التصادم بين مصادر الشرعية الدينية والشرعية السياسية من أهم اشكالياتها .

ثانيا : سمات التطورات في الطرف الأوروبى :

تنقسم هذه السمات بدورها إلى عدة مجموعات يتشابك تأثيرها على نمط تفاعلات الطرف الأوروبى مع العالم الإسلامى خلال الموجة الثانية من الهجوم الأوروبى على هذا العالم . فما هى هذه السمات وكيف جاء هذا التأثير على العالم الإسلامى ؟

١ - التطورات الداخلية في المجتمعات والنظم الأوروبية :

تقدم الغرب وجدد نفسه خلال ماعرف بعصر النهضة ، وكان انتهاء عصر الاقطاع قد حرر التجارة وقطاع الأعمال ، وساهمت مركزية الدول التى تطورت فى توفير أدوات النمو ثم التوسع الكبير خارج أوروبا . بعبارة أخرى وبعد أن كان العثمانيون يتوسعون على حساب دول ضعيفة كالبيزنطية وممالك البلقان بدأ الصراع ليس مع دول غرب أوروبا فقط ولكن مع هذه الدول التى كانت قد دخلت مرحلة جديدة من التنظيم فى ظل الدول القومية وآثار الثورة الصناعية وتطور الرأسمالية . وهذه التطورات هى التى انتقلت معها هذه الدول من وضع الدول الصغيرة إلى وضع الامبراطوريات الكبرى الاستعمارية وذلك فى ظل التطور من مرحلة الكشوف والاستعمار التجارى والتوسع في العالم على أساس قاعدة حرية التجارة إلى مرحلة التوسع استنادا للسيطرة على الأسواق، أى مرحلة الاستعمار الرأسمالى التقليدى[١٢]. ولقد ساد على هذه التطورات عملية التنافس الاستعمارى بين القوى

---

١٢) انظر تفاصيل هذه التطورات السياسية فى تحليل اقتصادى سياسى فى :

- Dietrick Gerhard : "Regionalism and Corporate Order as a Basic Theme of European History".in: R.Hatton & M.S.Anderson (eds): Studies in Diplomatic History . Longman .London .1970 . pp 155 - 182 .

الأوروبية المختلفة التى تنافست كل منها على الهيمنة والسيادة على النظام الأوروبى ابتداء من عصر السلام الأسبانى البرتغالى فى القرن ١٥م، ١٦م إلى عصر السلام البريطانى فى القرن ١٨ ، ١٩م . (١٣)

٢ - التطورات فى حالة العلاقات الأوروبية - الأوروبية وتوازن القوى الإسلامية - المسيحية بعد مؤتمر وستفاليا :

كان للتغيرات فى المجتمعات والنظم الأوروبية انعكاساتها على توازن القوى الأوروبية على القارة بقدر ماكان لها انعكاساتها على التوازنات الأوروبية حول مناطق التنافس الاستعمارى ، ومن ثم تراكمت آثار هذه الانعكاسات على توازن القوى الشامل بين الطرفين الإسلامى والمسيحى . وهذه الانعكاسات لم تحدث بصورة واحدة حيث أن التغيرات فى الطرف الأوروبى لم تحدث طفرة واحدة . كيف ؟

من ناحية :إذا كانت عناصر القوة الأوروبية الجديدة فى القرن ١٦م لم تجعل من الأوروبيين طوال هذا القرن مصدر تهديد أساسى للقوة الإسلامية المترامية الأطراف الا أن النهضة الأوروبية كان لها آثار بعيدة المدى لعل أولها هو الكشوف الجغرافية فى العالم الجديد . ولكن مع ازدياد نمو الغرب منذ نهاية القرن ١٦م بل أضحت دولة تمثل قوى عالمية سائدة أثرت بقوة على اعادة تشكيل أراض الاسلام وإذا كانت القوى الإسلامية الكبرى - وعلى رأسها العثمانية - قد أثبتت عدم مقدرتها على حل مشكلاتها الأساسية الداخلية فلم يكن هذا يعنى جمودا داخليا فقط بقدر ماكان يعنى أن العالم الإسلامى كله أضحى يواجه لحظة تاريخية جديدة فى علاقاته مع الغرب الجديد (١٤) .

ومن ناحية أخرى : بعد انشغال الأوروبيين بالصراعات التى اندلعت بين قومياتهم الناشئة فى أوروبا وحول المستعمرات فى الهند وفى العالم الجديد وبعد الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت والتى اشتركت فيها كل دول أوروبا وانتهت بصلح وستفاليا ١٦٦٨، بعد تسوية كل هذه الأوضاع التى شغلت الأوروبيين عن عدائهم للاسلام بدأ اتجاههم نحو قلب العالم الإسلامى . (١٥)

---

١٣) انظر حول هذه التطورات :

- جورج كيرك :موجز تاريخ الشرق الاوسط . ترجمة عمر الاسكندرانى و د. حسن سليم :مركز دراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧٥ .

- د . ابراهيم العدوى :مرجع سابق ، ص ص ٤٢٧ - ٤٣٩ .

- د . وجيه الكوثرانى :الفقيه والسلطان . المركز العربى الدولى ، القاهرة١٩٩٠.

- Bernard Lewis : The Arabs in the History . P 165.

١٤) - M.G.Hodgson : op . cit . PP 165

١٥) د .حسين مؤنس :مرجع سابق . ص ٣٦.

ومن ناحية ثالثة :لم يأخذ هذا الاتجاه شكل الهجوم المباشر منذ البداية ولكن اتخذ درجات متصاعدةوذلك في ظل تنافس الدول الأوروبية على التوسع الخارجي فبعد منافسة هولندا وفرنسا وبريطانيا لكل من البرتغال وأسبانيا في المحيط الاطلنطي والعالم الجديد والبحار الجنوبية وحول الهند (١٥٨٨م – ١٧٦٣م) تطور التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية من مرحلة التنافس الانجليزي الفرنسي الذي اشتد في أواخر القرن ١٨م إلى مرحلة الهيمنة البريطانية خارج القارة الأوروبية. وفي المقابل كان يتنازع النفوذ على ساحة أوروبا كل من روسيا وبروسيا حتى نهاية القرن ١٩، والجدير بالذكر أن تطور وبروز الدور الروسي منذ مولد روسيا الحديثة مع بطرس الأكبر كان عاملا هاما في التوازنات الأوروبية – الأوروبية وانعكاساتها على العالم الإسلامي(١٦). وإذا كانت المرحلة الأولى من التنافس (١٦م ، ١٧م ، ١٨م) قد اقترنت بالتوسع الرأسمالي التجاري الذي ارتبط بالسيطرة الأوروبية على البحار وعلى موانى ومراكز ساحلية في العالم الإسلامي فإن المرحلة الثانية من التنافس (١٨م ، ١٩م) انطلقت من نتائج الثورة الصناعية ومن متطلبات التوسع الرأسمالي الصناعي الذي فرض الاحتلال المباشر للأرض . ومن ثم جاء النمط الثاني من الهجمة الأوروبية الثانية .

ومن ناحية رابعة : وبالرغم من أطر التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى والتي شكلت دوافع وأدوات وأهداف اتجاهها نحو العالم الإسلامي فلقد كان يجمع بينها خلفية مشتركة وهي الرغبة في الاشتراك في حرب الأتراك وهي الرغبة التي مثلت أساس أغلب المحاولات لتحقيق وحدة أوروبية أو عصبة أمم وهي التي لم تخف بقاء أثر الفكرة الصليبية بها (١٧) .

ومن ناحية أخيرة :انعكست التطورات في طبيعة دور ووزن الطرف الأوروبي ليس على اتجاة تحركه نحو العالم الإسلامي فقط ولكن انعكست وبقوة على وزن وتأثير الطرف الأوروبي في العلاقات بين الدول الإسلامية . فبعد أن كانت الدول الإسلامية – وخاصة العثمانية والمملوكية – تستطيع توظيف الخلافات والتوازنات الأوروبية لخدمة مصالحها أضحى العامل التدخلي الخارجي في العلاقات بين الدول الإسلامية ذا تأثير سلبي متزايد .

---

١٦) - M. Imamuddin : History of Middle East and North Africa . Nagma& Sons , Dacca (East Pakistan) 1960 . pp 28 - 33 .

١٧) انظر الاشارة إلى هذه الرغبة في :

– ارنست باركر :آثار الحروب الصليبية (في) شاخت وبوزوث :تراث الإسلام ، الجزء الأول ، مرجع سابق. ص١٣٩ – ١٤٠.

ثالثا : أهمية المرحلة واشكاليات التحليل وأقسامه :

على ضوء المجموعتين السابقتين من سمات التطور يتضح لنا التزامن والتشابك بين تطورات عميقة كانت تحدث على صعيد الطرفين الإسلامي والمسيحي . فإذا كان القرنان ١٦م ، ١٧م قد شهدا بداية إرساء عناصر القوة الأوروبية الجديدة فقد أرسى فيهما أيضا قواعد التحول في المصير الإسلامي في العصر الحديث . وإذا كان القرنان ١٨م، ١٩م قد شهدا تفجر وهيمنة القوة العالمية الأوروبية فانه قد تم خلالهما رسم الخريطة السياسية والاجتماعية للعالم الإسلامي والتي عرفها ابتداء من القرن ٢٠ .

بعبارة أخرى تبلور تدريجيا عبر القرون الأربعة ذلك التداخل والتشابك بين تاريخ العالم الإسلامي والتاريخ العالمي على نحو لم يتحقق من قبل وعلى نحو وصل معه البعض (١٨) للقول بأنه لم يتطابق تقريبا تاريخ العالم الإسلامي في أي فترة أخرى مع تاريخ العالم كما حدث في خلال القرون ١٦م ، ١٧م ، ١٨م حيث أن كل الأحداث الكبرى التي أثرت على تاريخ العالم ككل أثرت وبقوة على تاريخ العالم الإسلامي في نفس الوقت الذي اتجه فيه هذا العالم نحو التجزئة إلى اقاليم متميزة تطور كل منها أنماط حياتها الإسلامية الخاصة بها (الهند – وسط آسيا – جنوب شرق آسيا – السودان وجنوب الصحاري –النيل – الفرات – شرق أوروبا) . والدولة العثمانية باعتبارها الفاعل الإسلامي المركزي في هذه المرحلة قدمت نموذجا واضحا على هذا التداخل والتشابك بين التطورات على الصعيدين الأوروبي والإسلامي فكما يقول البعض (١٩) فإن الدولة العثمانية منذ بدايتها وحتى النهاية قدمت أنماطا خاصة من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي دخلت تطوراتها في علاقة قوية مع تاريخ أوروبا ، حيث إن التاريخ العثماني قد أثر وتأثر بمسار الأحداث في وسط وغرب أوروبا بل إن ظهور وسقوط الدولة العثمانية ذاتها كان محكوما بدرجة كبيرة بنفس القوى الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت مسار التاريخ الأوروبي .

ومن هنا تنبع أهمية هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية الاسلامية– المسيحية وأهمية الاشكاليات التي تطرحها . حيث إنه قد تشكل في القرون الأربعة التي استغرقتها تلك العلاقات التي أفرزت آثارها على أوضاع القرن العشرين وحتى الآن . ومن أهم هذه الاشكاليات التي تمثل خلفية التحليل في الفصول التالية يمكن أن نوجز مايلي .

---

١٨) - M.G. Hodgson : op . cit . PP 8 - 12

١٩) - Kemal Karpat (ed): The Ottoman State and it's Place on the World History . E.G .Brill. Leiden, 1974. p. 1 .

أ – تناقض المقولات حول أثر الدور العثمانى العالمى على العالم الإسلامى فى مواجهة الغرب المسيحى وهل حقق هذا الدور بعثا وتضامنا جديدا فى مواجهة الخطر الأوروبى الجديد ؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة التركية على العرب ؟ هل حمى هذا الدور العالم الإسلامى من الاستعمار الغربى أم كان عامل خمود وتأخر للعالم العربى بصفة خاصة ؟

ب – طبيعة التطور فى توظيف الدور العثمانى للتوازنات الأوروبية ووضع الدولة العثمانية فى هذه التوازنات فبعد أن كان هذا التوظيف ايجابيا لخدمة أهداف ومصالح الفتوحات العثمانية خارج أوروبا وعلى صعيدها أضحى مقصوراً فى آثاره على خدمة عملية الدفاع عن تماسك ووحدة الامبراطورية ثم خدمة عملية البقاء والاستمرار والحيلولة دون السقوط . وبعد أن كانت الدولة العثمانية عاملا فعالا ومؤثرا فى تشكيل هذه التوازنات وتحريكها لصالح العثمانيين أضحت طرفا متأرجحا فى تحالفاته مع القوى الأوروبية (القرن ١٨م) ثم وصلت إلى حد أن أضحت موضوعا لهذه التوازنات والتنافسات بين القوى الأوروبية خارج أوروبا خلال القرن ١٩م وأوائل القرن العشرين.

ج – التداخل الشديد بين نمط توازنات القوى الأوروبية وبين نمط توازنات القوى الإسلامية الكبرى وتأثير هذا التداخل على نمط العلاقات الإسلامية المسيحية وعلى تزايد وزن ودور الطرف الخارجى فى التفاعلات بين الدول الإسلامية وعلى قدرتها على مواجهة الخطر الأوروبى الجديد . وكان من أبرز المجالات التى اختبرت هذا التدخل وتأثيراته الصراع العثمانى الصفوى وما أحاط به من تفاعلات عثمانية أوروبية وصفوية أوروبية ، وكذلك العلاقات العثمانية العربية وما أحاط بها من تفاعلات عثمانية – أوروبية وعربية – أوروبية .

د – مدلولات اتجاه وطبيعة التطور فى العلائق السلمية ، الدبلوماسية منها والتجارية ، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وذلك فى ظل سياق التطور من حالة القوة والهيمنة العثمانية إلى حالة الضعف والتدهور العثمانى ، فإذا كانت المقولات قد تعددت حول اتجاه خبرة الممارسات العثمانية التجارية نحو التعايش السلمى مع العالم المسيحى على نحو أبعدها عن المثالية الإسلامية التى جوهرها الجهاد[٢٠]، فانه يجب التفرقة بين سياق القوة وسياق الضعف ومن ثم مدلول كل منهما بالنسبة لأثر ونتائج هذه العلاقات السلمية على المصالح الإسلامية . وإذا كانت

---

٢٠) انظر الورقة المنهاجية ، وكذلك انظر على سبيل المثال مقولة مجيد خدورى "اعترف الاسلام بالمسيحية فى ظل الحكم العثمانى وتطورت مناهج سلمية للتوفيق بين المصالح المتعارضة للمسيحية والاسلام "د .مجيد خدورى . مرجع سابق ، ص ص ٢١٢ – ٢٦٣ .

المقولات قد تعددت أيضا حول الآثار السلبية للتنظيمات العثمانية التى جعلت من مشكلة القوميات والطوائف الدينية واحدة من أهم أسباب ضعف وانهيار الامبراطورية العثمانية ، فانه يصبح من الضرورى تحديد وزن العامل الخارجى فى توظيف بل واظهار هذه الآثار السلبية ومدى مسئوليتها بالمقارنة بعوامل أخرى داخلية وخارجية فى عملية تدهور وضعف ثم سقوط الدولة العثمانية .

وأخيراً فإن هذا الجزء سينقسم إلى ثلاثة فصول يميز بين بدايات ونهايات كل منها نقاط التحول الأساسية فى الطرف الإسلامى والأوروبى على حد سواء وفى التفاعلات بينهما . فبالمقارنة بين تقسيمات الدراسات التاريخية التى تجعل منطلقها التطورات فى الطرف الأوروبى ، وبين تقسيمات نظائرها التى تجعل منطلقها التطورات فى الطرف الإسلامى ، نجد أنه من الممكن أن نتبنى تقسيما ثلاثيا يميز بين ثلاث مراحل أساسية فى التفاعلات الإسلامية – المسيحية آخذين فى الاعتبار التطورات الداخلية والاقليمية وانعكاساتها على طبيعة التفاعلات النظمية ، الكلية منها والفرعية ، والتى حدث فى ظلها الانتقال من مركزية الدور العثمانى فى النظام الدولى إلى مشاركته فى نظام القوى الأوروبية فى اطار انتشار القوة ثم فى اطار السلام البريطانى وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

هذا وسيحرص التحليل فى كل فصل على بيان الأبعاد الأساسية التى سيفرضها منهج الدراسة أى مراكز القوى الإسلامية الأساسية ونمط تفاعلاتها المباشرة مع الأطراف المسيحية وتفاعلاتها غير المباشرة مع هذه الأطراف حول أرجاء العالم الإسلامى والربط بين التفاعلات على صعيد الأنساق الفرعية الإسلامية الدولية على نحو يبرز ويميز بين السمات العامة للتفاعلات النظمية التى سادت كلاً من القرون الأربعة التى استغرقها العصر العثمانى .

الفصل الأول

نظام القوة والهيمنة الإسلامية
الدور العثمانى العالمى مع بداية الاستعمار التجارى الأوروبى
(١٥٢٠ - ١٥٧١م)

الفصل الأول

نظام القوة والهيمنة الإسلامية

الدور العثمانى العالمى مع بداية الاستعمار التجارى الأوروبى

(١٥٢٠ - ١٥٧١م)

مقدمة :

خلال النصف قرن الذى تلى فتح القسطنطينية تدعمت أركان الدولة العثمانية الجديدة كقوة اقليمية ممتدة ومستقرة ، وكان ضم المنطقة العربية آخر وأهم هذه الدعائم وبدأ من بعده دور جديد للعثمانيين حيث اضحت امبراطوريتهم القوة الإسلامية الأولى والتى قامت بدور عالمى هام ۰ فهى التى تحملت التزامات عالمية هامة باعتبارها القوة الإسلامية السائدة ليس فى شرق أوروبا وآسيا الصغرى فقط ولكن فى حوض المتوسط والشرق الإسلامى العربى والآسيوى ۰

وتتفق التحليلات الغربية والعربية على حد سواء على أن الدولة العثمانية فى عهد سليمان القانونى (١٥٢٠م – ١٥٦٦م) كانت مركز العالم وأقوى دولة [١] وأن السلطان سليمان كان أعظم شخصية فى التاريخ العثمانى ووصلت الامبراطورية فى عهده إلى أوج اتساعها وقوتها برا وبحرا [٢] حيث اجتمع للدولة – إلى جانب خصائصه الشخصية – عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والادارية والتى كانت تفوق مالدى الدول الأوروبية المعاصرة لها[٣] .

وإلى جانب مؤشر الفتوحات والسيادة العسكرية البحرية والبرية كانت هناك مؤشرات أخرى على تفوق مركز الدولة العثمانية فى النظام الدولى آنذاك ۰ ومن أهم هذه المؤشرات التقاليد الدبلوماسية۰ فلقد أبرزت هذه التقاليد كيف كانت هذه الشعوب والدول تنظر للدولة العثمانية بأعين الهيبة والوقار ، وكان من أهم هذه التقاليد صيغة المراسلات الدبلوماسية حيث أجمع ملوك أوروبا على تلقيب سليمان (ومن بعده السلاطين فى فترة القوة) بالسيد الأعظم فى حين لم يستخدم هؤلاء السلاطين مثل هذه الألقاب مع ملوك أوروبا .كذلك كانت الدولة العثمانية تفضل عقد الهدنة ومنح

---

١) تلخيص التاريخ العثمانى ۰ تعريب :شاكر الحنبلى :المكتبة الهاشمية ، القاهرة ، ١٣٣١هـ ، ص ٥٥۰

٢) - M.G.Hodgson : op . cit . P. 113

– د .أحمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سابق ۰، ص ١٠٠۰

– برنارد لويس :مرجع سابق ، ٢٨٥ ۰

٣) - Khayats. - Edward Creasy : History of the Ottman Turks . Beirut 1968.

الامتيازات على ابرام المعاهدات ، كما كان التمثيل الدبلوماسي بينها وبين دول أوروبا من جانب واحد حيث كانت لاترسل سفراء إلى هذه الدول كما كانت شروط استقبال سفراء هذه الدول في العاصمة العثمانية تعكس عدم المساواه بين العثمانيين وبين هذه الدول (٤) .

ومن أهم المؤشرات على تفوق الدولة العثمانية دورها المؤثر على العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى حيث أضحت عاملا أساسيا في توازن القوى الأوروبية ، ولقد استقوت بعض هذه الدول (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة غيرها من القوى الأوروبية (امبراطورية شارل الخامس) المتنافسة على السيادة في أوروبا .

وإذا كانت التنافسات الفرنسية – الاسبانية على السيادة في أوروبا وكذلك الانقسامات الدينية الكاثوليكية – البروتستانتية في المانيا قد استنزفت قدرات أوروبا في عملية المواجهة مع العثمانيين ، فإن العثمانيين قد واجهوا عاملا هاما لاستنزاف قدراتهم وهو حروبهم الممتدة والمستمرة مع الصفويين والتي دخلت مرحلة هامة في عهد سليمان القانوني . وإذا كانت هذه الحروب لم تحسم الصرا ع بين الطرفين إلا أنها كانت مجالا أبرز نمطا آخر للاستقواء بطرف خارجي وهو استقواء الصفويين بالطرف الأوروبي المعادي للتحالف العثماني – الفرنسي ، ومع ذلك فإن الدولة العثمانية – ووفقا لبعض المصادر (٥) قد قامت بدورها من أجل حماية الاسلام في أوروبا ، المتوسط ، والبحار الجنوبية وكانت الغزوات في أوروبا كما كانت في أرجاء العالم الإسلامي ولمواجهة الخطر عليه عاملا أساسياً في توسع الدور العثماني .

ومن ثم فإن سمة هامة من سمات التفاعلات الدولية الإسلامية – في هذه المرحلة والمراحل التالية أيضا – هو التداخل بين نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وبين نظائرها على ساحة الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية (في حوض المتوسط ، شمال أفريقيا ، في المحيط الهندي والبحر الاحمر وفي آسيا) ذلك نظرا للتداخل بين التوازنات الأوروبية – الأوروبية (الفرنسية الأسبانية بصفة خاصة في هذه المرحلة) من ناحية وبين التوازنات بين القوى الإسلامية العثمانية – الصفوية من ناحية اخرى .

---

٤) محمد جميل بيهم : فلسفة التاريخ العثماني ، مطبعة مكتبة صادر ، بيروت ١٩٥٢ ، ص ص ٢٩٤ – ٢٩٥.
– برنارد لويس :مرجع سابق .
– انظر على سبيل المثال نص خطاب سليمان القانوني ردا على خطاب ملك فرنسا عند استنجاد الأخير به ١٥٢٦م . في :
– محمد فريد :مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ – ٢١٠ . (نقلا عن ترجمة الجزء الأول من تاريخ جودت باشا) .

٥) - Halil Inalcik : The Emergence of the Ottomans . in : P.M. Holt . et.al. Cambridge History of Islam . The Cambridge Universty Press, Cambridge 1970 . Vol. 1 . p 290 .

ولقد تبلورت هذه التفاعلات المتداخلة أثناء سعى الدولة العثمانية لتدعيم ومد نطاق توسعاتها وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى :تأمين حدودها الشمالية الغربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا ، وتحقيق السيادة البحرية فى حوض المتوسط ، الحفاظ على توازن مستقر مع الصفويين ان لم يكن القضاء عليهم .

ولقد ترتب على هذه الأهداف أن ارتبطت محاور الحركة العثمانية فى أرجاء العالم مع بعضها البعض على نحو ابرز كيف أن الدولة العثمانية قد أضحت فى هذه المرحلة محور الحركة العالمية وفاعلاً أساسياً فى التفاعلات الدولية فلقد استطاعت وبنجاح ادارة الصراع مع الأطراف المسيحية على صعيد محاور هذه الحركة . هذا وستتم دراسة هذه التفاعلات خلال القرن ١٠هـ ، ١٦م الذى برزت فيه هيمنة الدور العثمانى العالمى على مستويين : مستوى التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وفى البحر المتوسط ، ومستوى التفاعلات العثمانية الصفوية ، والعثمانية المغولية فى ارتباطاتها بالتوازنات الأوروبية – العثمانية حول البحار الجنوبية وأسيا وهذا المستوى الأخير يتضمن أبعاد الدور العثمانى فى أحد الانساق الفرعية الإسلامية وهو أسيا الوسطى والقوقاز وفى مواجهة إحدى القوى الأوروبية الصاعدة أى روسيا .

ويهدف التحليل على المستويين إلى الاجابة عن عدة أسئلة :

كيف انعكس الدور العثمانى فى التوازنات الأوروبية بين فرنسا وأسبانيا على الصدام العثمانى الأوروبى فى أرجاء العالم الإسلامى ؟

وهل استطاع الدور العثمانى حماية العالم الإسلامى من الهجمة الأوروبية الجديدة فى حوض المتوسط والبحار الجنوبية ؟ وكيف ؟[٦]

---

٦)- - E.Creasy : op . cit . PP 156 - 158 .

Andrew Hess : "The Ottman Conquest of Egypt" , International Journal of Middle East Studies . No.4 . 1973 . pp 72 - 74 .

وحول مزيد من التفاصيل عن تطور التحالفات الأوروبية خلال الحروب الايطالية منذ نهاية القرن ١٥ م وحتى بداية النصف الثانى من القرن ١٦م حيث انتهت مع معاهدة عقدت ١٥٥٩م أكدت تفوق الدور الأسبانى فى أوروبا على حساب فرنسا ، ويدأ معها عهد جديد من العلاقات الأوروبية انظر :

– د .عبد الحميد البطريق :تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا . منشورات جامعة الرياض . الرياض ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م ، ص ص ٤٩ -٦٤.

– وحول مزيد من التفاصيل عن الصراع الدينى والذى فجر حروباً خطيرة بين المانيا وفرنسا وايطاليا وأسبانيا فى أوروبا طوال القرن ١٦ م وحتى معاهدة وستفاليا انظر :

–المرجع السابق ، ص ص ٦٥ – ٩٠، ١٠٥ – ١١١ ، ١٣٣– ١٤٦ .

المبحث الأول : الدولة العثمانية والتوازن الأوروبي بين الهابسبورج والبوربون :

كانت فرنسا وأسبانيا من أقوى الدول المتنافسة على الصدارة خلال النصف الأول من القرن ١٦م ولقد استقوت فرنسا بالدولة العثمانية على أسبانيا ومن ثم بدأ مع سليمان القانوني ولعدة قرون بعد ذلك – تعاون عثماني فرنسي يحركه عداء مشترك لأسرة الهابسبورج . وإذا كان هذا النمط من العلاقات المسيحية الإسلامية ، أي استقواء طرف مسيحي على آخر بالتحالف مع طرف إسلامي ، قد عرفته العلاقات العثمانية الأوروبية من قبل خلال مرحلة الفتوحات العثمانية قبل سقوط القسطنطينية الا أنه كانت هناك مجموعة من المتغيرات الجديدة التي اكتسب معها الدور العثماني في التوازنات الأوروبية خلال القرن ١٠هـ ، ١٦م طابعاً هاماً وجديداً .

فإن سليمان القانوني كان يواجه أطرافا أوروبية جديدة – وليس ورثة الامبراطورية البيزنطية المتهالكة – وذلك بعد أن انتقل التوازن الأوروبي إلى ممالك غرب أوروبا وكانت هذه الممالك تدخل طورا جديدا في تطورها نحو دعم قواها الذاتية ونحو تغيير توازن القوى مع العالم الإسلامي . فمن ناحية كانت أسبانيا قد دعمت من وحدة مملكتها ، كذلك شهدت فرنسا وانجلترا والنمسا درجات متقدمة من تركيز القوة والسلطة والموارد بعد أن طال توزعها وتمزقها بين القوى الاقطاعية الداخلية المتصارعة .

ومن ناحية أخرى :توحدت عدة ممالك أوروبية قوية تحت حكم وقيادة شارل الخامس ملك اسبانيا الذى كون امبراطورية كبرى (الامبراطورية الرومانية المقدسة) ضمت هولندا ، النمسا ، المانيا، امارات نابولي ، وصقلية إلى اسبانيا الموحدة وبذا بدأ توازن القوى المسيحية – الإسلامية يشهد تحديات جديدة نتيجة بروز هذه القوة الأسبانية الجديدة التى دعمت من حركة شارل الخامس ضد الاسلام والدولة العثمانية.

ولقد انعكس بقوة موقف الدولة العثمانية بين الهابسبورج والبوربون على نمط العلاقات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وعلى ساحة البحر المتوسط وشمال افريقيا. بعبارة أخرى كان للتحالف الفرنسى العثماني ضد شارل الخامس آثاره على الحروب العثمانية فى المجر والنمسا من ناحية وفى البحر المتوسط من ناحية أخرى وبقدر ماساعدت التوازنات الأسبانية الفرنسية الدولة العثمانية على تحقيق أهدافها بتوظيف هذه التوازنات بقدر ماأثرت الحركة العثمانية ذاتها على مصير هذه التوازنات.

المطلب الأول : الفتوحات العثمانية في أوروبا ونمط العلاقات العثمانية الأوروبية: التوظيف الايجابي للصراع الأسباني الفرنسي :

بعد أربعين عاما من توقف الفتوحات فى أوروبا سواء مع بايزيد الثانى أو مع سليم الأول الذى ركز جهوده نحو الجنوب جاءت فتوح سليمان القانونى واصطدم خلالها بأمبراطورية الهابسبورج وعلى رأسها شارل الخامس . واستمر هذا الصدام بين الطرفين لمدة قرن ونصف ولقد بدأت هذه الفتوحات (٧) بالتحرك نحو شرق أوروبا ودخول بلجراد ١٥٢١م (والتى سبق وفشل محمد الفاتح فى فتحها) ثم استمر التقدم فى المجر حتى تم فتح عاصمتها الجديدة ١٥٢٦م. ثم بدأت الحروب مع النمسا وفشل خلالها حصار فيينا ثلاث مرات ١٥٢٩ م، ١٥٤١م ، ١٥٦٥م وكان يعقب كل هجوم توقيع صلح مع ملك النمسا أخو شارل الخامس (١٥٣٣ م، ١٥٤٧م، ١٥٦٥م) . وبالنظر إلى التفاعلات العسكرية التى تخللت المعارك العسكرية نلمس أن الدولة العثمانية كانت طرفا اساسيا فى التوازنات الأوروبية ، وظهر ذلك على صعيد مستويين متداخلين ومترابطين وإن كان الثانى هو أكثرهما اهمية .

المستوي الأول هو استقواء أطراف أوروبية ضعيفة بالدولة العثمانية ضد أطراف أوروبية قوية ومعادية للطرفين . ولقد قدم النزاع على عرش المجر المثال الواضح على هذا حيث كان تفجر هذا النزاع يدفع بالمسألة المجرية إلى قلب السياسات الأوروبية ولقد تفجر هذا النزاع مرتين ارتبط بكل منهما غزو عثمانى للمجر بناء على استنجاد أحد المطالبين بالعرش والذين يعارضون سياسة الامبراطور شارل الخامس فى أوروبا بالسلطان العثمانى ولقد أعقب ايضا كلاً من الغزوتين للمجر حصارٌ لفيينا حيث كان ملك النمسا وهو اخو شارل الخامس من أهم الأطراف المطالبة بعرش المجر ولقد أدى تدخل سليمان القانونى عسكريا فى المرة الأولى(١٥٢٦م -١٥٢٧م) ، وفى المرة الثانية (١٥٤١ م-١٥٤٧م) للتمكين للطرف المجرى المعادى للهابسبورج وذلك فى مقابل دفع الجزية والاعتراف بالسيادة العثمانية . هذا ويجدر الاشارة إلى أنه إذا كانت الاختلافات الأوروبية على عرش المجر قد مهدت الطريق أمام سليمان القانونى الا أن

---

٧) حول الأبعاد العسكرية والسياسية للحروب العثمانية - الأوروبية فى هذه المرحلة انظر .
- محمد فريد :مرجع سابق ، ص ص ١٩٨ -٢٥٠ .
- محمود شاكر التاريخ الإسلامى . المكتب الإسلامى . بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . ج٨ ، ص ص ١٠٤ -١١١ .
- د .أحمد عبد الرحيم مصطفى :مرجع سابق ، ص ص ٥٩ - ٩٩ .
- E Creasy . op cit pp 165 - 173
- M. G. Hodgson op . cit . PP 114 - 118
- H. Inalcık . "The Heyday and Decline of the ottoman Empire " . in . P.M. Holt et al . (eds) · op cit pp 325 - 330 .

عوامل القوة العثمانية (تفوق المدفعية، النظام العسكرى المحكم ، تفوق العدد) هى التى حددت مصير عاصمة المجر وسقوطها ١٥٢١م. وعلى العكس وبالرغم من ضعف رد فعل وعدم مساندة الممالك الأوروبية لملك النمسا حين حصار سليمان لها فإن عوامل اخرى ساهمت فى فشل حصار فيينا وعلى رأسها ترك جز كبير من المدفعية العثمانية فى المجر بسبب وعورة الطريق وصعوبة الأحوال الجوية ، وقوة الدفاعات عن المدينة التى كان سقوطها سيفتح قلب أوروبا أمام العثمانيين .

المستوي الثاني : استقواء أطراف أوروبية كبرى (فرنسا) بالدولة العثمانية فى مواجهة نظائرها (أسبانيا) ومن ثم لعبت الدولة العثمانية دورها فى تشكيل التوازن فى أوروبا ، فلقد رأى فرانسوا الأول ملك فرنسا أن الأمبراطورية العثمانية هى القوة الوحيدة التى تضمن استمرار الدول الأوروبية القائمة والمتنافسة مع الامبراطور شارل الخامس والذى احاطت امبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات عدا البحر ، فى المقابل كان التحالف مع فرنسا فى نظر العثمانيين يعد بمثابة حجر الزاوية فى سياستهم الأوروبية من أجل مواجهة شارل الخامس الذى أعلن دائما أن هدفه الأساسى هو القضاء على الدولة العثمانية والذى كان ينظم مقاومة الزحف العثمانى على النمسا وقلب أوروبا .

ومن ثم فإن معاهدة ١٥٣٥م - ١٥٣٦م والتى عقدت بين فرانسوا الأول وسليمان القانونى قد حظيت بأهتمام كبير من جانب دارسى العلاقات الدولية الإسلامية . ولقد اعتبرها البعض (٨) نقطة تحول أساسية فى ادارة العلاقات الدولية الإسلامية حيث أوضحت اتجاه المسلمين إلى تبنى مبدأ العلاقات السلمية مع المسيحيين وهى النقطة التى تلاها خطوات أخرى فى عصور متتالية بينت جميعها - وفق هذا المصدر- ابتعاد المسلمين عن النظرية التقليدية الشرعية فى العلاقات الدولية وهى النظرية التى تقوم على أساس الجهاد ورفض الاعتراف بالدول غير الإسلامية ورفض تدخل القوى الخارجية فى الشئون الداخلية للدول الإسلامية ورفض امتداد الصلح مع غير المسلمين لأجل يتعدى عشر سنوات . بعبارة أخرى رأى هذا التحليل أن هذه المعاهدة كانت نقطة تحول فى الممارسات الإسلامية التى اقتضت اعادة النظر فى أسس النظرية التقليدية للعلاقات الدولية للاسلام حيث لم يقتصر أثرها على الاعتراف بدولة ذات عقائد مختلفة بل كانت دليلا على نهاية عدم التعاون بين العالم الإسلامى والغرب

---

٨) - J.Piscatorie · Islam in a World of Nation State . Royal Institute of International Affairs. London 1986 . pp 50 - 62 .
- Majid Khadouri : "The Islamic Theory of International Relations and its Contemporary Relevance". in· Harris Proctor (ed): Islam and International Relation Praeger , New York 1965 , pp 33 - 35 .

المسيحي ، وبداية ادارة العلاقات الخارجية استنادا إلى مفاهيم ومبادىء المصالح المشتركة أكثر منها على أساس القواعد والمبادىء المستمدة من الدين .

إلا أن النظرإلى هذه الواقعة فى سياقها التاريخى الكلى السابق على حدوثها والتالى له يبرز لنا مدلولات أخرى لهذه الواقعة فى ظل معطيات هذه المرحلة التاريخية، ومن ثم يوضح لنا حقيقة أبعاد ماسمى التحالف الفرنسى – العثمانى . وبهذا الصدد يمكن أن نتابع التحليل على النحو التالى :

١ – كان هدف السياسة العثمانية فى هذه المرحلة اضعاف الهابسبورج وابقاء أوروبا مقسمة والحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضده وكان التعاون مع فرنسا سبيلها الأساسى إلى هذا . وإلى جانب الصراع الدينى الذى تفجر فى أوروبا كانت فرنسا هى الطرف الأوروبى الأساسى الذى استحث سليمان على الهجوم على المجر والنمسا وشاركت فى الجولات العسكرية ضد شارل الخامس وأخيه وخاصة فى حوض المتوسط – كما سنرى – وذلك لاحكام الضغط على امبراطور اسبانيا ليخفف الضغط على فرنسا . وقد استجاب سليمان لهذا التحالف وخاصة بعد فشل حصاره الأول لفيينا وأوشك على فتح جبهة فارس من جديد وبعد أن تزايدت المنافسة مع اسبانيا فى حوض المتوسط وشمال افريقيا –كما سنرى–.

ومع هذا فلم تحل هذه الرغبة المتبادلة فى التعاون بين الطرفين العثمانى والفرنسى دون احدهما والتصالح مع شارل الخامس كلما سنحت الفرصة التى تخدم المصالح الخاصة لأى منهما . وكانت فرنسا تبرهن على تغلب التزاماتها الصليبية تحت ضغوط الرأى العام . ولقد أوضح شارل الخامس بعد اتصاله مع فرنسا ١٥٢٩م أنه بالرغم من تحالف فرنسا مع المسلمين ضده إلا أن فرانسوا الأول يتعهد دائما عند توقيع معاهدة سلام بينهما بالاشتراك فى حرب صليبية ضد العثمانيين . ومن ناحية اخرى وخلال التفاوض قبل ١٥٣٥ حول هجوم فرنسى عثمانى شامل على الهابسبورج فى ايطاليا برا وبحرا حرصت فرنسا مستغلة فى ذلك انشغال سليمان فى جبهة فارس وشدة التنافس العثمانى الأسبانى على تونس على أن تحصل على أعلى ثمن فكانت معاهدة ١٥٣٥ ومع ذلك فإن فرانسوا الأول وتحت ضغط الرأى العام المسيحى وبناء على وساطة البابا وخشية أن يتهم بالخروج عن دينه عقد ١٥٣٨صلحا وسلاما آخر مع شارل تمهيدا لتوحيد أوروبا المسيحية ضد العثمانيين . ومن ناحية ثالثة وبالرغم من عودة التعاون الفرنسى العثمانى (١٥٤١ م– ١٥٤٤م) وبناءعلى طلب فرنسى وذلك خلال تجدد المسألة المجرية الا أن العثمانيين تأكدوا من أن الفرنسيين لاينفذون التزاماتهم البحرية فى مواجهة شارل الخامس بالدرجة المطلوبة حيث رفض فرانسوا الأول مساعدة البحرية العثمانية ١٥٤٤م نظرا لضغوط المسيحيين عليه بل

وأبرم معاهدة صلح مع شارل الخامس ١٥٤٤م ومن ثم ونظرا لحاجة سليمان للسلام على الجبهة الغربية نظرا لضغوط جبهة فارس فلقد وقع بدوره ١٥٤٥ صلحا مع شارل بعد أن أدخل في السيادة العثمانية جزءا كبيرا من أغنى أراضي المجر (٩) .

وبالرغم من هذه التأرجحات في الموقف الفرنسي فإن هذا لم يحل بين السياسة العثمانية وهدفها الأساسي أي ابقاء أوروبا مقسمة وساعدها على ذلك أيضا مساندة الحركة البروتستانتية في المانيا وتشجيعها في حركتها ضد البابا والامبراطور شارل، وحفزها على التعاون مع ملك فرنسا (حيث اتخذ هذا الاخير موقفا ضد الحركة الكاثوليكية المضادة للبروتستانتية) ولقد كان الضغط العثماني العسكري على الهابسبورج (١٥٢١م – ١٥٥٥م) من أهم العوامل التي دعمت من قوى الحركة البروتستانتية وأدت في النهاية للاعتراف بها في أوروبا (١٠) .

وهكذا فلقد كان حرص سليمان على تحقيق أهداف سياسته الأوروبية (تقسيم قوى أوروبا) من أهم الحوافز والدوافع لعقد معاهدة ١٥٣٥م بين فرنسا والدولة العثمانية وذلك لمواجهة محاولات التوحد الأوروبية من أجل الأشتراك في حرب الاتراك، والذين اعتبرهم المؤرخون الأوروبيون كما ذكرت بعض المصادر الاستشراقية "رعب العالم" (١١)

٢ – ولكن هل كان تحقيق هذه الأهداف العثمانية السياسية يستلزم في ظل طبيعة هذا الاطار السياسي في أوروبا عقد معاهدة ١٥٣٥م مع فرنسا والتي عرفت باسم معاهدة الامتيازات ؟ وتقتضي الاجابة عن هذا السؤال تحليل طبيعة بنود هذه المعاهدة وآثارها السياسية والاقتصادية بالنسبة للمصالح الإسلامية والعثمانية وفي هذا الصدد يمكن أن نورد النقاط التالية :-

---

٩) انظر حول هذا التأرجح الفرنسي :

– د .أحمد عبد الرحيم مصطفى :مرجع سابق ، ص ص ٩٦ – ٩٧.

– محمد فريد :مرجع سابق، ص ص ٢٣٤، ٢٣٦ – ٢٣٧ .

- E. Creasy : op . cit . pp 171 - 178

- H. Inalick : op . cit . pp 623 - 523 .

١٠) – H.Inalcik : op . cit . PP 392 - 330 وحول مزيد من التفاصيل عن علاقات الدولة العثمانية مع البابا والقوى الكاثوليكية حتى آخر عهد سليمان القانوني وفي ظل التأرجح الفرنسي انظر :

- Charles Frazee : Catholics and Sultans : The Church and the Ottman Empire (1453 - 1923) , 1983 . pp 26 - 36 .

١١) ارنست باركر : مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

– برنارد لويس :مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

أ – بداية فإن أصل تسمية المعاهدة هو "معاهدة الصداقة والتجارة الفرنسية العثمانية "[١٢] وإذا كانت كلمة الامتيازات التى شاع استخدامها للدلالة على هذه المعاهدة مشتقة من أصل لاتينى الا أنها استخدمت فى معاهدات الدولة العثمانية لتعنى منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدول اجنبية . ولقد أورد المؤرخون آراء متباينة بصدد المقصود بهذا المصطلح . فيعتقد الغربيون أن كلمة Capitulation تعنى خضوع المسيحى واليهودى لارادة المسلم لكى يحصل على السلام . ويعتقد المؤرخون الشرقيون أنها تعنى خضوع سلطان الدولة العثمانية للقوى الأجنبية لأن السلطان منح الأجانب تيسيرات عديدة لم يسمح بها لرعاياه أنفسهم [١٣] فهل كانت بنود هذه المعاهدة سابقة أولى من نوعها ؟ وهل كانت تعنى – فى هذه المرحلة– خضوعا من جانب السلطان العثماني ولم تكن تحقق مصالح إسلامية وعثمانية عليا؟.

ب – كانت هذه المعاهدة مجرد تصديق على اجراءات كانت متبعة من قبل . فلقد سبق لمماليك مصر ولمحمد الفاتح والسلطان سليم الأول أن منحوا التجار الغربيين تسهيلات كثيرة [١٤] أى أنها بُنيت فى مجملها على أصول معاهدة السلطان سليم الأول والبندقية ١٥١٧م والتى تعتبر بدورها امتدادا لتقاليد المعاهدات المصرية الأفرنجية فى أواخر العصور الوسطى [١٥] . ويوضح البعض [١٦] أن تاريخ الأمتيازات الأجنبية فى البلاد الشرقية أقدم من هذا حيث يرجع إلى عصر الخليفة هارون الرشيد الذى منح الأفرنج من رعايا الأمبراطور شارلمان كثيرا من الضمانات والتسهيلات التجارية ثم انتقلت هذه الامتيازات للمدن الايطالية المستقلة ، كذلك منح السلطان صلاح الدين الايوبى مدينة بيزا الايطالية بعض الامتيازات . وعندما عظم شأن الأجانب فى البلدان الشرقية سمح السلاطين العثمانيون بأن يبقى للعناصر غير المسلمة ماكان لها من شبه الاستقلال فى أحوالها الشخصية واستمرت معهم امتيازات الممالك الايطالية وخاصة البندقية . وبالرغم من أن تحديد درجة الاختلاف النوعى والكيفى بين معاهدة ١٥٣٥م وهذه السوابق عليها يحتاج دراسة مقارنه

---

١٢) د. صبحى لبيب " :الفندق :ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية" . فى :
د .رؤوف عباس (محرر) : مصر وعالم البحر المتوسط . دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع. القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٣٠٢

١٣) د. يوسف على رابح الثقفى " :معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ٩٤١ هـ – ١٥٣٥ م" . مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية. عدد ٦ . ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ م ، ص ص ١٤٧ – ١٤٨

١٤) د. مجيد خدورى : مرجع سابق ، ص ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .
– يوسف على رابح الثقفى :مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

١٥) د .صبحى لبيب :مرجع سابق ، ص ١٤٨.

١٦) "الامتيازات الاجنبية فى الممالك العثمانية" . المقتطف . ٥ ذوالحجة ١٣٣٢هـ /نوفمبر ١٩١٤. مجلد ٤٥ . جزء ٥ ، ص ٥٨ .

تاريخية عميقة الا أن هناك اتفاقاً بين عدة مصادر على أنها تمثل نقلة نوعية ٠ فمن ناحية :يرى البعض (١٧) أن معاهدة ١٥٣٥م كانت أول معاهدة تعددت فيها الامتيازات الممنوحة فى بلاد الدولة العلية ، ومن ناحية أخرى فإن المعاهدة تضمنت تجديدات فى علاقات المسلمين والمسيحيين التجارية والقانونية وفى بعض قواعد الشرع الإسلامى المنظمة لهذه العلاقات ٠ فيشير البعض (١٨) إلى أنها لم تتعرض بالتحديد أو بالاشارة إلى الفندق أى لهذه المؤسسة التى نظمت العلاقات التجارية الدائمة بين الطرفين الإسلامى والافرنجى على جانبى المتوسط فى عصر المماليك ، وكان المبدأ الجديد المقابل فى معاهدة ١٥٣٥م هو تمتع الفرنسيين بحرية الانتقال أى بحق التجارة والسكن والاقامة والاشتغال بحثا عن السلع فى جميع انحاء الامبراطورية العثمانية ٠

ويشير البعض الآخر (١٩) إلى مرونة المعاهدة وإظهارها لمدى استعداد السلطان العثمانى للتنازل وإلى تعديل بعض المبادىء الشرعية المنظمة لعلاقات الاسلام والمسيحية حيث وضعت المعاهدة ملك فرنسا وممثليه على قدم المساواة مع السلطان العثمانى وممثليه ، كما نصت على اقامة سلام فاعل ومضمون بين السلطان والملك مدة حياتهما وليس عشر سنوات فقط ، كما أعفى الفرنسيون من الضريبة المفروضة على الذميين ومنحوا حق ممارسة شعائرهم الدينية وحق محاكمتهم بموجب قوانينهم٠

هذا ولقد رأى البعض أن الدولة العثمانية بعقدها هذه المعاهدة قد ساهمت فى ايجاد سلبيات كثيرة نتيجة لعدم مراعاتها لأمور هامة تخص كيان الدولة الإسلامية(٢٠) وأن الأسباب الدينية قد لعبت دورا ضئيلا أو لم تلعب أى دور فى ابرام المعاهدة لأن طبيعة بنودها لاتشجع مبدأ الكفاح ضد المسيحيين الكفرة وتعطى للرعايا الفرنسيين امتيازات لم يحصل عليها العثمانيون أنفسهم (٢١) ، وأن الاسباب التى حفزت الدولتين على عقد هذه المعاهدة (الأسباب السياسية) لم تكن تظهر فى بنودها الاقتصادية التجارية بالرغم من أن الدافع الاقتصادى يأتى فى المرتبة الثانية (٢٢) .

---

١٧) المرجع السابق ٠

١٨) د ٠ صبحى لبيب :مرجع سابق ، ص ص ٣٠٢ – ٣٠٣ ٠

١٩) د :مجيد خدورى :مرجع سابق ، ص ص ٣٦٤ – ٣٦٦ ٠

– د :يوسف رابع الثقفى :مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ – ١٦٣ ٠

– انظر النص الكامل لبنودها فى :

– محمد فريد :مرجع سابق ، ص ص ٢٢٤ – ٢٣٠٠

- J.Piscatorie : op . cit . P 50 .

٢٠) د :يوسف رابع الثقفى :مرجع سابق، ص ١٤٨ ٠

٢١) المرجع السابق ، ص ص ١٥٧ ، ١٥٩

٢٢) المرجع السابق ، ص ١٦٣٠

إلا أن البعض الآخر (٢٣) يرى أن المعاهدة وإن بدت فرصة مواتية لاتباع نهج سلمى للتوفيق بين المصالح المتعارضة للمسيحية والاسلام (فكانت البنود التجارية فى المعاهدة مغرية للتجار الغربيين) غير أن الدوافع الأساسية التى أظهرت المعاهدة إلى عالم الوجود لم تكن لها صلة بالعلاقات السلمية التجارية ولكن برغبة سليمان فى خلق الشقاق بين الأمراء المسيحيين ، وأن الدافع الشرعى لمنح شروط حسنة لملك مسيحى لم يكن على أساس مبدأ المساواة أو المعاملة بالمثل بل على أساس مبدأ طبقة القانون التى تجيز لرعايا دولة غير إسلامية أن ينعموا ببعض الامتيازات عندما يقيمون فى أرض إسلامية فإن هذا المنح يتم تعليله كما يشير البعض (٢٤) بأن رجال الحل والعقد فى تلك العصور كانوا يعتقدون أن رعايتهم تشمل رعاياهم فقط وانه امتياز يمتازون به فلا يحق للأجانب مشاركتهم فيه الا أنه عندما عظم شأن الأجانب فى البلدان الشرقية استصوب أن يكون لهم قانون خاص بهم يخضعون له وقر القرار أن يكون قانون بلادهم وهو الأمر الذى سار عليه السلاطين العثمانيون .

ولهذا فإن البعض يشير (٢٥) إلى أنه نظرا لأن الدولة العثمانية عند توقيعها المعاهدة كانت فى أوج مجدها وقمة عزها وبطشها فلايحتمل أن يكون ماقدمه سليمان لفرانسوا من امتيازات خوفا منه أو رغبة فى التزلف اليه وانما كان غرضه ترغيب الأوروبيين فى سكنى البلاد العثمانية والاتجار فيها والاكتساب منهم .

بعبارة أخرى فهى كانت منحة من صاحب قوة إلى طرف لتحقيق مصلحة حيث أن المهارة الدبلوماسية هى التى حولت التعاون المشترك إلى عقد تجارى يعطى امتيازات لم تكن من قبيل التنازل من طرف ضعيف ولكن هى ضمان من خلال عمل لحقوق الذميين التى امتدت إلى المسيحيين الأجانب (٢٦) .

ولهذا كله يمكن القول ، اتفاقا مع منظور البعض (٢٧) ، إنه بالنظر إلى طبيعة الممارسة الدبلوماسية وأغراضها المحدودة من جانب الطرف الإسلامى حيث كانت الغاية الرئيسية للبعثات الدبلوماسية الإسلامية الخاصة فى هذه المرحلة (نظرا لعدم وجود سفارات دائمة وقائمة لدى الأطراف الأوروبية) تجارية بالدرجة الاولى لأن النزاعات السياسية كانت تُحلُّ بالحرب وكان المنتصر يفرض الحل ولأن العلاقات السياسية مع الدول المسيحية التى لاتدفع الجزية كانت فى الحد الأدنى ، بالنظر إلى هذا كله فإن التحالف الذى كثر الحديث عنه بين فرانسوا وسليمان القانونى كان

---

٢٣) د. مجيد خدورى :مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .
٢٤) " الامتيازات الاجنبية فى الممالك العثمانية" مرجع سابق ، ص ٥٨ .
٢٥) المرجع السابق ، ص ٥٨.
٢٦) -B. Lewis : op . cit . PP. 165 - 166 .
٢٧) برنارد لويس :مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

موجودا إلى حد كبير في خيال الأوروبيين أما للجانب التركى فلم يكن أكثر من مجرد تعاون تكتيكى محدود يحتل المكان المحدود الذى يناسبه فى الكتابات التاريخية التركية.

٢ – ومن ثم فإنه بالنظر إلى الإطار السياسى التاريخى للمعاهدة يمكن القول إن امتيازات المعاهدة لم تكن رد فعل لقوة غربية متفوقة كما لم تكن سياسة متعمدة تهدف إلى تعبئة مساندة قوة غربية ضد تحديات كيانات إسلامية وغير إسلامية اخرى (كما سيحدث بعد ذلك فى القرنين التاليين) ولكنها كانت تعبيرا عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة ولذا فلم تكن تخل عن الجهاد ولم تكن تنازلاً عن حق ولكن كانت تكتيكاً سياسياً لتطويع أدوات الجهاد ضد أعداء الاسلام وفقا لظروف العدو وللظروف الذاتية وصولا للأهداف التى تحقق مصالح المسلمين وفضلا عن الأهداف السياسية (أى تقسيم المعارضة المسيحية واستنزاف جهودها فى مواجهات داخلية بين الهابسبورج والبوربون وبين الكاثوليك والبروتستانت) كان هناك مصالح وأهداف اقتصادية أيضا تخدمها وتحققها هذه المعاهدة على ضوء طبيعة الأوضاع القائمة ، ولعل هذه المصالح والأهداف هى التى تبرر طبيعة البنود التجارية القانونية فى المعاهدة ، وهى ترتبط بطبيعة الاقتصاد العثمانى وطبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن ١٦م ، وفى ظل طبيعة الأوضاع الاقتصادية العالمية القائمة .

أ – فمع اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذى هدد التجارة فى شرق المتوسط بتحويلها إلى المحيطين الهندى والأطلنطى كان من الضرورى بالنسبة للدولة العثمانية التى تهتم بتنمية التجارة وحماية مصالح تجارها أن تعمل على حماية التجارة بين الشرق والغرب وتضمن استمرار تفوقها ونموها عبر الأراضى العثمانية (وخاصة عبر الأراضى العربية بعد ضمها) وذلك لاستمرار توفير الموارد المالية من عائدات التجارة والتى تمثل المصدر الأساسى للخزانة العثمانية وذلك لمواجهة آثار الأزمة الناجمة عن بداية هذا التحول والتى أخذت تتفاقم ابتداء من منتصف القرن ١٦م (٢٨) . ولقد حققت الدولة العثمانية هذا الهدف بعدة طرق كان من أهمها تقديم الامتيازات للتجار الفرنسيين لتشجيع التجارة فى أرجاء الامبراطورية ولجعل مصر وشرق المتوسط (الشرق الادنى) حلقة اتصال من جديد للتجارة بين الشرق والغرب بدلا من استخدام طريق رأس الرجاء الصالح (٢٩) . بعبارة موجزة فلقد وظف سليمان

---

٢٨) د .أحمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سابق ، ص ص ٩٤ – ٩٥ .

٢٩) د .يوسف على رابع الثقفى : مرجع سابق ، ص ص ١٥٤– ١٥٦ ، ١٦٥ – ١٦٦ .

– وانظر تحليلا تفصيليا لهذه الأبعاد على ضوء طبيعة الاقتصاد العثمانى وتطوره خلال القرنين ١٦م و١٧م وحتى أضحى فى القرن ١٨م جزءا من النظام الاقتصادى الأوروبى الذى ولد الرأسمالية الحديثة فى :

- Halil Inalcik : " The Turkish Impact on the Development of Modern Europe " . in : Kemal Karpat (ed) : op . cit . pp 51 - 59 .

القانونى علاقاته الأوروبية لحل بعض وجوه الأزمة المالية فى داخل الامبراطورية وذلك عن طريق سياسة حرية التجارة (٣٠) .

ب – ولم تكن الدولة العثمانية فى تحركها هذا تنطلق فقط من حسابات سياستها الأوروبية ، وحسابات مصالحها الاقتصادية فقط ولكن كانت تنطلق من إدراك ووعى لطبيعة المنافسات الخارجية بين القوى الأوروبية فى هذه المرحلة التاريخية من الحلقة الأولى من التنافس الاستعمارى. فلقد كانت المنافسة على التجارة وعلى المستعمرات فى العالم الجديد على رأس اسباب الحروب بين الدول الأوروبية ، وفى حين كانت هولندا وانجلترا أقوى الدول الأوروبية البحرية التى استطاعت تحدى احتكار اسبانيا والبرتغال للأراضى والطرق البحرية الجديدة المكتشفة ، كانت فرنسا وروسيا قد بدأت فى التنافس على النفوذ فى أوروبا والشرق الأدنى (٣١) فى نفس الوقت الذى لم يكن لفرنسا فيه قوة بحرية كبيرة فلقد اعتقدت أن الشرق الأدنى يعتبر مجالا مناسبا للتوسع الأقتصادى ومن ثم كانت الامتيازات العثمانية تدعم نفوذها التنافسى فى هذه المنطقة. وبالفعل فلقد ازداد النشاط التجارى لفرنسا بشكل كبير فى أسواق هذه المنطقة (٣٢) . هذا وبالاضافة إلى أن هذه المكاسب التى حققتها فرنسا قد ساهمت فى نمو وتدعيم أركانها كدولة قوية فإن استخدام الدولة العثمانية القوة الاقتصادية – من خلال منح الامتيازات – قد ساهم فى دعم قوة حليفها الأوروبى فى مواجهة عدوه الأوروبى أيضا(٣٣) بعبارة اخرى كانت الامتيازات العثمانية بقدر ماتخدم المصالح العثمانية والفرنسية الاقتصادية كانت تخدم أيضا الأهداف السياسية للتحالف الفرنسى العثمانى بل إن هذه الاهداف الأخيرة هى التى كان لها الأولوية فى هذه المرحلة .

ولكن كان للعملة وجه آخر فبقدر ماحققت الدولة العثمانية من خلال وضعها كدولة قوية ومانحة مصالحها السياسية والاقتصادية بقدر ماساهمت أيضا – وفق مايقوله البعض– (٣٤) ليس فى المساندة السياسية للملكيات القومية والحركة البروتستانتية المناهضة لهيمنة الهابسبورج على أوروبا فقط ولكن فى مساندة النمو الماركنتلى لبعض القوى الأوروبية من خلال فتح أسواق الشرق الأدنى أمامها ، وهو النمو الذى كان الخطوة السابقة على النمو الرأسمالى ومن هنا مبعث الجدل حول أثر هذه المعاهدة أو هذا التحالف الفرنسى العثمانى على توازن القوى الإسلامية الأوروبية .

---

٣٠) انظر نصا لوثيقة تركية مترجمة للانجليزية توضح أبعاد سياسة حرية التجارة فى :
- E. Creasy : op . cit . 207 - 208 .
٣١) - S. M. Imamuddin : op . cit . p 26 .
٣٢) د. يوسف على رابح الثقفى :مرجع سابق ، ص ١٥٧ .
٣٣) - Kamal Karpat ; op . cit . pp 7 - 8 .
٣٤) - Halil Inalcik : The heydat and Decline . . . op . cit . 330.

وإذا كان من الممكن وفق التحليل السابق كله القول إن الدولة العثمانية القوية المهيمنة التي كانت تقدم الامتيازات كمنحة وبعمل ارادى منفرد كانت أيضا قادرة على جعل ماتمنحه من امتيازات ينعكس بايجابية على ميزان القوى بينها وبين الدول الأوروبية ، إلا أن هذه الصورة التى تحققت فى عهد سليمان القانونى تغيرت تدريجيا بعد ذلك مع دخول هذه الدولة مرحلة الضعف من ناحية ومع تنامى قوة ونمو وتوسع الدول الأوروبية من ناحية أخرى ٠ ومن ثم تحولت قواعد اللعبة ونتائجها لتصبح هذه الامتيازات التى امتدت لدول أوروبية أخرى بعد قرن واحد ، أهم مظاهر ضعف الامبراطورية العثمانية ثم أحد أهم أسباب انهيارها ٠

المطلب الثاني : الصدام العثماني – الأسباني فى حوض المتوسط :

أضحى حوض المتوسط مع البحر الأحمر والمحيط الهندى ساحة جديدة خلال القرن ١٦م للصراع الممتد والعنيف بين الاسلام والمسيحية وهو الصراع الذى انتقل إلى البحار والمحيطات منذ الكشوف الجغرافية ، ولقد انتقلت أعباء هذه الجولة ذات الطبيعة المتجددة على العثمانيين منذ ١٥١٧م بصفة خاصة وذلك فى مواجهة الأسبان فى المتوسط والبرتغال فى المحيط الهندى والبحر الأحمر [٣٥] .

ولقد كان حوض المتوسط شرقه وغربه هو الساحة الثانية – بعد أوروبا– التى انعكست عليها ماكان للتوازنات الأوروبية بين الهابسبورج والبوربون من آثار على العلاقات العثمانية الأوروبية ٠

بعبارة أخرى فلقد شهد هذا النسق الفرعى صداماً قوياً ومباشراً بين العثمانيين – بالتعاون مع فرنسا– وبين أسبانيا وكانت أداته الأساسية القوة البحرية ، وذلك فى نفس الوقت الذى عجزت فيه الممالك الأوروبية بقيادة شارل الخامس عن توجيه ضربة فاعلة لجيوش سليمان القانونى على أراضى أوروبا ٠ وكان موضوع هذا الصراع الذى ظل مشتعلا حتى تجمد فى نهاية القرن ١٦م ذا أبعاد ثلاثة متداخلة ومترابطة : الفتوحات العثمانية (أو محاولاتها) للقواعد البحرية للدول المسيحية فى حوض المتوسط الشرقى (رودس –مالطة) والأوسط (ايطاليا) ، استمرار تهديد أسبانيا والبرتغال لشمال أفريقيا وامتداد النفوذ العثمانى اليه استكمالا لضم الدول العربية ، وأخيرا استمرار تصفية الوجود الإسلامى فى الأندلس ومحاولات النصرة العثمانية ٠

وتقدم التفاعلات الدولية حول هذه الأبعاد الثلاثة مدلولات هامة بالنسبة لنمط العلاقات العثمانية الأوروبية على نحو يستكمل مدلولات الفتوحات العثمانية فى أوروبا

---

٣٥) - J.Saunders (ed) : The Muslim World on the Eve of the Europe Expansion . Prentice Hall . N.J. 1960 . p 95

وبالنسبة لنمط العلاقات العثمانية مع دويلات شمال أفريقيا على نحو يبرز مدى تأثير عامل الخطر الخارجي على العلاقات الإسلامية - الاسلامية. وسنكتفي في هذا الموضوع بالبعد الأول على أن يتم تناول البعدين الثاني والثالث في المبحث الثاني من هذا الفصل .

اذن ماذا عن أهم ملامح الصدام في شرق المتوسط ؟

كان فتح العثمانيين لرودس ١٥٢٢م (٣٦) من أهم أعمال سليمان القانوني لمقاومة القواعد المسيحية البحرية في المتوسط ، وكان هذا الفتح تتويجا للجهود السابقة التي فشلت سواء من جانب المماليك أو العثمانيين أنفسهم (السلطان محمد الفاتح) . لقد جعل هذا الفتح من رودس حلقة اتصال بين القسطنطينية وبين مصر والشام كما حرم الدول الأوروبية من قاعدة هجوم قريبة من قلب الامبراطورية العثمانية . وبذا استكملت البحرية العثمانية تفوقها في شرق المتوسط والذي بدأت السعي إلى تحقيقه منذ أواخر القرن ٩هـ - ١٥م - كما سبق ورأينا- والذي كان لازما وضروريا في عملية المواجهة مع الأسبان .هذا ولقد سقطت هذه الجزيرة بعد مقاومة شديدة من فرسان القديس يوحنا ورحلوا عنها إلى مالطة وفق شروط التسليم التي شهدت عديد من المصادر انها كانت عادلة ومتسامحة .

وعلى العكس فشلت محاولة فتح جزيرة مالطة ١٥٦٥م (٣٧) وهي التي جرت في أواخر عهد سليمان القانوني وبعد أن احتدمت جولات الصراع العثماني الأسباني في حوض المتوسط حول شواطىء شمال أفريقيا وايطاليا وفرنسا . وكان الاستيلاء على هذه الجزيرة يدعم التفوق الاستراتيجي للدولة التي تريد اتمام السيطرة على حوض المتوسط كما يضمن النجاح للعمليات ضد جنوب ايطاليا وصقلية وهما الموقعان اللذان تسيطر عليهما أسبانيا ويمثلان تهديدا مستمرا للوجود الإسلامي في المتوسط وشمال أفريقيا .

وإذا كانت حالة السياسات الأوروبية قد ساعدت على نجاح فتح رودس حيث أن الحروب الفرنسية الأسبانية من ناحية وانشغال البابا بمقاومة الحركة البروتستانتية حالت دون تقديم المساعدة لفرسان القديس يوحنا ، فإن هؤلاء الفرسان الذين انتقلواإلى مالطة (بناء على شروط الاستسلام لسليمان القانوني) تلقوا مساندة كبيرة من شارل الخامس الذي أدرك مدى أهمية موقعهم الجديد في التصدي للقوة البحرية

---

٣٦) - E. Creasy : op . cit . pp 161 - 164 .

- محمد فريد :مرجع سابق ، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٦ .

٣٧) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠

- E. Creassy : op . cit . pp. 187 - 192 .

العثمانية . وكان فشل الحصار العثمانى لمالطة بداية توقف الزحف العثمانى فى المتوسط ووسط أوروبا وهو التوقف الذى تأكد منذ ١٥١٧م بعد معركة ليبانتو البحرية التى هزم فيها اسطول أوروبى أسطول العثمانيين ولكن بعد أن كان النفوذ العثمانى الذى أمتد إلى شمال أفريقيا قد أضحى حائلا ضد الهجمة الأسبانية عليه -كما سنرى .

المبحث الثاني : العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية في ظل انعكاسات التوازنات العثمانية - الأوروبية :

لم تكن الحروب والدبلوماسية فى أوروبا -وبالرغم من مركزيتها- هى الشاغل الوحيد للعثمانيين فلقد استكمل الدور العثمانى امتداده إلى باقى أرجاء العالم الإسلامى حيث تصدى فى بعض هذه الأرجاء وبنجاح لمحاولات الهجوم الأوروبية المسيحية والتى اتخذت إما أسلوبا مباشرا أو غير مباشر ، كما تصادم فى أرجاء أخرى مع احدى القوى الإسلامية الكبرى فى هذه المرحلة وهى الدولة الصفوية وهو الصدام الذى لعبت من حوله بعض القوى الأوروبية (اسبانيا) دورها .

هذا ويمكن تحليل هذا الدور من خلال تناول التفاعلات الدولية حول عدة نظم فرعية قدمت خبرة كل منها مدلولات هامة حول العلاقات الإسلامية -المسيحية وحول تأثيرها المتبادل مع العلاقات الإسلامية -الإسلامية . وهذه النظم هى شمال افريقيا والأندلس، البحر الأحمر والمحيط الهندى، والدولة الصفوية ، والدولة المغولية الهندية ، وأسيا الوسطى والقوقاز . وإذا كان النظامان الأولان يطرحان كيفية امتداد السيطرة العثمانية على باقى أرجاء الوطن العربى وحيث وقع الصدام أساسا مع أسبانيا والبرتغال على التوالى ، فإن النظام الثالث يطرح موضوع الحروب الصفوية العثمانية ودور الطرف الخارجى فيها ، أما نظام تفاعلات الدولة المغولية الهندية فهو وإن كان لاينفصل فى جانب كبير منه عن نظام تفاعلات البحر الأحمر والمحيط الهندى الا أنه يقدم خبرة مختلفة عن نتيجة التفاعلات العثمانية البرتغالية ، وأخيرا فإن نظام التفاعلات حول إمارات أسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية يطرح نمطا جديدامن التفاعلات العثمانية مع طرف أوروبى جديد وهو روسيا .

المطلب الأول : استكمال امتداد السيطرة العثمانية على الدول العربية وإيقاف الزحف الأسبانى - البرتغالى عليها :

دفعت الظروف الداخلية والخارجية فى المنطقة العربية إلى السيطرة العثمانية عليها وهى السيطرة التى لايمكن فصلها عن طبيعة المرحلة التاريخية خلال القرن ١٦م والتى

شهدت تهديدات قوى أوروبية متعددة لجميع أرجاء المنطقة العربية فى وقت سادت هذه الأرجاء حالة من الانهيار نتيجة تغيرات عديدة سياسية واجتماعية ومذهبية. بعبارة أخرى فإن التوسع العثمانى فى العالم العربى قد جاء فى إطار الاستجابة للتحديات الكبرى التى واجهتها مناطقه المختلفة [٣٨] . وإذا كان ضم مصر والشام قد تم بالقوة العسكرية (وكذلك العراق ١٥٣٤م خلال الصراع الصفوى كما سنرى) فإن ضم اليمن وسواحل شرق أفريقيا العربية قد تم على هذا النحو فى حين دخلت المناطق الأخرى وخاصة الحجاز وشمال أفريقيا بصورة سلمية عن طريق اعلان الولاء وبصورة تتابعية بعد الاكتساب العسكرى البرى والبحرى للمناطق الأولى [٣٩] . وإذا كان ضم مصر والشام هو البداية فإن استكمال الامتداد عسكريا أو سلميا قد استغرق باقى النصف الأول من القرن ١٦م وجرى هذا الاستمرار فى ظل التهديدات الاسبانية والبرتغالية . وسيؤكد لنا تحليل هذه العملية ماسبق توضيحه من قبل وهو أن ضم العثمانيين للدول العربية لم يكن باعثه النزاع الصفوى العثمانى فقط ولكن انبعث من التزامات الدور العالمى للقوة الإسلامية الكبرى فى مواجهة التحديات للمسلمين . ومن هنا تأتى أهمية دراسة كيف كان الخطر الخارجي عاملاً هاماً وأساسياً فى تشكيل التفاعلات الاسلامية–الاسلامية فى هذه المرحلة وطوال القرون الأربعة التالية.

أولاً : الضم العثمانى لشمال أفريقيا والصراع العثمانى – الأسبانى فى المتوسط: بين وقف الزحف الأسبانى وبين عدم نصرة مسلمى الأندلس :

امتد النفوذ العثمانى إلى هذه المنطقة بدون غزو كما حدث مع باقى أرجاء المنطقة العربية . وإذا كان هذا النفوذ قد بدأ منذ أوائل القرن ١٦م مع سليم الأول فى وقت كانت فيه بلاد المغرب فى مجموعها (بنى زيان –الحفصيين – بنى مرين – ثم الوطاسيين) فى حالة ضعف سياسى كامل الأمر الذى ساعد –كما سبق ورأينا– على تغلغل البرتغاليين والأسبان،إلا أن هذا النفوذ العثمانى أخذ دفعة كبيرة مع سليمان القانونى ومن ثم ظل البحر المتوسط –وبالرغم من الطرق البحرية الجديدة – يلعب دورا هاما فى السياسة العالمية . فلقد أضحى محور هذه السياسات من حوله وحتى نهاية الربع الثالث من القرن هو الصراع العثمانى الأسبانى والذى لم تلعب فيه الدويلات الإسلامية المغربية دوراً أساسياً بمفردها حيث إن القوتين المتصارعتين العثمانية والأسبانية وان اعتمدتا على العصبيات المحلية فى البداية الا أن الصراع بينهما أضحى مباشرا بعد ذلك حين قررت الدولة العثمانية ضرورة ضم شمال أفريقيا إلى الأمبراطورية العثمانية بعد أن نجحت فى تدعيم قوتها البحرية أمام أساطيل أسبانيا والبندقية [٤٠] .

---

٣٨) د. سيار الجميل :مرجع سابق ، ص ص ٣٥٦ – ٣٥٧ ، ٣٧٦ – ٣٧٩ .

٣٩) المرجع السابق ، ص ص ٣٨٠– ٣٨٥ .

٤٠) محمد عبد المنعم الواقد :مرجع سابق ، ص ص٤٤، ٤٥ .

ولذا فإنه إذا كان البعض (٤١) قد رأى أن النفوذ العثماني قد امتد نتيجة حسابات بعض المغامرين (عروج وخير الدين بربا روسا) الذين وجدوا أن مصلحتهم الدخول فى تبعية الدولة لعثمانية نظرا لصعوبة السيطرة على مناطق نفوذهم وصعوبة مواجهة الأسبان بمفردهم ومن ثم استنجدوا بمساندة السلطان سليم الأول بعد فتح مصر ، كذلك إذا كان البعض الآخر (٤٢) أيضا قد رأى أن هذا النفوذ العثمانى امتد بطريقة غير مخططة وغير محسوبة ، فانه لايمكن قبول هذه المقولات . حيث إن السياسة العثمانية تحركت نحو هذه المنطقة فى نفس الوقت الذى نشطت فيه حركة رجال البحر المغاربة لحماية موانيهم وسواحلهم ولتأمين وصول العرب والمهاجرين من الأندلس . وجاء ذلك التحرك على ضوء حساباتها لضرورة تحقيق تفوقها البحرى لدعم سلطانها فى أوروبا وأسيا وأفريقيا (٤٣) . وهذا التفوق كان ضرورياً لمواجهة تفوق الاسبان فى المتوسط (وكذلك البرتغال فى البحارالجنوبية كما سنرى) نظرا للعداوة الشديدة التى اندلعت بين العثمانيين والهابسبورج ووصلت إلى أوجها بين السلطان سليمان القانونى وشارل الخامس . ومن ثم فلقد ارتبط خضوع ليبيا وتونس والجزائر للحكم العثمانى بالصراع الكبير الذى نشب بين الطرفين ولعبت فيه القوة البحرية دورا أساسيا على ساحة المتوسط . وفى حين نجح العثمانيون في وقف الزحف الأسبانى على شمال أفريقيا فلقد فشل فى تقديم النصرة لمسلمى الأندلس .

١ - تفاعلات امتداد النفوذ العثمانى إلى شمال أفريقيا :

ولقد تداخل على صعيد هذه التفاعلات مجموعتان من الأبعاد :

من ناحية : التنسيق الفرنسى العثمانى مع قوات خير الدين بربا روسا (الذى أضحى منذ ١٥٢٣م القائد العام للقوات البحرية العثمانية) فى مواجهة أسبانيا ، ومن

---

٤١) د. ابراهيم العدوى :مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .

٤٢) - J. Saunders : op . cit . p 104 .

٤٣) تشير العديد من المصادر إلى حسابات سليم الأول وسليم القانونى ومساعديهم حول ضرورة تطوير القدرة البحرية العثمانية والسيطرة على البحر المتوسط . انظر على سبيل المثال ماقاله لطفى باشا للسلطان العثمانى سليمان بما معناه "أن السلاطين السابقين قد حكم الكثير منهم الأرض ولكن القليلون هم الذى حكموا البحر وبالنظر إلى الحروب البحرية فإن الكفرة يتفوقون علينا ويجب أن نتغلب عليهم" (نقلا عن هامش رقم ٧ فى :
- Bernared Lewıs : The Emergence of Modern Turkey . Oxford Universty Press . 1968 . p 25)

- هذا ولقد سبق أن ظهر هذا الطرح بين سليم الأول وبيرى باشا :
انظر محمد عبد المنعم الواقد :مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

ناحية أخرى : أحداث معارك اتمام السيطرة العثمانية – بمساعدة برباروسا ثم خلفائه بعد موته ١٥٤٧م – على ليبيا وتونس والجزائر والتى تحققت قرب نهاية القرن (٤٤) .

ويتضح لنا من هذه التفاعلات المتداخلة عدة أنماط هامة من العلاقات الدولية بين أطرافها من المسلمين وغير المسلمين :

١ – أول هذه الأنماط خاص بالتحالف بين طرف مسلم ضعيف وآخر غير مسلم فى مواجهة مسلم قوى . وانبثق هذا النمط من حالة الضعف الذى اعترى الدول الغربية فى أوائل القرن ١٦م فى نفس الوقت الذى واجهوا فيه كلاً من الأسبان والعثمانيين . ولقد كان هذا الضعف العام من أهم العوامل التى شكلت أحداث الصراع العثمانى الأسبانى فى حوض المتوسط ، فإذا كانت حياة عروج قد انتهت ١٥١٨م فى مواجهة مع القوة الأسبانية التى استنجد بها حكام بنى زيان لاستعادة سلطانهم فى الجزائر فإن خير الدين برباروسا انسحب أيضا ١٥٢٠م من الجزائر تحت ضغط هجوم الاسبان بمساعدة الأمراء المحليين . ولقد ظلت العصبيات المحلية فى شرق ووسط المغرب العربى تحاول توحيد جهودها مع الأسبان خشية النفوذ الجديد لرجال البحر المتحالفين مع العثمانيين . وكان من أبرز هذه المحاولات استنجاد الحفصيين فى تونس بشارل الخامس الذي استجاب لهم لمواجهة تقدم برباروسا فى تونس بعد أن تمت السيطرة العثمانية على الجزائر . ولقد تم بالفعل ارجاع الامير الحفصى إلى عرشه بعد أن تمكنت حملة اسبانية من الاستيلاء على تونس ١٥٣٥م ونظرا لانشغال شارل وأخيه ملك النمسا فى قتال الأتراك والفرنسيين فى أوروبا لم تبذل أسبانيا جهدا كبيرا لدعم وجودها فى تونس . ولذا ولمدة ربع قرن تقريبا أدت الخلافات بين الأمراء الحفصيين المتتالين على السلطة إلى تأرجحهم بين التحالف مع الأتراك أو مع الأسبان وتوالت المعارك الأسبانية مع خلفاء برباروسا حتى تمكن النفوذ العثمانى من تونس ١٥٦٩م . ولم يتمكن هذا النفوذ نهائيا إلا بعد معركة حاسمة ١٥٧٤م أضحت بعدها

---

(٤٤) انظر التفاصيل التاريخية لهذه الجولات والمعارك حول شمال افريقيا فى .

- H. Inalcik : op. cit. pp. 326 - 328.

- P. M. Holt et. al. (eds) : op. cit. V2. pp.250 - 254.

– ل.ا. سيديو تاريخ العرب العام – ترجمة عادل زعيتر ، دار احياء الكتب العربية القاهرة ١٩٦٧ هـ / ١٩٤٨م ، ص ص٢٥٣ – ٢٥٩.

– محمد فريد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٠ – ٢٣٣

– د. صلاح العقاد . المغرب فى بداية العصور الحديثة ، منشورات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ص٤٠ – ٥٠ .

– د. زاهر رياض ، شمال أفريقيا فى العصور الحديثة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ٦٤ – ٨٠ .

تونس ولاية عثمانية وذلك بعد أن كان قد استرجعها الأسبان ١٥٧١م عقب هزيمة الاسطول العثمانى فى معركة ليبانتو الشهيرة أمام أساطيل أسبانيا والبندقية والبابا[٤٥] .

ب – ثانى هذه الأنماط خاص بطبيعة العلاقة بين أطراف إسلامية ضعيفة وقوية فى مواجهة تهديد خارجى من طرف غير مسلم . ويعبر عن هذا النمط العلاقات السعدية – الوطاسية ، والعلاقات السعدية – العثمانية فى تشابكها مع علاقات كل من هذه الأطراف مع البرتغال وأسبانيا [٤٦] . فإذا كانت دولة بنى زيان (عبدالواد) فى الجزائر قد انتهت فى الصراع العثمانى الأسبانى حول الجزائر والذى عمد أمراء بنى زيان خلاله للدخول تحت حماية الأسبان خشية سيطرة الأتراك ، وإذا كان الحفصيون قد نهجوا نفس النهج بين العثمانيين والأسبان أيضا حتى تمت السيطرة العثمانية نهائيا على تونس ١٥٧٤م فإن سياسات مراكش قدمت نمطا آخر من هذه التفاعلات وذلك فى فترة انهيار حكم الوطاسيين وظهور حكم الأشراف السعديين .

فلقد اتسمت هذه الفترة (النصف الأول من القرن ١٦م والعاشر الهجرى) (١٥٠٥م/٩١٠هـ – ١٥٥٣م / ٩٦٠ هـ) بازدياد الضغط البرتغالى على نحو حال دون الوطاسيين ومواجهة بداية توسع نفوذ السعديين في الجنوب . ولقد أخذ نفوذ السعديين في النمو تدريجيا فى جنوب ووسط البلاد على نحو مثل تحديا خطيراً لحكم الوطاسيين وزاد من هذا التحدى تصدى السعديين وبنجاح لقتال البرتغاليين فى عدة مواقع ومن ثم اتهامهم الوطاسيين بعدم القدرة على وقف تقدم الأوروبيين وبعد أن وجه السعديون ضرباتهم القوية للبرتغاليين على نحو أنهى سيطرتهم على الشاطئ الأطلنطى (بعد موقعة القصر الصغير ١٥٤٩م) ركزوا هجومهم على فاس عاصمة الوطاسيين حتى تم لهم القضاء على حكمهم ١٥٥٤م .

---

(٤٥) انظر المراجع فى الهامش السابق .

وانظر أيضا .

– محمد العروسى المطوى . الحروب الصليبية فى المشرق والمغرب ، دار الغرب الإسلامى ، تونس ١٩٨٢ ، ص ص٢٦٩ – ٢٧٤ .

– د. عبده بدوى : حركة الاسلام فى افريقيا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٧٧ – ٨٠ .

(٤٦) محمد العروسى المطوى مرجع سابق ، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٦ .

– د محمد مصطفى رمضان العالم الإسلامى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ١٩٨٥م ، ص ص ٢٦ – ٢٨.

– د. عبده بدوى . مرجع سابق ، ص ص ٩٣ – ٩٩ .

- Nevill Barbourd : "North West Africa From the 15 th to 19 th Centuries" in : H.J.Kissling et. al (eds) · op. cit. pp. 102 - 104.

وكان العثمانيون فى السنوات الأخيرة من حكم الوطاسيين قد ساندوهم فى مواجهة السعديين إلا أن هذه المساعدة البحرية برا وبحرا لم تنجح فى انقاذ حكمهم حيث تمكن السعديون فى تلمسان من تحدى العثمانيين في مقر نفوذهم فى الجزائر كما استرجعوا فاس بعد أن احتلها العثمانيون . وخلال المرحلة الأخيرة من الصراع العثمانى الأسبانى في حوض المتوسط وهى فى ذلك الوقت المرحلة الأولى من حكم السعديين (١٥٥٣م – ١٥٧٤م) تأثرت بعمق العلاقات العثمانية السعدية بحقيقة التوازنات الإسلامية – غير الإسلامية حول المنطقة . فإذا كان السعديون قد قاموا بدورهم فى الجهاد ضد الأسبان والبرتغاليين ، وإذا كان العثمانيون قد قاموا بنفس الجهاد إلا أن السعديين لم يرضوا الخضوع للدولة العثمانية ، وبالرغم من أن ظروف الجهاد كانت تقتضى من القوتين التضامن أمام استمرار الزحف الأوروبى فى هذه المرحلة الحرجة إلا أنه وقع صدام متتالى بين الطرفين وظلت مراكش دولة شمال افريقيا الوحيدة خارج النفوذ العثمانى .

وخلال هذا الصدام تشابكت أبعاد التفاعلات السعدية – العثمانية بالأطراف المسيحية . فمن ناحية : نجد أن مولاى عبدالله (الغالب بالله) ثانى ولاة السعديين (١٥٥٧م – ١٥٧٤م) تبنى سياسة تصالحية تجاه أسبانيا وكانت هذه السياسة تحقق له هدفا مزدوجا وهو تدعيم القدرة على مواجهة البرتغاليين ، وكذلك مقاومة محاولات السيطرة العثمانية . فإذا كانت اهتمامات البرتغال قد تركزت (١٥٢١م – ١٥٥٧م) على العالم الجديد – البرازيل – بحيث لم تعد تمثل فى هذه المرحلة وبعد جلائها عن كثير من المواقع البحرية المغربية تهديدا خطيرا للسعديين ، فإنه مع بداية حكم السعديين تحولت من جديد التوجهات البرتغالية نحو الحرب ضد الاسلام وضد المغرب . ومن ناحية أخرى : تدخل العثمانيون فى النزاعات الداخلية بين أمراء الاسرة السعدية حول السلطة فى حين اتجه بعضهم إلى الاستعانة بالبرتغال التى أرادت استغلال الموقف لاعادة سيطرتها من جديد على المغرب ومن هنا كانت المواجهة بين الجيش البرتغالى وبين جيش الطرف السعدى الذى يسانده العثمانيون فى معركة القصر الكبير أو وادي المخازن ١٥٧٨م الشهيرة والتى انهزم فيها البرتغاليون هزيمة شديدة . هذا ومع اتمام السيطرة السعدية على مراكش بعد هذه الموقعة وبعد اتمام السيطرة العثمانية على وسط وشرق المغرب دخل الصراع الأسبانى – العثمانى مرحلة الجمود .

جـ – أما النمط الثالث فهو الذى أبرزته العلاقات بين القوة الإسلامية المهيمنة وبين مصدر التهديد الخارجى لهذه المنطقة . فإذا كانت نتائج قوة الامبراطورية العثمانية فى تفاعلاتها حول شمال أفريقيا قد حفظت لها مركزها السياسى العسكرى المتفوق فى العلاقات الدولية الإسلامية – المسيحية بصفة عامة والعلاقات بين الدول الإسلامية

بصفة خاصة فإن هذه القوة العثمانية قد حمت شمال افريقيا كله من الاحتلال الأسباني وتصدت لموجة العداء الصليبية التى حركها شارل الخامس والتى كانت تكمل حركة فرديناند الثاني . وتُجمِّع العديد من المصادر العربية والغربية على حد سواء على حقيقة نتيجة الدور العثماني في هذه المنطقة من العالم الإسلامى .

فيشير البعض من كبار المستشرقين (٤٧) إلى أنه مع صمود القوة البحرية العثمانية أمام محاولات الأسبان المتكررة للسيطرة على الجزائر وتونس وليبيا تخلى الأسبان عن أى محاولة جديدة لغزو شمال افريقيا واكتفوا مثل البرتغاليين بالاحتفاظ ببضع نقاط بحرية متفرقة في حين أضحت الجزائر وتونس وطرابلس أقاليم تحت السيادة العثمانية. كذلك يعترف مصدر استشراقى آخر (٤٨) أن دور الترك الذين حلوا محل العرب كحماة للإسلام فى حماية أفريقيا كان أعظم ادوار سلاطين الأستانة ومن ثم لم يكن وصولهم إلى المغرب أمرا ضارا .

ومن ناحية أخرى : وفى مقابل التيارات القومية المهاجمة لامتداد النفوذ العثمانى إلى المنطقة العربية تعترف مصادر عربية عديدة بدور الأتراك العثمانيين فى مواجهة النفوذ الأسباني المتكالب على المسلمين فى المنطقة ومن ثم انقاذها من الاحتلال الأسباني (٤٩) . كما تعترف أيضا أن التضامن بين العثمانيين وبين عروج وبرباروسا وخلفائهما ولَّد قوة مكنت من استعادة كثير من الاراضى من الاسبان (٥٠) كما وحدّ معظم دويلات شمال أفريقيا بحيث أضحت خط الدفاع الأمامى للدولة العثمانية في الحوض الغربى للمتوسط (٥١) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقليمية الأوروبية التى ساعدت هذه الدور على النجاح قد بدأت في التغير لغير صالح العثمانيين ، ففى بداية النصف الثانى من القرن ١٦م وقع الصلح الأسبانى الفرنسى ١٥٥٩م والذى كان علامة تحول في العلاقات الأوروبية حيث أدى إلى فرض الهيمنة الأسبانية على أوروبا وتوقف تحالف فرنسا مع العثمانيين حول شئون أوروبا والمتوسط . وكان انسحاب العثمانيين من حصار مالطة ١٥٦٥م وعدم فعالية نتائج آخر حملات سليمان القانونى على المجر والنمسا ١٥٦٦م علامتين على بداية توقف اندفاع الزحف العثمانى فى وسط أوروبا والمتوسط (٥٢) كذلك

---

(٤٧) برنارد لويس : مرجع سابق ، ص ٢٩٠.

(٤٨) ل.أ. سيديو ' مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

(٤٩) أحمد توفيق المدنى كتاب الجزائر ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ص ٣٤ - ٣٩ .

(٥٠) د. محمد مصطفى رمضان مرجع سابق ، ص ٩٠.

(٥١) د. فاروق عثمان اباظة ' أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثناء القرن ١٦ . دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٩٩ .

(٥٢) د. ابراهيم شحاته حسن اطوار العلاقات المغربية - العثمانية . قراءة فى تاريخ المغرب عبر خمسة قرون - ١٥١٠هـ - ١٩٤٧م ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

كانت معركة ليبانتو ١٥٧١م علامة أخرى ومن ثم وبعد معركة اعادة استرداد تونس ١٥٧٤ انتهت آخر حلقة هامة فى تاريخ الصراع الأسباني – العثمانى فى المتوسط وتجمد الوضع بعدها على أن يكون الساحل الشمالى له أوروبياً مسيحيا وأن يكون الساحل الجنوبى عربيا إسلاميا مع استمرار مقاومة القوى المسيحية لهذا الوضع لمدة ثلاثة قرون وحتى بداية عصر الاستعمار التقليدى (٥٣) .

٢ – فشل نصرة مسلمى الاندلس :

ظلت مطروحة ولمدة طويلة قضية طبيعة الدور العثمانى فى مواجهة اضطهاد مسلمى الاندلس (الموريسيكيون) والتى تفجرت منذ سقوط غرناطة وامتدت حتى تمت عملية الطرد النهائى فى بداية القرن السابع عشر (١٦٠٩م) . ولقد أثارت هذه القضية نمطا آخر من العلاقات محوره النصرة؛أى امكانيات وآفاق المساندة العثمانية لهؤلاء المسلمين فكيف جاءت طبيعتها وما نتيجتها ؟ . يمكن فى هذا الصدد أن نميز بين ثلاث مراحل :

أ – مرحلة سليمان القانونى ، والجدير بالذكر أن كثيرا من المصادر العربية والغربية على حد سواء لم تشر إلى أى مساندة عثمانية مباشرة خلال مرحلة القوة والهيمنة العثمانية مع سليمان القانونى ومع ذلك فانه لايمكن التسليم تماما بالمقولات العامة التى تتهم العثمانيين بعدم تقديم المساندة ولكن يمكن القول إن هذه المساندة جاءت فى صورة غير مباشرة وتتلخص أساسا فى تضييق الخناق على اسبانيا والضغط عليها برا وبحرا .

ويرجع هذا النمط من المساندة إلى عدة اعتبارات : فمن ناحية : استنفذت إدارة التوازنات الأوروبية على نحو يخدم مصالح التقدم الإسلامى فى شرق أوروبا نحو قلبها – كما رأينا – طاقة كبرى من السياسة العثمانية ولقد مثلت هذه السياسة تحديات خطيرة لاسبانيا التى كانت تريد الهيمنة على أوروبا مما أثر على فعالية هجومها لتنفيذ مخططها نحو احتلال شمال افريقيا كخطوة تالية لاسترداد الأندلس . ومن ناحية أخرى فإن الجهود البحرية العثمانية فى حوض المتوسط كانت تهدف إلى تأمين شمال افريقيا من هذا الغزو الصليبى الجديد ، ولقد واجهت هذه الجهود صعوبات عديدة ، كما أن هذا التأمين فى حد ذاته ، والذي كان يفترض تصفية المواقع الأسبانية والبرتغالية القائمة منذ نهاية القرن ١٥م ، كان هذا التأمين يعد فى حد ذاته شرطا مسبقا لأية عملية للمساعدة المباشرة لمسلمى الأندلس ، ومن ناحية ثالثة كانت القوات

---

(٥٣) د. صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٥٢ .

- N. Barbourd : op. cit. p. 58

البحرية للمسلمين المغاربة والتى تساندها البحرية العثمانية تساهم فى نقل الفارين من الاندلس والذين أضحوا بعد ذلك عناصر داعمة لهذه القوات فى جهادها ضد أسبانيا .

ب – وقرب نهاية عهد سليمان القانون وفي بداية عهد سليم الثانى كانت سياسة أسبانيا تجاه الموريسكيين أى مسلمى الاندلس ، تلك الجماعة التى قاومت طويلا عملية تنصير اسبانيا ، تمر بنقطة تحول أساسية وتدخل مرحلة التشدد بعد مرحلة الاعتدال الأولى التى تبنتها عقب سقوط غرناطة مباشرة . وكان من أهم مظاهر هذا التحول هو الانتقال من اجبار المسلمين على التنصر إلى اجبارهم على ترك لغتهم العربية وكل مظاهر حياتهم وسلوكياتهم العربية الإسلامية واخضاعهم لمحاكم التفتيش ، وذلك بعد أن تأكد للأسبان أن الموريسيكيين أو المسيحيين الجدد لم يتخلوا فى الحقيقة عن إسلامهم كديانة وكنظام للحياة . بعبارة أخرى بعد اهتمام أسبانيا بالناحية الدينية فقط اكتشفت أهمية الجانب الثقافى والاجتماعي ولذا سعت لاستئصاله ومحاكمة كل من يخالف اجراءات هذا الاستئصال ، ولكن كما فشلت مرحلة التنصير فشلت مرحلة الاحتواء (٥٤) . وهكذا وفى نفس الفترة (العقدان السادس والسابع من القرن ١٦م) والتى اقترب فيها تحقيق الهيمنة العثمانية على الجزائر وتونس وليبيا ودخل فيها الصراع الأسبانى العثمانى مرحلته الأخيرة فى المتوسط لصالح استقرار السيادة العثمانية الإسلامية جنوبى البحر المتوسط بعد أن أوقع العثمانيون هزائم عديدة بالأسبان ، والتى تعرضت خلالها امبراطورية الهابسبورج بعد شارل الخامس لقلاقل دينية وسياسية عديدة ، فى تلك الفترة كانت أحوال المسلمين بالأندلس تدخل مرحلة حرجة بعد أن فشلت معهم كل محاولات الامتصاص والاحتواء وازدادت عمقا الهوة التى تفصل بينهم وبين النصارى نظرا لتمسكهم بدينهم وثقافتهم – سرا – فى مواجهة

---

(٥٤) ل.أ. سيديو مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .

– شكيب ارسلان : خلاصة تاريخ الاندلس . دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٩٦ – ٢٩٧ .

– عادل البشتاوى : الاندلسيون والمواركة مطابع انترناشيونال برس ، ط١ ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ص ١٢٠ – ١٢١ ، ١٩٣ ، ٢١٥ .

وحول مزيد من التفاصيل انظر :

– أنطونيو دومينقيز هورتز برنارد بنثنت . تاريخ مسلمى الاندلس الموريسيكيون . ترجمة عبدالعال صالح طه ، دار الاشراق ، قطر ١٩٨٨ ، ص ص ٢٦ – ٢٤ .

وحول تطبيق الموريسكيين الاندلسيين للشعائر الإسلامية . انظر .

– أعمال المؤتمر العالمى الثالث للدراسات الموريسكية الاندلسية . منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسيكية ، زغوان ١٩٨٩ .

– لوى كاردياك : الموريسكيون الاندلسيون والمسيحيون (المجابهة الجدلية ١٤٩٢ – ١٦٤٠) . تعريب وتقديم د. عبدالجليل التميمى . منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية ، زغوان ١٩٨٩ .

الضغط المتزايد للتنصر والاحتواء ومن ثم فإن وضعهم أثار تساؤلات عديدة عما إذا كان الاسلام قد انتهى حقيقة من أسبانيا (٥٥) .

ولكن ألم يتحقق أى اتصال بين العثمانيين وبين الموريسيكيين فى هذه المرحلة السابقة مباشرة على تأكيد الهيمنة العثمانية على شمال أفريقيا ؟ .

وفقا لبعض المصادر الأسبانية (٥٦) أضحى الموريسكيون الطابور الخامس الإسلامى داخل أسبانيا على أساس اكتشاف المراسلات بين القسطنطينية وبين الغرناطيين والبلنسيين وهى المراسلات التى يرجع كثير منها إلى ١٥٦٠م والتى ناشد فيها الموريسيكيون العثمانيين مساعدتهم وذلك فى الوقت الذى ترددت فيه توقعات عن تحالف عثمانى – سعدى ضد فيليب الثانى ملك اسبانيا ، كما تزايدت أعمال « قرصنة» الموريسيكيين .

وحين قامت ثورة الموريسيكيين على الهابسبورج ١٥٦٨م والتى تم قمعها ١٥٧٠ (٥٧) وبالرغم من أنها كانت نتيجة لتصاعد أعمال التعصب ضدهم ، الا أن فيليب الثانى وكبار مسئوليه اتهموا الموريسيكيين بأنهم طابور خامس ساعد العثمانيين خلال تقدمهم فى شمال أفريقيا وأنهم ساندوا قضية البروتستانت فى أوروبا وتصف بعض المصادر الغربية (٥٨) هذه الاتهامات بالمغالاة لأنه لم يكن هناك فى هذه الفترة أدلة واضحة على أى ارتباط بين الموريسيكيين والثوار البروتستانت والامبراطورية العثمانية . ومع ذلك يقدم هذا المصدر ، اعتمادا على وثائق تركية أساسا ، تحليلا للموقف العثمانى من ثورات الموريسيكيين تتلخص فى عنصرين أساسيين : أحدهما الانشغال عن النصرة المباشرة لثورة ١٥٦٨م بسبب احتياجات غزوة قبرص ١٥٧٠م ومعركة ليبانتو ١٥٧١م وإحكام السيطرة على تونس وذلك بالرغم من الاهتمام الذى أولاه سليم الثانى الموضوع لدرجة وصلت إلى طلب امدادهم بالسلاح عن طريق حاكم الجزائر . ثانيهما الاتجاه عند الاعداد لاستعادة تونس إلي توظيف الموريسيكيين من خلال الاتصال مع البروتستانت فى هولندا لاحكام الضغط على فيليب الثانى من الشمال والجنوب تنفيذا لخطة استراتيجية عثمانية لمواجهة الأسبان باستغلال مشاكلهم الداخلية سواء فى

(٥٥) Andrew Hess - "The Moriscos : An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain". The American Historical Review Vol 74. No.1 October 1968.

(٥٦) انطونيو دوميتقيز هورتز برنارد بتشت · مرجع سابق ، ص ص ٣٤ – ٣٦ .
كذلك اشار شكيب ارسلان إلى نوع من الربط بين « مساندة أهالى الأندلس لقرصان البحر وبين اكراه الاسبانيين لهم على تغير عاداتهم . انظر – شكيب ارسلان · مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

(٥٧) انظر تفاصيل هذه الثورة وتحليلات لاسبابها فى :
– انطونيو دوميتقيز هورتز برنارد بتشت : مرجع سابق ، ص ص ٤١ – ٥٩ .

(٥٨) - A. Hess: op. cit. pp. 5-6.

أوروبا أو فى الأندلس ومع ذلك فإن نجاح أسبانيا فى قمع البروتستانت فى هولندا من ناحية ، وتفرق الموريسيكيين بعد ١٥٧٠م ، من ناحية اخرى فضلاً عن صعوبة الاتصال بين العثمانيين وبين البروتستانت ، قد حال دون نجاح خطة سليم الثالث وبالرغم من فشل الموريسيكيين فى تكرار الثورة إلا أن فيليب الثانى بعد نجاح العثمانيين فى استعادة تونس قرر عدم المخاطرة بعملية جديدة على شمال افريقيا خوفا من تعريض شبه جزيرة أيبريا لغزو تسانده قوى داخلية (٥٩) .

ولكن هل تغير نمط المسلك العثمانى بعد أن تأكدت السيطرة العثمانية على شمال افريقيا ؟ وماذا حدث حتى ثم الطرد النهائى ١٦٠٩م ؟.

ج – منذ ١٥٧٤م اختفت قضية الموريسيكيين من صدارة الاهتمامات السياسية للعثمانيين فى نفس الوقت الذى تزايد فيه تدهور وضعهم وضعف قواهم وقدراتهم على المقاومة . واقتران هذا باحتياج العثمانيين لانهاء الصراع فى المتوسط للتفرغ للخطر الصفوى الذى أخذ يتزايد على نحو يحتاج تركيز القوى لمواجهته . ولقد أدى هذا التجميد للصراع إلى انتهاء فرص استمرار أو بقاء الوجود الإسلامى فى أسبانيا ، وفى نفس الوقت أضحى على أسبانيا ، التى كانت تتصدى لتوسع البروتستانتية ، أن تحقق فى داخلها نوعاً من النقاء المسيحى.وفرض هذا فى النهاية – بعد فشل تنصير مسلمى الاندلس واستيعابهم – طردهم نهائيا (٦٠) .

بعبارة أخرى ، فوفقا لهذا المصدر أيضا (٦١) الذى يحرص على ايجاد المبرر السياسى لهذا الطرد فإن قيام الموريسيكيين بدور الطابور الخامس فى أسبانيا والذى خدم أهداف العثمانيين عن طريق توجيه طاقات الهابسبورج نحو الداخل فى نفس الوقت الذى تحرك فيه العثمانيون لغزو قبرص واستعادة تونس ، هذه الخبرة هى التى لم تجعل فيليب الثانى – بالرغم من الصلح مع السلطان – متأكدا من عدم قيام العثمانيين من جديد باستغلال الموريسيكيين .

ووفق عدد من المصادر سواء التى أتهمت العثمانيين بالتخاذل عن نصرة مسلمى الأندلس لمنع طردهم (٦٢) ، أو التى دافعت عن العثمانيين وحرصت على تبرير مواقفهم(٦٣) ، فإن رد الفعل العثمانى اقتصر على مطالبة ملك فرنسا بان ينقل فى

٥٩) - Ibid : pp. 6-20.

٦٠) - Ibid : pp. 22 - 23.

٦١) - Ibid : pp. 23 - 24.

(٦٢) امين شاكر ، سعيد العريان ، محمد مصطفى عطا : تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء آل اتاتورك . دار المعارف ، القاهرة ، ص ص ٣٦ – ٣٩.

(٦٣) محمود ثابت الشاذلى المسألة الشرقية دراسة وثائقية فى الخلافة العثمانية (١٢٩٩م – ١٩٢٣م) . ط١ مكتبة وهبة . القاهرة ١٩٨٩ ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .

سفنه المهاجرين الأندلسيين ، وبذا فقد الأندلسيون نصرة أقوى الدول الإسلامية فى نفس الوقت الذى لم يكرر التاريخ نفسه أو تفرض الجغرافيا نفسها حيث لم يتكرر من جانب السعديين ما سبق وحدث من مساندة الموحدين ثم المرابطين ثم بنومرين فلم يتوافر لدى السعديين القدرة أو الحماسة لمساعدة الاندلسيين (٦٤) .

ثانياً : الصراع العثمانى – البرتغالى فى البحار الجنوبية : بين النجاح فى البحر الأحمر والفشل فى المحيط الهندى :

بقدر ما ارتبط الصراع العثمانى الأسبانى فى المتوسط بحسابات الدولة العثمانية عن قوتها البحرية وبضم العثمانيين لوسط وشرق المغرب العربى فإن التصدى العثمانى للبرتغال فى البحار الجنوبية (استكمالا للدور الذى كان قد بدأه المماليك) أرتبط أيضا بهذه الحسابات (٦٥) ، كما انعكس على تفاعلات عثمانية مع أطراف إسلامية متعددة . وإذا كانت حصيلة هذه التفاعلات ، كما سنرى ، قد أكملت نطاق السيطرة العثمانية على كل الدول الإسلامية (ما عدا الصفوية والمغولية الهندية) فالجدير بالملاحظة والتسجيل هنا فى البداية أن مصر العثمانية طوال فترة القرن ١٦م قد مرت بمرحلة فريدة من تاريخها الداخلى . فبالرغم من أنها لم تقم بدور متميز فى السياسات الدولية(٦٦) الا أنها قد لعبت دوراً هاماً فى أحداث البحر الأحمر والمحيط الهندى حيث كانت نقطة انطلاق للجهود البحرية العثمانية بعد أن فشلت محاولة للاستقلال قام بها بعض أمراء المماليك والتى أخمدتها بسرعة حملة أرسلها سليمان القانونى .

ولقد تشعبت التفاعلات العثمانية فى هذا النسق الفرعى بين ثلاثة محاور مترابطة الحجاز واليمن وعدن ، والامارات العربية المسلمة على الساحل الشرقى الافريقى ، الممالك الإسلامية فى الهند (٦٧) . وبقدر ماكانت البرتغال مصدر التحدى الأساسى وذلك على ضوء الحسابات الاستراتيجية العثمانية التى تلعب فيها القوة البحرية دورا اساسيا بقدر ما كان الصراع مع الصفويين يمثل أحد العوامل التى حددت وشكلت

---

(٦٤) انظر بعض ردود فعل السعديين فى :

- N. Barbourd : op. cit pp.103 - 105.

– محمود شاكر ، مرجع سابق ، ج٨ ، ص ص ٥٣ – ٥٥ .

(٦٥) حول حسابات سليمان القانونى وسليم الأول لاهمية القوة البحرية لمواجهة النفوذ البرتغالى فى البحر الأحمر انظر

- Andrew Hess . "The Ottman Seaborne Empire (1453 - 1525)" American Historical Review. Dec 1970 pp 1904 - 1907.

(٦٦) حول أبعاد هذا الوضع المصرى انظر :

- F.R.C. Bagley · "Egypt and Eastern Countries in the First Three Conturies of the Ottoman Period". in H.G. Kissling et. al. (eds) op. cit pp.54 - 56.

(٦٧) سيتم معالجة هذا المحور الأخير فى المطلب الثانى .

أهداف وتحركات العثمانيين تجاه هذه المنطقة بمحاورها الثالثة . وكان نجاح هذه التفاعلات – يعني من وجهة النظر العثمانية – حماية الأماكن المقدسة في الحجاز ، انقاذ طرق التجارة التى أغلقها البرتغاليون فى وجه المسلمين وكذلك تطويق الصفويين من الجنوب بعد تعاونهم مع البرتغاليين وأيضا وبعد فشل الحملة العثمانية فى السيطرة عليهم – كما سنرى .

ولقد شرع العثمانيون في بسط سلطانهم فى البحر الاحمر بجانبه الآسيوى بضم الحجاز واليمن وجانبه الافريقى بضم سواكن ومصوع وهرر ومحاولة اخضاع الحبشة.

١ – بين مقاومة اليمن وعدن للنفوذ العثماني وبين التغلغل البرتغالي :

فى حين خضعت بلاد الحجاز سلميا للعثمانيين حيث أمر أمير مكة بالخضوع للسيادة العثمانية وهنأ السلطان بفتح مصر وسلمه مفاتيح الكعبة ، فإن اليمن كانت أشد البلاد العربية مقاومة لامتداد الحكم العثماني لها ، وامتدت هذه المقاومة للفتح العثمانى الأول لليمن خلال نفس الفترة (١٥٣٨م – ١٥٦٩م) التى تخللتها جولات حاسمة فى الصراع العثمانى البرتغالى فى المحيط الهندى والخليج العربى (٦٨) .

ولقد كان للتوجه العثمانى نحو المنطقة دوافعه واهدافه كما واجهته قيود وعقبات أثرت بدورها على النتيجة النهائية للمواجهة مع البرتغال .

أ – فإذا كان العثمانيون – تحت ضغط حروبهم فى أوروبا ومع الصفويين – قد أحجموا خلال الفترة من ١٥١٧م – ١٥٣٨م عن اتخاذ خطوات مباشرة لتدعيم نفوذهم في البحر الأحمر مكتفين باعتراف مماليك اليمن بالخضوع للسيادة العثمانية ، إلا أن تدهور الاوضاع خلال هذه الفترة دفعهم – فى إطار الاستراتيجيه العثمانية العالمية ووضع البحار الجنوبية فيها – للتحرك لاحكام السيطرة على هذه المنطقة والقضاء على حكم المماليك ومحاولة توحيد اليمن . وكان من أهم ملامح تدهور هذه الأوضاع هو نجاح البرتغاليين فى تدعيم نشاطهم فى المنطقة بتوطيد التحالف مع الحبشة وحتى فرضوا على عدن معاهدة ١٥٣٠م بعد فشل الحملة العثمانية الأولى عليها ١٥٢٩م ،

---

(٦٨) انظر التفاصيل فى .

– د. سيد مصطفى سالم : الفتح العثمانى الأول لليمن (١٥٣٨م – ١٦٣٥م) ط٣. منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ١٢٩ – ٣٠٢ .

– د. عمر عبدالعزيز . تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ – ١٩٢٢) . دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ص ٩٩ – ١٠٥ .

– د. فاروق عثمان أباظة : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ٢١ – ٣١ .

– د. محمد عبداللطيف البحراوى . فتح العثمانيين عدن . دار التراث ، القاهرة د.ت ، ص ص ١٣٧ – ١٨٠ .

وهي المعاهدة التى اعترفت عدن بمقتضاها بالسيادة البرتغالية ودفع الجزية السنوية . ومن ثم فلقد كان تغلغل التهديد البرتغالى من أقوى العوامل المفسرة للفتح العثمانى لليمن لتأمين الحدود الجنوبية للامبراطورية بغلق البحر الأحمر أمام الزحف البرتغالى وذلك فى نفس الوقت الذى أخذ يتعاون فيه الصفويون مع البرتغاليين وعجزت القوى المحلية اليمنية (المملوكية والطاهرية والزيدية) عن مواجهة هذا الزحف .

ب – ولكن مهمة العثمانيين لم تكن سهلة نظرا لمقاومة اليمن لهذا الفتح . وكانت التجزئة الاجتماعية والسياسية بين القوى المختلفة المتصارعة على فرض سلطتها على كل أرجاء اليمن من أهم العوامل المشكّلة لمصير اليمن وعلاقته بمصر المملوكيه ثم العثمانية . فبقدر ما أثر الصراع بين الزيديين والطاهريين على اتاحة الفرصة للنفوذ المملوكى فقد أثر هذا الصراع الممتد بدوره على امكانيات النفوذ العثمانى فى هذه المنطقة . حيث اتجهت الحملة العثمانية على اليمن إلى القضاء على الحكم الطاهرى فى عدن ١٥٣٨م ثم مقر الحكام المماليك فى زبيد ١٥٣٩م وأخيراً الزيديين فى شمال اليمن (بعد فشلها فى الهند) . ولقد أدت مقاومة الزيديين الحادة للنفوذ العثمانى الى عدم تمكين العثمانيين من احكام سيطرتهم على اليمن بأكمله وتوحيده تحت السيادة العثمانية خلال حكم سليمان القانونى أى خلال الفتح الأول (١٥٣٩م – ١٥٥٥م) . ومع ذلك استمر العثمانيون فى محاولتهم وساعدهم على ذلك الخلافات بين القوى المذهبية اليمنية المختلفة (الشافعية والزيدية والاسماعيلية) وكذلك الخلاف بين حكام الأسرة الزيدية نفسها . ولكن مع تزايد المقاومة الزيدية للعثمانيين أرسلت الحملة العثمانية الكبرى لليمن ١٥٦٩م والتى استطاعت بعد عدة سنوات من المعارك أن تفرض السيادة العثمانية حيث أدت إلى توقيع صلح . ولقد تضمنت شروط هذا الصلح مبدأ هاماً فى السياسة العثمانية وهو الاعتراف بالزعامة المحلية فى أرجاء الامبراطورية طالما اعترفت بسيطرة وسيادة العثمانيين عليها .

ولقد تعددت العوامل التى أثمرت هذه المقاومة العنيفة من جانب اليمن ، فتشير بعض المصادر إلى أن الاختلاف المذهبى بين العثمانيين حماة السنة وبين الزيديين الشيعة قد لعب الدور الأول فى هذه المقاومة (٦٩) وأن الفرس قد صبوا حقد العثمانيين فى قلوب الزيديين من أهل اليمن (٧٠) وتشير مصادر أخرى (٧١) إلى أثر اختلاف عامل

---

(٦٩) محمد عبدالمنعم الواقد . مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

(٧٠) ل.أ. سيديو . مرجع سابق ، ص ٥٠٥ .

(٧١) المرجع السابق ، ص ٥٠٤ .

– د. فاروق عثمان أباظة مرجع سابق ، ص ٢٤ .

الجنس واللغة بين العرب والترك . هذا وتجمع العديد من المصادر على أثر مساوئ الحكم العثماني وقسوته وعنفه (٧٢) .

ومع إمكانية الأخذ بهذه الأسباب فى مجموعها إلا أنه لايمكن انكار أن هذه المقاومة اليمينة أثرت سلبياً على نتائج مد نطاق التصدى الإسلامى للبرتغاليين فى المحيط الهندى . هذا وقد كان للوجود العثمانى على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر تأثير مغاير – ولكن محدود – بالمقارنة بتأثيره على شاطئه الغربى أى على سواحل شرق أفريقيا .

٢ – مساندة مسلمى شرق أفريقيا فى مواجهة الحبشة والبرتغال :

فلقد قدم العثمانيون المساندة لأمراء ساحل شرق أفريقيا المسلمين للتصدى للتحالف البرتغالى الحبشى الذى كان تدعيمه يمثل خطورة شديدة على المصالح والأهداف العثمانية فى المنطقة .

ولقد جاءت هذه المساعدة فى مرحلة حاسمة من مراحل الحرب الحبشية البرتغالية ضد مسلمى الزيلع فى جهادهم . فإذا كان ملك الحبشة عند وصول العثمانيين إلى مصر والبحر الأحمر كان قد أحكم سيطرته على الممالك الإسلامية فى منطقة القرن الأفريقى وكان يجتهد لدعم تعاونه مع البرتغال للاستيلاء على الموانى الإسلامية (الزيلع – مصوع – سواكن) لاحكام الحصار على هذه الممالك ، الا أن حركة جهاد إسلامية ضخمة قد بدأت ٩٣٤ هـ – ١٥٢٧م بقيادة أحمد بن ابراهيم الغازى واستطاعت أن تحرز انتصارات عديدة بحيث سيطرت على معظم الحبشة ، ولقد ساعد العثمانيون فى اليمن هذه الحركة بالمدافع والأسلحة النارية ولكن مع وصول الامدادات البرتغالية من المدافع والجنود إلى مصوع لمساندة ملك الحبشة ١٥٤١م ، انقلب الميزان وقتل زعيم حركة المقاومة الإسلامية بعد هزيمته ٩٥٠هـ – ١٥٤٣م .

وهكذا ، وفى ظل التعاون الحبشى البرتغالى ، انتهت الجولة الأخيرة والأقوى من صراع استمر ثلاثة قرون ، ومن ثم انتقل الصراع من صراع محلى بين مسلمى ومسيحى القرن الافريقى إلى صراع دولى بين الأتراك والبرتغاليين فى البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندى (٧٣) ثم انتقل العثمانيون إلى مرحلة الهجوم

---

(٧٢) انظر التفاصيل فى :
– د. عبداللطيف البحراوى . مرجع سابق ، ص ص ١٩١ – ٢٠٢ .
– د. سيد مصطفى سالم . مرجع سابق ، ص ص ١٧٣ – ٣٠٢ .

(٧٣) د. رجب محمد عبدالحليم . العلاقات السياسية بين مسلمى الزيلع ونصارى الحبشة فى العصور الوسطى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ١١٥ ، ١١٩ .
وحول تفاصيل تطور حركة الجهاد الإسلامى فى القرن الافريقى وحتى فشلها انظر
– المرجع السابق ، ص ص ١٧٢ – ٢١٠ .

المباشر على البرتغاليين فنزلوا فى مصوع وسواكن والزيلع (١٥٥٧م – ١٥٥٩م) وذلك فى نفس الوقت الذى اشتدت فيه الخلافات المذهبية فى الحبشة مع محاولات روما تحويلها إلى المذهب الكاثوليكى ، فاستطاع العثمانيون تزكية هذه الخلافات خلال توسيع مناطق سيطرتهم (٧٤) . وبالرغم من أن العثمانيين لم يتمكنوا من احياء مجهودات القوى الإسلامية ولم يحققوا نتائج حاسمة تقلب ميزان القوى تماما بين المسلمين والمسيحيين فى الحبشة إلا أن سيطرتهم على الموانى الهامة على الساحل حال دون البرتغاليين والاتصال المباشر لمساندة الاحباش المسيحيين أو لتدعيم نفوذهم فى البحر الاحمر . وأدت الخلافات المذهبية البرتغالية الحبشية إلى انهاء النفوذ البرتغالى ١٦٣٢م . وبذا نجح العثمانيون فى احكام السيطرة على البحر الأحمر وظلت مناطق السيطرة العثمانية تدار على الساحل من جدة إلى أن ضعفت خلال القرنين ١٧م ، ١٨(٧٥) .

والجدير بالذكر أن مجموعة من العوامل الاقتصادية والجغرافية والمذهبية وكذلك السياسية (بين الممالك الإسلامية الافريقية) ، والدولية (انعزال الزيلع) ، لعبت دورها عبر ثلاثة قرون فى تحديد مصير هذا الصراع لصالح الاحباش فى النهاية (٧٦) . فمن ناحية لم يعدم ملك الحبشة الفرصة للايقاع بين الممالك الإسلامية التى كان يستنجد بعضهم به ضد البعض الآخر مما حال دون وحدتهم فى مواجهة الخطر الأساسى . ومن ناحية ثانية لم تتوافر الفرصة لتعبئة المساندة اللازمة من القوة الإسلامية الكبرى المجاورة فى مصر أى المماليك ، كذلك لم تكن أوضاع العثمانيين فى البحار الجنوبية بصفة عامة تمكنهم من تقديم العون الذى يزيد من مجرد تأمين بعض المواقع الساحلية الهامة .

المطلب الثانى : العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية فى آسيا والتوازنات العثمانية – الأوروبية :

تمثل الدولة الصفوية والدولة المغولية فى الهند مع الدولة العثمانية أركان توازن القوى الثلاثى الذي قام عليه نظام العلاقات بين الدول الإسلامية . ولقد كان التغلغل البرتغالى فى البحار الجنوبية عاملاً قويا شكل العلاقات فيما بينها وبين قوى أوروبية كبرى أخرى . كما قدمت علاقات الدولة العثمانية بامارات آسيا الإسلامية نمطا اخر

---

(٧٤) د. عبداللطيف البحراوى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٥ – ٩٩ .

(٧٥) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى . مرجع سابق ، ص ص ٩٧ – ٩٠ .

- F.R.C. Bagley : op. cit. pp. 62 - 63.

(٧٦) انظر تفاصيل عوامل فشل جهاد مسلمى الزيلع فى :

– د. رجب محمد عبدالحليم مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ – ٢٥٨ .

للتفاعلات ساهمت فيه روسيا كطرف تبلورت قدراته فى هذه المرحلة وبدأ دوره يؤثر بصورة ملموسة على توازنات القوى حول هذه المنطقة حتى أضحت روسيا فى القرن ١٧م طرفا فاعلا فى التوازنات الأوروبية الكبرى ، وفى التفاعلات العثمانية الأوروبية فى أوروبا وفى آسيا .

أولاً : الحروب الصفوية العثمانية بين التوازنات العثمانية الأوروبية والعلاقات الصفوية الأوروبية :

شهد القرن ١٠ هـ ، ١٦م (بعد معركة جالديران) ثلاث جولات كبرى بين العثمانيين والصفويين (٩٤١هـ - ١٥٣٤م ، ٩٥٥هـ - ١٥٤٨م ، ٩٦١هـ - ١٥٥٣م) ، ولقد ترتب على هذه الجولات التى لم تحسم الصراع بين الطرفين نتائج اقليمية متنوعة كما كانت وراءها دوافع عثمانية شتى ، ولم يكن للعلاقات الصفوية الأوروبية تأثير فاعل على نتائجها أو مسارها خلال هذه المرحلة (على عكس مراحل تالية كما سنرى) ، وفى المقابل تأثر اندلاع هذه الجولات بحالة المواجهة العثمانية الأوروبية فى أوروبا ، ويظهر كل هذا من تحليل سياقات الجولات الثلاث :

١ - لم تبدأ الجولة الأولى إلا بعد عقدين كاملين من جالديران ، ويرجع هذه لاعتبارات عدة من أهمها انشغال سليمان القانونى بالجبهة الأوروبية والمتوسطية فى وقت حرج من تحدى الأسبان - كما رأينا - وجمود القدرات التوسعية للدولة الصفوية بسبب مشاكل داخلية فلماذا هذا الجمود ؟ وهل لم يتم تعويضه بالاتصال بأطراف أخرى ؟.

أ - لم يكن الانتصار العثمانى على الصفويين فى جالديران من الحسم بحيث يضع نهاية للدولة الصفوية الناشئة ، ولكن ترتب على نتائج هذه الجولة توقف التوسع الصفوى فى الأناضول بصفة خاصة فى حين تأكد مركز القوة الصفوية فى الأراضى الايرانية أساساً (٧٧) ولقد تنوعت تفسيرات المصادر لهذا الوضع ، ففى حين رأى البعض (٧٨) أن هزيمة جالديران هى التى دفعت الشاه اسماعيل الصفوى فى ظل تقويمه لامكانياته الحقيقية لاسقاط كل خططه للتوسع نحو الشمال والتركيز على ارساء أسس الدولة الايرانية الحديثة ، فلقد رأى البعض الآخر (٧٩) أن ضخامة الأثر النفسى لهذه الهزيمة على الشاه أفقده الكثير من نفوذه كقائد سياسى ودينى ومن ثم بدأ يواجه مشاكل داخلية كثيرة ولم يقو على قيادة جيوشه فى معارك كبرى ، ولقد اشتدت هذه

(٧٧) -Helmut Braun . "Iran under the Safvids and in the 18 th Century" in H.G Kissling et. al. (eds) op. cit pp 186 - 187

(٧٨) - Ibid : 198.

(٧٩) - R M Savary . "Safavid Persia" in M.P Holt et. al (eds). op. cit VI 401.

القلاقل الداخلية بعد وفاة الشاه ١٥٢٤م مما أثار تهديدا خطيراً لكيان الدولة الصفوية واستمرت هذه القلاقل لمدة عقد كامل قبل أن يتمكن الشاه طهماسب من اعادة تأكيد وبسط هيمنتها ، ولهذا لم تشكل الدولة الصفوية طوال هذا العقد أى تهديد عسكرى على العثمانيين مما أفسح لهم حرية الحركة على الجبهة الأوروبية (٨٠) .

ب – ولم تسفر الاتصالات الصفوية الأوروبية عن نتائج تغير هذا الوضع ، فإذا كان الشاه اسماعيل قد اتصل قبل جالديران بالبرتغاليين ، فانه سعى بعد ذلك للاتصال باسبانيا . والوثيقة الوحيدة المعروفة عن هذا الاتصال كانت فى العام الأخير من حكمه ١٥٢٣م وطلب فيها الشاه من الامبراطور شارل الخامس عقد معاهدة صداقة وتعاون ، كما اقترح عملاً مشتركاً في مواجهة الامبراطورية العثمانية ، إلا أن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة فى عهده أو بعدها (٨١) . هذا ولم يكن ابنه طهماسب بنفس حماسة لتقوية العلاقات مع الدول الأوروبية ، ولذا وبالرغم من تعدد البعوث الأوروبية لايران بهدف تكوين جهة مشتركة ضد العثمانيين الا أن هذه المبادرات لم تقد إلي أى تحالف فعلي أو هجوم مشترك (٨٢) . فطهماسب لم يرغب فى الدخول فى مثل هذه التحالفات مع القوى المسيحية وكان أميل لحل مشاكله مع العثمانيين بالتفاوض ، كما احتفظ بعلاقاته الودية مع البرتغاليين (٨٣) .

٢ – ولقد تربت على الجولات الكبرى نتائج اقليمية متنوعة ذات مدلولات بالنسبة لقدرات ودوافع الطرفين :

أ – فلقد بدأت الجولة العسكرية الأولى بالاستيلاء على تبريز (عاصمة الدولة الصفوية) ثم بغداد ٩٤١هـ – ١٥٣٤م وبذا امتد الحكم العثمانى إلى الأجزاء الشمالية والوسطى من العراق كما أعلنت البصرة خضوعها للسيطرة العثمانية ١٥٣٨م – ١٥٣٩م حتى تم ضمها ١٥٤٦م – ١٥٤٧م (٨٤) . هذا ولقد ظلت العراق هى ساحة الصراع بين العثمانيين والصفويين طوال النصف الثانى من القرنين ١٦ ، ١٧ أما الجولة الثالثة من هذه المرحلة ٩٦١ هـ – ١٥٥٣م فقد كانت حول السيطرة على أرمينيا

---

٨٠) انظر تفاصيل هذه المشاكل فى .

- Ibid : pp. 401 - 404.

٨١) د. بديع جمعة ، د. أحمد الخولى · تاريخ الصفويين وحضارتهم . ط١ . دار الرائد العربى ، بيروت ١٩٧٦ . ج١ ، ص ص ٩٩ – ١٠٠ .

– د. أحمد الخولى . الدولة الصفوية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة . ١٩٨١ ، ص ص ٤٩ – ٩٥ .

- H.Braun : op. cit. p.187

٨٢) -Ibid p.190.

٨٣) د. أحمد الخولى . مرجع سابق ، ص ص ٩٥ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

– د. بديع جمعة ، د. أحمد الخولى مرجع سابق ، ص ص ١٣٦ ، ١٤٦

٨٤) د. عمر عبدالعزيز مرجع سابق ، ص ص ٩٢ – ٩٣ .

- F.R.C.Baglry : op. cit. p 79.

الصغرى وانتهت بعقد صلح بين الطرفين أدت إلى استقرار السلام بينهما لفترة طويلة(٨٥) .

ب – ولم تسقط الدولة الصفوية بعد هذه الجولات أيضا وان كانت قد خسرت بعض الأقاليم التى كانت تحت سيطرتها . وفى نفس الوقت استنزفت هذه الجولات من طاقة وقدرات العثمانيين على الجبهة الأوروبية ، ويرجع هذا إلى الصعوبات التى واجهت العثمانيين فى اذربيجان بسبب صعوبة التضاريس والمناخ حول خطوط الاتصالات من ناحية وإلى مهارة طهماسب من ناحية أخرى فى توظيف قدراته التى لاتقارن بقدرات الطرف العثمانى حيث تبنى استراتيجية دفاعية فى مواجهة العثمانيين الذين قابلوا مصاعب عدة عند توغلهم فى الأراضى الصفوية بعيدا عن مراكز الأمداد بالقوات والغذاء (٨٦) ولقد كانت طبيعية النظام العسكرى المركزى المستخدم في الغزوات تضع حدودا جغرافية على نطاق حركة الجيوش العثمانية . فقد تمسك العثمانيون فى هذه المرحلة بنظام الجيش الكبير الواحد الذى يقوده الباب العالى والذى يعتبره الأداة الوحيدة القادرة على أداء المهمات العسكرية الكبرى ، ولم يكن بمقدور العثمانيين التحرك على جبهتين فى آن واحد بنفس الفاعلية ومن ثم كان عليه إما أن يتجه إلى فيينا أو الموصل على أن يعود إلى العاصمة العثمانية فى الشتاء أو يضطر لقضائه فى صوفيا (فى حالة الحملة على أوروبا) أو فى حلب (فى حالة الهجوم على الصفويين)(٨٧) وهكذا يتضح لنا كيف كانت الحملات العثمانية على الصفويين تستنزف جهودهم على الجبهة الأساسية الأوروبية نظرا لعدم قدرتهم على القيام بحملتين كبيرتين في آن واحد .

جـ – وبالرغم من مركزية ومحورية الجبهة الأوروبية بالنسبة لسليمان القانونى وبالرغم من صعوبات الجبهة الصفوية التى يؤدى فتحها إلى تخفيف الضغط العثمانى الذى يلاقيه الهابسبورج ، الا أن أهداف سليمان ومصالحه في الجنوب أيضا كانت تحفزه نحو الصفويين ، وتعد هذه الأهداف امتدادا – ولو فى سياق جديد – لنفس الأهداف والمصالح التى أعطت نفس المبرر لسليم الأول للتوجه نحو الجنوب – كما سبق ورأينا، فمن ناحية كان انتهاء القلاقل الداخلية وسيطرة طهماسب على الأوضاع تستدعى الاسراع بتوجيه ضربة جديدة قبل أن تتدعم قدرات الدولة الصفوية وتنمو

---

٨٥) حول تفاصيل هذه الحروب ونتائجها انظر
- د. أحمد الخولى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٣ – ١٢١ .
- د بديع جمعة ، د. احمد الخولى مرجع سابق ، ص ص ١١٢ – ١٢٠ .
- د وجيه كوثرانى مرجع سابق ، ص ص ٥٢ – ٥٤ .

٨٦) -R..M.Savory : op. cit. pp. 404 - 405.

٨٧) - M.G.Hodgson : op. cit. Vol.3 . p.114.

توجهاتها التوسعية من جديد (٨٨) ومن ناحية أخري كان العراق ذا أهمية حيوية لكل من المصالح الاقتصادية العثمانية والصفوية ، فمع سيطرة العثمانيين على طريق البصرة - بغداد - حلب تمت سيطرتهم على ثاني أهم طرق التجارة بين الهند والشرق الأوسط (٨٩) ، وبالرغم من أن السلطات العثمانية لم تقدر على تطوير تجارة البصره ومن ثم بناء أسطول بحرى فى الخليج العربى بسبب تهديدات القبائل العربية وتحديهم لهذه السلطات (٩٠) إلا أن السيطرة على هذا الطريق التجارى كانت تمثل مدخلا لاحتواء مصادر الثروة الايرانية ، أى تجارة الحرير ، ومن هنا تبرز أهمية التفسيرات الاقتصادية والاستراتيجية للصراع العثمانى الصفوى حيث أن المرحلة التاريخية لهذا الصراع (الذى استمر لمدة قرنين ونصف) تكشف عن أن عوامل استراتيجية واقتصادية ودولية لعبت الدور الحاسم فى قرارات الحرب والسلم لكل طرف (٩١) . فإذا كان العراق والاناضول الشرقى قد مثلا ساحة الصدام الأساسى فذلك لأنهما يمثلان مواقع استراتيجية هامة تتحكم فى محاور وطرق الجيوش والتجارة المتجهة من وإلى مركز كل من الدولتين العثمانية والصفوية فى الاناضول وفى فارس . كذلك فإن الدولة الصفوية ما كان بمقدورها أن تحقق تفوقا في الشرق السلامى الا بامتدادها نحو المحطات الأساسية لطرق المواصلات والممرات البحرية على هذه المحاور ، ومن هنا كانت أيضا المواجهة العثمانية للسيطرة على هذه المحطات والممرات للنيل من تجارة الحرير الايرانى التى كان يقوم عليها الاقتصاد الايرانى ، فلقد أدرك سليمان القانونى مثلما أدرك سليم الأول من قبله أهمية السيطرة على تجارة الحرير كسلاح سياسى ضاغط وإذا كان الشاه اسماعيل ثم طهماسب قد حاولا الالتفاف حول هذه السياسة العثمانية باقامة علاقات مع أسبانيا والبرتغال فانه لم يكن لها انعكاساتها المباشرة فى هذه المرحلة مثلما أضحى لها بعد ذلك الامتيازات الايرانية لبريطانيا - كما سنرى .

ثانيا : الصدام العثماني - البرتغالى وأوضاع الهند الإسلامية :من ممالك الساحل إلي الدولة المغولية الهندية :

اقترنت جهود العثمانيين لاحكام السيطرة علي شبه الجزيرة العربية والشواطيء الشرقية والغربية للبحر الأحمر بصدامهم المباشر مع البرتغال في المحيط الهندي والخليج العربي وحول سواحل الهند ، فقد كانت السيطرة علي البحر الأحمر لإبعاد

---

٨٨) د. عمر عبدالعزيز : مرجع سابق ، ص ٩٢ .

٨٩) -H.Inalcik The Heyday and Decline . op cit. p 331.

٩٠) د. عمر عبدالعزيز: مرجع سابق ، ص ص ٩٣ - ٩٤ .

-F R C Bagley op. cit. p 80

٩١) د. وجيه كوثرانى : مرجع سابق ، ص ص ٦٠ - ٦٥ .

الخطر البرتغالى عن الأماكن المقدسة وعن طرق التجارة لاتنفصل عن هدف آخر للبحرية العثمانية وهو تصفية الوجود البحرى البرتغالى فى المحيط الهندى وسواحل الهند .

هذا ولقد تحمل العثمانيون المجهود البحرى فى المحيط الهندى بعد فتح عدن ١٥٣٨ وترتب على هذا الوضع تفاعلات مع الممالك الإسلامية الهندية ، كما استحضر هذا الوضع – ولو بصورة غير مباشرة – دور طرف اسلامى جديد وهو الامبراطورية المغولية الهندية.

١ – فشل الهجوم العثمانى فى المحيط الهندى :

كان الهدف من فتح العثمانيين لعدن هو أن تكون نقطة ارتكاز لمشروعاتهم الضخمة فى المحيط الهندى . وكانت أول محاولة لهذا الفتح قد فشلت ١٥٢٩م حين تخوف أهل عدن من السيطرة العثمانية وتعاونوا مع البرتغاليين ومن ثم هُزِّم الاسطول العثمانى١٥٢٩م. أما الحملة العثمانية التى فتحت عدن فلم تحقق الجزء الثانى من خطتها أى القضاء على الوجود البرتغالى فى الهند ، حيث فشل حصارها لبعض المواقع على الساحل الهندى وعادت إلى السواحل اليمنية وبعد هذا الفشل لم يفكر العثمانيون فى سياسة هجومية ضد البرتغاليين وظلت سياستهم دفاعية عن البحر الاحمر أساسا ، كذلك فشل العثمانيون فى مواجهة البرتغاليين فى الخليج العربى ولم يتمكنوا من جعل سيطرتهم على البصرة نقطة انطلاق لدعم وجودهم البحرى فى الخليج ومن ثم استمرت الهيمنة البرتغالية فى المحيط الهندى دون تحدى عثمانى حقيقى حتى بدأ نفوذ البرتغاليين – منذ ١٥٨٠– فى التراجع لصالح قوى أوروبية أخرى [٩٢] . ويرجع هذا الفشل العثمانى فى المحيط الهندى إلى العديد من العوامل التى ساهمت عند أواخر القرن ١٦م فى اضعاف الاهتمام العثمانى بالمحيط الهندى واليمن والحبشة ، وتتلخص هذه العوامل فى الآتى :

فمن ناحية : تورطت القوى العثمانية فى حروب متعددة فى أوروبا وشمال أفريقيا والبحر الأحمر ومع الصفويين ومن ثم لم تستطع أن تولى المحيط الهندى – خلال جولتها الأولى فيه ١٥٣٨– الجهد اللازم لتحقيق نتائج فعالة.كذلك وخلال جولتها الثانية فى الخليج العربى ١٥٥١م لم تستفد بالهدوء النسبى على الجهة الأوروبية والصفوية . ومن الممكن تفسير هذا الانجاز العثمانى المحدود فى هذه المنطقة بالرغم من أهميتها فى الاستراتيجية العالمية العثمانية بالاستغراق العثمانى فى الجهود البحرية لحفظ التوازن فى صالحهم فى غرب المتوسط ، الأمر الذى نال من جهود

---

٩٢) د. محمد عبد اللطيف البحراوى :مرجع سابق ، ص ص ٩١ – ٩٤.

اعداد أسطول فعال خاص بالبحار الجنوبية وذلك فى نفس الوقت الذى استمرت فيه البرتغال في تدعيم قواها فى هذه المنطقة (٩٣) .

ومن ناحية اخرى : فشل تعاون القوى الإسلامية الهندية مع الجهود العثمانية لمواجهة الخطر البرتغالى . فبالرغم من أن الحملة العثمانية إلى الهند ١٥٣٨ كانت بناء على استنجاد حاكم امارة كجرات الإسلامية حيث كانت كجرات ومنذ معركة ديو أولى الأمارات الهندية الساحلية التى استهدفها البرتغاليون نظرا لموقعها وثرائها ، إلا أن حاكمها الجديد اتفق مع البرتغاليين ولم يتعاون مع الاسطول العثمانى خوفا من السيطرة العثمانية ولعدم ثقته بالعثمانيين بعد مافعلوه في اليمن ، هذا ولقد كان انقسام الامارات الإسلامية الهندية عاملا أساسيا مساعدا للبرتغاليين فى تثبيت اقدامهم على الساحل الهندى مستغلين الحروب الداخلية فيما بين هذه الامارات وبينها وبين الامارات الهندوكية ، وبالرغم من أن ظهور البرتغاليين كان مدعاة لابرام عدة تحالفات بين هذه الإمارات الا انها انهارت بنفس السرعة التى عقدت بها ، حيث كانت بعض الإمارات تنضم إلى الجانب البرتغالى ضد الأخرى أو تستعين به ضد بعضها البعض(٩٤) .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد استطاعت التأثير على علاقات القوى فى شمال أفريقيا على نحو خدم صراعها البحرى مع الهابسبورج وحمى هذه المنطقة من الاستعمار الا أن هذا الدور لم يتكرر بالنسبة للسواحل الهندية فى مواجهة البرتغال ولذا استمر امتداد وتوطد النفوذ البرتغالى مع نهاية القرن ١٦م . ونظرا لتطور توازن القوى الأوروبية تمت السيطرة على المنطقة بأكملها . كذلك لم يتمكن العثمانيون من الالتفاف حول الصفويين من البحر ليحسموا الصراع معهم وليحولوا دون تحالفهم مع القوى الأوروبية ومن ثم امتد هذا الصراع الذى أصبح منفذا هاما لتغلغل القوى الأوروبية فى المنطقة. وفى المقابل أخذت قوة إسلامية فتية – وهى الدولة المغولية فى الهند– تلعب دورها – الذى استمر لمدة قرنين – فى سياسات شبه القارة الهندية – فهل أثرت على مسار التفاعلات الدولية حولها وكيف ؟

---

٩٣) المرجع السابق ، ص ص١١٤ – ١٢٣.

٩٤) د. محمد مصطفى رمضان :مرجع سابق ، ص ص ٩٥ – ٩٧ .

– محمود شاكر :مرجع سابق . ج٨ ، ص ص ٤٢١ – ٤٢٢ .

– د. محمد عبد اللطيف البحراوى :مرجع سابق ، ص ص ٧٤ – ٧٦ ، ١٠٠ –١٠٢

– د. فاروق عثمان اباظة :مرجع سابق ، ص ص ٢٣– ٢٤ .

- F.G.C. Bagley : op . cit . pp. 58 - 59 .

٢ - الدولة المغولية فى الهند والتفاعلات حول البحار الجنوبية :

تغير وضع التجزئة فى الهند فى ظل الامبراطورية المغولية التى أرسى أساسها ١٥٢٦م فى كابول محمد بابر حفيد تيمور لنك [٩٥] وكانت توسعات بابر فى شبه القارة الهندية بإماراتها الإسلامية وغير الإسلامية نواة الامبراطورية التى دعم أركانها خلفاؤه نتيجة استمرارهم فى التوسع الذى وصل أقصاه فى عهد أكبر حفيد بابر (١٥٥٦م - ١٦٠٢م) [٩٦] .

هذا ولقد كان للامبراطورية المغولية فى الهند دورها فى العلاقات الإسلامية مع البرتغال وفى العلاقات بين مراكز القوى الإسلامية الكبرى أى الصفوية والعثمانية[٩٧].

أ - فقد لعبت الدولة المغولية فى الهند دورا فى التوازنات العثمانية الصفوية وظهر ذلك خلال نصف القرن الأول من عمر الدولة المغولية التى كانت تدعم فيه أركان هذه الدولة وفتوحاتها . فخلال الصدام بين همايون (ابن بابر) وبين كجرات الامارة الإسلامية الهندية الكبرى (والتى ضمها المغول ١٥٧٤م) استنجدت كجرات بالعثمانيين (٩٤٠هـ - ١٥٣٥م) وفى نفس الوقت توطدت العلاقات بين همايون وبين طهماسب الشاه الصفوى وذلك عندما احتدمت الخلافات بين أجنحة الأسرة المغولية وتفككت قواعد دولتها الجديدة فلجأ همايون إلى ايران حتى استطاع ٩٦٢هـ أن يعيد فتوحاته فى الهند وينطلق مرة أخرى معيدا تأسيس دولة المغول التى دعمها بقوة من بعده ابنه محمود جلال الدين (أكبر شاه) [٩٨] .

---

٩٦) انظر تفاصيل هذه التوسعات فى نطاق تطور أوضاع هذه الدولة وحتى الملك أكبر فى :
- محمود شاكر :مرجع سابق . ج٨ ، ص ص ٤١٩ - ٤٢٣ .
- د. جمال الدين الشيال :تاريخ دولة اباطرة المغول الإسلامية فى الهند . منشأة المعارف . الاسكندرية ١٩٦٨ ، ص ص ٩ - ١٠٦ .

٩٧) - M.P.Holt et . al . (eds) : op. cit V2 . pp 35 - 46 .
- Herberl Hartel : " India under the Moghol Empire" . in :
H.J.Kissling rt . al . (eds) : op . cit . pp 260 - 264 .
- A.L. Srivastava : Mughul Empire (1926 - 1803) Malhotra Brothers , Delhi 1952. pp 125 - 242 .

ويلاحظ من طبيعة الأدبيات حول تاريخ الامبراطورية المغولية خلال القرن ١٦ م بصفة خاصة ضآلة مايتصل بالعلاقات الدولية ، ولقد نوه إلى هذا الوضع - وخاصة مايتصل بالعلاقات مع القوتين الاسلاميتين الأخريين أى العثمانية والصفوية المصدر التالى :
- M.G. Hodgson : op . cit . p 82 .

٩٨) انظر التفاصيل فى :
- د. محمد عبد اللطيف البحراوى :مرجع سابق ، ص ١٠١.
- د. جمال الدين الشيال :مرجع سابق ، ص ص ٤٤ - ٥٥ .
- محمود شاكر :مرجع سابق . ج٨ ، ص ص ٤٢٠ - ٤٢١.
- د. أحمد الخولى :مرجع سابق .
- د. أحمد محمود الساداتى :تاريخ الدولة الإسلامية بآسيا وحضارتها . مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٧٥ - ٨٢.

بعبارة أخرى كانت هذه المرحلة من تاريخ الدولة المغولية (تأسيسها وتدعيمها) مرحلة مناورة بين القوى الإسلامية الكبرى الأخرى من خلال تحريك التحالفات معهما حيث أن كلاً منهما كانت تحاول الاحتفاظ بهدوء العلاقة مع طرف أو أن تكسب التحالف مع الطرف الذى تدخل معه فى حرب . ولقد كان الوضع السائد بالنسبة للمغول هو الحياد النسبى وان كانوا قد تحالفوا أحيانا مع الصفويين كما حدث فى عهد همايون ومن قبله أبيه بابر الذى ساعده الشاه اسماعيل ضد الاوزبك الذين هددوا توسعاته الأولى ، وفى أحيان اخرى حاول المغول التحالف مع العثمانيين (كما سيحدث مع خليفته أكبر شاه) (٩٩) .

هذا وتجدر الاشارة إلى أن بعض المصادر توضح أن الطابع العام للعلاقة بين الدولة المغولية والدولة العثمانية قد ارتكز على سمتين :أحداهما أن العثمانيين لم يفكروا بالمرة فى فتح الهند ، وبهذا ظلت الدولة الإسلامية فى الهند بعيدة كل البعد عن الدولة العثمانية وخارج نطاق سيطرتها ، وفى العصر المغولى لم يرسل أحدٌ من الملوك السفراء إلى القسطنطينية أو يطلب إلى الخلافة العثمانية الاعتراف بالحكومة المغولية كما فعل الأتراك من قبل فى الهند ، الثانية أننا لانكاد نعثر على أثر يدل على أن الهند قد ارتبطت بالخلافة العثمانية بأى ارتباط (١٠٠) ، ومع ذلك فانه سيصبح للهند المسلمة موقف من الخلافة فى عصر الاستعمار البريطانى .

ب – لم يكن دور الدولة المغولية فى مقاومة النفوذ البرتغالى قويا وفاعلا بالقدر الذى يقضى عليه فى هذه المرحلة ، بل إن سياسات أحد أشهر سلاطينهم وهو شاه أكبر قد أثارت التساؤلات وتعددت التحليلات حول عواقبها فى هذه المرحلة وخلال القرون التالية على وضع الاسلام والمسلمين من الهنود فى شبه القارة الهندية وعلى علائقهم بالقوميات والديانات المختلفة على هذه الساحة وعلى علائقهم ايضا بالأطراف الأوروبية الساعية للسيطرة على هذه المنطقة (سواحلها فى البداية ثم قلبها بعد ذلك) .

فمن ناحية :كان الخطر البرتغالى أحد عوامل تشكيل العلاقات بين الدولة المغولية والامارات الإسلامية الكبرى وأدت الصدامات بين الدولة المغولية الناشئة والمتوسعة وبين امارة كجرات المسلمة التى لعبت – منذ ماقبل معركة ديو – دورا أساسيا فى قتال البرتغال إلى استنجاد حاكم كجرات بالسلطان العثمانى ليس خوفا من البرتغاليين فقط ولكن أيضا بسبب الخوف من المغول (١٠١) . وإذا كانت بعض المصادر

---

٩٩) - M.G. Hodgson : op . cit . pp 81 - 82 .

١٠٠) د. محمد اسماعيل الندوى : تاريخ الصلات بين الهند والبلاد العربية . دار الفتح للطباعة ، بيروت.د. ت ، ص ص٢٠٥ – ٢٠٦ .

١٠١) - R. Hartel : op . cit . p 262 .

قد بينت – كما سبق ورأينا – أن أحد أهم اسباب فشل الحملة العثمانية إلى الهند ١٥٣٥ هو تعاون حاكم كجرات مع البرتغاليين فإن بعض المصادر الأخرى (١٠٢) تبين أن سبب هذا التعاون هو الصدام الذى كان قائما مع همايون السلطان المغولى الذى حارب كجرات وانتصر عليها ١٥٣٥م وأنه ما أن انتهى خطر همايون على كجرات (نتيجة الخلافات بين أجنحة الأسرة وتهديد الأفغان له من الشرق) حتى نقضت كجرات صلحها مع البرتغاليين وحاربتهم حتى قتل حاكمها ، هذا ويتضح من مصادر أخري(١٠٣) أنه إذا كانت توسعات المغول فى الهند قد هددت امارة كجرات فإن هذه الأخيرة أخذ الضعف يدب فيها وتتنازعها الانقسامات بين أمرائها مما جعلها هدفا سهلا لكل من المغول والبرتغال ولم تساعد المعدات الحربية والرجال التى قدمها الاسطول العثمانى الحربى لحاكم كجرات ٩٦٢هـ – ١٥٥٤م فى منع هزيمته على يد البرتغاليين نظرا لضعف قواه . ولقد ظل البرتغاليون يقوون شوكتهم ويبنون قوتهم على الساحل الهندى حتى قضى الشاه أكبر المغولى على دولة كجرات (٩٨٠–١٥٧٤م) فهل استطاع أن يقوم بدور أكبر فاعلية فى مواجهة البرتغال ، وهل كان وراء فتوحاته فى القارة الهندية الحرص على مواجهة الخطر البرتغالى وحماية الاسلام ؟

اختلفت الاتجاهات حول تقويم أثر الامبراطورية المغولية على وضع الإسلام فى الهند وعلى مقاومتها لمحاولات السيطرة الغربية،فيشير أحد الاتجاهات(١٠٤) إلى دعم قيام الامبراطورية المغولية الإسلامية فى الهند لمركز الاسلام باعتبارها قوة حربية كان لها حسابها فى العالم فى القرن ١٦م ، كما كان لقيامها أعظم الأثر فى التمكين لأصول الاسلام وتعميق جذوره وهو أمر يشهد به التراث الفكرى والفنى الهائل والذى خلفه الأباطرة المغول العظام مثل همايون ، اكبر، جهانجير ، شاه جهان ، اورنجزيب. وترى اتجاهات اخرى (١٠٥) أن وجود الامبراطورية المغولية فى الهند كان وجودا سلبيا فى تاريخ الاسلام الحديث ذلك أنها "كانت علمانية تربطها بالعالم الإسلامى صلات

---

١٠٢) محمود شاكر : مرجع سابق . ج٨ ، ص ص ٤٢١ – ٤٢٢ .

١٠٣) د. محمد اسماعيل الندوى : مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

١٠٤) د. جمال الدين الشيال : مرجع سابق ، ص ٣ .

١٠٥) د. محمد عبد اللطيف البحراوى : مرجع سابق ، ص ص ١٠٥ – ١٠٧.

وحول تفاصيل هذه السياسات وحول أبعاد "الدين الالهى" وما أثاره من اختلافات حول تقويمه ومظاهر خروجه عن الاسلام . انظر :

– د. جمال الدين الشيال : مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ – ١١٦ .

– د. عبد المنعم النمر : تاريخ الاسلام فى الهند . دار العهد الجديد . القاهرة ١٩٥٩، ص ص ٢١٦ – ٢٣٣ .

- R.Hartel ; op . cit. pp 264 - 265 .
- M.G.Hodgson : op . cit . pp83 - 85 .
- A.L.Srivastava : Akbar the Great : Political History (1542- 1605) . Shivala Agarwala & Co . Delhi . Vol.1 . pp 303 - 314 .

ودية كتلك التى ربطتها بالراجات والعناصر الهندوكية وسادتها تعاليم إسلامية صارت جنبا إلى جنب مع الثقافة الهندوكية فى وقت كانت فيه القوى الإسلامية فى أشد الحاجة إلى التكتل والحماس الدينى لمواجهة البرتغاليين الذين امتلأوا تعصبا للمسيحية وعداء للاسلام "فلقد أوجد أكبر هوة سحيقة فى العالم الإسلامى وأتاح للبرتغاليين الفرصة التى كفلت النجاح لمشروعاتهم وأفسدت فى مقابل ذلك مشروعات العثمانيين، وهكذا كانت الامبراطورية المغولية في الهند فى النصف الثاني من القرن ١٦ منفصلة عن العالم الإسلامى وتحطمت على سواحلها وفى البحار القريبة منها كل آمال المسلمين" .

ومن الواضح أن الاتجاه الأخير يربط بين فشل تصدى الامبراطور أكبر للقوة البرتغالية بالرغم من امتداد فتوحاته بضم كجرات ١٥٧٤م وبين سياساته ورؤيته الدينية ، فما هى حقيقة هذه السياسات والرؤى الدينية وكيف انعكست على علاقاته بالبرتغاليين ؟ .

تبنى الامبراطور أكبر ١٥٧٤م أى بعد عشرون عاما من توليه السلطة (١٥٥٤م) رؤية دينية سياسية خاصة انعكست على سياساته تجاه القوميات والديانات المتعددة فى شبه القارة الهندية . ولقد كانت هذه الرؤية وهذه السياسات إلى جانب أعماله العسكرية لتوحيد الهند تعد من مظاهر تميز تأثير شخصيته فى التاريخ الإسلامى لهذه المنطقة ، وهى الشخصية التى أثارت جدلا كبيرا حول خروجها على إسلامها . فبعد أن كان مسلما سنيا من أسرة مسلمة حكمت بأسم الاسلام اخذ طريقا مختلفا قطعه فى عدة خطوات فبدأ يهتم بتوحيد مذاهب الاسلام وحين فشل الفقهاء فى حضرته فى تحقيق هذا أعلن نفسه اماما عادلا ثم خطا خطوة أبعد مدى حين أخذ يشجع الاستماع للأديان الأخرى والجدل بينها . وفى عام ١٥٨٢م تم الاعلان عن دين جديد أسماه "ديناً إلهياً "وكان الهدف من هذا الدين الجديد الذى مزج بين أصول الإسلام والهندوكية -وفق رؤية أكبر- توحيد الاجناس والأديان الهندية على نحو يزيل الفوارق بين رعاياه ويحقق وحدتهم حتى يتغلب على كثرة الاديان ومن ثم يحقق قوة الدولة واستقرارها . ولقد اختلف المؤرخون والعلماء فى تقويم هذا الدين فلقد اتهم التيار العام من المسلمين الهنود وغيرهم من المعاصرين له وغير المعاصرين – اتهموا السلطان أكبر بالكفر والمروق والإلحاد منذ اعلان هذا الدين ١٥٨٢م بل ولقد رأت فيه مصادر غربية عدة خروجا عن الاسلام وعن ممارساته العقيدية والحياتية . وفى المقابل وجدت فيه أحد الاتجاهات والتى يمثلها الكثير من الغربيين والهندوك المعاصرين - بشيرا بنهضة أو حركة احياء هندية كبرى وأنه المصلح المجدد المنشىء لامبراطورية

قوية وليس النبي أو الرسول الذى جاء يبشر بدين جديد حيث كان هدف أكبر هدفا سياسيا لتكوين هند قوية موحدة .

وإذا كانت أحداث التاريخ تبين اختلاف سياسات الحكام المسلمين فى الهند للعمل على نشر الاسلام منذ أول فتح اسلامي للهند (١٠٦) ، الا أن قرار أكبر بالدين الالهى(١٠٧) لاتجعل من الصعب علينا بل تفرض علينا رفض ذلك الاتجاه المدافع عن أكبر تحت حجة ومبرر أوضاع الهند الخاصة التى فرضت على أكبر هذا المسلك . حيث ان هناك فارقاً كبيراً بين الاقناع والاجبار ، بين التسامح مع غير المسلمين والمرونة السياسية وبين الخروج من الاسلام وأصوله وعدم التمسك بنشره بين من يتبعون غيره ، ولهذا فانه يمكن ايضا أن نرفض من البداية ذلك النمط من المقارنة بين سياسات اكبر وبين السياسات العثمانية فى الأراضى المفتوحة تجاه غير المسلمين . فإذا كانت هذه السياسات قد وصفت من جانب العديد من المصادر بالتسامح والمرونة تجاه الملل وأهل الذمة (خاصة بعد صدور الامتيازات ثم الاصلاحات -كما سنرى -) إلا أنها لم تصل أبدا إلى ماوصل اليه أكبر من تفريط فى أصول عقيدة الاسلام وشريعته . وترى احدى هذه المقارنات (١٠٨) أن المغوليين قد فرضوا الطاعة على عديد من الأجناس ذات اللغات والتقاليد والأديان المختلفة الا أنهم لم يخضعوهم لمثل النظام الذى خضع له الرعايا المسيحيون للسلطان العثمانى (الجزية -نظام الانكشارية) . ومن ثم فإن المسلمين وغير المسلمين فى حكم أكبر - كانوا وفقا لهذه المقارنة- على نفس المستوى وذلك على عكس الأوضاع فى الامبراطورية العثمانية والتى ساعدت على توفير مناخ للتحول للاسلام دون استخدام العنف أو الاكراه بالقوة. ويرجع هذا الاختلاف بين الوضعين - فى نظر هذه المقارنة - إلى التناقض الواضح بين سياسة المغول فى الهند والسياسة العثمانية تجاه الاسلام حيث كان المغول أقل بكثير من حيث التمسك بفكرة غزو العالم من أجل الاسلام أو بتحويل غير المؤمنين إلى الاسلام كتعبير عن حماسة السلطة الإسلامية للدفاع عن الاسلام ونشره .

---

١٠٦) حول هذه الاختلافات مابين الاقناع والاجبار انظر :

- توماس ارنولد :الدعوة إلى الاسلام . ترجمة د. حسن ابراهيم حسن، - د. عبد المجيد عابدين ، اسماعيل النجارى . مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٧٠ ، ص ص ٢٨٦ - ٢٩٦ .

١٠٧) حول التفاصيل التى حددها المسلمون المتهمين لأكبر بالالحاد وحول ردود الفعل المعارضة له من شعبه ومن بعض العلماء انظر :

- د. جمال الدين الشيال :مرجع سابق ، ص ص ١١٤- ١١٦ .

- د. عبد المنعم النمر :مرجع سابق ، ص ص ٢٢٠- ٢٢٣.

١٠٨) - A.H.Lyber : The Government of the Ottman Empire . Harvard Universty- Press , Harvard 1913 , pp 278 - 304 .

- J. Saunders : op . cit . pp79 - 88 .

ولهذا تشير بعض المصادر الغربية (١٠٩) إلى أن توسع أباطرة المغول على حساب الامارات غير الإسلامية فى الدكن قلب شبه القارة وجنوبها انما كان بدافع التوسعات الاقليمية وليس التوسع الإسلامي وحيث أن أكبر قد تبنى فكرة "الهند " أكثر من انفعاله مع فكرة "الأمة " ولذا جاءت سياساته "السلام من أجل الجميع "مختلفة عن الصورة التى يسمح بها الاسلام ٠

هذا ويمكن أن نلاحظ من تطور تفاعلات أكبر مع البرتغاليين كيف أن أهداف "الدين الجديد "قد اقترنت أيضا بمهادنة البرتغاليين وعدم اثارة عدائهم ، فى حين أن تحالفات العثمانيين مع بعض الأطراف الأوروبية تحقيقا لأهداف سياسية لم تصل أبدا حتى فى أقصى درجات تنازلها اعلان المساواة بين المسلمين والمسيحيين (عدسر التنظيمات - كما سنرى -) إلى الحد الذى وصلت اليه سياسات أكبر ٠ وفى حين نجح العثمانيون فى أحيان كثيرة فإن أكبر لم يحقق أهدافه السياسية تجاه البرتغاليين ولهذا يقول البعض (١١٠) أن هدف أكبر من الاتصال بالبرتغاليين الذين أرسلوا له بعوثا دينية ثلاث لم يكن دينيا (التنصير) كما تصور البرتغاليون ولكن هدف سياسى حيث رغب الامبراطور أكبر فى مصادقة البرتغاليين وطمع فى الحصول على مساعدة مدفعيتهم خلال عمليات غزوه فى الدكن ولكن لم ينجح أكبر فى هذا لأنه فشل فى الحصول على مساعدة عسكرية من البرتغاليين من ناحية ، ولأنه لم يمتلك عنصر القوة اللازم لطردهم من ناحية اخرى ، فبالرغم من الحرية التى أعطيت للبعوث البرتغالية الثلاث للتبشير بالمسيحية ولتقديم خدمات صحية وتعليمية وبناء الكنائس ، وبالرغم من الحوارات الممتدة مع أباء الجيزويت حول المسيحية على النحو الذى أثار اعتقادهم باقتراب أكبر من التنصر (وهو مالم يحدث) (١١١) ، إلا أن الأبعاد السياسية للبعثات الدينية كانت واضحة فى أذهان هؤلاء الآباء وحكامهم من البرتغاليين ولهذا لعبوا دورهم فى عدم تقديم المساعدات العسكرية المطلوبة من أكبر خلال غزواته فى الدكن بل وساعدوا أعداءه ضده ، كذلك رفض البرتغاليون اقتراحاً من أكبر ١٦٠٠م بتحالف سياسى معهم، كما تدخل دائما الآباء الجزويت البرتغاليون لحماية المصالح الاقتصادية للبرتغال فى مواجهة القوى الأوروبية الكبرى وخاصة انجلترا (١١٢) .

هذا وتجدر الاشارة أيضا إلى أنه بالرغم من أن فتوحات أكبر فى جنوب الهند قد أثرت على تجارة أوروبا حيث إن سيطرته على احدى أكبر الولايات الهندوكية (فيجايا

---

١٠٩) - J. Piscarotie : op . cit . p 60 .

١١٠) د٠ جمال الدين الشيال :مرجع سابق ، ص ص ٩٠- ٩٤٠

١١١) انظر تفصيل هذه النعوت فى :

- A. L. Srivastava : Akbar the Great : op . cit . p 251 - 260 , 388 - 389 .

١١٢) - Ibid : pp 410 - 415 .

ناحار) فى الجنوب والتى كانت قاعدة هامة للتجارة الأوروبية قد وجهت ضربة قوية أضعفت من قوة البرتغال ، وبالرغم من أن أكبر قد هاجم عديدا من القواعد البرتغالية البحرية بعد انتهاء موسم الحج التى هادن البرتغاليون خلالها حماية للحجاج (١١٣) إلا أن عاملا اساسيا من عوامل فشله فى مواجهة البرتغاليين هو أنه لم يكن لديه قوة بحرية ولم يكن لديه مخطط لبناء واحدة حيث اعتقد أنه بامكانه الاضرار بالقوة البرتغالية فى الهند عن طريق قواته البرية (١١٤) ولهذا فإن عدم عنايته بالاسطول الهندى وعدم طرد البرتغاليين نهائيا من السواحل شجع هؤلاء على استمرار النمو كما شجع غيرهم من الفرنسيين والانجليز على انشاء مراكز أخرى على السواحل ولم يتم تدارك هذا الخطأ الا مع حفيده اورانجريب (١١٥) .

المطلب الثالث : الخانات المسلمة ورثة القبيلة الذهبية وورثة الايلخانيين : بين التوسع الروسى والصدام العثمانى - الروسى - الصفوى :

اتجه العثمانيون جنوبا نحو المنطقة العربية ونجحوا فى حمايتها من الخطر الأسبانى والبرتغالى ، ولكن لم يكن هذا هو الخطر الوحيد الذى يهدد بلاد المسلمين فى هذه المرحلة ، فرغم أنه كان الخطرالأكثر الحاحا وتهديدا ولكن كان هناك خطر آخر تأكدت ملامحه عند منتصف القرن ١٠هـ ، ١٦م وهو خطر التوسع الروسى على حساب ورثة القبيلة الذهبية أولا ثم على حساب ورثه الايلخانيين فى القفقاس وآسيا الوسطى حتى اكتملت السيطرة الروسية على هذه الأرجاء المسلمة جميعها عند نهاية القرن١٩م.

ولذا تطرح الأسئلة التالية نفسها - وقد سبق التمهيد لطرحها من قبل : (١١٦) لماذا لم يتجه العثمانيون شرقا وشمالا ؟ كيف لم يتمكنوا من حماية الامارات المغولية ورثة القبيلة الذهبية فى شرق أوروبا وشمال آسيا والامارات الأخرى فى القفقاس وآسيا الوسطى ؟ كيف كان نمط العلاقات فيما بين هذه الامارات بعضها البعض وفيما بينها وبين الدولة العثمانية وبينها وبين روسيا القيصرية مصدر التهديد الأساسى ؟

أسئلة تحتاج إلى اجابة وأن كانت لم تتوافر المادة العلمية اللازمة لذلك ، حيث لم تتركز أنظار المحللين على هذا الجانب من التوسع المسيحى على حساب المسلمين ، كما أن هذه المناطق وخاصة وسط آسيا لم تعد وفقا لبعض المصادر المتخصصة (١١٧)

---

١١٣) محمود شاكر :مرجع سابق ، ج٨ ، ص ص ٤٢٣- ٤٢٤ .
- R. Hartel : op . cit . P 263

١١٤) - A.L.Srivastava : Akbar the Great : op . cit . PP 413 .

١١٥) د. محمد اسماعيل الندوى : مرجع سابق ، ص ٢٠٦

١١٦) انظر المطلب الثالث من الفصل الثالث من الباب الرابع .

١١٧) - Bertold Spuler : "Central Asia : The Last Centuries of Indepndence " . in : J.Kissling et . al . (eds) . op . cit . p 237 .

تقع في قلب التاريخ العالمي منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي وبعد أن كانت هي مصدر العديد من الحركات التي أثرت على توازنات القوى الإسلامية والتوازنات الإسلامية المسيحية . ومع هذا فانه يمكن في اطار التمييز بين الأنساق الفرعية لمسلمي التتار الثلاثة في آسيا وأوروبا ورثة القبيلة الذهبية ، القفقاس ، وآسيا الوسطى أن نبين أن التوسع الروسي قد امتد تدريجيا نحو هذه الأنساق الثلاثة خلال فترات زمنية متتالية (من منتصف القرن ١٦ وحتى نهاية القرن ١٩) وذلك في ظل تطور طبيعة السياسة العثمانية تجاه هذه المناطق وفي ظل طبيعة العلاقات بين اماراتها وطبيعة الصدام العثماني الصفوي والصدام الروسي العثماني حول القفقاس خلال القرنين ١٧م، ١٨م والصدام الروسي الصفوي حول آسيا الوسطى وخاصة منذ القرن ١٨م .

ومن مراجعة الأدبيات المتخصصة التي ركزت بصفة عامة على الأبعاد الحضارية لهذه المناطق والعلاقات بين كياناتها أكثر من تركيزها على العلاقات الدولية بينها وبين الأطراف الخارجية وخاصة المسلمة منها يمكن أن نبين أن السياسة العثمانية قد اتسمت تجاه كل نسق من هذه الأنساق الثلاثة بسمة واضحة :

فمن ناحية :لم يلعب العثمانيون دورا حاسما في انقاذ امارات التتار المسلمة الثلاثة في شرق أوروبا وفي حوض الفولجا وهي قازان وأستراخان والقبائل العظمى من التوسع الروسي وتركت هذه المهمة إلى امارة القرم.

ومن ناحية أخرى :امتد النفوذ العثماني إلى امارات منطقة القفقاس التي كانت منطقة المواجهة مع الصفويين وقد لعب المتغير الروسي دوره في هذه التفاعلات .

ومن ناحية ثالثة :ظلت منطقة آسيا الوسطى بعيدة عن سيطرة النفوذ العثماني إلا أنها كانت ساحة هامة للتفاعلات الصفوية الروسية والتي أبرزت مصدر التهديد الروسي القيصري لهذه المنطقة وللنفوذ الايراني الساعي نحوها.

وفيما يلي بعض التفصيل حول هذه الأبعاد الثلاثة [(١١٨)] على نحو يبرز ساحة أخرى من الساحات التي برز فيها نمط التأثير السلبي للنزاعات بين أطراف مسلمة ولاستعانة بعضهم ضد البعض بطرف غير مسلم (روسيا) وعدم فعالية دور الطرف المسلم الأكثر نفوذا (العثمانيون أو الصفويون) في حماية هذه الكيانات المتنازعة والمفككة من اجتياح وتوسع الطرف غير المسلم - فهذا سيناريو آخر - ولو في سياق زمني

---

١١٨) سيتم في هذا الموضع استعراض اتجاه التطور حتى القرن ١٩ م حتى يمكن أن نفرد في مواضع تالية المكان لتحليل التفاعلات الروسية - الصفوية - العثمانية - حول هذا المناطق وخاصة أسيا الوسطى والقفقاس التي امتدت أثناء عملية اتمام السيطرة الروسية عليهاخلال القرنين ١٨م و١٩م .

ومكاني مختلف لما سبق وحدث في القرنين ١٤م ، ١٥م في الأندلس وفي الممالك الإسلامية في أفريقيا في مواجهة الحبشة .

١ – بالنسبة لورثة امبراطورية القبيلة الذهبية (١١٩) فلقد سبق أن أوضحنا تدهور قوتها وتماسكها حتى تم انقسامها بوضوح حوالي نهاية القرن ١٤م الى دويلات ثلاث : وهي خانات قازان واستراخان والقبائل العظمى إلى جانب خانات القرم ، ولقد كانت هذه الدويلات متنازعة ولعبت القوى الأوروبية الثلاثة الكبرى في شرق أوروبا في هذه المرحلة أي لتوانيا وبولندا وروسيا دورها في اذكاء هذه النزاعات الا أن النزاعات أيضا بين القوى الأوروبية كانت وراء محدودية الخطر الذى كان يحيق بهذه الخانات حتى تمكنت روسيا القيصرية من التفوق تدريجيا منذ منتصف قرن ١٥م .

وعند بداية النصف الثاني من القرن ١٥م كانت خانة القرم أقوى المتربصين بنفوذ امارة موسكو ومن أقوى حلفاء ليتوانيا العدو الأساسي لموسكو ، ولكن تغير الوضع حين قام تحالف قوى بين موسكو والقرم وذلك في مواجهة القبائل العظمى التى اضطرت للتحالف مع ليتوانيا وبولندا وكانت هذه الدويلة هي الأكثر ضعفاً بين ورثة القبيلة الذهبية ، واختفت بعد هزيمتها من القرم ١٥٠٢م . أما خانات قازان واستراخان فلقد وقعت على التوالي تحت حكم موسكو ١٥٥٢م، ١٥٥٧م وذلك بعد فشل محاولات خانات القرم التدخل للتصدى للنفوذ الروسي المتزايد حول هذه الخانات ومنع سقوطها وهكذا لم يبق إلا القرم التى اعترفت بسيادة السلاطين العثمانيين.

هذا ولم يبذل العثمانيون جهدا ركيزا في التأثير على هذه التفاعلات على نحو يحول دون هذا السقوط وذلك لعدة اعتبارات :فقد كانت القبائل العظمى تحاول استعادة نفوذها حول البحر الاسود مما كان يعد تنافسا مع النفوذ العثماني ، وفي المقابل فإن خانات القرم أعلنوا ولاءهم ونفوذهم للسلطنة العثمانية منذ أيام محمد الفاتح وذلك بعد تصدى الخانات لنفوذ جنوة التجارى والتبشيرى في القرم ، وفي نفس الوقت كانت موسكو قد دخلت في علاقات دبلوماسية وتجارية مع العثمانيين (١٤٩٥ – ١٤٩٦) . ولقد لعبت القبائل التتارية دور الوسيط في هذه العلاقات . كذلك وفي نفس الوقت الذى حاول السلطان العثماني الوساطة بين القرم والقبائل العظمى لوقف نزاعاتهم المستمرة التى لم تستفد منها إلا موسكو كانت الأخيرة تسعى لمطالبة

---

١١٩) برتولد شبولر مرجع سابق ، ص ص ١٤٢ – ١٦١ .

– محمود شاكر ، مرجع سابق .ج٨ ، ص ص ٣٥١ – ٣٦٢

- M.E. Yapp : " The Golden Horde and it's Successors" . in: P.M.Holt et. al . (eds) : op. cit . Vol. 1 . pp 495 - 502 .

الخليفة العثمانى (سليم الأول) بأن يحول دون هجوم القرم عليها، وهو الطلب الذى تكرر مع سليمان القانونى أيضا فى نفس الفترة التى انهار فيه التحالف بين القرم وموسكو بعد اختفاء عدوهما المشترك أى القبائل العظمى هذا ولم يبذل السلطان جهودا عسكرية لمساعدة قازان على رد هجمات موسكو مكتفيا باعلان موسكو بتبعية قازان له ، وهو مالم يردع موسكو عن استمرار توسعها كذلك اكتفى سليمان القانونى بدعوة مغول وسط آسيا لانقاذ قازان من براثن الروس وهو الأمر الذى حال دون تنفيذه استمرار وتعدد الصراعات بين أمراء التتار ٠ ولكن من ناحية اخرى فإنه بعد بوادر الصداقة بين موسكو واستانبول بسبب العدو المشترك حول البحر الاسود والقرم بدأت استانبول منذ اوائل القرن ١٦م تشعر بالخطورة من جهة موسكو وتأكد هذا الخطر منذ منتصف القرن بعد استيلاء الروس على قازان واستراخان ، ولذا وكما يقول أحد كبار المؤرخين الأتراك (١٢٠) فإن العثمانيين ساهموا فى ظهور موسكو وذلك بمساندة تحالف موسكو القرم ضد القبائل العظمى التى حاولت اعادة اقرار سيطرتها على المنطقة كوريثة لامبراطورية القبائل الذهبية وحين اكتشف العثمانيون المخاطر التى تحيط بمصالحهم حول البحر الأسود والقوقاز نتيجة تفوق وتوسع موسكو منذ منصف القرن ١٦م كان الأوان قد فات على فعل شيء ٠ ففضلا عن مشكلات الجبهة الأوروبية المتزايدة ناهيك عن بداية تفاقم المشكلات الداخلية لم تنجح محاولات التعاون العثمانى مع القرم ١٦م، ومع انشغال موسكو فى نزاعها مع بولندا والسويد بدأ السلطان العثمانى فى التفكير فى انزال ضربة قاضية بروسيا وذلك لاسترجاع خانات استراخان وقازان ، وكانت الخطة تقوم على حفر قناة تربط بين نهرى الفولجا والدون لكى يستطيع الأسطول العثمانى الوصول إلى بحر قزوين وفشلت هذه الخطة نظرا – وفق مقولة البعض – (١٢١) لفتور حماس خان القرم الذى خشى من تمركز القوات العثمانية فى أرضه ، ونظرا لتحطم الاسطول العثمانى فى معركة ليبانتو البحرية ١٥٧١م. كما تبين مصادر أخرى (١٢٢) تأثير الدسائس الروسية بين التتار على نحو أدى إلى الانصراف عن العمل فى القناة والذى كان ثلثا العمل بها قد انتهى ٠

وإذا كانت القرم قد استمرت منذ أواخر القرن ١٦م فى صراع مع روسيا مستغلة فى ذلك لعبة التحالفات والتحالفات المضادة مع موسكو وبولندا والسويد ، وإذا كانت المعارك قد استمرت سجالاً بين الطرفين حتى أخذت قوة خانات القرم فى الضعف منذ أواخر القرن ١٧م وأخذ الروس زمام المبادرة بالهجوم ، فلقد كانت الهزيمة العثمانية

(١٢٠ - Halil Inalcik : The Turkish Impact : . op. cit . p 53 .

١٢١) برتولد شبولد مرجع سابق ، ص ص ١٦٤ -١٦٥ .

١٢٢) ابراهيم حليم · تاريخ الدولة العثمانية العلية . ط١ . مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٩٨ .

١٧٧٢ ومعاهدة كوكينارجا ١٧٧٤م التى تم بعدها ١٧٨٣م الضم النهائى للقرم إلى روسيا هى نهاية المطاف بالنسبة لدور تتار القرم والذى وقع فيما وقع بين مسلمى قازان وأستراخان والقبائل العظمى قبل ٢٥٠سنة ، وتجدر الاشارة إلى أن مسلمى قازان واستراخان قد اتجهوا بأنظارهم إلى مساندة العثمانيين لهم أو تدخل الشاه الشيعى عباس الكبير لمناصرتهم فى مواجهة الجهود الروسية المتصاعدة من أجل التنصير . ولم تتحقق هذه المساندة وتوالى اندلاع عديد من الثورات من جانب القواعد العريضة من التتار المسلم الذين قاوموا هذه الاجراءات الروسية طوال قرن ١٨م حتى أنهت هذه المقاومة فى أوائل القرن ١٩م .

٢ – وكانت بلاد القفقاس (القبجاق) وهى المحصورة بين بحر قزوين والبحر الاسود والتى كانت تمثل الحد الفاصل بين امبراطورية القبيلة الذهبية وبين الدولة الايلخانية وساحة الصراع بينهما ، كانت هذه المنطقة قد شهدت نمطا آخر من الدور العثمانى فى تفاعله مع الروسى والصفوى (١٢٣) ، فمع ضعف ايلخانات المغول اقتسمت هذه المنطقة إلى امارات صغيرة وتمكنت الدولة العثمانيةمن أن تمد نفوذها اليها (٩٨٢هـ – ١٠٤٩هـ) خلال الربع الأخير من القرن العاشر الهجرى –١٦م ، وفى النصف الأول من القرن ١١هـ –١٧م ، وكان خضوع هذه المناطق للعثمانيين اسميا ، ونظرا للصراع الصفوى العثمانى فلقد دخلت هذه المنطقة فى دائرة هذا الصراع حيث تناوب الفرس والعثمانيون النفوذ على أرجاء متفرقة منها ، وحينما عظمت قوة الروس بعد ضم قازان واستراخان أخذ نفوذهم يمتد جنوبيا حتى أطراف هذه المنطقة الشمالية ، ومع بطرس الأكبر دخلت السيطرة الروسية على هذه الأرجاء مرحلة حاسمة وشهدت تفاعلات عثمانية – روسية – صفوية متعددة الأبعاد وخاصة حول أرمينيا واذربيجان وحتى اكتمال السيطرة الروسية فى منتصف القرن ١٩م (١٢٤) بعد جهاد مستميت من شعوب القوقاز ضد التوسع الروسى وكان هذا الاكتمال هو نقطة القفز نحو احتلال آسيا الوسطى .

٣ – اما آسيا الوسطى فلقد تحدد ابتداء من القرن ١٦م وضعها الجديد خلال القرون التالية وحتى اتمام السيطرة الروسية عليها قرب نهاية القرن ١٩، ولقد تأثر هذا التحديد بوجود الصفويين من ناحية وبالتهديد الروسى من ناحية اخرى (١٢٥) .

---

١٢٣) محمود شاكر : مرجع سابق . ج٨ ، ص ص ٣٦٤ – ٣٦٧ .
– د. على حسون : العثمانيون والروس . ط١ . المكتب الاسلامى بيروت ١٩٨٢ ، ص ص ٥٥ – ٦٦
١٢٤) انظر هذه التفاصيل فى المبحث الثانى من الفصل التالى .
١٢٥) محمود شاكر . مرجع سابق . ج٨ ، ص ص ٣٧٣ – ٣٨٤ .
- B. Spuler : Central Asia . . . op . cit . p 468 .
- B. Spuler : Central Asia : The Last Centuries . . . op . cit . pp 220 - 255 .

فمع فشل أتراك آسيا الوسطى وخاصة الشيبانيون الأوزبك فى تهديد فارس حيث أبرز الصفويون ليس قدرتهم على مقاومة العثمانيين فقط ولكن أتراك آسيا الوسطى أيضا دخلت المنطقة فى مرحلة انعزال حيث إن الدول التى ظهرت فى هذه المنطقة (بخارى وكيفا وقرقيز) والتى تشملها منطقة تركستان وطاجكستان لم يكن بمقدورها القيام بدور اقليمى نشط وفعال إلا إذا امتدت غربا نحو فارس وقلب العالم الإسلامى وسيطرت على جانب هام من الأراضى الإسلامية (كما فعل السلاجقة والتيموريون والخوارزميون من قبل)، وهو مالم يتمكن الشيبانيون بالرغم من قوتهم فى القرن ١٦م من القيام به ٠ ومن ثم أضحى وضع هذه المنطقة – منذ هذه الفترة – هامشيا فى التاريخ العالمى وفى السياسات العالمية حيث لم يعد لدولها القوة الكافية لبناء امبراطورية أو الموارد الداخلية اللازمة لمقاومة التهديد الفارسى والروسى ٠ ومن ثم أضحت موضوعاً لتنافسات هذه الأطراف كما سنرى فى الفصلين التاليين٠

وبعد سقوط قازان وأستراخان ظلت روسيا تتوسع شرقا وجنوبا ودخلت آسيا الوسطى فى نطاق هذا التوسع وبصورة مباشرة منذ منتصف القرن ١٩ فبالرغم من تطور العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين روسيا ووسط آسيا خلال القرن ١٦ و١٧و١٨م إلا أنها أخذت قفزة هامة خلال القرن ١٩. ويرجع ذلك فى جانب كبير منه إلى احتياجات الرأسمالية الصناعية فى روسيا من ناحية وإلى تطور المنافسة الروسية البريطانية من ناحية أخرى ، وبعد فشل روسيا فى مشروعاتها الأوروبية عقب حرب القرم ومؤتمر باريس ١٨٥٦ من ناحية ثالثة ، ولذا فإن احتلال اسيا الوسطى (١٨٦٥ – ١٨٨٦) كان نتاج أنشطة وأعمال عسكرية قامت بها السلطات القيصرية وأحاطت بها تفاعلات بريطانية وفارسية وروسية متعددة الأبعاد لم يكن للعثمانيين من دور مباشر فيها باستثناء تأثيرات سياستهم على الجهة الأوروبية وعلى صعيد صراعهم مع الفرس ٠ فبعد أن أمنت الدولة الصفوية منذ نهاية القرن ١٦م (بعد فشل آخر محاولات توحيد الشيبانيين لآسيا الوسطى) من تهديد أتراك آسيا الوسطى أضحى مصدر الخطر الجديد – بعد العثمانيين – هو روسيا القيصرية٠

الفصل الثانى

نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية العالمية إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية

(من ويستفاروك ١٦٠٦ م إلى كوكينارجا ١٧٧٤م)

الفصل الثانى

نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية العالمية إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية

(من ويستفاروك ١٦٠٦ م إلى كوكينارجا ١٧٧٤م)

مقدمة :

تبلورت سمات هذا النظام خلال عدة مراحل فرعية امتدت من نهاية القرن ١٠هـ - ١٦م ،عصر الهيمنة العثمانية وقمة ماوصلت اليه القوة العثمانية ، الى القرن ١١هـ - ١٧م ، عصر الصمود الأوروبى وآخر التوسعات العثمانية ، الى القرن ١٢هـ ، ١٨م عصر بداية الدفاع ورد الفعل العثمانى وتقلص عناصر القوة العثمانية بل والقوة الاسلامية فى مجموعها فى مواجهة هجوم أوروبى متّجدد.

ولقد كان لهذا النظام الممتد سماته الهيكلية التى انعكست على نمط التفاعلات العثمانية الأوروبية على الساحة الأوروبية وحول أرجاء العالم الاسلامى ، كما انعكست على نمط التفاعلات بين الدول الاسلامية ودرجة تأثرها بالعامل الخارجى .

١ - فلقد أخذت فى التآكل عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التى اجتمعت للدولة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانونى ، ولقد كان لهذا التآكل سماته ومؤشراته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية عن الخبو والضعف فى القوة العثمانية ومن ثم دخلت العلاقات الدولية الاسلامية المسيحية برمتها مرحلة جديدة من الممارسة التى أثارت علامة استفهام حول مصير مايسمى المنظور التقليدى الاسلامى عن العلاقات الدولية فى الاسلام وحول الحاجة الى منظور جديد . (١)

فعلى الصعيد العسكرى وعمليات الفتوحات : توقف منذ نهاية القرن ١٧م خطر الفتح العثمانى الذى كان يهدد قلب أوروبا ، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكرى الأوروبى الذى اقتصر فى هذه المرحلة على رد الهجوم العثمانى على رودس ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للامبراطورية حتى نهاية القرن ١٢هـ - ١٨م ، حين انتقلت المواجهة الى أراضى الامبراطورية ذاتها ومن ثم فقد العثمانيون ولأول

---

١) - J. Piscatorie: op . cit .
- Majid Khadouri : The Islamic Theory of International Relation and its Contemprory Relevance (in) H. Procror (ed) Islam and International Relations, Praeger , N.Y, 1965 .

مرة أرضا اسلامية (القرم) لصالح روسيا ١٧٧٤ م٠ كذلك لم يعد بمقدور الامبراطورية الدفاع عن أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبى ضد طرف أوروبى آخر وذلك فى وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات ٠

وعلى الصعيد الدبلوماسى : دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثمانى - كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثمانى فى أوروبا ، هذا فى نفس الوقت الذى مرت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسى ، الامتيازات ، نصوص المعاهدات) نقطة تحول هامة لما أسفرت عنه من تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثمانى ٠

وعلى الصعيد الاقتصادى : شهدت العلاقات العثمانية الاقتصادية الأوروبية تغيرات هامة حيث أخذت الامبراطورية تتحرك نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا ، ولقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الدبلوماسية فاذا كان التباين الذى أخذ يظهر بين اسس القوة العثمانية ونظائرها الأوروبية ، قد لعب دورا حاسما فى الصراع السياسى بين العالمين المسيحى والاسلامى ، فان التنازلات فى العلاقات الاقتصادية مثل التنازلات فى العلاقات الدبلوماسية فتحت الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية فى نظام الدول الأوربية، وهو الاندماج الذى تحقق بالكامل فى القرن ١٩- كما سنرى - ولقد كانت هذه السمات محصلة التطورات فى الدولة العثمانية والتى أفصحت عن الجذور الداخلية الهيكلية للخبو والأنحدار فى القوة العثمانية من ناحية ، والتطورات العميقة فى أوضاع الدول الأوروبية والتوازنات فيما بينها وفى استراتيجيتها العالمية من ناحية أخرى ٠

٢ - ولقد انعكست هذه السمات وهذا المسار على الدور العثمانى خارج أوروبا أى على السياسات العثمانية نحو العالم الاسلامى وتفاعلاتها مع الدول الأوروبية حول أرجائه ٠ فاذا كانت الهيمنة العثمانية قد اقترنت بدور عثمانى متفوق فى أرجاء العالم الاسلامى أثر على آفاق الهجمة الأوروبية عليه خلال القرن ١٠هـ -١٦م ، فان الخبو والانحدار فى القوة العثمانية العالمية قد اقترن أيضا بنمط من التفاعلات العثمانية الأوروبية حول هذه الأرجاء ، وبنمط من العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الاسلامية على نحو كون جانبا مما سمى الدور الأول من المسألة الشرقية . فمن ناحية تقلصت قدرات ودوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر أرجاء العالم الاسلامى للتصدى للهجمات الأوربية والتى تركزت حتى نهاية القرن ١٨م على هوامش هذا العالم وعلى البحار والمحيطات من حوله وليست على قلبه كما حدث خلال القرن ١٩م٠ ولقد لعب الدور الأوروبى دوره فى تشكيل مسار ونتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول

الاسلامية الأخرى وخاصة الصفوية والمغولية والسعدية فقد كان العالم الاسلامى فى مجموعه فى مرحلة من الدفاع امام الضغط الغربى المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، ولكن هذا الضغط بدوره كان ذا طبيعة خاصة تتفق وطبيعة هذه لمرحلة من التوسع الأوروبى خارج أوروبا وبين الصدام العثمانى الأوروبى على الساحة الأوروبية . ولذا ظل حجم وزن وتأثير المتغيرالأوربى على التفاعلات الاسلامية – الاسلامية ذا طبيعة محدودة اختلفت بعد ذلك خلال القرن ١٩م أى مع عصر الاستعمار التقليدى .

ومن ناحية أخرى : ظل قلب العالم الاسلامى أى الولايات العربية تحت الحكم العثمانى ، بمنأى – فى هذه المرحلة – عن ساحة المنافسات والعداوات بين الدول الأوروبية خارج القارة الأوروبية .

ولقد كانت للأوضاع الداخلية العثمانية من ناحية وطبيعة مرحلة التطور فى التوسع الأوروبى من ناحية أخرى أثرهما أيضا على تشكيل السمات العامة للتفاعلات مع وحول الولايات العربية التابعة للحكم العثمانى والدول الاسلامية المستقلة.

خلاصة القول أننا سنجد أن سمات التفاعلات النظمية الدولية العثمانية – الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وحول ارجاء العالم الاسلامى قد تداخلت بعمق –خلال هذه المرحلة – كما تشكلت أيضاً تحت تأثير مجموعتين من العوامل العثمانية الداخلية والأوروبية ناهيك عن الأوضاع الخاصة للمناطق موطن التفاعل .

فعلى سبيل المثال نجد أنه بقدر ماأدى التدهور الداخلى فى الدولة العثمانية الى جمود توسعاتها الأوروبية بقدر ماانعكس ايضا على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ومع الصفويين ، كذلك وبقدر ماانعكست التوسعات الأوروبية فى البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية بقدر ماكان لها مدلولاتها أيضا بالنسبة للأبعاد وآفاق التنافس الأوروبى حول العالم الاسلامى .

وسينقسم هذا الفصل الى مبحثين ، الأول خاص بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة ، والثانى ينصب على هذه التفاعلات حول أرجاء العالم الاسلامى .

المبحث الاول : نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية : تقلص وانتهاء التهديد العثمانى لأوربا بين ضغط النمسا وروسيا .

شهد نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا ثلاثة نقاط تحول رئيسية وهى معاهدة ويستفارك ١٦٠٦م ، ومعاهدة كارلوفيتز ١٧٧٤م ، ومعاهدة كوكينارجا ١٧٧٤ م. مولقد كان لتطور الأحداث وتطور التوازنات الأوروبية بين هذه التواريخ الحاسمة مدلولات هامة بالنسبة لطبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية خلال هذه المرحلة

الحساسة من اعادة تشكيل توازن القوى الأوروبية بين الاسلام والمسيحية وتوازن القوى الأوروبية ذاتها أيضا .

فمنذ الحروب الفرنسية الأسبانية حول ايطاليا خلال النصف الأول من القرن ١٦م أخذت تظم اقليمية لتوازنات القوى تتكون بين الدول الأوروبية فى مناطق عدة من أوروبا حتى أصبحت عمليات توازن القوى واضحة منذ منتصف القرن ١٨م(٢) .

ولقد تداخل تأثير التوازنات فى غرب أوروبا مع تأثير التوازنات فى شرقها على العلاقات العثمانية الأوروبية . ولكن فشلت الدولة العثمانية فى ظل هذه التوازنات فى استمرار الهجوم ومن ثم اضطرت لتوظيفها من أجل الدفاع ضد الهجوم الأوروبى الذى بدأ ، ولذا يمكن أن نتبين مرحلتين من تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية . على العلاقات العثمانية وفيما يلى تفصيلها فى المطلبين التاليين وتساعد متابعة التطورات على صعيدها على الاجابة عن السؤال التالى :

كيف ولماذا حدث التطور فى علاقة الدولة العثمانية بالنظام الأوروبى على النحو الذى مهد لاندماجها بوضع تابع بعد أن كانت تهدده - كطرف تدخلى خارجى - من وضع القوة ؟

المطلب الاول : تعثر الفتوح العثمانية وفشل توظيف التوازنات الأوروبية من أجل دفعها:

من أهم سمات هذه التوازنات خلال القرن ١١هـ - ١٧م أن انجلترا أضحت طوال القرن ١٧م طرفا فى هذه التوازنات ضد الهابسبورج ولكنها كانت الطرف المتحدى وليس المهيمن الذى كانت هولندا تمثله . ومن ناحية أخرى ظهر أيضا تداخل بين التوازنات فى شرق أوروبا وبين التوازنات فى غرب أوروبا ولقد أخذت روسيا - ولصالح الهابسبورج - تلعب دورا مؤثرا فى توازنات شرق أوروبا والتى تداخلت مع أوضاع شمال غرب آسيا .وكان للعثمانيين رؤيتهم وتوظيفهم لكل من هذين البعدين.

من ناحية : برز دور جديد لانجلترا فى ظل التطورات التى أعقبت جمود صراع جبهة حوض المتوسط بين العثمانيين والهابسبورج فى نهاية القرن ١٦م ، فلقد كانت معركة ليبانتو - كما سبق ورأينا- هى بداية هذا الجمود حيث أنهت اسطورة التفوق البحرى العثمانى نتيجة تضافر قوى الدول المسيحية المتوسطية فى مواجهة البحرية العثمانية . ومن ثم كانت نتيجة هذه المرحلة تعبيرا عن بداية تغير الاوضاع الأوروبية التى يواجهها العثمانيون بعد أن أخذت الجهود المسيحية فى التجمع ضدهم . ولقد

---

(٢) - M.S.Anderson : "Eighteenth Century Theories of the Balance of Powers ". in : R.Hatton & M.S.Anderson (eds) : op. cit . PP 184 - 185.

فشل العثمانيون فى تحريك تحالفهم مع فرنسا لمواجهة هذا الوضع الجديد نظرا لانشغالها بالحروب الدينية ضد البروتستانت والتى تحالفت خلالها مع اسبانيا بعد أن قبلت فرنسا توقيع معاهدة كاتوكمبريسيس ١٥٥٩ معها لانهاء الصراع الكبير بينهما فى أوروبا (٣) .

وبالرغم من أن الدولة العثمانية قد جددت ١٥٦٩م معاهدة امتيازات فرنسا وزادت عليها امتيازات اخرى ، الا أنها واجهت التحالف الجديد بين فرنسا واسبانيا - نظرا لتزعمهما الحركة الكاثوليكية المضادة للحركة البروتستانتية مع اشتداد الصراع المذهبى فى أوروبا - وذلك بتحالف مضاد مع انجلترا . فان انجلترا أضحت منذ اعتلاء اليزابيث الاولى عرش انجلترا (١٥٥٨- ١٦٠٣) المتحدى الأول للهيمنة الأسبانية ، ولقد لعبت العوامل الدينية دورها (نظرا لدور انجلترا فى الاصلاح البروتستانتى منذ هنرى الثامن) فى هذا التحدى الى جانب العوامل السياسية والاقتصادية بسبب الصراع على التجارة الدولية والمستعمرات فى العالم الجديد(٤) .

ولقد عبر هذا التحالف العثمانى الانجليزى عن نفسه فى اعطاء الباب العالى الامتيازات لانجلترا ١٥٨١م (٥) ، كذلك استعانت الملكة اليزابيث بالسلطان العثمانى للاشتراك فى عمل عسكرى بحرى ضد أسبانيا حين هدد الاسطول الاسبانى انجلترا ١٥٨٧م حيث رأت انجلترا أن الدولة العثمانية هى القوة العسكرية الوحيدة القادرة على حفظ التوازن فى مواجهة الأسبان وتدميرهم منعا لهم من السيطرة العالمية اذا مانجحوا فى تدمير القوة الانجليزية ثم العثمانية . ولقد افصحت رسالة الملكة اليزابيث عن هذه المعانى بوضوح (٦) وكان الانتصارالانجليزى على الأسطول الأسبان مؤشرا على فقدان أسبانيا لمكانتها السابقة فى التوازنات الأوروبية وافساحها الطريق لدولة مهيمنة جديدة وهى هولندا وهو الأمر الذى انعكس على التنافس الأوروبى حول البحار الشرقية والجنوبية حيث ورثت هولندا دور البرتغال كما سنرى .

---

٣) أنظر التفاصيل فى :
- كارل بروكلمان تاريخ الشعوب الاسلامية . ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكى . دار العلم للملايين . بيروت ١٩٤٩ . ج٣ ، ص ص ١٣٥ - ١٣٧ .
- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- H.Inalcik : The Heyday and the Decline... op.cit. 336-337 .

٤) د. عبد الحميد البطريق مرجع سابق ، ص ص ١٤٧ - ١٦٠ .
- H . Inalcik : op . cit . P 330 .

٥) أنظر نص هذه المعاهدة فى :
- J.C. Hurewitz : The Middle East and North Africa in World Politics : A Documentary Record .Yale University Press . 1975 .V 1 . PP 8-10 .

٦) أنظر نص هذه الرسالة فى
- "الامتيازات الاجنبية فى الممالك العثمانية" مرجع سابق ، ص ص٤٦١ - ٤٦٢ .
- E. Creasy : op . cit . P 227 .

ومن ناحية أخرى : كان وسط وشرق أوروبا هو المجال الثانى الذى ظهر على صعيده منذ أوائل قرن ١٧م انتهاء عصر المبادرات والفتوحات العثمانية الكبرى . ولقد شهدت هذه الساحة الأوروبية ،التى تجدد الصراع على صعيدها بعد تجميد ساحة المتوسط ، تطورات هامة فى أبعاد المواجهة بين الدولة العثمانية والهابسبورج وحلفائهم الجدد من الروس .

واذا كان سليمان القانونى قد استطاع أن يوظف لصالح فتوحاته فى شرق أوروبا وحوض المتوسط صراع الهابسبورج والبوربون فان حالة التوازنات الفرعية فى أوروبا خلال القرن ١٧ لم تسمح باعادة الكرة . كيف ؟ ولماذا ؟ . إن متابعة جولات الصدام المتتالية بين الدولة العثمانية والنمسا (٧) تضع أمامنا عدة أمور بهذا الصدد .

أولاً : الرابطة القوية بين حالة الدولة العثمانية الداخلية وبين الانجاز الخارجى : فلم تخمد نيران الحرب بين الدولة العثمانية والنمسا طوال هذا القرن وظل الخطر العثمانى قائماً وتمثل فى استمرار الانتصارات والمكاسب ، ولكنها كانت انتصارات محدودة النطاق تقترن بهزائم أخرى محدودة النطاق أيضا دون موقعة حاسمة لصالح أى من الطرفين تحدث تحولاً فى حالة التوازن . وارتبط هذا الجمود بأحداث عثمانية داخلية جسيمة أسفرت عن جذور الضعف العثمانى (كما سنرى فى المطلب الثالث) كذلك شهدت هذه المرحلة جولات متعددة مع الصفويين استنفذت قدرا كبيرا من القوة العثمانية خاصة وقد تمكن الصفويون من احراز انتصارات عديدة . ولكن التهديد العثمانى لقلب أوروبا أخذ دفعة أساسية بالتوغل فى الأراضى النمساوية وحتى حصار عاصمتها وذلك بعد حركة الاصلاح الداخلى العثمانى التى قامت بها اسرة كوبريلى عند منتصف القرن ١١هـ - ١٧م وأدت نتائجها الى كسرالجمود فى الجهود العسكرية العثمانية .

ثانياً : بداية التراجع العثمانى على ساحة المعارك الأوروبية ارتبط أيضا ، ببداية التراجع على صعيد العلاقات الدبلوماسية بصفة خاصة ، وكان صلح ويستفاروك مع النمسا ١٦٠٦ أول بوادر هذا التراجع ، فبالرغم من أنه لم يؤد الى تغيرات اقليمية

---

٧) أنظر التفاصيل العسكرية والدبلوماسية لهذه المواجهة وحتى معاهدة كارلوفيتز ١٦٩٩م فى :

- حسين لبيب : تاريخ الاتراك العثمانيين . مطبعة الواعظ . القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ص ١٢٢- ١٣١ .
- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٢٥٢ - ٣١٢ .
- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : فى اصول التاريخ العثمانى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٦ - ١٦١ .
- محمد جميل بيهم : مرجع سابق ، ص ص ٢٨٣ - ٢٩٤ .
- كارل بروكلمان : مرجع سابق ، ص ص ١٣٩ - ١٥٤ .

- E.Creasy : op. cit. PP 218 - 329 .
- H.G.Kissling & F.R.Bagley : "The Ottoman Empire to 1774".in
- H.G.Kissling et.al. (eds) : op. cit. PP 34 - 42 .

هامة الا أنه يعد علاقة ذات مغزى بالنسبة للتطور الذى صان العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية المسيحية ، فلقد تغيرت لهجة الخطاب الدبلوماسى بحيث أعرب عن درجة أكبر من الاحترام العثمانى للطرف النمساوى نظرا لاعتراف السلطان العثمانى بالامبراطور النمساوى كنظير له ، لقد اعترفت معظم المصادر التاريخية أن هذا التغيير إنما يدل على تخلى السلطان العثمانى عن مطالبه فى السيطرة العالمية والتى تمسك بها خلال سيطرة سليمان القانونى، كمايدل أيضا على أن العلاقات بين الدولة العلية وممالك أوروبا قد اضحت تقوم منذ ذلك الحين على قاعدة المساواة وبدأت تخرج من دائرة الدبلوماسية المنفردة التى انتهجتها فى ادارة علاقاتها مع الدول المسيحية .

وكان مضمون ودلالة هذه المعاهدة انعكاسا لتأثير السياسات الدولية والأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة ، فلقد تجددت الحروب فى أوروبا فى أوائل القرن فى نفس الوقت الذى تجددت فيه قوة العثمانيين وصدامهم مع النمساويين (١٥٧٨- ١٦٠٢) ومن ثم كان صلح ويستفاروك دليلا على عدم قدرة العثمانيين على الحرب على جبهتين فى آن واحد ورغبتهم فى التفرغ للصفويين والقلاقل فى أسيا الصغرى والشام.

ثالثاً : استمر الوضع على جموده دون تغيير جذرى فى توازن القوى بين الطرفين خلال النصف الثانى من القرن ١١هـ - ١٧م وذلك لاعتبارين أساسيين :

فمن ناحية : استمرت مظاهر الضعف والتدهور الداخلى للحكام العثمانيين وللانكشارية مع تجدد الجبهة الصفوية (١٦١٨ م-١٦٣٩م) ، ومن ناحية أخرى لم تكن ظروف الدول الأوروبية تسمح لها بالهجوم على الدولة العثمانية لاستغلال قلاقلها الداخلية ، فقد اندلعت الحروب الدينية بسبب الصراع المذهبى بين الكاثوليك والبروتستانت واستمرت ثلاثين سنة (١٦١٨ - ١٦٤٨ تورطت خلالها كل القوى الأوروبية الكبيرة، فى نفس الوقت الذى كانت فيه روسيا القيصرية فى غمار مرحلة البناء والتوسع الذى أهلها للقيام بدورها خلال القرن ١٨م .

وبالرغم من أن الحرب بين الدولة العلية وبين البندقية بسبب غزو جزيرة كريت آخر ممتلكات البندقية فى شرق المتوسط ، تعد بمثابة التحرك العثمانى الوحيد تجاه أوروبا فى هذه المرحلة ، إلا انها كانت عملية ذات مدلولات سلبية بالنسبة لاتجاه توازن القوى الكلى لغير صالح العثمانيين وبالنسبة لأهداف توظيفهم للتوازنات الأوروبية - الأوروبية والامتيازات الممنوحة . فبالرغم من استيلاء العثمانيين على الجزيرة ١٦٤٥م إلا أن ارتفاع تكلفة الحملة كان من أهم أسباب استنزاف موارد الدولة فى هذه المرحلة، كذلك لم تتمكن الدولة العثمانية من الصمود بمفردها خلال العمليات البحرية ضد البنادقة والتى استغرقت عدة سنوات ، مما استدعى طلب المعونة من سفن

انجليزية وهولندية . وفى مقابل مساعدة البحرية الانجليزية التى طلبها السلطان العثمانى ١٦٥٥م فانه قدم تسهيلات جديدة للتجار الانجليز حتى وصل الأمر ١٦٦٠م الى الحديث عن تحالف دفاعى هجومى بين الامبراطورية العثمانية وبين انجلترا ضد فرنسا واسبانيا ، ولهذا شهدت هذه المرحلة تجميدا للعلاقات العثمانية الفرنسية وتدهورها فى مقابل تحسين العلاقات العثمانية الانجليزية الهولندية ، وكانت هولندا تلعب الدور القيادى المهيمن (١٦٠٩ م- ١٦٤٠م) قبل أن تتفكك (١٦٤٠ - ١٦٨٨) . ولكن هذا التوظيف العثمانى للامتيازات وهذه الرغبة فى التحالف (بمبادرة عثمانية هذه المرة عكس الوضع مع سليمان القانونى) لم يكن ليؤتى ثماره حيث كانت البندقية فى هذا الوقت تلقى مساعدة فعالة من كل القوى الأوروبية (أسبانيا ، انجلترا، فرنسا ، البابا ، قراصنة مالطة) على نحو ساعد على اطالة أمد العملية واستنزاف القدرات العثمانية .

رابعاً : بعد مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨م ازدادت أركان التحالف الأوروبى تماسكا فى مواجهة أحياء العثمانيين لجبهة الصدام مع النسا وذلك عقب نتائج حركة الاصلاح الداخلية التى شهدتها الدولة العثمانية منذ بداية النصف الثانى من القرن ١٧م . ولقد مر هذا الصدام بعدة جولات منذ ١٦٥٨م وحتى ١٦٩٩ م تعاقبت خلالها الهزائم على الجيش العثمانى ، وحتى كانت الجولة الأخيرة مع فشل الحصار العثمانى لفيينا ١٠٩٤هـ - ١٦٨٣م وما أعقبه من تطورات . ولقد تأكد عبر هذه الجولات كيف أن تأثير التحالف المسيحى الجديد كان أقوى من تأثير محاولة احياء الروح العثمانية التقليدية نحو الجهاد ، فلقد بدا كيف أن كل دول غرب أوروبا مستعدة لتجميع قواتها ضد الخطر التركى الذى بزغ من جديد مع ١٦٥٧.

فمن ناحية : نجد أن ملك فرنسا يستجيب لدعوة البابا للتخلى عن الصداقة العثمانية - الفرنسية، ومن ناحية أخرى ، برز ضغط جديد من الشرق من جانب روسيا القيصرية حيث حدث صدام بين الطرفين (١٦٧٧م- ١٦٨١م) انتهى باقرار صلح حققت فيه روسيا بعض المكاسب ، واخيرا تبلور وتأكد تجمع القوى المسيحية خلال حصار فيينا، فلقد اضطر الجيش العثمانى لفك الحصار بعد هزيمته من جيش النمسا والمانيا وبولندا ، ثم واجه بعد ذلك جيش ماسمى بالحلف المقدس الذى تكون ١٦٨٤ تحت رعاية البابا وضم كلاً من النمسا وبولندا والبندقية وروسيا ومن ثم كان بمثابة أول خطوة جماعية لأوروبا لاخراج العثمانيين من أوروبا . هذا ولقد كان فشل حصار فيينا ومدلولاته ونتائجه موضع اهتمام خاص من المؤرخين العرب والغربيين حيث تعددت جوانب وأبعاد التفسير (٨).

---

٨) الى جانب المصادر الموضحة فى الهامش السابق أنظر أيضا
- د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ص ٤٠٥ - ٤٠٩ .

وكانت معاهدة كارلوفيتز التى نتجت عن مؤتمر دولى عقد بعد حرب عثمانية – روسية (استولت فيها وروسيا على ميناء ازوف على البحر الاسود)وقعت بدورها فى نهاية الحرب العثمانية مع الحلف المقدس (١٦٨٣ – ١٦٩٩) كانت هذه المعاهدة نقطة تحول جديدة ٠

المطلب الثانى : توقف الفتوحات العثمانية وبداية الهجوم الأوروبى : توظيف التوازنات الأوروبية من أجل الدفاع (من كارلوفيتر وحتى كوكيتارجا)

١ – كان لصلح كارلوفيتز مدلولات عديدة باعتباره نقطة تحول حاسمة فى تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية ومن ثم فى نمط التفاعلات بين هذين الطرفين على نحو شكل مسار ونتائج تفاعلات القرن ١٨م ٠

فمن ناحية : كانت المعاهدة أول معاهدة توقعها الدولة العثمانية كقوة مهزومة احتاجت خلال التفاوض الى وساطة دول أوروبية من أجل تخفيف نتائج الفشل العسكرى بالوسائل الدبلوماسية أى توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الممتلكات . (٩)

ومن ناحية أخري : كانت التنازلات الاقليمية من جانب الدولة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة (اوكرانيا وبودوليا لبولندا ، المجر وترانسلفانيا للنمسا ، المورة للبندقية) بمثابة الخطوة الاولى فى الانسحاب من أوروبا أى الخطوة الاولى فى عملية تفكيك أوصال الامبراطورية العثمانية ، تلك العملية التاريخية التى استمرت جارية لمدة مايقرب من قرنين ونصف حيث اجتمعت الدول الأوروبية منذ ذلك الحين ضد الدولة العالية من أجل تقسيمها ٠ وفى المقابل لم يتدعم فقط أمن الهابسبورج بل اتسعت أرجاؤها ، كذلك امتدت أطراف روسيا نحو الجنوب وأضحى لها نفوذ على البحر الأسود وزاد تهديدها للدولة العلية. (١٠)

ومن ناحية ثالثة ٠ انتهى خطر التهديد العثمانى الذى أحاط بأوروبا لمدة ثلاثة قرون حيث واجه العثمانيون حقيقة التفوق الذى أضحى عليه "الافرنج" وحقيقة الضعف النسبى فى قوتهم ومن ثم انتقلوا الى الدفاع بل وأضحت مصالحهم مرتبطة الى حد كبير بأستقرار حالة السلام ، بعبارة اخرى تأثرت بعمق استراتيجية الامبراطورية العثمانية نحو أوروبا على نحو أثر على علاقاتها الخارجية على مستوى السلم والحرب فى أوروبا .(١١)

---

٩) برنارد لويس مرجع سابق ، ص ٢٩٤ ٠

١٠) د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص١٥٥ ٠

– محمد فريد مرجع سابق ، ص ١٣٠ ٠

١١) - H.Inalcik : op . cit . P 353 .

ومن ناحية رابعة : تم بحث بنود المعاهدة واقرارها فى مؤتمر دولى أوروبى حضرته -لأول مرة - الدولة العثمانية مع الأطراف المتنازعة معها الى جانب حضور انجلترا وهولندا كقوى وسيطة ، وكان هذا الأسلوب -بعد وستيفاروك- بمثابة خطوة أخرى أكثر عمقا ودلالة بالنسبة لتطور أساليب ادارة العلاقات الدولية الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين الممالك الأوروبية نحو التبادلية الدبلوماسية الكاملة من ناحية ونحو دور جديد للأطراف الأوروبية فى الشئون العثمانية من ناحية اخرى . كيف؟

اذا كانت السياسة العثمانية قد فشلت خلال القرن ١٧م فى توظيف التوازنات الأوروبية لازالة أسباب تعثر الفتوح العثمانية ، واذا كانت صيغة وستيفاروك قد أفصحت عن الاعتراف بالمساواة - كما سبقت الاشارة - فان طبيعة ومضمون وأطراف التفاوض فى مؤتمر كارلوفيتر كان يعنى أمرين:

أولهما [١٢]: الاعتراف -ولو ضمنيا- بمبدأ تدخل الدول الأوروبية فى نزاعات الامبراطورية العثمانية ، بل أضحى حفاظ الامبراطورية على ممتلكاتها من اعتداءات دول أوروبية يعتمد على مساندة اطراف أوروبية اخرى .

ثانيهما [١٣]: أن الدبلوماسية العثمانية من جانب واحد قد تقلصت وقاربت على الانتهاء ، فاذا كانت الامبراطورية العثمانية قد أثرت على توازن القوى فى أوروبا واستغلت التوازنات الأوروبية منذ بداية اختراقها لنظام الدول الأوروبية فان ذلك الاختراق كان فى البداية باعتبارها مشاركا محددا ومن خلال روابط دبلوماسية ذات اتجاه واحد مصدره الدولة الأوروبية التى ترسل البعثات الدبلوماسية ولاتستقبل نظائرها العثمانية ، ثم تطورت قنوات هذا الاختراق حتى تحقق التبادل الدبلوماسى الكامل بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية .ولقد مر هذا التطور بأربع مراحل أساسية منذ فتح القسطنطينية ، وكانت معاهدة كارلوفيتر هى بداية المرحلة الثانية فيها والتى استمرت لمدة قرن كامل اضطر السلطان العثمانى خلالها للتفاوض من وضع ضعف واتسمت خلالها الدبلوماسية العثمانية بتقلص الفردية .

٢ - وعلى ضوء هذه المدلولات لنتائج كارلوفيتز نجد أن نمط التفاعلات العثمانية الأوروبية خلال القرن ١٨ قد اتسم بعدة سمات تتلخص كالآتى :

أولاً : لم تعد الدولة العثمانية قادرة عن الدفاع على الامبراطورية بدون حلفاء أوروبيين وأضحى عليها الاعتماد بصورة متزايدة على ادارة السياسة الخارجية بفعالية لحماية ممتلكاتها وذلك لأنها واجهت منذ بداية القرن ١٢هـ - ١٨م عددا من

---

١٢) - E. Creasy : op . cit. PP319 - 321 .

١٣) - J.C. Hurewitz : "Ottoman Diplomacy and the European State System".
- Middle East Journal .V 15 (1961) . PP 141 - 142 , 145 -148.

القوى المعادية التي غالبا ماكانت تنسق فيما بينها من خلال نظام مرن من التحالفات المتحركة، ومن ثم أصبح العثمانيون أكثر اعتمادا على نظام أوروبي للعلاقات الدولية أي على محددات توازن القوى الأوروبية ، هذا ولقد اضحت السياسة العثمانية تجاه أوروبا هي سياسة رد الفعل وسادها فترات طويلة من "السلام النسبي" (١٤).

ثانياً : كانت الاحتكاكات العثمانية الأوروبية المحدودة والتي حققت الدولة العثمانية في بعضها انتصارات عسكرية هامة احتكاكات مع طرفين أساسيين هما النمسا في الغرب وروسيا في الشرق، واذا كانت النمسا أو امبراطورية الهابسبورج قد مثلت العدو الأساسي للعثمانيين منذ بداية القرن ١٦م فان العداء الروسي العثماني قد تبلور بوضوح حيث شغلت التفاعلات العثمانية – الروسية حيزاً هاماً وأساسياً من العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن ١٨م ، وتحقق ذلك بعد أن أضحت روسيا منذ بداية هذا القرن (وعلى عكس ماقبل ذلك) ذات تأثير ملحوظ وهام على ميزان القوى الأوروبية وذلك بسبب استراتيجية روسيا الجديدة مع بطرس الأكبر (١٥) . فبعد أن توسعت امارة موسكو في الشرق خلال القرنين ١٦ .١٧م على حساب خانات التتر المسلمين وبعد أن كانت الصدامات العسكرية الروسية العثمانية (منذ الحملة العثمانية على استراخان لاستردادها ١٥٦٩م والتي تعد أول مواجهة مباشرة بين جيش الدولتين) صدامات محدودة النطاق وان اتسمت بالتكرار خلال النصف الأخير من القرن ١٧م، بعد كل هذا نجد أن نطاق ودرجة العداوة بين الطرفين قد ازدادت عمقا مع اتجاه روسيا بنظرها نحو الغرب والجنوب مع بداية عصر نهضتها الحديثة مع بطرس الأكبر (١٦٨٢ م– ١٧٢٥م) وخلفائه . فلقد كانت استراتيجية بطرس الأكبر من أجل تحديث وبناء روسيا كدولة كبرى تقتضي منه الوصول للبحار أي التوسع غرباً وجنوباً ، ولم تكن هذه بالمهمة السهلة حيث كان ولابد أن يصطدم بدول قوية كالسويد التي تمد سلطانها على البلطيق، وبولندا الكاثوليكية التي تعترض أي تقدم روسي أرثوذكسي والدولة العثمانية التي تسيطر على البحر الأسود وتمثل العدو الأكبر لروسيا وريثة الدولة البيزنطية الارثوذكسية . ولذا كان فتح روسيا للطريق نحو الغرب ومد النفوذ الروسي على بحري البلطيق والأسود لابد وأن يؤدي الى اندلاع الصراع مع السويد ومع العثمانيين ، وكان العمل على حدود هاتين الدولتين يفرض على روسيا

---

١٤) - Thomas Naff : "Ottoman Diplomatic Relations with Europ in the Eighteenth Century : Patterns and Trends. in : T.Naff & R .Owen (eds): Studies in Eighteenth Century Islamic History . Southern Illinois University Press, 1977 . PP 78 - 90.

١٥) حول أبعاد هذه الأستراتيجية أنظر
– د. عبد الحميد البطريق مرجع سابق ، ص ص ١٩٨ – ١٩٩ .
– د. علي حسون مرجع سابق .

التحالف مع أعدائهما وخاصة النمسا العدو التقليدى للعثمانيين والمتحالفة مع بولندا الكاثوليكية ضد أطماع السويد البروتستانتية فيها ٠

ثالثاً : لم تؤد الاحتكاكات العثمانية الأوروبية المحدودة النطاق خلال القرن ١٨م وحتى ١٧٧٤م للانقضاض على القلب الأوروبى للامبراطورية العثمانية أو قلبها فى الدول العربية وذلك لأن محددات ميزان القوى الأوروبى كانت تقع خارج أوروبا أى فى العالم الجديد وشبه القارة الهندية بين فرنسا وانجلترا ، فلقد كان الصراع الفرنسى الانجليزى تحركه قوى سياسية واقتصادية تقع خارج نطاق أو سيطرة الباب العالى فى هذه المرحلة ، ولكنها كانت حاسمة التأثير على توازن القوى الأوروبية على القارة ومن ثم على استمرار الدفاع عن بقاء الامبراطورية العثمانية (١٦) ٠ ولهذا وان لم تكن انجلترا وفرنسا أطرافا مباشرة فى الاحتكاكات العثمانية -النمساوية - الروسية على الساحة الأوروبية ، الا أنهما لعبتا دورا فى مساندة الدولة العثمانية فى مواجهة كل من النمسا وروسيا وذلك على ضوء حسابات المصلحة القومية الفرنسية والبريطانية على ساحة أوروبا وخارجها ٠ وقد كان لأداة الامتيازات العثمانية استخدامها الواضح على صعيد هذه التفاعلات٠

٣ - هذا ويمكن من خلال دراسة تطور العلاقات العثمانية الأوروبية أن نستخلص نماذج توضح وتبلور سمات هذا النمط من التفاعلات الذى يقوم على تأثير التوازنات الأوروبية من ناحية وتوظيف الامتيازات العثمانية من ناحية أخرى (١٧) .

(أ) كيف أثرت التوازنات الأوروبية على حماية المصالح العثمانية وخاصة فى مواجهة التهديد الروسى؟

مر الصراع العثمانى الروسى وخاصة منذ كارلوفيز وحتى كوكينارجا بعدة جولات حربية (١٧١١، ١٧٣٦-١٧٤٠، ١٧٦٨ -١٧٧٢م) انتهت بعقد معاهدات بساروفتش

---

١٦) -T. Naff : op . cit . P 90 .

١٧) حول مزيد من التفصيل عن طبيعة التنافسات الأوروبية بين فرنسا وبريطانيا فى هذه المرحلة وحتى اندلاع الثورة الفرنسية ٠ أنظر على سبيل المثال :

- هـ٠أ٠ل٠ فيشر مرجع سابق ٠

وحول تفاصيل العلاقات العثمانية الأوروبية فى ظل هذه التنافسات وفى ظل السياسة الروسية الجديدة أنظر ٠

- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٢١٥ - ٢٤٠ ٠
- عبد الحميد البطريق ,مرجع سابق ، ص ص ١٩٩ - ٢٠٨ ٠
- د٠ على حسون . مرجع سابق ، ص ص ٧٠ - ٨٩ ٠
- حسين لبيب : مرجع سابق ، ص ص ١٣٥ - ١٣٨٠
- د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق ، ص ص ١٥٦ - ١٦٦ ٠
- E.Creasy : op. cit .
- H.Inalcik : op. cit . PP 354 - 355.

١٧١٨، وبلجراد ١٧٤٠ ، وكوكينارجا ١٧٧٤، وتدخلت في عقدها أطراف أوروبية مختلفة ، وتباينت فيها المكاسب التي حققتها روسيا ، إلا أن آخرها كانت تعد نقطة تحول خطيرة ، ولقد تداخل هذا الصراع العثماني الروسي خلال هذه الجولات مع صراعات أوروبية أخرى ، كالصراع الروسي - السويدي (١٧٠٠ م- ١٧٠٩م) ، والعثماني النمساوي ، والروسي البولندي ، والنمساوي الفرنسي، كذلك تداخل التحالف العثماني الفرنسي مع التحالف النمساوي البولندي مع التحالف النمساوي -البروسي -الروسي . وفي حين نجحت الدولة العثمانية في توظيف بعض هذه التداخلات لحماية الأراضي العثمانية من الخطر الروسي الجديد ومن التهديد النمساوي التقليدي ، إلا أنها فشلت في البعض الآخر . ويرجع هذا الفشل أساساً إلى عدم التقدير السليم للخطر الروسي الجديد وكيفية مواجهته في التوقيت المناسب ، والى عدم التعاون الفاعل مع فرنسا ضد النمسا وروسيا ، ويعود هذا كله بدوره الى المشكلات الداخلية المتفاقمة والانشغال بالاصلاحات الداخلية بعد بدء الانفتاح على أوروبا في عهد السلطان محمود الاول (١٧٣٠م - ١٧٥٤م) . وهي الاصلاحات التي انتعشت الدولة في ظلها ثم عادت للفوضى والفساد الداخلي من جديد وركدت حركة الاصلاح من بعده ، وذلك في نفس الوقت الذي أخذت تتدعم فيه القوة الروسية التي انتقل اليها منذ منتصف القرن ١٨م مهمة التصدي للترك وذلك بعد أن نفذ الهابسبورج دورهم التقليدي في هذا الصدد والذي سبق واستمر لمدة مايزيد عن القرنين ونصف . ومن ثم فحين اندلعت الحرب الروسية - العثمانية ١٧٦٨ والتي استمرت عدة سنوات حقق الروس انتصارات حاسمة على الجيش والبحرية العثمانية وحتى كانت معاهدة كوكينارجا ١٧٧٤م [18] وتعد هذه المعاهدة نقطة تحول خطيرة في تاريخ الانحدار العثماني العالمي ، وفي تاريخ التوازنات العثمانية الأوروبية فمعها فقدت الدولة العثمانية مكانها كقوة عظمى وقوة مهيمنة على السياسات العالمية والأوربية . وكان من أهم بنودها استقلال تتار القرم وكان هذا أول بلد اسلامي أجبر السلطان العثماني على التخلي عنه حيث أن أراضيه اسلامية قديمة وسكانه من المسلمين فهو ليس أراضي مسيحية في الأصل لايوجد فيها أكثر من أقلية حاكمة من المسلمين (كما كان في شرق أوروبا) ، ومن ناحية أخرى حفظت المعاهدة سيادة الدولة العلية الدينية على هذا الاقليم أي أن يباشر السلطان سلطته الدينية فقط بصفته خليفة المسلمين ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يؤكد فيها العثمانيون تمسكهم بلقب الخليفة الذي لم يهتموا به كثيرا في أوقات قوة الدولة ، ولكن مالبثوا أن جعلوا منه سلاحا معنويا لمقاومة التدخل الأوروبي فيما بعد مع تطور المسألة الشرقية ، وفي

---

١٨) أنظر النص الكامل لبنود هذه المعاهدة نقلا عن تاريخ جودت باشا في
- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٣٤٢ - ٣٥٧ .

المقابل تصورت الدول الأوروبية أن الخليفة على هذا النحو انما يشغل فى العالم الاسلامى مايشغله البابا فى العالم المسيحى ، ومن ناحية ثالثة · أعطت المعاهدة لروسيا امتيازات دبلوماسية وتجارية ودينية لروسيا(١٩) .

(ب) كيف وظفت الدولة العثمانية الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية ؟

برز خلال القرن ١٨م التحول فى سياق وكيفية وأهداف توظيف الأمتيازات العثمانية(٢٠) بالمقارنه بمرحلة تعثر الفتوحات (القرن١٧م) ومن قبلها مرحلة القوة والهيمنة العالمية العثمانية (القرن ١٦م) فلقد أضحت هذه الأمتيازات – منذ ١٧١٨ – أما نتيجة ضغط أوروبى أى لتعبئة مساندة حليف أوروبى ، ومن هنا قمة المغزى السياسى السلبى لهذه الامتيازات على عكس الأبعاد الايجابية السابقة لهذا المغزى · فبعد أن كانت الامتيازات عملا فرديا اراديا من جانب السلطان العثمانى يعرب به عن صداقته لطرف ، وبعد أن كانت موافقة السلطان ضرورة على تجديد الامتيازات أو الاضافة اليها ، وبعد أن كانت هذه الامتيازات تعكس الرؤية الاسلامية للعثمانيين لتفوقهم ولعدم المساواه مع الغير ، أضحت القوى الأوروبية تطلب بنفسها هذه الامتيازات بل وتفرض شروطها ، كما أضحت هذه الامتيازات قائمة لاتتطلب تجديدا بل وتتم فى وثيقة تبادلية ثنائية وليس فى وثيقة من طرف واحد · ولم ينقض القرن ١٨م حتى كانت قد امتدت إلى كل الدول الأوروبية ، وأضحت الامتيازات منذ ذلك الحين أداة أساسية للاستغلال الاقتصادى الأوروبى كما أضحت سبيلا لدمج الامبراطورية العثمانية فى نظام التحالفات الأوروبية ·

فهى لم تعد تتضمن بنوداً اقتصادية ولكن أضحت تعكس تغيرات أساسية فى مفاهيم ومسلك الدبلوماسية العثمانية ، كما أضحت مؤشرا على العداوات بين الدول الأوروبية وعلى التحالفات بينها وبين الدولة العثمانية حيث كانت هذه الأخيرة فى حاجة للمساندة الدبلوماسية من أجل الدفاع عن مصالحها · ولقد برز هذا المغزى السياسى

---

١٩) حول بداية وتطور الامتيازات الدينية لروسيا فى أراضى الامبراطورية العثمانية من كارلوفيتز وحتى كوكيبارجا أنظر ·

– د· خيرية قاسمية · روسيا القيصرية والشرق العربى ، ص ص ٤٣ – ٤٤

٢٠) حول ابعاد الامتيازات العثمانية المقدمة لفرنسا وروسيا فى قرن ١٨م انظر .

- T.Naff op . cit PP 97 - 102
- J.Piscatorie op cit. PP 50 - 51
- Antoine Hakayem·Les Provinces Arabes de L'empire Ottoman aux Archives du Ministere des Affaires Etrangeres de France (1793 - 1918) . Les Editions Universitairs du Liban 1988 PP XX - XXI

وحول الامتيازات الاجنبية المقدمة لليبيا ١٧١٨ م أنظر

– د· أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص ص ١٥٦ – ١٥٧ ·

لهذه الامتيازات برضرح فى حالتين أساسيتين فى هذه المرحلة : حالة الامتيازات الفرنسية ١٧٤٠م من أجل المساندة ، وحالة الامتيازات الروسية ١٧٧٤م تحت ضغط الهزيمة ٠

فمن ناحية : فى ظل سياق صلح بساروفيتش ١٧١٨ وفى ظل تطور توازن القوى فى البلقان لصالح الهابسبورج استطاعت النمسا أن تنتزع معاهدة امتيازات كانت نموذجا لنظيراتها فى نهاية هذا القرن ، ففضلا عن المكاسب الاقليمية نص الصلح على استعادة رجال الدين الكاثوليكى مزاياهم القديمة فى الأراضى العثمانية مما أتاح للنمسا التدخل فى شئون الدولة العثمانية باسم حمايتهم وهو الأمر الذى ظلت تسعى اليه فرنسا أيضاً ٠ كذلك نص الصلح على حرية التجار النمساويين وحق حماية النمسا لهم داخل الأراضى العثمانية ٠

ومن ناحية أخري : فان العداء الفرنسى النمساوى المتبادل وإن كان قد حفز استمرار المساندة الفرنسية للسياسة العثمانية فى أوروبا طوال القرن ١٨ ، الا أن فرنسا استغلت مساندتها هذه لتدعيم امتيازاتها فعقب نجاح الوساطة الفرنسية بين العثمانيين والروس والنمساويين فى معاهدة بلجراد ١٧٤٠ حصلت فرنسا على امتيازات أكثر اتساعاً من أية امتيازات سابقة ٠ وكان أهم أبعاد المغزى السياسى لهذه الامتيازات الجديدة هو أن تكون هذه الامتيازات دائمة بوفاة السلطان التى منحها وأنه لايجوز تعديلها بغير رضا فرنسا ، وبذا فقدت الدولة العثمانية ورقة من أوراق مساومتها بهذه الامتيازات فى مقابل تعبئة المساندة السياسية اللازمة فى مواجهة أطراف أوروبية اخرى٠

ومن ناحية ثالثة : فان الامتيازات الروسية بعد الهزيمة العثمانية ١٧٧٤م ونظرا لانعدام مساندة قوى أوروبية فى مفاوضات مابعد الهزيمة لم تكن لتقارن بالامتيازات الجزئية السابقة التى حصلت عليها روسيا ١٧٠٠م ، ١٧٤٠م فى ظل توازنات قوى مختلفة ٠ فلقد قدم الباب العالى لروسيا كل الامتيازات التى تتمتع بها فرنسا وانجلترا ٠ ولقد تعدلت صيغة مخاطبة قيصر روسيا فى المراسلات الدبلوماسية ، كذلك حصلت السفن الروسية على حق حرية الملاحة فى المتوسط والأسود والدردنيل، وأضحى لروسيا حق حماية كل المسيحيين الارثوذكس فى الامبراطورية العثمانية ، كما سمح لها ببناء كنيسة أرثوذكسية فى العاصمة التركية ٠ وكانت هذه الأمتيازات بداية للتدخل الروسى فى الشئون العثمانية والتى تزايدت خلال القرن ١٩م – كما سنرى – ٠ بعبارة أخرى فان امتيازات القرن ١٨ تضمنت الكثير من اجراءات الحماية السياسية والدينية التى تكفلت بها فرنسا وروسيا لغير المسلمين الأوروبيين وغير الأوروبيين المقيمين فى الأمبراطورية ، وهو الأمر الذى كان بمثابة تغيير بعيد فى النظرة التقليدية الاسلامية للاجراءات المنظمة لوضع هذه الفئة ٠

ومن ناحية رابعة : لم تكن انجلترا بعيدة تماما عن هذه الساحة (٢١) ولقد لعبت مثل فرنسا ولكن بدوافع مختلفة وبدرجة مختلفة دور الوساطة بين الدولة العلية وبين عدويها الأساسيين أى روسيا والنمسا . فاذا كانت فرنسا قد قامت بهذا الدور كسبيل لمناوئة السياسة النمساوية والبروسية فى أوروبا ، فان انجلترا كانت تسعى لمثل هذه الوساطة ولكن حتى يتفرغ امبراطور النمسا الذى يلقى تأييدها لمواجهة فرنسا التى اضحت المنافس الأول لانجلترا وراء البحار فى العالم الجديد والمتوسط بعد أن تراجع الدور الأسبانى فى هذا المضمار كذلك كانت انجلترا تساند روسيا فى مواجهة الدولة العلية وظهرت هذه المساندة خلال الحرب التركية الروسية (١٧٦٩م-١٧٧٤م) لدرجة رفضت معها بريطانيا فكرة التشاور مع فرنسا للتدخل لوقف استيلاء روسيا على القرم ، بعبارة أخرى فلقد كان اقتراب بريطانيا من الدولة العثمانية فى هذه المرحلة أى القرن ١٨ م اقتراباً غير مباشر لايرتبط بمشكلات الدولة العثمانية بقدر مايرتبط بطبيعة اهتمام انجلترا بالتوازنات الأوروبية وبعلاقاتها مع أعداء الدولة العثمانية ومالها من انعكاسات على المصالح البريطانية . ولقد كان هذا الاقتراب غير المباشر وراء فشل السياسة البريطانية فى مواجهة السياسة الفرنسية تجاه الدولة العثمانية فى البداية ، فلقد ظل نفوذ فرنسا التقليدى لدى البلاط العثمانى قويا ، ومن ثم لم تستطع انجلترا أن تنافس فرنسا فى الميدان الخاص بالامتيازات ورات أن تتجه الى منافستها بالحصول على نفوذ ومكاسب وقواعد تجارية فى منطقة البحار الشرقية . ولم تدخل الدولة العثمانية دائرة الاهتمام المباشر للسياسة البريطانية إلا فى مرحلة تالية بعد اندلاع الثورة الفرنسية وتطور التحالفات الأوروبية ، وبعد نمو المصالح البريطانية فى الشرق الأدنى والهند نظرا لتغير الاهتمام داخل الامبراطورية البريطانية حيث انتقل من العالم الجديد نحو الشرق – كما سنرى – .

المطلب الثالث : تقلص القوة العثمانية العالمية بين تأثير المتغيرات العثمانية وتأثير المتغيرات الأوروبية :

اتضح من التحليل فى المطلبين السابقين عدة مؤشرات سلوكية هامة عن التطور من مرحلة القوة والهيمنة العثمانية الى مرحلة الضعف وبداية التراجع والتقلص فى هذه

---

٢١) وحول الوضع الخاص لانجلترا فى هذه التفاعلات انظر :
- د. ابراهيم العدوى مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .
- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ٧٢ .
- د. محمد أنيس : "الخطوط الرئيسية لسياسة انجلترا تجاه الدولة العثمانية فى القرن ١٨ م" . مجلة الدراسات التاريخية . مجلد ٨ . ١٩٥٩ ، ص ص ١٩٠ – ١٩١ .

وانظر نص المعاهدة النهائية للامتيازات بين الدولة العثمانية وانجلترا ١٦٧٥م فى :
- J. C. Hurewitz : The Middle East ... op. cit . PP 34- 42 .

الهيمنة ، وهذه المؤشرات كانت : طبيعة العلاقات السلمية والدبلوماسية ،طبيعة وشروط الامتيازات الممنوحة ، وأهداف توظيف التوازنات الأوروبية - الأوروبية . وتعد هذه المؤشرات محصلة للتغيير في عناصر القوة العثمانية وعناصر قوة الطرف الآخر الأوروبي.

واذا كان تحديد معايير القوة للدولة القائد أو المهيمنة على النظام من أهم مشكلات دراسة النظم الدولية وتطورها (٢٢) فان اكتشاف وتحديد أسباب التحول بعيد عن هذا الدور ليس أقل صعوبة . وتقدم الحالة العثمانية خلال مرحلة التدهور والانحدار نموذجا هاما على ذلك لابد وأن يجذب اهتمام الدارسين لأسباب صعود ثم هبوط الامبراطوريات ، ومع ذلك (وفقا لبعض أهم المصادر المتخصصة في الدراسات العثمانية) (٢٣) فان هذه الحالة لم تلق الدراسة الجدية الكافية حيث لم يتركز الاهتمام على تحليل عمليات الخبو والانهيار بقدر ماتركز على مجرد تصنيف وتعداد العوامل الأساسية التى أدت الى هذا الوضع . والجدير بالذكر أن هذه العوامل المشار اليها في هذه المصادر هى عوامل داخلية أساسا وهي الخاصة بالتاريخ السياسى بالدرجة الاولى أكثر من التاريخ الاقتصادى والاجتماعى الداخلى ، هذا وتذكر مصادر أخرى أكثر حداثة من الأولى (٢٤) أن دراسة التاريخ العثمانى لاتحوز الأهمية الكافية ليس لأسباب تاريخية فقط ولكن لاعتبارات أكاديمية وفكرية أخرى حيث أن نموذج الدولة العثمانية يدفع الباحث للغوص والبحث فى مجالات علم اجتماع التاريخ ، وعلم السكان التاريخى ، والتاريخ الاقتصادى والاجتماعى المقارن ، والتحديث والتنمية بصفة عامة. وبالرغم من أن هذه المجالات تدخل في صميم دراسات النظم المقارن والحكومات فان دراسة العلاقات الدولية لايمكن أن تفصل البعد الداخلى عن الأبعاد الخارجية الخاصة بالأطراف غير المسلمة المتعاملة مع الامبراطورية العثمانية ، فكما أنه لايمكن أن تقتصر الدراسة على التطورات السياسية الاجتماعية الخاصة بقلب الامبراطورية فى الأناضول وعلاقته بأرجاء الامبراطورية ، فانه لايمكن أيضا أن تقتصر فقط على تفوق الغرب العسكرى والاقتصادى ، فالوجهان متداخلان حيث أن بعض التغيرات الداخلية ذات جذور خارجية ، كما أن ضغوطا خارجية عديدة ذات تأثيرات داخلية متعددة ، وهو مايمثل جهدا ضخما تعجز عنه كثير من الجهود العلمية فتقتصر على دراسة جانب فقط .

---

٢٢) انظر مصادر المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول المنهاجى .

٢٣) - Bernard Lewis : The Emergence of Modern Turkey. Oxford University Press, Oxford, 1968. PP 21 - 22.

وأنظر أيضا الاشارة فى الباب الأول المنهاجى الى صعوبات دراسة مصادر التاريخ العثمانى .

٢٤) - K.Karpat (ed) : op. cit, PP. 9 - 10.

فمن ناحية : نجد أنه من أهم سمات الأدبيات العربية والأجنبية فى تاريخ تطور الدولة العثمانية خلال القرنين ١٧م ، ١٨م تلك الاشارة الدائمة الى آثار الأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة والى آثار محاولات اصلاحها على العلاقات العثمانية الأوروبية [٢٥] وهو مايدفع للتساؤل عن طبيعة المتغيرات العثمانية التى كانت وراء تقلص القوة العثمانية العالمية وانهاء دورها كقوة عظمى .

ومن ناحية أخرى : اذا كان أحد أهم صور التدخل الغربى فى العالم الاسلامى فى بداية عصر النهضة الأوروبية هو نموذج الغزو البرتغالى للمحيط الهندى وبداية السيطرة على تجارة المتوسط الا أن العالم الاسلامى استمر طوال القرن ١٦م كأكبر وأقدر كتلة فى العالم حيث أن عناصر القوة الغربية المتولدة عن عصر النهضة لم تكن قد وصلت بعد الى الدرجة الكافية القادرة على قلب ميزان القوى العالمى ، ولكن ومنذ نهاية القرن ١٦م أخذت تتراكم بصورة مستمرة تطورات جذرية فى الحياة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية الغربية بحيث نتج عنها خلال قرنين تفوق عالمى للقوى الأوروبية المسيحية [٢٦] ويدفع هذا للتساؤل عن طبيعة المتغيرات الأوروبية التى أدت الى هذا التحول فى هيكل النظام الدولى وعملياته وأسسه ؟

ومن ثم يبرز لنا من ناحية ثالثة سؤال مركب يطرح اشكالية تفسير التطور الذى لحق ليس فقط بوضع الدولة العثمانية فى النظام الدولى ولكن بوضع العالم الاسلامى برمته والذى دخل منذ القرن ١٨م مرحلة الخبو ومرحلةالدفاع ، ويتلخص السؤال كالآتى : ماالذى حدث حتى لايشارك العالم الاسلامى الذى كان مركز القوة العالمية فى التطورات العميقة خلال القرن ١٧، ١٨ والتى قادت العالم برمته الى عصر جديد؟ هل المسئولية ترجع الى فشل داخلى أساسا ولماذا ؟ أم ترجع الى أحداث خارجية لم تظهر من قبل ؟ .

إن هذا السؤال المركب انما يطرح فى الواقع كل أبعاد العلاقة بين الداخلى والخارجى فى تفسير التراجع فى الدور العثمانى العالمى بل وفى دور العالم الاسلامى بصفة عامة ليس فى هذه المرحلة فحسب بل وفى المراحل التالية وحتى سقوط الخلافة العثمانية وتقسيم العالم الاسلامى بين قوى الاستعمار التقليدى . واذا كانت المدارس الفكرية المتعددة الاسلامية والاستشراقية على حد سواء قد اختلفت فى الاجابة عن هذا السؤال [٢٧] ، الا أن التحليل فى هذا الموضع انما ينصب على التعريف بطبيعة

---

٢٥) أنظر على سبيل المثال محمد فريد ، محمود شاكر ، كارل بروكلمان
- E.Creasy , H.Inalcik

٢٦) - M.G.Hodgson : op . cit. Vol. 2 . PP. 572-573

٢٧) كما سيتضح لنا عند دراسة النماذج الفكرية فى الجزء الرابع من المشروع وذلك فى الباب الخاص بالقرنين ١٨ ، ١٩ الميلاديين .

التغيرات العثمانية والأوروبية التى أحدثت تأثيرها فى السمات والعمليات النظمية الدولية فى هذه المرحلة الانتقالية بين القوة والهيمنة وبين الضعف والانهيار . وتجدر الاشارة الى أن هذه السمات ليست الخاصة بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة فقط والسابق توضيحها فى المطلبين السابقين ولكن الخاصة أيضا بالتفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم الاسلامى المختلفة أو المستقلة عنه والتى سنتناولها فى المبحث التالى .

أولاً: المتغيرات العثمانية : بين مظاهر الضعف الذاتى وأسبابه وبين محاولات الاصلاح :

بالنظر الى التطور فى تاريخ الدولة العثمانية نجد أن تطور الأوضاع الداخلية قد اقترن بتدهور ميزان القوى العثمانية - الأوروبية لغير صالح الدولة العلية . وبالرغم من أن حدود الامبراطورية لم تمس تقريبا حتى أواخر القرن ١٨م الا أن عوامل الخبو فى قوتها قد بدأت قبل ذلك بكثير أى منذ نهاية القرن ١٦م أى بعد أن وصلت القوة العثمانية الى أقصى درجاتها .

ولقد كان السياق الذى وقع فى نطاقه صلح سيفاروك ١٦٠٦م بمثابة الكشف الأول للنقاب عن ضعف الأوضاع الداخلية العثمانية وآثارها السلبية على الانجاز الخارجى بعد سليمان القانونى ، فلقد تولى من بعده عدد كبير من السلاطين الضعاف وتعاقبت دورات اشتداد الضعف وعدم الاستقرار الداخلى ودورات الاصلاح ، وتخلل هذه الدورات محاولات التقدم فى أوروبا ولو بصعوبة أو الدفاع والحفاظ على الأراضى العثمانية . ولقد جاءت أول خطوة للاصلاح مع أسرة كوبريلى عند منتصف القرن ١٧م بعد مايزيد عن النصف قرن من عدم الاستقرار الداخلى ، واذا كانت هذه الدورة الاصلاحية قد أثمرت الهجوم على النمسا ، الذى أدى الى حصار فيينا ١٦٨٣م والذى فشل ، فقد امتدت بعد صلح كارلوفيتز دورة من التردى والفساد امتدت لما يقرب من النصف قرن أيضا حتى بدأت حركة اصلاح جديدة مع السلطان محمود الاول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) استعادت خلالها الدولة العثمانية معظم مافقدته فى صلح كارلوفيتز وذلك بموجب معاهدة بلجراد ١٧٤٠م ، وخلال فترة السلام النسبى التى امتدت حتى اندلاع الحرب الروسية العثمانية امتدت دورة فساد أخرى دعم من آثارها انشغال أوروبا بأعادة تشكيل توازناتها [٢٨] . ومع النهاية المأساوية لصلح كوكينارجا بدأت حركة اصلاح أخرى مع سليم الثالث - كما سنرى -.

---

٢٨) يمكن استخلاص هذه الدورات من التفاصيل فى المصادر التاريخية انظر على سبيل المثال
- محمد فريد مرجع سابق ، ص ص ٢٨٠ - ٣٠٤ .
- كارل بروكلمان مرجع سابق ، ص ص ١٣٩ - ١٤٥ .
- د. احمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص ص ١٥٨ - ١٦٢ .
- H.Inalcik : op.cit.PP342 - 350 , PP 362 - 364 .
- E.Creasy : op.cit.
- H J Kissling & F.R.G Bagley : op.cit, PP. 39 - 42 .

وبالنظر الى دراسات عربية واستشراقية ركزت على عوامل الخبو والضعف خلال القرنين ١٧م و ١٨م ، والتى نقلت عن كتابات المؤرخين الأتراك المعاصرين لهذه المرحلة يمكن أن نوجز عدة مجموعات من العوامل السياسيةوالعسكرية والاقتصادية التى عملت تأثيراتها على النظام العثمانى خلال هذين القرنين حين أخذ يشهد تطورات عميقة هزت أركانه وهياكله القديمة التي استند عليها من قبل فى عملية توسعه ونموه وفى الوصول الى مرحلة الدولة العالمية .

هذا ولقد كانت التطورات فى الهياكل والأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية متداخلة التأثير على نحو ولد حلقة مفرغة من مظاهر الضعف والتدهور ، ولهذا تجدر الاشارة الى أنه يجب التمييز على صعيد هذه العوامل بين الأسباب والنتائج . وهو التمييز الذى لايتضح فى بعض المصادر كذلك يجب أن نميز بين وصف وتحديد هذه العوامل المختلفة وبين الأطر العامة لتفسير الضعف واقتراح سبل الاصلاح التى توظف فى نطاقها هذه العوامل والتى قدمها مؤرخون مختلفون (عرب وترك ومستشرقون) . فما هى أولا هذه العوامل ثم ماهى أهم هذه الاطر العامة ؟

١ - عوامل ضعف القوة : الأسباب والنتائج :

أ - العوامل السياسية :

وتمثلت أساسا فى تدهور صفات السلطة العثمانية ابتداء من السلاطين الى البيروقراطية الى القضاء ، فلقد تولى عدد من السلاطين الضعفاء غير المدربين وغير المهتمين بأمور الدولة بسبب تقليد تصفية أو ابعاد المتنافسين عن السلطة والذى بدأه سليمان القانونى ، كما انخفضت كفاءة الصدور العظام بسبب الدسائس والمؤامرات التى لعبت فيها الجوارى وزوجات السلاطين (غير المسلمات) دورا كبيرا لتعيين صدور عظام غير أكفاء . وقد ترتب على هذا الضعف والتدهور فى سلطة السلطان والصدر الأعظم أن عمت الفوضى وانتشر الفساد لحساب خدمة المصالح الشخصية الضيقة ، كذلك أنتشرت القلاقل الداخلية وعدم استقرار الأمن ، فضلا عن شيوع مظاهر الترف، وهكذا انتقل الجهاز الحكومى الذى اتسم بالفعالية فى القرن ١٦م إلى الاهمال الذى ساد القرن ١٧م إلى الانهيار فى القرن ١٨م (٢٩) حيث أن الفساد الذى تفشى فى كل المستويات والذى حذر منه فى حينه كل المؤرخين الأتراك المعاصرين له حينذاك كان بمثابة المدمر الأول لكل أبعاد الحياة المدنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والدينية (٣٠).

---

٢٩) محمود شاكر مرجع سابق . ج٨ ، ص ص١١٠- ١١٢ ، ١١٦ - ١١٨ .
- H Inalcik op . cit . P 342
- B. Lewis · op . cit . PP 22 - 23

٣٠) - Bernard Lewis · Ottoman Observers of the Ottoman Decline""- Islamic Studies Vol 1 . (1962) PP 71 - 87

ب – تداعي نظام القرة العسكرية العثمانية :

كان نظام الانكشارية وهو عماد الجيش العثماني والذى أسسه أورخان الأول من أهم أسباب التفوق العثمانى فى مرحلة نشوء وتكوين واتساع الدولة العثمانية وانتقالها من مرحلة الاقليمية الى العالمية ، ولكنه أضحى بعد ذلك – نظرا لما أصابه من تدهور – من أهم مظاهر ضعفها ومن أهم اسباب تدهور دورها العالمى حيث لم يعد مصدرا للرعب فى أوروبا بل مصدرا للقلاقل الداخلية ومبعثا للعديد من الهزائم . ويرجع هذا الوضع الى عدة أمور متداخلة التأثير تتلخص فى توقف الفتوحات ووصول الامبراطورية الى أقصى اتساعها ، والتغير فى تركيب الجيش ، وفقدان الانكشارية أسس دورها التقليدى .

فمن ناحية : وصلت الامبراطورية فى نهاية القرن ١٦م الى أقصى توسعها حيث أخذت تواجه عقبات لايمكن تخطيها على كل الجبهات ، وكان هذا التوقف فى التقدم العثمانى ذا آثار بعيدة المدى على الدولة العثمانية باعتبارها دولة حدود بين العالم المسيحى والعالم الاسلامى قامت على أساس مهمة الغزو والجهاد وكانت لها تقاليدها التى انعكست على التكوين الاجتماعى والعسكرى والدينى ، لذا كان لتوقف الاتساع فى حدودها آثاره العميقة على هذا التكوين وخاصة بالنسبة للجناح العسكرى الذى تشكل باحتياجات الغزو ونتائج التوسع (٣١) .

ومن ناحية أخري: تغير تركيب وتوزيع الجيش مع الغاء السباهى (الفرسان) بسبب تغير طبيعة الحروب وأسلحتها وخاصة مع ظهور المدفعية والأسلحة التى تتطلب وجود جيش نظامى ثابت وترتب على هذا الالغاء آثار اجتماعية وسياسية هامة، فبعد أن كانت السباهى تعد القوة الضاربة الأساسية لامبراطورية والتى تحصل رواتبها فى شكل اقطاعيات يستقرون بها على الحدود بحيث يتوافرون أثناء الحملات العسكرية الكبرى ، فان الغاءها والغاء حق الفرسان فى الاستقرار فى أراضى التمار على الحدود أضعف الدفاعات عن حدود الامبراطورية وأدى الى زيادة نزوح الأهالى الى المدن مما أثر على الريف والزراعة ، كذلك فبعد أن فقد الفرسان دورهم أضحوا مصدرا للقلاقل والاضطرابات نتيجة مطالبتهم بامتيازت مالية مما ترتب عليه عدم استقرار سياسى وأمنى ملحوظ فى الدولة (٣٢) ، هذا ولقد سجل مؤرخون أتراك (كول بيه) سمة التدهور العسكرى والزراعى بسبب هذه التغيرات فى نظام الفرسان

---

(٣١) -B. Lewis : The Emergence of Modern .. op.cit. PP. 23-24.

(٣٢) -H.Inalcik : op.cit.PP. 342 - 343 .

العثماني ، كما سجل آخرون (حاج خليفة) أثر الأعباء المالية لتزايد عدد الجيش العثماني النظامي عن المعدلات المعتادة التي درجت الميزانية العثمانية على تحملها.(٣٣)

ومن ناحية ثالثة : نجد أنه بعد توقف التوسع العثماني ظهرت الفجوة الهائلة بين الدور السابق للأنكشارية وبين وضعها خلال القرنين ١٧و١٨ م، فلقد تضخم عددها منذ نهاية القرن ١٦م بعد فتح النظام العثماني الباب على مصراعيه أمام جميع المسلمين للانخراط في عداد الانكشارية بعد أن كان يتم اختيارهم وفق نظام الدونشرمة الذى انتهى ، ولذا فمع ازدياد العدد ضعفت الكفاءة وضعف الضبط وزادت الأعباء في نفس الوقت الذى لم تعد فيه الانكشارية تؤدى دورها السابق وأضحت بدورها مصدراً للقلاقل الداخلية لتدخلها بقوة فى الحياة السياسية الى حد وصل الى التدخل فى تولية وازاحة السلاطين والصدر الأعظم والمطالبة بامتيازات مالية باهظة.(٣٤)

ومن ناحية رابعة : تدنى مستوى التدريب والتسليح والتنظيم فى الجيش العثمانى بالمقارنه بنظائره الأوروبية نظرا لاهمال وعدم مجاراة التقدم العلمى الذى اندفع اليه الغرب بخطى واسعة وانعكس على صناعاته وجيوشه . فبعد أن كان العثمانيون بالمقارنة بالأسبان والبرتغال والروس السبق فى حيازة الأسلحة النارية التى مكنت محمد الفاتح وسليمان القانونى من أحراز انتصاراتهم ، فلقد تكاسل العثمانيون عن تبنى ماتبناه بطرس الأكبر من سياسات تحقيقا لهدف الدفاع عن النفس ضد الغرب باستخدام أسلحته وتكتيكه (٣٥) ، لذا كانت هزيمة حصار فيينا ١٦٨٣ م ثم الاندحار فى الحرب الروسية التركية (١٧٦٨– ١٧٧٢) أبرز الدلائل على عواقب رد الفعل السلبى العثمانى لما كان يحدث من ثورة علمية فى الغرب . وإذا كانت الهزيمة الأولى قد أعلنت توقف المد العثمانى للأبد نحو قلب أوروبا ، فإن الهزيمة الثانية كانت تعنى نجاح روسيا فى قلب ميزان القوى العالمى بعد أن نجحت – منذ بطرس الأكبر – وعلى

---

٣٣) -B.Lewis : Ottoman Observers . op . cit.

٣٤) انظر تفاصيل مثل هذه التدخلات فى
- محمود شاكر مرجع سابق . ج٨ ، ص ص ١١٢–١١٣ .
- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٢٨٠ – ٣٠٤.
- د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ص ١٢٣– ١٢٦ ، ٢٧٨ .

٣٥) أرنولد توينبى العالم الاسلامى والغرب . منشورات المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .
وانظر أيضا
- محمود شاكر . مرجع سابق ، ص ص ١٢٠ – ١٢١ .
- شوقى أبو خليل عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الاسلامى ، دار الفكر ، سوريا ١٩٨٧م .

عكس العثمانيين فى إحداث ثورة تحديث من أعلى نجحت فى تطوير الأسلحة النارية المتقدمة وانشاء الجيوش ذات الادارة المركزية الفعالة . (٣٦)

هذا ولم يبدأ العثمانيون حركة الاصلاح العسكرى الحقيقى - وذلك بالنقل من الغرب - إلا بعد ١٧٧٤، ولكن هذا لم يكن يعنى عدم ظهور محاولات أخرى قبل ذلك ، فلقد جرت محاولات فى عهد السلطان مراد الرابع ولكنها فشلت بسبب ردود فعل معارضة علماء الاسلام (٣٧) ، كذلك تجددت محاولة الاصلاح مع بداية القرن ١٨ حيث جرت محاولة محدودة تقوم على أساس المزج بين القديم والحديث فى مجال التنظيم والتسليح ولكنها اتسمت بالتردد نتيجة المعارضة المستمرة من جانب من اعتقدوا "أن أى تجديد من شأنه أن يضعف النظام العثمانى برمته" ولذلك تعذر الاصلاح بعد ذلك طوال القرن ١٨ م ووضح أن محاولات إحياء الجيش والنظام الاقطاعى والادارة المالية ولكن فى نطاق الخطوط التقليدية لن يوقف استمرار التدهور فى الامبراطورية . وبالرغم من غلبة الاتجاه المحافظ على الاصلاح إلا أن دامار ابراهيم باشا -الصدر الاعظم فى عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ -١٧٣٠) - كان أول مسئول عثمانى اعترف بأهمية التعرف على أوروبا وقوتها العسكرية وسبل دبلوماسيتها على أساس أنه لم يعد بامكان العثمانيين تجاهل التطورات التى كانت تحدث فى أوروبا(٣٨) ، وقد كان هذا الصدر الأعظم أحد أهم عناصر الصفوة الجديدة (رجال القلم) التى ظهرت الى جانب رجال الصفوة التقليدية المتشددة (رجال السيف) والذين احتكروا مناصب الصدر الأعظم ، وظهرت هذه الصفوة الجديدة مع تزايد الاهتمام بالشئون الخارجية والسياسات الأوروبية نظرا لتزايد اعتماد الدولة العثمانية على مساندة ووساطة بعض القوى الأوروبية فى مواجهة البعض الآخر، وكانت هذه الصفوة هى التى بدأت مع نشأتها حركة الاتجاه نحو النقل عن الغرب والتى أخذت دفعة كبيرة منذ سليم الأول كما سنرى ، وهى التى تحملت العبء الاكبر لحركة الاصلاح خلال القرن ١٩ والتى تحقق خلالها التغلغل الأوروبى عبر قنوات متعددة فى المجتمع العثماني(٣٩) .

خلاصة القول بشأن العوامل العسكرية أنه اذا كان تاريخ الامبراطورية العثمانية منذ نهاية القرن ١٦ وحتى أواخر القرن ١٨ قد درج تفسيره على ضوء فشل وهزائم

---

٣٦) انظر المقارنة بين رد الفعل العثمانى وبين رد الفعل اليابانى والروسى والصينى لثورة الأسلحة النارية والتطور العلمى فى الغرب فى .

- H.Manceill :"The Ottoman Empire in World History" .in : K.Karpat (ed), op . cit. PP 39 - 47 .

٣٨) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق ، ص ص ١٥٨ - ١٦١ .

٣٩) - Uriel Yeyd :"The Latter Ottoman Empire in Rumelia and Anatolia". in : P.M.Holt et.al.(ed) : op.cit.Vol. 1. PP 362- 364.
M.G.Hodgson : op. cit.Vol. 3. PP 139 - 140.

المؤسسة العسكرية ، فمن الواضح من التحليل السابق أن هناك أبعادا متداخلة تبين أن المسئولية لاتقع على الجيش مجردا عن الاطار المحيط به ، فقد جرت تغيرات اجتماعية وسياسية هائلة لايمكن فصلها فى أسبابها ونتائجها عن الجيش العثمانى ، ومن ثم فان تدهور نظام الجيش والانكشارية بأكمله لم يكن إلا جزءاً من اطار كلى أوسع كان يحدث فى نطاقه تحول الامبراطورية من امبراطورية توسعية الى كيان يحاول الحفاظ على بقائه ، ومن امبراطورية ذات حكم مركزى تسلطى الى دولة يزداد فيها تدريجيا وزن قوى اجتماعية مختلفة على حساب احتكار السلطان للسلطة وعلى حساب الطابع العسكرى الاقطاعى وتنظيم المجتمع والدولة ، ومع ذلك فلقد كان اخلاص بعض القوى (وخاصة الانكشارية) لمؤسسات النظام القديم للامبراطورية هو الذى حفظ للامبراطورية تجانسها خلال القرون الطويلة التى استغرقها خبوها وضعفها ثم تدهورها وسقوطها [٤٠] ، ولهذا يثور دائما فى الذهن التساؤل التالى :[٤١] لماذا لم يسع العثمانيون الى تحقيق قدر من التوازن بين قدراتهم السياسية العسكرية النامية وبين سائر الجوانب الحضارية الأخرى وهو الأمر الذى أحدث الخلل فى نمرهم التاريخى وأدى الى تفوق الغرب فى آخر الأمر ؟

ج - العوامل الاقتصادية :

اقترنت التطورات فى خصائص السلطة العثمانية العليا وفى نظام الجيش العثمانى بتطورات اقتصادية انعكست على ميزانية الدولة على نحو مثل عاملاً من عوامل تدهور قوة الدولة العثمانية خلال القرن ١٧م و ١٨م ، ولقد عبر المؤرخون الأتراك المعاصرون لهذه المرحلة عن رؤيتهم لهذا الجانب من التدهور المالى فى ارتباطه بالجوانب الأخرى السياسية والعسكرية [٤٢] ، فنجد لطفى باشا الذى أهتم بمصير ورخاء الامبراطورية وهى فى قمة قوتها وازدهارها منذ منتصف القرن ١٦م، نجده ، وهو المعاصر لهذه الفترة ، يحذر من عدة أمور ويدعو الى أمور أضحت بالفعل بعد نصف قرن من حياته من أهم علامات التدهور ، وهذه الأمور هى ارتفاع تكلفة الحياة ، وضرورة محاربة التضخم والسيطرة على الأسعار وتحديدها تحقيقاً لمصلحة الفقراء ، عدم استواء الميزانية التى هى الأساس الذى ستقوم عليه السلطنة إلا بالادارة الجيدة وأن الظلم يؤدى الى سقوطها ، وضرورة تخفيف الضرائب غير العادية من على كاهل

---

٤٠) - Andrew Hess : "Comment" .in: K.Karpat (ed): op.cit, PP 49-50

وأنظر تحليلا للتفاعل بين وضع الجيش العثمانى وبين التطور فى اوضاع القوى الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة العثمانية التى أدت الى مزيد من ضعف السلطان وضعف سيطرة النظام العسكرى التقليدى فى

- M.G Hadgson : op. cit , PP 127 - 132 .

٤١) د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

٤٢) - B.Lewis : Ottoman Observes . op. cit . PP. 71 - 87 .

الرعية ، وتولى جهاز خاص للضرائب بدلا من الاعتماد على المزارعين ، وأن يكون معيار قوة الجيش الكفاءة وليس الحجم لأن تكلفته تثقل نفقات الحكومة .

ومن ناحية أخرى وفى ظل أزمة النصف الأول من القرن ١٧م نجد أن كوكو بيه المعاصر لهذه الأزمة قد أبرز الأبعاد الاقتصادية المالية فى نطاق بحثه عن الأسباب والعمليات المادية والاخلاقية التى أدت الى تراجع القوة العثمانية وفى تصوره لسبل العلاج فلقد نوه الى خواء الخزانة العامة نظرا لمساوئ جمع الضرائب واستنزاف الايرادات العامة فى نفقات غير رشيدة وغير قانونية أو بسبب الفساد ، كما حذر من الضغط والقهر الذى تتعرض له الرعية بسبب ارتفاع الضرائب .

كذلك قدم الحاج خليفة أحد مسئولى المالية العثمانية تصوره لأسباب وكيفية علاج تلك الأزمات المالية المتتالية التى استفحلت خلال النصف الأول من القرن ١٧م . ولقد بدأ يرصد ظاهرة تدهور الريف وترك الفلاحين للقرى ومن ثم دمارالزراعة العثمانية ، وأرجع هذا الى استنزاف الضرائب والفساد المتمثل فى الرشاوى وفى بيع الوظائف مما كان له آثار سلبية على الخزانة العامة ومن ثم على الكيان الاجتماعى فى مجموعه لأن من أهم علامات ضعف هذا الكيان تلك النفقات الترفيهية الباهظة والمتزايدة التى تخلق الفجوة بين الايرادات والنفقات .

والجدير بالملاحظة أن المصادر الاستشراقية (٤٣) قد ربطت فى تحليلاتها لهذه العوامل بين التطورات فى نظم الجيش وخاصة اضفاء الطابع النظامى الدائم لها بعد الغاء نظام السباهى وبين التدهور فى الزراعة من ناحية وزيادة الضرائب من ناحية أخرى ، وبينها وبين زيادة الأعباء المالية على الخزانة العامة نظرا لتزايد أعباء تكلفة الجيش فى نفس الوقت الذى تدهورت فيه مصادر أخرى من الايرادات .

هذا واذا كانت هذه التحليلات من مصادر تركية أو استشراقية لم تر فى مصادر ومظاهر الضعف الاقتصادى الاجانبه المالى ذى الابعاد الداخلية فقط ، فان هناك جوانب اخرى لهذا الضعف (فى التجارة مثلا) لم تبرز بقدر ماعاونت أيضا الأبعاد الدولية فى هذا الضعف ، وهذا ماسنتطرق اليه عند تحليل المتغيرات الخارجية الأوروبية .

د- عوامل ضعف تماسك أرجاء الامبراطورية :

اذا كانت العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية السابقة تتصل مباشرة بمركز الامبراطورية العثمانية فى الأناضول وبمقر حكومتها المركزية وأدوات هذه الحكومة السياسية والمالية والعسكرية ، فمما لاشك فيه أن الحالة المترتبة على فعل

٤٣) - B. Lewis : the Emergence of .. op. cit. PP 30 -34 .

هذه العوامل لاتنفصل عن الحالة العامة للعلاقة بين المركز والأطراف في الامبراطورية، بل قد يكون لها انعكاسات قوية على هذه الحالة في نفس الوقت الذى تمارس فيه سمات وخصائص هذه الأطراف (أى الولايات التابعة للحكم العثماني سواء في شرق أوروبا أو المنطقة العربية أو في آسيا) تأثيراتها أيضا على هذه الحالة. واذا كان الاتجاه الغالب على المصادر التى تم الاستعانة بها والتى تناولت أسباب ضعف الدولة العثمانية قد جمع بين العوامل الثلاثة السابق تناولها فان البعض الآخر من المصادر - وخاصة العربية المعاصرة لفترة الانهيار والسقوط خلال القرن ١٩م وأوائل العشرين - قد أفرد مكانا واضحا لعامل آخر وهو تدهور حالة العلاقة بين مركز الامبراطورية وولاياتها تحت تأثير عاملين أساسيين : نظام الحكم العثماني للولايات التابعة له ، ووضع الأقليات الدينية والقومية في الامبراطورية . وفي حين أجمعت هذه المصادر على تدهور نظام الحكم العثماني للولايات وهو الأمر الذى أدى الى ظهور حركات انفصالية واستقلالية، فانها تفاوتت في درجة مهاجمة هذا النظام أو التماس المبررات له، ففي حين يصل البعض الى آخر مدى في اتهام هذا النظام بالفساد وعدم الاهتمام بأمور هذه الولايات والاقتصار على جنى المكاسب من ورائها لدرجة أدت الى ظهور توترات وحروب أهلية وطائفية وحركات انفصالية سهلت على الدول الأوروبية مهمة تحجيم المارد العثماني (٤٤) ، فان البعض الآخر (٤٥) وان اعترف بأبعاد فساد نظام الحكم العثماني الا أنه جاء على رأس العوامل الداخلية المسببة لضعف الدولة في تحليله عامل اختلاف الاديان والأجناس في الامبراطورية حيث بين كيف أن سياسة التسامح التى انتهجها الحكام العثمانيون والمتمثلة في الاكتفاء بأخذ الجزية من النصارى وفي عدم بناء سلطتهم ونفوذهم على أسس وطيدة في الأراضي المفتوحة تاركين الأمر في كثير من الأحيان للنصارى من أهل هذه الأراضي مما مكنهم من تحدى السلطة العثمانية بعد ذلك . هذا ولقد بينت مصادر أخرى (٤٦) كيف أن يد التدخل الخارجي هي التى تلاعبت بمبدأ اختلاف الأديان والأجناس لتثير المشاكل أمام الدولة العلية ، فبالرغم من أن الدولة العلية قد عاملت رعاياها من غير دينها بالتسامح واحترام دياناتهم ولم تميز بينهم وبين المسلمين ، الا أن استمرار اختلاف الدين الذى كان نتيجة الاعتدال والتسامح أضحى الداء الدفين الذى هدد حياة الدولة وكان الأداة القوية التى استعملها أصحاب الدسائس ضد الدولة .

---

٤٤) أنظر علي سبيل المثال .

- محمد كرد علي : خطط الشام . المطبعة الحديثة . دمشق ١٣٤٣هـ، ج٢ ، ص ص ٤٨ ، ٢٣٥ - ٢٤٤.

٤٥) حسين لبيب . تاريخ المسألة الشرقية . مكتبة الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٢١ ، ص ص ٧ -٩.

٤٦) مصطفي كامل : المسألة الشرقية . مطبعة الاداب . القاهرة ١٨٩٨ ، ص ص ٦ - ١٢ .

٢ - الأطر العامة لتفسير الضعف وسبل الاصلاح [٤٧].

يمكن أن نميز بين عدة مجموعات من الأطر التحليلية يعبر عن كل إطار منها مجموعة متميزة من الدراسات التاريخية أو فى مجال العلوم الاجتماعية المختلفة ، وان كانت تفاصيل هذه الدراسات تقع خارج نطاق اهتمامنا الأصيل حيث أنها تعتبر قضايا بحثية هامة تعالجها تخصصات علمية مختلفة إلا أن الالمام بأسسها العامة يساعد على القاء الضوء على فهم أسباب التحول فى الدور العثمانى العالمى .

أ- الاطار المؤسسي :

يعبر عن هذا الاطار تحليلات المؤرخين الأتراك المعاصرين لهذه الحقبة ، ولقد نقلت عن أعمالهم الدراسات التاريخية الحديثة حول الدولة العثمانية ، هذا ولقد بدأ الجدل بين المفكرين الأتراك حول خبو الامبراطورية منذ أن كانت فى أوج عظمتها وقوتها منذ نهاية عصر سليمان القانونى ، وكانت كتابات لطفى باشا (١٥٤١م) أحد الصدور العظام هى المعبر الأول عن خصائص وعلامات الخبو المنتظر والمبادىء والأسس الأخلاقية والعملية اللازمة لمواجهة هذا الضعف ، وقد ظهر طوال القرن ١٧م مجموعة أخرى من الكتابات من جانب من شاركوا فى السلطة أيضاً . ولقد عكست جميعها الحاجة للاصلاح من أجل العودة الى العصر الذهبى للقوة العثمانية ، وفى حين وجد لطفى باشا أن الصدور العظام يجب أن يتحلوا بمبادىء أخلاقية وأسس عملية ضرورية لعلاج المساوئ فان البعض الآخر مثل كوكو بيه (١٦٣٠) رأى أنه إذا كان فساد السلطة العليا قد أضحى مصدر التلوث فى الأجهزة الحكومية فانه لاسبيل للاصلاح إلا من أعلى أى بوجود سلطان قوى وقادر على اعادة النظام القديم لاحياء الامبراطورية من جديد ، وفى المقابل فان البعض الآخر (الحاج خليفة) قدم تصورا مبنيا على أسس مقدمة ابن خلدون عن ظهور وسقوط المجتمعات الانسانية ومن ثم فقد رأى أنه بعد مرحلة القوة ومرحلة الجمود فى حياة الامبراطورية فانها دخلت المرحلة التالية التى برزت سماتها فى قطاعات الفلاحين والجيش والميزانية ، وعليه فان الحل فى نظره كان يكمن فى "رجل سيف" ديكتاتور عسكرى قادر على علاج الخلل فى الميزانية ومساوئ الحجم المتزايد للجيش وفقر الفلاحين.[٤٨]

ومن الواضح أن هذه التحليلات فى مجموعها انما تعكس - كما يقول البعض-[٤٩] النظرية التقليدية للدولة التى تقوم على أن السلطان لايمكن أن يكون قويا بدون جنود

---

٤٧) ربما كان الموضع الامثل لهذه الجزئية هو سياق تطور النماذج الفكرية التى تقوم هى الجزء الرابع من المشروع إلا ان دواعى اكتمال التحليل هنا تفرض التعرض له بصورة ما .

٤٨) - B. Lewis : Ottoman Observers ... op. cit . PP. 71 - 87 .

٤٩) - H.Inalcik : op. cit . P. 343 .

والجنود لايمكنهم العمل بدون مال ، والخزانة لايمكن أن تمتلىء بدون رعايا وهؤلاء الرعايا لايمكنهم العيش في رخاء لأنهم يدفعون ضرائبهم بدون عدالة . بعبارة أخرى، أرجعت هذه التحليلات الخبو والضعف الى أخطاء مؤسسية ظهرت نتيجة عدم احترام القوانين الموضوعة وبغض النظر عن تقويم هذا النمط من التفكير- وخاصة على ضوء طبيعة المرحلة التى ظهر فيها - إلا أنه يمكن القول إنه أغفل أمورا أدركها تيار من التيارات الحديثة التى تنبثق من تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة - كما سنرى-.

ب - الاطار الاسلامي التقليدي :

وهو الذى غلف بعض الدراسات التاريخية العربية التى عاصرت المرحلة الأخيرة من الدولة العلية فهناك دراسات تندفع فى الدفاع بحماسة عن الدولة العثمانية وبدون مناقشة أى أسس أو مؤشرات عما سجل على الدولة العلية من أسباب الضعف ومظاهر الخلل ، فهى ترى أن هذا الوضع من طبائع الأمور وأنه يثير اتهامات لأساس لها من الصحة يوجهها أعداء الدولة العلية فى حين أن أداء هذه الدولة لايمكن أن يكون بأحسن مما كان عليه .(٥٠)

وهناك من بين تيار الأدبيات التى تعكس هذا الاطار تلك التى لاتميز بين الأسباب والنتائج ، كما أنه يقدم التفسير الاسلامى البسيط والتقليدى لأسباب التدهور والضعف، فهو وبدون الاستعانة بأية تحليلات اجتماعية - سياسية -اقتصادية يرجع مارصده وصنفه من أسباب ضعف الدولة العلية (ضعف السلاطين ، الترف ، المحظيات، الامتيازات...) إلى سبب يأتى فوق كل هذه الأسباب وهو مخالفة منهج الله من جانب الانكشارية والسلاطين ومن ثم انصرافهم عن الاستعداد المادى والمعنوى لجهاد الأعداء وتركهم قيادة الجيوش وبحث أمور الدولة لعناصر غير كفؤة(٥١)، ولذا فان هذا التيار رأى أن السبيل لانقاذ تركيا ليس إلا الرجوع الى الدين فهو الحصن الوحيد الذى يمكن أن يحمى الدولة من شرور الأعداء (٥٢) . والجدير بالذكر أن المؤرخين الأتراك المعبرين عما أسميناه الاطار المؤسسى قد اهتموا أيضا بالعمليات الاخلاقية أى عدم الالتزام بمنهج الله ومايترتب عليه من مفاسد لابد وأن تؤدى الى دمار الامبراطورية ولكنهم دعموا هذا الجانب بالتحليلات السابق توضيحها.

---

٥٠) ابراهيم حليم . تاريخ الدولة العلية ، مرجع سابق ، ص ص ٨ - ٢١ .

٥١) محمود شاكر . مرجع سابق ، ج٨ ، ص ١٢٣ .

٥٢) محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٧٣٠ - ٧٣٤ .

ج - الاطار التفسيرى التطورى :

وهو الذى ظهر فى نطاق المدرسة الاستشراقية لدراسة التاريخ العثمانى السياسى والحضارى بصفة خاصة أو فى سياق دراسة تطور التاريخ الاسلامى بصفة عامة أو حتى فى سياق دراسة تطور التاريخ العالمى . ومن أهم النماذج التقليدية المعبرة عن هذا الاطار دراسة توينبى [٥٣] عن التطور العثمانى فى نطاق تفسيره الحضارى للتاريخ . هذا ولقد فسر هذا النموذج تاريخ الامبراطورية العثمانية عبر تطوره من مراحل النمو والنشوء إلى النضوج والارتقاء ، الانحلال والسقوط وهذاالنموذج وان جعل معيار تقسيمه لمراحل التطور هو المكاسب والخسائر الاقليمية الا أن مضمونه يقوم وبدرجة كبيرة على تحليل التفاعل بين التحديات الداخلية من واقع التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبين التحديات الخارجية فى الإطار الدولى المحيط بالامبراطورية.

د - الاطار الهيكلى :

ويظهر فى دراسات العلوم الاجتماعية التى ركزت على موضوعات وقطاعات مختلفة من تاريخ الدولة العثمانية واستطاعت أن تقدم رؤى وأطراً جديدة لتفسير مرحلة الخبو فى التاريخ العثمانى . ويمكن فى هذا الصدد أن نشير الى نموذجين : الأول أبرز تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية أكثر من تأثير الشخصيات والثقافة ، ومن ثم وضعت دراسات هذا النموذج تقسيما للتاريخ العثمانى خلاف التقسيم التقليدى الشائع الذى يعتمد معيار الفتوحات والهزائم . ويقوم هذا التقسيم الجديد على معيار تطور القوى الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فهو ينطلق من التغيرات فى نظام الأرض والتشكيلات الاجتماعية التى سيطرت على المجتمع والسلطة من خلال سيطرتها على الأرض [٥٤] . ومن الواضح أن هذا الاطار ينطلق من نظريات الاقتصاد السياسى المقارن الغربية ويقدم نموذجا على التعاون بين التاريخ وعلم الاجتماع السياسى ، أما النموذج لثانى فهو يبرز الأبعاد الاقتصادية الدولية التى انعكست على الاقتصاد والسياسة العثمانية وهى أبعاد نتجت عن أحداث وقعت فى خارج الامبراطورية ، وكان مبعثها الطرف الأوروبى المسيحى ، ولهذا فان دراسات هذا النموذج لم تتطرق الى وصف مظاهر الخلل فى الميزانية العثمانية وأسبابها الداخلية (كما فعلت كتابات المؤرخين الاتراك) ولكن تطرقت أيضا للبحث فى الأسباب التى ترتبط بتأثير الاقتصاد

---

٥٣) أنظر عرضا مختصرا لوضع العثمانيين فى تفسير توينبى للتاريخ وانتقادا لهذا التفسير فى
- د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ص ٢٦٣- ٢٩٨ .

٥٤) - Kemal Karpat :"The Stages of Ottoman History :A Structural Comparative Approach" .in: K.Karpat (ed) op.cit.PP. 79 - 98

العالمي ومن ثم فهي تنطلق من نظريات الاقتصاد الدولي لدراسة التفاعل بين الاقتصاد الامبراطوري العثماني وبين الاقتصاد العالمي والذي تولدت منه جذور التبعية في العالم الاسلامي برمته . (٥٥)

وبالنظرة المقارنه للسمات العامة لهذه الأطر المختلفة يمكن أن نشير الى مايلي :

أولاً : أن هناك نوعاً من التطابق الزمني بين مراحل التقسيم التقليدي لتاريخ الدولة العثمانية والذي يجعل معياره الأساس المكاسب والخسائر الاقليمية وبين مراحل التقسيم الهيكلي المستند الى تطور القوى الاجتماعية والاقتصادية ، فنجد أن المرحلة الأولى في التقسيم التقليدي أي مرحلة النمو والنشوء والتوسع التي استغرقت القرون الثلاثة الأولى من عمر العثمانيين تتطابق زمنيا مع المرحلتين الأولى والثانية في التقسيم الهيكلي وهما مرحلة دولة الحدود (١٢٩٩م - ١٤٠٠م) ومرحلة النظام الاقطاعي (١٤٢١ م- ١٥٩٦م) أما مرحلة الخبو والضعف التي استغرقت القرنين ١٧م و ١٨م فهي تتطابق زمنيا مع المرحلة الثالثة في التقسيم الهيكلي والتي تسمى مرحلة انهيار المركزية العثمانية (الاستقلال الذاتي الاقليمي ١٧٨٩ م- ١٦٠٣م) . كذلك فان المرحلة الثالثة في التقسيم التقليدي أي السقوط والانهيار تتطابق مع المرحلة الرابعة في التقسيم الهيكلي . بعبارة أخرى إنه لايمكن الفصل بين معايير كل من التقسيمين التقليدي والهيكلي حيث أن التاريخ العثماني ليس هو تاريخ التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فقط ، كما أنه ليس أيضاً تاريخ الفتوح والهزائم فقط ، فالأخير هو مرآة ومحصلة الأول ، كما أن الأول هو محرك الثاني ومحدد نتائجه . وهنا يكمن التفاعل بين الداخلي والخارجي كما لاحظ أحد المؤرخين العرب (٥٦) عن العلاقة بين التحديات الداخلية والتحديات الخارجية التي واجهتها الدولة العثمانية حيث يقول إن التحديات الداخلية كانت انعكاسا للمؤثرات التي ولدتها التحديات الخارجية ،حيث ان تطورات المراحل الهيكلية المختلفة قد تحددت بداياتها ونهاياتها بأحداث خارجية هامة.

ثانياً : أن التفاصيل المادية للتحاليل الاستشراقية التقليدية أو التحليلات الهيكلية وان كانت تثري عملية الفهم للعملية التطورية فهي لايجب أن تلقي بنا في أسر الحتمية المادية ، وفي نفس الوقت فان الاطار العقيدي وإن كان يبرز أول قواعد التفسير الاسلامي للتاريخ إلا أنه بدوره يجب ألا يقيدنا في اطار التفسيرات البسيطة المجردة فان فهم الأسباب من أهم الابعاد التي يجب أن يرتكز عليها ، واليها ترجع السنن الإلهية في التطور .

---

٥٥) سيرد الاشارة الى هذه الدراسات عند تحليل المتغيرات الأوروبية .

٥٦) د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

اذن كيف يمكن أن ننظر للمسار العام لتطور التاريخ العثماني من خلال منظار واسع وعميق للتفسير الاسلامي ؟ هنا الاشكالية الأساسية (٥٧) ، ولن تكتمل الصورة إلا بالانتقال الى المؤثرات الخارجية .

ثانياً : المتغيرات الأوربية : تبلور عناصر القوة الأوروبية وتزايد الضغط الخارجي على الدولة العثمانية :

يتلخص البحث في تأثير هذه المتغيرات في المقولة الثلاثية الأبعاد التالية :

أ - تحدد انهاء التوسع العثماني في أوروبا بالتفوق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري المتعاظم " لدار الحرب " .

ب - كان للتطور في الدور الاقتصادي العالمي لأوروبا آثاره السلبية على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية .

جـ - ومع ذلك حفظت الامبراطورية قلبها الأوروبي لمدة مايزيد عن القرنين كما ظل قلبها العربي بعيدا عن الهجمة المباشرة بسبب طبيعة التوازنات والنزاعات الأوروبية على القارة وحول البحار.

وتثير هذه المقولة الثلاثية تساؤلا هاما : هل نجاح الدولة العثمانية في توظيف هذه التوازنات كان البديل لعملية الاصلاح الحقيقية الغائبة في هذه المرحلة وعلى النحو الذي مكن الامبراطورية من البقاء ؟ وهو سؤال سيتجدد مرة أخرى في ظل مرحلة الانهيار التي استغرقت بدورها فترة طويلة (مايزيد عن القرن) والتي لم تخل من جهود اصلاحية عميقة -كما سنرى- في الفصل الثالث .

١ - التطور في عناصر القوة الأوروبية :

تنوعت التقويمات الاستشراقية لدرجة وأسباب التدهور والضعف الذي أصاب العالم الاسلامي بصفة عامة خلال القرنين ١٧م ، ١٨م -كما سنرى - ولكن هناك درجة من الاتفاق بين بعض التحليلات المتخصصة في الدراسات العثمانية أن الضعف العثماني (العسكري الاقتصادي والفكري) في هذه المرحلة -وخاصة القرن ١٨م- لم يكن مطلقاً أو جذرياً ولكن كان نسبيا بسبب التغيرات في النظام الدولي ، فالتغير النوعي في قدرات الطرف الأوروبي والذي نقله من عصر الامارات الاقطاعية الى عصر الدول القومية ذات الحركة العالمية ، هذا التغير هو الذي أبرز هذا الضعف العثماني ، ولذا يرى البعض (٥٨) أنه لايمكن الحديث عن انهيار ثقافي وفكري حقيقي

---

٥٧) أنظر الضوابط في الباب الأول المنهاجي .

٥٨) - B.Lewis : The Emergence ... op. cit . P 35 .

قبل نهاية القرن ١٨ هـ بالرغم من كل مظاهر الضعف المادى ، ويرى البعض الآخ (٥٩) أن المقارنة بين مستويات التنمية التى حققها الطرفان –العثمانى والأوروبى – خلال القرن ١٨م تبين الفروق فى أسس القوة النسبية التى كانت محور الصراع السياسى بين العالمين المسيحى والإسلامى ، ففى حين تراكمت الانجازات الأوروبية خلال القرنين ١٦و١٧م (اكتشافات بحرية وتوسع تجارى وتطور علمي تقوده رؤى علمانية ، تطور تكنولوجى فى مجال الزراعة والصناعة ، اعادة بناء النظم الاقتصادية فى ظل دولة مركزية قوية) ظلت الامبراطورية العثمانية غير قادرة على تطوير نظامها القديم ، فبعد أن كانت الدولة الوحيدة فى أوروبا التى تحوز الأراضي وتتمتع بتجانس النظم وتوافر اليد العاملة والمواد اللازمة لآلة الحرب ، وبعد أن كان نظامها العسكرى البيروقراطى ذى الأسس الأقطاعية كافيا لخدمة قوتها الا أن الضعف الداخلي لهذا النظام لم يجعلها قادرة – مع نهاية القرن ١٨م – على مواجهة نتائج تراكم عناصر القوة الأوربية خلال القرنين ١٦ و١٧ م .

ويرى فريق ثالث (٦٠) أن المجتمع العثمانى استمر –خلال القرن ١٧ – قويا ليس على الصعيد العسكرى فقط ولكن الفكرى أيضا ، ولكن فى مواجهة التحول الذى كان يحدث فى القوى الغربية خلال نفس الوقت كان لابد وأن تتصاعد آثار وعواقب بوادر الضعف فى الامبراطورية ، كذلك فقد تولد عن مستوى القوة الذى حققته الدول الغربية – مع نهاية القرن ١٨م تحولات عميقة ضاعفت من مشكلات الشرق، ولذا ونظرا لسيطرة العثمانيين على أراضيهم الأوروبية فان الدولة العثمانية استمرت قوية جدا ولو فى شكل مختلف عما كان قائما فى ظل أقصى قوة وصلت اليها من قبل فى القرن ١٦م .

٢ – الصعود في القدرة الاقتصادية الأوروبية وآثارها السلبية علي الاقتصاد العثماني :

تمثلت أهم أبعاد هذا الصعود فى أمرين :

أولهما : التطور فى الدور الأوروبى فى الاقتصاد العالمى والذى اقترن بتطور أساليب الصدام مع العالم الاسلامى وبالانتكاسات السياسية التى اصابت الدولة العثمانية .

وثانيهما : انعكاس التفوق الاقتصادى الأوروبى داخل الامبراطورية ذاتها .

أ – البعد الأول : يتصل بتحول طرق التجارة العالمية عن المرور داخل أراضى الامبراطورية ، فبعد أن كانت الدولة العثمانية عند منتصف القرن ١٦م تسيطر

٥٩) - T.Naff : op. cit . PP 19 - 22 .

٦٠) - M.G. Hodgson : op. cit . PP 133 , 136 - 137 .

بمفردها على الطرق التجارية البحرية من المحيط الهندى الى المتوسط ، وحيث أن طرق التجارة القديمة لم تنهار خلال القرن ١٦م فى ظل النشاط البرتغالى ، فقد أدى تدعيم القوة الهولندية والبريطانية لسيطرتهما البحرية فى القرن ١٧م و١٨م الى حرمان الدولة العثمانية من سيطرتها المنفردة ومن ثم فقدت جزءاً كبيرا من التجارة العالمية بعد أن أضحت المياه المتوسطية مياهاً داخلية بعيدة عن تيار التجارة العالمية ، هذا وكان الجغرافيون العثمانيون قد حذروا منذ نهاية القرن ١٦م من المخاطر والعواقب التى سيواجهها العالم الاسلامى بسبب المراكز الأوروبية التجارية على سواحل الهند والخليج، كما نبهوا الى ضرورة احكام السيطرة العثمانية على شواطىء اليمن ومايمر بها من تجارة والا فلن يطول الأمد قبل أن يحكم الأوروبيون أراضى الاسلام (٦١) .

وبالفعل فعند نهاية القرن ١٨م كانت الدولة العثمانية قد فقدت جزءا كبيرا من تجارتها الخارجية وانخفض نصيبها من التجارة العالمية ، وفى المقابل وخلال نفس الفترة تضاعفت عدة مرات تجارة أوروبا . (٦٢)

ولايرجع هذا الوضع الى احتكار القوى الأوروبية لطرق التجارة البحرية المفتوحة فقط ولكن يرجع أيضا الى عدة اعتبارات أخرى فمن ناحية : فقدت الدولة العثمانية لسيطرتها على بعض أهم مناطق وطرق التجارة فى أرجائها مثل البحر الاسود لصالح الدول الأوروبية وذلك تحت ستار الامتيازات الممنوحة لها عقب الهزائم العثمانية المتوالية.

ومن ناحية أخرى : لم يجتمع للعثمانيين الشروط اللازمة لتحقيق التوسع الاقتصادى حيث لم يكن لديهم خبرة بتقاليد التجارة العالمية ولم يستغلوا المزايا التى تحققت لهم بفضل فتوحاتهم وخاصة فى الوطن العربى ، ولهذا الوضع جذوره فى تاريخ الأتراك منذ ماقبل ظهور الدولة العثمانية ومنذ ماقبل تطورها كقوة عالمية ، حيث كانت تجارتهم الأساسية تجارة داخلية محدودة بالأناضول ولم يطوروا تجارة تصدير قوية بل كان اهتمامهم بالواردات وبتوافر السلع فى الأسواق ، ولم يؤد التطور فى الدور العالمى للعثمانيين – وخاصة بعد ضم الدول العربية – الى تغير هذا الوضع فلم يمتد اهتمام سليمان القانونى الى المحيط الهندى نظرا لافتقاده القدرة العسكرية على المواجهة على جبهتين (فى أوروبا وفى أسيا) فى آن واحد ونظرا لافتقاده للتنظيمات

---

٦١) - B. Lewis : op. cit. PP 27 - 28

٦٢) أنظر تحليلات كمية لهذه الأنصبة ولتيارات التجارة الثنائية بين الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية فى .
- Charles Issawi :"The Ottoman Empire in the European Economy". in: K.Karpat (ed) : op .cit. PP. 113 - 15 .

التجارية الذى يمكن أن تحرك مثل هذه المصالح التجارية الخارجية ، ولذا ظلت التجارة الخارجية للمنطقة العربية فى أيدى تجارها ، ولم يكن للعثمانيين القدرة على مجاراتهم فى هذا المجال حيث كان التجار العثمانيون يواجهون صعوبات ومنافسة شديدة لاقامة روابط تجارية مع الشرق (ايران والهند) ومع ذلك فلقد ظلت تجارة أسيا عبر الطريق البرى الشمالى (عبر الاناضول الى ايران والهند وآسيا الوسطى) وعبر الطريق الجنوبى البحرى (من السويس أو البصرة عبر البحر الأحمر والخليج العربى وحتى الهند) ذات اهمية لاستيراد مصادر غذاء المدن العثمانية الكبرى ، وكذلك لعبور المواد المصدرة من الشرق الى أوروبا عبر الأراضى العثمانية ، هذا ولقد لعبت الشركات الأوروبية للتجارة دوراً متزايد الأهمية فى التجارة الخارجية للامبراطورية العثمانية في حين لم يلعب الأتراك دورا أساسيا فى هذه التجارة ولو على الأقل كمجرد وسيط (٦٣).

ولقد كان لجميع هذه الأبعاد المتداخلة علاقاتها أيضا بالعملة العثمانية فالتيارات المتدفقة من المعادن النفيسة من العالم الجديد التى وصل تداولها الى حوض المتوسط كان لها آثارها المالية السريعة والمدمرة على تركيا ، فقد انخفضت أسعار المواد الأولية التركية بالنسبة للتاجر الأوروبى نظرا لانخفاض العملة الأوروبية وفى المقابل أخذت الصناعة الوطنية فى التدهور فى حين اخذت الواردات من أوروبا فى التزايد ومن ثم تفاقمت الأزمة المالية التى كانت الدولة تعانى منها تحت تأثير اعتبارات داخلية (وخاصة أعباء الجيش العثمانى)(٦٤)

ب – البعد الثانى :

يتصل بخصائص وعواقب الامتيازات ، فبقدر ماعكس تطور هذه الامتيازات خلال القرنين ١٧ و١٨م التغير فى موازين القوى السياسية العالمية – كما سبق ورأينا – بقدر ماكان لها أيضا دوافعها الاقتصادية من ناحية وانعكاساتها ومدلولاتها الاقتصادية من ناحية أخرى .

فمن ناحية الدوافع : أدت الهزائم السياسية التى اصابت الامبراطورية واستعانتها بوساطة بعض القوى الأوروبية الى زيادة التسهيلات المقدمة لتجار هذه القوى فى أرجاء الامبراطورية ، وكانت النمسا وانجلترا وهولندا وفرنسا وروسيا هى أهم هذه

٦٣) Robert Mantran: "L'Empire Ottoman et le Commerce Asiatique aux 16 et 17 Siecles".in: R.Mantran (ed) : L'Empire Ottoman du XVI au XVIII . Voriorum Reprints , London 1984, PP 170-174.

٦٤) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق . ص ص ٣٩ – ٤٠ .

القوى (٦٥) ولقد ابرزت التطورات الدولية فى القرن ١٨ تفوق الدور الغربى فى التجارة الدولية للامبراطورية وذلك نظرا للتغيرات العميقة فى المجتمعات الأوروبية والتى دفعتها نحو مزيد من التوسع الخارجى ، ولما كانت الامتيازات التى حصلت عليها الدول الأوروبية أداة خدمة هذا التوسع فلقد كانت التسهيلات التى وفرتها الامتيازات تخدم مرحلة التطور التى تمر بها هذه الدول أى محلة الرأسمالية الماركنتيلية ثم الرأسمالية قبل الصناعية ، ففى خلال هذه المرحلة كانت الصادرات ضرورية وهامة ولذلك أنشأت الحكومات الأوروبية شركات كبرى ساندتها الجيوش والدبلوماسية ومن ثم تمكنت من توظيف الامتيازات لصالح التجار الغربيين المنتشرين فى مختلف أرجاء الامبراطورية والقائمين على نقل المواد الأولية من هذه الأرجاء ونقل الصادرات المصنعة اليها. (٦٦)

ومن ناحية عواقب الامتيازات : أضحت الامبراطورية العثمانية هدفا هاما وأساسيا للاستغلال الاقتصادى للدول الأوروبية ، فاذا كانت الامتيازات فى بدايتها ذات تأثيرات ايجابية على التجارة العثمانية -كما سبق ورأينا- فان تأثيرها السلبى قد ظهر بعمق خلال القرن ١٨م . ولقد أدت العواقب السلبية للامتيازات الى جذور التبعية العثمانية للقوى الأوروبية ليس على الصعيد السياسى فقط ولكن على الصعيد الاقتصادى أيضا وكان لهذه الجذور سمات وامتدادت عديدة .

فنجد أن الأوروبيين أضحوا المستفيد الأول من التجارة العثمانية وتدهورت القاعدة الاقتصادية العثمانية وتدهور الدور العثمانى كوسيط فى تجارة الغرب مع الشرق ، وأضحى الميزان التجارى وميزان المدفوعات لصالح الغرب .

بعبارة أخرى جعلت الامتيازات من الامبراطورية سوقا كبرى لمنتجات الغرب ، وفى نفس الوقت حارب الأوروبيون تطور الصناعة العثمانية الوطنية حتى تظل القاعدة الصناعية العثمانية محدودة الى أقصى حد فتتقلص قاعدة قوة الامبراطورية (٦٧) .

هذا ولم يكن بمقدور القوى والمؤسسات العثمانية أن توقف الآثار السلبية للامتيازات نظرا لاعتبارين .

---

٦٥) أنظر تطور هذه التسهيلات التجارية فى .

- C. Issawi : op. cit. PP 111 - 112 .

- T.Naff : op. cit. PP 101 - 102.

كذلك أنظر الأوزان النسبية لهذه الدول فى تجارة الامبراطورية وتفاصيل علاقاتهم بالسلطات العثمانية فى .

- Robert Mantran:"La Transformation du Commerce dans L'Empire Ottoman au XVIII Siecle".in: R.Mantran (ed) : op . cit. PP. 221-230 .

٦٦) - Ibid : PP. 225 - 226 , 231 .

٦٧) - T.Naff : op. cit. PP. 92 - 93 .

أولهما : عجزها عن السيطرة على اتساع نطاق الامتيازات وعلى سوء استغلالها ، فلقد واجهت محاولات فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة معارضة شديدة من القوى الخارجية ومن القوى الداخلية المستفيدة من تجارة الصادرات والواردات ، ولقد انتشرت هذه القوى بين مستويات الادارة العثمانية التى تفشى فيها الفساد أو بين مجموعات الأقليات غير المسلمة وبين القوميات المختلفة التى لعبت دورها بعد ذلك فى تفكك الامبراطورية .

وثانيهما : هو عدم قدرة القطاعات الزراعية والصناعية والمالية العثمانية على مواجهة أعباء المنافسة والاستغلال السيىء للامتيازات وذلك بسبب التدهور الحاد الذى أصابها وعدم توافر الأسس اللازمة لتطويرها وتنشيطها ، فلقد كان القطاع الصناعى المملوك للدولة ينتج من أجل مستلزمات القصور والجيش والبحرية وكانت الصناعات الوطنية المحدودة تنتج من أجل السوق المحلى وليس التصدير أساسا ، كذلك كانت التوجهات المالية والاقتصادية فى الامبراطورية تميل نحو توظيف الأموال فى التجارة وشراء الأراضى (٦٨).

وعلى هذا النحو يمكن القول (٦٩) ، وبالنظر الى دوافع وعواقب الامتيازات أن المشكلة كانت ذات أبعاد سياسية وليست اقتصادية فقط ، وأن الأزمة التى واجهتها الامبراطورية فى هذه المرحلة لم تكن أزمة أقتصادية حقيقية - على الأقل على الصعيد الداخلى - ولكن أزمة سياسية تجد جذورها فى أطماع القوى الخارجية ، ولم ينجح العثمانيون فى وضع العوائق الفعالة أمام اتساع هذه الاطماع نظرا للفشل فى تبنى عملية اصلاح سياسية واقتصادية ، ولذا لايصح فى هذا الموضع أن نجعل من الدولة العثمانية اما الضحية أو المسئول الوحيد ، فاذا كان حكم التاريخ لم يمل لصالح الدولة العثمانية لفترة طويلة ، إلا أنه لايمكن أن نقلب هذا الحكم تماما لتقديم عكسه ذلك لأن التاريخ الداخلى للامبراطورية لم يلق عليه الضوء الكافى لكشف ستار كثير من الأوضاع حيث أن مجال دراسة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى العثمانى يعد متأخرا ناهيك عن أن التاريخ العثمانى برمته هو أكثر مراحل التاريخ الاسلامى التى لم تلق العناية والدراسة الكافية (٧٠).

٣ - التوازنات الأوروبية على القارة الأوروبية وحول البحار والمحيطات :

سبق الاشارة وبقدر من التفصيل فى المطلبين السابقين الى التفاعل بين التوازنات الأوروبية وبين السياسة العثمانية والذى أثمر نمط العلاقات العثمانية الأوروبية الذى

---

٦٨) R.Montran : op. cit . PP. 231 - 232 -

٦٩) Ibid : P. 232 -

٧٠) أنظر الورقة المنهاجية .

غلب على هذه المرحلة ، وهو نمط الانتقال من التوظيف العثماني لهذه التوازنات لدفع الفتوحات الى التوظيف لها للدفاع عن واسترداد أراضى عثمانية ، ويكفى هنا تلخيص أهم سمات هذه التوازنات التى ساعدت على افراز هذا النمط وهى تنقسم الى سمتين:

الاولى : محاولة تجميع الصفوف المسيحية فى مواجهة الأتراك العثمانيين على أساس أن اخضاع هؤلاء الأتراك هو الشرط المسبق لنشر راية السلام فى أوروبا أى أن توطيد السلام فى العالم المسيحى لابد وأن يكون على حساب الأتراك ، ولقد تبلورت هذه المحاولات على يد المشرعين والمفكرين الأوروبيين خلال جهود وضع قانون جديد للدول ، وكانت هذه المحاولات تعبيرا عن الحاجة "للعمل الموحد لطرد الكفار من الديار المسيحية وتسوية جميع الخلافات العالقة" وحتى يتوفر المجال لممارسة قوتهم وقدرتهم ضد الكفار وانقاذ الدم المسيحى الذى كان ضحية ترددهم وزيفهم عبر القرون الأخيرة(٧١) .

والثانية : تنافس الدول الأوروبية وصراعهم من أجل الهيمنة على القارة الأوروبية والتى كانت الحروب الاستعمارية أحد أبعاده الهامة ، ولقد أضحى هذا التنافس الضمان الأساسى لسلامة الأراضى العثمانية فى أوروبا وخارجها ايضا خلال القرن ١٨ وحتى أضحى هذا التنافس بعد ذلك خلال القرن ١٩م مهددا للسلام فى أوروبا ذاتها(٧٢).

بعبارة أخرى اذا كانت فورة معاهدات الامتيازات خلال القرن ١٨م تعبيرا واضحا عن تغير موازين القوى السياسية والعسكرية ، وعن تزايد اندماج الدولة العلية فى نظام التحالفات الأوروبية ، وعن تطور ادراك وسلوك الدبلوماسية العثمانية ، واذا كانت هذه التغيرات فى مجموعها نتاج تأثير عدة عوامل خارجية هامة تزايد تهديدها لوضع الامبراطورية العثمانية الا أن الصراع بين القوى الأوروبية للهيمنه على القارة وعلى المستعمرات كان من أهم العوامل ذات الآثار الموازنة التى ساعدت على بقاء الامبراطورية لفترة طويلة . وكان من أهم سمات هذا الصراع خلال القرن ١٨م هو ضعف دور الهابسبورج وبروز الدور الروسى فى التصدى للاتراك العثمانيين ، وانشغال فرنسا وانجلترا وهولندا بالتنافس على المستعمرات فى العالم الجديد والهند،

---

٧١) د. مجيد خدورى مرجع سابق ، ص ص ٣٦٨ - ٣٧٢ .

وأنظر أيضا تفاصيل الرؤية الأوروبية عن الاسلام فى القرنين ١٧م و ١٨م والتى تشكلت برؤية أوروبا للأتراك العثمانيين فى

- Norman Daniel : Islam , Europe and Empire . The University Press, Edinburgh 1966 . PP 3 - 39 .

٧٢) - T. Naff : op. cit . PP 103 - 104 .

وكان نجاح فرنسا لابد وأن يحدد بصورة ما مستقبل الدولة العثمانية لأنه كان سيساعد فرنسا على مناوءة التوسع الروسى نحو الشرق الأوروبى ونحو الشرق العربى والفارسى ، وكانت الثورة الفرنسية بداية مرحلة جديدة فى التوازنات الأوروبية وفى العلاقة بينها وبين مصير الدولة العلية وبين مصير العالم الاسلامى كله .

هذا ويتضح لنا مما سبق كيف أن هذه التوازنات على القارة لم تكن تنفصل عن نظائرها خارج القارة والتى حكمت اتجاهات الحركة الاستعمارية الأوروبية، فقد أدى نمط التوسع الأوروبى فى هذه المرحلة والذى اعلى من قيمة التجارة والمستعمرات الى ابراز نمط من العلاقات الأوروبية مع الدول الاسلامية ، ومن العلاقات الأوربية العثمانية حول هذه الدول اختلف عما ساد من قبل وعما سيبرز بعد ذلك فى القرن ١٩، ٢٠ أى الاستعمار المباشر . وهذا يقودنا الى المبحث التالى .

المبحث الثانى : العالم الاسلامى بين انعكاسات تقلص القوة العثمانية وبين تطور توجهات وعواقب الهجمة الأوروبية :

تشكل نظام العلاقات بين الدول الاسلامية والدولة العثمانية ونظام العلاقات بين الدول الاسلامية والدول الأوروبية بناء على عدة متغيرات مارست تأثيراتها على التفاعلات بين عدة أطراف فى أنساق فرعية دولية اسلامية وبين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، وهناك مستويان أساسيان من هذه الأنساق الفرعية :

المستوى الأول : هو مستوى النسق العربى الذى يضم الولايات العربية التى كانت تحت الحكم العثمانى وهى تنقسم بدورها بين ثلاثة محاور أساسية : المشرق والجزيرة والخليج ، مصر ، شمال افريقيا .

أما المستوى الثانى : فهو مستوى الدول الاسلامية المستقلة عن الدولة العثمانية وهى أساسا الدولة الصفوية ، والدولة المغولية فى الهند ، والدولة السعدية فى المغرب .

هذا وتنقسم المتغيرات التى شكلت العلاقات الدولية على هذين المستويين الى متغيرات عثمانية ، ومتغيرات أوروبية ، ومتغيرات نابعة من خصائص وأوضاع كل نسق فرعى فى هذين المستويين أو بالنسبة للتفاعل بين أطراف هذين المستويين (مثلا : تأثير حدة النزاع العثمانى الصفوى ودرجة قوة الدولة الصفوية على العلاقات العثمانية العربية) .

١ – المتغيرات العثمانية : فاذا كان التحليل فى المبحث السابق قد ألقى الضوء على أبعاد المتغير العثمانى وخاصة أسباب وسمات ضعف المركز العثمانى وتأثيراتها على

نمط التفاعلات العثمانية الأوروبية ، فان التحليل في هذا المبحث يسعى الى اكتشاف تأثيرها على التفاعلات العثمانية الاسلامية وخاصة حول بعدين أساسيين: تخلخل المركزية العثمانية على ولاياتها العربية ، واستمرار الصراع أو على الاقل عدم التعاون مع الدول الاسلامية المستقلة ومن ثم ترسخ التعددية. وهنا تبرز الأسئلة التالية.

أ – ماعلاقة ضعف الدولة العثمانية – تأثيرا وتأثرا – بالصراع العثماني الصفوى ؟ وماتأثير هذا الصراع على امكانيات التضامن الاسلامي فى مواجهة تصاعد الهجمة الأوروبية الجديدة (ليس بحرا فقط ولكن برا أيضا من جانب روسيا على آسيا الاسلامية) ؟.

ب – ماتأثير هذا الضعف العثماني على طبيعة العلاقة بين المركز العثماني والولايات العربية وعلى امكانيات حماية المنطقة العربية من التدخلات الأوروبية ؟

ج – ماتأثير هذا الضعف العثماني الى جانب الحالة العامة للدول الاسلامية الأخرى على الحالة العامة للعالم الاسلامي في مجموعه فى مواجهة القوة الأوروبية المتصاعدة ؟

٢ – المتغير الأوروبي : والمقصود به أمران التطور فى طبيعة ومن ثم اتجاه التوسع الأوروبي خارج أوروبا على ضوء التطور فى المجتمعات الأوروبية من ناحية ، ومن ناحية اخرى التطورات فى أوضاع التوازنات بين القوى الخارجية وتنافسها خارج القارة .

فمن ناحية : نجد أنه مع خروج الدول الأوروبية الى البحار ساد شكل الاحتكار التجارى على المنافسة بين القوى الأوروبية حتى نهاية القرن ١٨م ، ومع بداية الثورة الصناعية الاولى وتطورها بدأت بوادر الاستعمار الرأسمالي الصناعى الذى أخذ منطلقه الحقيقي بعد ذلك فى القرن ١٩م ، فمع هذه الثورة التى غيرت هياكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الأوروبي انتقلت الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تجارية الى رأسمالية صناعية ومن ثم انتقل الاستعمار من الطابع التجارى الى الطابع الصناعى حيث أضحى هدفه السيطرة على أسواق شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة . ولقد انعكس هذا التطور على شكل ومحاور امتدادات النفوذ الأوروبي حول العالم الاسلامي خلال القرنين ١٧م و١٨م (٧٣) . فبعد أن أخذت القوى الأوروبية خلال القرن ١٦م تمتد الى سواحل البلاد العربية والاسلامية المطلة على المحيط الهندى والبحر الاحمر والخليج العربى وذلك لتطويق العالم الاسلامي فى وقت كانت دوله الكبرى تتمتع بالقوة السياسية ، بدا اتجاه الدول الأوروبية الى مد النفوذ الى الدول الاسلامية ذاتها لتدعيم ليس السيطرة التجارية فقط ولكن أيضا السيطرة السياسية

٧٣) د. ابراهيم العدوى . مرجع سابق ، ص ص ٤٢٧ – ٤٢٨ ، ٤٣٧– ٤٤١ .

بعد أن دخلت هذه الدول مرحلة الضعف . وهكذا وبعد أن كان النفوذ الأوروبى السياسى فى أوائل القرن ١٨ لايزال ضئيلا فى منطقة الشرق الاسلامى حيث كانت الحكومات المغولية والفارسية والعثمانية لاتزال على جانب هام من القوة إلا أنه بازدياد الفوضى والضعف فى هذه الحكومات عبر القرن ١٨م ازداد النفوذ السياسى الأوروبى الى جانب النفوذ التجارى . (٧٤)

والجدير بالذكر هنا أن قلب العالم الاسلامى - وحتى نهاية القرن ١٨م - لم يتعرض للهجوم الأوروبى المباشر الذى ظل مقصوراً على سواحل البحار الشرقية والجنوبية وعلى الامتيازات التجارية والمالية ، ولكن حين حدث تحول جديد فى النشاط الأوروبى مع الثورة الصناعية الثانية سيطر اسلوب الاستعمار المباشر على القرن ١٩م وكانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هى بداية هذه المرحلة الجديدة .

ومن ناحية أخرى : اذا كانت التوازنات الأوروبية - الأوروبية قد حفظت قلب الامبراطورية العثمانية فى الأناضول وفى شرق أوروبا من الاستقطاع الأوروبى فان هذه التوازنات قد انعكست أيضا على تحديد الأطراف الأوروبية المتنافسة حول أرجاء العالم الاسلامى . فاذا كانت أسبانيا والبرتغال قد قادتا عملية الاستكشاف البحرى واستعمار العالم الجديد فانه سرعان ماتحدت احتكارهما دولتان بحريتان جديدتان هما هولندا وانجلترا فى حين ظل لفرنسا والنمسا ثم روسيا سبق التنافس على أراضى القارة الأوروبية، ثم دخلت فرنسا ساحة التنافس البحرى الذى أضحى ثلاثيا طوال القرنين ١٧ و١٨م (١٥٨٨ - ١٧٦٣) وحتى انتهاء حرب السنوات السبع التى أنهت المنافسة الحادة بين فرنسا وانجلترا (١٧١٣ - ١٧٦٣) ، وحين استقر التنافس على ارجاء العالم الجديد والتجارة فى البحار الشرقية قرب نهاية القرن ١٨م كانت انجلترا قد أضحت هى القوة المتفوقة فى الشرق والغرب على حد سواء وخاصة بعد انتهاء الحروب النابليونية (١٧٩٣ - ١٨١٥). (٧٥)

بعبارة أخرى حين كانت النمسا وروسيا تحققان انتصاراتهما على الدولة العثمانية فى أوروبا كانت فرنسا وبريطانيا تدخلان ساحة المسألة الشرقية ولكن من باب آخر أى فى أرجاء العالم الاسلامى التابع للدولة العثمانية وغير التابع لها ، هذا ولقد حاولت روسيا أن تشارك فى هذا الدخول على صعيد الوطن العربى وآسيا الاسلامية.

واذا كان هذان البعدان السابقان من المتغيرات الأوروبية قد مارسا تأثيرهما ايضا على العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن ١٧م - كما سبق ورأينا- فانهما نظراً

---

٧٤) جورج كيرك مرجع سابق ، ص ص ١٠٨- ١٠٩.

٧٥) جورج كيرك . مرجع سابق ، ص ص ٩٩ - ١٠٨ .

- M.Imamuldin : op. cit . PP. 26 - 27 .

لتطور طبيعتهما قد افرزا نمطا آخر من هذه العلاقات حيث دخل الدور العثمانى خلال القرن ١٨م مرحلة التوقف عن الدفاع عن أرجاء العالم الاسلامى قبل أن يدخل بعد ذلك فى القرن ١٩ مرحلة العجز عن صد الهجوم المباشر.

ولذا فيمكن القول أن هناك ارتباطاً واضحاً بين تأثير التطور فى المتغير العثمانى (من القوة الى الضعف) والتطور فى المتغير الأوروبى (من النفوذ التجارى الى النفوذ السياسى) على مصير العلاقات الدولية للعالم الاسلامى خلال القرنين ١٧ و١٨م ومن ثم ينبثق عن البحث فى تأثير هذه الأبعاد للمتغير الأوروبى عدة أسئلة تتلخص كالآتى:

كيف أثر التفاعل بين الدول الأوروبية وبين الدول الاسلامية التابعة وغير التابعة للدولة العثمانية على المصالح العثمانية ؟

هل استغلت الدول الأوروبية الصراع الصفوى العثمانى ؟ وهل استغلت بوادر الخلخلة فى المركزية العثمانية لحكم الولايات العربية ؟

هل كان للعلاقات العثمانية مع بعض الدول على ساحة أوروبا تأثيرها على علاقاتها حول ارجاء العالم الاسلامى ؟

٣ - المتغيرات التابعة من خصائص وأوضاع كل نسق فرعى اسلامى دولى :

وسنتطرق إليها فى المطلبين التاليين ولكن يمكن هنا التوقف عند السمة العامة لحالة العالم الاسلامى فى هذه المرحلة أى سمة البيئة الكلية التى جرت فى نطاقها التفاعلات الاقليمية ، وهذه السمة هى حالة من الضعف العام ومن تدهور الدور فى التاريخ العالمى . فبعد أن كان العالم الاسلامى بمراكزه الحضارية والسياسية المختلفة قد وصل الى قمة قوته وازدهاره السياسى والحضارى حيث أضحى خلال القرن ١١هـ ، ١٦م أقوى وأكبر كتلة فى العالم ، فان الضعف الذى أخذ يدب فى الامبراطورية العثمانية (فى الأناضول) وفى أطرافها شاركتها فيه مراكز القوة الاسلامية الاخرى خلال القرن ١١هـ ، ١٧م حتى بدأت علاماته الواضحة فى الظهور فى القرن ١٨م مع سقوط الدولة الصفوية عند منتصفه ثم مع سقوط أورانجزيب أخر اباطرة المغول الأقوياء فى الهند والذى تلاه التفكك السريع للامبراطورية المغولية ، ثم مع تزايد سقوط الأمارات الآسيوية الاسلامية فى يد دولة روسيا ، وأخيرا مع التدهور الشديد الذى أصاب أرجاء الوطن العربى تحت الحكم العثمانى حيث أكملت سلبياته حلقات الضعف التى بدأت من قبل مجىء العثمانيين .

بعبارة أخرى أضحت كل القوى الاسلامية قرب نهاية القرن ١٨م فى موقف الدفاع فى مواجهة القوى المسيحية الغربية بعد أن تغير تماما الوضع العالمى والذى فقد معه

العالم الاسلامى المبادرة السياسية العالمية بل لقد بدأ الغموض يحيط بمدى وعى المسلمين بضرورة الحفاظ على تفوقهم لأداء مهمتهم فى العالم ٠

هذا ولقد تعددت زوايا نظر المستشرقين (٧٦) الى هذا الوضع الجديد ومحدداته على نحو يبرز مواقف متنوعة من قضية العلاقة بين الداخلى والخارجي والعلاقة بين الحضارة وعناصر القوة المادية وبين عناصر القوة الفكرية ، فيرفض البعض (٧٧) اطلاق مقولة إن العالم الاسلامى قد منى بعد القرن ٩هـ ، ١٥م بانحطاط وانه لم يستطع أن يقدم للحضارة شيئا جديدا ، كما يطلب هؤلاء عدم المبالغة فى القول بأنه لم يبدأ النهوض من جديد الا بتأثير من أوروبا فى القرن ١٩م ويقيم هذا الاتجاه أدلته على أساس أنه اذا كانت مظاهر الحضارة المتجددة لم تختف من ايران أو الدولة المغولية وفى آسيا الصغرى الاسلامية حتى القرن ١٧م ، الا أن الظروف الملائمة التى انتجت من قبل الحضارة الاسلامية لم تستمر حيث اضطرت الدول الاسلامية (منذ القرن ١٦م) الى أن تضع نصب اعينها فى المقام الأول الشئون الحربية وترقية العناصر التى تؤهل الشعب لأن يكون موضع الثقة من جانب العسكرية حتى ولو كانت مضرة من الوجهة المدنية٠

ورأى البعض الآخر (٧٨) أن القرنين ١٦م و١٧م اللذين شهدا قمة القوة السياسية والابداع الفكرى للمسلمين شهدا أيضا تراكم عمليات التحول الاقتصادى ، والاجتماعى والعلمى فى الغرب ، ولقد كانت نتائج هذه التحولات التى برزت خلال القرن ١٨م هى التى حجبت التفوق السابق للشعوب الاسلامية ، فلم يكن ماحاق بالأخيرة من ضعف مرجعه فشل داخلى للمجتمع الاسلامى ومايرتكن عليه من دين اسلامى ، ولكن مرجعه التغيرات الجذرية فى الغرب والتى كانت لها انعكاسات سلبية على قوة العالم الاسلامى حيث لم تعد أسس ثقافته وحضارته بقادرة على الاستجابة لمتطلبات القيام بدور عالمى فى عالم جديد مثلما قامت من قبل بهذا الدور ٠ بعبارة أخرى لم يكن الضعف الذى أصاب مراكز القوة الاسلامية يمكن تعويضه بتطورات داخلية على النمط القديم بل ولقد كان هذا الضعف مصدر جذب للتدخل الغربى الذى تم بكثافة وبصورة مباشرة مع بداية القرن ١٩م ، ومن ثم فان ماكان يحدث فى أوروبا المسيحية هو الذى ساهم فى التدهور الاسلامى المباشر ٠

ورأى فريق ثالث (٧٩): أنه اذا كان المؤرخون والمفكرون الغربيون قد تطورت مواقفهم عبر التاريخ من أسباب التدهور الاسلامى ، واذا كانوا قد مالوا فى البداية

---

٧٦) رؤى المفكرين المسلمين حول نفس الموضوع سيكون موضعها فى الجزء الرابع من المشروع ٠

٧٧) ف٠ بارتولد ٠ تاريخ الحضارة الاسلامية ٠ ترجمة حمزة طاهر ٠ ط٥ ٠ دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ص١١٥ – ١٢٠ ٠

٧٨) - M.G. Hodgson : op. cit. P136 - 137

٧٩) - J.Saunders : "The Problem of Islamic Decadence".Journal of World History. Vol. 7. No. 3 .1963 . PP 703 - 705 .

(القرن ١٨م) الى التفسير السياسى (الذى يركز على الحكومات والقوانين الفاسدة) فانه مع التقدم السريع للغرب فى القرن ١٩م نحو السيطرة العالمية ومع الانهيار السياسى للاسلام فى كل مكان بدأ البحث عن عوامل أخرى مفسرة مثل التفسير العنصرى والتفسير الدينى والتفسير الاقتصادى . وفى القرن العشرين تبلورت آفاق جديدة لهذه المشكلة المعقدة وبدأ التمييز بين التدهور العام والتدهور النسبى ، والتمييز فى مجالات الحياة المختلفة (الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية) ، كذلك تم الربط بين عدة مجموعات من الأسباب المفسرة للتدهور مثل : ازدهار "الارثوذكسية الاسلامية" فى مواجهة الآثار السلبية للانشقاق المذهبى بسبب ظهور الشيعة وبسبب ماتسلل الى العقيدة من تراث وممارسات الشعوب البدوية التى زحفت على قلب العالم الاسلامى ، وانهيار السلام الذى تمتع به العالم الاسلامى لمدة ٤ قرون لم يتعرض خلالها لتهديدات وهجمات خارجية خطيرة حيث ترتب على تكرار وشدة الهجمات الرعوية منذ القرن ٧هـ آثار تراكمية خطيرة لم يكن بمقدور أى حضارة أن تتحملها دون أن تقاسي من خسائر جسيمة ، وأخيرا الانقسام السياسى لدولة الخلافة المركزية.

واذا كان الاتجاه الأول قد أبرز وزن العوامل الداخلية الحضارية فى حين أبرز الاتجاه الثانى وزن العوامل الخارجية فان الاتجاه الثالث وان حاول أن يجمع بين الأبعاد الداخلية والخارجية الا أنه جعل الداخلية هى الأساس حيث كانت ذات طبيعة متدهورة بالفعل عند مجىء الموجة الغربية الجديدة ، مع ملاحظة أن هذا الاتجاه لم يذكر من قريب أو بعيد الهجمة الأوروبية باعتبارها مصدر تهديد خارجى حيث اقتصر على ماأسماه بالغزوات الرعوية كمصادر للتهديد الخارجى الذى كانت آثاره وراء التدهور الاسلامى . وسينقسم هذا المبحث الى مطلبين : الأول يتناول أنماط التفاعلات الدولية حول الولايات العربية تحت الحكم العثمانى ، أما الثانى فيتناول أنماط التفاعلات الدولية لمراكز القوى الاسلامية المستقلة ، وسيحرص التحليل فى كل من المطلبين على بيان ماهية التفاعل بين مجموعة المتغيرات السابق توضيحها .

المطلب الأول : أنماط التفاعلات الدولية حول الولايات العربية تحت الحكم العثماني مع بداية تخلخل المركزية العثمانية :

بمراجعة مضمون دراسات بعض المؤرخين العرب المعاصرين [٨٠] عن تاريخ الوطن العربى الحديث (خلال القرنين ١٧م و١٨م) نجد واضحا تركيزها على بعدين

---

٨٠) د. أحمد عزت عبد الكريم ، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، د. عمر عبد العزيز ، د. محمود صالح منسى ، د.محمد ضياء الدين الريس ،د. عبد العليم أبو هيكل ، د. عبد الرحيم عبد الرحمن ، د. رافت العيمى الشيخ .

أساسيين: أولهما سمات وأسباب تدهور الادارة والحكم العثماني للولايات العربية ، ومن ناحية اخرى الربط بين أسباب ضعف الدولة العثمانية وبين ضعف هذه الادارة والحكم وبين ظهور ماسمى " الحركات الاستقلالية"، الانفصالية ، الوطنية ، التحررية، المحلية ، في بعض الولايات العربية .

فكما تأثر قلب الامبراطورية في الأناضول وشرق أوروبا بضعف الدولة العثمانية فلقد تأثرت أيضا ادارة الولايات العربية بهذا الضعف سواء كانت الولايات الدائمة الوقوع في نطاق الحكم العثماني سواء القريبة (مصر والشام) أو البعيدة (شمال أفريقيا) ، أو التي خرجت في بعض الأحيان عنه مثل (البصرة ، بغداد ، اليمن) ، أو التي لم تكن تقع إلا تحت السيادة الاسمية العثمانية (الحجاز)، أو التي كانت خارجها حتى القرن ١٩م (الخليج) . ولقد خضعت هذه الولايات لنظام حكم سمح بمشاركة عدد من القوى المحلية ، ويسجل تاريخ ممارسات هذا النظام مظاهر ضعف وعدم استقرار وتدهور متنوعة، فمنذ الربع الأخير من القرن ١٠هـ ، ١٦م ظهرت وبصورة متكررة ثورات الجند المتكررة ضد الولاة العثمانيين ودخلت أجهزة الحكم في صراع مستمر فيما بينها ولم تكن نظم الادارة على المستوى المطلوب لحماية البلاد من الفساد والاضطرابات الداخلية مما أضعف ممثلي الحكومة المركزية في هذه الولايات التي تموج بالخلافات بين قوى محلية متعددة ، ومن ثم تفاقمت أبعاد الصراعات بين هذه القوى المحلية للسيطرة على السلطة أو من أجل تحقيق قدر من الاستقلالية عن مركز السلطة العثمانية التي لم تنجح في ازالة جذور هذه الاضطرابات والخلافات أو في أحداث تنمية سياسية واقتصادية حقيقية . (٨١)

وهكذا في نفس الوقت الذي كان التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية يسير سيراً حثيثا لتحقيق مزايا ومكاسب ظهر تهديد حقيقي لتماسك الامبراطورية انبعث من داخل الامبراطورية ذاتها ، ولقد ظهرت معظم حركات العصبيات المحلية ، خلال القرن ١٨م الذي شهد اختلال ثم انهيار التوازن الذي سعت قوانين سليمان القانوني لاقراره

---

٨١) أنظر تفاصيل السمات والخصائص العامة للحكم العثماني في الوطن العربي وما اعتراه من مظاهر الضعف والتدهور في

- د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ص ١٢٢ - ١٢٨
- د. عبد الرحيم عبد الرحمن : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . ط٤ . دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص٣٨ .
- د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤، ص ص١٨-٤٢ .
- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى تاريخ العرب الحديث منذ الغزو العثماني وحتى الوقت الحاضر . القاهرة ١٩٦٢ ، ص ص ١٤- ١٨ .
- د. رأفت الغنيمي الشيخ . تاريخ العرب الحديث والمعاصر . دار الثقافة . القاهرة ١٩٨٦، ص ص ٤١ -٤٤، ٥٣ -٥٩ .

بين السلطة المركزية العثمانية وبين الحاميات العثمانية والعصبيات المحلية ولم تنجح محاولات السلاطين لاستعادة هذا التوازن خلال القرنين ١٧ ، ١٨ ولذا كان عليهم التحرك بقوة لمواجهة الحركات المتعددة التى حملت مشروعات ذات طابع استقلالى .

٢ – وفى مقابل اهتمام الأدبيات العامة فى تاريخ الوطن العربى الحديث بهذين البعدين نجد أن الأبعاد الدولية لم تلق اهتماماً عميقاً ، والجدير بالملاحظة أن مضمون هذه الأدبيات اهتم – صراحة وضمنا – بطرح مقولتين شائعتين ومتناقضتين فى نفس الوقت وهما :

من ناحية : أن نمط الحكم العثمانى فى الولايات العربية هو المسئول عن تدهور وانحطاط أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولهذا ظهرت الحركات الاستقلالية، ومن ناحية اخرى : أن هذا الحكم – قد حمى المنطقة– عن طريق مافرضه من عزلة عليها – من الاستعمار الأوروبى كما حقق لها الوحدة السياسية التى افتقدتها منذ سقوط الخلافة العباسية .

ومن ثم فان هاتين المقولتين تثيران السؤالين التاليين : هل كانت الحماية العثمانية الخارجية للدول العربية ثمنا مقبولا وعادلا للاستنزاف والفوضى الداخلية والعزلة عن التطورات العالمية ؟ ماهى ضوابط العلاقة السليمة بين مركز الامبراطورية والأطراف التابعة لها ومادرجة تأثير الاطراف الخارجية على تشكيلها ؟

ويمكن من خلال محاولة الاجابة عن هذه الأسئلة اعادة صياغة هاتين المقولتين على ضوء اعادة تمحيص أبعاد العلاقة بين ضعف الادارة العثمانية والحركات الاستقلالية ولكن على النحو الذى يبرر طبيعة هذه الحركات ووزن وطبيعة تأثير المتغير الأوروبى على التفاعل بينها وبين المركزية العثمانية .

فمن الملاحظ أن الاتجاه العام للأدبيات العربية والاستشراقية على حد سواء هو عدم ابراز وزن تأثير هذا المتغير على التفاعلات العثمانية العربية .

وإن كانت هذه الادبيات لم تغفل الاشارة الى الدور الأوروبى فان ذلك قد تم فى مواضع متفرقة وبصورة عادية وبدون تحليل وربط بالسياق العام لتطور هذه الأحداث وبدون تمييز بين أنماط مختلفة لتأثير هذا المتغير فى الأنساق الفرعية الدولية الاسلامية المختلفة .

هذا ويظهر لنا أيضا من مضمون هذه الاشارات من جانب الأدبيات العربية والاستشراقية مجموعتان من التوجهات : الأولى تركز على الدور العثمانى فى عزل العالم العربى وحمايته ، والثانية تبرز أن العالم الاسلامى لم يكن محور التنافس المباشر بين الأوروبيين .ومن هنا كان عدم التحرك الأوروبى المباشر نحو المنطقة فى هذه المرحلة لاعتبارات عديدة .

فيرى البعض (٨٢) أنه قد ترتب على "الفتح" العثمانى خلق وحدة سياسية فى المنطقة بعد تفككها عقب سقوط الخلافة العباسية (٨٣) ، وهى الوحدة التى أكسبت المنطقة نوعا من الاستقرار النسبى رغم أن هذا "الفتح" قد عزلها عن الأحداث العالمية السياسية والاقتصادية وبحيث سارت أحداثها وفق تطورات محلية خاصة بها حتى مطلع القرن ١٩م ، فان خوف الامبراطورية من خطر الاستعمار الأوروبى هو الذى جعلها - وفقا لبعض المصادر (٨٤) تمعن فى اتباع سياسة الحذر والحيطة مما أقام سياجا حاجزا بين المنطقة والأحداث الدولية حتى أصيبت المنطقة بعزلة سياسية واقتصادية بل وحضارية وأصبح الشك يسود المنطقة ازاء الأفرنج أوبالأحرى ازاء كل ماهو أوروبى .

ويرى البعض الآخر (٨٥) : أنه بالرغم من أن بعض الحكام شبه المستقلين الذين ظهروا فى مصر والعراق وسوريا قد دخلوا بمبادراتهم الخاصة فى علاقات مع الدول الأوروبية الا أن النفوذ والسلطة العثمانية كانت كافية وقوية لمنع أى أنفصال ، واذا كانت الأمبراطورية العثمانية قد حمت اقليمها ضد أى هجوم بحيث نجت هذه الأقاليم من التورط فى الحروب والدبلوماسية الأوروبية الا أنها حرمت من الاحتكاك الفكرى والحضارى مع أوروبا من قرب ولم تدرك درجة التقدم والتطور الجاريين هناك .

ويرى مصدر اخر (٨٦) : أن القرن ١٦م كان نقطة تحول فى العلاقات بين أوروبا والمنطقة العربية ، فمنذ الاحتلال العثمانى لمصر وبعد الاحتلال النهائى لتونس ١٥٧٤م ولمدة ثلاث قرون تقريبا اقتصرت الاتصالات على المبادرات التجارية التى ساهمت فى رخاء الدول البحرية الأوروبية ، لأنه فى الوقت الذى اندمج فيه العالم العربى فى الامبراطورية العثمانية كانت الأخيرة هى التى تمثل العدو الأول للغرب ثم الشريك السياسى والتجارى بعد فشل آخر حصار لفيينا ، ولم يكن لدى العالم العربى المتوسط الكثير ليعطيه للغرب فى هذه المرحلة فى وقت كانت فيه أوروبا تتفتح على

---

٨٢) نصر الدين عبد الحميد نصر مصر وحركة الجامعة الاسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٩٣ .

٨٣) أنظر تحليل توينبى الذى يبين كيف أن الحكم العثمانى للوطن العربى قد حقق وحدته السياسية المفقودة منذ القرن السابع الهجرى فى

- Arnold J.Toynbee : "The Ottoman Empire's Place in World History" .in : K.Karpat (ed) : op . cit .

٨٤) د. محمد أنيس مرجع سابق ، ص ٤٤

د. رأفت الغنيمى الشيخ مرجع سابق ، ص ٥٤

٨٥) - R.Bagley : op . cit . P54 .

٨٦) - Raymaon Aron : "Le Dialogue Culturel Euro-Arab Histoire et Prespectives".in: Jacques Bourinnet (ed):Le Dialogue Euro - Arabe . Economica , Paris 1979 , P. 32 - 33 .

المحيطات وتتبنى استراتيجية سياسية اقتصادية عالمية تحولت بحركة القوى الأوروبية بعيدا عن المتوسط فى حين لم يكن قد استقر بعد التنافس الأوروبى على العالم الجديد.

أما توينبى (٨٧) فلقد أوضح أن بداية انحسار وتراجع المد العثمانى عن أوروبا لم يقابله بداية هجوم غربى معاكس على العالم الاسلامى حيث لم يخاطر الغرب - الذى كان قد أتم السيطرة عند نهاية القرن ١٦م على البحار التى تطوق العالم الاسلامى - أن يشد الحبل إلا فى القرن ١٩م مستغلا بذلك فرصة تداعى الأمبراطورية وهزائمها المتتالية على الساحة الأوروبية .

ويثير التحليل السابق مجموعة من التساؤلات تتلخص كالآتى :

ماوزن العلاقات مع الدول الأوروبية فى ادارة العلاقات العثمانية - العربية؟ هل أختلفت أنماط التفاعلات بين الحركات الاستقلالية وبين الأطراف الأوروبية من نسق فرعى عربى الى أخر ؟ وهل اختلفت هذه الأنماط فى القرن ١٧م عنه فى القرن ١٨م؟

أى هل تزايد وزن مساندة الأطراف الأوروبية لهذه الحركات مع تزايد الضعف العثمانى ومع تزايد التوجه الأوروبى نحو المنطقة العربية ؟ وهل كان الخوف من التهديد الأوروبى أحد عوامل امساك هذه الحركات عن المطالبة بالاستقلال التام أم هى قوة رد الفعل العثمانى الذى منعته ؟ أم أن طبيعة هذه الحركات لم تكن تهدف فى الأصل الى الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية بقدر ماكانت تهدف إلى قدر من الاستقلال الذاتى ؟.

هذا وسنقسم هذا المطلب الى ثلاث جزئيات تقدم كل منها سمات نمط التفاعلات الدولية حول أحد الأنساق الفرعية العربية الأساسية مصر ، ثم الشام والجزيرة والخليج ، ثم شمال أفريقيا ، وهى أنماط ثلاثة اختلفت من حيث شكل الحكم العثمانى ومن حيث درجة احكام السيطرة العثمانية بصورة دائمة . فهل سيساعد هذا التحليل على اعادة صياغة المقولتين الشائعتين السابق عرضهما على نحو يلخص رؤية جديدة عن أبعاد التفاعل بين الضعف العثمانى وبين رد الفعل العربى ، وبين طبيعة تأثير المتغير الأوروبى ؟ .

وتجدر أخيرا الاشارة الى ملاحظة منهجية هامة وهى أن دراسة أثر المتغير الأوروبى على العلاقات بين الدولة العثمانية والولايات العربية تثير قضية هامة هل هذه العلاقات داخلية ، أم علاقات امبراطورية قائمة على عدم اتساق القوة بين المركز والاطراف ؟ ومن ثم فهى تحتاج لاجابة من واقع تكييف قانونى لهذه العلاقة وهى

---

٨٧) أرنولد توينبى العالم الاسلامى والغرب . مرجع سابق .

العلاقة التى ستثور أيضا فى الفصل الثانى ، وبغض النظر عن تفاصيل الاجابة هنا فان هذه العلاقات تظل ذات أبعاد دولية أيضا نظرا لتداخلها مع العلاقات مع الدول الأوروبية كما تحدد من هدف التحليل النمطى التاريخى فى الباب الأول المنهاجى ٠

أولا : مصر بين المساندة العسكرية الروسية لحركة علي بك الكبير (١٧٦٥ -١٧٧٢) وبين التنافس الفرنسى - الانجليزى التجارى :

كانت مصر تعد الولاية العثمانية الثانية المميزة بعد الأناضول ولقد ظهر بكوات المماليك منذ أوائل القرن ١٧م كقوة سياسية لها نفوذ كبير تسعى للسيطرة على الوضع الادارى والمالى مستغلة فى ذلك ضعف الولاة العثمانيين ، ولقد كان الصراع على السلطة بين البيوتات الملوكية (مثل القفارية والقاسمية طوال القرن ١٧م وبين ماتفرع عنهما من بيوتات خلال القرن ١٨م) من أهم أسباب تدهور الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر ٠

وبالرغم من نجاح العثمانيين فى القضاء بسرعة وبقوة على ما اندلع من ثورات متفرقة فان الصراع بين المماليك ظل يسيطر على الحياة السياسية فى مصر ، ويصيب سلبا جوانب حياة المصريين ، ومع ذلك لم تفرز هذه الصراعات وحتى منتصف القرن ١٨م أى محاولة حقيقية للاستقلال والانفصال عن السلطة المركزية العثمانية .[٨٨] والجدير بالاشارة أن أعمال التاريخ العربية الحديثة والعامة عن هذه الفترة من تاريخ مصر (القرن الأول والثانى ونصف الثالث من الحكم العثمانى) لم تتعرض لتفاصيل الأبعاد الدولية ، واذا كانت الأدبيات التى تناولت التنافس الاستعمارى التجارى فى المشرق طوال القرن ١٨ بصفة خاصة قد تعرضت لبعض هذه الأبعاد فان ذلك كان بدون أى تحليل للرابطة بينها وبين الادارة العثمانية وأهداف وسياسات العصبيات المحلية فى مصر.

وكانت حركة على بك الكبير (١٧٦٠م - ١٧٧٢م) ، وبالرغم من قصرها الزمنى، مجالا خصبا وأساسيا ظهرت فيه أبعاد دولية هامة . فلقد أوضحت ديناميكيات هذه الحركة ونتائجها كيفية تأثير التفاعل بين التحولات فى النظام الامبراطورى العثمانى وبين التحولات فى النظام الأوروبى الجديد على السياسة المصرية وعلى المشرق العربى برمته فى نطاق هذه الأمبراطورية وفي مواجهة تنافس القوى الأوروبية [٨٩] ، كما

٨٨) انظر التفاصيل حتى مجىء على بك الكبير فى .
- د٠ عمر عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ص ١٣١ - ١٤٤ ٠
- د٠ رأفت الغنيمى الشيخ : مرجع سابق ، ص ص ٩٨ - ١٠٠
٨٩) انظر فى هذا الصدد دراسة أحد متخصصى العلوم السياسية حول هذه المرحلة عن تطور السياسة الخارجية المصرية فى :
- د٠ جهاد عودة ٠ "السلوك الخارجى لمصر ٠ دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير (١٧٦٠م - ١٧٧٢م) ومحمد على باشا (١٨٠٥م - ١٨٤٨م)" فى ٠
- د٠ على الدين هلال (محرر) دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون الى أنور السادات ، مكتبة النهضة المصرية ٠ القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٦٩ - ١٢٨ ٠

أوضحت هذه الحركة ماكان قائما – فى هذه المرحلة – من قيود على تأثير المتغير الأوروبى على العلاقات العثمانية العربية بصورة جذرية لصالح أوروبا ، ومن ثم فلقد كانت هذه الحركة بمثابة التمهيد التاريخى لتجربة أكثر عمقا وذات نتائج وسياق مختلفين وهى تجربة محمد على ، كذلك كانت بمثابة التعبير المبكر فى العصر الحديث عن توجه مصر نحو تفادى تكريس الهيمنة العثمانية عليها وفى نفس الوقت تجنب الخضوع لاحدى الدول الكبرى بمفردها فى النظام الدولى الأوروبى الجديد .

فما دوافع وسمات المسلك المصرى فى ظل على بك الكبير ومامدلولاته ونتائجه(٩٠) ؟

أ – كانت حركة على بك الكبير فى ظاهرها حركة استقلالية ، ولقد كانت الأدبيات المختلفة غير حاسمة فى حسم هذه القضية حيث أنها جميعا حللت مظاهر سلوكية واستنتجت منها نتائج متعارضة ، فمن ناحية : هدف على بك الى اعادة دولة المماليك لتصبح مصر مستقلة تحكمها أسرة وراثية من المماليك لاصلة لهم بالعثمانيين ، حيث أن على بك بعد أن تمكن من القضاء على أمراء المماليك المنازعين له عزل الوالى العثمانى وظلت مصر بدون والى عثمانى لمدة أربع سنوات (١٧٦٩ – ١٧٧٣) حيث رفض على بك قبول الولاة من العثمانيين بعد أن رفض السلطان العثمانى طلبه باصدار فرمان سلطانى له بالباشوية على مصر ، كذلك توقف على بك عن دفع الأموال المقررة على مصر سنويا الى الدولة العثمانية وأخذ ينفقها على بناء قوته العسكرية ، وشارك السلطان فى امتيازات سلطاته وشعاراتها (مثل الدعاء له الى جانب السلطان وسك عملة تحمل اسمه الى جانب السلطان) ، ومن ناحية أخرى : فان على بك الكبير وإن كان قد أبدى الاستعداد للاعتراف بالسيادة العثمانية الاسلامية إلا أنه لم يعلن انفصاله عن السلطان العثمانى ولم يقطع علاقاته مع الدولة العلية ، فالاستقلال الذى سعى اليه لم يكن انفصالا ولكن استقلالاً ذاتياً . ولقد انتهت هذه

---

٩٠) أنظر تفاصيل الأحداث التاريخية فى هذه المرحلة والتى تضمنت الاشارة الى بعض سمات السلوك الخارجى وخاصة الاتصال بروسيا فى :

– د. عبد الوهاب بكر مصر العثمانية فى النصف الثانى من القرن ١٨ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ .

– د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ – ١٤٩ .

– د. عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ – ١٥٢ .

– د. عبد العليم أبو هيكل . المشرق العربى من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى ، دار الثقافة العربية، القاهرة . د.ت ، ص ص ٩٢ – ٩٤.

– د. ضياء الدين الريس تاريخ الشرق العربى والخلافة العثمانية أثناء الدور الاخير للخلافة ١٧٤٤م – ١٩٢٤م ، ص ص ٢٠ – ٣٩ .

– د. رأفت الغنيمى الشيخ مرجع سابق ، ص ص ١٠٠– ١٠٥ .

– د. محمد رفعت رمضان . على بك الكبير ، ص ص ١٣٨ – ١٧١

- R.Bagley : op.cit . PP 65 - 69 .

الحركة – كعصبية محلية – دون أن تترك أثرا حيث أخذ المصريون منذ بداية هذه الحركة وحتى نهايتها موقفا سلبيا منها ولم يدافعوا عنها عندما انهارت بعد مقتل على بك الكبير نفسه ٠

ب – وكان من أهم مظاهر الاستقلالية التى سعى اليها على بك الكبير استخدامه للقوات المصرية لتحقيق طموحاته في توسيع النفوذ المصرى فى الحجاز والشام وتدعيم القدرة الاقتصادية المصرية بتعبئة مصادر دخل جديدة ٠ ولقد قدمت هذه المظاهر الاستقلالية الفرصة للتعامل مع أطراف أوروبية متنافسة : روسيا من ناحية وبريطانيا وفرنسا من ناحية اخرى ٠

أما عن المساندة العسكرية الروسية لعلى بك الكبير (٩١) : فلقد اكتسبت مدلولا هاما لأنها كانت أول تدخل اجنبى مباشر للتاثير على التغيرات السياسية فى الولايات العثمانية وفى علاقاتها مع بعضها وفى مواجهه الدولة العثمانية ، وهى التغيرات التى كانت تحدث من قبل طوال القرنين السابقين بدون هذا التدخل حيث ظلت التراجعات العثمانية قاصرة على شرق أوروبا والبحر الاسود وحيث كان النفوذ الأوروبى مازال مقصوراً على المجال التجارى السياسى ، ولقد اتخذت هذه المساندة الروسية أو هذا الاتفاق بين الطرفين للقيام بعمل مشترك ضد العثمانيين عدة صور ، فلقد قامت البحرية الروسية فى نطاق صدامها مع البحرية العثمانية خلال الحرب الروسية العثمانية (١٧٦٨ – ١٧٧٢) بطرد الأسطول العثمانى من موانيه وتحطيم وحداته الراسية فى بيروت ١٧٧٢، كما ساندت هذه البحرية قوات على بك الكبير وظاهر العمر خلال محاولتهما احكام السيطرة على الشام وبعد أن غادر الروس سواحل الشام وعادت السيطرة عليها للعثمانيين بعد انقلاب أبى الذهب على على بك الكبير وفشل مشروعه فى الشام استمر الاتصال بينه وبين الروس حتى يحصل على السلاح اللازم لقتال المتمردين عليه ولكنه فشل مرة أخرى ٠

وأما عن اتفاق التعاون التجارى بين على بك الكبير وانجلترا : فلقد كان أول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والخارج ولقد تولد عن اطار التنافس التجارى الاستعمارى بين انجلترا وفرنسا خلال القرن ١٨م أى خلال اشتداد صراع القوى بينهما على السيادة الأوروبية وفى مجال المستعمرات (١٧٥٣– ١٧٦٣)

---

٩١) أنظر نفس المراجع المشار اليها فى البند السابق ٠ وأنظر أيضا .

– د٠ فؤاد المرسى خاطر "الصراع الروسى العثمانى وأثره فى الوطن العربى" ، مجلة الدراسات التاريخية ، مجلد ٢٨ – ٢٩ ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٥١ – ١٥٣ ٠

– د٠ جهاد عودة : مرجع سابق، ص ص ١٠٤ – ١٠٥ ٠

وذلك بعد أن بدأت فرنسا منذ بداية القرن ١٧م في اقامة مستعمراتها في العالم الجديد على حساب أسبانيا ، وفي مد نفوذها الى البحار الشرقية على حساب انجلترا - كما رأينا - في مقدمة هذا المبحث.

واذا كانت فرنسا أسبق من انجلترا في محاولة بسط نفوذها على تجارة البلاد المتوسطية المشرقية مستغلة في ذلك علاقاتها المميزة مع الدولة العثمانية - كما سبق ورأينا- وانصراف منافستها انجلترا وحتى ١٧٦٣ الى شئون مستعمراتها في الهند أساساً، فان فرنسا وخلال الربع الأخير من القرن ١٧ وفي ظل لويس ١٤ وحتى منتصف القرن ١٨م دخلت بقوة ميدان المنافسة التجارية في شرقي المتوسط حتى صارت مصالحها التجارية في هذه الأنحاء تعوق مصالح انجلترا بل كانت فرنسا - عند منتصف القرن - تحتكر تجارة مصر بسبب الامتيازات العثمانية الممنوحة لها ، كما تزايد نفوذها السياسي بعد أن اعترف السلطان العثماني لها في معاهدة بلجراد ١٧٤٠م بأنها الحامية لجميع الكاثوليك في امبرطوريته وليس في الأناضول فقط .

لذا فإنه خلال العقد الثامن من القرن ١٨ وخاصة بعد أن تدعمت أقدام أنجلترا في الهند ١٧٦٣م بعد القضاء على منافسة فرنسا حولها تزايدت المنافسة البريطانية الفرنسية للفوز بالسيطرة على طريق التجارة بين البحر الأحمر والمتوسط والذي يمر بمصر (٩٢) ، هذا وكانت فرنسا قد اهتمت منذ القرن ١٧ باحياء هذا الطريق ورفض العثمانيون الفكرة حتى لاتزداد ثروات المماليك على حسابهم ، في الوقت الذي لم تكن الحكومة الانجليزية تتحمس للدخول في منافسة على نفس الطريق (٩٣) وفي غمار هذا السياق ونظرا لشكاوى التجار الفرنسيين من المماليك فكر لويس ١٤ (١٧٥٩) في امكانية غزو مصر لتعويض فرنسا عن فقدان مستعمراتها في الهند والعالم الجديد لصالح بريطانيا إلا أن السياسة الفرنسية ، وبغض النظر عن تبرير ذلك بالعلاقات المميزة مع الدولة العثمانية (٩٤) ظلت تتأرجح بين فكرة الغزو هذه ومن ثم تقسيم الامبراطورية وبين الحفاظ على تماسكها ، وكانت الحملة الفرنسية نقطة تحول في هذه الحسابات الفرنسية . وفي هذا السياق اتفق على بك الكبير مع شركة الهند الشرقية لاعادة احياء طريق البحر الأحمر - مصر - المتوسط وفتحه أمام التجارة الانجليزية بين الهند وأوروبا (٩٥) ، وهو الطريق الذي سبق وأن اغلقه العثمانيون تحت ضغط متطلبات حماية الأماكن المقدسة من ناحية ولحماية الدخول المتحصلة من الرسوم

---

٩٢) جورج كيرك مرجع سابق ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ ، ١٠٩ - ١١٠ .

- R.Bagley .. op. cit. PP 67 - 68 .

٩٣) د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ص ٢٢١ - ٢٣٠ .

٩٤) - R.Bagely : op. cit . P 68 .

٩٥) د. ابراهيم العدوي مرجع سابق ، ص ص ٤٤٦ - ٤٤٨ .

الجمركية على التجارة الآسيوية البرية المارة بالأراضى العثمانية من ناحية اخرى وهى الرسوم التى كانت فى تضاؤل نظرا للضعف الذى أصاب دور هذه الطرق الآسيوية فى التجارة العالمية كما سبق ورأينا .

ولقد كان من بين أهداف امتداد نفوذ على بك الكبير الى الحجاز (عن طريق الحملة التى فتحتها وعزلت الوالى العثمانى وتعيين واليا من المماليك) تأمين طريق التجارة فى البحر الأحمر لتصبح جدة مركزا وسطا للتجارة بين الهند وبين أوروبا [٩٦] ، وكانت اعادة فتح هذا الطريق يمكن أن تحقق هدفا أساسيا لعلى بك الكبير وهو دعم قدرة مصر الاقتصادية والمالية فى مواجهة الدولة العثمانية بعد أن تدهورت نتيجة خروج مصر من مجال التجارة العالمية بسبب فصل الشام (فى ظل الحكم العثمانى) كوحدة تجارية وادارية عن مصر وبسبب منع السفن الأوروبية من الابحار فى البحر الأحمر شمال جدة .[٩٧]

هذا ولقد كان الاتفاق بين على بك الكبير وانجلترا ١٧٧٢ بمثابة أقصى تأكيد لمحاولات على بك الكبير الاستقلال التجارى عن الدولة العثمانية ، فلقد تعددت من قبل هذه المحاولات منذ أن بدأ ينفرد تدريجيا (١٧٦٥) بالسلطة على حساب باقى أمراء المماليك والوالى العثمانى ، وهذه المحاولات قامت على مبدأ هام من مبادىء سلوك على بك وهو تشجيع التجار الأوروبيين وحماية التجارة الأوروبية ، واستلزم هذا المبدأ احداث تغيرات اجتماعية وقانونية هامة فى مصر للتغلب على العوائق التى كانت تعترض نشاطات هؤلاء التجار (عزلهم فى خانات خاصة ، وعدم اتصال المصريين بهم) وترتب على هذا أن اتخذ نفوذ الأقليات فى مصر أبعادا خطيرة لم تعرفها مصر العثمانية من قبل . [٩٨]

هذا واذا كانت الدولة العثمانية لم تعترض على هذا التوسع التجارى وعلى نشاط الأوروبيين طالما كانت الأموال المقررة ترسل الى اسطنبول الا أنها بدأت تشعر بالقلق حين بدأ على بك الكبير توظيف مكاسب التجارة فى نواح عسكرية لتأكيد سلطته.[٩٩]

ج - واذا كانت الأوضاع الداخلية فى مصر (ضعف الادارة العثمانية وتنازع أمراء المماليك) فى تفاعلها مع شخصية على بك الكبير [١٠٠] قد ساندت الشق الداخلى فى

---

٩٦) محمد رفعت رمضان . على بك الكبير ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨ - ١٣٩ .

٩٧) د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ص ٨٠ - ٨٢ .

٩٨) المرجع السابق ، ص ص ١٠١ - ١٠٣ .

٩٩) المرجع السابق ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

١٠٠) هذه الشخصية وماترد عنها فى بعض المصادر عن أصلها الرومى الأرثوذكسى وعن طموحاتها وعن دوافع اتصالها بالدولة الأجنبية تستحق دراسة مستقبلية تبرز هذه النواحى .

مشروعه فانه كان لحالة التفاعل بين النظام الامبراطورى العثمانى وبين نظام التوازن الأوروبى تأثيرها أيضا على هذا المشروع وعلى طبيعة رد الفعل العثمانى تجاهه.

واذا كان على بك الكبير قد استغل ظروف الحرب الروسية التركية لتعبئة مساندة روسيا فى الشام إلا أن حالة الطرف الروسى وأهدافه فى التوازن الأوروبى فى نهاية القرن ١٨ لم تكن تسمح بأكثر مما قدم ، وماكان يمكن أن يذهب أبعد من ذلك حتى ولو لم تتدخل الدولة العثمانية بالصورة الحاسمة التى أدت للقضاء على على بك الكبير ، ويتضح ذلك من الاعتبارت التالية :

فمن ناحية : استغلت روسيا حركة على بك الكبير وظاهر العمر على الدولة العثمانية وذلك لتحقيق مصالحها والضغط على الدولة العلية ، ولكن حين وقعت هدنة مع استانبول ١٧٧٢ انسحب الأسطول الروسى من الشام ، وبالرغم من عودته الى هذه السواحل مرة أخرى ١٧٧٣ بعد موت على بك الكبير ١٧٧٢ الا أنه لم يقدم مجددا المساندة الكافية لظاهر العمر ويوسف الشهابى حيث رفضت كاترين طلب يوسف الشهابى بوضع لبنان تحت الحماية الروسية وذلك فى وقت كان قد تم توقيع صلح كوكينارجا اى تخلت روسيا – بعد أن وصلت للأهداف الحقيقة التى ترنو اليها – عن هؤلاء الذين ساندتهم من قبل دون تردد ولذا بدا الأمر وكأن روسيا تتحرك بدون استراتيجية واضحة ومحددة تجاه المنطقة (١٠١) .

ويرجع ذلك إلى مكاسب روسيا من هذه المساندة ماكانت لتفوق العواقب من جراء ردود فعل الدول الأوروبية الآخرى تجاه استمرار وتدعيم التوسع الروسى نحو الشرق العربى. لذا وبالرغم من أن تصادم الدولتين العثمانية والروسية قد أخذ دفعة قوية منذ بداية القرن ١٨م الا أن الشرق العربى تحت الحكم العثمانى لم يدخل بصورة مباشرة فى أطار موجة التوسع الروسى بالرغم من أهمية الاعتبارات الدينية والاستراتيجية التى شكلت السياسة الروسية تجاه الشرق .

وكانت القوى الأوروبية الكبرى – وخاصة فرنسا وانجلترا – تراقب باهتمام شديد كل تحرك توسعى من جانب روسيا ، واذا كانت فرنسا قد تدخلت لحفظ توازن القوى فى شرق أوروبا والبلقان فى مواجهة روسيا فان انجلترا التى ساندت حتى نهاية القرن ١٨ السياسة الروسية ضد الدولة العثمانية فى أوروبا هى التى تدخلت فى كثير من الأحيان لحفظ توازن القوى فى ولايات المشرق العثمانية ، فلقد وقف التفوق البحرى لانجليزى فى شرق المتوسط حائلا دون استمرار التوسع الروسى البحرى بعد انتهاء الحرب الروسية العثمانية ١٧٧٢ كما وقفت بريطانيا أيضا أمام محاولات التوسع

---

١٠١) د. فؤاد المرسى خاطر . مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

الروسى نحو ايران ونحو المياه الدفيئة على الخليج والمحيط الهندى – كما سنرى – ولهذا كله وبالرغم من أن الساحل السورى قد أضحى حقل صراع بين الدولة العثمانية وروسيا خلال عدة سنوات فإن ذلك لم يكن لأسباب دينية ولااستراتيجية مخططة من جانب روسيا تجاه المنطقة ولكن كعنصر ضغط باستغلال ظروف محددة لتدعيم مكاسب أكثر أهمية فى مناطق أخرى (المضايق ، الامتيازات الدينية)(١٠٢) .

ومن ناحية أخرى : يمكن القول إن الأوضاع النظمية الدولية للتعامل بين النظام الأمبراطورى العثمانى والنظام الدولى الأوروبى الجديد فى هذه المرحلة الانتقالية من عمر الأول (من القوة الى الضعف) والمرحلة التكوينية من عمر الثانى قد أبرزت – كما سبق ورأينا – أن نمط التفاعل بين النظامين حول الشرق العربى والعالم الاسلامى حتى أواخر القرن ١٨ كان فى الأساس تجاريا وليس استراتيجيا (كما سيظهر فى مرحلة محمد على) ولذا فانه فى ظل هذا النمط لم يكن أمام مصر إلا أن تنشط تجاريا بشكل شبه مستقل عن الدولة العثمانية ، فمجال الاستقلال التجارى هو الذى صاغ اطار الصراع بين على بك الكبير وهذه الدولة (١٠٣) ، وبينما حقق على بك نجاحا فى هذا المجال لم تنجح فكرة الاستقلال العسكرى من خلال استغلال التوازنات الأوروبية فى مواجهة الدولة العثمانية حيث أن الدول الأوروبية التى سعى على بك الكبير للحصول على مساعدتها كانت مترددة فى مساعدته وحتى فى حالة تقديمها فانها ماكانت لتصبح ذات وزن وتأثير يسمح بتحقيق مكاسب على حساب الدولة العثمانية ، ولذا كان سقوط على بك الكبير نتيجة مباشرة لسلوكه العسكرى الخارجى(١٠٤) فلم يكن هذا السلوك متوافقا مع الظروف الدولية السائدة سواء من حيث نمط الصراع الأوروبى الدولى أو طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والولايات العربية .

ولذا وأخيرا ومن ناحية ثالثة : فان الدولة العثمانية ونتيجة تعرض الولايات العربية ولأول مرة لخطر الهجوم المباشر تحركت وبقوة للقضاء على قوة العصبيات المحلية فى مصر والشام ومن ثم استعادة وتأكيد سلطة السلطان على الأراضى التى يحكمها ، ولقد كان توظيف الدولة العثمانية لدور كل من محمد أبو الذهب ضد على بك الكبير ودور أحمد الجزار ضد ظاهر العمر تعبيرا عن سياسة تقليدية عثمانية وهى ضرب عناصر العصبيات المحلية بعضها ببعض (١٠٥)، هذا وترى بعض المصادر (١٠٦) أن

---

١٠٢) د. خيرية قاسمية مرجع سابق ، ص ص ٤٣ – ٤٥ .

١٠٣) د. جهاد عودة . مرجع سابق ، ص ص ٩٨ – ٩٩ .

١٠٤) المرجع السابق ، ص ص ١٠٠ ، ١٠٥ – ١٠٦ .

١٠٥) - P.M.Holt : "The Later Ottoman Empire in Egypt and the Fertile Crescent".in:P.M.Holt.et.al.(ed): op.cit.PP 379-380 .

١٠٦) د. عبد الوهاب بكر مرجع سابق ، ص ٨١ .

هزيمة الدولة العثمانية من القوى الأوروبية المسيحية فى أوروبا فى نفس الوقت الذى اتجه فيه على بك للتحالف مع روسيا ضدها كان دافعا هاما وراء انقلاب ابو الذهب على سيده بحجة أن على بك كان كافرا يتعاون مع قوى مسيحية من أجل تدمير الأمبراطورية الاسلامية ، ولقد ساد هذا الشعور مصر خلال الايام الأخيرة لعلى بك الكبير خاصة فى ظل غضب العلماء من ازدياد الحريات التى سمح بها على بك للأقليات المسيحية.

ثانيا : الشام والجزيرة : بين تعاون الحركات الاستقلالية في الشام مع القوي الأوروبية وبين الضغط البريطاني على جنوب الجزيرة :

اذا كانت الشام قد وقعت تحت الحكم العثمانى منذ بداية القرن ١٦ فان النفوذ العثمانى فى الجزيرة بقى اسميا ، كما كان متقطعا وغير ثابت فى اليمن ، ولم يمتد الى الخليج الا فى مطلع القرن ١٣هـ ، ١٩م .

كذلك فلقد اختلفت درجة وطبيعة تأثير القوى الخارجية على هذين النموذجين فاذا كانت الشام وأطراف الجزيرة وسواحلها على الخليج والبحر الأحمر قد تأثرت مباشرة بالقوى الخارجية فان قلب الجزيرة لم يتأثر إلا بصورة غير مباشرة .

ونظرا للموقع الجغرافى لهذين النسقين الفرعيين – وعلى عكس مصر– فلقد تأثر تطورهما السياسى الداخلى والدولى – ليس بطبيعة المتغيرات الأوروبية فى تصادمها مع المتغيرات العثمانية فقط – ولكن أيضا بحالة الصراع الصفوى العثمانى . ففى البداية وفى ظل تدفق مرحلة قوة العثمانيين والصفويين ثم فى مرحلة خبو هذه القوة كانت السياسات العثمانية والصفوية بمثابة المحددات الأساسية للتطورات فى سوريا والعراق والجزيرة ، وكان المحدد الأوروبى قائما فى بداية عملية تأثيره. ولقد تغيرت هذه الأوضاع بعد ذلك منذ نهاية القرن ١٨م وحتى القرن ١٩ حيث أضحى تأثير التدخل الأوروبى أكثر قوة من تأثير السياسات العثمانية والصفوية نظرا للتدهور الذى أصاب هذين الطرفين ونظرا للتطور فى طبيعة التنافس الأوروبى . (١٠٧)

ولهذا فانه يمكن أن نكتشف أنماطا متزامنة خلال القرن ١٨م بين هذه التفاعلات على صعيد هذه الأنساق الفرعية فكيف كانت ؟.

١ – في الشام : كان تركيب القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية (فضلا عن الطائفية والدينية) مختلفا عن نظائره فى مصر ومع ذلك فان السمات الأساسية للتفاعل بين هذه القوى والحكم العثمانى ظلت مشتركة بين النسقين وكان محورها الأساسى

---

١٠٧) - Kamal S.Salibi : "Middle Eastern Parallels: Syria. Arabia in Ottoman Times". Middle Eastern Studies . Vol. 19. No.1, 1979, P. 74 - 75 .

والذى برز بصورة أكبر خلال القرن ١٢هـ ، ١٨م هو طبيعة الاستفادة من جوانب ضعف الادارة العثمانية لتدعيم منحى الاستقلال عن الهيمنةالعثمانية سواء فى ظل رضاء المركزية العثمانية وسكوتها أو فى ظل الخروج عليها . هذا ولقد كان تأثير المتغير الأوروبى على وحدات سوريا الكبرى (لبنان - فلسطين - سوريا) أكثر وضوحا منه فى حالة العراق . (١٠٨)

وبالنظر الى التطورات فى قوى القبائل والأسر والطوائف فى وحدات سوريا الكبرى الثلاث ، والى تطورات العلاقة بينها وبين قوى الحكم والادارة العثمانية تبرز أمامنا ثلاثة نماذج كبرى للحركات الاستقلالية فى تاريخ هذه المنطقة وهى : أولا : حركة المعنيين والشهابيين والدروز فى لبنان ، وبالرغم من أن ثورة المعنيين بدأت فى القرن١٠هـ ، ١٦م الا أن أهم رموزها ظهر فى القرن ١١هـ ، ١٧م ألا وهو فخر الدين المعنى الثانى والذى ورث الدور بعده فى لبنان الشهابيون منذ نهاية ذلك القرن وحتى منتصف القرن ١٣هـ ، ١٩م ، وثانيا : حركة ظاهر العمر ثم أحمد الجزار فى فلسطين، وثالثا : حركة آل العظم فى دمشق خلال القرن ١٢هـ-١٨م . (١٠٩)

وتشترك هذه النماذج فى عملية ظهورها وسقوطها فى عدة سمات أو خصائص يهمنا منها بالذات تلك التى كان لها مدلولات هامة فى التفاعلات العثمانية الأوروبية حول هذه المنطقة ، وهى :

أ- ظهور قادة هذه الحركة من بين توازنات قوى محلية حساسة والانفراد بالسلطة نتيجة القدرة على اتباع سياسة توازن بين مختلف القوى فى نفس الولاية أو الولايات المحيطة ، فلقد استطاع فخر الدين المعنى أن يمد نفوذه من حوله بالتفاهم مع رؤساء القبائل العربية ، هذا ورغم أنه كان درزيا الا أنه استطاع المناورة مع كل من المسيحيين والمسلمين السنة لكسب ودهم .

كذلك نجد أن اسماعيل باشا العظم أول ولاة آل العظم ١٧٢٥م استطاع أن يحقق الاستقرار الداخلى من خلال الموازنة بين مختلف قوى الولاية التى يحكمها ، كما أن

---

١٠٨) سنشير الى العراق عند تناول الصراع العثمانى الصفوى حيث أن دور المتغير الأوروبى على صعيد العلاقات العراقية العثمانية كان محدودا أو غير مباشرا بالمقارنة بتأثير العامل الصفوى . وفى المقابل كان للدور الأوروبى تأثيره الكبير على الصراع العثمانى الصفوى ومن ثم على مصير العراق بين هذين الطرفين .

١٠٩) أنظر التفاصيل التاريخية فى .

- د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ - ١٨٦ .
- محمد فريد : مرجع سابق .
- د. عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ص ١٣٩ - ١٤٥ .
- د. رأفت الغنيمى الشيخ . مرجع سابق ، ص ص ٦٥ - ٨٠ .

- R.Bagley .. op.cit. PP 68 - 75 .

وكذلك أنظر نتائج دراسة .

- K:Salibbi . op.cit. PP 74 - 79 .

حصوله على باشوية دمشق جاء نتيجة توافر ظروف خاصة دفعت الدولة العثمانية الى الاستعانة بأفراد هذه الاسرة لتولى مقاليد الحكم لمواجهة ماساد سوريا من فوضى واضطراب بعد أن كانت الأحوال فى بداية الحكم العثمانى طوال القرن ١٦ تتسم بالأمن والاستقرار ٠

أما ظاهر العمر فلقد تزايد نفوذه وامتد نطاقه فى جنوب سوريا على حساب الوالى العثمانى والباشا من أسرة العظم فى ولايات دمشق وصيدا ولقد ظل توازن القوى لصالحه فى البداية نظرا لرضاء السلطان العثمانى وسكوته ، وحين اختل مصدر هذه المساندة لم يكن أمامه فى مواجهة توحد قوى باشوات حلب ودمشق وطرابلس وبيت المقدس وأمراء الدروز ضده إلا الالتجاء الى على بك الكبير ٠

ب - الحصول فى البداية على الرضاء المباشر أو الضمنى من السلطنة العثمانية وهو الرضاء الذى يظهر نتيجة قيام هذه القوى بدور فى حماية مصالح الدولة العثمانية، فعلى سبيل المثال كان من أهم المصالح التى حماها آل العظم أولا هى حماية أمن طرق الحجاج من تركيا وشمال سوريا والتى تعرضت للسلب والنهب من البدو مما أثر فى مركز السلطان الدينى ، وكذلك مواجهة تزايد نفوذ قوى اقليمية أخرى مناوئة للنفوذ العثمانى فلقد كانت العودة الثانية لحكم آل العظم فى النصف الثانى من القرن ١٢هـ - ١٨م دليلا على اعتراف الدولة العثمانية بحاجتهم اليهم ولكن هذه المرة لمواجهة نفوذ ظاهر العمر المتزايد فى جنوب سوريا والذى وصل أقصاه بتحالفه مع على بك الكبير٠ ولقد فشل آل العظم فى مواجهة وصد هذا التحالف على أرض الشام٠

ولكن سرعان ماتغير هذا الرضاء الى قرار بالتصفية وذلك تحت تأثير اعتبارات متعددة منها محددات خارجية - كما سنرى فى البنود التالية - ومنها محددات داخلية وأساس هذه الأخيرة هو فقدان مصادر المساندة من استانبول وزيادة قوة المصادر المعادية (كما حدث مع آل العظم قرب منتصف القرن ١٨) أو خيانة من الداخل كما حدث مع ظاهر العمر وعلى بك الكبير بسبب انقلاب محمد أبو الذهب وأحمد الجزار أو بسبب مقاومة الشهابيين وآل العظم مع العثمانيين ضدهما٠

ج - قامت هذه الحركات على أساس تدعيم ركائز قوتها الداخلية ومواردها المالية من أجل دعم قواها العسكرية وطالما استمر قادتها فى دفع المقررات المالية السنوية للسلطان العثمانى دون نقصان سكت عنهم طالما لايمثلون تهديدا للسياسة العثمانية٠

د - اقترنت هذه الحركات بتغلب اتجاه التسامح الدينى مع الأقليات المسيحية، وبتزايد نفوذ الأقليات الأوروبية ، وبتدعيم الاتصالات مع قوى أوروبية متعددة لتعبئة المساندة فى مواجهة العثمانيين ٠

فنجد أن سياسات فخر الدين المعنى التجارية والزراعية والدينية كانت مصدر جذب للأقليات المارونية والارثوذكسية من جميع أرجاء الشام وكذلك للتجار الأوروبيين البنادقة والفرنسيين ، ويرجع ظهور بيروت كمركز تجاري ومالى الى تطورات هذه المرحلة ٠ كذلك ازدهر فى ظل آل العظم النشاط التجارى بين الفرنسيين المتمركزين فى الساحل ، كما وفر الشهابيون من بعد المعنيون درجة كبيرة من الاستقرار للدروز وللمارونيين فى لبنان ٠

ومن ناحية أخرى تنوعت أنماط العلاقة مع القوى الأوروبية فكانت هناك المفاوضات والاتصالات الدبلوماسية ، كما حدث مع فخر الدين المعنى الذى اتصل بالبابا ولجأ حين سقوط الأول الى فلورنسا وصقلية كما دعم علاقاته مع ايطاليا بعد رجوعه من أجل بناء قوته العسكرية والاقتصادية والاقتصادية الثانية وتدعيم ثورته الدائمة على العثمانيين ، كذلك سعى فخر الدين المعنى للحصول على معاونة ايطاليا واسبانيا وفرسان القديس يوحنا ، وحرص على ارسال عدد من الشبان الدروز للتعلم فى ايطاليا ، كما نظم المدن على نمط المدن الأوروبية وعدا الاتصال الدبلوماسى والمساندة السياسية وصل الأمر فى أحوال أخرى الى تلقى المساندة العسكرية المباشرة (روسيا) والتحالف مع قوة اقليمية أخرى (مصر) كما حدث بوضوح فى حالة ظاهر العمر ٠

واذا كانت السلطنة العثمانية قد سكتت عن هذه الحركات فى بعض مراحلها فإن تزايد قواها العسكرية من ناحية وتزايد اتصالاتها مع القوى الأوروبية من ناحية أخرى كان يثير القلق للسلطة المركزية العثمانية ويدفعها للتدخل وخاصة اذا دفعت ظروف أخرى الى ذلك كتلك الظروف المتصلة بالصراع مع الصفويين ٠

هـ – اتسمت هذه الحركات بقصر المدة الزمنية التى انفردت فيها بالحكم والتى وصلت خلالها الى أقصى قوتها : العظم (١٧٢٥ – ١٧٥٧م) ، فخر الدين المعنى (١٦٠٦ – ١٦٣٣م) ، ظاهر العمر (١٧٣٣ – ١٧٧٥م) ٠

هذا ولقد تعرضت هذه الحركات جميعها للسقوط بعد فترة قصيرة من الظهور ولكنها كانت تعود الى الظهور على نحو أكثر قوة قبل أن تسقط نهائيا ، ولقد اقترن السقوط فى كل مرة برغبة السلطة العثمانية فى تأمين ظهرها خلال تدهور الجبهة الصفوية أو للاستيلاء على ثروات هؤلاء الحكام لدعم عملياتها العسكرية على هذه الجبهة ٠ فاذا كان السقوط الأول لفخر الدين المعنى حدث ١٦١٣م فان تجدد قوته بعد رجوعه وتزايد اتصالاته الخارجية مثلت تهديدا لأمن العثمانيين وسياستهم فى وقت اتخذ فيه مراد الرابع ١٦٣٠ قرارا بشن حرب جديدة على ايران والتى استمرت حتى ١٦٣٨ ومن ثم كان اسقاطه ١٦٣٣خاصة وأن الأنباء قد تواردت للسلطان العثمانى عن حدوث اتصالات بين الشاه الصفوى وفخر الدين المعنى ٠

ومن ناحية أخرى : فان السقوط الأول لآل العظم ١٧٣٠م ارتبط بالقلاقل التى ثارت فى استانبول بسبب الهزائم على الجبهة الفارسية وأرادت الدولة العثمانية مصادرة أموال آل العظم لتمويل حربها مع الصفويين ، أما سقوط ظاهر العمر فلقد اقترن بالصدام العثمانى على جبهة أخرى وهى جبهة الحرب الروسية – كما سبق التوضيح – فبعد توقيع معاهدة كوكيتارجا ركز العثمانيون جهودهم على تصفية ظاهر العمر بواسطة أبو الذهب فى البداية ثم أحمد الجزار بعد اعادة مناطق حكمه الى السيطرة العثمانية ولعدم ابقائها فى يد حاكم مصرى قوى .

٢ - حول الجزيرة والخليج :

تأثرت التفاعلات الدولية حولها بأبعاد ثلاثة : درجة تدهور النفوذ العثمانى ، ودرجة امتداد وتقلص النفوذ الصفوى فى هذه الأرجاء وتزايد النفوذ والتدخلات الأوروبية ، والتطورات الاقليمية.

فخلال القرن ١٧م كان هناك توازن معقد فى هذه المنطقة نجم عن استمرار النزاع الصفوى العثمانى من ناحية وعن تطور توازن القوى الأوروبية فى المنطقة (البرتغالى – الانجليزى – الهولندى الى الانجليزى – الفرنسى – الهولندى) من ناحية أخرى ، واستمر هذا التوازن المعقد حتى انهيار القوة الصفوية فى منتصف القرن ١٢هـ – ١٨م ومن ثم أضحى توازن القوى الأوروبية محددا أساسيا فى سياسات هذه المنطقة وفى تفاعلاتها الخارجية ، وذلك فى نفس الوقت الذى تزايد فيه – منذ انهيار السيطرة البرتغالية فى أواخر القرن ١٧م – عدد الامارات المستقلة فى الجزيرة العربية والخليج العربى فى القرن ١٢هـ – ١٨م [(١١٠)] ، ولقد ظهرت محاولة لتوحيدها بزعامة الحركة الوهابية السعودية التى كان ظهورها ونتائجها وتطوراتها نتاج تفاعل متغيرات عثمانية وصفوية وأوروبية عدة . [(١١١)]

أ – أضحى النفوذ العثمانى ووجوده البحرى فى البحر الأحمر والخليج فى طى الماضى خلال القرن ١٨م ، فبعد أن نجح العثمانيون فى جعل "بحر الحجاز" بحرا إسلامياً مغلقاً أمام السفن غير الإسلامية نجد أن الدولة العثمانية تحت ضغط مشاغلها العديدة فى أوروبا فقدت تدريجيا الاهتمام بهذه المنطقة. فمن ناحية لم تستطع الاستمرار فى البقاء كما لم تستطع أن تفرض وحدة المسلمين فى بعض هذه

---

١١٠) وهم الزيديون فى اليمن بنو خالد فى الاحساء على طول الساحل الشرقى للجزيرة ، العتوب (آل الصباح) فى الكويت ، آل خليفة فى قطر ، الأباضيون ثم اليعاربة ثم آل بوسعيد فى عمان والأشراف فى الحجاز . أنظر تفاصيل هذه الكيانات فى .

– محمود شاكر . مرجع سابق .

١١١) سنؤجل الى الفصل الثالث تناول الحركة الوهابية نظرا لاتصالها الوثيق فى احدى مراحلها بحركة محمد على .

الأرجاء (اليمن) ، ومن ناحية أخرى لم يعد نفوذها فى أرجاء أخرى وخاصة شواطىء الخليج والحجاز إلا نفوذا اسميا ٠

فبالنسبة لليمن فانه بعد الفتح العثمانى الثانى لليمن (١٥٦٨- ١٥٧١م) لاتمام السيطرة عليها وبعد أن شهد اليمن فترة من توطيد السيطرة العثمانية عليها امتدت لما يزيد عن النصف قرن (١٥٧١ - ١٦٣٥م) تمكن الزيديون بعد مقاومة عنيفة مستمرة من اخراج العثمانيين من اليمن ١٦٣٥م وتوطيد حكم امامتهم بعد أن تم لهم أيضا القضاء على القوى اليمنية الأخرى التى كانت تحول دون توسعهم ٠

أما بالنسبة للحجاز فلقد تمتع بقدر كبير من الاستقلال عن العثمانيين ولم تتعد الرابطة الفعلية أكثر من مجرد تعيين السلطان العثمانى لشريف الحجاز مع وجود عسكرى تركى رمزى لحراسة قبر الرسول عليه السلام ، وفى المقابل كان العثمانيون يهتمون بالنفوذ فى جدة نظرا لأهميتها التجارية، كما حرصوا على استمالة أهل الحجاز لمنع مساندتهم لأهل اليمن المقاومين للنفوذ العثمانى ٠ كذلك لم تمتد السيادة العثمانية على العراق (والتى تمركزت فى ولاية البصرة) الى امارات الخليج والجزيرة الأخرى ولكن ظل هناك نوع من التبعية الاسمية فى نفس الوقت الذى ظلت فيه هذه الامارات فريسة لتنازع النفوذ الصفوى و الأوروبى (الفرنسى -الانجليزى - الهولندى) ، ومع ظهور الحركة الوهابية وتحالفها العسكرى مع آل سعود تغيرت قواعد اللعبة بين جميع هذه الأطراف ٠

ب - كان الدور الصفوى فى المنطقة فى تراجع منذ بداية القرن ١٨ نظرا لعواقب الغزو الأفغانى ثم العثمانى ثم الروسى طوال القرن ١٧م ، ولقد كان انهيار القوة الصفوية بعد وفاة نادر شاه فى منتصف القرن ١٨م علامة هامة على تراجع الاهتمامات الفارسية بالخليج وهى الاهتمامات التى أخذت قفزة هامة فى بداية حكم نادر شاه ١٧٢٦م ٠

ج - أضحى عامل التوازن بين القوى الأوروبية هو العامل الخارجى الأساسى فى سياسات المنطقة منذ منتصف القرن ١٨م نظرا للفراغ الذى ترتب على جمود الصراع الصفوى العثمانى بعد سقوط الدولة الصفوية ونظرا لطبيعة التطور الذى حدث على تنافس هذه القوى على الساحة الأوروبية والذى كان له تأثيره الكبير على الصراع الأوروبى الاستعمارى وخاصة فى الخليج والمحيط الهندى ٠

فاذا كانت مرحلة التوسع الأوروبى الأولى قد شهدت الاحتكار البرتغالى فانه وفى نهاية القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م تدعم النفوذ البريطانى بعد أن تفوق على نفوذ القوى الأخرى المتنافسة أى هولندا ثم فرنسا - هذا ولقد استفادت الحركة الوهابية

والامارات الصغيرة الناشئة فى الكويت والبحرين وقطر وأبوظبى من حالة اشتداد التنافس بين القوى الأوروبية الفرنسية والبريطانية خلال النصف الثانى من القرن ١٨م أى فى مرحلة تبلور التشكيلات السياسية فى هذه المنطقة ولكن حين تأكدت السيطرة البريطانية بعد ذلك اختلف الوضع برمته حيث بدأت بريطانيا تتصدى للسيطرة على هذه التشكيلات وعلى مصير المنطقة برمتها .

واذا كانت عمان فى ظل حكم اليعارية قد لعبت دورا هاما فى مقاومة النفوذ الفارسى كما استفادت من ظروف التنافس الهولندى -الفرنسى -الانجليزى ، واذا كانت امارات عدة قد تشككت فى النفوذ العثمانى وحرصت على تأكيد استقلالها بين الصفويين والعثمانيين . فمن الملاحظ أن نمط مسلك هذه الامارات تجاه هولندا وبريطانيا وفرنسا لم يعكس مثل هذا التشكك نظرا لتغلب المخاوف من القوى الأقليمية المحيطة على المخاوف من التهديد الخارجى .ولقد ساند البريطانيون الزيديين فى اليمن لمقاومة العثمانيين ، كذلك تعاون البريطانيون مع عمان ضد البرتغاليين وحاول الفرنسيون التعاون مع القبائل العربية فى شمال الجزيرة ضد الحركة الوهابية وضد الأنجليز . وهكذا لعبت الدول الأوروبية بتداخلاتها دورا فى تشكيل التوازنات الاقليمية على نحو مهد بعد ذلك لسيطرة هذه القوى على حساب ومصلحة وحدة وتضامن مكونات هذه المنطقة من الكيانات الاسلامية . وازدادت الصورة وضوحا فى القرن ١٩ – كما سنرى – وخاصة فى ظل تداعيات حملات محمد على .

ثالثا : شمال أفريقيا :

بين الهجوم على الوجود الأوروبى فى المتوسط ومعاهدات السلام مع الأوروبيين وبين درجة الاستقلال عن السيدة العثمانية

سبق أن رأينا كيف ظل الصراع العثمانى الأسبانى طوال القرن ١٦م هو المحرك الأساسى للتفاعلات الدولية فى حوض المتوسط ، ومع هزيمة البرتغاليين فى موقعة وادى المخازن ١٥٧٨م ومع تغلب العثمانيين على الأسبان والاستيلاء نهائيا على تونس ١٥٧٤م ومع فشل محاولات التضامن العثمانى مع الموريسيكيين تجمدت ساحة هذا الصراع ولم تعد حدود الامبراطورية العثمانية فى غرب المتوسط – ولمدة تقرب من القرنين – تقع فى قلب مناطق الصدام العثمانى الأوروبى الخطير ولكنها ظلت منطقة صدام من نوع جديد ، فبالرغم من الصلح العثمانى الأسبانى ١٥٨٠م الذى كان قد حدد الحدود بين أراضى المسلمين وأراضى المسيحين فى غرب المتوسط الا أن توقف الحروب الكبرى على هذه الساحة لم يؤد الى سلام تام ، فلقد ظهر نوع من الصراع غير المنظم حول هذه الحدود أخذ شكل غارات بحرية وأخرى مضادة بين الطرفين

مثلت سمة هامة للتفاعل الاسلامي - المسيحي في هذه المنطقة طوال القرنين ١٧م و١٨م ، ومع ذلك لم يترتب على هذا التفاعل وحتى بداية القرن ١٩م أى استقطاعات من الحدود الغربية للامبراطورية العثمانية لصالح أى عدد من الدول الأوروبية، فبالرغم من تغير توازن القوى لصالح الأوروبيين قرب نهاية القرن ١٨م الا أنه ظل للدولة العثمانية قدر كبير من السيطرة السياسية على هذه المنطقة (١١٢) . ولقد كان هذا النمط من العلاقات محصلة للتفاعل بين درجة الضغط الخارجي من جانب الدول الأوروبية وبين طبيعة الاوضاع الداخلية في ولايات شمال افريقيا الثلاث (الجزائر-تونس-ليبيا)من ناحية ، وبين طبيعة علاقاتها بالدولة العثمانية وعلاقاتها مع الدول الأوروبية من ناحية أخرى ، وعلى ضوء الرؤية المقارنة للتفاعل بين هذه الأوضاع في حالة الولايات الثلاث (١١٣) يمكن أن نذكر بعض الملاحظات التى توضح أبعاد التفاعلات الدولية بين هذه الأطراف :

---

١١٢) أنظر التفاصيل التاريخية فى :

- د. ابراهيم العدوى . مرجع سابق ، ص ص ٤٤٢ - ٤٤٤ .
- د. عمر عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠٥ .
- د. سيد مصطفى سالم . الفتح العثمانى الأول لليمن (١٦٣٥) . مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ - ٣٥٥ ، ٤٢٦ - ٤٤٥ .
- ل . ا. سيديو مرجع سابق ، ص ص ٥٠٦ - ٥١٣ .
- د. ميمونة خليفة الصباح . "علاقات الكويت الخارجية خلال القرن ١٨م" . مجلة المؤرخ العربى . عدد ٣٨ . ١٩٨٨ ، ص ص ٦٨ - ١٠٢ .
- د. جمال زكريا قاسم الخليج العربى دراسة لتاريخ الامارات العربية فى عصر التوسع الأوروبى الأول ١٥٠٧ - ١٨٤٠ م . دار الفكر العربى . القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٩ - ١٣ ، ٩٥ - ١٨٣ .
- د. فاروق عثمان أباظة . عدن والسياسة البريطانية فى البحر الاحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ص ٥٨ - ٧٣ .
- K.Salibi : op. cit . PP 77 -80 .
- R. Bagely : op . cit . PP 58 - 62 , 90 - 94 .
- Andrew Hess : "The Forgotten Frontier : The Ottoman North African Provinces During the Eigheenth Century".in: Thomas Naff & Roger Owen (eds) . op. cit . PP 74 - 75 .

١١٣) أنظر التفاصيل التاريخية فى

- د. زاهر رياض . شمال أفريقيا فى العصر الحديث . مرجع سابق .
- د. رأفت الغنيمى الشيخ . مرجع سابق . ص ص ٨٧ - ٩٥ .
- Robert Mantran : "Le Statut de l'Algerie,de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'Empire Ottoman" .dans : R.Mantran (ed) : op . cit .
- Robert Mantran : "L'Evolution des Relation entre la Tunisie et L'Empire Ottoman" dans. : Ibid .
- P.M.Holt : et. al . (ed) : op. cit . V 2 . PP 254 - 265 .
- N.Barbourd : op. cit .

١ – طبقت الدولة العثمانية فى الولايات الثلاثة نظام الحكم الذى وضعته لحكم ولاياتها ولكن سرعان ماتحول هذا النظام الى نوع من الحكومات المحلية التى يعترف بها السلطان كنظم داخلية مستقلة لحكم أقاليم تركية ، أى تحولت الادارة المركزية العثمانيه المباشرة والمحكمة الى نوع من اللامركزية أو نوع من الاستقلال الذاتى . ومع اختلاف السمات التفصيلية لتجارب الولايات الثلاث الا أن علاقاتها بالسلطة العثمانية قد مرت بمراحل متتالية اختلفت كل منها عن الأخرى من حيث شكل العلاقة بين القوى الرئيسية الثلاث فيها أى الباشا أو الوالى العثمانى ، والانكشارية ، ورؤساء البحر ، فبعد مرحلة مركزية الادارة العثمانية (حتى نهاية القرن السادس عشر) ظهر مع بداية القرن السابع عشر اتجاه قادة الانكشارية للسيطرة على أمور الولايات على حساب الباشا العثمانى . ومع بداية القرن الثامن عشر بدأ يظهر –وخاصة فى تونس وليبيا – نوع من العصبيات المحلية التى استطاعت أن تستأثر بالسلطة وبشكل وراثى ونجحت بعد مجهود فى الحصول على اعتراف السلطان العثمانى ، ويمثل هذه العصبيات الحسينيون فى تونس (١٧٠٥ – ١٩٥٧م) ، والقرامانليون فى ليبيا (١٧١١ – ١٨٣٥م) . ولقد تأثر التاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى لشمال أفريقيا بهذه العملية لانتقال السلطة والتنازع عليها بين هذه القوى الثلاث مما أثر بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسى والاقتصادى على نحو أدى الى تدهورهم الشديد فى نهاية القرن الثامن عشر وفتح أبواب التدخل الخارجى والاحتلال العسكرى .

هذا ويجدر بيان أن هذه الصور من العلاقات بين هذه الولايات وبين الادارة العثمانية هى نوع من اللامركزية التى لم تعن على الاطلاق اعتراف هذه الادارة أو هذه الولاية بالانفصال أو الاستقلال. فاذا كانت هذه الولايات قد بدأت تسلك مسلك الاستقلال إلا أن السيادة العثمانية ظلت قائمة وعبرت عن نفسها فى روابط متعددة كان من أهمها تلك المتصلة بمجال التفاعلات بين هذه الولايات والدول الأوروبية والتى أبرزت نمطا مختلفا عن أنماط التفاعلات المناظرة فى الأنساق الفرعية الأخرى التابعة للدولة العثمانية والسابق توضيحها .

٢ – أوجدت السيادة الاسمية العثمانية على الجزائر وتونس وليبيا وضعاً سياسياً جديداً ظلت القوى الأوروبية الغربية تقاومه مايقرب من الثلاث قرون . فبالرغم من اكتشافات الطرق البكرية الجديدة والأراضى الجديدة الا أنه ظل للمتوسط دور أساسى فى السياسة والتجارة العالمية نظرا لامتدادات الدولة العثمانية على شواطئه الجنوبية والشرقية من ناحية وامتدادات الدول الأوروبية على شواطئه الشمالية من ناحية اخرى، ولقد نتجت هذه المقاومة فى جزء كبير منها عن النشاط الأساسى الذى مارسته هذه الولايات الثلاث وهو نشاط الجهاد البحرى ضد الوجود والمصالح الأوروبية فى

المتوسط فلقد خلق هذا النشاط مشكلات كبيرة مع القوى البحرية الغربية وأدى الى استمرار حالة التوتر والصدام بالرغم من توقف الحروب البحرية الكبرى بين العثمانيين والأوروبيين فى هذه المنطقة .

واذا كانت العديد من المصادر الغربية قد اتهمت هذا النشاط ووصفته بأعمال القرصنة مما استوجب من المؤرخين المسلمين دحض هذه الاتهامات ووصف هذا النشاط بالجهاد البحرى (١١٤) ، فان هذا لم يمنع بعض المصادر الغربية الأخرى . (١١٥) من التنبيه الى أن هذا النشاط البحرى كان من الجانبين وغير مقصور على جانب المسلمين فقط وانه لايمكن ان تنطبق عليه تماما مواصفات أعمال القرصنة نظرا لطبيعته الخاصة ، ومن ثم فهو فى حاجة الى دراسة من منظور جديد يوضح الفارق بين القرصنة ويوضح نصيب الدول الأوروبية أيضا فيها حتى يمكن تصحيح وتقديم الأحداث التاريخية المعنية بصورة صحيحة سليمة .

هذا ويساعد فهم نماذج من العلاقات الدولية بين الولايات الثلاث والدول الأوروبية والدولة العثمانية على بيان استمرار أبعاد الروابط القوية بين الدولة العثمانية وهذه الولايات الثلاث بالرغم من مظاهر تطور النظم الداخلية فيها نحو استقلالية داخلية . وهذه الروابط تختلف فى مدلولها ومغزاها عن نظائرها بالنسبة للعلاقات العثمانية مع التشكيلات السياسية فى الشام والتى مثلت كما رأينا خبرة مختلفة بالنسبة للعلاقات مع الطرف الأوروبى حيث ان مصدرا لمساندة الاتجاهات الاستقلالية عن الدولة العثمانية وهو الأمر الذى لم يظهر فى خبرة شمال أفريقيا بل على العكس ظهر كيف كانت بعض القوى فى هذه الولايات سبيلا من سبل استمرار الجهاد العثمانى البحرى ضد الأوروبيين ولو فى صورة جديدة ، ولكن من ناحية اخرى كانت سبيلا من سبل اعاقة وتوتر أنماط من العلاقات العثمانية الأوروبية حول بعض الموضوعات ولقد بين تعامل السلطة المركزية العثمانية مع الولايات حول هذه الموضوعات الروابط القوية بين الحكومة العثمانية وبين هذه الولايات بالرغم من مظاهر الاستقلالية الداخلية ، من ناحية الجهاد البحرى نجد أنه بعد أن كانت الدولة العثمانية قادرة بواسطة القوة البحرية على تحمل أعباء السيطرة المباشرة على شمال أفريقيا فان تزايد تكلفة هذه الأداة دفعت بالدولة العثمانية خلال القرنين ١٧م و١٨م الى تخفيض حجم الأسطول المركزى العثمانى وتحديد نطاق عملياته وقصرها على حماية طرق الحج ونقل الحبوب فى شرق المتوسط ، وفى نفس الوقت فانه مع تطور المواجهة فى أوروبا (مع النمسا

---

١١٤) أنظر على سبيل المثال .

- د. رأفت الغنيمى الشيخ : التوجه العثمانى والبحر الأحمر .

١١٥) - N0 Barbourd : op . cit. PP 99 - 101

وروسيا) بعد انتهاء التحدى الأسبانى فى المتوسط ومع ضعف الأساطيل المتوسطية للدول الأوروبية الآخرى تحول انتباه الدولة العثمانية الى البر ولكن كان على السلطة العثمانية أن تتبنى سياسة تساعد فى آن واحد على التصدى للدول الأوروبية فى البر والبحر وعلى عدم تشجيع الحكام المحليين فى الولايات الثلاث على زيادة استقلالهم ومن ثم كانت مساندتها لأنشطة الجهاد البحرى لمسلمى شمال أفريقيا . ولقد تعددت هذه الأنشطة خلال القرن ١٧م بصفة خاصة ثم خفت وتراجعت خلال القرن ١٨م هذا ولقد واجهت هذه الأنشطة فى بعض الأحيان -كما سنرى- ضغوطا من الدولة العثمانية لوقفها كما كانت مبعثا لمشاكل عديدة بين الجزائر بصفة خاصة باعتبارها أقوى الولايات الاسلامية الثلاث من الناحية البحرية وبين انجلترا وهولندا وفرنسا لدرجة وصلت الى ضرب واحتلال بعض مواني‌ء الجزائر .

هذا ولم تمنع هذه الصدامات من عقد اتفاقات سلام وتجارة بين الطرفين ، حصلت بمقتضاها الدول الأوروبية وخاصة فرنسا على امتيازات تجارية هامة كانت نواة للمصالح الاقتصادية التى تنامت تدريجيا وتجمعت فى بداية القرن ١٨فيما عرف بشركة أفريقيا وكانت أساسا من اسس التدخل المباشر بعد ذلك فى شئون الجزائر وشمال أفريقيا كله[١١٦] . ولقد تضمنت هذه الاتفاقات -كما تذكر بعض المصادر العربية[١١٧]- موافقة الدول الأوروبية على دفع جزية للجزائر وليبيا لتأمين مرور سفنها وعدم تعرضها لهجوم السفن الليبية والجزائرية .

أما عن استمرار الروابط القوية بين الحكومة العثمانية والولايات الثلاث فلقد تعددت نماذج العلاقات التى تبنته ، فلقد بذلت الحكومة العثمانية محاولات عديدة للحد من أنشطة الجهاد البحرى مما أبرز النزاع بين استانبول والقادة العسكريين فى الولايات الثلاث لكن تدهور الوضع العالمى للعثمانيين - بعد كارلوفيتز دفعها - كما سبق ورأينا - الى توقيع معاهدات مع الدول الأوروبية تمنحهم بمقتضاها امتيازات عديدة من بينها حماية سفن هذه الدولة من هجوم قادة البحر المغاربة ، ولكن اعترض دايات الجزائر بصفة خاصة على هذه الاتفاقيات أو تجاهلوها لأنها تضعف من قدرتهم على التفاوض مع الدول الأوروبية حول سبل عدم تعرض سفنهم للهجوم ولذا

---

١١٦) انظر نماذج من جهاد القرامانليين فى .

- د. رأفت الغنيمى الشيخ تاريخ العرب الحديث والمعاصر . مرجع سابق ، ص ص ٩٤ - ٩٦.

وبالنسبة لجهاد الجزائر وتونس وليبيا أنظر .

- P.M.Holt et.al. (ed) : op. cit. PP 254 - 264 .

وحول نصوص بعض اتفاقيات السلام والتجارة بين الولايات الثلاثة وبين بريطانيا وفرنسا أنظر .

- J.C.Hurewitz : op. cit. PP. 19 - 21 , 29- 34 , 44 - 48, 59-63

١١٧) محمود شاكر مرجع سابق . ج٨ ، ص ٩٥ .

- د. رأفت الشيخ مرجع سابق ، ص ٩٥ .

كان الباب العالى يتدخل ويحاول الضغط من أجل احترام هذه الاتفاقيات التى يهدد انتهاكها باندلاع حرب كبيرة لايرغب فيها العثمانيون ، ولقد تنوعت صور وسبل هذا الضغط وخاصة على الجزائر فكان هناك الفتاوى التى تصدر من شيخ الاسلام فى استانبول باعلان داى الجزائر خارجا على الشريعة (كما حدث فى بداية القرن ١٨م)، ووقف المساعدات العسكرية والمالية ، منع السفن الحربية والتجارية من استخدام الموانى العثمانية فى شرق المتوسط ، ومنع امداد العسكرية الجزائرية بالبحارة والجنود الأتراك من الأناضول ، ومنع قوافل الحج والتجارة بين الجزائر والأماكن المقدسة ، وفى كثير من الاحيان - وخاصة فى حالة تزايد تهديد طرف خارجي- كان دايات الجزائر يحسمون اختيارهم بين الانفصال عن الامبراطورية وبين التكيف مع سياسة استانبول لصالح الخيار الأخير.(١١٨)

والى جانب هذا المؤشر عن استمرار خضوع الجزائر للسيادة العثمانية الفعلية فى مجال العلاقات الدولية نجد أن تونس أيضا كانت مستمرة فى الخضوع لهذه السيادة، ومن أبرز مظاهر هذا الخضوع وخاصة فى مجال الشئون الخارجية أن معاهدات السلام والتجارة التى عقدت بين تونس وبعض الدول الأوروبية خلال القرن ١٧م كان يتم توقيعها بين الباشا العثمانى باعتباره الممثل الرسمى للسلطان ، كما كانت توقع فى القسطنطينية متضمنة اشارة السلطان والصدر الأعظم . (١١٩)

وعدا هذه النماذج الخاصة بكل ولاية فهناك نماذج مشتركة بين الولايات الثلاث تبين أنه مهما بدت السلطة العثمانية متراخية بشأن سيطرتها على الأوضاع الداخلية فان الولايات الثلاث لم تكن منفصلة عن الدولة العثمانية أو مستقلة عنها ، ومن أهمها النموذجان التاليان :

الأول : ظهر عند طلب الدولة العثمانية من الولايات الثلاث الاشتراك فى حملاتها البحرية العسكرية، ولقد تمت هذه المشاركة بالفعل فى فترات ولأهداف مختلفة كان من أهمها الحملة العثمانية على جزيرة كريت ، وكذلك اشتراك قوات الجزائر فى محاربة السفن الروسية فى المتوسط تضامنا مع العثمانيين خلال الحرب الروسية العثمانية الأولى الكبرى (١٧٦٨ - ١٧٧٢) (١٢٠)

أما النموذج الثاني : فيتضح من استعداد الوحدات السياسية فى شمال أفريقيا (التى تشكلت نخبها فى العصر العثمانى من عناصر تركية اسلامية) للاعتراف بالنفوذ

١١٨) أنظر نماذج هذا النزاع خلال النصف الأول من القرن ١٨م فى :
- A. Hess : op . cit . PP. 77 - 81 .
- Robert Mantran, L'Evolution des Relation . . . op. cit. pp. 326 - 328 .

١١٩) - Ibid : P 328

١٢٠) - R. Mantran : Le Statut ... op. cit . PP 6 , 8 .

السياسى والدينى للسلطان العثمانى وسلطته فى علاج النزاعات التى تندلع فيما بينهم، ولقد استخدم هذا النفوذ حتى يؤثر على التوازن بين القوى السياسية فى المنطقة لصالح استمرار السيادة العثمانية . (١٢١)

واذا كانت هذه المؤشرات والنماذج تبين مدى استمرار الروابط بين الولايات المغربية واستانبول ووضع الطرف الخارجى فيها فإنها توضح أيضا أمرين بالنسبة لدوافع وتوجهات الطرفين كل منهما فى مواجهة الآخر :

أولهما : حرص الدولة العثمانية على تحقيق هدف مزدوج وهو التصدى للدول الأوروبية برا وبحرا وفى نفس الوقت عدم تشجيع الحكام المحليين على التحول لأقاليم منفصلة .

وثانيهما : حرص ولايات شمال أفريقيا على عدم الانفصال عن الدولة العثمانية بالرغم من تزايد أوجه استقلالهم الداخلى ، فلقد كانت هذه الولايات تواجه محاولات القوى الأوروبية وبكل الطرق لفصلها عن الامبراطورية العثمانية ولذا حين كانت هذه الولايات تواجه تهديدا مباشرا من الفرنسيين بصفة خاصة كان الدايات والبايات يطلبون مساعدة العثمانيين ، ولقد نجح العثمانيون بالفعل فى انقاذ تونس وليبيا لفترة أطول من الجزائر ، ورغم تزايد انخفاض الاهتمام العثمانى بهذه المنطقة نظرا للبعد الجغرافى ومحدودية المكاسب الاقتصادية ونظرا لتزايد مشكلات ومظاهر ضعف الحكومة المركزية العثمانية ، ورغم ماكان للجزائر وتونس - أكثر من غيرهما من أقاليم الأمبراطورية فى هذه المرحلة - من مصالح اقتصادية عديدة مع أوروبا ، الا أنها كانت تدرك أن الحماية العثمانية مهما كانت رمزية فهى تمثل الضمان والحماية فى مواجهة التهديدات المحتملة من جانب أوروبا والتى أخذت تتزايد خطورتها تدريجيا ، كما كانت تدرك مدى استعداد السلطان للتسامح فى درجة استقلالهم الداخلى طالما لايمس السيادة العثمانية (١٢٢) . وهكذا ظل السلطان العثمانى يمارس قدرا كافيا من السيطرة السياسية على نحو حافظ على تماسك الجناح الغربى المتوسطى للامبراطورية حتى أوائل القرن ١٩م .

وطالما ظل اهتمام القوى الأوروبية مركزا على طريق الهند أى حول البحار والمحيطات الكبرى ظلت شمال أفريقيا كما ظل الخليج والجزيرة بل والشام ومصر بمنأى عن الهجوم الأوروبى العسكرى المباشر ، وهو الأمر الذى اختلف بعد ذلك منذ نهاية القرن ١٨م ابتداء من الحملة الفرنسية حيث لم يصمد فى مواجهة الهجمة الجديدة ذلك التوازن الحساس والمعقد فى العلاقات بين المركزية العثمانية وبين ولاياتها

---

(١٢١) - A . Hess : op. cit . PP 79 - 80 .

(١٢٢) - R.Mantran : op. cit. PP 13 - 14 .

العربية وهو التوازن الذى نجح العثمانيون فى ادارته على نحو قلص من تأثير المتغير الأوروبى على تشكيل العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ، واختلفت الصورة بعد ذلك حيث زاد وزن هذا التأثير بدرجة كبيرة وتدريجية منذ أوائل القرن ١٩م .

المطلب الثاني : أنماط التفاعلات الدولية لمراكز القوي الإسلامية المستقلة عن الدولة العثمانية :

ظلت أهم هذه المراكز هى السعديون والعلويون فى مراكش والصفويون ثم القاجاريون فى ايران والمغول فى الهند ، كذلك يمكن أن نضيف بعض امارات وسط آسيا والقفقاس التى استكملت روسيا القيصرية الاستيلاء عليها فى ظل انعكاسات النزاع الصفوى – العثمانى والنزاع الصفوى مع هذه الامارات . ولقد قدمت أنماط التفاعلات الدولية حول هذه المراكز مدلولات عديدة حول مدى التقلص فى القوة العثمانية ومدى الامتداد الذى حاق بتأثير التداخلات الأوروبية على مصير أرجاء العالم الاسلامى .

أولاً : السعديون ثم العلويون بين العثمانيين والدول الأوروبية :

وصلت الدولة السعدية الى قمة قوتها السياسية والاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن ١٦م أى بعد أن تجمد الصراع الاسبانى العثمانى فى حوض المتوسط ، ولقد ظلت ترفض الدخول تحت السيادة العثمانية بعد أن نجح مؤسسوها فى أبعاد النفوذ الجزائرى والعثمانى من مراكش ، وبالرغم من ادراك العثمانيين لأهمية التعاون مع هذا الأقليم وضرورة ضمه لاكمال واحكام مقاومة امتداد النفوذ الأوروبى الى شمال أفريقيا إلا أن حكام هذه الدولة تمسكوا باستقلالهم وكان أحد أهم دعائم حجتهم هو انتسابهم لآل البيت ومن ثم رفضهم للخلافة العثمانية غير العربية . (١٢٣)

وبعد أن كانت كل من أسبانيا والبرتغال يمثل الطرف الأساسى فى التفاعلات الدولية المغربية والتى أثرت وتأثرت بالتفاعلات مع الدولة العثمانية حين كانت تسعى للاستيلاء على المغرب -كما سبق ورأينا- دخلت فرنسا وانجلترا كأطراف بعد أن أخذ النفوذ العالمى لأسبانيا فى التراجع وبعد أن ضعف الدور البرتغالى بعد انضمامها الى أسبانيا منذ ١٥٨٠م وبعد أن تخلت الدولة العثمانية عن ضم المغرب وذلك عقب هزيمة أسطولها فى معركة ليبانتو البحرية ١٥٧١م .

ولقد قدمت التفاعلات نموذجين مختلفين : أحدهما محوره الجهاد ضد بعض القوى الأوروبية ، أما الآخر فقام على التحالف مع البعض الآخر من هذه القوى . ولقد

---

١٢٣) د. عبد العزيز الشناوى . الدولة العثمانية . ط٢. الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ج٢ ، ص ص٩٢٣- ٩٣٥ .

ارتبط كل من النموذجين ارتباطا وثيقا بنوع محدد من العلاقات المغربية مع العثمانيين وذلك خلال ثلاث مراحل من مراحل تطور الأوضاع المغربية :

المرحلة الأولى هى مرحلة ازدهار القوة السعدية حتى ١٦٠٣م ، ثم مرحلة التدهور والفوضى حتى سقوط السعدية ١٦٦٩م ، ثم مرحلة القرن ١٨ من حكم العلويين .

فنجد أنه بالرغم من الدولة العثمانية كان يمكن أن تنظر الى تزايد القوة السعدية المستقلة عنها كمصدر للمنافسة فى المتوسط وخاصة من خلال صدامها مع الولايات الثلاث العثمانية فى شمال أفريقيا الا أن تدخلات المنصور السعدى لدى السلطان العثمانى نجحت فى تحديد واحتواء احتمالات النزاع [١٢٤] . ولكن من ناحية أخرى يمكن القول إن الدولة العثمانية لم تعد -خلال القرن ١٧م- متغيرا أساسيا فى التفاعلات المغربية الأوروبية كما حدث من قبل حيث لم يعد التوسع فى هذه المنطقة على قائمة أولويات السياسة العثمانية ، وحتى حين تجددت بعض نوايا التوسع العثمانى نحو المغرب -وذلك من خلال تحريك قوات الجزائر- فى فترة ضعف الدولة السعدية فلم يعد بامكان الدولة العثمانية التأثير بفعالية على المعادلة المغربية الأوروبية بعد أن دخلتها أطراف أوروبية متعددة ، ومن ناحية ثالثة وفى ظل العلويين [١٢٥] خلال القرن ١٨م لجأ هؤلاء الى السلطان العثمانى عند اندلاع حرب مع الجزائريين باعتباره حامى الأماكن المقدسة وحامى الشريعة ضد الأعداء وكما كان يفعل المنصور السعدى كانوا يرسلون الهدايا له يطلبون المساعدة العسكرية والسياسية حين يتعرضون لاشتداد هجوم الدول الأوروبية (كما حدث عند ضرب فرنسا للموانى المغربية فى منتصف القرن ١٨م) ، كذلك فإن السلطان العثمانى -خلال الحرب الروسية العثمانية- طلب من سلطان المغرب، الذى كان يؤكد على سياسته فى الدفاع عن الاسلام ، طلب مساعدته فى مواجهة الروس وذلك بمنع الروس من الدخول الى المتوسط من خلال جبل طرق.

أما عن نماذج التفاعلات مع الدول الأوروبية [١٢٦] فلقد برز خلال مرحلة القوة السعدية نمط تعاون الملك منصور السعدى مع انجلترا ضد أسبانيا والبرتغال مستفيدا

---

١٢٤) - P.M.Holt et.al. (eds) : op.cit. P 244.

١٢٥) - A . Hess : op. cit . PP 80 , 82 ,83, 84.

١٢٦) أنظر التفاصيل التاريخية التى تم منها استخلاص هذه النماذج فى

- محمود شاكر . مرجع سابق . ج٨ . ص ٥٣٤ - ٥٤٠ .

- د. شوقى عطا الله الجمل محمد الغباشى وجهاده ضد الأسبان والبرتغال (١٠٥١هـ - ١٦٤١م) .مجلة الدراسات التاريخية، ص ص ١٨٣ - ٢٢٢ .

- P.M. Holt et.al. (eds) : op. cit. PP 244 - 248 .

- N. Barbourd : op. cit . PP 102 - 108 .

وأنظر أهم الاتفاقيات بين المغرب وفرنسا فى القرن ١٧م فى .

- J.Piscatorie : op. cit. P 58 .

- J.C.Hurewitz : op. cit. PP 42 - 44.

فى ذلك من مناخ العداء الشديد بين أسبانيا وانجلترا فى هذه المرحلة ، ولقد وصل الأمر به الى التخطيط لغزو جنوب أسبانيا ولكن لم تتحمس انجلترا لتقديم هذه المساعدة (التى كان لابد وأن تعنى اعادة حكم المسلمين الى هذه المنطقة) واهتمت بمحاولات المنصور مساعدة الملك البرتغالى المطالب بعرش أسبانيا (خلال الفترة التى ضمت فيها أسبانيا البرتغال) بأعتبار أن هذه المساعدة ستكون سبيلا لاضعاف أسبانيا وذلك فى نفس الوقت الذى أخذت تتدعم فيه المصالح الاقتصادية الانجليزية فى المغرب.

وفى مرحلة ضعف الدولة السعدية قرب نهاية النصف الأول من القرن ١٧م عمت الفوضى والانقسامات بين أبناء المنصور ، وكان لابد وأن يتراجع الجهاد الخارجى بل لقد وصل الأمر الى تفريط بعض أفراد البيت السعدى فى بعض الثغور التى قدموها لأسبانيا فى مقابل المساعدة والتأييد ضد أفراد أخرى من نفس البيت والمتصارعة معهم على السلطة . ولقد ازداد الوضع سوءا فى المغرب فى هذه المرحلة تحت عوامل الطرد النهائى للموريسكيين من الأندلس والذى بدأ ١٦٠٩م -١٠١٧هـ بعد أن وصلت موجة الاضطهاد الى ذروتها فى عهد فيليب الثالث، وفى حين اتجه زيدان بن المنصور الذى تغلب على منافسيه فى مراكش الى تدعيم العلاقات مع هولندا لموازنة العداء الأسبانى ، فان قادة الجهاد ضد الأسبان والذين تركزوا فى "سلا" قبلوا مساندة انجلترا لهم باعتبارها المنافس الأساسى لأسبانيا ، ولقد توافر دافع هذه المساندة لدى انجلترا فلقد بحثت عن تدعيم مصالحها الاقتصادية بالنفاذ الى الثغور المغربية التى تعد منفذا تجاريا هاما ليس للمغرب فحسب ولكن لغرب أفريقيا كله ، واذا كانت انجلترا قد سعت الى نفس هذا الأمر مع السلطان المنصور السعدى من قبل إلا أن الاضطرابات التى سادت المغرب من بعده جعلتها تسعى لتدعيم العلاقات مع اصحاب النفوذ الحقيقيين فى البلاد وبعد أن ضعفت قوة السعديين كان المجاهدون المغاربة ضد الأسبان فى الثغور، والذين كانوا يطمعون لحكم البلاد ويعتبرهم السعديون من الخارجين ، من أهم هذه الأطراف التى اتجهت اليها انجلترا ولذا وفى حين عقدت انجلترا معاهدة مع بعضهم (محمد العياش) ١٦٢٧م ثم ١٦٣٧م اتجه السلطان السعدى لتعبئة مساندة فرنسا ووقع معها معاهدتى ١٦٣١م و١٦٣٥م ولذا تزايد النفوذ الفرنسى فى المرحلة الأخيرة من الحكم السعدى وحتى معاهدة ١٦٨٢م التى بينت توطد العلاقات المغربية الفرنسية والذى ساد طوال فترة العلويين فى القرن ١٨م.

ثانياً : مسلمو الهند : من صعود الامبراطورية المغولية الي سقوطها : بين امتداد النفوذ البريطاني والتهديد الفارسي :

تعد دراسة التفاعلات الدولية حول الهند المسلمة من الدراسات الصعبة نظرا لضآلة المادة العلمية الخاصة بها والمتناثرة بين سطور الأدبيات التى انصب اهتمامها الأساسى على تاريخ التطور الحضارى لهذه المنطقة بأبعاده الدينية والطائفية والاجتماعية والاقتصادية وعلى تطور التاريخ السياسى للوحدات المتعددة المكونه لها . واذا كانت هذه المشكلة تقل نسبيا مع الاقتراب من عصر اكتمال السيادة البريطانية فهى تظل ماثلة بدرجة كبيرة بالنسبة للتفاعلات مع مراكز القوى الاسلامية الأخرى وخاصة الدولة العثمانية وبدرجة أقل مع الدولة الصفوية وامارات آسيا الوسطى المسلمة .

ومع ذلك ومن خلال هذه المادة المتناثرة عن التفاعلات الدولية فى هذه الأدبيات(١٢٧) يمكن أن نستخلص بعض الملامح الأساسية لهذه التفاعلات والتى تمثل تراكما يقدم مدلولات اضافية حول مدى تأثير التنازع والانقسام بين الامارات المسلمة على افساح المجال أمام التوسع البريطانى ، وحول مدى تأثير الطوائف والملل غير المسلمة على المواجهة بين الاسلام والقوى الخارجية فى شبه القارة الهندية وهى المواجهة التى أثر عليها أيضا فهم ومنهج هؤلاء المسلمين ذاتهم على ضوء مدى استمرارهم على طريق الامبراطور جلال الدين أكبر أو رجوعهم عنه.وتتلخص هذه الملامح كالآتى:

١ – تعاقب بعد جلال الدين أكبر وطوال القرن السابع عشر ثلاثة أباطرة جاهانجير (١٦٠٥–١٦٢٧م) وشاه جاهن (١٦٢٧ – ١٦٥٨م) ثم اورانجزيب (١٦٥٨ – ١٧٠٧م)وبقدر ما اختلف الأباطرة الثلاثة من حيث سياستهم تجاه الطوائف والملل غير المسلمة بقدر ما اختلف اطار التنافس الذى أحاط بكل منهم والذى انتهى ببسط

---

١٢٧) د. عبد المنعم النمر . مرجع سابق ، ص ص ٢٤١ – ٢٤٢ .
– د. جمال الدين الشيال مرجع سابق ، ص ١٢٥ – ١٥٨.
– د. محمد اسماعيل الندوى . مرجع سابق ، ص ص ٢١٦ – ٢١٧ ، ٢٤٢–٢٤٦
– محمد عبد المجيد العبد الاسلام والدولة الاسلامية فى الهند . ط١ مطبعة الرغائب ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، ص ص ٢٠٧ – ٢٢١ .
– د. عادل حسنى غنيم و د. عبد الرحيم عبد الرحمن تاريخ الهند الحديث . ط١ . مكتبة الخانجى . القاهرة ١٩٨٠ ، ص ص ٤٣ – ١٦٧ .
- A.L. Srivastava : Mughul Empire... op.cit. PP 243 - 358 .
- M.G.Hodgson : op.cit. PP 90 - 96.
- P.M.Holt et.al.(eds) : op. cit. PP 66 - 100.
- Herbert Martel : "India Under the Mughul Empire". in: J.Kissling et.al. (eds) : op. cit . PP 265 - 273 .

السيطرة البريطانية ، ولقد ارتبط هذان البعدان الداخلى والخارجى فى تأثيرهما على درجة قوة الامبراطورية وفعاليتها فى مواجهة التهديد الخارجى حتى سقطت بعد اورانجزيب ٠

٢ – واذا كان شاه جاهانجير قد سار على نهج أبيه فى الناحية الدينية فإنه لم يواجه تحدى البرتغال فقط حيث وصل الهولنديون والانجليز الى السواحل الهندية فى أوائل القرن السابع عشر منافسين بذلك البرتغال الذين احتكروا تجارة الهند بمفردهم لأكثر من مائة عام ٠ ذلك أنه بعد أن ظل النفوذ البرتغالى يتسع ويتضاءل فى الهند طوال القرن السادس عشر وذلك وفقا لعدة اعتبارات من أهمها: نوعية العلاقة القائمة بين الحكام البرتغاليين فى المواقع الساحلية وبين الأمراء الهنود من ناحية ، وتطور المد الاسلامى فى شبه الجزيرة الهندية على يد الدولة المغولية من ناحية أخرى ، وقدرة البرتغال على دعم نفوذ ممثليها فى مواجهة المنافسة من دول أوروبية أخرى ، بعد ذلك كله أخذ النفوذ البرتغالى فى التضاؤل خلال الربع الأخير من القرن منذ أن انضمت البرتغال الى اسبانيا ١٥٨٠ وبعد أن تورطت القوات البرتغالية فى الحروب الأوروبية ، ثم سقطت القواعد البرتغالية على يد الهولنديين أولا ثم الانجليز منذ أوائل القرن ١٧م.

ذلك أنه منذ نهاية القرن ١٦م تغير توازن القوى فى أوروبا وأصبح بامكان دول أوروبية أخرى اقتحام المياه الهندية ، وبعد أن استطاع الهولنديون أن يصبحوا أصحاب النفوذ الأول فى التجارة بدأت المنافسة بين انجلترا وهولندا فى وقت كانت قد تكونت شركتا الهند الشرقية الهولندية والانجليزية والتى مثلت اللبنه الأولى للاستعمار الأوروبي. وبعد الحربين الانجليزية – الهولندية (١٦٥٢ – ١٦٤٥م) و ١٦٦٥ – ١٦٦٧م) أضحى لانجلترا الغلبة فى الهند وانحصر نفوذ الهولنديين فى جزر أندونيسيا وجزر الهند الشرقية الأخرى [١٢٨] .

٣ – واذا كان وجود الدولة المغولية فى الهند قد جعل الدول الأوروبية لاتفكر فى مد سلطانها مباشرة واكتفت بما لها من مؤسسات ومراكز وقواعد على السواحل وخاصة وأن التوسع داخل الهند ولو تجاريا فى البداية كانت تكتنفه صعوبات جمة بسبب وعورة الطرق وطبيعة المناخ ،الا أن درجة مقاومة الأباطرة لهذا التوسع كانت حاسمة أيضا فى تحديد نطاقه، ولقد بذل شاه جهان جهودا ضد استغلال البرتغاليين نفوذهم استغلالا سيئا ضد الأهالى فى مواقع تركزهم على السواحل ، ولقد نجح فى تحطيم بعض مستعمراتهم فى البنغال ٠ وكان اورانجزيب هو الذى بذل جهودا مركزة ضد النفوذ البرتغالى والانجليزى فقد اهتم بالتخلص من التيارات غير الاسلامية وباصلاح

---

١٢٨) حول تطور الاستعمار فى أرخبيل الملايو أنظر .

– د٠ رؤوف شلبى . الاسلام فى أرخبيل الملايو ومنهج الدعوة الى الله ، ط١ ٠ مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ٠

أحوال المسلمين ومقاومة نفوذ السيخ وأعاد فرض الجزية ، أى تخلى عن كثير من توجهات جلال أكبر وأعاد صبغ الدولة بصبغة اسلامية ، وكان هذا ضروريا لانقاذ الدولة مما أصابها من عوامل الضعف والاضطراب وخاصة بعد أن ساد المسلمين تهاون شديد في أمور العقيدة ، وكان من الضروري الى جانب الحركات الاصلاحية،[١٢٩] اعادة احياء النظم الاسلامية ، واقترنت جهود الأحياء باهتمامه ببناء الأساطيل ، وكان هو أول من اهتم بهذا الجانب في نفس الوقت الذى أخذ يتبلور فيه التدخل السياسى الانجليزى فى المناطق التى لم تخضع للدولة المغولية ، وكان اورانجزيب أول من وجه ضربة قوية لشركة الهند الشرقية حيث تمكن من طرد الانجليز من الموانىء والمناطق التى تركزوا فيها بعد أن دخل فى حرب مع الشركة ومنع التجارة وأوقف المصانع الانجليزية ٠ ولكن ونتيجة لعدم القدرة على تحمل فقدان الدخل من الضرائب على التجارة عادت الأنشطة والمصالح الانجليزية بعد أن سمح لها ببناء مراكز على السواحل٠

٤ – وبعد وفاة اورانجزيب ١٧٠٧م ضعفت شوكة الدولة المغولية وأضحت أجزائها الشمالية مطمعا للدولة الايرانية وانتهز كثير من الأمراء ضعف الدولة واستقلوا بولاياتهم، كما قويت شوكة الطائفة الهندوكية ، وبذا أضحت الهند مجالا مفتوحا أمام استمرار التوسعات البريطانية الذى أخذ يواجه منذ أوائل القرن ١٨م منافسة شركة الهند الشرقية الفرنسية ٠ وزادت هذه المنافسة بعد حرب الوراثة النمساوية التى بدأت ١٧٤٠م وامتدت آثارها الى الشرق كما دارت معاركها فى أوروبا ، وقد اعتقدت فرنسا أن سقوط الدولة المغولية سيتيح لها الفرصة التى ترجوها ، وقد استمر التنافس البريطانى الفرنسى من خلال محاولة كل جانب جذب الأمراء الهنود الى صفه ، وفى حين تم حسم التنافس لصالح انجلترا فى أوائل الربع الأخير من قرن ١٨م فان بريطانيا لم تكمل سيطرتها على كل أرجاء الهند إلا فى منتصف القرن ١٩م ٠

وهكذا لم تعد الهند بعد سقوط الدولة المغولية فاعلا اسلاميا مؤثرا فى تيار من التفاعلات الاسلامية – المسيحية ، والاسلامية – الاسلامية بقدر ماأضحت موضوعا للتنافس الاستعمارى٠ فلقد أصبحت المصالح البريطانية المتزايدة فى الهند منذ منتصف القرن ١٨م محورا أساسيا من محاور تشكيل التفاعلات البريطانية مع القوى الأوروبية الأخرى والدولة العثمانية على ساحة أوروبا وخارجها فى الشرقين الأدنى والأقصى أى حول مصر والمشرق العربى من ناحية وآسيا الوسطى وايران من ناحية أخرى ، وفى حين كان مصدر التحدى الأساسى على الساحة الأولى هو فرنسا أضحت روسيا القيصرية هى مصدر التحدى الأساسى على الساحة الثانية ، وتداخل

١٢٩) سنعرض لأهم أركان فكرها فى اطار النماذج الفكرية فى الجزء الرابع من المشروع ٠

هذا التحدى الأخير مع محور الصراع العثمانى – الصفوى . هذا وتجدر الاشارة الى أن انعكاسات السياسات العثمانية على هذه المنطقة وكذلك آسيا الوسطى قد تبلورت بقوة خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثانى الذى تصاعدت خلالها موجة المد الاستعمارى فى العالم الاسلامى ، وكان سلاحه لمواجهة هذه الموجة فكرة الجامعة الاسلامية والخلافة وكان لكليهما مردوده فى سياسات المقاومة الهندية للاستعمار البريطانى . (١٣٠)

ثالثاً : التفاعلات الدولية حول فارس : تداخل السياسات العثمانية والصفوية – القاجارية والأوروبية :

تطورت قوة الدولة الصفوية منذ نهاية القرن ١٦م وحتى أوائل القرن العشرين بمرحلتين أساسيتين مرحلة شهدت نمو ثم تصفية الدولة الصفوية ، ثم مرحلة الدولة القاجارية التى ورثت الدولة الصفوية منذ نهاية القرن ١٨م(١٣١) .

ولقد شهدت الدولة الصفوية عقب موت الشاه طهماسب الأول (١٥٧٦ – ١٥٨٨) مرحلة تدهور وضعف أعقبتها مرحلة نمو وازدهار مع الشاه عباس الكبير (١٥٨٨م – ١٦٢٧م) (٩٩٦هـ – ١٠٣٨هـ) ، وتعد هذه المرحلة أزهى فترات الدولة الصفوية ونقطة تحول فى تاريخ التكوينات الداخلية الاجتماعية والسياسية وفى تطور توازنات القوى فى هذه الدولة ، حيث وصل الشاه عباس الكبير الى الحكم فى فترة حرجة من تاريخ هذه الدولة ومن ثم أعاد تنظيمها على أسس جديدة ، ولقد بذل جهودا كبيرة لاعادة اقرار الأوضاع الداخلية وبناء عناصر قوة الدولة حتى يتمكن من مواجهة التحديات العثمانية فى غرب فارس وتحديات الأوزبك فى شرقها وبالفعل حقق –كما سنرى– انجازا كبيرا على هذين الصعيدين ، كما اتسمت فترة حكمه بنمو الأنشطة الدبلوماسية والتجارية مع القوى الأوروبية وبالرغم من أن جهوده ساهمت فى استمرار الدولة الصفوية لمدة مايقرب من القرن من بعده إلا أنها شهدت خلاله عملية خبو مستمر فى ظل حكام غير أكفاء ، ففى الفترة من (١٦٢٩م – ١٧٢٢م) تزايدت مظاهر الضعف والخبو فى ظل شاهات غير اكفاء وانتشار الفساد وعدم الأمن وضعف الجيش والقوة العسكرية وتكرار النزاعات الداخلية على السلطة ، وجاء الخطر

---

١٣٠) سنشير الى بعض هذه الأبعاد فى النماذج الفكرية كذلك أنظر :المطلب الثانى من المبحث الثانى فى الفصل الثالث من هذا الباب.

١٣١) أنظر تفاصيل التطورات السياسية والاجتماعية فى

- H. Braun : Iran under the Safavids in the 18th Century (in) I. Kissilings (and others)
- A.Lambton : "Persia : The Breakdown of Society" .in: P.M.Holt et.al (eds) : op.cit. PP 430 - 468 .

الخارجي الحاسم من الشرق على يد الأفغان الذى تزايدت قوتهم في أوائل القرن ١٨م وأحكموا سيطرتهم على شرق فارس وحتى أسقطوا الدولة الصفوية ١٧٢٢م وكان ظهور نادر خان الذى تحدى سلطة الأفغان نقطة تحول جديدة ومع اعلان نفسه شاها لفارس ١٧٣٦م سقطت نهائيا الدولة الصفوية ، ومع نادر شاه بدأت فارس من جديد مرحلة قوة وازدهار ولكن لفترة محدودة ، حيث استطاع نادر شاه أن يعيد حدود الأمبراطورية السابقة من خلال انتصاره على العثمانيين والأفغان والروس ولكن بعد قتله تفكك ملكه ودخلت فارس مرحلة من التدهور حتى تكونت الدولة القاجارية (١٧٩٥ - ١٩٢٥م) ومع هذه الدولة تبدأ المرحلة الكبرى الثانية من تاريخ فارس [١٣٢] ، ولقد تحولت فارس مع هذه الدولة الى ملكية دستورية ذات حكومة تمثيلية برلمانية وكان العامل الحاسم فى هذا التغيير هو الاتصالات مع غرب أوروبا وروسيا خلال القرن ١٩م وعدا المشكلات الداخلية التى كان على هذه الدولة مواجهتها فلقد تعرضت لضغوط خارجية خطيرة أدت بها للوقوع فى أوائل القرن العشرين فريسة النفوذ الاستعمارى بعد شبكة من التفاعلات العثمانية - الأوروبية - الفارسية .

ولقد ارتبطت هذه التطورات فى الأوضاع الداخلية لفارس وانعكست على الأوضاع الدولية من حولها ويمكن أن نقسم هذه التفاعلات الى ثلاثة محاور أساسية : محور شرق فارس وشمالها فى آسيا الوسطى المسلمة وخاصة من جانب الأوزبك والأفغان ، محور غرب فارس فى أراضى القفقاس وخاصة جورجيا وأذربيجان وداغستان وأرمينيا وفى العراق ، وكانت التفاعلات الأساسية مع أطراف مسلمة أساسا فى هذه المحاور وهم الأوزبك والأفغان والعثمانيون . ولقد أثر على هذه التفاعلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى البداية كل من بريطانيا وروسيا حتى أضحى تأثيرهما فاعلاً ومباشراً خلال القرن ١٩م ، بعبارة أخرى بقدر ماتقدم لنا هذه التفاعلات الدولية حول فارس مدلولات حول العلاقات الاسلامية - الاسلامية فهى لاتنفصل عن العلاقات الاسلامية - المسيحية أيضا .

هذا وتجدر الاشارة الى أن تحليلنا لهذه التفاعلات انما يصب عنده تراكم تحليلنا السابق لحالة العلاقات العثمانية الأوروبية (وخاصة مع روسيا) من ناحية ولوضع الدولة المغولية فى الهند ولآسيا الوسطى والقفقاس من ناحية أخرى ، ولهذا سنلمس تداخلا واضحا بين التفاعلات العثمانية - الأوروبية وبين العثمانية -الصفوية ، والصفوية - الأوروبية ، والأوربية - الأوروبية .

---

١٣٢) سنتطرق فى هذا الموضع الى التطورات الداخلية فى أوضاع فارس والتفاعلات الدولية حولها خلال القرن ١٩م بالرغم من وقوع هذا القرن فى النطاق الزمنى للفصل التالى وذلك تحت مقتضيات تقسيم التحليل فى هذا الفصل.

وعدا هذا التداخل بين التفاعلات الكبرى للطرفين الأساسيين فى نطاق القوة الاسلامية فهناك أيضا تداخل تفاعلات أنساق فرعية أخرى فارسية – مغولية ، فارسية – أفغانية .

هذا ولقد تطورت هذه التفاعلات تحت تأثير طبيعة الأوضاع فى فارس وفى الدولة العثمانية ، وفى الدولة المغولية وتحت تأثير طبيعة أوضاع تنافس القوى الأوروبية حول وسط وغرب آسيا براً وبحراً .

وينبع اهتمامنا بالبحث فى انماط هذه التفاعلات المتداخلة وما مارسته من تأثيرات على توازنات القوى الاسلامية – الاسلامية ، والاسلامية – المسيحية ، الى أن القوى الاسلامية الكبرى الثلاث قد دخلت معا خلال القرن ١٨م لحظة تاريخية مزدوجة الأبعاد ، فمن ناحية تزامن ضعف وتهاوى الصفويين منذ ١٧٢٢ وضعف وتهاوى الدولة المغولية منذ ١٧٠٧ وحتى سقوطها تماما ١٧٥٦م والضعف العثمانى الذى دخل مرحلة حاسمة .

ومن ناحية أخرى : تزامن هذا الضعف الثلاثى الأبعاد فى القوة الاسلامية مع تبلور الهجمة البريطانية – الهولندية – الفرنسية من ناحية البحار الجنوبية مع تطور الهجمة الروسية من الشمال على وسط وغرب آسيا المسلمة .

وبالرغم من خطورة هذه اللحظة التاريخية لم ينقطع الصراع العثمانى الصفوى (ثم العثمانى –القاجارى) وظل يمثل الصراع الأساسى فى العلاقات بين الدول الاسلامية طوال القرن ١٧ –١٨ (وان كانت حدته قد خفت خلال القرن ١٩)، ولذا يصبح من الضرورى تقدير مسئولية هذا الصراع ومسئولية الصراع بين طرفين وبين القوى الأوروبية عن درجة حماية هذه الأرجاء أوفتحها أمام النفوذ ثم الاستعمار الأوروبى هذا ويمكن أن نعرض لاهم أنماط التفاعلات من خلال الأبعاد التالية :

أ – التفاعلات فى شرق فارس :الدولة الصفوية بين الأوزبك والأفغان والهند. (١٣٣)

كان تأمين الحدود الشرقية حتى يمكن الاتجاه غربا تقليدا ظهر مع الدولة الصفوية منذ بدايتها حيث اقترنت هذه البداية بمحاربة الأوزبك فى التركستان ، وكما ظل

---

١٣٣) أنظر التفاصيل التاريخية التى تم منها استخلاص هذه الانماط فى: – د. أحمد الخولى و د. بديع جمعة مرجع سابق ، ص ص ٢١٩ – ٢٢١ ، ٢٦٢ – ٢٦٨ .
– كارل بروكلمان . مرجع سابق ، ج٣ ، ص ص ١٥٦– ١٦٠ .
– أحمد محمد الساداتى . افغانستان والسيد جمال الدين الافغانى . ط١ ، ١٩٦١ ، ص ص ٤١ – ٤٤ .
- H.Braun : op.cit . PP 193 , 199 - 204 .

التوسع الايرانى شرقا علامة من علامات ازدهار القوة للدولة الصفوية فلقد كان الشرق يعد فى نفس الوقت مصدراً من مصادر تهديد هذه الدول حين ضعفها بل وأدى الى سقوطها ١٧٢٢ ٠

فاذا كانت فترة الضعف والتدهور بعد طهماسب الأول قد استغلها الأوزبك (وذلك خلال آخر محاولة لتوحيد آسيا الوسطى تحت قيادتهم) للسيطرة على خراسان (١٥٩١– ١٥٩٢) كذلك اذا كانت قندهار (فى بلاد الأفغان) والتى كانت فى يد الصفويين منذ ١٥٧٣ قد وقعت أيضا فى يد الدولة المغولية فى الهند (١٥٩١م) ، فان الشاه عباس الكبير قد بدأ بالتحرك شرقا وتمكن من استعادة كل خراسان والقضاء على شوكة الاوزبك ١٥٧٩م فلم تعد لهم قائمة بعدها منذ نهاية القرن ١٦م ، ولم يعد بمقدورهم بالرغم من تكرار هجماتهم أن يمثلوا تهديدا خطيرا للسيادة الايرانية٠

ومن ناحية أخرى : اذا كانت صلات الصفويين بمغول الهند قد بدأت منذ عهد الشاه اسماعيل الأول وساعد على تقويتها عداء الطرفين للأوزبك ومحاولتهما القضاء على هذا العدو المشترك ، واذا كانت صلات الود قد ظلت قائمة بين الدولتين الى أن استولى الشاه طهماسب الأول على قندهار (٩٤٣هـ– ١٥٣٦م) حيث ساءت العلاقات بين الدولتين ، فان عهد الشاه اسماعيل اتسمت معه العلاقات بالود بصفة عامة ولكن على نحو يخفى الترقب والانتظار أملا فى الاستئثار بحكم قندهار المتنازع عليها بين الدولتين ٠

هذا وكان الأفغان قد دخلوا فى حماية الفرس فرارا بأنفسهم من سيطرة مغول الهند واستطاعوا الحفاظ على استقلالهم حتى وصلوا بقواتهم الى مرحلة الهجوم على فارس ذاتها حيث أسقطوا آخر الحكام الصفويين ١٧٢٢ ، الا أن نادر خان بعد صعوده فى نفس وقت تصدع الدولة المغولية فى الهند لم يكتف باجتياح بلاد الافغان واستعادة قندهار ولكنه اتجه الى الدولة المغولية فى الهند ١٧٣٩ ووجه اليها ضربة حاسمة قوضت أركانها بعد قرنين من قيامها وأثرت على قدراتها فى عملية مواجهة النفوذ البريطانى المتغلغل، كذلك أضحى التهديد الايرانى لبلاد الأفغان سبيلا لكسر مقاومة هذه البلاد لامتداد النفوذ البريطانى ٠ بعبارة أخرى كان لهذه المنازعات الصفوية مع جيرانها فى الشرق ومع الهند المسلمة آثارها السلبية على النحو الذى مكن النفوذ البريطانى من التغلغل فى آسيا الوسطى والهند وخاصة فى ظل ازدهار التنافس البريطانى الروسى خلال القرن ١٩م –كما سنرى٠

ب – التفاعلات في غرب فارس : استمرار الصدام مع العثمانيين دون حسم . (١٣٤)

وكما أخذت التفاعلات الايرانية فى الشرق دورتها وفقا لأوضاع الطرف الايرانى وأوضاع جيرانه فان الصراع مع العثمانيين حول العراق والقفقاس (١٣٥) استمر دون حسم حيث تناوب الطرفان الهجوم والتوسع أو الدفاع والتراجع ومن ثم تناوبا السيطرة على هذه المناطق أو بعضها ، ولقد تداخل مع هذه التفاعلات التفاعلات العثمانية مع روسيا التى امتدت طموحاتها الى هذه المنطقة بعد أن استولت على خانات التتار وكانت تحكم الحلقة حول تتار القرم . فمع عباس الكبير شهد الصراع العثمانى الصفوى ثلاث جولات :

في الأولي : وخلال مرحلة ما قبل تبلور نتائج الاصلاح وفى نفس الوقت الذى كان الأوزبك فيه يتوسعون فى شرق فارس مد العثمانيون نفوذهم الى مناطق واسعة فى غرب فارس (جورجيا ، تبريز ، شبردان ، داغستان ، والعراق) ولذا اضطر عباس الى عقد معاهدة القسطنطينية مع العثمانيين ١٥٩٠ التى اعترف فيها بمكاسب العثمانيين وامتدت هذه المرحلة من الخضوع حتى ١٦٠٢ حين بدأت مرحلة الهجوم والمجابهة

---

١٣٤) أنظر التفاصيل فى

- كارل بروكلمان . مرجع سابق ، ص ص١٢٨- ١.٣٤ ، ١٤٠- ١٤١ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ١٥٦ - ١٦٣.
- د. أحمد الخولى و د. بديع جمعة مرجع سابق ، ص ص ٣٥٨ - ٣٦٠ .
- د. وجيه الكوثرانى : مرجع سابق ، ص ص ٥٠ - ٥٥ .
- د. محمد السيد سليم . العلاقات بين الدول الاسلامية . منشورات جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤١٢هـ ، ص ص ٧١ - ٧٥ .
- د. محمد عبد اللطيف هريدى : الحروب العثمانية – الفارسية وأثرها فى انحسار المد الاسلامى عن أوروبا. دار الصحوة . القاهرة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧ م ، ص ص ٦٩ - ٨٥ .

- H. Braun : op. cit . PP 193 - 194 , 197 .

١٣٥) الجدير بالذكر أن هذه التفاعلات المتداخلة العثمانية – الايرانية – الروسية حول هذه المناطق قد أثارت جذور مشكلات قوميتين أو طائفتين وهما الكردية والأرمينية والتى ظلت التدخلات الخارجية وخاصة من جانب روسيا فى شئونهما تثير كثيراً من المشكلات امام الدولة العثمانية وخاصة خلال القرن ١٩م بالنسبة للارمينية التى تبلورت لديها اتجاهات استقلالية مثل التى تبلورت خلال القرن ١٩م لدى ولايات البلقان . أنظر هذه الاتجاهات فى الفصل الثالث ، المبحث الأول . كذلك حول الفتح العثمانى لأرمينيا وتطور الصراع الفارسى العثمانى حولها (١٥١٤ - ١٧٤٥م) أنظر

- د. عبد العزيز الشناوى مرجع سابق . ج٢ ، ص ص ١٤٨٧ - ١٧٠٠ .
- فؤاد حسن حافظ . تاريخ الشعب الأرمنى منذ البداية وحتى اليوم ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ص ١٨٢ - ٢٠٠.
- هذا وسترد الاشارة الى مشكلة الأرمن عند تناول حكم السلطان عبد الحميد الثانى .

وحول وضع العراق بصفة خاصة فى الصراع العثمانى الصفوى وخاصة فى عصر مماليك بغداد الذين مثلوا نموذجا للحركات الاستقلال الذاتى العربية فى القرن ١٨م و١٩م (والتى سيتم تحليلها فى الفصل الثالث مبحث ٢) أنظر فى هذا الصدد :

- F.R.Bagley : op . cit. PP. 80 - 870

التى تمكن الشاه خلالها من استعادة الأراضى الايرانية التى سبق وتنازل عنها ١٥٩٠م ثم انتقل فى مرحلة ثالثة الى الهجوم على الأراضى العراقية تحت السيطرة العثمانية ، فاستولى على بغداد ١٦٢٣معلنا بذلك المرحلة الثانية من الحكم الصفوى (وكانت الأولى قد امتدت من ١٥٠٨ - ١٥٣٤) والتى امتدت حتى ١٦٣٨م .

هذا ولقد وقعت هذه الجولات فى مرحلة حساسة من المجابهة العثمانية - الأوروبية ولذا كانت مع أسباب الضعف العثمانى الداخلية من أهم أسباب توقف وتعرقل المد العثمانى نحو فيينا .

وبعد الشاه عباس الكبير وبالرغم من معاودة العثمانيين للهجوم واستعادتهم بغداد (١٦٣٨م - ١٠٤٨هـ) الا أنهم تخلوا عن اذربيجان بمقتضى معاهدة قصر شيرين التى وقعت بين الطرفين ١٦٣٩م - ١٠٤٩هـ وتعد هذه المعاهدة من الأسس التى قامت عليها معاهدات الحدود بين ايران والعراق فيما بعد (١٣٦) ، هذا ولقد ظلت بغداد بصفة خاصة هدفا لكل من العثمانيين والصفويين الذين تناوبوا السيطرة عليها خلال القرن ١٧م .

وحتى سقوط الدولة الصفوية على يد الأفغان ساد الهدوء الجبهة الايرانية العثمانية فى معظم الأحيان نظرا لانشغال الأسرة الصفوية بالنزاع فيما بينها من ناحية وبين الأفغان من ناحية أخرى ، ولقد كان انقسام بلاد فارس بين الأفغان والصفويين منذرا ببداية تهديد جيرانها وعلى رأسهم الروس ، ولقد خشت الدولة العلية من استغلال الروس لهذه الأوضاع حيث توسع بطرس الأكبر جنوبا وضم داغستان القوقازية تحت ادعاء العمل على انقاذ فارس من الهجوم الأفغانى ، ولذا تبلور الاتجاه لدى الدولة العثمانية نحو ضم ايران للقضاء على عدوها التقليدى فى الشرق وللتفرغ لعدو الغرب (النمسا)، وبالفعل اجتاحت الجيوش العثمانية أقاليم فارس الغربية ، ولكن جرت مفاوضات عثمانية روسية - كما سنرى - .

وبعد تولى نادر شاه وقضائه على حكم الأفغان فى فارس ١٧٢٩ استطاع أن يعيد مافقدته فارس لصالح العثمانيين (١٧٢٣ - ١٧٢٤) واستطاع أن ينزل هزائم شديدة حول بغداد والموصل ولكنه لم يستطع الاستيلاء عليها ١٧٣٣ ، وعقب هذه الحروب تم توقيع اتفاق بين الطرفين ١٧٣٣ يقضى بالعمل بمعاهدة قصر شيرين أى استعادة كل الاقاليم الايرانية التى استولى عليها العثمانيون وبعد أن تجدد القتال مع العثمانيين فى القوقاز وحقق نادر شاه انتصارات هامة وافق السلطان العثمانى ١٧٤٦ على اتفاق مشابه لاتفاق ١٧٣٣ والذى رفض السلطان العثمانى حينئذ التصديق عليه .

---

١٣٦) أنظر نص هذه المعاهدة فى

-J.C.Hurewitz : The Middle East ... op. cit, PP. 25 - 28 .

وأخيرا ومع قيام الدولة القاجارية والتى استمرت حتى انقلاب رضا خان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى استمر الصراع العثماني - القاجارى طوال القرن ١٩م لكن ليس بنفس الحدة والتكرار التى كان عليها ابان الدولة الصفوية وقوة الدولة العثمانية وانعقدت خلال هذا الصراع معاهدتا ارضروم الأولى ١٨٢٣ وارضروم الثانية ١٨٤٧ ، ولم تتحسن العلاقات بين الدولتين -بعد توترها عدة مرات بسبب انعكاسات العلاقات العثمانية الروسية -كما سنرى- إلا بعد توقيع بروتوكول تخطيط الحدود ١٨٦٩م[١٣٧] وكان من أهم اسباب تهدئة هذه العلاقات الضعف الذى اعترى الدولتين فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه الضغوط الأوروبية المسيحية عليهما ، ولقد وصلت هذه الضغوط الى قمتها بعد التطورات العديدة فى الصراع العثماني الصفوى وعلى ضوء التطورات فى توازن القوى الأوروبية حول المنطقة . فماهى أنماط التدخلات الأوروبية؟

ج - التدخلات الأوروبية حول الصراع العثماني - الصفوى (القاجارى) : بين التهديدين الروسى والبريطانى

إذا كانت التفاعلات بين الدول الاسلامية حول هذه المنطقة قد تأثرت بحالة وأوضاع كل منهم الداخلية على نحو انعكس على توازن القوى بينهم فان نمط التدخلات الأوروبية فى هذه التفاعلات والتأثير عليها قد تشكلت أيضا بهذه الأوضاع ، كما تأثرت بدرجة كبيرة وخاصة خلال القرن ١٩ بحالة التوازنات الأوروبية - الأوروبية وانعكاساتها على هذه المنطقة من آسيا المسلمة .

وكان الطرفان الأوربيان الأساسيان فى هذه اللعبة هما روسيا وبريطانيا .وفى حين ظلت روسيا طوال القرون الثلاثة (وبدرجة متزايدة منذ ١٧٢٢) مصدر التهديد الأساسى لايران فان بريطانيا كانت فى البداية مصدراً للمساندة والمعونة لحكام ايران فى مواجهة العثمانيين أحيانا أو الافغان أو البرتغاليين ثم فى مواجهة الروس أساسا وحتى اجتمعت المصالح الاستعمارية البريطانية والروسية على اقتسام مناطق النفوذ فى آسيا الوسطى وفى فارس فى أوائل القرن ٢٠م .

واذا كان التهديد الروسى لفارس قد ارتبط بالتطور فى مخططات توسع لروسيا القيصرية منذ بطرس الأكبر فان الدور البريطاني قد ارتبط بالتطور فى تنافس القوى الأوروبية فى البحار الجنوبية وذلك فى ظل التوسع الأوروبى من الماركنتلية التجارية الى الاستعمار التقليدى والتنافس على مناطق النفوذ السياسى .

---

١٣٧) انظر حول هذا الموضوع .

- د. جابر ابراهيم الراوى . الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، المطبعة الفنية الحديثة ،القاهرة ، ١٩٧٠ .

- د. عبد العزيز سليمان . دراسة فى دبلوماسية المؤتمرات (مؤتمر ارضروم ١٨٤٣ - ١٨٤٤) ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٤ .

وبقدر مااستطاعت فارس أن توظف هذه التنافسات وخاصة البريطانى - البرتغالى والبريطانى - الفرنسي لخدمة مصالحها بقدر ماكان هذا التوظيف هو خطوة البداية نحو اختراق النفوذ الأجنبى لهذه المنطقة والذى كان له مدلولاته السلبية بالنسبة للعلاقات الايرانية مع جيرانها من الدول المسلمة. وفيما يلى بعض أهم نماذج هذه التدخلات وهى ثلاثة :

النموذج الأول : يتصل بالخليج ويثير قضية التنافس البريطانى - البرتغالى.

أما الثاني : فيتصل بمنطقة القفقاس ويثير قضية الصراع العثمانى - الروسى .

أما الثالث : فيتصل بآسيا الوسطى ويثير قضية الصراع الروسى - البريطانى.

أ - كان الصراع العثمانى الصفوى هو المحور الأساسى للتقارب بين الشاه الصفوى عباس الكبير وبين الدول الأوروبية ، فلقد حدث فى عهده وعلى عكس كل من سبقوه من الشاهات انفتاح سياسى واقتصادى كبير على عديد من هذه الدول لأنه أدرك انه لن يستطيع مناهضة الدولة العثمانية الا بالتعاون مع أعدائها الأوروبيين ، ولذا اعتمد الشاه عباس ليس على جهوده الداخلية فقط ولكن على تدعيم علاقاته الخارجية لتحقيق أغراض متعددة فى مواجهة العثمانيين . وكانت أهم هذه الأغراض تجارية بالأساس وليست سياسية . فبالرغم من أن الشاه حاول منذ ١٥٨٦أن يقيم تحالف مع الهايسبورج فى النمسا وأسبانيا ، وبالرغم من أن هؤلاء الأعداء وخاصة البندقية حرصوا على استغلال هذه الناحية لمحاولة استنزاف جهود العثمانيين على جبهتين إلا أن الأمر اقتصر - كما أوضحت بعض المصادر [(١٣٨)] - على مجرد بعض الوعود دون مبادرة حقيقية لتقديم أى عون عسكرى للشاه خلال حروبه مع الدولة العثمانية ، ولذا لم يثمر التعاون السياسى العسكرى بقدر ما أثمر التعاون فى مجالات أخرى وهى المصالح التجارية التى كانت ترتكن عليها عناصر القوة الصفوية.

فلقد كان هدف الشاه من وراء اتصاله بملك اسبانيا والبرتغال التى تحتكر طريق التجارة فى المحيط الهندى هو تصدير الحرير الخام لايران عن طريق هرمز بدلا من الطريق البرى عبر تركيا والذى كان تحت سيطرة الدولة العثمانية ، ولما لم يصل الى نتيجة -وذلك فى نفس الوقت الذى كانت فيه بريطانيا قد أسست شركة الهند الشرقية- رأى أن يضرب الانجليز بالبرتغاليين ولذا قدم الشاه عباس امتيازات كبيرة

---

١٣٨) د. أحمد الخولى و د. بديع جمعة : مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .

- H. Braun : op . cit, P. 194 .

لهذه الشركة وخاصة فى مجال بيع الحرير للتجار الانجليز داخل ايران ، ثم انتقل الى خطوة أكبر حيث استغل الصراع البرتغالي – الهولندى – الانجليزى على التفوق التجارى فى الخليج وتحالف مع بريطانيا ومن ثم تمكنت الجهود المشتركة العسكرية الانجليزية الصفوية من فتح هرمز وطرد البرتغاليين منها ١٦٢٢م وأنشأ ميناء بندر عباس وبالرغم من حصول الانجليز نتيجة هذا التحالف على امتيازات تجارية عديدة الا أنهم لم يحصلوا على حق احتكار تصدير الحرير الايرانى لأوروبا كما انهم واجهوا منافسة مراكز تجارية هولندية فى بندر عباس حصلت على نفس امتيازات المركز الانجليزى. بعبارة أخرى فان ايران لم تكن تابعة تماما لبريطانيا فقط حيث تنوعت علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع دول أوروبية أخرى كفرنسا وهولندا وروسيا وأسبانيا والمانيا وإيطاليا .

واذا كانت ايران قد أفادت من هذا الانفتاح التجارى حيث راجت سوق الحرير نتيجة المنافسة التجارية بين الأوروبيين ، الا أن هذا الانفتاح التجارى جعل من منطقة الخليج بؤرة من بؤر الصراع الساخن بين الدول الاستعمارية التى كانت تتطلع الى فرض سيطرتها ، ولذا كان طرد الانجليز للنفوذ البرتغالى من الخليج هو الخطوة الأولى نحو توسع الشركة البريطانية وتغلبها على المنافسة الهولندية والمنافسة الفرنسية (١٣٩) ، ولهذا فوفقا للبعض (١٤٠) فانه يتضح لنا محدودية الفوائد التى جنتها ايران من فتح المنطقة أمام الشركات التجارية الاحتكارية ، حيث وقفت هذه المكاسب عند حد الازدهار التجارى وذلك على عكس المكاسب التى حققها الأوروبيون كتجار أولا ثم كمبشرين ثم كمستعمرين ، وهذا التبشير والاستعمار هو الذى عمق من هوة الخلاف بين الشيعة الايرانيين وبين جيرانهم من السنة فى الشرق والغرب .

ب – وبالرغم من ظهور بعض الأطماع الروسية فى ممتلكات فارسية بعد موت طهماسب الا أن روسيا لم تقو فى عهد الشاه عباس الكبير على تكرار ذلك ، ولكن مع

---

١٣٩) د. ابراهيم العدوى . مرجع سابق ، ص ص٤٤٢ – ٤٤٣ .
- جورج كيرك . مرجع سابق ، ص ص ١٠٢ – ١٠٧ .
- د. أحمد الخولى الدولة الصفوية ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٩ – ١٩٢ .
- د. جمال زكريا قاسم . الخليج العربى . دراسة لتاريخ الامارات العربية فى عصر التوسع الأوروبى الأول (١٥٠٧ – ١٨٤٠م) . دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ٩٩ ، ١٠٠ –١٠١، ١٦٢– ١٦٦.
- H.Braun : op . cit, PP. 194 - 196 .
- F.R. Bagley : op . cit , PP. 90 - 94 .

وأنظر أيضا نص الاتفاقيات التالية بين طهران وأطراف أوروبية وذلك بشأن امتيازات اقليمية للأوروبيين ١٦٠٠م ، وامتيازات لهولندا ١٦٣٢م، ولانجلترا ١٦٢٩م ، وذلك على التوالى فى :
- J.C.Hurewitz : op . cit . PP 15 - 19 , 22 - 25 .

١٤٠) د. أحمد الخولى و د. بديع جمعة . مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦– ٢٥٨ ، ٤٢٨ – ٤٣٠ .

سقوط آخر الحكام الصفويين على يد الافغان وتعرض فارس للانقسامات السياسية اتضح خطر التهديد الروسى الذى تداخل مع التحرك العثمانى . فبعد أن لجأ بطرس الأكبر الى المفاوضات السلمية ليجد لتجارته مخرجا الى الخليج والهند عن طريق ايران استغل بطرس فرصة القلاقل فى فارس وتحرك مخترقا القفقاس واستولى على سواحل بحر قزوين . وسواء كان التحرك بمبادرة منه أو استجابة لطلب آخر الملوك الصفويين (الذى خلعه الأفغان) لمساعدته ، فان الدولة العثمانية التى استنجدت بها بعض أقاليم القفقاس شعرت بمخاطر هذا التحرك الروسى ولذا تحركت هى أيضا – كما سبق الاشارة – واستولت على مناطق أخرى ، وبذا أضحت منطقة القفقاس ميدانا للصراع العثمانى الروسى ، ولكن توصل الطرفان بمساعدة سفير فرنسا فى استانبول الى اتفاق ١٧٢٤ لتقسيم شمال وغرب فارس بينهما بحيث أضحت مناطق بحر قزوين من نصيب روسيا ، واذربيجان وهمدان وكرمنشاه من نصيب العثمانيين . هذا ولقد استطاع نادر شاه أن يستعيد هذه الأقاليم التى انتزعها الروس والعثمانيون وذلك فى نفس الوقت الذى أخذ يتصاعد فيه الصراع العثمانى الروسى على الجبهة الأوروبية والتى قاد فى النهاية الى فقدان القرم نهائياً .

هذا ونظرا لحرص نادر شاه على حماية المصالح التجارية فلقد حظى التجار الأوربيون بمساعدته ، ولقد أقام الى جانب العلاقات القديمة مع انجلترا وفرنسا وهولندا علاقات جديدة مع روسيا والتى كانت أول دولة أوربية تقيم تمثيل دبلوماسى دائم فى ايران.(١٤١)

ج – ومع الدولة القاجارية بدأت مرحلة اخرى من الاتصالات مع الغرب ، والتى انعكست على العلاقات العثمانية – القاجارية والقاجارية –الافغانية ، والفارسية – الروسية ، والفارسية –البريطانية ، وذلك فى مرحلة حساسة وهامة من تطور وضع الدولة العثمانية ومن تطور التنافسات الأوروبية – الأوروبية وخاصة بعد حرب القرم ، ومن ثم من تطور التوسع الروسى فى آسيا ، ومن تطور المصالح البريطانية فى الهند بعد سقوط الدولة المغولية فى الهند ، وهنا يمكن أن نميز بين عدة أنماط : (١٤٢)

من ناحية : مع تزايد الخطر الروسى المشترك على كل من العثمانيين والقاجاريين حاولت الدولة العثمانية استمالة فارس للتحالف ولم تسفر هذه المحاولة عن نتائج

---

١٤١) كارل بروكلمان مرجع سابق ، ص ص ١٥٦ – ١٦٦ .

– د. أحمد الخولى مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ – ٢٣٧ .

- A.Lambton : op. cit. PP 430 - 432.

- H . Braun : op . cit , PP. 199 - 200 , 202 , 305.

١٤٢) د. محمد السيد سليم مرجع سابق .

- A.Lambton . op. cit .

ايجابية ولم تساند كل من الدولتين المسلمتين الأخرى فى حربها مع روسيا ١٨٢٦م، ١٨٢٨م وهما الحربان اللتان انتصرت فيهما روسيا على ايران وعلى الدولة العثماينة على التوالى .

ومن ناحية اخرى : نجحت الدولتان الأوروبيتان فى اقتسام مناطق النفوذ فى بداية القرن العشرين بعد أن نجحت روسيا القيصرية فى احتلال آسيا الوسطى فى نهاية القرن ١٩م . حيث بدأت قفزتها الكبرى نحو هذه المنطقة عقب أن اخضعت القوقاز بعد جهاده المستميت طوال مايقرب من القرن أى منذ نهاية القرن ١٨م حين بدأت روسيا القيصرية تحركها نحوه .

الفصل الثالث

نظام تصفية الدور العثمانى العالمى وتوالى موجات الاستعمار على العالم الاسلامى :

مصير الدولة العثمانية ونظام التوازنات الأوروبية

(١٧٧٤م - ١٩٢٣م)

الفصل الثالث

نظام تصفية الدور العثمانى العالمى وتوالى موجات الاستعمار على العالم الاسلامى :

مصير الدولة العثمانية ونظام التوازنات الأوروبية

(١٧٧٤م - ١٩٢٣م)

مقدمة :

١ - تكرست وتعمقت - منذ الربع الأخير من القرن ١٨ وحتى الربع الأول من القرن - اسباب الضعف والتدهور التى حاقت بالدولة العثمانية والتى ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجيا منذ نهاية القرن ١٧م . ولقد أوضحت هذه المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية - وبالرغم من الضربات التى تلقتها خلال القرن ١٨م - قد ظلت تحوز عناصر القوة الكافية التى جعلتها تحتفظ بوزنها ودورها فى التوازن العالمى وذلك فى وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت الى مرتبة القوة العالمية المهيمنة، ولكن تغير هذا الوضع فى القرن ١٩م ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الاسلامية الاخرى فمنذ ١٧٧٤ وبعد سقوط الامبراطورية المغولية فى الهند وعقب معركة بلاس مع البريطانيين وبعد سقوط الدولة الصفوية فى منتصف القرن أخذ يتضح التدهور والتراجع فى كافة أرجاء العالم الاسلامى . فلقد تبلور بوضوح الفارق بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الاسلامى فى مجال الأساليب الحربية الحديثة وفى مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث ، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية على النحو الذى أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الاسلامى الى مرحلة جديدة وهى مرحلة الهجوم المباشر على والتنافس الاستعمارى التقليدى (الاحتلال العسكرى) بعد أن ظل هذا الأسلوب مقصوراً طوال القرنين السابقين على اكتساب النفوذ التجارى والسياسى وعلى التنافس حول البحار والمحيطات .

٢ - ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية كأحد الأطراف المشاركة فى أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف اسلامية ، وقد لعب المتغير الأوروبى دورا فى تشكيل مسار هذه التفاعلات ونتائجها وكان أكثر حسما وتأثيرا من دوره خلال المراحل السابقة .

ولكن ظلت الامبراطورية العثمانية بمقاييس القرن ١٩م قوة كبرى تقوم بدورها كممثل للكيان الجماعى للعالم الاسلامى أمام التصاعد الكبير فى قوة الغرب وفى

تهديده لهذا العالم . ويرجع هذا الاستمرار دون انهيار تام لمدة مايقرب من القرن والنصف الى عاملين أساسيين مترابطين ومتكاملين في تأثيرهما على ظهور هذه النماط من التفاعلات ونتائجها :

أولهما : هو سياسات الاصلاح التى جرى عليها السلاطين العثمانيون (منذ سليم الأول وحتى عبد الحميد الثانى) فى محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور فى عناصر القوة الذاتية وفى آليات ادارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية على حد سواء .

ثانيهما : طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتى فرضت فى مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم - من منظور القوى الأوروبية - الاجراءات المناسبة لتقسيمها وفى الوقت المناسب دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة فى أوروبا وعلى اقتسام العالم .

بعبارة أخرى فانه أمام تصاعد وتزايد سرعة المخاطر التى أحدقت بالعثمانيين فى قلب امبراطوريتهم وفى الشرق العربى وفى الشرق الأوروبى اختلفت سبل المواجهة العثمانية مع الغرب فى القرن ١٩م عن نظائرها فى القرون السابقة فلم يجد العثمانيون أمامهم إلا ماسمى بالاصلاح من ناحية ، وتوظيف التوازنات بين الاول الأوروبية واختلافها على توقيت وسبل اقتسام الامبراطورية العثمانية من ناحية أخرى .

واذا كان النقل من الغرب (وخاصة فى مجال التسليح) قد دعم من عناصر القوة العثمانية فى فترة التفوق والهيمنة ، فهذا النقل فى اطار سياسات الاصلاح قد تم فى ظروف مغايرة وترتب عليه نتائج مختلفة فى القرن ١٩م ، فإذا كانت الامتيازات العثمانية قد ظلت فى القرن ١٨م وسيلة التعبئة للمساندة الأوروبية بعد أن كانت فى القرن ١٦ و ١٧ وسيلة لتمزيق توحد الصف الأوروبى ضد العثمانيين ، فان القرن ١٩م قد شهد وجها آخر لهذه العملية ، فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات الاصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه تحتوى ماتبقى من عناصر القوة العثمانية وتكمل من اضعاف هذا الكيان الضخم الذى لايمكن اسقاطه دفعة واحدة ، فلقد كانت الاصلاحات الدبلوماسية والاقتصادية وسيلة لاكمال دمج الدولة العثمانية فى نظام التحالفات الأوروبية وفى النظام الرأسمالى الغربى ، ووسيلة للنيل من مؤسساته ونظمه الداخلية على نحو يحول دون احياء وتجديد قوة اسلامية حقيقية ومستقلة .

ومن ناحية اخري : اذا كان العثمانيون قد اعتمدوا أيضا من قبل على توازنات القوى الأوروبية فى القرن ١٦ من أجل خدمة أغراض الفتح والتوسع ثم فى القرن ١٧ من أجل خدمة محاولة الاستمرار فى التوسع ثم فى القرن ١٨ من أجل اغراض

الدفاع عن حدود الامبراطورية فى أوروبا ، فان توظيف العثمانيين لهذه التوازنات منذ الربع الأخير من القرن ١٨ لم يكن الا من أجل استمرار البقاء والحفاظ على تماسك الكيان فى مواجهة تزايد "حركات الاستقلال" فى شرق أوروبا وفى مواجهة التهديد العسكرى المباشر من جانب الدول الأوروبية للولايات العربية ، ولقد انعكس تأثير التوازنات الأوروبية على نمط العلاقات العثمانية – الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وعلى نمط العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية الاسلامية والدول الاسلامية الأخرى على نحو أبرز بقوة فى هذه المرحلة ما أضحى للمتغير الأوروبى من تأثير سلبى طويل الأجل على الدور العثمانى العالمى وعلى مصير الدولة العثمانية برمته .

٣ – وهكذا حدث الانهيار العثمانى حين اجتمع تراكم تأثير النتائج السلبية لكل من عمليات الاصلاح وتوظيف التوازنات الأوروبية – الأوروبية .

هذا وتجدر الاشارة هنا الى أن عمليات الاصلاح (من حيث دوافعها طبيعتها ونتائجها) لم تكن عملية داخلية ولكنها تقع فى صميم التفاعلات الدولية الكبرى فى هذه المرحلة ومن ثم فهى لم تكن منفصلة عن تأثير طبيعة التوازنات الأوروبية – الأوروبية على علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية أو مع ولاياتها ، ومن هنا ضرورة الاهتمام بالطبيعة الخاصة للتفاعلات بين ابعاد العملية الاصلاحية وبين التوازنات الأوروبية – الأوروبية ، وكذلك الاهتمام بانعكاس هذه التفاعلات على مصير الامبراطورية

فبقدر مايؤدى الاهتمام بآليات عملية الاصلاحات والتفاعلات حولها الى علاج الانحياز فى دراسة مايسمى المسألة الشرقية من منظور التاريخ الدبلوماسى الغربى فقط (كما سنرى لاحقا) فهو يؤدى أيضا الى تحقيق أهداف أخرى ، وأهم هذه الأهداف هى : الارتباطات الواضحة والمتداخلة بين هذه العمليات الاصلاحية (فى تفاعلها مع آليات التوازنات الأوربية) وبين قضايا وازمات العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية والولايات العربية تحت الهيمنة العثمانية ، ولقد كانت هذه القضايا والأزمات هى الساحة التى اختبرت مواقف القوى الأوروبية المختلفة من بقاء واستمرار الدولة العثمانية، ومن ثم اختبرت وزن وتأثير المتغير الأوروبى على السياسات الداخلية العثمانية وعلى علاقات المركزية العثمانية مع ولاياتها ، أى اختبرت هذه الساحة تأثير المتغير الأوروبى على مصير الدولة العثمانية فى بعديه الأساسيين المتكاملين : احياء القوة الذاتية والحفاظ على تماسك أرجاء الدولة ، ومن ثم أضحى مصير الدولة العثمانية بكل تعقيداته وانعكاساته على وتأثره بمصالح القوى الأوروبية الكبرى هو

القضية المحورية التى تفرعت عنها مجموعة من القضايا المتداخلة فى نطاق العلاقات الأوروبية – الدولية ، والعلاقات الأوروبية – العثمانية ، والعلاقات الأوروبية – الاسلامية ويثير الطرح السابق مجموعة من الاسئلة الذى يدور حولها هذا الفصل :

– ماهى طبيعة توازنات القوى الأوروبية – الأوروبية وكيف تطورت ؟ كيف أثرت هذه التطورات على القضايا الثلاث التى وقعت فى صميم مصير الدولة العثمانية التحديات التى واجهتها المركزية العثمانية فى ادارة علاقاتها بولاياتها ، والعملية الاصلاحية ، والاستعمار التقليدى الأوروبى للولايات العربية ولأجزاء أخرى من العالم الاسلامى ؟

– ماوزن تأثير المتغير الأوروبى على نمط العلاقات العثمانية بولاياتها العربية والأوروبية بالمقارنة بالمراحل السابقة؟ وهل اختلفت درجة تحديات ومشاكل هذه العلاقات عن نظائرها فى هذه المراحل السابقة أيضا؟ ؟ وماأسباب الاختلاف ؟ هل هى تطور طبيعة الهجمة الأوروبية أم الاوضاع الاقليمية ؟ هل اختلف تأثير المتغير الأوروبى خلال ازمات " الشرق الأوروبى" عنه خلال ازمات " الشرق العربى " ولماذا؟

٤ – وتكتسب الاجابة عن هذه الاسئلة والتى تتم فى أجزاء هذا الفصل أهمية لفهم طبيعة هذه المرحلة الانتقالية الهامة ليس فى تاريخ العالم الاسلامى فقط ولكن فى تاريخ العالم بأسره ، فسواء كانت هذه البداية مع ١٧٧٤ أو مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩ فان هذه المرحلة تمثل عملية الانتقال نحو نظام دولى جديد تماما اعلنت عنه الحرب العالمية الأولى والثانية بدرجات مختلفة ، فلقد وجدت التطورات التى شهدها العالم منذ الحرب الاولى وحتى جذورها فى القرن ١٩م (أو منذ نهاية القرن الثامن عشر بصفة أدق) وكانت هذه الجذور هى الاعلان عن بداية نهاية نظام قديم لم يمكن اصلاحه فكان لابد من استبداله سواء بالنسبة للدولة العثمانية أو للغرب وكانت التغيرات على هذين الصعيدين مرتبطة بعمق خلال هذه المرحلة الانتقالية . ولذا وكما يقول البعض [١] فانه تأكدت فى هذه المرحلة أبعاد عملية تاريخية عالمية واسعة جمعت فى اطارها التغيرات فى الغرب والتغيرات فى العالم الاسلامى ، فالأخيرة جاءت كصدفة من آثار الاولى ، وكلاهما كانت بدورها نتاج قرنين سابقين (السابع عشر والثامن عشر) من التطورات فى العالم الاسلامى والغرب .

٥ – وستتم الاجابة عن هذه الاسئلة فى مبحثين :

الأول : يعرض لتطور مراحل التوازنات الأوروبية – الأوروبية ولمجالين أساسيين من التفاعلات العثمانية الأوروبية أحدهما مباشر يدور حول مصير الولايات الأوروبية فى الدولة العثمانية والاخر غير مباشر يدور حول ابعاد العملية الاصلاحية العثمانية -

---

١) – M.G.Hodgson : op. cit. PP 200 - 205 .

التى تأثرت بدورها بالتوازنات الأوروبية - الأوروبية أحدهما يدور حول نمط العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية وتأثير المتغير الأوروبى عليه ، وثانيهما يدور حول درجة تأثير نفس المتغير على انماط العلاقات العثمانية مع مراكز قوة اسلامية اخرى وخاصة الدولة الصفوية .وتجدر الاشارة الى أن هذا المضمون وهذه التقسيمات لم تحتذ بنظائرها فى الأدبيات التقليدية عند دراسة مايسمى المسألة الشرقية ، فاذا كانت أدبيات تاريخية عربية حديثة [٢] واخرى أقل حداثة (عاصر مؤلفوها أخر مراحل الدولة العثمانية)[٣] قد استخدمت مصطلح المسألة الشرقية، وهو المصطلح الذى تبلور فى نطاق المنظور الغربى لدراسة التاريخ الدبلوماسى لهذه المرحلة من تطور الدولة العثمانية ، واذا كانت معظم هذه الأدبيات قد أدخلت فى نطاق أزمات "المسألة الشرقية" الأزمات التى ثارت حول الولايات الأوروبية أو "الشرق الأوروبى" وكذلك الأزمات التى ثارت حول "الولايات العربية" (خاصة أزمات مصر -محمد على-) دونما تمييز بينها فان الغرض الأساسى للتحليل فى هذا الفصل على النحو الذى يفصل بين أزمات "الولايات الأوروبية" وأزمات "الولايات العربية" هو التأكيد على وجود فروقاً أساسية بين هذين المجالين أو النطاقين من حيث تأثير التدخلات الأوروبية فى مصير الدولة العثمانية . كما أن هناك فروقاً بين طبيعة الحركات الاستقلالية التى ظهرت على صعيد كل من النطاقين مما يستلزم بيانها بصورة واضحة ، وهذه هى أهداف التحليل فى هذا الفصل كما يتضح من الأسئلة السابق طرحها .

ومن ثم وعلى ضوء ماسبق يمكن أن يتضح سبب عدم استعارتنا لمصطلح "المسألة الشرقية" لتسمية هذه المرحلة الحساسة من مصير الدولة العثمانية لأن مضمون تحليلنا أوسع نطاقا من المقصود التقليدى بهذا المصطلح حيث نهتم ايضا بالعملية الاصلاحية، كذلك لأن هذا المصطلح يحوى ويعكس انسياقا وانزلاقا وراء المنظور الغربى لدراسة التاريخ الدبلوماسى لهذه المرحلة والذى نحاول تقديم منظور آخر اسلامى مواز له.

المبحث الاول : تطور التوازنات الأوروبية ومشاكل العلاقات العثمانية الأوروبية : لتدخلات الأوروبية في أزمات الولايات الأوروبية ، وفي عمليات اصلاح الدولة العثمانية :

مرت علاقات القوى والتوازنات بين الدول الأوروبية الكبرى بتطورات هامة عبر عدة مراحل متتالية منذ اندلاع الثورة الفرنسية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى . وكان مصير الدولة العثمانية موضوعا هاما فى هذه التوازنات ، فلمدة مايزيد عن القرن

٢) د. ابراهيم العدوى . مرجع سابق .
- د. ضياء الدين الريس . مرجع سابق ، ص ص ١٦١ - ١٦٣ .
٣) مصطفى كامل مرجع سابق .
- حسين لبيب : مرجع سابق .

مصير الدولة العثمانية موضوعا هاما فى هذه التوازنات ، فلمدة مايزيد عن القرن ونصف ظل مصير الدولة العثمانية أو ماسمى "المسألة الشرقية" يمثل المصدر الممتد والدائم لكل الصراعات بين القوى الأوروبية ، كما مثل القضية الأساسية التى تفرعت عنها قضايا عديدة متداخلة فى نطاق العلاقات الدولية والعلاقات الأوروبية – العثمانية.

ولقد انعكست هذه التطورات فى التوازنات الأوروبية على مواقف القوى الأوروبية الكبرى من عدة مشاكل وقضايا أوروبية هامة اندلعت نتيجة تصاعد حركات استقلال الولايات الأوروبية عن الدولة العثمانية أو نتيجة مواجهات عثمانية مباشرة مع بعض هذه الدول الأوروبية وخاصة روسيا القيصرية .

كذلك اقترنت هذه التطورات فى هذه التوازنات وفى نتائج ادارة هذه المشاكل والقضايا بتطورات هامة فى أبعاد سياسات الاصلاح العثمانية والتى كانت تمثل نطاقا هاما لنمط متميز من التفاعلات العثمانية –الأوربية .

والسؤال الأساسى الذى يمثل الخلفية المشتركة بين المحاور الثلاثة التى سنعرض لها فى مطالب ثلاثة هى :

مامدى نجاح العثمانيين فى توظيف التوازنات الأوروبية للحفاظ على تكامل الدولة واصلاحها لأكبر وقت ممكن ؟ وكيف استطاعت الدول الأوروبية أن تنظم ردود فعلها مستغلة فى ذلك " حركات الاستقلال " وسياسات الاصلاح؟

واذا كان المطلب الأول يعرض لمراحل تطور التوازنات الأوروبية مما يعكس اعترافا بما اضحى عليه تفوق تأثير المتغير الأوروبى على السلوك الدولى العثمانى وتفاعلاته الا أننا لا نهمل تأثير المتغيرات الأخرى العثمانية أو النابعة من أوضاع ولاياتها المختلفة .

المطلب الأول : وضع الدولة العثمانية في التوازنات الأوروبية – الأوروبية : من الثورة الفرنسية الي الحرب العالمية الأولي :

على ضوء أهدافنا البحثية [٤] يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية لتطور توازنات القوى بين الدول الأوروبية الكبرى وخاصة فرنسا وبريطانيا وروسيا ، وتمتد المرحلة الأولى من اندلاع الثورة الفرنسية وحتى مؤتمر فيينا (١٧٨٩ – ١٨١٥) ، ثم تمتد المرحلة الثانية وهى مرحلة الوفاق الأوروبى حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتشهد المرحلة الثالثة التى امتدت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى اعادة تشكيل التوازن الأوروبى بعيدا عن هيمنة السلام البريطانى وذلك بعد بروز ألمانيا الموحدة .

---

٤) تتنوع فى كتب التاريخ الدبلوماسى محاولات تقسيم هذه المرحلة من تاريخ العلاقات الأوروبية وذلك وفقا لاهداف متنوعة .

وبالنظر الى رؤى ومدركات الدول الأوروبية الكبرى الثلاث حول مصالح وأهداف تنافسهم وحول وضع الامبراطورية العثمانية فى هذا التنافس نجد أن موقف كل منها من مصير هذه الامبراطورية ومن ثم موقف الدولة العثمانية نفسها تجاه كل من هذه الدول في مواجهة الأخرى يعد عاملا تابعا لعامل مستقل ألا وهو تنافس هذه القوى الأوروبية على الهيمنة فى أوروبا وفيما وراء البحار .

واذا كانت فرنسا وبريطانيا قد مثلتا الطرفين الأساسيين للتنافسات خارج أوروبا حول السيادة العالمية ، فان اهتمامات روسيا انصبت على المصالح المباشرة على القارة الأوروبية وخاصة في البلقان ووسط أوروبا، هذا ولقد شاركت فرنسا روسيا توجهها الأوروبى حيث كانت الزعامة لأوروبا مطمحا فرنسيا دائما .

بعبارة أخرى فى حين كان التوجه الأوروبى لكل من روسيا وفرنسا يغلب على التوجهات العالمية في سياستها ، كانت بريطانيا تقدم نموذجا عكسيا نظرا لطبيعة قواها البحرية وطبيعة مصالحها فى الهند بصفة خاصة ، وقد ظلت المطامع الروسية مصدر تهديد خطير ودائم لكيان الدولة العثمانية ، ولقد أيدت روسيا - باستثناء فترات قصيرة - الاتجاه الرامى لاقتسام الامبراطورية والذى ظلت بريطانيا حتى ١٨٨٢ ترفضه فى حين تأرجحت فرنسا بين القبول احيانا والرفض أحيانا اخرى . اذن ماهى سمات توازن القوى الأوروبية فى المراحل الثلاث وكيف انعكست على اختلاف تصورات هذه القوى عن مصير الدولة العثمانية ؟ أى ماهو مصدر التهديد الأساسى لهذا المصير في كل مرحلة وكيف تطور وماهى أسبابه ؟

وتجدر فى البداية الاشارة الى ملاحظة هامة وهى أنه اذا كانت التوازنات الأوروبية على القارة تحددت وفق علاقات القوى الاقليمية والعالمية ، فان التنافسات والتحولات فى التحالفات كانت بدورها نتاج عمليات متعددة أثرت على توزيع القوى ، ومع ذلك فان تحليلنا فى هذا الموضع سيقتصر على السمات الهيكلية لنظام التوازنات فى كل مرحلة وليس العوامل المشكلة لها فى الأصل أو التفاعلات الأوروبية ذاتها(٥)، كما سيتركز الاهتمام على نقاط التحول ذات المدلولات والارتباطات بالدولة العثمانية والعالم الاسلامى بصفة خاصة .

---

٥) انظر تفاصيل تطور هذه العوامل التى شكلت هذا التنظيم وتفاصيل أهم القضايا والتحديات الأوروبية طوال القرن ١٩م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى فى
- بيير رينوفان تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥ - ١٩١٤م) ترجمة . د.جلال يحيي دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨ .
- انظر تحليلا نظميا من زوايا مختلفة ولاهداف متنوعة لهذه المرحلة من التاريخ الأوربى الدبلوماسى فى .
-William Coplin : Introduction to International Politics ,. 1980
- J.Modelski : Agrarian and Industrial: Two Models of the International System . Princeton University Press , N.J; 1961.

١ - التوازنات الأوروبية في ظل عواقب كوكينارجا ثم الثورة الفرنسية (١٧٧٤-١٨١٥) : سيولة الاختلافات حول تقسيم أو تكامل الامبراطورية (٦) :

بعد صلح كوكينارجا ١٧٧٤ أضحى واضحا فى نظر القوى الأوروبية مدى الضعف الذى وصلت اليه الدولة العثمانية حيث اضطرت للاعتراف بنفوذ روسيا على القرم وسيطرة الهابسبورج فى وسط أوروبا ، وفى نفس الوقت تأكد مع هذا الصلح اندماج روسيا القيصرية كاحدى الدول الكبرى فى النظام الدولى الأوروبى متعدد القوى ·

ولقد برزت روسيا فى هذه المرحلة كمصدر التهديد الأساسى لتماسك ووجود الدولة العثمانية ، وتأكد بذلك ضمها للقرم نهائيا ١٧٨٣م وبتدعيم وجودها على البحر الأسود بعد معاهدة ياس ١٧٩٢م التى ترتبت على فشل العثمانيين فى استعادة القرم (١٧٨٧م - ١٧٩٢م) ولقد كانت المطامع الاقليمية الاستراتيجية ، والدينية (حماية الارثوذكس فى البلقان) ، والعرقية (السلافية ضد التركية) هى التى تغذى مصادر هذا التهديد ، وبذا تأكد مع نهاية القرن ١٨م كيف حلت روسيا محل النمسا كمصدر التهديد الأوروبى للدولة العثمانية ، بل لقد وصلت النمسا ذاتها - فى ظل انشغالها بالتهديد من جانب بروسيا - الى التخوف من التهديد الروسى (السلافى) فى البلقان ومن تقدم النفوذ الروسى فى البحر الأسود ولذا تحالفت النمسا مع روسيا خوفا من تحالف الأخيرة مع بروسيا ضدها، ثم عادت النمسا ساحة المواجهة مع العثمانيين نظرا لتهديدات نابليون فى غرب أوروبا·

وفى هذه المرحلة -أى منذ نهاية القرن ١٨م ثم خلال الحروب النابليونية - كان موقف فرنسا يمثل المنافس الرئيسى لموقف روسيا من الدولة العثمانية-ولقد اتسم هذا الموقف الفرنسى بالتأرجح وعدم الثبات ، فبعد أن كانت فرنسا - قبل نابليون - ترفض فكرة تقسيم الامبراطورية العثمانية وذلك خلال اشتدادالتنافس البريطانى-الفرنسى حول العالم الجديد والهند والذى حسم ١٧٦٣ ، وحيث ظلت فرنسا ترى فى الدولة العثمانية الحليف التقليدى والعدو اللدود لبريطانيا - بعد هذا نجد أنه

---

٦) حول تفاصيل مواقف ورؤى الأطراف المختلفة فى هذه المرحلة أنظر:

- د· فؤاد المرسى خاطر : الصراع الروسى العثمانى ··· مرجع سابق ، ص ص ١٥٢- ١٥٦ ·
- د· محمد أنيس الخطوط الرئيسية لسياسة انجلترا ··· مرجع سابق ، ص ص ١٩٣ - ٢٠٠ ·
- د· محمد انيس : الدولة العثمانية ··· مرجع سابق ، ص ص ١٦٨ - ١٧٠
- د· حسين مؤنس · مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ - ١٧٥ ·
- T. Naff : Ottoman Diplomatic Relations ...op.cit. PP. 102-106.
- M.S.Anderson : The Great Powers and the Near East (1774 -1932) .St.Martin's Press,N.Y.1971. PP. 1-3.
- M.E.Yapp : The Making of the Modern Near East (1792 - 1923) . Longman . London 1987 , PP. 47 - 58 .

قد حدث تغير جذرى مع الثورة الفرنسية ونابليون ، فنظرا للمصالح والأنشطة السياسية والتجارية الفرنسية الجديدة فى ظل مطامع نابليون وعدائه لبريطانيا اتجه نابليون – مثل روسيا – لتأييد فكرة تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وكانت الحملة الفرنسية على مصر المؤشر على هذا التغير فى الموقف الفرنسى ، ولقد نبهت هذ الحملة أوروبا – وخاصة بريطانيا – للأهمية الاستراتيجية لمصر كما لفتت نظرها الى مدى ضعف العثمانيين وعدم قدرتهم على مواجهة مثل هذا التهديد العسكرى المباشر لولاياتها العربية ، ولكن عاد نابليون — بعد فشل الحملة – لرفض فكرة تقسيم الامبراطورية وذلك اتفاقا مع حساباته الجديدة للتوازن مع انجلترا وروسيا وخاصة بعد بروز بوادر للتقارب فى العلاقات العثمانية –الروسية –البريطانية (الحلف الثلاثى ١٧٩٩م) وهو الأمر الذى دفعه ايضا الى اصلاح العلاقات العثمانية – الفرنسية فكان هذا الاصلاح هو السبيل الجديد فى يد نابليون فى مواجهة انجلترا وحلفائها التقليديين أى النمسا وروسيا ، ولقد نجح بالفعل خلال العقد الأول من القرن ١٩ فى علاج الآثار السلبية التى تركتها الثورة الفرنسية على علاقات فرنسا مع العثمانيين .

أما بريطانيا فلقد كانت مطامعها تجاه الدولة العثمانية فى بداية هذه المرحلة أقل من مطامع روسيا ومن ثم تأرجحت مواقف الساسة ورجال الدولة حيث لم يسد اتجاه واحد نحو الموافقة على أو رفض تقسيم الامبراطورية ، وكان هذا التأرجح يعكس تأرجحا بين الحفاظ على صداقة روسيا لحماية المصالح التجارية البريطانية وتوازن القوى فى أوروبا وبين حماية الدولة العثمانية خوفا من مخاطر واحتمالات التوسعات الروسية التى كان عدد من الساسة يرى فيها تهديدا لكل أوروبا ، ومن ثم فان الفترة من ١٧٨٠م الى ١٧٩٨م تمثل مرحلة انتقالية بين سياسة عدم الاهتمام بل العداء للدولة العثمانية والحفاظ على الصداقة الروسية وبين سياسة الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية والتصدى للمطامع الروسية ، وهى السياسة التى سادت بعد ذلك طوال القرن ١٩م . ولقد كان هذا التغير فى السياسة البريطانية مبعثه الرغبة فى مواجهة عواقب مطامع نابليون على الدور البريطانى العالمى وخاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر ، ومبعثه ايضا مواجهة احتمالات التوجه الروسى نحو الجنوب على نحو يهددالهند حيث أن الروس قد بدأوا فى نهاية قرن ١٨ أولى خطواتهم جنوبا نحو القوقاز مما كان يهدد ايران وتجارة بريطانيا فى الخليج العربى كما يهددالطريق الى الهند .

بعبارة أخرى فان التغير فى السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية اقترن بتغلب اتجاه الساسة الذين يهتمون بالمصالح البريطانية العالمية على اتجاه الساسة الذين يهتمون بحماية توازن القوى فى أوروبا .

اذا كان وسط أوروبا والبلقان لم يشهد أزمات كبرى فى هذه المرحلة لاختبار هذه التوازنات إلا أن الحملة الفرنسية على مصر (كأحد نماذج نمط الاستعمار التقليدى) كانت المجال الأساسى لاختبارها ، كذلك اقترنت هذه المرحلة بالطور الأول من الاصلاحات العثمانية حيث جاء الاعلان عنها بدافع من الخوف من الخطر الروسى ولتعبئة مساندة فرنسا وبريطانيا - كما سنرى -

٢ - وضع الدولة العثمانية في ظل الوفاق الأوروبي : بين الحفاظ علي تماسك الدولة العثمانية وبداية الاقتطاع من أرجائها الأوروبية والاسلامية (٧) :

اذا كانت الثورة الفرنسية والحروب النابليونية قد أثرت على انصراف روسيا والنمسا عن الاعتداء على أراضى الدولة العثمانية الا أن هذا الانصراف كان مؤقتا حيث رفض القيصر الروسى فكرة بريطانيا فى مؤتمر فيينا بضمان ممتلكات الدولة العثمانية ، ومع ذلك ظل الخط الأساسى لسياسة كل من بريطانيا وفرنسا هو المحافظة على التكامل السياسى للامبراطورية فى مواجهة تهديدات روسيا وفى مواجهة الحركات الاستقلالية فى أرجاء الولايات العربية والأوروبية ، ولم يكن هذا الموقف نابعا من مبادىء بقدر ما كان دفاعا عن مصالح سياسية وتجارية أوربية وعالمية ، فاذا كان الدفاع عن المصالح العالمية هو الذى فجر الصراع بين بريطانيا وروسيا فإنه كان من مصلحة فرنسا أيضا التمسك بعد مؤتمر فيينا بدفاعها عن تكامل الدولة العثمانية فى مواجهة التهديدات الروسية .

ومع ذلك لم توقف سياسة كل من فرنسا وبريطانيا الزحف الروسى على الممتلكات العثمانية فى البلقان ، ولكن ظل العداء الروسى - الانجليزى الشديد لمدة مايزيد عن النصف قرن عاملا حاسما فى التأثير على مسار ونتائج التهديدات الروسية لهذه

(٧ - Leo Carl Brown : International Politics and Middle East .Princeton Universty Press, .N.J. 1984 . PP 28 - 38 .
- M.E.Yapp · op. cit, PP. XXII - XXV .
- M.S.Anderson . PP. 3 - 5 .
- A.Hakayem op . cit PP. XXII - XXVII
- WilliamCoplin : op. cit.
- Richard B.Elrod : "The Concert of Europe : A Fresh Look at an International System" . World Politics . Jan. 1976.PP. 159-147 .
- Maurice Grouzet · Histoire Generale des Civilization . Tome V I.
- Robert Schnerb · La XIX Siecile : L'Apozee de L'Espansion Europeenne . PP 95 - 270 .
- محمد صفوت . محاضرات المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- د. محمد أنيس مرجع سابق ، ص ص ١٧٠ -١٧١ .

النصف قرن عاملا حاسما فى التأثير على مسار ونتائج التهديدات الروسية لهذه الممتلكات ، وهى التهديدات التى فجرت كل مشاكل القوميات والأقليات الدينية والعرقية فى هذه المناطق ، وفى نفس الوقت ازداد تحفظ النمسا بعد ١٨١٥م على فكرة تقسيم الامبراطورية العثمانية وذلك خوفا من انتقال حمى القومية السلافية التى تحركها روسيا الى العناصر السلافية الخاضعة للهابسبورج . والجدير بالذكر أن هذه التفاعلات العثمانية - الروسية - الفرنسية - الانجليزية قد جرت فى ظل النظام الأوروبى الذى أرساه مؤتمر فيينا ١٨١٥م ومن ثم تأثرت هذه التفاعلات بطبيعة الدبلوماسية الأوروبية حيث كانت القوى الأوروبية الكبرى تتحرك وتناور لتحقيق مصالحها القومية ولكن تعترف فى نفس الوقف بشرعية قواعد نظام الدول الأوروبية ودوره كحكم أخير بين أعضائه ، فبالرغم من تنوع واختلاف المصالح القومية لهذه الدول ومرونة التحالفات والتحالفات المضادة بينها الا أن نظام توازن القوى المتعددة فى أوروبا ساهم فى تحقيق نمط مستقر من العلاقات الدولية بين هذه الدول ، وفى المقابل وقعت الوحدات الأخرى غير الأوروبية باعتبارها موضوعا لتفاعلات هذه القوى الأوروبية فيما بينها ولقد عرف هذا النظام الأوروبى فى هذه المرحلة بنظام " الوفاق الاوربى "والذى استمر يعمل بفاعلية حتى ١٨٥٤ ويقوم هذا النظام على وجود عدة قوى تقيد سلوك الدول الأوروبية وتمنعها من تبنى سياسات خارجية مغامرة وعدوانية ، ومن ثم اتسم هذا النظام بدرجة كبيرة من الأمن والاستقرار ، فان من أهم قواعد هذا النظام تنسيق القوى الكبرى فى حركتها ووصايتها على باقى أوروبا ومسئوليتها عن منع حدوث تغيرات اقليمية من جانب طرف واحد ، أى كان يقدم حلا للملاءمة بين القوى التى تدفع للتغيير وبين متطلبات السلام والاستقرار ، فهو حقيقة كان يمكن القوى الكبرى من تحقيق تغيرات فى النظام القائم ولكن دون النيل من وجوده ، وكانت حرب القرم اختباراً لفشل هذا النظام فى الاستمرار.

وهكذا فى حين اندلعت حروب ثنائية محدودة بين الدول الأوروبية فلم تندلع وحتى ١٩١٤ حرب كبرى إلا حرب القرم ، بعبارة اخرى أضحت ممتلكات الدولة العثمانية فى الشرق الأوروبى ثم فى الشرق الاسلامى (منذ الحملة الفرنسية)هى الساحة التى تتم على صعيدها تسوية العداوات الأوروبية فلم تعد الدولة العثمانية نظاما قويا يجاور نظاما أقوى منه ولكن أخذت تتعرض لتدخلات عميقة ولم يعد بمقدور العثمانيين الا المناورة لتحقيق أفضل النتائج من خلال تعبئة تدخل أحدى القوى الأوروبية لتقييد تدخل ومكاسب قوة أوروبية اخرى ، ومن هنا كان تغير حلفاء العثمانيين من الأوروبيين بصورة مستمرة ، وفى حين كان هذا الوضع يعنى مزيدا من القيود على الحركة السياسية العثمانية فانه كان يعنى أيضا أن الدول الأوروبية الكبرى كانت تحجم عن

اتخاذ حركة سريعة حاسمة لاسقاط الدولة العثمانية لان مثل هذا السقوط كان سيحدث آثاراً خطيرة تفوق مايترتب على الاقتطاع الجزئى المتتالى من اراضيها ، ومن ثم ظلت القوى الأوروبية تراقب بعضها البعض حتى لاتحوز احداها نصيبا أكبر أو حتى لاتتحمل خسائر ومخاطر أكبر ٠

وقد كانت قضية ثورة استقلال اليونان (حرب القرم) من أهم القضايا الأوروبية التى اختبرت تأثير هذه المرحلة من التوازنات الأوروبية على الدولة العثمانية ، كما كانت سياسات محمد على والحركة الوهابية السعودية واستعمار الجزائر وتونس من أهم القضايا على الساحة العربية ، وفى نفس المرحلة شهدت السياسات الاصلاحية العثمانية تطورات جذرية هامة ٠

٣ – وضع الدولة العثمانية في توازنات مرحلة القومية الامبريالية الأوروبية مابين مؤتمر برلين ١٨٧٨م وحتي الحرب العالمية الأولي : بين استكمال الاستقطاع في أوروبا والموجة الثانية من الاستعمار الأوروبي (٨) :

خلال الربع الأخير من القرن ١٩ وضح تخلى بريطانيا عن سياسة الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية ، وهنا يظهر الدور الألمانى كبديل للدور الفرنسى والانجليزى الذى تبلور طوال هذا القرن ، وكان هذا التحول جزءا من التحول فى توازن القوى الأوروبية عقب التوحيد الألمانى مع بسمارك ١٨٧٠م ، فمنذ هذا التوحيد سعى الرايخ الألمانى للسيطرة على القارة الأوروبية ومنذ ١٨٩٠م اتجهت المانيا نحو البحث عن دور عالمى وليس أوروبى فقط وذلك بالدخول فى حلبة التنافس على الاستعمار فى موجته الثانية بعد الثورة الصناعية ، ومن ثم بدأ توازن القوى الأوروبى والعالمى يدخل منذ ١٨٩٠م مرحلة جديدة ، ولقد ترتب على هذه التطورات الأوروبية والعالمية اعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية خلال مايقرب من ٥٠ عام لم تندلع خلالها حرب أوروبية كبرى ولكن أخذت تتراكم خلالها الاثار السلبية لتنافسات الموجة الثانية من الاستعمار التقليدى على نحو انتهى باندلاع الحرب العالمية الاولى ٠

ولقد شهدت هذه المرحلة مع هذا التغير فى توازنات القوى الأوروبية تغيرات فى مصالح هذه القوى وتصوراتها عن مستقبل مصير الدولة العثمانية ، كما حدثت تغيرات فى مسار المسالة الشرقية ٠

---

٨) - M.E.Yapp : op. cit . PP 84 - 96 .

- أنظر مزيداً من التفاصيل عن العوامل التى أثرت على تشكيل وضع الدول الكبرى منذ الربع الأخير من القرن ١٩م ، وأهم سمات هذا التنافسات بينها فى :

– د٠ سمعان بطرس فرج الله ٠ العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ٠ ط٢ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ج١ (١٨٩٠ – ١٩١٨) ، ص ص ١٠ – ٩٤ ٠

فمن ناحية : كان استقلال الدول البلقانية مع تصارعها وعداوتها وفى نفس الوقت مع طموحاتها عامل مؤثر قوى ليس على الدولة العثمانية فقط ولكن على استقرار وأمن أوروبا برمته حيث أن تفاعلات هذه الدول وحولها كانت من العوامل التى شكلت مسار التطورات فى السنوات القليلة السابقة على اندلاع الحرب ٠

ومن ناحية أخري : تزايدت اهتمامات ومصالح القوى الأوروبية بالأرجاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية فى آسيا وأفريقيا (وهى أساسا ات أغلبية مسلمة أو تتكون من كيانات اسلامية) ولذا بدأت تتوالى حركات الاستعمار التقليدى من فرنسا فى البداية ثم من انجلترا ، وكان هذا يعنى أن انجلترا قد تخلت بصفة نهائية عن مبدأ الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية عن طريق التدخل الدبلوماسى الفاعل أو التدخل العسكرى المباشر ضد الدول الأوروبية التى تهدد هذا التكامل ، وعلى العكس ظلت الامبراطورية النمساوية من أقوى المساندين لهذا التكامل، وفى الوقت الذى أخذت فيه ألمانيا بعد بسمارك تبحث بنشاط عن مصالح فى الشرق الأوسط ، ومن ثم أضحى نظام التفاعلات نحو الدولة العثمانية يضم أربعة أطراف أساسية بريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا (الى جانب طرف متهاوى وهو النمسا) وجميع هذه الأطراف كانت تعيد تقدير أهداف وتكتيكات استراتيجيتها العالمية ٠

المطلب الثاني : التحالفات العثمانية – الأوروبية وأنماط التدخلات الأوروبية خلال أزمات الشرق الأوروبى :

أعطت سيولة حالة التوازنات الأوروبية خلال القرن ١٩م الفرصة للدولة العثمانية لتوسيع أنماط الاستعانة بطرف أوروبى غير مسلم ضد طرف آخر غير مسلم وذلك لادارة أو مواجهة الاضطرابات والقلاقل التى تفجرت -بدرجات مختلفة – طوال هذا القرن فى الأرجاء الأوروبية من الامبراطورية أى شرق أوروبا (أو مايعرف بالبلقان) ووسط أوروبا ، ولقد تجسدت هذه الأنماط وماترتب عليها من نتائج وما أحاط بها من سياق اقليمى بلقانى وعثمانى وأوروبى فى ثلاث أزمات محورية وهى : أزمة استقلال اليونان ، وحرب القرم ، والحرب الروسية التركية (الثالثة) ٠ وعلى ضوء القراءة المقارنة لتفاصيل التاريخ الدبلوماسى لهذه الأزمات الثلاث [(٩)] يمكن أن نقدم تحليلا مقارنا بينها استنادا الى المحاور التالية :

---

٩)حول تفاصيل التاريخ الدبلوماسى لتطور هذه الازمات والحروب أنظر
– محمد صفوت : المسألة الشرقية ٠٠٠ مرجع سابق ، ص ص ١٥ – ٦٠٠
– محمد فريد مرجع سابق ، ص ص ٤١١ – ٤٤١ ، ٤٩١ – ٥٢٠ ، ٦٠١ – ٦٩٩ .
– مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ص ٥٠ – ١٩٠ ٠
– د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى في اصول التاريخ العثمانى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٧ – ٢٥٠ ٠
– د٠ حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ٢٠٣ – ٢١٤ ، ٢٨١ – ٢٨٩ ٠
– د٠ فؤاد المرسى خاطر : مرجع سابق، ص ص ١٥٥ – ١٩٠ ٠
– د٠ عبد العزيز الشناوى مرجع سابق ، ج٢ ، ص ص ٨٣٠ – ٨٦١ ٠
وأنظر النصوص الكاملة للمعاهدات التى عقدت لتسوية هذه الأزمات مترجمة عن الأصول التركية فى
– محمد فريد ٠ مرجع سابق ٠

أسباب اندلاع هذه الازمات (المباشرة وغير المباشرة) ، ونمط التدخلات الأوروبية ، نمط رد الفعل العثمانى ، عواقب ونتائج تسوية هذه الأزمات بالنسبة لمصير الامبراطورية العثمانية ولحالة التوازنات الأوروبية - الأوروبية . ويساعد تحليل هذه المحاور على تحقيق أهداف هذا المبحث السابق توضيحها .

الأسباب المباشرة وغير المباشرة لاندلاع هذه الأزمات : حركات تحرير قومية أم أدوات لاقتسام كيان الدولة العثمانية في أوروبا ؟ :

١ - تشترك هذه الأزمات وخاصة الأولى والثالثة فى أنها تقدم نموذجا لما سمي حركات الاستقلال أو التحرير القومية " ، وفى حين تقدم الأزمة الثانية نموذجا على اندلاع الحرب نتيجة تنافس القوى الخارجية على تدعيم النفوذ والمكانة من خلال زيادة التدخلات فى الشئون الداخلية للامبراطورية العثمانية فان هذه التدخلات قد استغلت أيضا مشكلة القوميات البلقانية وحماية الرعايا المسيحين فى أرجاء الأمبراطورية، ومن ثم فان السؤال الأساسى الذى يكمن فى الاجابة عنه فهم حقيقة أسباب اندلاع هذه الأزمات هو : هل هى نتاج حركة ثورية قومية أم كانت ردود فعل للصراع بين روسيا والدولة العثمانية حيث أرادت الأولى استغلال أوضاع مناطق البلقان للوصول الى هدفها الاستراتيجى وهو انهيار الدولة العثمانية وتقسيمها ؟ (حيث أن باقى الدول الأوروبية تفاعلت مع هذا الهدف وسبل تحقيقه بصور مختلفة) .

٢ - ولقد اختلفت الاجتهادات للاجابة عن هذا السؤال ، ويمكن أن نميز بين اتجاهين أساسيين فى الأدبيات التاريخية التى عالجت هذه المرحلة:

الأتجاه الأول : يرى أن أوضاع القوميات فى شرق أوروبا منذ نهاية القرن ١٨ قد مثلت ركنا أساسيا فى نمو وتطور المسألة الشرقية أى الصراع بين الدولة العثمانية وبين رعاياها من المسيحيين فى جنوب شرق أوروبا ، ولقد تدخلت القوى الأوروبية فى تسوية وادارة هذه الصراعات على نحو لاينال من توازن القوى فى أوروبا . ويرى هذا الاتجاه أن القومية البلقانية كانت نتاج عوامل سياسية واقتصادية وفكرية (١٠). وترى روافد من هذا الأتجاه (١١) أن ظهور حركات التحرير القومية قد حدث فى

---

١٠) أنظر تفصيل هذه العوامل فى .

- M.E.Yapp : op . cit. PP 59 - 60 .

كذلك أنظر تحليلا للاقتصاد السياسى لظهور القومية فى شرق أوروبا يستند على نظريات ثلاث . التفسير الموازى لما حدث فى غرب أوروبا ونظرية الانتشار التى ترى أن قومية شرق أوروبا هى نتاج فكر عصر التنوير الرومانى الجرمانى ، والتفسيرات الهيكلية التى ترى فى هذه القومية أحد أبعاد تغيرات اقتصادية واجتماعية كبرى حدثت عبر فترة زمنية ممتدة أنظر :

- Gale Stokes : "Dependency and the Rise of Nationalsim in Southeast Europe" . Journal of Turkish Studies.PP 54 - 67

(١١ - L.C. Brown : op. cit . PP. 60 - 61 .

أوروبا العثمانية أولا (قبل أن تنتقل الى الوطن العربى العثمانى) لأن ظروف أوروبا العثمانية كانت مهيأة لذلك حيث توافرت لها بدرجة أكبر عوامل الاندلاع والنجاح مقارنة بما توفرت لحركات أخرى فى أرجاء الامبراطورية ، فلقد كانت تعرف تنوعا عرقيا ولغويا ودينيا ، كما أنها منطقة أغلبية مسيحية وليس مسلمة ، وكان لهذه الأغلبية روابط لغوية وعرقية ودينية مع القوى الأوروبية الصاعدة المناهضة لهيمنة الدولة العثمانية ، ولقد تبلورت لدى هذه الأغلبية الجاذبية نحو الأيدلوجيات العلمانية أو الدينية الأوروبية ، كما أن القرب الجغرافى ساعد بقوة على محاولات افلات هذه الأغلبية من السيطرة العثمانية وذلك بالاستعانة بالقوى الأوروبية المجاورة .

الاتجاه الثاني : وهو الذى تبلور فى كتابات مؤرخين مسلمين ، فهو يرفض أن يرجع الأزمات الأوروبية الشرقية الى نمو القومية البلقانية كرد فعل للاضطهاد المسلم العثمانى ولكن يرى أن هذه الأزمات ليست الا رد فعل للصراع القوى والمستمر بين روسيا القيصرية وبين الدولة العثمانية ويمكن أن نستخلص مبررين أو سندين رئيسيين انقسمت بينهما روافد هذا الاتجاه .

أولهما : هو طبيعة الحكم العثمانى ، فيرى البعض [١٢] أن عاملا أساسيا وقويا فى "الاندفاعة القومية " فى البلقان كان هو طبيعة الحكم العثمانى لهذه المناطق بعد فتحها حيث اكتفت الحكومة العثمانية بتحصيل الخراج غير متعرضة لشعوب هذه المناطق فى دينهم ولغتهم وتقاليدهم ومن ثم نشطت لغة ورابطة وعصبية كل أمة . بعبارة اخرى : فان " الفتن الداخلية" (مثلا التى سبقت ثورة اليونان) كان أساسها عدم السعى وقت الفتح الى محو عصبيات الأمم المختلفة بعد الاستيلاء عليها وذلك ببذل الجهد فى اضعاف ثم تلاشى لغتهم وعوائدهم حتى يصير الكل أمة واحدة عثمانية ، ومع ذلك فان البعض الآخر [١٣] يبين كيف أن التسامح والاعتدال كان الآفة التى استغلتها القوى الأوروبية للنيل من الدولة العثمانية وتوجيه الضربات اليها من الداخل بحيث أضحت القوميات والملل غير المسلمة أحد أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية [١٤] .

---

١٢) محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٣٨٢ - ٤١١ .

١٣) مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ص ٥ - ٧ .

١٤) أنظر نفس المعنى الذى عبر عنه السلطان عبد الحميد الثانى عند تعليقه على مذابح الأرمن حيث بين كيف أن الحملات الصليبية على الدولة مازالت مستمرة تحت أسماء وعناوين شتى مما يتطلب من المسلمين الدفاع عن أنفسهم أنظر :

- عبد الحميد الثانى : مذكراتى السياسية (١٨٩١-١٩٠٨م) . ط٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٦ ، ص٥٩٤.

والجدير بالذكر أن عدداً من المصادر الاستشراقية قد اعترفت بهذا التسامح ومظاهره وان كان بعضها لم يربط بينه وبين أزمات البلقان [١٥] ، فان بعضها الآخر[١٦] أوضح أن هذا التسامح وان كان يعنى عدم الاضطهاد الا أنه فى نفس الوقت يعنى عدم المساواة بين المسلمين والمسيحيين .

وثانيهما : ويتساءل متشككا حول هذه الروابط العميقة التى أضحت منذ نهاية القرن ١٨م بين الشعوب المسيحية البلقانية وبين غرب أوروبا خلال سعى الأولى وطوال القرن ١٩م للاستقلال عن العثمانيين . وهو التساؤل الذى يحمل فى طياته توجيه النظر إلى التدخلات الخارجية ويتضح هذا التساؤل وهذا التعجب من المقولات التالية[١٧]: يقف أهل البلقان بين الشرق والغرب ولكنهم الى الشرق أقرب سواء من ناحية الجنس أو العقيدة أو الاخلاق والعادات أو الحضارة ، فخضوعهم للاتراك لم يكن أمرا شاذا كما قد يقع فى أخلاد البعض ، بل لعلنا لانخطىء اذا قلنا أنهم كانوا أسعد رعايا الدولة وأحسنهم حالا ، وكان اليونانيون منهم خاصة يساهمون فى حكومة الدولة ويشتركون فيما تنزله بالناس من مساوىء ومظالم بل كان هؤلاء اليونانيون على الخصوص أظلم من الاتراك للرعية . ومن هنا ليس بصحيح مايراه البعض من أن فتوح العثمانيين فى البلقان كانت امرا غير طبيعى وأن سلطانها هناك كان حريا أن يزول لأن أهل هذه النواحى كانوا طوال تاريخهم أعداء أوروبا لا أصدقائها ، وكانت أوروبا تشعر أنهم غرباء عنها ولم يتصادق الحيان إلا فى فترات صغيرة جدا كبعض سنوات الحرب الصليبية ، ولم تكن الصداقة بينهم الاخداعا من الجانبين ، ينطوى فيه صدر كل منهما نحو الآخر على الشك والحذر والريبة ، وكان الصليبيون الغربيون يشعرون أن بيزنطة عدو لهم لاصديق ، ولم يلبثوا أن أعلنوا حربا صليبية على الدولة البيزنطية .. والعداء الذى ظل يتأرجح فى صدر كل من الكنيستين الغربية والشرقية زمنا طويلا خلال العنصر الحديث ، ولم تعن الدول الغربية بشأن البلقان الا لدوافع سياسية صرفة، فثورة البلقان لم تكن تعصبا خالصا للغرب ولارغبة من أهله فى الحرية أو صدى لانتصار مبادىء الثورة الفرنسية ولم تكن ثورة أوروبا من أجلها صادرة عن تعاطف من هذه الدول وأهل البلقان بل كانت فى الغالب صدى مباشراً للصراع بين روسيا وتركيا.

---

١٥) برنارد لويس : مرجع سابق ، ص ص ٢٨٦ – ٢٨٨ .

١٦) Roderic H.Davison : "Turkish Attitudes Concerning Christian Muslim Equality in the Nineteenth Century".American Historical Review, Vol. 59 (1954) . PP. 854 - 855 .

١٧) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ٤٠٢ – ٥٠٢ .

وتجدر الاشارة هنا الى أن تحليلات غربية أيضا قد اعترفت بهذه الفجوة التاريخية بين شرق وغرب أوروبا ولكن حرص البعض (١٨) على بيان التطورات التى حامت على الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتى اوجدت روابط وتبادلات متنوعة بين شعوب الشطرين (اليونانى واللاتينى) لأوروبا المسيحية على نحو أظهر حياة مشتركة بالرغم من أن شرق أوروبا لم يمر بنفس مراحل التطور التى مر بها غرب أوروبا ، وبالرغم من أن أحد الشطرين كان يتبع الآخر فى بعض المراحل التاريخية وفى المقابل أشار البعض الآخر (١٩) إلى أنه اذا كان التعاطف الغربى مع الثوار اليونانيين قد رجع لأنهم مسيحيون يمثلون ورثة التراث الثقافى اليونانى الذى مثل عنصرا تكوينيا هاما فى الفكر الأوروبى الا أنه استدرك أن الهلينية لم تكن تقليداً قوياً فى انجلترا كما افترض البعض.

ومن الواضح أن السؤال المطروح واختلاف الاتجاهين الأساسيين فى الاجابة عنه إنما يثير كل أبعاد الجدل المعاصر حول العلاقة بين القومية والاسلام كما أثار من قبل بعد ظهور القومية وتطبيقاتها على الساحة الأوروبية الجدل حول مصير الامبراطورية متعددة القوميات والتى تجمع هذه القوميات تحت حكم الاسلام .

٣ – هذا وعلى ضوء الدراسة التفصيلية لتطور هذه الأزمات الثلاث يمكن القول إن القاسم المشترك بينها هو كونها نتيجة لاستغلال القوى الخارجية لاوضاع القوميات فى شرق أوروبا لتحقيق هدفهم المشترك وان اختلفت سبل كل منهم وهو اضعاف الدولة العثمانية . كذلك فقد توقف نجاح ثورات هذه القوميات على درجة المساندة الأوروبية التى نجحوا فى تعبئتها كما توقفت درجة وطبيعة هذا النجاح (السرعة، الاكتمال ، درجة الخسائر) على نمط التدخلات الأوروبية وعلى نمط ردود الفعل العثمانية – كما سنرى فى المحورين التاليين للمقارنة – كما توقفت أيضا على درجة اتساع نطاق هذه الأبعاد فلقد كانت أزمة ١٨٧٥م – ١٨٧٨م ذات أبعاد أكثر شمولا واتساعا من نطاق الازمتين السابقتين عليها ، خاصة الاولى ، ولذا فلقد أوصلت أوروبا كلها الى حالة حرب أوروبية كبرى ، وكان لعواقب تسويتها النهائية تأثير كبير .

وفيما يلى بعض التفصيل عن الملابسات المحلية والاقليمية لاندلاع هذه الأزمات الثلاث :

أ – بالنسبة لثورة اليونان . فلقد اندلعت ١٨٢١م بتحريك من الجماعة السياسية اليونانية التى تكونت فى أوروبا تحت رعاية القيصر الروسى وعدد من كبار مسئوليه وكان قادتهم من الدوائر القريبة منه والمنفذة لأوامره.ولقد نما الشعور القومى لدى

(١٨ - M.G.Hodgson : op. cit. P. 2.

(١٩ - M.E.Yapp : op. cit. P 69 .

اليونانيين نتيجة الرخاء التجارى ونتيجة اتصالاتهم بالممالك الأوروبية عن طريق ارسال البعوث التعليمية من أبناء الصفوة اليونانيين . هذا ولقد اينعت الطوحات القومية لدى تجار أوديسا من اليونانيين بصفة خاصة بعد أن تطورت مصالحهم الاقتصادية التى دفعتهم الى تحدى النظام القديم الممثّل ليس فى الحكومة العثمانية فقط ولكن الممثّل أيضا فى القيادة التقليدية للجماعة اليونانية وهى القيادة التى سيطرت على الكوادر العليا للكنيسة الارثوذكسية اليونانية والتى ظهرت أيضا فى مستويات مختلفة من البيروقراطية العثمانية . واذا كانت بعض المصادر الغربية بصفة خاصة قد وصفت الحركة الثورية اليونانية بأنها حركة قومية تبحث عن الحرية الوطنية من خلال مساعدة طرف خارجى فان مصادر عربية اتهمت قواد هذه الحركة بالنفعية والمصلحية والتنازع على السلطة. ولقد بدأت شرارة الثورة فى اليونان وانتشرت تحت تأثير عمل عسكرى منظم ضد امارات الدانوب العثمانية وذلك بقيادة مسئول روسى تزعم هذه الجماعة السياسية اليونانية . وبالرغم من فشل هذا الهجوم فى اثارة التورط الروسى المباشر فى البداية الا أنه أثر على حجم ودرجة الثورة أو بداية أعمال عنف ضد المسلمين الأتراك . واذا كانت عوامل ثقافية واقتصادية وعسكرية قد مثلت دوافع وموارد النمو لروح الثورة والحركة القومية فى البلقان جميعه الا أنها كانت ذات تاثير أكبر فى اليونان حيث كان شعب الأخيرة يمثل أكثر الشعوب المسيحية فى الامبراطورية العثمانية من حيث الكثافة والتجانس لدرجة دفعت نابليون للقول بأنه من أكبر أخطاء السلطان العثمانى أنه سمح لهذا العدد الكبير من المسيحيين من نفس العرق بالتجمع فى مكان واحد (٢٠)

كذلك كانت ثورة اليونان أول حركة قومية فى نطاق المسألة الشرقية ، ولقد قدمت مدلولات هامة حول قضايا محورية فى سياسات القوى الدولية ومن أهمها قضية مولد تنظيم ثورى خارج حدود الدولة المعنية ولقد اعتبرت الدول الأوروبية الثورة اليونانية بداية حركات التحرر التى ستشكل تيار المستقبل الأوروبى بعد حركة التنوير والحرية مع الثورة الفرنسية ، كما رأت أنها بداية النهاية للامبراطورية العثمانية متعددة القوميات حيث لابد وأن ينتصر التعدد والراديكالية والحرية على المركزية والاستبداد والمحافظة (٢١) .

ب – أما حرب القرم (١٨٥٣م – ١٨٥٦م) : فلقد اندلعت بعد فشل محاولات روسيا الضغط على الدولة العثمانية لانتزاع تنازلات بشأن مطالب روسيا لحماية المسيحيين فى الدولة ، ولقد كانت الدوافع الحقيقة وراء شن روسيا لهذه الحرب التى اشتركت

---

٢٠) - E.Creasy : op. cit. PP. 496 - 498 .
٢١) - L.C.Brown : op. cit. PP. 46 - 48 .

فيها الى جانب تركيا كل من فرنسا وبريطانيا - كما سنرى - هو القضاء على الدولة العثمانية ومن ثم جنى الثمار الاقليمية المترتبة على انهيارها وذلك قبل أن تؤتى الاصلاحات التى بدأ السلاطين العثمانيون بتطبيقها بثمارها فى تقوية شان الدولة العثمانية من جديد، وهو الأمر الذى كان يتعارض واستراتيجية روسيا القيصرية . ولقد كان على رأس المبررات والدوافع المباشرة لهذا المسلك الروسى هو النزاع على حماية الأماكن المقدسة بين فرنسا الكاثوليكية وروسيا الارثوذكسية . فلقد استغلت روسيا هذه الفرصة لخلق الاضطرابات فى العلاقات مع الدولة العثمانية ولايجاد الذريعة لاعلان الحرب اذا مارفضت الاذعان لضغوطها ، ورأت روسيا - بعد تطور الجهود الفرنسية فى الاربعينات من القرن ١٩ لتدعيم نفوذها فى حماية المسيحيين الكاثوليك رعايا الدولة العثمانية - أن يتفوق النفوذ الارثوذكسى على الكاثوليكى فى القدس ، وبعد ان كانت الدولة العثمانية قادرة على الحفاظ على التوازن بين الدعاوى المتضاربة للاثنين الكاثوليك من ناحية والأرثوذكس من ناحية أخرى - وصلت بعد تزايد ضغوط روسيا وعدم رضاء فرنسا - الى عدم القدرة على التوفيق بين مطالب الطرفين بصورة مرضية لكليهما ومن ثم حيث أن كلاً من القوتين كانت مستعدة لاستخدام القوة لفرض احترام مواقفها وتدعيم نفوذها ومكانتها اندلعت حرب القرم بعد أن فشلت الحلول التوفيقية للعثمانيين وبعد أن تصاعد التشدد فى المطالب الروسية الموجهة للباب العالى والخاصة بقبول الحماية الروسية على الكنيسة الأرثوذكسية التى تمتد حمايتها على أكثر من ١٥ مليون مسيحى ، هذا ولقد لجأت روسيا الى تحريض المسيحيين الأرثوذكس والقوميات البلقانية للثورة عل الدولة العثمانية لزيادة الضغوط على الأخيرة، ولم تكف روسيا بعد اندلاع الحرب عن توظيف هذا الأسلوب من أجل اضعاف قوى الدولة العثمانية خلال المعارك العسكرية .

وهكذا ظهر واضحا فى هذه الأزمة الارتباط بين مطالب القوميات البلقانية الاستقلالية وبين تنافس القوى الأجنبية على امتيازات حماية الرعايا المسيحيين فى الدولة العثمانية . وهذان البعدان يعدان من أخطر الأبعاد التى أثرت على مصير الامبراطورية العثمانية وخاصة فى "أوروبا العثمانية" .

ج - **الحروب البلقانية (١٨٧٥م - ١٨٧٨م)** : كانت السنوات الثلاث التى سبقت ماعرف بمؤتمر برلين ٨٧٨١م ذات أهمية كبرى فى حسم مصير ثورات شعوب البلقان ضد الدولة العثمانية واستقلالها فى شكل دول قومية بعد سلسلة من الحروب العثمانية البلقانية وحرب كبرى روسية تركية (وهى الثالثة فى القرن ١٩) ولذا كانت أبعاد التفاعلات فى هذه المرحلة أكثر شمولا وكانت نتائجها أكثر حسما .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن حركة الثورة في اليونان لم تعد الأولى بين ماسمى بالحركات القومية الابسبب حجمها ونتائجها حيث أن حركة الصرب قد بدأت في الأعوام الأخيرة من القرن ١٨ والأعوام الأولى من القرن ١٩ الا أنها لم تلق الاهتمام الكافي في بدايتها بسبب الحروب النابليونية ثم الثورة اليونانية ، ولذا فانها مع حركة البلغار والجبل الأسود دخلت في مرحلة طويلة من الصراع مع الدولة العثمانية ومن تعبئة المساندة الخارجية حتى تم لها الاستقلال النهائي في مؤتمر برلين ١٨٧٨م ، هذا وكانت هذه القوميات قد حصلت في مراحل سابقة على هذا المؤتمر على درجات مختلفة ومتنوعة وغير مستقرة من الاستقلال الاداري أو الذاتي ولكن مع استمرار السيادة العثمانية ولو الاسمية كما حدث في بعض المراحل . ولقد كانت هذه الحركات التي تتابعت خلال القرن ١٩ وازدادت حدتها وتكرارها خلال الربع الثالث فيه من أهم أدوات روسيا في استنزاف القدرة العثمانية ، ومن أهم مبررات تدخلها في شئون الدولة العثمانية من ناحية واعلان الحرب الشاملة عليها من ناحية أخرى كما حدث ١٨٧٧ . فلقد بدأت أحداث السنوات الثلاث قبل مؤتمر برلين بتصاعد التوترات في البلقان بصفة كلية ، حيث اندلعت ثورة البوسنة والهرسك ثم ثورة البلغار اعتراضا على زيادة الضرائب وعلى قادتهم من ملاك الأراضي المسلمين وطالب الثوار باستقلال اداري مثل الذي حققه الصرب والجبل الاسود قبلهما ، وبعد قمع العثمانيين لهذه الثورات أعلنت الصرب والجبل الاسود اللتان ساندتا هذه الثورات الحرب على الدولة العثمانية ، وانتهت هذه الحرب بهزيمة الدولتين البلقانيتين ورفض الدولة العثمانية لشروط الصلح الذي أرادت القوى الأوروبية فرضه ، ومن ثم انفتح الطريق امام الحرب بين روسيا والدولة العلية .

٢ – نمط ردود الفعل العثمانية : حدود عناصر القوة الذاتية والسعي نحو الاستعانة بطرف خارجي .

ارتبط اندلاع ثورات الشعوب المسيحية البلقانية بالتدخلات الخارجية – كما رأينا – كما توقفت درجة نجاح اهداف هذه التوازنات على درجة المساندة الأوروبية –كما سنرى– ولقد تحقق عقب اندلاع الأزمات الثلاث المشار اليها استقلال تدريجي لعدد كبير من الدول البلقانية على التوالي (رومانيا ،الصرب ، الجبل الأسود ، بلغاريا ، البانيا) وتحقق هذا الاستقلال في نطاق أعمال مؤتمرات دولية أوروبية مما كان يعني أن مصير "أوروبا العثمانية" قد أضحى مسئولية جماعية أوروبية حتى لاتتحول هذه الازمات الى حرب أوروبية عامة ، ولكن هل هذا يعني انعدام الارادة العثمانية أو محاولة التأثير العثمانية لحماية تكامل الامبراطورية؟ بعبارة أخرى ماهو نمط ردود الفعل العثمانية ؟ .

اتسم رد الفعل العثماني بالاعتماد على بعدين : عناصر القوة الذاتية والاستعانة بطرف خارجي ، إلا أن النتائج النهائية لتسوية الأزمات - والتى كانت محصلتها النهائية فى غير صالح الأمبراطورية - تأثرت بالبعد الثانى أكثر من الأول . بعبارة أخرى . بالرغم من أن عناصر القوة الذاتية قد أثبتت درجة من الفعالية فى حماية الامبراطورية فى بعض المراحل الا أن التدخلات الخارجية هى التى حسمت النتائج النهائية وكان هذا أبرز تعبير عما آلت اليه عملية توازن القوى العثمانية الأوروبية ، وعلى العكس تماما مما كان يحدث قبل قرنين حيث كانت التدخلات العثمانية هى التى تحسم نتائج النزاعات الأوروبية - الأوروبية .

أ - حدود عناصر القوة الذاتية : ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط من توظيف عناصر القوة الذاتية لمواجهة أزمات " الشرق الأوروبى " وهى : استخدام القوة العسكرية العثمانية لقمع ثورات الشعوب البلقانية أو للدخول فى حرب ضد روسيا ، وسياسات الاصلاح الداخلية لتحسين أوضاع هذه الشعوب ، الاستعانة بالقوة العسكرية لولاية مصر فى عهد محمد على .

وفى حين تداخل بأستمرار النمطان الأول والثانى طوال النصف قرن الذى اندلعت فيه الأزمات الثلاث فان النمط الأخير لم يظهر إلا مرة واحدة خلال الازمة اليونانية ، كذلك فان الأنماط الثلاثة قد تعرضت بدورها لتأثيرات خارجية متباينة الأنواع أبرزت وجها آخر لما أضحى عليه وزن العامل الخارجى فى السياسات العثمانية الأوروبية ، الى جانب وزنه فى التدخلات المباشرة -كما سنرى - وسنقتصر فى هذا الموضع على بيان أبعاد النمط الأول بصفة خاصة وكيف تداخل مع النمط الثالث على أن يتم النظر فى المطلب التالى الى سياسات الاصلاح حيث سيتم ابراز كيفية تداخلها مع هذا النمط الأول .

النمط الاول : أى استخدام القوة العسكرية على مستويين مستوى استخدام هذه القوة لقمع ثورات الشعوب البلقانية ومستوى الحرب بين الجيوش النظامية والروسية فقط أو باشتراك قوى أجنبية أخرى ، ولقد كان المستوى الثانى تابعا لنتيجة المستوى الأول دائما .

ولم ينجح استخدام القوة العسكرية العثمانية فى قمع الثورة اليونانية لعدة سنوات (١٨٢١م - ١٨٢٤م) مما أدى الى استعانة السلطان العثمانى بالوالى محمد على الذى نجحت قواته فى اتمام هذه المهمة (١٢٨٤م - ١٨٢٦م) ولكن ترتب على هذا النجاح تدخل القوى الخارجية عسكريا فى معركة نوارين ثم أدت التطورات الى الحرب الروسية التركية ١٨٢٨م التى انهزمت فيها القوات العثمانية .

وعلى العكس فلقد نجحت القوات العثمانية فى قمع ثورات شعوب البلقان الأخرى طوال النصف قرن ولكن بدرجات متباينة حيث تمكنت تدريجيا هذه الشعوب من الظفر بدرجات متتالية من الاستقلال الادارى ، واذا كانت القوات العثمانية قد نجحت فى اخماد ثورة البوسنة والهرسك وثورة البلغار ١٨٧٥م الا أن هذا ترتب عليه اندلاع حرب بينه وبين قوات الصرب والجبل الأسود ، وان كانت القوات العثمانية قد سحقت قوات هاتين الدولتين شبه المستقلتين فى هذه الفترة الا أن هذا ترتب عليه تدخل روسيا واعلان الحرب على الدولة العثمانية وهى الحرب التى انتهت أيضا بهزيمة القوات العثمانية .

ويجدر بنا بصدد هذا التداخل بين هذين المستويين من استخدام القوة العسكرية وبصدد نتائجهما أيضا أن نتوقف لاستخلاص الأمرين التاليين :

أولهما : يرجع فشل القوات العثمانية فى قمع الثورة اليونانية الى تزايد الاضطرابات فى هذه المرحلة بين صفوف الانكشارية وفى العلاقة بينها وبين السلطان محمود الثانى الذى كان يقود عملية اصلاح داخلية ولقد وصلت هذه الاضطرابات الى اجهاز السلطان ١٨٢٦م على هذا النظام الذى سبق وكان أحد الركائز ، إن لم يكن الركيزة الأساسية ، فى الفتوح العثمانية الكبرى قبل أن يصبح أحد أهم المصادر الداخلية لضعف القوة العثمانية (٢٢) . فلقد كان تخاذل الانكشارية وفسادهم وعدم اخلاصهم على رأس أسباب عجز الدولة العثمانية عن القضاء على هذه الثورة فى أدوارها الأولى قبل أن يبرز التدخل الخارجى الملموس فيها كذلك يرجع هذا الفشل الى اتساع نطاق هذه الثورة وشمولها وانطلاقها من بين صفوف أكثر الشعوب المسيحية فى الامبراطورية العثمانية من حيث العدد ومن حيث التجانس العرقى (٢٣) .

٢٢) يمكن فهم أسباب ونتائج هذه الاضطرابات على ضوء فهم طبيعة مرحلة السياسات الاصلاحية العثمانية فى هذه المرحلة والتى كانت الانكشارية من أقوى المعارضين لها . أنظر المطلب التالى .

٢٣) تباينت المصادر العربية والغربية من حيث درجة التركيز على المذابح اليونانية ضد الأتراك العثمانيين أو على مذابح العثمانيين ثم العثمانيين والمصريين ضد الثوار اليونانيين وضد اليونانيين المقيمين فى المدن العثمانية فى الأناضول . ويوضح هذا التباين بعض مظاهر وأسباب ظاهرة التحيز فى التحليل فى حين تركز بعض المصادر (مصطفى كامل) الضوء على الأولى فقط وتنفى تماما الثانية أو تخفف منها فان البعض الأخر يسلك مسلكا مغايرا ، فى حين تبين مجموعة ثالثة (محمد فريد) L.C.Brown أن أعمال العنف كانت متبادلة وخاصة ان بداية عنف اليونانيين ضد الأتراك العزل فى أرض اليونان قد دفعت الاتراك بدورهم الى أعمال انتقامية . وتجدر الاشارة الى أن المصادر العربية (مصطفى كامل) قد أبرزت واقعة عزل السلطان محمود لشيخ الاسلام الذى افتى بعدم التعرض لليونانيين الابرياء فى ارجاء تركيا وهى الفتوى التى اثارت العامة نظرا للمذابح التى كان يتعرض لها المسلمون فى اليونان فى حين أن مصادر أخرى أبرزت واقعة شنق البطريرك اليونانى فى القسطنطينية بالرغم من أنه اخذ موقفا علنيا ضد الثورة اليونانية وهذه الوقائع وغيرها هى التى تبرز لنا الفارق بين فتوى علماء المسلمين وبين ممارسات الواقع السياسى تحت ضغوطه وظروفه . وهى تذكرنا بوقائع مناظرة - وان اختلف السياق الزمانى والمكانى - أى معاملة المسيحيين من رعايا الدولة المملوكية ومعاملة التجار الأفرنج خلال اشتداد الضغط الأفرنجى على الدولة المملوكية باستخدام أساليب الحصار البحرى من جانب القوى الأوروبية .

ومن هنا كانت حاجة السلطان العثمانى للاستعانة بالقوات المصرية المنظمة وخاصة البحرية التى أعدها الوالى محمد على كركيزة لتطوير دور مصر الخارجى ، هذا ولقد تنوعت تفسيرات هذه الاستعانة من ناحية وتفسيرات الاستجابة المصرية من ناحية اخرى ، فاذا كانت بعض المصادر التاريخية العربية التقليدية (٢٤) قد تكلمت عن هذه الاستعانة بلغة حماسية ايجابية مبعثها الايمان بضرورة تضامن الاطراف الاسلامية فى مواجهة العدو المشترك فان مصادر أخرى تاريخية عربية أيضا كانت أكثر واقعية فى تحديد المبررات والدوافع لدى الطرفين المصرى والعثمانى .

فلقد اشار البعض (٢٥) أن سبب استدعاء السلطان لمحمد على لمحاربة ثوار اليونان هو الرغبة فى اشغاله عما ينويه - أى طلب استقلال مصر - كما اشار الى أن طاعة محمد على قد رجعت الى الخوف من اتهامه بالعصيان وهو مالم يكن يقدر على مواجهة عواقبه فى هذ المرحلة .

فى حين أشار البعض الآخر (٢٦) الى أنه بالرغم من أن الوضع العسكرى العثمانى المتدهور كان وراء استعانة استانبول بمحمد على الا انه لفت النظر أيضا الى اعتياد استانبول على هذا الأسلوب أى ارسال قوات أحد الحكام الاقليميين لمواجهة حاكم آخر وذلك لاضعاف كليهما وفى نفس الوقت الحفاظ على القدرات العسكرية التى يملكها المركز العثمانى والتى أضحت محدودة.

وبين التحليلين يأتى تحليل ثالث (٢٧) يقول بأن النمسا هى التى نصحت السلطان العثمانى بالاستعانة بوالى مصر للقضاء على الثورة قبل تدخل الدول الكبرى فيها وهو التدخل الذى كان من شأنه زيادة مكاسب روسيا على نحو يضر بالمصالح النمساوية ، كما يقول هذا التحليل بأن محمد على استجاب مكرها لهذا الطلب الذى كان لابد وأن يستنزف قواه ويصرفه عن شئون مصر مثلما حدث ابان مقاتلة الوهابيين ، ولهذا فهو لم يشترك فى اليونان حبا فى السلطان ولاكراهة فى اليونان وانما أراد ان يجعلها صفقة يجبر الدول بها على الاعتراف به وبقوته وخاصة بنفوذه على الشام ، ولهذا فهو كان يتلمس الفرص للانسحاب منها خاصة وأن انجلترا كانت ترفض هذه العملية ، ولذا فلقد استغل محمد على هذه العملية ليحقق أقصى مكاسب وخاصة لكسب ود الانجليز واقرارهم باستقلاله ، لذا أخذ يساوم الانجليز بتجميده للموقف دون سحق تام للثورة وانسحاب جنوده أو أن يدفع بكل قواته وتعاونه مع العثمانيين ليحسم نهاية

---

٢٤) مصطفى كامل مرجع سابق .

٢٥) محمد فريد مرجع سابق ، ص ص ٤١٣ - ٤١٤ .

٢٦) - L. C. Brown : op. cit. P. 51

٢٧) حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ - ٢١٣ .

الحرب . وكاد محمد على يدرك قصده لولا تحرك روسيا ١٨٢٦ مطالبة السلطان العثمانى بقبول صلح مهين مما اضطر بريطانيا للاتفاق مع روسيا منعا لها من الحركة المنفردة ، ولقد فوت هذا الاتفاق على محمد على تحقيق أهدافه مما اضطره الى المضى فى طريق معاونة السلطان وحتى كانت معركة نوارين التى قلبت الموازين -كما سنرى-

والأمر الثانى الذى يجب توضيحه يتصل بالمستوى الشامل لاستخدام القوة العسكرية العثمانية أى فى مواجهة الحروب ضد روسيا التى اندلعت ابان هذه الأزمات الثلاث ، والسمة المشتركة فى الحروب الثلاثة أن روسيا هى التى كانت البادئة بأعلان الحرب بعد سلسلة من الضغوط والانذارات الدبلوماسية التى كانت ترفضها الدولة العثمانية ، ومع ذلك وبالرغم من أن عدم مبادرة الدولة العثمانية باعلان الحرب فى البداية انما كان يعنى تفضيلها لسبل أخرى ، الا أن أدائها العسكرى خلال المعارك بين كيف أن الهزيمة النهائية للعثمانيين فى هذه الحروب (بالنسبة لحرب القرم فى المرحلة الأولى منها قبل التدخل العسكرى المباشر لبريطانيا وفرنسا الى جانب تركيا) لم تكن سهلة أو من قبيل الاستسلام السريع .

فبعد تدمير الاسطول المصرى العثمانى فى نوارين ١٨٢٧م طالب السلطان محمود بتعويض ورفض تنفيذ اتفاق أكرامان مع روسيا وأغلق المضايق أمام الملاحة الأجنبية فى ١٨٢٨ ونشر منشورا عاما يبين فيه سوء مقاصد الدول وأن باعثها هو الدين لا السياسة وحض المسلمين على القتال دفاعا عن الدين والملة والوطن ولمقاومة الكفرة الذين كانوا يرغبون فى اذلال الاسلام وسحق شعب محمد تحت الاقدام . وبذا فقد اعطى المبرر لروسيا لاعلان الحرب فى ابريل ١٨٢٨[٢٨] ، وكان هذا التشدد الذى أدى لاندلاع الحرب مثيرا للدهشة وللتساؤل عن حقيقة دوافع الدولة العثمانية من ورائه نظرا لعدم استكمال القوات النظامية الجديدة بعد القضاء على الانكشارية ونظرا للتفوق الروسى البرى والبحرى ، ونظرا لأنه كان بامكانها- بالرغم من خسارة اليونان - الخروج منها فى وضع أقوى من الوضع الذى أضحت عليه بعد الحرب فهل كانت الأوضاع الداخلية التى برزت فيها قوى المعارضة لبرامج الاصلاح هى الدافع وراء هذا التشدد ومحاولة لامتصاص آثارها السلبية على صورة السلطان كمجاهد؟[٢٩].

---

٢٨) أنظر تفاصيل هذا التشدد والصمود فى المعارك فى
- محمد فريد مرجع سابق ، ص ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

- E.Creasy : op. cit . PP 512 - 513 .
- Ibid : P 513 .
٢٩) - L.C.Brown : op. cit. PP 54 - 55 .

وأيا كانت المبررات الحقيقية فلقد أبلى الجيش العثمانى الجديد بلاءا حسنا اعترف به سفير الحكومة الروسية فى باريس فى رسالة له فى نوفمبر ١٨٢٨م بين فيها أيضا أنه لو تأخرت روسيا فى اشهار الحرب سنة واحدة لما امكنها أن تتحصل على النتائج التى حصلت عليها فى هذه السنة [٣٠]، ولقد أشارت مصادر تاريخية غربية [٣١] الى هذه الحالة وكيف انه لم يكن من السهل القول ماذا كان الروس هم الذين تحملوا خسائر كبيرة أم الترك الذين دافعوا وصمدوا فى مواقع عديدة هم الذين انتصروا أو خسروا؟. فلقد فوجىء المراقبون بدرجة غير متوقعة من قوة السلطان حيث كان بالامكان أن تمتد الحرب دون خطورة جسيمة على الامبراطورية ، ولقد تكرر نفس السيناريو خلال المرحلة الأولى من حرب القرم (أى قبل التدخل الفرنسى البريطانى) وقبل معركة سينوب البحرية التى دمرت فيها روسيا الأسطول العثمانى فى البحر الأسود فلقد أثبتت القوات العثمانية كفاءتها وجدارتها بأستعادة ولايتى الدانوب (اللتين كانت روسيا قد بادرت الى احتلالهما فى بداية الأعمال العسكرية) وكذلك نجحت فى حماية أراضى الصرب من التدخل الروسى لاثارة شعبها بل ودخلت هذه القوات الأراضى الروسية حتى كانت معركة سينوب التى قلبت ميزان المعارك .

كذلك وبالنظر الى الأعمال العسكرية فى أوروبا وآسيا بين الجيشين العثمانى والروسى (١٨٧٧م – ١٨٧٨م) نجد أن روسيا لم تستطع تحقيق نصر سريع حيث ان المقاومة العثمانية أوقفت التقدم الروسى لمدة ستة شهور كما لم تستسلم الا بعد مقاومة عنيفة اعترف بها القادة الروس ، واذا كان الجيش الروسى قد حقق انتصارات بعد ذلك فقد كان ذلك بتكلفة عالية أثرت على قوة النظام القيصرى وكان ذلك فى وقت تزايدت اعبائه المالية من جراء الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والتى كانت وراء رفض بعض الاتجاهات الروسية لاندلاع الحرب ضد تركيا ثم الضغط بعد ذلك للاسراع بصلح نهائى تقبله الدول الأوروبية الكبرى [٣٢] .

خلاصة القول إن الطرف العثمانى لم يتخل عن استخدام القوة العسكرية تحت اسم الجهاد فى ادارة تفاعلاته مع الأطراف الأوروبية والتى تركزت فى هذه المرحلة حول استقطاع ارجاءه الأوروبية ، ولكن ظهر جليا ماأضحى يحيط بهذه الأداة من قيود ، فبالرغم من ضخامة الكيان العثمانى حيث لم يكن من السهل اسقاطه بضربة واحدة ، الا أن سياسيات الاصلاح التى ركزت بدرجة كبيرة على المؤسسة العسكرية

---

٣٠) أنظر التفاصيل فى :

– محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٤٣١ – ٤٣٢.

٣١) - E.Creasy : op. cit. PP 514 - 516 .

٣٢) أنظر تفاصيل الاداء العسكرى العثمانى فى حرب القرم والحرب الروسية التركية الثالثة فى :

– محمد فريد مرجع سابق ، ص ص ٤٩٧ – ٤٩٨ ، ٦٢٩ – ٦٤٠ .

والأجهزة المعارنة لها - كما سنرى - لم تستطع أن تعيد احياء القدرة العسكرية العثمانية على نحو يمكنها من حسم الحروب لصالح قضاياها ، ومن هنا كانت حاجة الدولة العثمانية لتعويض هذا النقص فى عناصر القوة الذاتية عن طريق تعبئة الضمانات السياسية والديلوماسية من جانب قوى أوروبية كبرى لتكامل الامبراطورية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية وهذا يقودنا الى المستوى الثانى من ردود فعل السياسة العثمانية .

ب - السعى نحو الاستعانة بطرف خارجي فى مواجهة روسيا :

اتضح من كل ماسبق أن العدو المباشر للدولة العثمانية كان روسيا القيصرية فلقد كانت المحرض الأساسى للقوميات البلقانية ضد الحكم العثماني كما كانت مصدر التهديد العسكرى المباشر لاقاليم بعض هذه القوميات (ولايتى الدانوب ورومانيا فيما بعد) حيث وصلت قواتها ١٨٧٨م الى ضواحى الآستانة كما وصلت من قبل ١٨٢٩م الى ضواحى أدرنة ، وكان الهدف الأساسى لروسيا كما سبق التوضيح فى المطلب السابق هو انهيار الامبراطورية العثمانية واقتسام أراضيها للسيطرة على شرق أوروبا والهيمنة على القوميات السلافية ، وأمام عجز القدرة العثمانية عن صد هذه المخاطر ركزت السياسة العثمانية على مسلكين متكاملين :

المسلك الأول هو التشدد - اعتمادا على نجاح القدرات الذاتية واعتمادا على مساندة بريطانيا وفرنسا الراغبتين فى احتواء تزايد النفوذ الروسى - فى مواجهة شروط الانذارات الروسية واتفاقات الهدنة أو الصلح التى تخللت تطور الأزمات الثلاث المشار اليها ، فعلى سبيل المثال وقبل معركة نوارين واعتمادا على نجاحات الجيش المصرى رفضت الدولة العثمانية شروط الاتفاق البريطانى الروسى (أكرمان) لعقد صلح بين الدولة العثمانية واليونانيين، واستند رفض السلطان العثمانى أساسا على ادانة التدخل الأجنبى فى شئون العلاقة بينه وبين رعاياه ، كذلك وقبل اندلاع حرب القرم استمر رفض السلطان العثمانى - وبمساندة انجليزية - للانذارات الروسية بالاستجابة لمطالب الحماية الدينية على الأماكن المقدسة ، وبالمثل رفضت الحكومة العثمانية خلال قمعها ثورة البوسنة والهرسك وثورة البلغار ١٨٧٥م المذكرة الروسية والنمساوية والمذكرة الانجليزية اللتين طالبتا باصلاح فى أحوال هذه الشعوب ، كذلك رفضت تركيا فكرة عقد مؤتمر فى استانبول فى اغسطس ١٨٧٦م وذلك فى وقت كانت تحرز فيه الانتصارات على قوات الصرب والجبل الاسود ، كما كانت الدولة العثمانية تلمس فى نفس الوقت اختلاف الدول الأوروبية الكبرى على السبيل الأمثل للحركة الجماعية فى مواجهة العثمانيين، وفى مقابل هذا التشدد اضطرت الدولة العثمانية ولكن تحت ظروف مغايرة - هزيمة عسكرية وافتقاد المساندة البريطانية الفرنسية -

الى قبول شروط بعض الاتفاقات والمعاهدات وخاصة معاهدة أدرنة ١٨٢٩م وكذلك معاهدة سان استيفانو الثنائية مع روسيا ١٨٧٨م تحت ضغط احتلال الآستانة – كما سنرى . ولموازنة عواقب هذه الظروف السلبية اتجهت الدولة العثمانية الى المسلك الثانى المكمل للمسلك الأول الموضح عاليه ، وهذا المسلك الثانى هو الحرص على أن تتضمن الحكومة العثمانية للمؤتمرات الأوروبية التى عقدت من أجل تسوية هذه الأزمات بندا ينص على حماية الدول الأوروبية لتكامل واستقرار الامبراطورية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية العثمانية ، لقد تزامن بوضوح مع هذه المطالب الاعلان عن التطورات الهامة الأساسية فى سياسات الاصلاح العثمانية ، وكان من أبرز النماذج على هذا ماحدث خلال حرب القرم حيث تضمنت وثائق عديدة عثمانية وأوروبية النص فى بنود أساسية منها على هذه المطالب (٣٣) ، وكان من أول شروط الدولة العثمانية من أجل عقد صلح مع روسيا وهو الصلح الذى جرى التفاوض حوله خلال الفترة التى تلت الانذارالبريطانى الفرنسى لروسيا بدخول اساطيلهما الى البحر الأسود فى ٢٧ ديسمبر ١٨٥٣ – كان من أول هذه الشروط اعلان استقلال بلادها وأراضيها وضمانة كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا لهذا الاستقلال واحترام كل دول أوروبا وفى مقدمتها روسيا لاستقلال الحكومة العثمانية فى كل أعمالها الداخلية والخارجية ، ولقد نصت عل هذه الشروط مذكرة أصدرتها الدول الأوروبية الأربع الكبرى فى ابريل ١٨٥٤ أى قبل اندلاع المعارك . كذلك نصت معاهدة باريس ١٨٥٦ التى عقدت لتسوية حرب القرم على هذه الشروط .

هذا ولقد اكملت السياسة العثمانية المسلكين السابقين بالتلويح دائما –أمام الدول الأوروبية باجراء الاصلاحات التى من شأنها أن تستجيب لمطالب شعوب البلقان والتى معها تفتقد الضغوط الخارجية مغزاها ومبراراتها ، وفى نفس الوقت –كما سنرى لاحقا – كان أفضل سبيل للتغلب على المعارضة الداخلية للاصلاح هو ابراز كونها ضرورية لكسب المساندة الأوروبية والا تعرضت الدولة لمخططات أوروبية ضد تكامله ، وكان هذا المسلك المزدوج من أبرز المؤشرات على محاولات تغلب الدولة العثمانية على عواقب محدودية القوة السياسية والعسكرية العثمانية فى مواجهة تحديات داخلية وخارجية خطيرة.

ولكن تظل التساؤلات التالية قائمة : هل كان مسلك الدول الأوروبية يعكس استجابة لهذه المطالب ؟ وهل كانت التوازنات الأوروبية – الأوروبية تسمح بخدمة هذه المطالب؟ والى أى حد ؟

---

٣٣) أنظر نص هذه البنود فى

– مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ص ١٢١ ، ١٢٤ .

وأنظر نص معاهدة باريس ١٨٥٦ التى تضمنت هذه البنود فى

– محمد فريد مرجع سابق ، ص ص ٥١٣ – ٥٢١ .

بعبارة أخرى : ماهى القيود على تحقيق هذه المطالب وماهى الفرص التى كانت أمامها؟ وكيف تبين لنا أنماط تدخلات القوى الأوروبية هذه القيود وهذه الفرص ؟

٣ – أنماط تدخل القوى الأوروبية : بين احتواء الانفراد الروسى بالحركة ومشاركته الهدف الاستراتيجى لاضعاف الدولة العثمانية .

من أهم السمات المشتركة بين الأزمات الثلاث هو مبادرة روسيا بالتدخل فى اندلاع هذه الأزمات وفى ادارتها بصور ودرجات مختلفة سياسية ودبلوماسية وعسكرية فردية أو جماعية(مع دول البلقان) لتحقيق هدف بطرس الأكبر ألا وهو اسقاط الدولة العثمانية العائق الأساسى أمام فرض السيطرة الروسية تحت حجة الميراث البيزنطى الأرثوذكسى والعرق السلافى على البلقان وشرق أوروبا .

كما شهدت هذه الأزمات تدخل اطراف أوروبية أخرى وخاصة بريطانيا وفرنسا والنمسا تحت دعاوى ومبررات مختلفة (حماية الثوار وحرية الملاحة فى المضايق) ومن ثم فلقد شهدت كل أزمة جهودا دبلوماسية متعددة الأطراف قبل وبعد اندلاع أعمال عسكرية متعددة المستويات .

ففى أزمة اليونان وبعد أعمال قمع الثورة اليونانية حدثت معركة نوارين البحرية التى اشتركت فيها القوات الروسية والبريطانية والفرنسية ضد القوات المصرية – العثمانية ، كما اندلعت بعد ذلك الحرب الروسية التركية .

وفى الأزمة الثانية اندلعت حرب روسية – عثمانية ١٨٥٣م تلاها تدخل بريطانى فرنسى فى القرم الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا .

أما الأزمة الثالثة فلقد شهدت عدة حروب عثمانية بلقانية ثم حرب روسية تركية أدت نتيجتها الى تهديد بريطانى بالتدخل العسكرى ضد روسيا .

وبالنظر الى تفاصيل وتوقيت وتركيبة هذ الأعمال العسكرية والدبلوماسية يمكن أن يمكن أن نصيغ المقولة المزدوجة الأبعاد عن نمط تدخل القوى الأوروبية :

لقد اختلفت أنماط التدخل من أزمة الى أخرى باختلاف حالة نظام التوازنات الأوروبية – الأوروبية التى أحاطت بكل أزمة ومن ثم اختلفت أدوات هذه الأنماط لادارة هذه الأزمات ، ومع ذلك فلقد ظل الهدف واحدا ومشتركا بين القوى الأوروبية ألا وهو احتواء وتحجيم النفوذ الروسى من خلال منع انفراده بتحديد مصير الأمبراطورية العثمانية فى البلقان ، ولكن مع العمل فى نفس الوقت – ودون تناقض مع الشق الأول من الهدف – على تكريس وتعميق وضعف هذ الامبراطورية من خلال الاستقطاع التدريجى والمنظم فى أرجائها الأوروبية ، فلم تكن التوازنات الأوروبية –وفقا للمقولة الشائعة– هى التى ساعدت على بقائها لفترة طويلة ولكن هذ التوازنات هى التى

ساعدت على هذا الاستقطاع بهذ الصورة التى تتفق ومتطلبات النظام الأوروبى الدولى.

والجدير بالذكر أن الاتجاه نحو ابراز أولوية أحد هذين النمطين وهو التدخل لاحتواء الحركة الروسية المنفردة يبرز فى المصادر الغربية ، فى حين أن المصادر العربية التاريخية تبرز أولوية النمط الثانى ، وبالرغم من عدم التمييز الصريح والواضح فى جميع هذه المصادر بين هذين النمطين إلا أن تحليلنا للمقولة السابق طرحها سيحرص على توضيح هذا التمييز ، كما سيحرص فى نفس الوقت على بيان التفاعل بينهما وتأثير كل منهما على الآخر .

أ - التدخل لاحتواء الحركة الروسية :

اندلعت الأزمتان الأولى والثانية فى بداية ونهاية المرحلة الثانية من مراحل تطور وضع الدولة العثمانية فى التوازنات الأوروبية - الأوروبية ، فى حين وقعت الثالثة فى المرحلة الثالثة من هذا التطور .

ولقد انعكست خصائص كل من نظم هذه التوازنات على نمط سلوك القوى الأوروبية خلال هذ الازمات (تعاونى أم صراعى) .

فلقد كانت ادارة التدخل فى أزمة اليونان نموذجا معبرا بوضوح عن حالة نظام" الوفاق الأوروبى " التى أعقبت تسويات الحروب النابليونية ١٨١٥م ، فلقد بدأ التدخل فى هذه الأزمة فى شكل اتفاق بريطانى روسى فى ابريل ١٨٢٦م لعقد صلح بين السلطان والثوار اليونانيين وفرضه عند الضرورة ، ثم تطور نمط هذا التدخل التعاونى الدبلوماسى الى استخدام الأداة البحرية فى معركة نوارين لفرض الصلح على السلطان العثمانى حين رفضه فى البداية

بعبارة أخرى فى ظل طبيعة نظام توازن القوى فى أوروبا فى هذه المرحلة مالت هذه القوى الى الصيغ التعاونية - التنافسية والحركة المشتركة ، فبالرغم من تعدد مصادر نزاع روسيا مع الدولة العثمانية الا أنها منذ ١٨٢١م أدركت مخاطر الحركة المنفردة وضغطت من أجل حركة أوروبية مشتركة مستخدمة فى ذلك حجة ماأسمته ابادة أمة مسيحية واهانة الدين المسيحى ،وبالرغم من ردود فعل الرأى العام الأوروبى لمساندة الثوار اليونانيين ولمناصرة الدين المسيحى لم تجد روسيا استجابة سريعة لضغوطها نظرا للشكوك التى تحملها الدول الأوروبية الاخرى نحو احتمالات نمو روسيا على حساب الدولة العثمانية فى حالة اندلاع حرب ، مما يصيب التوازن الأوروبى بالخلل ولم تتحقق هذه الاستجابة ولم تتجه بريطانيا للتعاون مع روسيا الا حين قررت روسيا الحركة منفردة واستخدام تهديدها بالتدخل المنفرد لتدفع القوى

الأخرى للتدخل وخاصة بعد انتصارات الجيش المصرى على الثوار اليونانيين ، ومن جانبها فان روسيا بعد انتصارها على تركيا ١٨٢٩م وقبل عقد معاهدة أدرنة قررت عدم المضى قدما فى الأراضى العثمانية للاستيلاء على المضايق لأن هذا سيترتب عليه حرب أوروبية كبرى ربما تنتهى فى غير صالحها وهذا فى حد ذاته كان من أهم التعبيرات عن القواعد التى تحكم نظام الوفاق الأوروبى فى فترة فعاليته ٠

وعلى العكس فان حرب القرم كانت بمثابة الاعلان عن تدمير هذا النظام الأوروبى ومن ثم فلقد كانت دوافع ونتائج هذه الحرب نقطة تحول فى توازنات القوى الأوروبية حيث كان هدف فرنسا وبريطانيا اضعاف القوة الروسية وتحجيم دورها فى أوروبا وكذلك عزل النمسا ٠ حقيقة كان السبب المباشر والظاهرى لاندلاع هذه الحرب هو قضية التنازع على حماية الأماكن المقدسة ولكن الاسباب الحقيقية كانت تكمن فى رغبة بريطانيا فى وضع حد لاطماع التوسع الروسى نحو السيطرة على البحر الأسود ، وبالرغم من صعوبة المعارك وعدم قدرة القوات المتحالفة الفرنسية البريطانية التركية المشتركة حسم نتيجة المعركة النهائية بسرعة إلا أن انهاك القوى الروسية سمح ببداية التفاوض فى باريس ١٨٥٦م وكانت نتائجه سلبية بالنسبة لروسيا. فبالرغم من تدمير القدرة البحرية الروسية اغلقت القوات المتحالفة مياه البحر الأسود فى وجهها وفى وجه السفن الحربية بصفة عامة حيث تقرر حياد البحر الاسود وهذا ماكانت تريده بريطانيا أساسا ٠

أما الأزمة الثالثة فلقد كانت علامة على محاولة روسيا تصفية الشروط التى امليت عليها فى معاهدة باريس ١٨٥٦م بعد حرب القرم ، واستغلت روسيا فى ذلك التغيرات التى طرأت على التحالف الذى تكون ضدها فى هذه الحرب وخاصة مع نشوب أزمات وحروب حادة بين الدول الأوروبية وخاصة بين فرنسا والمانيا بعد توحيد الأخيرة ، ولكن وضع توازن القوى فى أوروبا قبل عقد مؤتمر برلين للتسوية النهائية لهذه الأزمة لم يكن ليسمح بهذا ، فاذا كانت روسيا قد أعلنت الحرب على تركيا ١٨٧٧م بعد أن فشلت هى والدول الأوروبية (مؤتمر الاستانة ، لائحة لندن) فى فرض شروط الصلح على الدولة العثمانية عقب قمعها ثورات البوسنة والهرسك وعقب انتصارها على الصرب والجبل الاسود شبه المستقلة فان هذا الفشل كان نتيجة فشل محاولات تنظيم حركة مشتركة بين الدول الأوروبية نظرا للانقسامات بينهم والتى استغلتها الدولة العثمانية على نحو مكنها من رفض شروط الصلح ٠ كذلك اذا كانت الحركة الروسية المنفردة قد انتهت بانتصار روسيا وعقد صلح ثنائى روسى – تركى (معاهدة سان استيفانو ١٨٧٨م) وهو الصلح الذى لم تشارك فيه الدول الأوروبية الكبرى إلا أن بريطانيا تحركت واعترضت على هذا الصلح الذى كان يحقق لروسيا مكاسب كبرى

لاتقبلها بريطانيا ، ولقد وصل التوتر فى العلاقات بين الدولتين الى حد التهديد باندلاع حرب ولكن وحيث كانت روسيا – تحت ضغط عديد من الظروف – تريد تجنب اندلاع الحرب فلقد وافقت على عقد مؤتمر برلين فى يوليو ١٨٨٧م لاعادة النظر فى شروط معاهدة سان استيفانو ، وبالفعل اسفر مؤتمر برلين عن معاهدة ذات شروط جديدة ٠

والجدير بالذكر هنا أنه اذا كانت بريطانيا قد واجهت انفراد روسيا بالحركة خلال أزمة اليونان عن طريق التعاون الدبلوماسى العسكرى ثم عن طريق العمل العسكرى المشترك مع تركيا وفرنسا خلال حرب القرم ، فانها هذه المرة قد تحركت وبقوة (ولو أن الأمر لم يترتب عليه حرب) نظرا لتصاعد درجة التهديد الروسى للمصالح البريطانية فى أسيا الوسطى ، فخلال حرب القرم كان تهديد روسيا بالسيطرة على البحر الأسود ومن ثم ماحوله من طرق بحرية (وخاصة المتوسط) يمثل تهديدا هاما (ولو غير مباشر) للهند نظرا لتهديده طرق المواصلات البريطانية الى الهند . واذا كان مؤتمر باريس ١٨٥٦م قد قلص القوة البحرية الروسية فى الأسود الا أن التوسع الروسى فى آسيا الوسطى خلال العشرين سنة التالية على هذا المؤتمر [٣٤] قد جعل التهديد الروسى للهند وكذلك أفغانستان وايران تهديدا مباشرا أيقظ المخاوف الحقيقية لبريطانيا فى التهديد الروسى لمصالحها ، ومن ثم بعد مؤتمر برلين وماسبقه (وخاصة السيطرة على قبرص) نقطة تحول فى سياسات بريطانيا نحو اقتسام أرجاء الامبراطورية العثمانية ، حيث أضحى هذا الاقتسام وخاصة فى الوطن العربى – كما سنرى – يقترن بكيفية حماية الهند ولذا يعد هذا التحول حاسماً وخطيرا وأساسيا للتنازع الدائم طوال القرن ١٩تقريبا بل ومنذ الحملة الفرنسية وحتى احتلال مصر ١٨٨٢م فى السياسة البريطانية بين اتجاهين أساسيين حول العلاقة بين سبل مناوئة النفوذ الروسى وبين سبل حماية الهند ومن ثم حول مصير تكامل الامبراطورية العثمانية وفكرة الدولة العثمانية كدولة حاجزة بين الشرق الأدنى والمتوسط : هل من خلال ضم مصر نظير ترك النفوذ الروسى فى البلقان وشرق أوروبا (ومايعنيه ذلك من تهديد للمضايق) مع حدوث قدر من التعاون الروسى البريطانى خارج القارة الأوروبية على حساب العثمانيين ؟ أم من خلال حماية الآستانة أساسا لأنه مع استيلاء الروس عليها سيمكنهم الوصول سريعا الى الشام والهند ومن ثم تهديد الطريق الى الهند ، أى أن الآستانة وليس مصر أو قناة السويس كانت هى الأهم لدى الاتجاه الثانى كسبيل لحماية الهند ولكن كان احتلال مصر ١٨٨٢م ومن قبلها قبرص ١٨٧٨م اعلاناً لنهاية هذا الاتجاه ونقطة تحول فى سياسة بريطانيا نحو فكرة الدولة العثمانية كدولة

---

٣٤) من أهم عواقب عدم تحقيق روسيا لأهدافها فى أوروبا اتجاهها للتوسع فى آسيا الوسطى الاسلامية ٠ أنظر المبحث الثانى من هذا الفصل ٠

حاجزة للخطر الروسى فلقد وصلت هذه الدولة وكذلك روسيا الى درجة من الضعف جعلت هذا التحول أمرا منطقيا بل وحيويا على ضوء التنافس البريطانى الفرنسى هذه المرة على اقتسام باقى أرجاء الامبراطورية فى العالم الاسلامى -كما سنرى ٠

ب – التدخل لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأوروبي المشترك :

لم يكن الحفاظ على توازنات القوى فى أوروبا ومن ثم الحرص على عدم اندلاع حرب كبرى وعلى منع تهديد دولة واحدة بالهيمنة هو الهدف الوحيد للتدخلات الأوروبية فى الحروب التركية الروسية المباشرة ، كذلك لم يكن الهدف الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية الذى ادعته السياسة البريطانية والفرنسية والنمساوية غاية فى حد ذاته٠

واذا كانت الدولة العثمانية قد استطاعت أن توظف الاختلافات الأوروبية حول مصيرها بصورة أو بأخرى فى مراحل مختلفة إلا أنه كان توظيفا ظاهريا وغير حقيقى فمن السهل اسقاط الغطاء الذى كان تحت حجة متطلبات التوازنات الأوروبية والحفاظ على سلام أوروبا يخفى الهدف الحقيقى والمشترك بين كل الأطراف الأوروبية حتى التى ادعت الحفاظ على تكامل الامبراطورية ، ويمكن تحقيق ذلك من مراقبة توقيت وأهداف تطور استخدام بريطانيا وفرنسا للأدوات الدبلوماسية والعسكرية عند ادارة الأزمات الثلاث بالتعاون مع روسيا أو بالصدام معها ، والنمط العام الذى يمكن استخلاصه – قبل التطرق الى تفاصيله من واقع الأزمات الثلاث – هو أن روسيا لم تكن تتدخل باعلان حرب كبرى ضد الدولة العثمانية الا بعد استنزاف القدرة العسكرية العثمانية فى اخماد ثورات الشعوب البلقانية ، كذلك لم تكن بريطانيا وفرنسا تتدخلان على النحو الذى يوقف هذا الاستنزاف أو منع اندلاع هذه الحرب الا لمنع السقوط التام للدولة العثمانية وليس منع ضعفها أو تآكلها ، أى كانت تتدخل للحفاظ على مايسمى استمرار التكامل ولكن مع استمرار الضعف والتآكل ٠

ففى أزمة استقلال اليونان ٠ وبالرغم من الضغوط الروسية – كما سبقت الاشارة – لم تتدخل بريطانيا أولا ثم فرنسا وبريطانيا فى بداية الثورة اليونانية ليس تشككا فحسب فى روسيا ولكن لأن الغلبة كانت للثوار اليونانيين حيث عجزت القوات العثمانية عن قمعهم وخاصة فى الجنوب ، ولكن وحين بدأت الدائرة تدور نتيجة تدخل القوات المصرية جاء التدخل الدبلوماسى أولا ثم العسكرى لمنع تصفية هذه الثورة والضغط عل السلطان العثمانى لقبول استقلال اليونان ٠

فبالرغم مما تبرزه المصادر العربية من أن ضغوط الرأى العام الأوروبى من ناحية والخوف من انفراد قوة أوروبية واحدة بالمزايا والرغبة فى منع التدخل الروسى المنفرد من ناحية أخرى هى التى جعلت القوى الأوروبية تحفز بعضها البعض من أجل صورة من التدخل لاحتواء الروس عن طريق التعاون وليس المواجهة ٠

وبالرغم من كل التساؤلات والتكهنات في المصادر الغربية أيضا حول ما اذا كانت معركة نوارين البحرية كانت معركة غير متصورة وغير ضرورية أم العكس وحول أنها وقعت نتيجة خيانة أو سوء الفهم لأنها خدمت أهداف روسيا أكثر من أهداف انجلترا وفرنسا حيث جردت الدولة العثمانية من قوتها البحرية فى حين أضعفت حربها مع روسيا ١٨٢٨م قوتها البرية .

بالرغم من الأخذ فى الاعتبار كل هذه الأمور الا أنه يجب أن نلاحظ أموراً أخرى هى توقيت التدخل الأوروبى عقب انتصارات ابراهيم باشا فبدون هذا التدخل فى هذا التوقيت -وكما تعترف بذلك مصادر غربية عدة- كان يمكن أن تنتهى تماما الثورة اليونانية ومعها حلم استقلال اليونان فان هذا الاستقلال رجع أساسا الى تدخل القوى الأوروبية الى جانب "الحركة القومية الاستقلالية" ضد قوات الدولة العثمانية التى تساعدها قوات حاكم اقليمى مسلم . اذن كان هذا لتحجيم أثر ايجابى لتضامن قوى اسلامية على عكس ماحدث فى مواجهة الحركة الوهابية حيث ساندت انجلترا وفرنسا التدخل المصرى العثمانى ضد هذه الحركة كما سنرى . كذلك كان للتدخل الأوروبى مدلوله الهام مرة أخرى خلال الحرب التى اندلعت بين روسيا وتركيا نتيجة استمرار رفض استقلال اليونان بعد معركة نوارين . ولم يقع التدخل لمنع الحرب التى كانوا يخشون اندلاعها عند بداية الثورة اليونانية . ولكن حدث التدخل بعد أن تمت هزيمة الجيوش العثمانية ومن أجل عقد صلح أدرنة ١٨٢٩م . ولقد وافقت الدول الأوروبية عليه بالرغم مما كان يعطيه من مكاسب لروسيا وخاصة بالنسبة بالنسبة للملاحة فى البحر الأسود . فى حين فرضت هذه معاهدة لندن ١٨٣٠م على تركيا قبول استقلال اليونان . ولقد كانت موافقة الدول الأوروبية على مكاسب روسيا فى معاهدة أدرنة صورة أخرى من صور التدخل التعاونى ولو التنافسى كمقابل لتقييد روسيا لسلوكها وعدم الذهاب الى حد احتلال الأستانة بعد أدرنة ١٨٢٩م . ولقد انعكست هذه المكاسب على تغير موقف روسيا من مصير الدولة العثمانية -حيث توجهت روسيا- ولمدة مايزيد عن العشر سنوات أى حتى قبل أزمة حماية الأماكن المقدسة - نحو فكرة الحفاظ على الدولة العثمانية بل والتعاون معها (كما حدث ابان تأزم العلاقات العثمانية المصرية مع محمد على -كما سنرى) على أساس أن روسيا ومن ثم لن يكون فى صالحها سقوط الدولة العثمانية بل من صالحها المحافظة على الحالة الراهنة فيها . لان طرد الأتراك من أوروبا سيدعوهم الى آسيا التركيز فى آسيا الوسطى حيث يجددون قوتهم بل ويستطيعون تهديد روسيا والقوقاز . كذلك لأن الدول الأوروبية الكبرى هى التى ستفوز بنصيب كبير عند اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية . ومن ثم تصبح جيرانا أقوياء خطرين لروسيا لأمن تركيا الجار الضعيف .

ولقد كان هذا التحول فى السياسة الروسية وراء تحول آخر فى السياسة البريطانية ظهرت آثاره فى حرب القرم.

أما فى حرب القرم فبالرغم من أن التشدد العثمانى ورفضه للضغوط الروسية حول الأماكن المقدسة قد اعتمد على مساندة بريطانية فرنسية وبالرغم من أن تصاعد الأزمة بعد الجولة العسكرية الأولى بين بروسيا والدولة العثمانية عقب اعلانهما الحرب كل على الآخر ١٨٥٣م قد أدى الى التدخل البريطانى الفرنسى العسكرى وخاصة بعد تدمير القوة البحرية العثمانية فى سينوب ، وبالرغم من أن نتائج مؤتمر باريس كانت سلبية التأثير على المصالح الروسية – كما سبق ورأينا – ، بالرغم من هذا كله فهل يمكن القول إن نتائج هذه الحرب كانت فى صالح الدولة العثمانية أو على الأقل لم تكن هذه النتائج سلبية التأثير على هذا الصالح ؟ .

فاذا كانت بعض المصادر [٣٥] تبرز أن معاهدة باريس كانت أول معاهدة يوقعها السلطان العثمانى لايكون فيها أى انتقاص لممتلكاته أو اضعاف لقوته ، فلقد جعلت معاهدة باريس لتركيا مركزا أكثر امتيازا من ذى قبل وضمنت على الأقل نظريا انضمام الدول الأوروبية الغربية الى جانبها ضد روسيا لحين من الدهر ، وجعل أمر استقلالها فى أمورها الداخلية جزءا من القانون الدولى والدبلوماسية الأوروبية ، كما دمرت قوة روسيا الحربية عدو تركيا التقليدى لمدة عشرين عاما ، الا أن للعملة وجها آخر سلبيا متعدد الابعاد تبين جميعها مدى زيف الوجه الأول الخاص بأمتيازى أو مبدأى ضمان الدولة العلية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية المذكورة .

فمن ناحية : كانت هذه الضمانات مقابل تطور خطير فيما سمى سياسة الاصلاح حيث صدر خط همايونى ينص على المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية دون تفرقة بين الأجناس والاديان والذى اعلنه السلطان العثمانى قبل توقيع معاهدة باريس، بل وأحاط المؤتمرين علما به وتعهد بتنفيذ مضمونه ، ولقد كان لهذا المرسوم مدلولات عديدة وردود فعل هامة – كما سنرى لاحقا – واقترن بتدخلات خارجية كبيرة ومتزايدة بأستمرار من جانب الدول الأوروبية فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية عن طريق السفراء والقناصل .

ومن ناحية اخري : لم يتوقف سعى الدول الأوروبية لاضعاف الدولة العثمانية وابقائها كمجرد حاجز بين روسيا والبحر المتوسط ، فبالرغم من أن مؤتمر باريس لم ينص على استقلال ولايتى ولاستا ومولدافيا الا أن الدول الأوروبية ساعدت على انضمامهما وتكوين حكومة شبه مستقلة اضطر الباب العالى للاعتراف بها ١٨٥٨م ،

---

٣٥) محمد صفوت مرجع سابق ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .

كما استمرت مشاكل الصرب والجبل الأسود وتشجيعهما على المضى نحو الاستقلال الكامل حتى كانت أزمة ١٨٧٥م – ١٨٧٨م هى نهاية المطاف .

ولقد ظهر أيضا خلال ادارة أزمة (١٨٧٥م – ١٨٧٨م) مدلولات عديدة على دأب الدول الأوروبية على استنزاف قدرات الدولة العثمانية والتدخل فى شئونها حتى كانت نتائج مؤتمر برلين اعلانا عن نجاح هذا الدأب فى تحقيق أهدافه [٣٦] ، فخلال هذه السنوات الثلاث لم تواجه الدولة العلية الجيوش الروسية فقط ولكن واجهتها بعد ان واجهت اضطرابات بلاد البلقان والحرب مع الصرب والجبل الاسود ١٨٧٦ ولم تتدخل الدول الأوروبية وظلت ترقب النتيجة ، وحين برز انتصار القوات العثمانية فى هذه الحرب أرادت الدول الأوروبية ان تفرض صلحا تقدم فيه الدولة العثمانية امتيازات للصرب والجبل الأسود والبوسنة والهرسك – وهذا مارفضته الدولة العثمانية – كما سبق ورأينا – وفى نفس الوقت كانت بريطانيا تساند رفض الباب العالى للشروط التى تقدمها روسيا لعقد صلح لتسوية أوضاع البلقان (مؤتمر الآستانة ومؤتمر لندن) وهو الرفض الذى أدى الى اعلان روسيا الحرب ١٨٧٧م. بعبارة أخرى كانت بريطانيا بصفة خاصة تظل ساكنة طالما كان استنزاف القدرة العثمانية قائماً وليس هناك تهديد بتدخل روسى منفرد يحقق مزايا تقلب موازين القوى الأوروبية ، بل كان اندلاع حرب روسية تركية فى هذه المرحلة لايضر مصالح بريطانيا بقدر مايجهز على ماتبقى لهاتين الدولتين من قدرات على الساحة الأوروبية ولهذا فان دول أوروبا لم تتجه الى مساعدة الدولة العلية أدبيا وعسكريا فى هذه الحرب بعد أن أدت دبلوماسيتهم بالأمر الى حد اعلان الحرب نتيجة عرضهم شروطاً لايمكن للدولة العلية قبولها وكذلك نتيجة عدم تدخلهم بالقدر اللازم الذى كانت تفرضه بنود معاهدة ١٨٥٦م التى تقضى بأن تتدخل الدول الموقعة عليها للوساطة بين أى طرفين يهدد الوضع بنشوب حرب بينهما ، واذا كانت انجلترا قد اعترضت على اندلاع الحرب الا أنها لم تحرك مركبا واحدا لمؤازرة تركيا كما حدث فى القرم مثلا ، ولم تتحرك بعد ذلك جديا الى حد وصل بالتهديد بالحرب مع روسيا إلا بعد توقيع معاهدة سان استيفانو للاجبار على اعادة النظر فيها فى مؤتمر برلين – كما سبق التوضيح – ولقد كانت نتائج هذه الحرب وماتلاها من مؤتمرات من أقسى ماواجهته الدولة العثمانية ، فلقد كانت من المعالم البارزة لما وصلت اليه الدولة من تدهور حيث أرغمت على التنازل على مساحات شاسعة من املاكها بحيث محيت الهيمنة التركية فى أوروبا بأجمعها.

---

٣٦) أنظر نص معاهدة أدرنة ١٨٢٩ م ومعاهدة لندن ١٨٣٠م ، ومعاهدة باريس ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين ١٨٧٨م فى

– محمد فريد مرجع سابق ، ص ٥١٣ – ٥٢١ ، ٦٧٨ – ٦٩٧ .

المطلب الثالث : حركة الاصلاحات العثمانية بين الضغوط الخارجية والمعارضة الداخلية : في سبيل حماية تماسك الامبراطورية أم احياء القوة الاسلامية وحماية الاسلام ؟ :

كان الربع الأخير من القرن الثامن عشر نقطة تحول فى مسار العلاقات العثمانية الأوروبية وفى الدور والوزن العثمانى العالمى بصفة عامة ، ولقد وضح مع نهاية هذا القرن اخطار التحلل والانهيار التى تواجهها الامبراطورية العثمانية ، وكانت هذه الأخطار محصلة ضعف وعدم فعالية مؤسسات النظام العثمانى التى أرسيت أركانها فى فترة النشأة والنمو للدولة العثمانية والتى وصلت الى أقصى درجات نموها وفعاليتها مع سليمان القانونى ، ثم سرعان ماأخذت تعانى من مظاهر الضعف والتدهور الذى وصل الى قمته فى نهاية القرن ١٨ تحت تاثير عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية .

ولقد كانت ازمات الشرق الأوروبى – السابق دراستها – من أهم نتائج – وفى نفس الوقت من أهم أسباب – التدهور الذى حاق بعناصر قوة الامبراطورية العثمانية خلال القرن ١٩م ، ولقد كانت حركة الاصلاحات تقع على رأس السبل المتخذة لمواجهة أسباب وعواقب هذه الأزمات ومن ثم مواجهة ومقاومة التطور فى طبيعة ودرجة الهجمة الأوروبية حيث كانت هذه الأزمات – كما سبق ورأينا – من أهم أدوات هذه الهجمة ، كما كانت أيضا أزمات الشرق الاسلامى أداة أخرى ولو مختلفة كما سنرى فى المبحث الثانى – .

واذا كانت الأداة العسكرية العثمانية لم تكف طوال القرن ١٩م عن مقاومة هذه الهجمة على أرجاء الامبراطورية فى أوروبا ، واذا كانت هذه الاداة لم تمنع اندلاع وتصاعد الحركات " القومية الاستقلالية فى أوروبا " والتى وظفتها ضغوط القوى الأوروبية، ومن ثم لم تقم هذه الأداة بحماية استمرار الشق الأوروبى فى نطاق كيان الامبراطورية – كما رأينا – فيصبح السؤال المنطقى هنا : ماهو وضع حركة الاصلاحات من حيث دوافعها ومضمونها وآلياتها وتطوراتها ونتائجها ومحدداتها فى هذا السياق تاثيرا وتاثرا ؟ أى ماعلاقة هذه الاصلاحات بالاطار الدولى والضغوط الخارجية ؟ وهل تحققت بالفعل ؟ وهل كان ممكناً أن تساعد على حماية تماسك الامبراطورية أو على الاقل أن تساعد على اطالة عمرها ؟

ويتصل بدراسة أبعاد حركة الاصلاحات مدلولات هامة تبين ضرورة ومنطلقات تناول هذه القضية ، كذلك تثير هذه الدراسة اشكاليات منهجية هامة تؤثر على سبيل هذا التناول وأهدافه ، فماهى هذه المدلولات وماهى هذه الاشكاليات ؟

١ - تكتسب دراسة الاصلاحات العثمانية مكانة خاصة فى دراسة التاريخ العثمانى وهى من منظور دراستنا تكتسب مدلولات هامة تبين ضرورتها من ناحية ومنطلقاتها من ناحية أخرى ·

أ- وتنبثق ضرورة هذه الدراسة من أنها تعالج تحيزاً هاما عند دراسة المسألة الشرقية ويترجم هذا التحيز نفسه فى عدة أسباب :

يمثل البعد الأول فى اهمال دراسة دور المتغيرات العثمانية الداخلية عند دراسة ماعرف بالمسألة الشرقية ويعكس ذلك الاهمال اعطاء الأولوية لتأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية على مصير الدولة العثمانية وعدم سقوطها لمدة مايقرب من القرنين ·

ومن الواضح أن هذه المقولة تعكس تحيزا يعلى من قيمة دور الفاعل الأوروبى ويجسد الدولة العثمانية كموضوع للتفاعلات الأوروبية أو باعتبارها مجرد فاعل سلبى يتلقى الأوامر الأوروبية ، بعبارة أخرى فان هذا التحيز يعطى انطباعا أن القوى الأوروبية الكبرى ذات قدرة كبيرة على التأثير على مجريات الأحداث فى نفس الوقت الذى لم تعط هذه التحليلات فيه وزنا كافيا لتأثير القوى الداخلية ·

هذا ولقد بادرت مصادر غربية رائدة (٣٧) فى دراسة المسألة الشرقية ببيان أسباب ظهور هذا التحيز وكيفية علاجه ·

فلقد ظهر هذا التحيز لعدة أسباب من أهمها : قيام الأوروبيين انفسهم بدراسة المسألة الشرقية والامبراطورية العثمانية من الخارج والاستعانة بمصادرهم الأوروبية وليس العثمانية ومن أجل خدمة سياسات حكوماتهم وأهدافها ومصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية تجاه الدولة العثمانية ، وكذلك تأثر الأطراف الفكرية للمؤرخين الأوروبيين بمفاهيم الليبرالية والقومية ومن ثم نظرتهم للامبراطورية متعددة القوميات باعتبارها كيانات غير طبيعية لابد أن تسقط ، وعدم تعاطف الاوربيين مع هذه الامبراطورية المسلمة التى تلتصق بها تصورات الأوروبيين عن الاسلام والمسلمين ·

وأحد السبل لمعالجة هذا التحيز هو محاولة فهم لماذا استمرت الدولة العثمانية لمدة طويلة وعلاقة هذا الاستمرار بحركة الاصلاحات والعلاقة بين الاصلاحات الحكومية وبين القوى الداخلية المعارضة لها · ومن الواضح أن هذا السبيل يعكس رفض الاعتماد المطلق على الرؤية السلبية للدولة العثمانية بأعتبارها كياناً محكوماً عليه بالدمار على يد القوميات الصاعدة فى الاراضى التى كانت تحكمها وعلى يد القوى

(٣٧ - M.E.Yapp : op. cit. PP. 92 - 94 .

الأوروبية التى تترصد بها ، فهو يعكس الاهتمام بالنظر الى التاريخ العثمانى من الداخل تصحيحا للنظرة الضيقة من خلال المنظور الأوروبى التقليدى للتاريخ الدبلوماسى للمسألة الشرقية (٣٨) .

ب - هذا وتنطلق دراستنا لهذه الحركة من الاعتراف باعتبارين أساسيين مترابطين :

أولهما : انها لم تكن حركة الاصلاح الوحيدة فى العالم الاسلامى خلال القرن ١٩م ولكنها كانت حركة فى نطاق أكبر الدول الاسلامية فى حين ظهرت حركات أخرى فى أرجاء العالم الاسلامى سواء تحت الهيمنة العثمانية (مصر - الشام - تونس) ، أو تحت حكم اجنبى (الهند - آسيا الوسطى الاسلامية)(٣٩) ، فاذا كانت بعض الاتجاهات تربط بين هذه الحركة العثمانية وبين مشاكل القوميات فى البلقان ومن ثم مشاكل تماسك كيان الامبراطورية ، إلا أنه يجدر القول - كما يذهب البعض (٤٠) - أن الاصلاحات كانت بمثابة مرادف لأسلوب المقاومة الاسلامية فى أوائل مرحلة الهيمنة الأوروبية العالمية خلال القرن ١٩م وهذه المقاومة جاءت من قادة الدول الاسلامية وصفوتها (فى حين اضحت المقاومة بعد ذلك ضد الاستعمار الأوروبى التقليدى للعالم الاسلامى فى ظل المرحلة الثانية للهيمنة الغربية العالمية خلال القرن ٢٠ تنبع من قواعد أكبر للشعوب) بعبارة أخرى ، (٤١) كان من أول ردود الفعل وأكثرها وضوحا تجاه ظهور القوة الغربية على الاسلام وعدم قدرة العالم الاسلامى على المقاومة الفعالة للتوسع الغربى هى تعبئة وتقوية الحماسة الاصلاحية فى العديد من المجتمعات الاسلامية وليس فى مركز الامبراطورية العثمانية فقط ، ولكن كانت

---

٣٨) من ثم فان أهم متطلبات تنفيذ هذا السبيل هو البحث فى وثائق ومصادر عثمانية وليس أوروبية فقط حتى يمكن فهم تطور عملية صنع القرار فى الدولة العثمانية والضغوط الداخلية التى تعرضت لها . وذلك من خلال دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى العثمانى وكان هذا المجال - حتى عقدين مضيا - من أقل مجالات دراسة التاريخ العثمانى تطورا وجذبا للاهتمام .

٣٩) سيتم الاشارة الى مغزى هذه الحركات وآثارها بالقدر الذى يتناسب مع دراسة العلاقات بين العثمانيين والدول الاسلامية فى المبحث التالى . الا ان التمييز بين اتجاه ونمط الاصلاح العثمانى وماعداه من حركات الاصلاح فى العالم الاسلامى سيتم تناوله فى نطاق النماذج الفكرية الخاصة بهذه المرحلة . حيث تزامن مع التيارات الفكرية التى عبرت عن الحركة العثمانية الاصلاحية و عارضتها تيارات فكرية اخرى فى ارجاء العالم الاسلامى سواء بين الهنود او العرب . وكانت فى مجموعها صورة متنوعة الأبعاد عن ردود الفعل المسلم فى أرجاء متباينة تجاه قضية من أخطر قضايا هذه المرحلة وهى قضية العلاقة بالمركز العثمانى وفى نفس الوقت النقل عن الغرب للتحديث .
أنظر تحليلا مقارنا للحركات الاصلاحية المتزامنة فى ارجاء العالم الاسلامى طوال القرن ١٩م فى :

- M.G.Hodgson : op. cit . PP 221 - 240 .

وحول تحليل مقارن للحركات فى تركيا ومصر وتونس فقط أنظر :

- L.C.Brown : op. cit.

٤٠) - M.G.Hodgson : op. cit. PP 228 - 229 .

٤١) - E. Mortimer: op. cit . P. 88 .

حركة الاصلاح العثمانية حركة محورية قامت فى أكبر الدول الاسلامية ولم تقتصر انعكاساتها على المركز العثمانى فى الأناضول فقط أو على الشرق الأوروبى ولكن امتدت وبدرجات متنوعة لأرجاء العالم الاسلامى المختلفة ، فلقد كانت الدولة العثمانية هى الدولة المركزية فى العالم الاسلامى ذات الاحتكاكات الشديدة والهامة مع أوروبا بقدر ماتوقف على مصير هذه الاحتكاكات مصير ارجاء عديدة من العالم الاسلامى فى هذه المرحلة (وسط آسيا - الهند - شمال افريقيا وباقى الوطن العربى) بقدر ماتوقف مصير هذه الاحتكاكات ذاتها على مصير حركة الاصلاح العثمانى ، ومن هنا موضع اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة فى هذا الموضع دون غيرها من حركات الاصلاح الأخري.

وثانيهما : أن اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة (الدوافع والطبيعة والنتائج) يجب ألايلقى بنا فى صميم السياسات والأوضاع الداخلية العثمانية ولكن يجب أن يقودنا الى صميم التفاعلات الدولية العثمانية التى تبلورت حول هذه الابعاد كما أفرزت أنماطاً هامة من التفاعلات الدولية مع القوى الأوروبية الكبرى الى أثرت وتأثرت بالأزمات فى الشرق الأوروبى وبمشاكل العالم الاسلامى، فبقدر ماكانت حركة الاصلاحات العثمانية تعبيرا عن صورة من صور المقاومة غير العسكرية للهجمة الأوروبية ، وبقدر ماكانت عملية ادارتها تعبيرا عن آليات حاسمة فى ادارة العلاقات الدولية العثمانية ، بقدر ماأضحت نتائجها - كما سنرى - تعبيرا عن تحول خطير فى شكل تنظيم الدولة العثمانية وفى العلاقات العثمانية - الأوروبية والعلاقات العثمانية-الاسلامية ايضا ، ولهذا أوضحنا أن عملية الاصلاح لم تكن عملية داخلية فقط لكن تقع فى صميم التفاعلات الدولية الكبرى فى هذه المرحلة ، وتبرز خصوصية هذه الخبرة العثمانية بالنسبة للتنظير حول التفاعل بين الداخل والخارج فى هذه العمليات المتعددة ، ومن هنا تثور عديد من الاشكاليات المنهاجية الهامة .

٢ - ومن أهم الاشكاليات المنهجية التى تتضح من واقع المراجعة النقدية لمجموعة من الأدبيات العربية والغربية حول هذه القضية هى : التعقيد والغموض والتداخل الذى يفسح الطريق لاستكشاف أنماط هامة من التحيزات حول أبعاد هذه القضية وحول الاجابة عن السؤال التالى : ماهو تقويم عمليات الاصلاح طوال القرن ١٩م من حيث الدوافع والمضمون والآليات والنتائج والمحددات المؤثرة على هذه النتائج ؟. ويرجع هذا الى عدة اعتبارات :

أولها : اختلاف التحليلات من حيث زاوية النظر وبؤرة الاهتمام نظرا لتعدد هذه الزوايا وهذه البؤر والذى تفرضه طبيعة القضية ، فهناك مستويان : مستوى الطرف العثمانى (قيادة ، صفوة ، قاعدة) ومستوى الطرف الأوروبى ، ومما لاشك فيه أن

مفاهيم ومنطلقات ومصالح الطرفين غير متطابقة ، كذلك يتركز الاهتمام اما على بؤرة اصلاح وضع رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين أو بؤرة اصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع فى مركز الدولة العثمانية وفى اقاليمها وولاياتها الأوروبية والعربية ، ومن ثم فان تقويم عملية الاصلاح لابد وأن يحدد الزاوية والبؤرة حتى يمكن توضيح النتائج والتغلب على التحيزات أو على الاقل اكتشافها والاعلان عنها .

وثانيهما : وهو الأهم خطورة وحيوية القضية الكامنة وراء حركة الاصلاح وهى قضية ثارت منذ أكثر من قرنين ومازالت تثور حتى الآن أى ثارت منذ أن دخل العالم الاسلامى فى طور الضعف وتحول مركز القوة العالمية الى الغرب . وهذه القضية تحوز اهتمام مجالات معرفية مختلفة (وليس السياسية فقط - الدولية والداخلية) تتناول الاسلام (سواء كديانة أو حضارة أو مركز لقوة عالمية) وتطور علاقته بالغير أو بالغرب بصفة أدق بعبارة اخرى تعد هذه القضية موضوعا ومجالا مشتركا بين معارف مختلفة كل منها تلقى بأسهامها فيه من زاوية معرفية محددة : تاريخية - نفسية -.اجتماعية - اقتصادية - تكنولوجية .. ، وتثير هذه القضية الحيرة والارتباك بالنسبة للمحلل السياسى الذى يريد أن يقدم تحليلا علميا حيث لايجد امامه الا منطقة رمادية غامضة تتصادم حولها منظورات ورؤى متباينة فتقدم بذلك بيئة صالحة للتميزات المتنوعة ويجب اكتشافها وتحديدها حتى يصبح بمقدورنا أن نتعامل معها من واقع منظور اسلامى ولكن بما يتناسب وحدود دراسة واقع العلاقات الدولية الاسلامية فى هذا الجزء من المشروع [٤٢] وتتلخص هذه القضية كالآتى . مع دخول العالم الاسلامى فى طور الضعف وتحول مركز القوة العالمية الى الغرب بحيث أضحى الغرب هو النموذج الأمثل لأسباب القوة والتقدم والرخاء والاستقرار ، تبلورت التساؤلات عن أسباب هذا الضعف وهذا التحول وكما تبلورت الاتجاهات نحو الحاجة الى الاصلاح وفى نفس الوقت اتسعت الشقة والخلافات بين الآراء حول القدر من الاصلاح المطلوب ومضمونه ومجاله . واذا كان الاتجاه الأساسى للاصلاح قد تمثل فى النقل من الغرب والأخذ عنه الا أنه لم يكن هناك اتفاق على ماالذى يجب نقله من عدمه وعلى مغزى هذا النقل وعواقبه . وتمثلت المعضلة الأساسية بين دعاة صور الاصلاح المختلفة وبين قوى المعارضة حول امكانيات وصعوبات الفصل بين نقل أوجه التقدم المادى والتكنولوجى وبين نقل الآراء والأفكار والمعتقدات والقيم والسلوك والمؤسسات الغربية

---

٤٢) حيث أن هذه القضية تمثل محورا أساسيا وهاما من محاور دراسة النماذج الفكرية حول ضوابط العلاقات السلمية مع الطرف الآخر وذلك فى الجزء التالى من المشروع . والجدير بالذكر هنا أن هذه المرحلة التاريخية (أى منذ نهاية القرن ١٨م) يبرز فيها موضوع التداخل بين أبعاد الحركة وبين ابعاد الفكر ليس على صعيد دراسة العلاقات الدولية فقط ولكن النظم السياسية أيضا . وبقدر مايعد هذا الأمر من أهم أسباب صعوبة دراسة هذه المرحلة ، فهو يعد أيضا من أهم أسباب ثراء وغنى خبرتها فى مجال التنظير .

التى تتباين نظائرها فى نطاق الحضارة الاسلامية ، ولذا تفرع عن هذه المعضلة الأساسية مجموعة من الاسئلة الفرعية: هل يعنى النقل من الغرب الاعتراف بتفوقه على الاسلام وحضارته ومن ثم هل يفرض هذا النقل حتمية التحول نحو العلمانية ؟ أى هل العلمنة هى مرادف التغلب على أسباب ضعف وتراجع عناصر القوة فى الحالة العثمانية أم أن ما أصاب القوة فى العالم الاسلامى من تخلف وضعف كان من جراء تغلغل أفكار وممارسات علمانية ؟ وكيف يمكن الجمع بين أوجه التقدم المادى الغربية لاحياء عناصر القوة وبين الخصوصية الذاتية للقيم والمعتقدات والممارسات الاسلامية ؟ بل هل من الممكن تطوير نموذج آخر للتقدم لاحياء هذه العنصر دون نقل عن نموذج الغرب ؟ هل السبيل لاحياء القوة الاسلامية وانقاذها هو استبدال المؤسسات التقليدية أو أن هذه المؤسسات فى حاجة لاجتهاد اسلامى جديد لتطوير دورها وفعاليتها فى خدمة الأمة ؟ وهل هذا ممكن فى ظل ضغوط الاطار النظمى الدولى المحيط الذى يسعى بطبيعته لالغاء هذه الخصوصية ؟

وتفجر هذه الاسئلة كل أبعاد أهمية خبرة الدولة العثمانية فى هذا المجال .

وبالنظر الى هذه الاشكاليات وعلى ضوء أهدافنا فى توظيف دراسة حركة الاصلاحات العثمانية فى نطاق دراسة العلاقات الدولية العثمانية ، أى كمجال لظهور أنماط من التفاعلات الدولية وليس دراسة السياسات والأوضاع الداخلية أساسا نجد أن فهم ضوابط ومعايير تقويم هذه الحركة الاصلاحية فى حاجة الى دراسات مقارنة تراكمية على عدة مستويات وفى عدة مجالات تثيرها مجموعة من الاسئلة ، وهى تتلخص كالتالى :

أ – معنى " الاصلاح " وهدفه هل هو اصلاح من داخل نفس النظام ومن أجل احيائه وتجديده وفى ظل ضوابط ومعايير اسلامية أم لاستبداله للانتقال الى نظام آخر مختلف تماما عن طريق النقل التام عن الغير والتخلى عن الاطار الحضارى برمته أو فى أجزاء منه وفى هذه الحالة الأخيرة يثور التحفظ على مصطلح الاصلاح حيث يصبح فى الحالة العثمانية وخلال القرن ١٩ بصفة خاصة مصطلح "تأثير الغرب والنقل عنه" أكثر ملاءمة، وهذا يقتضى بدوره الاجابة عن السؤال التالى :

هل بدأت الاصلاحات العثمانية بالمعنى الأول وانتهت الى الثانى ؟ وكيف ولماذا؟.

ب – الدوافع نحو ادخال الاصلاحات . هل هى ذاتية لاحداث تحول حقيقى فى ظل الاسلام أم تحت ضغط من الخارج اتفاقا مع مصالح قوى خارجية ؟ وما نمط ودرجة ومجال تأثير هذا الضغط الخارجى ابتداء من فرض الاصلاح وخلال عملية تنفيذه ؟ .

ج - معضلة الاصلاح : كيف يمكن نقل الأبعاد المفيدة دون النيل من الذات والعقائد ؟ وهل هذا ممكن في ظل توازن القوى الدولى الذى لايكون فى صالح الطرف الذى فى حاجة للاصلاح ؟

د - مضمون السياسات الاصلاحية : فهى متنوعة الأبعاد عسكرية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية وسياسية ، ومن ثم فهناك حاجة لتحديد الأولوية التى حظى بها كل بعد من هذه الأبعاد وأيها كان أكثر تحديا واثارة للمعارضة الداخلية ؟

هـ - أهم القوى المعارضة ودوافعها ومبرراتها : ودرجة تأثيرها بالمقارنة بدرجة تأثير الضغوط الخارجية على تفريغ الاصلاح من محتواه الايجابى .

وستجرى محاولة الاجابة عن الاسئلة من خلال مستويين من التحليل :

الاول : يعرض لمراحل تطور مضمون السياسات الاصلاحية طوال القرن ١٩م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

أما الثاني : فيعرض للمقولات المتنوعة المنظورات حول نتائج وعواقب هذه السياسات ثم يناقش هذه المقولات للوصول الى رؤية جديدة ولبيان العوامل المؤثرة عليها .

أولا : مراحل تطور السياسات الاصلاحية : من نقل الأساليب الفنية الي نقل المؤسسات والأفكار الغربية :

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل كبرى لهذا التطور من حيث مضمون هذه السياسات ، ولقد اختلفت هذه المراحل من حيث درجة وطبيعة النقل من الغرب [٤٣]، ومن ثم اختلفت أيضا من حيث درجة وطبيعة المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية. وتمتد المرحلة الأولى من نهاية القرن ١٨م وحتى ١٨٣٩م وتسمى عصر اصلاحات ماقبل التنظيمات ، أما الثانية المعروفة بعصر التنظيمات فتمتد حتى ١٨٧٨م وشهدت

---

٤٣) أنظر التفاصيل فى

- سليم البستاني : عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٤٨٠ - ٤٨٩ ، ٥٤٠ - ٥٤٢ ، ٥٨٧ - ٦٠٠ ،٦٤٠ ، ٦٤٧ - ٧٠١ ، ٧١٣ .
- د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ص ٢٥٨ - ٢٩٦ .
- د. احمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ - ٢٤٠ .
- د. ضياء الدين الريس . مرجع سابق ، ص ص ٩٠ -١٨٤ .
- ساطع الحصرى : الدولة العثمانية والبلاد العربية . ط٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ص ٧٢- ١٤١ .
- B. Lewis : "The Emergence of Modern Turkey ... op. cit. PP. 40 - 238 .
- M.E.Yapp : op . cit . PP 97 - 120 , 179 - 190 .

صدور ثلاث وثائق اصلاحية هى خط كلخانة ١٨٣٩م وخط همايو ١٨٥٦م والدستور العثمانى الأول ١٨٧٦م (٤٤) ، أما المرحلة الثالثة المعروفة بمرحلة تركيا الفتاة فهى تمتد حتى الغاء الخلافة واعلان جمهورية تركيا .

هذا وتتضمن كل مرحلة اصلاحات هامة تراكمت وامتدت فى مجال الجيش والعلاقات الدبلوماسية والسلطة المحلية والقانون والتعليم ، وحيث أنه لايمكن التطرق الى تفاصيل تطور هذه الاصلاحات فى كل هذه المجالات خلال قرن ممتد فانه يمكن الوقوف عند ملاحظتين أساسيتين حول اتجاه وطبيعة هذه التطورات :

الملاحظة الأولي : حول اتجاه هذا التطور أى درجة وطبيعة النقل عن الغرب والذى مثل معضلة أمام كل المصلحين ، فلقد اتسمت المرحلة الاولى بنقل الأساليب الفنية الغربية لتطور الجيش والقدرة العسكرية أساسا اعتقادا بأن عناصر القوة العسكرية هى الأساس لموازنة قوة أوروبا ولذا فان اتجاه العثمانيين فى البداية نحو الغرب كان بغرض خدمة الحرب ، أما المرحلة الثانية فلقد اتسمت باحداث تغييرات مؤسسة حكومية ومجتمعية لاترتبط بالجيش فقط ولكن تمتد الى مجالات أوسع أى الى تنظيم الادارة والقضاء والتعليم وذلك بالنقل أيضا عن أساليب الغرب ونظمه فى هذه المجالات ، فلقد تبلور الاعتقاد فى هذه المرحلة بأنه لايكفى نقل عناصر القوة العسكرية لمنع الامبراطورية من الانهيار ولكن يجب احداث اصلاح حقيقى بتغيير المؤسسات والقواعد والقوانين ونظم الحكم حيث لم تعد المؤسسات التقليدية العثمانية قادرة على أداء وظيفتها بفعالية ولهذا فان وثيقتى ١٨٣٩م و ١٨٥٦م تضمنتا الكثير من المبادىء والوعود الاصلاحية ، وكان من أهمها النص فى الأول على الغاء نظام الالتزام والنص فى الثانية على المساواة القانونية والمدنية بين المسلمين والمسيحيين ، وكان تنفيذ هذه المبادىء يتطلب نقل تنظيمات بعض المؤسسات السياسية والادارية ، ولقد ارتبط بهذا النقل نقل آخر للأفكار الفلسفية الغربية والقيم الاجتماعية والاخلاقية الغربية ، أما المرحلة الثالثة فقدشهدت خطوة أكبر للأخذ عن ونقل افكار ومؤسسات الغرب السياسية والتشريعية بصفة خاصة وذلك من أجل تقنين الاصلاحات واعتمادها ليس على ارادة السلطان العثمانى فقط وانفراده بالسلطة ولكن على الدستور وعلى تمثيل ومشاركة شعبية على النمط الليبرالى الغربى ، ولذا وكما يقول بعض المستشرقين (٤٥) فبعد أن كانت المساواة والأمن اللتان نصت عليهما وثيقتا ١٨٣٩م و١٨٥٦م تعنى أساسا الأمن والحماية من هجوم وتعسف الحكومة وعمالها أى تعنى الحرية بمعنى

---

٤٤) أنظر النص الكامل لهذه الوثائق الثلاثة فى .
- محمد فريد : مرجع سابق ، ص ص ٤٨١ - ٤٨٩ ، ٥٩٠ - ٥٩٣ .

٤٥) - B.Lewis : op.cit .P. 133

العدالة الاسلامية وليس الحرية بالمعنى الغربي ، أضحت الحرية تعني المطالبة بمشاركة الشعب والأفراد في الحكم .

ولقد ساد صراع هام وأساسي من أجل هذا التقنين من أجل هذا الشكل الجديد من الحرية وتنظيم السلطة والحكم طوال ثلاثين عاماً منذ اصدار الدستور وحتى سقوط عبد الحميد الثاني (١٨٧٨م – ١٩٠٨م) ، وتم خلال هذه الفترة الغاء الدستور بعد صدوره بعامين وتبلورت تجربة جمعية الاتحاد والترقي .

– وهكذا يمكن أن نلحظ ارتباطا بين تطور الاصلاحات وتطور النظام العثماني برمته ، فاذا كانت المرحلة الأولى من الاصلاحات تعد مرحلة تمهيدية اقتصر فيها النقل عن الغرب على نقل اساليب فنية فإن مرحلة التنظيمات التي شهدت تغيرات مؤسسية ومجتمعية وتياراً من الأفكار الجديدة تعد بمثابة مرحلة انتقالية بين نظام قديم ونظام جديد – بحيث أن المرحلة الثالثة وخاصة منذ ١٩٠٨ (أي بعد انتهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني وعودة الدستور) جاءت كاعلان عن مولد نظام جديد تماما تأكدت أركانه باعلان الجمهورية التركية والغاء الخلافة .

وهكذا كان من أهم سمات التطور الاصلاحي : القضاء على الانكشارية وتكوين جيش محترف منظم منفصل العلاقة عن العلماء وكان تطوير هذا الجيش يمثل قوة دفع لتطوير عدد من المؤسسات المالية والصناعية ، كذلك تم اخراج التعليم من تحت رقابة العلماء وازدواجية مؤسساته مابين تعليم مدني بمراحله المختلفة وحتى الجامعة وبين تعليم ديني ، وازدواجية المحاكم والقوانين التجارية والجنائية والخاصة مابين قوانين مدنية وأخرى شرعية اسلامية أو مختلطة حيث لم تعد الشريعة فقط هي مصدر القوانين ولكن ظهرت مصادر أخرى للقوانين تحتذي النمط الأوروبي أي تستند على مبدأ الاقليم وليس الشخصية ، وتم تنظيم الوزارات على أسس أوروبية ، الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية .

وفي نفس الوقت الذي كانت تتبلور فيه هذه الاصلاحات الداخلية كانت تتبلور ايضا المرحلة الأخيرة من تطور العلائق الدبلوماسية العثمانية مع الدول الأوروبية بعيدا عن الدبلوماسية المنفردة واستكمالا لحلقات الدبلوماسية التبادلية الكاملة على النمط الأوروبي ومن ثم الاندماج الكامل للدبلوماسية العثمانية في ظل نظام الدول الأوروبية منذ منتصف القرن ١٩م [٤٦] .

الملاحظة الثانية : وهي أن السياسات الاصلاحية قد تضمنت مستويين من الاجراءات : أولهما لتطوير عناصر قوة المركز العثماني وأدوات سياساته العسكرية

---

٤٦) أنظر تفاصيل عهذه المرحلة الرابعة في
- J.C.Hurewitz : Ottoman Diplomacy and the European State op. cit. PP 147 - 158

والدبلوماسية والسياسية والمجتمعية ، وثانيهما للحفاظ على تكامل أجزاء الامبراطورية من خلال اعادة تنظيم الادارات المحلية فى الولايات وزيادة استقلال سلطاتها العسكرية والمالية والقضائية ومن خلال اصلاح أوضاع الرعايا من غير المسلمين الذين هددت ثوراتهم فى البلقان بصفة خاصة (ثم فى الولايات العربية) هذا التكامل .

وتجدر الاشارة هنا الى أن هذين المستويين مرتبطان ومتداخلان بقوة ، فالخيط الأساسى والمشترك والكامن وراء المراحل الثلاثة من تطور الاصلاحات العثمانية هو وضع الأقوام والملل المختلفة ، ومن ثم وضع العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين ، فى المركز العثمانى وفى أرجاء الامبراطورية، ومن ثم امكانيات وآفاق وحدود المساواة بين الرعايا من مختلف هذه الأقوام وهذه الملل ، ولقد كانت الاصلاحات فى مجال الجيش والسياسة والمجتمع مجالا أساسيا لاختبار هذه الامكانيات والحدود ، فاتجاه دعاة الاصلاح الى برامج الاصلاح المستوحاة من أوروبا قد وضعهم بطريقة لامفر منها أمام مشكلة المساواة التى يطالب بها المسيحيون والتى تساندهم فيها الدول الأوروبية ومن ثم كانت هذه البرامج التي تتبنى الأنماط السياسية والتعليمية والقضائية الأوروبية مجالا لاختبار هل يُعطَى المسيحيون فرصة متساوية مع المسلمين فى المدارس الجديدة التى اقامها النظام التعليمى الجديد أو فرصاً للخدمة العسكرية فى الجيش الجديد أو فرص القبول فى الوظائف الادارية العليا أو فى الخضوع للقوانين والقواعد القضائية الجديدة التى تطبق على المسلمين أو فى المشاركة فى أية صورة من صور الحكم أو الرقابة الدستورية التمثيلية الجديدة (برلمان أو حكومة) ، بعبارة أخرى فان مذهب المساواة بين المسلمين والمسيحيين – والذى برز بوضوح فى خط همايون – قد لعب دورا اساسيا فى القضية المركزية لاصلاح الدولة العثمانية (٤٧) ، وكان الخيط الكامن والرابط بين جميع هذه الاصلاحات هو " ابعاد التحول نحو دولة مركزية وطنية علمانية بالمعنى الحديث الذى عرفته أوروبا ، وهو الأمر الذى لم يكن يستوى مع كيان متعدد القوميات تتفوق فيه الملة المسلمة مثل كيان الامبراطورية العثمانية ، اذن هل أدى التطور فى مضمون سياسات الاصلاح الى احداث هذا التحول ؟ ماهو تأثير رؤية القيادة العثمانية والصفوة والمعارضة ؟ وماهو تأثير الضغوط الخارجية وماقترن بها من تفاعلات ؟.

ثانيا : محصلة سياسات الاصلاح ومحدداتها :

اذا كانت المعارك العسكرية فى أوروبا لم تحم تماسك الكيان الاقليمى الأوروبى للامبراطورية العثمانية حيث استمرت تحت ظل التدخلات الخارجية عملية الاستقطاع

---

٤٧) أنظر وضوح هذه الرابطة فى منطلق دراسة هامة وهى

- R. H. Davison : op. cit. P. 846 .

التدريجية من الأقاليم الأوروبية ومن السلطات الفعلية العثمانية على هذه الاقاليم ، والتى وصلت الى قمتها فى نهاية القرن ١٩ فان الاداة العثمانية الأخرى فى عملية مقاومة الهجمة الأوروبية أى أداة الاصلاح لم تساعد أيضا فى حماية هذا التماسك ولم تحل مشاكلها الداخلية بل وقادت فى النهاية الى نتيجة أخطر وأعمق مازالت مجتمعات الشعوب المسلمة تعانى من عواقبها الداخلية والخارجية . فهذه الاصلاحات، وان ساعدت على اطالة أجل الامبراطورية لمدة قرن ، الا أنها أفرزت وبصورة تراكمية تحولات اجتماعية واقتصادية خطيرة أدت وبصورة تدريجية منظمة ومستترة فى البداية ثم صريحة فى النهاية الى فصل الاسلام عن المجتمع والدولة وذلك تحت حجة ماسمى التحديث والتقدم والعلمية وفى ظل عملية النقل من الغرب والأخذ عنه . فاذا كان الغاء الخلافة وتصفية الامبراطورية واستقلال أرجاءها الأوروبية والعربية واعلان الجمهورية التركية الحديثة بعد نشوب الحرب العالمية الأولى يعد نهاية مطاف قرن ونصف تقريبا من الجهود الاصلاحية المتنوعة الاشكال والدرجات ، فان هذه التحولات الخطيرة قد وجدت جذورها فى آليات ونتائج سياسات الاصلاح العثمانية بمستوييها الأساسيين المترابطين أى العلاقات بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين ، وتطوير سبل وتنظيم وادارة الدولة والمجتمع فهل كانت هذه المحصلة حتمية ؟ وماالعوامل التى حددتها كما حددت المسار نحو الاصلاح ؟ .

وحتى نتمكن من الاجابة عن هذا السؤال يجب مناقشة التأثير المتداخل لثلاثة عوامل : دوافع القيادة العثمانية (السلطان ودعاه الاصلاح) وأهدافها من وراء الاصلاح ، وردود فعل المعارضة الداخلية ، وطبيعة التدخلات الخارجية فى هذه العملية (٤٨) . ان تقويم سياسات الاصلاح يفترض التمييز بين منظورات كلا الطرفين العثمانى والأوروبى حيث تصادمت هذه المنظورات حول أهداف ودوافع وسياسات الاصلاح (أو النقل من الغرب) : كيف ولماذا يتم الاصلاح أو النقل عن الغرب للحفاظ على المصالح العثمانية ؟ وفى المقابل كيف يجب الضغط من أجل تغيير النظام العثمانى لحماية مصالح الغرب المادية والمعنوية على حد سواء ؟

ويساعد التمييز بين هذه العوامل الثلاثة من ناحية وتحديد التفاعل المتداخل بين تأثيراتهم من ناحية أخرى على استجلاء الغموض الذى يكتنف القراءة فى سياسات الاصلاح العثمانية بحثا عن نتائجها وتفسيرا لهذه النتائج .

---

٤٨) تتطلب دراسة هذه العوامل دراسة عميقة توافر مصادر ووثائق أساسية - وخاصة تركية - ولكن ينبنى التحليل فى هذا الموضع على المادة التاريخية فى المصادر الثانوية المنشورة عن التاريخ العثمانى بصفة عامة وبما فيه فترة الاصلاحات .

ومن خلال هذه القراءة يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات حول تقويم هذه النتائج **وأول هذه الاتجاهات** يعبر عنه المؤرخون الغربيون المعاصرين للقرن ١٩ (٤٩) ، فلقد رأوا أنه لم تحدث أيه اصلاحات أوتغيرات حقيقية من أجل تطبيق مبدأ المساواة بصفة خاصة ومن ثم يرون أن هذه الاصلاحات لم تكن إلا ذرا للرماد فى أعين الغرب منعا لتدخله ، وأن القيادة العثمانية لم تكن تريد هذه الاصلاحات بالفعل أو على الأقل لم تقدر على تنفيذها .

أما الاتجاه الثاني : فتعبر عنه المصادر التاريخية التقليدية العربية (٥٠) فهى تدافع عن جهود الدولة العثمانية للحفاظ على الاسلام حيث رأت أن السياسات الاصلاحية كانت السبيل لتحقيق هذا الحفاظ فى مواجهة الأطماع الأجنبية .

أما الاتجاه الثالث : فهو يتناثر فى المصادر الغربية والعربية على حد سواء ويرى أن معارضة بعض القوى الداخلية التى وصفت بالمحافظة أو السلفية هى التى أدت الى فشل هذه الاصلاحات والحيلولة دون تطويرها بسرعة وفعالية على نحو حال دون انقاذ الامبراطورية .

وهناك اتجاه رابع : يمثله المؤرخون الغربيون المعاصرون (٥١) الذين درسوا بعمق هذه المرحلة من التاريخ العثمانى من واقع مصادر غربية وتركية . ولاينكر هذا الاتجاه حدوث تغيرات واصلاحات وانها لم تنجح فى حماية المصالح العثمانية الأساسية (أى تكامل وتماسك أرجاء الامبراطورية) أو حل مشاكلها الداخلية وذلك نتيجة مجموعة متداخلة من العوامل ، ولكن من ناحية اخرى يبرز هذا الاتجاه كيف أن التنظيمات بالرغم من هذا الفشل قد مهدت الطريق نحو تركيا الحديثة بعد سقوط الخلافة ، بعبارة أخرى يبرز هذا الاتجاه كيف أن الاصلاحات العثمانية عند نهاية القرن ١٩م كانت قد ذهبت بعيدا وقطعت شوطا كبيرا لايمكن معه الرجوع الى الوراء والعودة الى النظام القديم حيث لم يعد أمام تركيا إلا طريقا واحدا هو التحديث والتغريب .

ومن الواضح أن كلاً من هذه الاتجاهات تنطلق من منظار مصالح أحد الطرفين فقط دون الآخر (العثمانى أو الأوروبى) ، فنجد أن الاتجاه الأول انما ينظر لفشل

---

٤٩)
- M.E. Yapp : op. cit . P. 111 - 112 .
- B.Lewis : op. cit . P. 124 .
- R.H.Davison : op. cit, P. 848 - 849.
- U . Heyd : op . cit. P. 369 .

٥٠) انظر على سبيل المثال .
- محمد فريد . مرجع سابق .

٥١)
- M.E.Yapp : op. cit. pp. 113 - 114 .
- B. Lewis : op. cit. PP. 127 - 128 .
- U. Heyd : op. cit. P. 369.

الاصلاحات من منظار وضع الرعايا المسيحيين وليس من منظار احياء القوة العثمانية أو الحفاظ على تكامل أرجاء دولتها ، كما أنه يركز على الفشل ليوجد مبرراً للتدخل الخارجي لصالح هؤلاء الرعايا . وبالمثل الاتجاه الرابع وان كان يزيد على الأول فيما يتعلق ببيان عوائق الانصياع الكامل والتنقل التام والسريع للنموذج الغربي السياسي والاقتصادي ، الا أن هذين الاتجاهين يتفقان في التقليل من مغزى تأثير الضغط الخارجي على الاتجاه نحو الاصلاح والتأثير على نتيجته حيث أنهما يرجعان فشل هذه الاصلاحات في حماية المصالح العثمانية الى مجموعة من العوامل الداخلية وليس الى عامل التدخل الخارجي فقط ، ناهيك عن أنهما يريان أن الايجابية الوحيدة فيها أنها مهدت الطريق نحو العلمنة ، أما الاتجاه الثاني وإن كان ركز على موضوع الحفاظ على سلطة سلاطين المسلمين العثمانيين وأبرز خطورة التدخل الخارجي وحرص السلاطين على مواجهته ، الا انه لم يهتم بالقدر الكافي بتكييف مدى شرعية مبدأ المساواة كما لم يهتم بنتجة أخرى وهي كيف كان يجب أن تكون الاصلاحات سبيلا لاحياء عناصر القوة الاسلامية السياسية والاقتصادية والعسكرية اللازمة لمواجهة الخطر الغربي وليس كونها فحسب وسيلة لمجرد الحفاظ على البقاء ولو في صورة ضعيفة حتى لو أدى الأمر للتخلي (ولو ظاهريا أو شكليا)عن مبدأ شرعي أساسي .

وبالنظر الى الطابع الجزئي لكل من هذه المنظورات وتحيزها لطرف أو لآخر من الطرفين الأساسيين المعنيين يمكن القول إن تقويما شاملا يجب أن يبحث عن محصلة التعامل بين الطرفين وهذا ماسنحاوله عند تحليل العوامل الثلاثة السابقة .

١ - دوافع القيادة العثمانية نحو الاصلاح ومصداقية أهدافها من ورائه :

اقترنت الجهود الاصلاحية - منذ نهاية القرن ١٨م وفي تطورها عبر المراحل الثلاث السابق توضيحها - اقترنت بمجموعة من السلاطين وكبار المسئولين العثمانيين من دعاة ومساندي الاصلاح ، فمن سليم الثالث (١٧٨٢م - ١٨٠٨م) الى محمود الثاني (١٨٠٩م - ١٨٣٩م) الى عبد العزيز ثم عبد المجيد واخيرا عبد الحميد الثاني (١٨٧٦م - ١٩٠٨م) وبالرغم من التطور في مضمون السياسات الاصلاحية (من حيث درجة وطبيعة الأخذ من الغرب) مع هؤلاء السلاطين المتعاقبين الاأنه يمكن أن نستخلص مجموعة من السمات العامة حول الدوافع والأهداف وحول العلاقة بين الأهداف والوسيلة :

أ - كان تعاقب الهزائم العسكرية أمام الجيوش الروسية بصفة خاصة مع توالي ثورات القوميات البلقانية المسيحية والتراخي في قبضة السلطة المركزية العثمانية ، في نفس الوقت الذي كانت تتزايد مطالب المساواة من هذه القوميات مع استمرار ضغوط

القوى الأوروبية بالتدخل الدبلوماسى أو العسكرى لصالح هذه القوميات ، كل هذا كان يمثل الاطار الخارجى الذى أحاط بعملية الاصلاحات فى تطوراتها ناهيك عن تدهور الاطار الداخلى وخاصة الاقتصادى الذى وصل بالبلاد الى أزمة مالية ضخمة قرب نهاية القرن – كما سنرى . ولقد نبعت من هذين الاطارين دوافع الجهود الاصلاحية المتتالية وان اختلفت درجتها وطبيعتها كما سبق التوضيح ، فلقد بدأت اصلاحات سليم الثالث عقب الهزائم التى أدت الى الانتزاع الكامل للقرم من السيادة العثمانية الدينية والسياسية ، كذلك فان محمود الثانى كان عليه – نظرا لفشل اصلاحات سليم الثالث – مواجهة نفس المشاكل أى علاج ضعف سيطرة الحكومة المركزية على الأقاليم وتطور حركات المطالبة بالاستقلال فى البلقان ، واستمرار ضعف القوات العسكرية وهزيمتها أمام روسيا ١٨١١ ، واضطرابات الانكشارية وتزايد عدم انضباطها وتهديدها للسلطان وعجزها عن أداء مهامها العسكرية كذلك اقترنت الوعود بالاصلاحات الاكثر جذرية بعد ذلك مع وثائق ١٨٣٩م ، و١٨٥٦م ، و١٨٧٦م بالهزائم العثمانية المتتالية أمام الجيش المصرى ثم روسيا على التوالى .

ومن ثم يمكن القول إن من أهم اهداف القيادة العثمانية من وراء الاعلان عن هذه الاصلاحات هو احياء القدرات العثمانية وخاصة العسكرية والحفاظ على تماسك أركان الامبراطورية بمنع استقلال أجزائها ووقف التدخل الخارجى فى شئونها لاقتسامها باستغلال الحركات القومية الثورية ، ولذا تزامنت الجهود الاصلاحية لتطوير المؤسسات والتنظيمات بالوعود والجهود الاصلاحية لتطبيق المساواة بين المسلمين وغير المسلمين من الرعايا العثمانيين مع الحاجة لتعبئة المساندة الخارجية فى وقت الأزمات الخطرة وللحد من احتمالات التدخل خلالها (أزمة العلاقات مع محمد على ، أزمة حرب القرم ، أزمة الحرب الروسية التركية) ومع ذلك لم تتحقق قاعدة المساواة على الاطلاق وبالرغم من تعدد الاجراءات التى حسنت من وضع غير المسلمين فى الامبراطورية إلا أنها كانت بطيئة وجزئية [٥٢].

ب – فهل يعنى ذلك أن القيادة العثمانية لم تكن ترغب حقيقة فى هذه الاصلاحات أم لم تكن تقدر على الوفاء بها ؟ ولماذا؟

حقيقة قد يدفع التزامن بين توقيت اصدار الوثائق الاصلاحية الأساسية الثلاث للقول بأن مبدأ المساواة كان بمثابة سلاح دبلوماسى فى وقت الأزمات الخطيرة وليس محورا لبرنامج اصلاح حقيقى . هذا ولايمكن من ناحية أخرى قبول القول بأن الأزمات فى حد ذاتها قد فرضت محتوى الوعود المبذولة بالاصلاح ولكن نستطيع القول إن هذه الأزمات قد فرضت توقيت وطريقة الاعلان عن الاصلاحات . فلقد احاط

٥٢) - R.H.Davison : op. cit. P. 848 .

السلطان مؤتمر باريس ١٨٥٦م بخط همايون ، كما أحاط السلطان مؤتمر برلين ١٨٦٧م بصدور القانون الأساسى أى الدستور ، وكان هذا التوقيت للاعلان بمثابة تكتيك لمواجهة قوى المعارضة الداخلية لهذه الاصلاحات وذلك ببيان أن هذه الاصلاحات ضرورية لافشال المخططات الأوروبية ضد الدولة ، بعبارة اخرى لايمكن القول إن المصلحين كانوا يريدون مجرد تحقيق مكاسب سياسية خارجية وعدم تغيير أى شيء فى الداخل لأن المصلحين (فى عصر التنظيمات) أو الليبراليين (بعد ذلك) كانوا مسلمين وعثمانيين مخلصين مهتمين بالدفاع عن سيادة وتكامل الامبراطورية ضد أى تهديد (٥٣)، ولكن كان لقادة صفوة الاصلاح خلال القرن ١٩ فى مرحلة التنظيمات (رشيد باشا ، فؤاد باشا ، مدحت باشا) رؤيتهم الخاصة لمضمون هذا الاصلاح وعلاقته بالهدف من ورائه ، فلقد كان هؤلاء القادة -وبالرغم من الصراعات العديدة بينهم على السلطة - يعتقدون أن هناك حاجة لدرجة من "الأخذ من الغرب" كذلك وبالرغم من اختلافهم حول درجة سرعة تطبيق مبدأ المساواة إلا أنهم اتفقوا على أن العملية الاصلاحية تتطلب معاملة كل رعايا الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن اختلاف الديانة ذلك لأن انقاذ الامبراطورية - وفق رؤيتهم - كان يتطلب بلورة مواطنة جديدة أو مفهوم جديد من الوطنية وهو"العثمنة " Ottomanism (٥٤) اذن لم يكن تطبيق مبدأ المساواة مرجعه عدم الرغبة ولكن عدم القدرة حيث كان هؤلاء القادة المصلحون يعرفون مدى صعوبة تنفيذ اجراءات هذا الاصلاح وحرصوا على بيان هذه الصعوبات للقوى الأجنبية لتبرير ضآلة الانجازات منذ خط همايون(٥٥).

ج - واخيرا يتبقى سؤال هام لتقويم العلاقة بين الأهداف والوسيلة ، وبغض النظر عن انجازها الكامل من عدمه (٥٦) هل تستقيم هذه الوسيلة ؟ أى "العثمنة" أو "المواطنة المتساوية" مع مفهوم الاسلام بقدر ماتستهدف مصالح الدولة ؟ أم كان عدم الاسراع بتنفيذ هذه الوسيلة تعبيرا ليس عن عدم القدرة بسبب معارضة ولكن عن عدم الرغبة الحقيقية فى التنفيذ بالرغم من كل التعبيرات اللفظية والسلوكية عن هذه الرغبة .

---

٥٣) د. عمر عبد العزيز : مرجع سابق.
- د. احمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سابق .
-Ibid : PP 850 - 851 .
- B.Lewis : op. cit. P 165 - 167 .

٥٤) أنظر تحليلا لهذه الاتجاهات فى .
- د. عمر عبد العزيز مرجع سابق .
- R.H.Davison : op. cit . PP 849 - 853 .
- B.Lewis : op. cit .

٥٥) أنظر بعض النماذج التبريرية فى
- R.H.Davison : op. cit. P 853 .

٥٦) نقتصر هنا على المساواة فى عصر التنظيمات فى حين يثور نفس السؤال بالنسبة للمرحلة الثالثة من الاصلاحات (الليبرالية - البرلمانية) وسنتعرض له فى الجزئية الخاصة بقوى المعارضة الداخلية .

والجدير بالذكر أن الشق الثانى من السؤال ليس هناك اتفاق حوله ، ومن الصعب حسمه بدون الرجوع الى مصادر أصلية ، فيشير البعض (٥٧) الى أن القيادة كانت مقتنعة بأن تغيير المؤسسات والقواعد هو السبيل لانقاذ الامبراطورية ، فى حين تشير بعض المصادر الأخرى (٥٨) عرضا لعدم معرفة مدى رغبة القيادة فى هذه الاصلاحات وان كانت تعدها وسيلة لتقوية السلطة المركزية وليس تغيير المجتمعات نحو وضع أفضل.

أما الشق الأول من السؤال فهو الذى يحتاج الى مناقشة استنادا الى الأسس التالية (التى تساهم فى تحديد الشق الأول أيضا) :

من ناحية : اذا كان الشعور بالمشاكل وعوامل الضعف الكامنة يرجع الى فترة قمة الازدهار العثمانى فى نهاية القرن ١٦م ، واذا كان الغموض قد احاط بالحلول المقترحة خلال القرن ١٧م والتى قامت أساسا على تبنى أساليب عسكرية وبحرية أوروبية فقط ، واذا كانت هذه الشكوى من التدهور قد ارتفعت خلال القرن ١٨م واضحت الدعوة للأخذ من الغرب أكثر اتساعا كما أضحى اتجاه ونطاق البحث عن تغييرات جديدة أكثر وضوحا ، فلقد صاحب هذه التطورات تطورات مناظرة حول علاقة الاسلام بهذه الدرجات من الأخذ من الغرب .

ففى البداية (فى منتصف القرن ١٩م) اقترن الانفتاح على الغرب للتعرف عليه وللنظر فيما يأخذ عنه باستمرار الاعتقاد والتمسك والدفاع عن تفوق الحضارة الاسلامية والدولة العثمانية بالمقارنة بالحضارة الغربية المسيحية ومؤسساتها ثم بدأ يظهر القول فى بداية القرن ١٩م إن الاسلام هو الذى يجب أن يسود من جديد وإن المطلوب لذلك هو احداث تكييف للأساليب الفنية العسكرية الغربية مع احتياجات الدولة العثمانية (٥٩) .

ومن ناحية أخرى . لم تخل وثيقة من الوثائق الثلاث الاساسية للاصلاح أو جهودالسلاطين من نغمة اسلامية واضحة سواء بأرجاع التدهور الى عدم مراعاة قواعدالاسلام أو بالتأكيد على حماية الاسلام والاصرار على احيائه . فنجد أن السلطان محمود قد حرص خلال اعادة تنظيم الجيش العثمانى عن تقليص نفوذ الانكشارية وبتنظيم كيان محترف جديد وفقا للاساليب الأوروبية أن يتفادى اخطاء سليم الثالث (الذى اندفع فى اصلاحاته المنقولة عن الغرب وخاصة فرنسا معطيا الانطباع بتراجع الحفاظ على الاسلام) ، ولذا فقد ربط كل فصيلة من الفصائل

٥٧) - U. Heyd : op. cit. P. 364 .

٥٨) - E.Mortimer : op. cit.

٥٩) - M.E.Yapp : op. cit. P. 89.

الجديدة بمجموعة من العلماء ، كذلك اقترنت قرارات التنظيم بفتاوى شرعية بأن الاصلاحات تتفق مع الشريعة (٦٠) بعبارة أخرى فلقد حرص على أن يبين أن اصلاحاته (والتى تركزت فى الجيش والادارة) انما تزيل البدع الضارة وتعيد اقامة جوهر المؤسسات العثمانية كما كانت فى وقت سليمان القانونى ، كما أكد دائما أن اصلاحاته انما تهدف حماية الاسلام (٦١) . كذلك فان خط كلخانه ١٨٣٩م ينص فى مقدمته على أن "الدولة العلية كانت جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية بتمامها ولذا وصلت قوتها وسلطتها الى حد الغاية وقد انعكس الأمر (منذ مائة وخمسين عام) بسبب عدم الانقياد والاقتتال للشرع الشريف ولاللقوانين المنبثقة فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر" (٦٢) ، كذلك فانه مع عصر السلطان عبد الحميد الثانى اتسم الحال بارتفاع نغمة الاسلام بدرجة أكبر مما كانت عليه في فتره التنظيمات السابقة فبالرغم من استمرار الاصلاحات فى عهده فى نفس اتجاه سلفيه إلا أنه يمكن القول أنه أبدى مزيداً من الجهود للحفاظ على فاعلية الاسلام وعلى تقاليد والأسس الاسلامية الفكرية والحركية وخاصة فى نطاق العلاقات بين الدول الاسلامية ومن هنا كانت فكرته عن الجامعة الاسلامية (٦٣) . ولقد كانت جهوده فى هذا المجال محاولة لتعويض عواقب النقص الخطير فى عناصر القوة المادية فى وقت تألبت واجتمعت عليه الدول الأوروبية والتى أخذت تهدد ايضا وبدرجة متزايدة ومباشرة مختلف أرجاء العالم الاسلامى ، كذلك كانت الجهود دفاعا عن الاسلام سبيلا لمواجهة تزايد اتجاه الفكر والحركة المسماه بالديمقراطية الليبرالية ضد استبداده بالسلطة(٦٤). هذا ولقد كان خطاب السلطان عبد الحميد الثانى بمناسبة اعلان القانون الأساسى (الدستور) يتضمن فى أكثر من موقع ما يبين أن هذا القانون الذى هوالسبيل للحفاظ على التماسك الاقليمى للأمة واصلاح صور الضعف الداخلى انما هو موافق للشرع ولايخالفه (٦٥).

---

٦٠) - Ibid : P. 104 .

٦١) - Ibid : P. 108 .

٦٢) انظر نص الوثيقة فى .
- محمد فريد : مرجع سابق ، ص ٤٨١ .

٦٣) أنظر مزيداً من التفاصيل عنها فى المبحث الثانى .

٦٤) تتفاوت المصادر العربية التاريخية بين نغمة مؤيدة لعبد الحميد وجهوده فى حماية وحدة العالم الاسلامى بالرغم من ضعف الدولة العثمانية وبين نغمة أخرى مهاجمة ومتهمة لاستبداده بالسلطة . وعادة تتفق المصادر الغربية على سمة الاستبداد هذه فى حكمه .

٦٥) انظر نص الخطاب فى
- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٥٩٠ - ٥٩٧ .

ولكن من ناحية ثالثة : نلمس تفاوتاً فى تقويم هذا المسلك بين المصادر التاريخية المختلفة ، ففى حين نجد البعض (٦٦) يتحدث عن "علمانية" دعاة التنظيمات حيث أن المواثيق الثلاثة لم تكن مستمدة من الشريعة الاسلامية ، نجد البعض الآخر (٦٧) يرى أن ١٨٥٦م يعد تاريخاً ذا أهمية خاصة لأنه يوافق أول مسعى جماعى بغية فرض الاعتراف بمبادىء تتنافى والشريعة الاسلامية على دولة اسلامية مستقلة ، لذا فإن القضية هى معرفة ماإذا كان المسلمون يستطيعون القبول بمثل هذا التغيير دون التنكر لايمانهم ، كذلك فان البعض الآخر (٦٨) وبالرغم من اشارته الى اخلاص المصلحين كمسلمين وكعثمانيين يريدون انقاذ الامبراطورية ولايريدون فى نفس الوقت التضحية بالمركز المتفوق السائد للمسلمين الاتراك إلا أن اصلاحاتهم نحو المواطنة المتساوية "أى نحو الغاء الفواصل بين الملل كانت تعنى اتجاههم نحو مفهوم علمانى للدولة والمواطنة، كذلك فان البعض الآخر (٦٩) أوضح أنه مهما كانت صعوبات انجاز الاصلاحات كاملة – كما أعلن عنها – الا أنه قد حدثت تغيرات لايمكن أن تسمح بالعودة الى النظام القديم ولاتسمح إلابالتحرك قدما نحو التحديث والتغريب ، كذلك فان البعض الآخر (٧٠) قد رأى أن اجراءات تطبيق المساواة للحفاظ على ولاء الرعايا غير المسلمين كانت تحمل بذور العلمانية حيث أن فكر المصلحين العثمانيين لم يعد ضمنيا ينظر الى الدولة العثمانية كمرادف لجماعة المؤمنين ولكن باعتبارها كياناً لصالح جميع الرعايا ، ولم يكن المصلحون قادرين على التعبير علنا عن ذلك لأنه يعنى انفصالا راديكاليا عن قواعد الفكر الاسلامى التقليدى ، الا أنه اشار بعد ذلك الى أمرين : أن ماكان يحدث للاسلام من تراجع فى مجالات الاصلاح الحديثة لم يكن بالتأكيد من صميم نوايا المصلحين (٧١) ، وأنه من غير المؤكد أن المصلحين قد فكروا بوضوح فى هذه العاقبة (أى الاتجاه نحو العلمنة) (٧٢) ، كذلك يشير البعض الآخر الى أن رجال التنظيمات وان لم يكونوا بأى طريقة أعداء للاسلام إلا أنهم قيدوا وظائفهم العامة ورأوا غالبا فى الاسلام المنظم عائقا ومعارضا لاصلاحات محددة ولبرنامجهم العام من أجل العثمنة وهى الايدلوجية السياسية العلمانية (٧٣) وان

---

٦٦) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ، ص ١١٨ .

٦٧) روبير شنيرب : تاريخ الحضارات العام (القرن ١٩) . ط٢ . دار منشورات عويدات . بيروت / باريس ١٩٨٧ ، المجلد السادس، ص٤٠٨

٦٨) - R.H.Davison : op. cit. P. 852 .

٦٩) - B.Lewis : op. cit. PP. 127 - 128 .

٧٠) - E.Mortimer : op. cit. P. 92.

٧١) - Ibid : P. 93 .

٧٢) - Ibid : P. 97 .

٧٣) - M.E. Yapp : op. cit. P. 141 .

التغيرات التى أدخلها عصر التنظيمات يمكن النظر اليها كأساس فى بناء الدولة العلمانية مركزية حديثة ولتنفيذ تلك الايدلوجية التى تبناها مصلحو التنظيمات (٧٤).

ومن ناحية أخيرة : وعلى ضوء كل ماسبق فان السؤال المنطقى الذى يفرض نفسه هنا والذى يترجم بقوة المعضلة الأساسية التى واجهت كل المصلحين والمجددين المسلمين (أى معضلة درجة وطبيعة النقل من الغرب دون النيل من الخصوصية والذاتية الاسلامية) ، يتلخص هذا السؤال فى شقين : هل كانت القيادة العثمانية (السلاطين ودعاة الاصلاح من الصدر الأعظم) بافتراض رغبتها فى الاصلاح وليس مجرد الاعلان عنه كمناورة سياسية فقط - وبافتراض أنها كانت بالفعل تتمسك بالاسلام ولاتتخذه مجرد تكتيك لخدمة مواقف معينة- هل كانت تدرك مآل النتيجة النهائية فى المدى الطويل لتطبيق هذه الاصلاحات وماستسفر عنه عواقب هذا التطبيق بالنسبة لنموذج الدولة الاسلامية ومن ثم التحول نحو العلمانية ؟ ولكن هل كانت فكرة المواطنة خروجا على الشريعة الاسلامية أم قامت على أسس فكر اسلامى تبلور فى ظل معطيات داخلية ودولية محددة بحيث يمكن فى ظل تطور هذه المعطيات ان يظهر اجتهاد اسلامى آخر؟ .

وبقدر مايصعب الاجابة المطلقة عن الشق الأول من هذا السؤال بدون تحليل منظم لمصادر التعبير عن فكر القيادة العثمانية ، وبقدر مايمكن الاجابة عن الشق الثانى من السؤال فى موضع آخر من المشروع (٧٥) إلا أنه يمكن أن نصوغ فى هذا الموضوع النتيجة التالية : حيث أن رؤيتنا لضوابط التفسير الاسلامى للتاريخ (٧٦) تفرض أن يكون للمتغيرات العقيدية وضعها الضابط بين المتغيرات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفسرة للوقائع أو التطورات أو القضايا ، ولذا يصبح السؤال الهام هنا هو ماالذى فعله السلاطين لاصلاح واحياء السلوك الاسلامى الصحيح فى المجتمع ، فإن افتقاده - وليس عناصر القوة المادية - هو أساس التدهور والضعف الذى حاق بهذه العناصر .

لقد أساءت الدولة العثمانية تقدير عواقب مايقترن بنقل الأساليب الفنية والمادية من نقل للأفكار والقيم والقواعد الغربية ، كذلك أساءت اختيار الوسيلة اللازمة لانقاذ الامبراطورية - المساواة - فهى فضلا عن كونها تثير الجدل حول مدى تطابقها مع أسس الشريعة الأمر الذى أثار معارضة داخلية شديدة لها ، وفضلا عن كونها فى

٧٤) - Ibid : P. 113 .

٧٥) أى فى اطار النماذج الفكرية وعلى ضوء اسهامات المنظور الأصولى حول هذه القضية أى " وضع أهل الذمة فى ظل متغيرات وأوضاع دولية مختلفة" وهى القضية التى سبق وثارت أيضا عند دراستنا لسياسات الامبراطور أكبر فى الهند .

٧٦) أنظر الورقة المنهاجية فى مقدمة هذا الجزء .

جانب هام منها نتيجة ضغط خارجي ، فلم يكن بمقدور هذه الوسيلة – فى ظل المعارضة الداخلية وفى ظل الضغوط الخارجية أن تحقق الهدف من ورائها ، بعبارة أخرى حتى لو افترضنا امكانية القول إن القيادة العثمانية أرادت اصلاحاً حقيقياً من داخل النظام الاسلامى (مواطنة فى ظل الاسلام) فان الوسيلة لم تكن تستقيم مع الهدف ولاتعالج الدافع ، ذلك لأن هذه الاصلاحات لم تعالج الضعف الأساسى أى السياسى والاقتصادى (والأهم ضعف الروح والقيم الاسلامية) والذى أدى الى الضعف العسكرى فلقد فشلت القيادة العثمانية فى ادراك أن الاعتماد الاقتصادى والمالى ليس أقل خطورة من الهزائم العسكرية ومن تأثير القوميات الثائرة على أمن وتكامل الامبراطورية واستقلالها ، ولقد كان دور عناصر المعارضة من ناحية والصفوة الخارجية من ناحية أخرى من أبرز العوامل التى بلورت جوانب هذا السوء فى الاختيار.

٢– المعارضة الداخلية : انماطها واتجاهاتها ونتائجها :

شهدت ساحة الحركة الاصلاحية منذ نهاية القرن ١٨م وحتى أوائل القرن ٢٠م ثلاثة أنماط من المعارضة الداخلية ، ولقد ارتبط ظهور كل نمط بمرحلة من المراحل الثلاث الأساسية التى تطور عبرها محتوى السياسات الاصلاحية . ويقوم التمييز بين هذه الأنماط على عدة أسس : معارضتها للاصلاحات أم لنظام الحكم العثمانى وسلطات السلطان ، ومضمون وأسس الفكر المعارض [٧٧] ، وطبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تمثلها [٧٨] . ويعكس الاهتمام بدراسة دور هذه القوى المعارضة فى هذه المرحلة اهتماما بفهم القوى التى شكلت رد الفعل العثمانى تجاه طبيعة التحدى الخارجى أى تجاه الضغوط الأوروبية حيث أن كثافة التأثير الأوروبى على تشكيل عملية الاصلاح ونتائجها قد تحقق من خلال تأثير التطور فى القوى الداخلية ، فلقد كانت حركة هذه القوى تجاه الاصلاح مجرد اعادة لتشكيل قنوات العلاقة مع الغرب .

أ – النمط الأول [٧٩] . هو معارضة العلماء والانكشارية ، أى التحالف بين رجال السيف ورجال الدين اللذين مثلا مايسمى " الصفوة التقليدية " وكانا الركنين

---

٧٧) لن يتم التعرض لهذه الأسس فى هذا الموضع إلا بالقدر الذى يوضح الفروق الأساسية بين الانماط المختلفة فى حين سيتم التعرض التفصيلى لها فى اطار النماذج الفكرية فى الجزء الرابع من المشروع .

٧٨) من أهم الدراسات التى تتناول تطور النظام العالمى للدولة العثمانية منذ نهاية قرن ١٨م وطوال ١٩م وذلك من منظور القوى الاجتماعية والاقتصادية وأوزانها النسبية وعلاقات القوى بين مصالحها فى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع واللغة . انظر

- Kemal Karpat : "The Transformation of the Ottoman State 1789 -1908" . International Journal of Middle East Studies.No.3 (1979) PP. 243 - 281 .

٧٩) أنظر التفاصيل فى .

– محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٢٩٢ – ٢٩٣ ، ٢٩٧ – ٢٩٩ ، ٤٢٩ – ٤٣١ .

– د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ص ٢٤٧ – ٢٧٤ .

- M.E.Yapp : op. cit. PP 102 - 108 .

- B.Lewis : op. cit. PP 70-71 , 76-80 , 96-104.

الأساسيين للدولة العثمانية منذ نشأتها وفي عصر قوتها ، ولقد وصفت هذه القوى "بالتقليدية " أو " الرجعية " أو المحافظة أو السلفية واتهمت بالجمود والتمسك بالقائم ورفض النقل والأخذ من الغرب الكافر والتشكك في الأفكار النابعة من خارج نطاق مجالهم المعرفي .

ولقد برزت هذه المعارضة في مواجهة اختلاف السلطان سليم ومحمود الثاني بالرغم من أنها اقتصرت على نقل أساليب فنية ونظم تدريب عسكرية جديدة ، ولم تتضمن مساسا جوهريا بنظامهما وسلطاتهما .

ولقد كانت هذه المعارضة من القوة في البداية لدرجة أنها اكتسبت مساندة شعبية كبيرة لها وحتى أدت الى فشل اصلاحات سليم الثالث بل عزله (وفقا لفتوى من المفتي) .

ولقد تكرر تمرد الانكشارية وتكرر أيضا استنفار العلماء للشعب ضد انشاء نظام جديد للجيش وذلك في ظل مصطفى الرابع ومحمود الثاني وظلت هذه المعارضة حائلا دون ادخال اصلاحات حقيقية ، ولكن تمكن محمود الثاني وبخطوات تدريجية وحذرة من القضاء على الانكشارية ١٨٢٦م بعد أن تكرر عصيانها وتهديدها لاستقرار النظام الداخلي . ولقد تمكن من تحقيق هذا نتيجة الضعف الذى أصاب طبقة العلماء وعدم قدرتها على المعارضة الفعالة علنا ومن ثم موالاتها له ومشاركتها في تعبئة الرأى العام الى جانب الاصلاح وضد الانكشارية ، هذا ولقد برر السلطان محمود الثاني موقفه من الانكشارية بما وصلت اليه حالها من الضعف والانحطاط وعدم الانضباط حتى صارت من أكبر دواعي تأخر الدولة أمام تقدم الدول الأوروبية بعد أن كانت من أكبر دواعي تقدمها وامتداد فتوحها .

ولقد كان الغاء الأنكشارية من جميع أرجاء الامبراطورية فاتحة الطريق لاتمام مشروعات الاصلاح العسكرى التى بدأها سليم الثالث وبداية مجموعة ثانية من الاصلاحات الجادة لتطوير الجيش ، والتى وضعت حجر الأساس لمشاريع خلفائه . هذا ولقد كان تدمير الانكشارية – وهى الدعامة العسكرية للنظام التقليدى برمته – بمثابة المنطلق الحقيقى لتكوين جيش جديد يعد بمثابة أداة الدولة وليس ترجمة لأوضاع اجتماعية معينه نشأ في ظلها نظام الانكشارية ، كذلك فان تقليص سلطة العلماء من خلال اجراءات مالية وادارية أدى الى ضعف قدرتهم على مواجهة السلطة المركزية ومن ثم فلقد انساق جانب كبير منهم – اقتناعا أو خوفا – الى مساندة الاصلاحات ، واستمر البعض الآخر في معارضته القوية للتغيير .

ب – **أما النمط الثاني** : فهو الذى غلب فى عصر التنظيمات (١٨٣٩م ١٨٧٦م) وظهر أيضا بين صفوف العلماء ، فبالرغم من ضرب القدرات المادية والتنظيمية للعلماء فى عصر محمود الثانى واحتواء معارضتهم للنقل من الغرب إلا أن معارضتهم تبلورت مرة أخرى تجاه تطبيق قاعدة المساواة بين المسلمين وغيرهم ، واذا كان البعض رأى أن عدم فهم المسلمين والمسيحيين على حد سواء لأهداف الوثائق الثلاث التى نصت على هذه المساواة قد عرض حركة الاصلاح لنكسات شديدة (٨٠) ، فمما لاشك فيه أن عدم التطبيق الفعلى والكامل لمبدأ المساواة – وليس النقل من الغرب – قد رجع فى جانب كبير منه الى معارضة المسلمين فضلا عن معارضة المسيحيين أنفسهم – كما سنرى بعد ذلك . اذن هذا النمط من المعارضة انطلق من قاعدة أكبر من قاعدة النمط الأول كما أن قضيته اختلفت عن قضية النمط الأول (٨١) .

ولذا يصبح السؤال هنا كيف جاءت ردود فعل المسلمين الأتراك تجاه الاعلان عن مبدأ المساواة وماهى الجذور التى شكلتها وهنا يمكن أن نورد الملاحظات التالية حول هذا الأمر من واقع تحليل احدى الدراسات التى استندت الى وثائق ومصادر تركية(٨٢):

الملاحظة الأولى : تدور حول التسامح لدى المسلمين الاتراك شعبا وحكومة تجاه "أهل الكتاب" ولكن بالرغم من هذا التسامح وهذا هو محور الملاحظة الثانية فقد ظل لدى الأتراك احساس بالقوة كان يمكن أن يؤدى الى ممارسة العنف ضد غير المسلمين وهو العنف الذى كان يظهر فى فترات الأزمات الخارجية – وخاصة فى السبعينات من القرن ١٩م – حيث أن القلاقل الداخلية فى الامبراطورية والضغوط الخارجية المتزايدة ولدت – وفق هذا التحليل – ردود فعل مميزة من جانب المسلمين ، هذا فضلا عن شعور التفوق الذى كانت لدى المسلمون الاتراك حيث كانوا لايرون أن المسيحيين متساوون مع المسلمين لأن الاسلام – وهو أسلوب للحياة – هو الدين الحق ومن ثم فان اعلان المساواة كان لابد وأن يثير ردود فعل ليس الفقهاء فقط ولكن النخبة أيضا وخاصة على ضوء خبرتهم السلبية عن تأثير المسيحيين على الحياة العثمانية وعن التدخل المستمر للقوى الأوروبية المسيحية فى شئون الامبراطورية واستغلالهم السيىء للامتيازات الممنوحة لهم من السلطان وهو الاستغلال الذى كان يعود بالفائدة على الرعايا العثمانيين من المسيحيين على حساب مصلحة الدولة وعلى حساب مصالح الرعايا المسلمين .

٨٠) د. عمر عبد العزيز مرجع سابق .

٨١) من الملاحظ أنه لم تتضمن المصادر التاريخية التى تم الرجوع اليها (هامش رقم ٧٩) تفاصيل من صورة المعارضة خلال عصر التنظيمات مثلما تضمنت بالنسبة لنظيرتها خلال المرحلة السابقة . وحول تحليل التنظيمات والاتجاهات المعارضة والمؤيدة لها . أنظر .

– د. عبد العزيز الشناوى مرجع سابق . ج٤ ، ص ص ١٨٠٧ – ١٨٢٧ .

٨٢) - R.H.Davison : op. cit. PP. 854 - 864 .

وبالنظر الى هذين النمطين – وبالمقارنه برؤية السلاطين وصفوة الاصلاح يمكن القول إن هذه المعارضات كانت معارضات للاصلاح وليس للنظام العثمانى القائم ولقد نبعت من الخلافات حول الهدف وحول تكييف الوسيلة ، وهو الاختلاف الذى وقع فى صميم الجدل الداخلى الخاص بحركة الاصلاح العثمانى فاذا كان مصلحو التنظيمات قد افترضوا أن الاصلاحات (على النمط الغربى) التى تحوى ضمنيا فكرة العلمنه للحياة العامة هى السبيل لانقاذ الامبراطورية ومن ثم ضغطوا بكل الطرق لتحقيق أهدافها بالرغم من معارضة الشعوب التى يحكمونها ، فان هذه المعارضة – سواء العنيفة فى البداية ثم السلبية بعد ذلك – انطلقت من أنه اذا كان الانقاذ لن يتحقق إلابالتضحية بالشريعة فهو لايستحق لأنه يعنى التخلى عن أمل الخلاص نهائيا ، أى رأوا أن المصلحين انما يدمرون الجوهر والأساس فى سبيل الحفاظ على الشكل والمظهر (٨٣) .

وكما سبق وناقشنا مدى مصداقية تطابق رؤية صفوة الاصلاح مع رؤية الاسلام فيجب أن نطرح هنا التساؤل التالى : ماهى الأسس التى بنت عليها المعارضة التقليدية مواقفها وما مصداقية علاقتها بالاسلام فعلا ؟ هل كانت هذه المواقف تحمى الاسلام فعلا من خطر حقيقى أم تسعى للحفاظ على مصالح معينة لم يعد الحفاظ عليها سبيلا لاحياء القوة الاسلامية ؟

يمكن مناقشة الاجابة من خلال الملاحظات التالية :

من ناحية ٠ لم تكن كل طبقة العلماء ضد الاصلاح فنجد أن بعض كبار العلماء حتى فى فترة سليم الثالث قد طالبوا باصلاح القوات العثمانية المسلحة عن طريق تبنى العلوم والتدريب العسكرى الغربى واستخدام خبراء ومرشدين أجانب ، وأيدوا أقوالهم ودافعوا عن نظريتهم بحجج أخرى أخذت من الشريعة الاسلامية والتاريخ الاسلامى وارتكزت على مبررات عقلية ، كما بينوا أن الجهاد ضد الكفار هو من واجبات المؤمن وأن تقوية الجيش هو واجب دينى هام لأن الاسلام لن يكون بسلام بدون تبنى التقنية العسكرية الأوروبية ، فالتعلم من الكفار يجب ألا يبرز أى شعور بالنقص بين المسلمين وأنه بامكان الشريعة أن تكون ملائمة ومتكيفة مع ظروف الدولة لأن الشريعة – فى رأيهم – أنزلت بهدف مساعدة الدين الاسلامى على الانتشار وليس لوضع العقبات فى طريقه (٨٤) .

---

٨٣) نقلا عن . - M.E.Yapp : op. cit. P. 116 .

٨٤) نقلا عن . د٠ عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ٥٥ ٠

وأنظر تحليل النماذج الفكرية المعبرة فى الجزء الرابع من المشروع٠

من ناحية ثانية : فان الاتجاه الذى تغلب وبرز مستخدما العنف فى البداية قبل الغاء الانكشارية ثم ظل سلبيا بعد ذلك فى عصر التنظيمات كان يرى أن النظام العسكرى الجديد المأخوذ عن ممارسات الكفار هو بدعة مخالفة للشرع والقرآن الكريم وأن السلطان الذى يدخل نظامات الافرنج وعوائدهم ويجبر الرعية على اتباعها لايكون صالحا للملك(٨٥).

ومن ناحية ثالثة : أدت المعارضة الى فشل الاصلاحات فى تحقيق أهدافها ولكن فشلت أيضا فى احياء القوة الاسلامية ، فبالرغم من استناد هذه المعارضة الى رفض البدع لحماية الاسلام فان رفضها للاصلاحات - على هذا النحو - كان رفضا لشكليات وليس حفاظا على الاسلام فى جوهره ، فلم تكن هذه المعارضة تنفيذا لما يجب أن يكون عليه الدور الحقيقى للعلماء فى فترة أزمة الأمة وخاصة فى مرحلة النقل المادى عن الغرب والذى تسربت معه الأفكار والمؤسسات الغربية . ففى هذه المرحلة - وكما يقول البعض - تحول دور العلماء (الافتاء) - تحت الضغط أو المصلحة - الى السلبية بمعنى السكوت أو التكيف مع اتجاه المصلحين بدلا من تقديم بديل يحفظ للاسلام دوره الحقيقى فى المجتمع ومن ثم وانصياعا وراء المعارضة لكل جديد أو السلبية ، لم يعد الدين الا بعدا من أبعاد الحياة يتصل بمجموعة من الافراد وصفوا إما بالجمود أو بالمحافظة أو عدم الواقعية فى حين دأبت هذه المجموعة فى المقابل على اتهام المصلحين بالخروج على الاسلام (٨٦) ، ولم تتقدم هذه الفئه لملء الفراغ الموجود وتعبئة القاعدة بصورة ايجابية فى مواجهة صفوة البيروقراطية والجيش الجديد وهوالفراغ الذى ملأته بعد ذلك الصفوة المثقفة أو من سموا بالمصلحين الليبراليون ، فبعد محمود الثانى لم يكن هناك دافع حقيقى لتغيير اجتماعى واقتصادى بقدر ماكان هناك رغبة فى الحفاظ على الامبراطورية من التهديد الخارجى ، وكان هذا الحفاظ يحقق بعض مصالح بعض البيروقراطيين ورجال الجيش ، أما الشعب المسلم فلقد كان غير مهتم أو معاد للتغيير (٨٧) وذلك على أساس أن ماتتضمنه الاصلاحات من تغيرات كان يبدو له كانتصار للعدو المسيحى الغربى على الاسلام كما تبدو مفروضة من أوروبا وبتشجيع منها وبتنفيذ من رجالها ، وهذه جميعها أمور تنال من الشعور بالتفوق الاسلامى ، وكان اعطاء وضع المساواة لغير المسلمين هو خاتمة المطاف (٨٨) .

---

٨٥) المرجع السابق ، ص ص ١٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ .
- محمد فريد . المرجع السابق ، ص ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، ٢٩٨ - ٢٩٩ ، ٤٢٩ - ٤٣١ .

٨٦) - E.Mortimer : op. cit. PP. 93 - 94 .

٨٧) - M.E.Yapp : op. cit. P. 108 .
- B.Lewis : op. cit. P. 103 .

٨٨) - B.Lewis : op. cit. P. 127 .

بعبارة أخرى ادت المعارضة الداخلية كما عبرت عن ذلك عدة رؤى غربية الى فشل الاصلاحات لأن الأخيرة لم تكن نابعة من الشعب ولايساندها الرأى العام ولأنها كانت مفروضة من أعلى على مجتمع غير مستعد تماما لمثل هذا النقل والاستزراع لأشكال غريبة عليه ولذا ادت الاصلاحات الى توترات عنيفة بين صفوة الاصلاح وبين الغالبية من الشعب المسلم (٨٩) .

ومن ناحية رابعة : وبالنظر الى كل ماسبق وعلى ضوء خصائص العصر ذاته يصبح من الضرورى والمهم البحث بنظرة جديدة فى أبعاد دور قوى المعارضة التقليدية حتى نتبين الأبعاد الحقيقية لالقاء مسئولية فشل الاصلاحات على الداخل اساسا وعلى من اقترنوا بالحفاظ على الاسلام والغيرة عليه ، أى طبقة العلماء وعامة الشعب المسلم ، فبالرغم من أن هذه القوى كانت تعارض جميع الاجراءات الاصلاحية التى تأخذ من الكافر وتجرد المجتمع المسلم من خصوصياته إلا أنه يصبح من التحيز البين الانسياق تماما فى الهجوم على هذه القوى من المعارضة ، كما أنه يكون من التحيز أيضا المساندة الكاملة لمواقفهم ، فالموقف الوسط بين هذين التحيزين يتطلب الدراسة العلمية المنظمة لآليات هذه المعارضة ومضمون معارضتها ومبرارتها لنتبين هل اقتصرت فقط على رفض الشكليات التى تتعارض مع الاسلام ، ومامدى ماقدمته من بدائل للاصلاح من داخل النظام الاسلامى ، وهل رفضت مضامين ايجابية فى الاصلاح ؟ ولماذا لم تكن من الفعالية لدرجة سمحت لقوى الضغوط الخارجية بجرف حركة الاصلاح لتصبح عملية تحول وانتقال من نظام الى آخر ؟ هل كانت قيود الاطار الدولى فى تفاعلها مع قيود رؤية ودافع القيادة والصفوة العثمانية أكبر فى تأثيرها ؟

ج - **والنمط الثالث** من المعارضة : يمثل نمطا وسطا بين المعارضة التقليدية وبين صفوة الاصلاح أو ماسموا بمصلحى التنظيمات أو المصلحون المستبدون (١٧٩٢ - ١٨٧٦) ويسمى هذا النمط بالمصلحين الليبراليين أو التقدميين أو التجديديين الدستوريين ، هذا وتتعدد أوجه المقارنة بين هذه المعارضة والأخرى التقليدية .

فمن ناحية : واذا كانت قوى النمط الأول من المعارضة قد نبعت من صفوف العلماء ورجال السيف (وجمهور الشعب المسلم) فان هذه المعارضة الليبرالية التى لعبت دورا خطيرا فى العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية قد نبعت من الصفوة المثقفة والبيروقراطية الجديدة ، ولقد ظهرت كقوى اجتماعية جديدة وكنتاج للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى مجال التعليم والصحافة والانفتاح على الغرب . ولقد سيطرت هذه القوى ليس على الموارد الاقتصادية والتجارية - التى سيطرت عليها

---

٨٩) - U. Heyd : op. cit . P. 369 .

صفوات غير مسلمة وغير تركية – ولكن على سبل الاتصال والتعليم وحاولت أن تقدم ايدلوجية خاصة تتفق ورؤيتها للعالم والانسانية ، والمكونات الأساسية لهذه الايدلوجية هى الدستور ، العلم ، العلمنة والتى جمع بينها فى البداية مفهوم " العثمنة " ثم الوطنية التركية (بعد الحرب العالمية الأولى) (٩٠).

ومن ناحية أخري : لم تكن هذه المعارضة موجهة لعواقب بعض التنظيمات (مثل النمطين الأول والثانى) بل موجهة أيضا الى جوهر النظام العثمانى ذاته وخاصة انفراد واستبداد السلطان بالسلطة ، فلقد كان صفوة هذه المعارضة قد أمنوا مثل رجال التنظيمات بضرورة الحفاظ على الامبراطورية إلا أنهم اختلفوا معهم فى الوسيلة ، وكان من أهم وسائلهم الدستور والبرلمان كسبيل لعلاج الخطأ الجوهرى فى اصلاحات التنظيمات وهو أنها كانت مجرد برنامج يحركه صفوة من البيروقراطيين والجيش وليس له أى جذور فى القاعدة ، كما أنه كان يتوقف على ارادة السلطان الذى اهتم بالاصلاحات كسبيل أيضا لتدعيم سلطته وزيادة مركزيتها ، بعبارة أخرى كان الدستور والبرلمان فى نظر المعارضة الليبرالية وسيلة لتعويض الدعائم التقليدية التى تم تدميرها والتى سبق ووازنت سلطة السلطان وخاصة ان ازدياد انفراد السلطان بالسلطة قد ادى الى مفاسد عديدة . بعبارة أخرى لم يكن الشغل الشاغل لقوى المعارضة الجديدة التغريب الذى يتجه اليه المجتمع والدولة ولكن كيفية تغيير السلطة المستبدة (٩١) . هذا ولقد تبلورت هذه المعارضة منذ ١٨٦٠م وامتدت تطوراتها بين التنافس كحركة فكرية (١٨٦٠م – ١٨٧٧م) ثم التقلص (١٨٧٧م – ١٩٠٨م) ثم الصعود كحركة سياسية (١٩٠٨م – ١٩١٤م) وكانت الثورة الكمالية أقصى تعبيراتها وكانت بدايتها تحت اسم تركيا الفتاة ثم جمعية الاتحاد والترقى (التى كانت احدى أجنحة تركيا الفتاة) (٩٢) .

ومن ناحية ثالثة : اذا كان النمطان السابقان من المعارضة قد فشلا فى الحفاظ على الذاتية الاسلامية للدولة وللمجتمع العثمانى فان هذه المعارضة نجحت تدريجيا

---

٩٠) - K. Karpat : The Stages of Ottoman History ... op. cit. PP. 93 - 96 .

٩١) - M.E.Yapp : op. cit. PP. 115 - 116 .

- B.Lewis : op. cit. PP. 133 - 135 , 170 - 171.

٩٢) انظر تفاصيل تطور هذه الحركة وجذورها وأهم أسسها الفكرية ثم تطور ممارساتها عند الوصول الى السلطة (١٩٠٨– ١٩١٨م) ،فى :

– محمد فريد ، مرجع سابق .

– د. عمر عبد العزيز مرجع سابق .

وحول ملابسات ماقبل اصدار الدستور ثم مراحل ظهوره وتطبيقه ووقفه أنظر

– د. عبد العزيز الشناوى مرجع سابق . ج٤ ، ص ص ١٧١٣ – ١٨٠٦.

- M.E.Yapp : op. cit. P. 115 - 120 , 183 - 195 .

- B.Lewis : op. cit. P. 150 - 238 .

فى فرض البرلمان والدستور فى البداية ثم فى استرجاعها بعد تعطيلها لمدة ثلاثين عاماً ، وكان هذا النجاح هو الخطوة الاولى التدريجية نحو النظام العلمانى التركى الحديث بعد الثورة الكمالية والغاء الخلافة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى . بعبارة أخرى اذا كان النمط الاول من المعارضة قد غالى فى رفض النقل من الغرب خوفا من البدع والنيل من الاسلام (دونما تمييز بين النقل الايجابى والسلبى) فان المعارضة الليبرالية لم تجد غضاضة تحت تأثرها بالأفكار والممارسات السياسية فى الدول الأوروبية الكبرى من الدعوة الى نقل الممارسات والأفكار والمؤسسات باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق التطور كما لم تجد غضاضة فى بيان أن نقل هذه الأبعاد لايتناقض مع الاسلام بل ان لها جذورها فى الخبرة الاسلامية وفى خبرة التاريخ العثمانى ذاته ، وان التطبيق الفعلى للشريعة يعنى تشكيل مجلس تمثيلى وحكومة مسئولة مباشرة أمام الأمة، أى حاولت هذه المعارضة تشكيل المجتمع العثمانى ليس وفق الأفكار الغربية فقط ولكن بالتوفيق مع تقاليد وأسس تنظيم السلطة والمجتمع فى التاريخ الاسلامى والعثمانى . فلقد حرصت صفوة هذه المعارضة على تقديم أفكارها فى اطار يتكيف مع التقاليد والاتجاهات الاسلامية ومن ثم كانوا كما يقول البعض(٩٣) مسلمين مخلصين بفكر ليبرالى وطنى ، ومع ذلك يظل الحكم على علمنة فكرهم فى البداية أوتطوره تدريجيا على نحو قاد الى هذه العلمنة أمرا يحتاج الى دراسة تفصيلية تساعد على توضيح عدة أمور غامضة ومتناقضة فى نظر غير المتخصصين فى دراسة هذه المرحلة من التاريخ السياسى العثمانى الداخلى ، وأول هذه الأمور هو أن المصادر التاريخية الغربية تحرص على بيان اخلاص صفوة هذه المعارضة كمسلمين وذلك على عكس مصادر تاريخية عربية وتركية تبرز صفة العلمنة لهذه الحركة بصورة اكثر وضوحا ، وثانى هذه الأمور هو أن المصادر الغربية التى عاصرت نمو هذه الحركة لم تتفق – نقلا عن البعض (٩٤) – عن تقويمها كحركة تقدمية أو رجعية حيث أن هذه الحركة – التى قالت إن التطبيق الفعلى للشريعة يعنى تشكيل مجلس تمثيلى واقامة حكومة مسئولة مباشرة أمام الأمة – عارضت تطبيق بعض اجراءات التغريب ، وكان هذا الوضع يعكس وفق نفس المصدر تناقضا بين الجانب الغربى والجانب العثمانى الاصلاحى الليبرالى وذلك على أساس أن صفوة حركة تركيا الفتاة قد قدموا بعبارات اسلامية بعض الأفكار والمؤسسات التى عرفوها من اتصالهم بالغرب ، وحتى بفرض أن هذه الافكار والمؤسسات تتلاءم مع الاسلام أو كامنة فيه بل وتتفوق فى صيغتها الاسلامية عن الصيغة الغربية الا أنه وبغض النظر عن مدى صحة هذه الحجج فهى – وفقا لنفس المصدر أيضا – لاتستطيع أن تخفى أن الشكل الجديد لهذه الافكار والمؤسسات قد انتقل للعالم الاسلامى من الغرب .

---

٩٣) - B.Lewis : op. cit . P. 135 .

٩٤) - E.Mortimer : op. cit. P. 97 .

بعبارة موجزة فلقد مثل هذا النمط الثالث من المعارضة - حين ولادته - جذور مايسميه البعض [٩٥] بالاسلاميين التجديديين أو التحديثيين أى الذين يستخدمون الحجة المعروفة للمسلمين والقائمة على طريقة تفكير العلماء وذلك حتى تظهر الاصلاحات متفقة مع الشريعة ومن ثم يمكن ان يقبلها المسلمون ، هذا وتجدر الاشارة الى أن الاتحاد والترقى فكرا وحركة قد مر بتطورات هامة منذ بدايته وحتى ١٩٢٤م وان ممارساته المتتالية فى مجال التعليم والقضاء ووضع المرأة قد بينت انه مهد الطريق للجمهورية التركية الكمالية التى أفصحت بصورة جذرية -غير كامنة أو مستترة - عن اتجاهها العلمانى والتغريبى الكامل .

ومن ناحية رابعة : كان صفوة حركة تركيا الفتاه بمثابة الجماعة المسلمة ذات الفكر الذى يستطيع أن يواجه ويقاوم فكر الجماعات القومية الانفصالية المسيحية فى البلقان، وهى الجماعات التى تطورت قدراتها التجارية والزراعية والثقافية بمساعدة الكنيسة والمدارس التى أرست اتصالات قوية مع الغرب الذى ساندها فى حربها من أجل الاستقلال عن الدولة العثمانية [٩٦] ذلك أن المصلحين الليبراليين اتفقوا -فى بداية ظهورهم - مع هدف مصلحى التنظيمات وهو الحفاظ على تكامل الامبراطورية وتكامل أرجائها فى ظل العثمنة ، ولقد اختلفت بعد ذلك التيارات فى داخل الاتحاد والترقى حول درجة مركزية أو لامركزية هذه العثمنة ثم تخلوا عنها بعد الحرب البلقانية ١٩١٢م - ١٩١٣م حيث انفتح الطريق أمام الوطنية التركية ، ولذا نجد أن السلطان عبد الحميد الثانى قد شجع لديهم - فى البداية ذلك البعد المدافع عن وحدة المسلمين فى مواجهة البعد الديمقراطى الليبرالى فى فكرهم .

وبالرغم من هذا الالتقاء -ولو المبدئى والتكتيكى - حول فكرة العثمنة ومستقبل العلاقة بين المركز العثمانى والولايات فلقد كان للمعارضة الاصلاحية الليبرالية انتقاداتها الأساسية لفكر وحركة مصلحى التنظيمات حول أبعاد هامة أخرى ، وتتصل هذه الأبعاد بدور القوى الخارجية وتدخلاتها باعتبارها من أهم عوائق التطور الداخلى وباعتبارها من أهم عواقب التنظيمات حيث أن الأخيرة قد أدت نتيجة ماادخلته من صور الادارة والتنظيم والحكم الى فتح الأبواب أمام التدخل والنفوذ الأجنبى الذى زاد من مخاطر انهيار الامبراطورية العثمانية الاقتصادى ولذا فان هذه الحركة بعد وصولها للسلطة ١٩٠٩م وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ألغت من جانب واحد كل الامتيازات .

وهذا يقودنا الى طبيعة دور المتغير الأوروبى فى سياسات الاصلاحات العثمانية .

---

٩٥) - M. E.Yapp ; op. cit. P 116 .

٩٦) - K.Karpat : op. cit.

٣ – نمط التدخل الأوروبي في العملية الاصلاحية :

أدى التدخل الأوروبى دوره فى الدفع نحو الأخذ ببرامج اصلاحية من ناحية وفى التأثير على مضمون هذه البرامج ونتائجها من ناحية أخرى ، فاذا كانت الهزائم العسكرية العثمانية فى نهاية القرن ١٨م قد دفعت الى المبادرة العثمانية فى التفكير فى الاصلاح لاحياء القوة عن طريق محاكاة الأساليب العسكرية الأوروبية فان تدهور القوة العثمانية أو وقوعها فريسة التوازنات الأوروبية – الأوروبية قد جعل من هذه الاصلاحات وسيلة فى يد الطرفين على حد سواء ، فقد كانت وسيلة لدى الطرف العثمانى لتحسين الصورة لدى الغرب ولتهيئة مساندة بعض القوى الأوروبية لتأخير اقتسام الامبراطورية ، كما كان وسيلة فى يد الطرف الأوروبى لدفع اتجاه التطور فى الدولة العثمانية بصورة تدريجية ولكن منتظمة ضمنية فى البداية ثم علنية فى النهاية بعيدا عن النموذج الاسلامى ، ولامتصاص ماتبقى لديها من صورة ذاتية انتظارا لفترة السقوط ، وهو السقوط ، الذى وان كان ولابد وان يتاخر –تحت تأثير متطلبات التوازن الأوروبى– الا انه كان يفترض الابقاء على الدولة العثمانية ضعيفة، ومن هنا نفهم مغزى الهدف الحقيقى للتدخل الأوروبى فى عملية الاصلاح ، بعبارة اخرى فلقد انتقل تأثير التدخل الأوروبى من تأثير لاارادى الى تأثير ارادى نشط (بالتهديد بالاقتسام) ثم تأثير أكثر نشاطا (بالاجبار) ، ولم يجر هذا التأثير من فراغ بالفعل ولكن بالتفاعل مع العوامل الأخرى التى شكلت مسار ومضمون ونتائج الحركة الاصلاحية فى دوافع وأهداف صفوة الاصلاح والقوى المعارضة له ، والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية المحيطة بالاصلاح(٩٧).

والجدير بالذكر انه اذا كان هناك بين ثنايا الأدبيات تيار عام يقول بأن الاصلاحات لم تكن بسبب الضغوط الخارجية فقط بقدر ماكانت أيضا تعبيرا عن فكر وسياسة صفوة عثمانية – كما رأينا – فان اتجاهاً عاماً آخر من بين صفوف المحللين والمؤرخين الأوروبيين أنفسهم يعترف بأن فشل الاصلاحات فى احياء القوة العثمانية انما يرجع الى التأثير السلبى للتدخلات الأوروبية فى تفاعلها مع عوامل ساعدت على ممارسة هذا التأثير ، وتتلخص الأسس التى استندت اليها هذه المصادر الغربية فى تحليلها لهذا التأثير السلبى كالآتى:

من ناحية : تقويم الدول الأوروبية لمشاكل الدولة العثمانية على ضوء مصالحهم واهتمامهم بالتجارة والاقتصاد ومن ثم اقترحت هذه الحكومات الاجراءات الاصلاحية التى تلائم تحقيق هذه المصالح وسعت الى تنفيذها بسرعة دون الأخذ فى الاعتبار حقيقة المشاكل التى تواجه العثمانيين عند هذا التنفيذ (٩٨) .

(٩٧ - B Lewis op cit P 170 - 171 .

(٩٨ - M E Yapp op cit. P 92 .

ومن ناحية أخري : ضغطت القوى الأوروبية لاتمام بعض الاصلاحات وذلك باستغلال الاقليات المسيحية من أجل هدم الامبراطورية والسيطرة على اقتصادها وكذلك استغلال بعض الاصلاحات الادارية لخدمة الأهداف الغربية بصورة اكثر فعالية على حساب شعوب المسلمين (٩٩).

ومن ناحية ثالثة : لم تقم القوى الأوروبية باقناع العثمانيين باقامة أفضل حكومة ولكن منعتهم القيام بذلك بل ودفعتهم الى النقيض حيث أن تأثير القوى الأوروبية كان سلبيا لأنه تمت ممارسته من خلال القوة العسكرية والتهديد بأستخدامها ومن ثم فان الدولة العثمانيةاقدمت على الاصلاحات ليس لانجاز اصلاح حقيقى ولكن لارضاء الدول الغربية وحفاظا على الاستمرار (١٠٠) .

ومن ناحية رابعة : تحيز الأوروبيون فى نظرتهم وعند تقويمهم للاصلاحات العثمانية لانهم نظروا اليها من خلال المعايير الذاتية لنماذجهم الأمر الذى أدى الى الفشل فى تكوين صورة حقيقية عما يقوم به العثمانيون أو مايجب أن يقوموا به (١٠١) .

ويمكن بصدد تأثير التدخل الأوروبى أن نتوقف عند نموذجين يوضحان مدلول توظيف القوى الأوروبية وذلك بأسلوب تدريجي واستخدام أدوات اقتصادية واجتماعية لبعض الاصلاحات - لاحكام حلقات انهاك وتقسيم الامبراطورية العثمانية وصولا الى الهدف النهائى وهو ضرب الدولة الاسلامية الكبرى والقضاء على النموذج الاسلامى.

النموذج الأول : يعكس توظيف القوى الأوروبية للملل والأقوام غير المسلمة فى الامبراطورية ، أما النموذج الثاني فهو يعكس توظيف هذه القوى للأدوات الاقتصادية لتحقيق ادماج الدولة العثمانية فى النظام الرأسمالى العالمى فى اطار علاقة التبعية للغرب ٠

أ - توظيف القوي الأوروبية للملل والأقوام غير المسلمة :

فى مرحلة دفاع الدول الأوروبية عن استمرار تكامل الامبراطورية قبلت اعلان المساواة الذى تتضمنه مواثيق ١٨٣٩م ، ١٨٥٦م ، ١٨٧٦م حيث بدا أنها رأت فيه سبيلا لعدم تدخلها تحت حجة حماية غير المسلمين ولكن - وكما سبقت الاشارة - لم يتم التطبيق الفعلي والكامل لهذا المبدأ ٠ فما هى أبعاد الدور الأوروبى عندئذ؟

لم تكن مواقف قوى المعارضة العثمانية التقليدية لهذا المبدأ أو عدم ايمان السلاطين العثمانيين به هو السبب الوحيد وراء الفشل الكامل له والذى ترتب عليه

---

٩٩) - E.Mortimer : op. cit . P 96 .

١٠٠) - M.E.Yapp : op. cit. P. 92 - 95 .

١٠١) - D. Norman : op. cit.

استمرار مسلسل الانسلاخ فى البلقان بصفة خاصة عن الدولة العثمانية ولكن كان هناك ايضا مسئولية الأقوام والملل غير المسلمة التى وجدت مساندة كبيرة لمواقفها من جانب الدول الأوروبية وذلك فى وقت صفيت فيه الأداة الرئيسية للمعارضة التقليدية (أى الانكشارية) كما تقلصت مصادر القوة والتأثير لدى العناصر الأخرى الاساسية لهذه المعارضة أى العلماء والولاة ٠

فاذا كان اعلان المساواة قد انطلق من وأحاطه اطار فكرة العثمنة ولكن -كما توضح عديد من المصادر الغربية بصفة خاصة (١٠٢)- فلقد كان الهدف من وراء هذا المبدأ لدى هذه الاقوام والملل والدول الأوروبية التى تساندها مختلفاً تماما عن نظيره لدى صفوة التنظيمات العثمانية وكان وراء هذا الاختلاف فى الأهداف اختلاف بين فى المصالح ، فاذا كانت صفوة التنظيمات قد نظرت الى مبدأ المساواة نظرة مصلحية خاصة باعتبارها سبيل منع تصفية الامبراطورية ، فان المصلحة التى كان يسعى اليها الطرف الآخر كانت على طرفى نقيض تماما ، ففى الوقت الذى كان ينمو وتتزايد المشاعر القومية الانفصالية (المدعومة من الخارج) لدى اليونانيين والصرب والرومانيين والبلغار لم يكن العثمانيون يرون فيها - نظرا لعدم فهمهم ووعيهم بالصورة القومية الحديثة - الا تعبيرا عن عدم الرضا عن الأوضاع المحلية ٠

بعبارة أخرى - ووفقا لنفس المصدر - اختلف المنطلقان العثمانى وغير المسلم وكان هذا الاختلاف يعنى أن المسيحيين فى البلقان يريدون الحفاظ على هويتهم ويقاومون الاندماج فى مواطنة مشتركة . وكان هذا يعنى - من الناحية العلمية - سعيهم لنمو الحكم الذاتى ثم الاستقلال حين تسمح الأوضاع الاقليمية بذلك، ولهذا فان بند المساواه فى برنامج الاصلاح لم يتحقق ليس نظرا لعدم ايمان السلاطين العثمانيين أو بسبب المعارضة الداخلية فقط ولكن لأن المسيحيين أرادوا لهذا التطبيق أن يفشل لأنهم يريدون الاستقلال فى دولة قومية، وحتى حين أراد مدحت باشا أن يحول الامبراطورية الى نظام دولة فيدرالية رفضت القوميات البلقانية هذا البديل لعدم اهتمامهم فى الأصل بأى صورة تعاونية وبالمساواة فى نطاق الامبراطورية ، ولهذا وبالرغم من اهتمام ومطالبة غير المسلمين بتحسين أوضاعهم الا أنهم كانوا غير مستعدين لتحمل مسئوليات المساواة فى المواطنة وخاصة الخدمة العسكرية فرفضوها فى مقابل استمرار دفع الجزية ، وفى نفس الوقت رأوا فى الامتيازات التى يتحصلون عليها فى ظل قاعدة المساواة السبيل لدعم قدراتهم الاقتصادية والثقافية وعلى نحو

---

١٠٢)
- R.H.Davison : op. cit. P. 853 - 854 .
- M.E.Yapp : op. cit. P. 113 - 114 .
- U. Heyd : op. cit. P. 366 - 367 .

أدى بدوره الى تدعيم طموحاتهم القومية مما أدى الى استحالة اندماجهم فى وطن عثمانى واحد بل أدى الى زيادة اتجاههم نحو المساعدة الخارجية لتحقيق الاستقلال . هذا ولقد عملت القوى الأوروبية خلال تدخلها فى الأزمات البلقانية - كما سبق ورأينا - على منع العثمانيين من اعادة فرض سيطرتهم وتدعيم سلطتهم على القوميات الثائرة، وهوالأمر الذى قوى من المطالب الانفصالية لهذه القوميات بالرغم من لجوء العثمانيين للقوة المسلحة لقمع هذه المطالب ، بعبارة موجزة لم تكن غاية الغرب الأوروبى الحقيقية هى اعلان المساواة وتطبيقها فلقد كان ذلك وسيلة لتحقيق غاية أكبر وهى تصفية الامبراطورية بصورة تدريجية ومنظمة ، ولقد شهد بعض الزعماء الأوروبيين انفسهم بأن الاصلاحات لن تكون إلا أداة للهدم من الداخل والقضاء على الدولة العثمانية من خلال الأقليات المسيحية ، ومن أهم هذه الشهادات رسالة مترنيخ النمساوى الى الباب العالى يحذره من الاصلاحات المستوحاة من الغرب (١٠٣).

ب - نموذج السيطرة الاقتصادية :

فبعد الهزائم العسكرية وبعد التدخلات السياسية والضغوط الدبلوماسية والاختراق من الداخل من خلال الامتيازات جاءت السيطرة الاقتصادية . فبالرغم من أن التشخيص المبكر (فى فترة قمة الازدهار العثمانى) لعوامل الضعف الكامنة فى الدولة العثمانية قد وضع على قمة الأولويات - كما سبق ورأينا - شئون الميزانية وتدهور الزراعة فان التنظيمات لم تحقق إلا القليل فى المجال الاقتصادى (١٠٤) ، فلم يكن قادة التنظيمات بخلفياتهم الدبلوماسية والقانونية والادارية يعلمون الشىء الكثير عن الشئون الاقتصادية، فلم تتطور الزراعة ولم تستغل الموارد الأولية ووقعت التجارة التى نمت بصورة ملحوظة فى يد الرعايا من غير المسلمين والأجانب ، فلقد تمتع هؤلاء بشروط المساواة مع الرعايا المسلمين وفى نفس الوقت ظلوا يتمتعون بمزايا الامتيازات التى حالت دون تطبيق سياسات حمائية رشيدة تحمى الصناعة العثمانية .

ولهذا كله أضحت الامبراطورية العثمانية- كما يقول البعض (١٠٥) - مستعمرة أوروبية تمد أوروبا بالمواد الأولية الرخيصة وتمثل سوقا واسعة لمنتجاتهم الصناعية تصب فيه أيضا رؤوس الأموال الأوروبية التى كانت تحقق مكاسب كبيرة ومأمونة بدرجة عالية .

---

١٠٣) أنظر نص هذه الرسالة ونص شهادات من شخصيات أخرى أوربية فى

- محمد على الفتيت . الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب السويس. الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

١٠٤) أنظر تفاصيل هذا الفشل فى :

- B.Lewis : op. cit. PP. 44 - 127 .
- U.Heyd : op. cit. PP. 368 - 369 .

١٠٥) - Ibid : P 69 .

ولهذا يثور السؤال التالى : لماذا هذه النتيجة ؟

تكمن الاجابة فى فهم نمط التفاعلات والعلاقات الأوروبية - العثمانية فى ظل تحول الرأسمالية الأوروبية الى مرحلة عالمية ، وهو النمط الذى تكون كبديل عن علاقات الهيمنة العثمانية فى البداية ثم عن العلاقات التنافسية ، ويعكس هذا النمط اندماج الدولة العثمانية فى الاقتصاد العالمى فى وضع التبعية ، ولقد مثلت وثيقة كلخانة ١٨٣٩م نهاية مقاومة الامبراطورية لهذا الاندماج ، فلقد ترتب عليها انخفاض نسبى فى سيطرة الدولة على الانشطة الانتاجية ودورة رأس المال والسلع والادارة كما ساعدت التغيرات فى الهياكل الاجتماعية الثمانية على تحقيق هذا الاندماج حيث كان لصالح الطبقة السياسية الجديدة وأصحاب رؤوس الأموال من الأوروبيين وممثلى المصالح الأوروبية فى داخل الامبراطورية (١٠٦) ، ولقد تلى عملية الاندماج تطورات أخرى عميقة فى مسار العلاقات العثمانية - الأوروبية طوال عصر التنظيمات ، وكانت هذه التنظيمات تستجيب لمصالح القوى الأوروبية فى هذه المرحلة من تطور ثورتها الصناعية ، كما دفعت ظروف عدة الدولة العثمانية لقبول التزاماتها ، ولقد كانت السمة الأساسية من سمات هذه العلاقات هى فتح الأسواق الداخلية العثمانية أمام الدول الأوروبية فى حين كانت التجارة الخارجية العثمانية تحت السيطرة الأوروبية بالفعل ، ولقد بدأ هذا الانفتاح مع الاتفاقيات التجارية التى عقدت ١٨٣٨م ، ولقد ساند هذا الانفتاح التطابق بين مصالح القوى الجديدة المهيمنة فى الامبراطورية وبين مصالح الراسمالية الصناعية الأوروبية من ناحية ، وعدم قدرة السلطة المركزية العثمانية على مقاومة هذا الانفتاح من ناحية أخرى وخاصة فى ظل تأثير حركة التحديث والتغريب التى تسلل معها تأثير ايديولوجى غربى أسر العقول بشأن مفهوم حرية التبادل . فلقد كان هذا المفهوم هو المفتاح الأساسى الذى فتحت به الصفوة العثمانية الجديدة ذات التوجهات الغربية أسواق الامبراطورية امام أوروبا ، ولقد تم تنظيم هذا الانفتاح بمقتضى معاهدات عقدت مع بريطانيا وفرنسا ١٨٢٩م ولقد تضمنت هذه المعاهدات النص على ادخال اصلاحات فى مجال التجارة العثمانية أزالت العقبات أمام غزو السوق الداخلى ، ولقد كان لتطبيق مضمون هذه المعاهدات عواقبه السلبية فى شكل تجميد النمو الصناعى والمبادلات التجارية الخارجية ، ثم كانت الأزمة المالية الطاحنة بمثابة المحصلة النهائية لتدهور مصادر الدخل والانتاجية ولتزايد الانفاق غير

---

١٠٦) أنظر تفاصيل تطور الاقتصاد السياسى الدولى للعلاقات العثمانية الأوروبية

- Immanuel Wallerstein & Resat Kasaba : "Incorporation into the World Economy : Change in the Structure of the Ottoman Empire (1750 - 1839)".in: J.L Bacque Crammant , Contribution a L'Historie Ottomane. PP. 335 - 354 .

الانتاجي [١٠٧] . ولقد وصلت هذه الأزمة المالية الى ذروتها نتيجة تفاقم مديونية الدولة العثمانية ولقد بدأت الاستدانة منذ حرب القرم وبدلا من أن تنفذ المشروعات العديدة التى طرحتها أوساط العمل الأوروبية نشطت أوساط تقديم القروض للباب العالى ولذا تراكمت الديون بمعدل سريع ، كذلك تضاعفت أعباء خدمتها ولقد وصلت هذه الأعباء والاقساط الى حد لم يعد يتناسب على الاطلاق مع ايرادات الدولة أو وصلت الدولة الى حافة الافلاس ، ولقد تزامن الاعلان عن وقف دفع الديون ١٨٧٦م مع التطورات السياسية الخطيرة والتى اندلعت واستمرت عدة اعوام حتى مؤتمر برلين ، وهى التطورات التى رتبت أعباء مالية ضخمة على الامبراطورية ومن ثم وصلت الدول الأوروبية الكبرى ١٨٨٠م الى تقديم مذكرة انذار الى الباب العالى ليحترم التزاماته المالية وبذا دخل التاريخ الاقتصادى للامبراطورية وتاريخها السياسى برمته منعطفا خطيرا حيث أضحى للدائن الخارجى جانب كبير من امتيازات الدولة المالية ، بل أصبحت ادارة الدين العثمانى العام تمثل دولة داخل دولة ومن ثم أضحت الأمبراطورية منذ ١٨٨٠م تحت الوصاية الاجنبية [١٠٨] .

وهكذا ومع نهاية القرن ١٩ صارت الدولة العثمانية أسيرة صور من الهيمنة الغربية وغير المباشرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالرغم من تأثر صفوة حركة تركيا الفتاة ثم جناح جمعية الاتحاد والترقى بصفة خاصة بالافكار الغربية ، وبالرغم من اتهام السلطان عبد الحميد الثانى لهم بالعمالة للدول الغربية [١٠٩] ، وبالرغم من اتهام فترة ممارسة الاتحاد والترقى للسلطة بأنها قادت مباشرة الى تدمير الامبراطورية ، فان معارضة هذه الصفوة لاستبدادالسلطان العثمانى قد اقترنت وحتى بعد وصولهم الى السلطة ١٩٠٨م برفض وهجوم شديدين على حالة التدخل الأوروبى فى الاقتصاد والسياسة العثمانية وهو التدخل الذى سبق ورأوا فيه – فى مرحلة نشأتهم – دعما لاجراءات التنظيمات ولم يحدث بعد ١٩٠٨م تغير فى جوهر الاتجاه الرئيسى لحركة الاصلاح حيث رفضت جمعية الاتحاد والترقى البديل الليبرالى وتمسكت بالعثمنة والمركزية والنظام التعليمى والقانونى المدنى الذى اخضع

---

١٠٧) حول تفاصيل الاتفاقات العثمانية الأوروبية الاقتصادية وتصنيفاتها وعواقبها أنظر

- Salgur Kancal : La Conquete du Marche Interne Ottmane par la Capitalism Industrielle Coccurrentiel (1838 - 1881) " .in: Ibıd . P 355 -400 .

١٠٨) وحول أسباب وتطور ونتائج هذه الأزمة المالية بالنسبة لزيادة التدخلات الأجنبية أنظر .

- Ibid : P. 400 - 409 .
- L.C.Brown : op. cit. P. 74 - 76 .
- U. Heyd : op. cit. P. 369 .

١٠٩) أنظر اتهامه لمدحت باشا فى

– محمد فريد مرجع سابق ٠ ص ٧٤٢ ٠

لاشرافه التعليم الديني (بعد الازدواجية في نظام التعليم التى ظهرت فى عصر التنظيمات) ، إلا أن التجديد الأساسي والسمة الواضحة لسياسة الاتحاد والترقى كانت الاصرار على وتأكيد أهمية التنمية الاقتصادية، ولقد أدخلت بالفعل بعض الاصلاحات الداخلية الاقتصادية والمالية ، فمنذ ١٩١١ حلت فكرة قيادة الدولة لجهود التنمية لتطوير صناعة عثمانية محل سياسة " الباب المفتوح " وأحرز هذا التحول تقدما أكبر تحت ضغط الحرب العالمية الأولى واحتياجاتها حيث اضطرت الحكومة لتحمل سلطات غير مسبوقة فى مجال السيطرة على الانتاج والاسعار والتوزيع (١١٠) .

خلاصة القول : وعلى ضوء مناقشتنا لأهداف ودوافع القيادة ، وأبعاد تأثير المعارضة الداخلية ، وأبعاد التدخل الأوروبى ، فانه يمكن أن نلخص تحليلنا فى نقطتين :

أولاً : نجحت الحكومة العثمانية ولمدة قرن فى المناورة بالقوى الأوروبية وبقوى المعارضة الداخلية على نحو سمح باستمرار الامبراطورية لمدة هذا القرن ، ولكن لم يكن هذا هو السبيل السليم لاحياء القوة وتجديدها والحفاظ على وحدة هذا الجزء من كيان الأمة الاسلامية ، فالمصالح متضاربة ومتناقضة بين الطرفين ولم تزدها الاصلاحات الا اضطرابا وتناقضا .

ثانيا : أن النقل من الغرب والأخذ عنه ليس فى حد ذاته وفى كلياته قيمة ايجابية بصورة مطلقة ودائمة وخاصة حين يتم تحت تأثير ضغط خارجي وفى مرحلة من مراحل تدنى وتدهور القوة الذاتية مثل الذى جرى فى حالة الاصلاحات العثمانية خلال القرن ١٩م . حقيقة سبق أنه وأخذ العثمانيون عن الغرب وخاصة فى المجال العسكرى والتقنى ، كذلك سبق وقدم العثمانيون امتيازات للدول الأوروبية ، ولكنها جميعا كانت ممارسات تمت فى ظل القوة العثمانية بل ودعمت من عناصر هذه القوة لأنها جرت فى ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة عن ظروف القرن ١٩م حيث أن الأخيرة جاءت ارضاء لأوروبا وتحت ضغطها وتحت ضغط هزائم عسكرية خطيرة حاقت بالدولة العثمانية فى نطاق عملية تحول مركز القوة العالمية نحو أوروبا ومن ثم اتجاه الأنظار نحو النموذج الغربى - المسيحى الحضارى ، ولم يكن ماسمى " الاصلاحات " فى هذه الفترة إلا عامل تكريس للضعف مع الاعداد للانهيار التام

---

١١٠) المرجع السابق ، ص ص ٧١١ - ٧١٣ .

- M.E.Yapp : op. cit. P . 192 - 193 .
- B.Lewis : P. 213 - 238 .

واحتواء ماتبقى من عناصر للقوة واقامة كيان تابع للغرب فبالرغم من هزيمتها العسكرية وتأخرها الاقتصادى - بالمقارنة بما كان يحدث فى الغرب - لم تكن الدولة العثمانية مطلقة الضعف عسكريا وكانت كياناً ضخماً لايمكن اسقاطة دفعة واحدة كما حدث مع الامبراطورية المغولية فى الهند فى منصف القرن ١٨م ، ولذا كان السبيل هو خلق حلقات اعتماد على الغرب تكمل من اضعاف هذا الكيان وتنال من صميم ارادته وأسس شرعيته فى الداخل وكما كانت الاصلاحات الاقتصادية وسيلة لاكمال دمج الدولة العثمانية فى النظام الرأسمالى الغربى ، فأن ماعقدته من محالفات ومعاهدات أكمل اندماجها فى نظام الدول الأوروبية ، ولم تكن لتؤدى جميع هذه السبل الى احياء أو تجديد مجتمع اسلامى ولكن كانت سبيلا لقطع صلة الحركة الاصلاحية بالاسلام وعزل الدين عن المجتمع ، أى وضع جذور العلمنة والابتعاد عن الأسس الاسلامية بل ومحاولة اثبات فشل النموذج الاسلامى السياسى والاقتصادى ، واستغلال أدوات عديدة لفرض تبنى النموذج الليبرالى الغربى وازاحة النموذج الاسلامى، فان لم تنجح فيه مباشرة وبسرعة الجيوش تم بدأب السعى لتحقيقه بسبل أخرى حتى يتم اثبات تفوق القواعد والنظم الغربية فى مواجهة المسلمين ، بل ودفعهم - اجبارا أو اقتناعا - للتخلى عن قواعدهم ونظمهم الخاصة . ويعبر عن ذلك الوضع بالنسبة للمسلمين عامة بوضوح تام أ. طارق البشرى بقوله " ثم كان للقوة العسكرية والسياسية الغربية المؤيدة بالتفوق العلمى والتنظيمى ما اختل به ميزان التقدير فى أيدى هؤلاء القادة والمفكرين (العرب والمسلمين على مدى القرن ١٩م) ، من ناحية مدى الجبر والاختيار فى تحديد مايأخذونه عن الغرب ومايدعون من نظمهم وأفكارهم وأصول حضارتهم وعقائدهم وجاء الاقتحام العسكرى والسياسى فاضطربت تماما معايير الانتقاء لما يفيد العرب والمسلمين من منجزات الغرب ، وشلت القدرة على التمييز بين النافع وغير النافع ، وانطمست الفروق بين التجديد والتقليد ، وبين النهوض والتغيير وبين الاصلاح والاستبدال" (١١١) ، فماحدث فى الدولة العثمانية لم يكن اصلاحا ولكن استبدالا ، وهذا ماحدث فى باقى أرجاء العالم الاسلامى - بدرجة أو بأخرى- التى كانت تابعة للحكم العثمانى وغيرها .

---

١١١) طارق البشرى . اشكالية الشريعة الاسلامية والحداثة فى المجتمع المعاصر . ندوة اشكالية التحيز . رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد . القاهرة ١٥ - ١٧ شعبان١٤١٢ هـ / ١٩ - ٢١ فبراير ١٩٩٢ . المعهد العالمى للفكر الاسلامى ونقابة المهندسين ، ص ص ١٦ - ١٩ .

المبحث الثاني : العلاقات العثمانية مع الولايات العربية وأنماط التدخلات والتنافس الأوروبية حول العالم الاسلامى :

تقديم :

بدأ الضم العثمانى للمنطقة العربية وكذلك بدأ الصراع العثمانى – الصفوى فى ظل وصول القوة العثمانية الى ذروة انتشارها العالمى من ناحية وكذلك فى ظل بداية عملية تشكيل نظام أوروبى جديد من ناحية أخرى ، وكانت التطورات فى المجتمعات والنظم الأوروبية من أهم ملامح هذه العملية ثم افرزت هذه التطورات التحولات الهامة فى مقدرات الطرف الأوروبى خلال القرن ١٨م ، ولقد انعكست هذه التحولات بدورها على عملية المواجهة العثمانية – الأوروبية حول العالم الاسلامى فى مرحلة الضعف العثمانى – كما سبق ورأينا – ، فلقد شهد نظام التفاعلات العثمانية – الأوروبية حول العالم الاسلامى حلقة جديدة خلال مرحلة الانهيار العثمانى وجهود الهيمنة الأوروبية العالمية (أى منذ نهاية القرن ١٨م وطوال القرن ١٩م وأوائل العشرين) ولقد كان يتشكل خلال هذه الحركة ايضا نظام دولى أوروبى جديد قادت تفاعلاته الى الحرب العالمية الأولى ، وكان للمنطقة العربية والعالم الاسلامى برمته دوره خلال عملية التشكل هذه وهو الأمر الذى انعكس على الملامح النهائية للخريطة السياسية للمنطقة العربية بعد تصفية الامبراطورية العثمانية وانتهاء دورها العالمى بأعتبارها أكبر الدول الاسلامية وأقواها نفوذا طوال مايقرب من الأربعة قرون، ومن أهم السمات والخصائص النظمية للتفاعل بين النظام الأوروبى (بتوازناته المتطورة المتتالية) وبين النظام العثمانى (بتطوراته الداخلية المتتالية مع تطور مراحل الاصلاح) هو تطور طبيعة التدخلات الأوروبية فى الولايات العربية للامبراطورية وتزايد درجتها نظرا لتزايد تعرض هذه الولايات للاختراق الخارجى ، ونظرا للتطور فى أهداف ودوافع ومسارات حركة القوى الأوروبية نحو هذه المنطقة فبعد أن كانت مشغولة بالعالم الجديد والتنافس حول البحار فى وقت كانت الدولة العثمانية (قرن ١٧م ، ١٨م) ماتزال تحوز عناصر قوة كافية للدفاع عن أرجائها فان هذه القوى أضحت (من نهاية القرن ١٨) أكثر اهتماما واتجاها الى قلب العالم الاسلامى فى محاولة للسيطرة المباشره عليه ، ولقد سبق لنا أن بينا كيف تزايد وتطور اندماج الدولة العثمانية فى نظم التحالفات والحروب الأوروبية وكذلك ارتباط الأزمات الأوروبية بتطورات العملية الاصلاحية العثمانية ، ويمكن القول أيضا إن أنماط التدخلات الأوروبية فى العلاقات العثمانية العربية لاتنفصل بدورها عن هذه السياقات السابقة .

ومن ثم فان هدف التحليل فى هذا المبحث هو دراسة طبيعة تأثير المتغير الأوروبى على تماسك وتكامل الولايات العربية فى نطاق الامبراطورية فى مرحلة الانهيار وذلك على نحو يبين درجة وطبيعة واختلاف هذا التأثير عن نظيره فى المراحل السابقة ، كما يبين أدواته وأنماطه وعواقبه ٠

وتقتضى مثل هذه الدراسة المقارنة.بين تاريخ سياسات أطراف أوروبية متعددة نحو المنطقة ، ومتابعة تاريخ العلاقة بين تطور هذه السياسات وبين مراحل تطور التوازنات الأوروبية – الأوروبية حيث لاينفصل التنافس الاستعمارى حول المنطقة خلال هذه المرحلة عن طبيعة هذه التوازنات ، وكذلك يقتضى النظر فى سمات أوضاع النظم الشرعية العربية الاسلامية (مصر والشام وشمال أفريقيا، الجزيرة والخليج) التى تتفاعل معها السياسات المركزية العثمانية والتدخلات الأوروبية ، أى النظر فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى النظم لكل ٠

واتساقا مع أهداف التحليل النظمى فانه يمكن الجمع بين هذه الأبعاد فى اطار كلى مقارن يتجاوز الاقترابات الجزئية ويوظفها ، ولايقوم على التقسيم الجغرافى ولكن يقوم على التمييز بين عدة أنماط من التفاعلات بين المسلمين فى تقاطعاتها وتأثيراتها المعادلة مع تفاعلاتهم لانهم مع غير المسلمين ، و دراسة أثر المنغير الأوروبى على العلاقات العثمانية العربية وهذه الأنماط تعكس أشكالا متنوعة للتدخلات الاجنبية باستخدام أدوات متنوعة وينخرط تحت كل منها نماذج من مناطق جغرافية مختلفة عبر مراحل زمنية متتالية ٠

ويمكن رصد ثلاثة أنماط رئيسية هى . نمط التدخل فى تفاعلات الحركات الاستقلالية عن المركزية العثمانية ، نمط التدخل المباشر بالاحتلال العسكرى أو بمناطق النفوذ أو من خلال الصهيونية ، نمط التدخل باستغلال حركة القومية العربية٠

ولن يقدم التحليل تاريخا دبلوماسيا لهذه الأنماط ولكن سيقدم تحليلا سياسيا يقوم على بيان طبيعة التفاعل بين اوضاع اقليمية وبين سياسيات وردود فعل عثمانية ، وبين أدوات تدخل أوروبية فى ظل توازنات أوروبية معقدة يحتل فيها مصير الدولة العثمانية دورا أساسيا ٠

ويحقق مثل هذا التحليل أهدافا بحثية متنوعة كما أنه ينضبط بمجموعة من الضوابط المنهجية التى يقتضيها مثل هذا النوع من التحليل السياسى لخبرة تاريخية تمد لأكثر من قرن ونصف ٠

وفيما يلى ملاحظات اجمالية عن هذه الأهداف وهذه الضوابط وهى الملاحظات التى تمهد للتحليل التفصيلى فيما بعد .

١ - يتناول هذا التحليل في اطار واحد ومن منطلق واحد عدة قضايا خاصة بهذه المرحلة تخص أرجاء متفرقة من الوطن العربى دُرِّج على تدريسها وتقديمها فى نطاق التاريخ السياسي الحديث للوطن العربى فى اطارات مجزأة ومنفصلة عن بعضها وعن اطارها الجامع وهو أن العالم العربى الاسلامي كان وحدة واحدة تحت الحكم العثماني، وهذه الأنماط الثلاثة متداخلة فى تطور الواقع التاريخي ، لأن بعض هذه النماذج يرتبط زمنيا بنماذج نمط آخر فمثلا الحملة الفرنسية وهى أحد نماذج نمط التدخل المباشر انما تفاعلت بعمق مع التمهيد لحركة محمد على والاطار الدولى الذى أحاط بظهورها وتصفيتها ، كذلك فان الحركة المارونية الانفصالية فى الشام وهى أحد نماذج النمط الأول تحتوى بصورة أو بأخرى الجذور الممهدة لمولد فكرة القومية العربية في الشام ..... وهكذا . وبالرغم من هذا التداخل الزمنى فانه يمكن القول من ناحية أخرى إن كل من هذه الأنماط الثلاثة قد غلبت على غيرها فى فترة محددة . كيف ؟ . فاذا كانت كل من التوازنات الأوروبية ، وحركة الاصلاحات العثمانية قد مرت بتطورات عدة فانه يمكن أن نقسمها اجمالا الى مرحلتين كبريين من (١٧٧٤م - ١٨٨٠م) ، (١٨٨٠م - ١٩١٤م) .

المرحلة الأولى شهدت استمرار تكامل الامبراطورية مع توالى الجهود الاصلاحية ، أما الثانية فلقد شهدت تفكك هذا التكامل ووصول الجهود الاصلاحية الى أقصى مداها .

هذا ولقد شغلت الحركات الإستقلالية الكبرى (السياسية والدينية) المرحلة التى تمتد من الربع الأخير من القرن ١٨م وحتى منتصف القرن ١٩م وهى المرحلة التى ظهر فيها بعض نماذج الاحتلال العسكرى ، فى حين شهدت الفترة منذ الربع الأخير من القرن ١٩ نقاط تحول أساسية في موجات الاستعمار والاحتلال العسكرى والتى اقترنت بتبلور التيارات القومية الانفصالية .

وهكذا فان هذا التقسيم الثلاثى الأنماط ليس تحكمياً بصورة مطلقة ولكن يستجيب لتطورات فى الطرف الأوروبى وفى السياسات العثمانية فى آن واحد ، فالنماذج الكبرى فى الحركات الاستقلالية (محمد علي ، المارونية) وفى الاحتلال العسكرى (الجزائر ١٨٣٠م ، مصر ١٨٨٢م) ، والحركة القومية العربية، جميعها تتزامن مع تطورات اساسية فى التوازنات الأوروبية كما تعكس فى نفس الوقت علامات تحول أساسية على طريق توجه السياسة الغربية نحو المنطقة العربية والدولة العثمانية بصفة عامة ، وهكذا فان هذا التقسيم الثلاثى الأنماط يحقق أغراض وأهداف التحليل الأساسية أى على النحو الذى يبرز ويبين التنوع فى ادوات التدخل الأوروبى فى العلاقات العثمانية العربية والتطور فى استخدامها من ناحية أخرى .

٢ - يجب التفرقة بين أمرين : من ناحية : التدخلات المباشرة للقوى الأوروبية لحماية مصالحهم لدى الدولة العثمانية وذلك بالاحتلال العسكرى لبعض الارجاء لما فى ذلك من تدعيم لمواقف بعضهم فى مواجهة بعضهم الآخر ، ومن ناحية أخرى التدخل بطريقة غير مباشرة فى مواجهة أطراف اسلامية (محمد على) لحماية بناء الدولة العثمانية ولكن مع ضعفها أو بالتعاون مع أطراف اسلامية (الحركة العربية والحركة القومية) للنيل من الدولة العثمانية ، أو بالتعاون مع أقوام وملل غير مسلمة لتدعيم مصالح القوى الأوروبية المتنافسة لدى هذه الدولة ولكن مع النيل منها تدريجيا فى نفس الوقت .

بعبارة اخرى تنوعت أدوات التدخل الأوروبى كما تدرج استخدامها بانتظام حتى تحقق الهدف ، وهذه الأدوات هى : الحركة الانفصالية الاستقلالية الذاتية عن المركزية العثمانية للملل والاقوام غير المسلمة وخاصة بعد اعلان السلطان مبدأ المساواة، وحركة المسلمون المعربون المحدثون الذين رفعوا فكرة القومية ، وأخيرا الاحتلال العسكرى ·

ولقد وظفت القوى الأوروبية هذه الأدوات بطرق متنوعة فلقد عارضت فى البداية وبقوة الحركات الاصلاحية الاسلامية (السياسية منها والدينية) وساهمت فى تصفيتها كما ساهت من قبل فى تدعيم الفجوة بينها وبين الدولة العثمانية وذلك تحقيقا لهدف مزدوج وهو استمرار ضعف الدولة العثمانية كمطلب أساسى للحفاظ على التوازنات الأوروبية وفى نفس الوقت منع ظهور أية حركة احياء اسلامية حقيقية ، وعلى العكس فلقد ساعدت بعد ذلك وبقوة حركات الملل غير المسلمة وكذلك التيارات القومية العربية حيث كانت سبيلا لتصفية الدولة بعد أن أضحى ممكنا بل ومرغوبا - فى ظل ظهور طبيعة التوازنات الأوربية - مثل هذه التصفية · وبين هذين النمطين كانت أداة الاحتلال العسكرى سبيلا مباشرا للاستقطاع ·

الخيط المشترك بين هذه الأدوات اذن مزدوج الأبعاد ، فهناك من ناحية عملية التحول من مساندة بقاء وتكامل الدولة العثمانية الى الانتقال التدريجى نحو التفتيت من الداخل ثم الاستقطاع وحتى الاقتسام النهائى حيث أن الأنماط الثلاثة تعكس درجات مختلفة من التدخل الأوروبى المتصاعد النغمة ولكن المترابط والمتكامل نحو هدف أساسى وهو تصفية أكبر قوة اسلامية ، وكذلك فان التشكيل التراكمى للصورة الحالية للعالم الاسلامى العربى القائمة على التعددية السياسية على أساس الدول القومية، والتى كانت محصلة طبيعية لآثار عملية الاستعمار والحركات القومية والحركات الانفصالية·

ومع ذلك فانه يمكن أن نصنف هذه الأنماط الثلاثة فى نمطين فقط وذلك وفق طبيعة ومضمون التأثير الكلى للمتغير الأوروبى :

أولهما : نمط التدخل لمنع احياء الأمة الاسلامية من داخل النظام العثمانى أى بواسطة قوى اسلامية – ولو غير عثمانية – ويدخل فى نطاق هذا النمط بعض نماذج الحركات الاستقلالية ، وهو يعكس التدخل الأوروبى الى جانب الدولة العثمانية ضد القوى التى بدا أنها تعمل ضدها (وان لم يكن ضد اسلام) ٠

ثانيهما : نمط التدخل لاستقطاع أرجاء الامبراطورية وحتى تدميرها وهنا يظهر التدخل الى جانب القوى التى تعمل أيضا ضد العثمانية ولكن ضد الاسلام أيضا ويدخل فى هذا النطاق الاحتلال العسكرى وتوظيف حركة القومية العربية كما يدخل أيضا بعض نماذج الحركات الاستقلالية ولكن ذات الجذور والدوافع المختلفة عن النماذج فى النمط الاول ٠

وتجدر الاشارة الى أن مثل هذا التقسيم الثنائى لايحمل تحيزا مسبقا ولكن استند إلى تحليل مقارن لعدة اتجاهات نحو طبيعة النماذج الاستقلالية ، كما انه ينطلق من مناقشة مقولة هامة سادت وانتشرت فى الأدبيات الغربية وهى تتلخص كالآتى : لاتفسر حالة التوازنات الأوروبية بمفردها أنماط التدخل الأوروبى للتأثير على نتائج الحركات الاستقلالية فى صالح أو ضد الدولة العثمانية ولكن هناك بعداً أكثر أهمية وهو دأب القوى الأوروبية على ابقاء الدولة الاسلامية الكبرى ضعيفة ومن ثم توظيف هذه القوى لكل الفرص الممكنة للتدخل فى مركز هذه الدولة وولاياتها على النحو الذى يحقق هذا الهدف ، وتتزايد هذه الفرص بالطبع فى ظل توتر العلاقات العثمانية مع ولاياتها ووجود صراع بينها ٠

٣ – وتتجلى من تحليل هذين النمطين طبيعة تأثير المتغير الأوروبى على العلاقات العثمانية – العربية فى مرحلة الانهيار العثمانى وهى : النيل بصورة منظمة وتدريجية من الروابط الاسلامية –العثمانية – العربية على نحو يستجيب لمتطلبات التوازنات الأوروبية – الأوروبية فى مراحلها المتتالية من ناحية ، ويتفاعل أو يستغل السياسات العثمانية وانعكاساتها على الأوضاع الاقليمية الخاصة بكل منطقة من ناحية اخرى ، فالحكومة المركزية العثمانية لم تكن سلبية تماما فى مواجهة أرجائها العربية وتنوعت ردود الفعل العثمانية للتدخلات الأوروبية كما اتجهت أحيانا للمبادرة ، فلقد انتقلت من سياسات الاصلاح التى طبقت على فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة فى الولايات العربية (١٨٣٩م – ١٨٧٨م) فى مرحلة شهدت حركات استقلالية عدة ، الى فكرة الجامعة الاسلامية (١٨٧٨م – ١٩٠٩م) مع تزايد موجات الاصلاح العسكرى واستقلال الأقليات غير المسلمة ، الى اعلان الجهاد خلال الحرب العالمية الأولى بعد سياسات الاتحاد والترقى فى التتريك والعثمنة وفى ظل ثورة التيارات القومية العربية ٠ وبقدر ماكانت هذه السياسات العثمانية أدوات لمواجهة حالة الضعف واعادة السيطرة

المركزية ومقاومة أدوات التدخل الاجنبى لاضعاف وتفتيت واستقطاع الامبراطورية بقدر ماتثير هذه السياسات تساؤلات من منظورات مختلفة حول مبرراتها الحقيقية ومدى فعاليتها بل وعن مدى مسئوليتها عن اتاحة الفرصة للقوى الأوروبية للاختراق ٠ فمثلا هل حالت سياسات الدولة العثمانية دون حركة اصلاح حقيقية من قوى أسلامية منه؟

وهل كانت سياسات الاصلاح (وخاصة مبدأ المساواة) بداية السقوط الحقيقى حيث مهدت الأرضية لمزيد من التوظيف الأوروبى للملل ثم القوميات فى النيل من الداخل فى الدولة الاسلامية ؟ وهل كانت سياسات الاتحاد والترقى مسئولة عن تلك الاتجاهات الانفصالية فى الحركة القومية العربية ؟ وهل محصلة السياسات العثمانية تمثلت فى ركود وتخلف الولايات العربية على نحو ساعد على الاختراق الخارجي والاحتلال بصفة خاصة ؟٠

ب - هذا والى جانب أدوات التداخل الأوروبية وأهدافها وتدرجها ، والى جانب السياسات العثمانية وانعكاساتها ، فان صورة العلاقات العثمانية - الأوروبية فى ظل التدخلات الأوروبية لاتكتمل بدون فهم الأوضاع الاقليمية لكل نمط من أنماط هذا التدخل ويقدر ماتثير أوضاع المتغير الأوروبى والسياسات العثمانية من تساؤلات - كما سبق التوضيح - بقدر ماتثير أيضا الأوضاع الاقليمية من تساؤلات حول حقيقة النوايا والدوافع للحركات الاستقلالية (محمد على) ، وحقيقة النوايا والدوافع الانفصالية للحركة الصربية ، وحقيقة الاوضاع التى ساعدت على الاحتلال العسكرى وردود فعل الأطراف المحتلة له ، وعن سبب تأخر استقطاع او اقتسام بعض المناطق عن غيرها ، ولهذا فان تحليل ردود الفعل العثمانية والأوروبية فى كل من النمطين سيوضح ماهية الاختلاف الحقيقى بينها٠

المطلب الأول : حركات الاستقلال الذاتي ونمط توظيف أوروبا لها في تكريس ضعف الدولة العثمانية والقوة الاسلامية :

شهد العالم العربى الاسلامى منذ أواخر القرن ١٨م وفى اواخر القرن ١٩م بعض الحركات ذات التوجهات الاستقلالية عن المركزية العثمانية ، وهى تعد صوراً متطورة للحركات المناظرة فى القرن ١٨م كما تعد خطوات مسبقة وممهدة للحركة القومية التى أينعت منذ أواخر القرن ١٩م وخاصة فى الشام ، كما انها قبل ذلك كله تختلف فى نواحى عدة عن الحركات الأوروبية :

١ - فاذا كانت الكتابات الغربية بصفة خاصة فى المسألة الشرقية قد درجت على دمج مايسمى الأزمة المصرية (محمد على) وكذلك أزمة الشام (١٨٦٠م) مع الأزمات

الأوروبية فى البلقان وجنوب شرق أوروبا باعتبارها حركات استقلالية انفصالية عن الدولة العثمانية تم خلالها اختبار التوازنات الأوروبية حول المسألة الشرقية ، فان هذا الدمج ينكر أى ذاتية أو خصوصية اسلامية لعلاقات الولايات العربية -الاسلامية مع الدولة العثمانية كما يسقط أرجاء أخرى من الوطن العربى - وخاصة الجزيرة والعراق وشمال أفريقيا ظهرت فيها أيضا حركات مختلفة النمط من حيث البحث عن الاستقلالية عن المركزية العثمانية .

٢ - ومن ثم وانطلاقا من الاعتراف بمحدودية مصطلح "المسألة الشرقية" وضرورة التمييز بين الأزمات الأوروبية والأزمات فى العلاقات العثمانية العربية لاعتبارات عديدة كان اهتمامنا فى هذا الموضع ليس بالحالة المصرية فى ظل محمد على فقط (وهى أكثر الحالات شيوعا وجذبا للاهتمام) ولكن أيضا بنماذج أخرى ذات مدلولات هامة مقارنة وخاصة بالنسبة لمدى طبيعة تأثير المتغير التدخل الأوروبى ، فاذا كانت الأزمات الأوروبية قد عكست نمطا واحدا وأن اختلفت درجته على امتداد القرن ١٩م من حيث رد الفعل العثمانى ودرجة التدخل الأجنبى خلال تكرار الأزمات ، حيث أنها لم تحسم دفعة واحدة ، الا أن الحركات العربية الاسلامية كانت حركات متنوعة الأنماط ، ويمكن أن نميز على هذا الصعيد بين النماذج التالية : الحركات السياسية (ويقع فى نطاقها تجربة محمد على) ، والحركات الدينية الاصلاحية مثل الوهابية والمهدية والسنوسية (١١٢) ، والحركات الانفصالية مثل الموارنة فى الشام ١٨٦٠م (وهى التى سنتناولها فى نطاق المطلب الثانى) .

٣ - ويقدر مايبدو مهما وأساسيا التمييز بين الحركات الاستقلالية فى البلقان ونظائرها فى الوطن العربى ، بقدر مايبدو أساسيا أيضا التمييز بعمق بين أبعاد الاختلافات بين نماذج المنطقة العربية ، فبالرغم من أنها لاتعبر عن حركات قومية مثل الحركات الأوروبية (١١٣) ، كما أنه لايمكن أن نسميها - بصورة مطلقة - حركات انفصالية أو تحررية ، الا أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث الدوافع والأهداف ومن حيث التفاعل مع السياسات العثمانية ومن حيث طبيعة التدخل الأوروبى .

ومن ثم فان تناولنا لهذه النماذج سيتم على أساس المقارنة بين محورين أساسيين من ناحية : دوافع وأهداف وأدوات كل نموذج على نحو يركز بصفة أساسية عن

---

١١٢) بالرغم من ظهور الحركة الوهابية فى بداية النصف الثانى من القرن ١٨م الا أننا نتناولها فى هذا الموضع الذى تبلور فيه التفاعل بينها - بعد تحالفها مع السعوديين - وبين محمد على الذى أسقط الدولة السعودية الأولى .

١١٣) أنظر هذه الفروق فى .

- L.C.Brown : op. cit. P 59 - 62 .

محاولة الأجابة على أسئلة هامة : مادرجة الاستقلالية التى كانت تبحث عنها هل وصلت الى درجة السعى للانفصال عن الدولة العثمانية؟ هل اختلف تحديها لتكامل الامبراطورية عن التحدى الذى مثلته الحركات القومية الأوروبية ؟ وهل استعانت هذه الحركات بالقوى الأوروبية فى مواجهة الدولة العثمانية؟ ومادرجة الاختلاف بينها وبين نظائرها فى القرن ١٨م والتى لم تكن تعدو أكثر من مجرد حركات عصبية وأسر محلية تسعى لتحقيق مكاسب سياسية ومالية ؟

ومن ناحية أخري : التفاعل بين رد الفعل العثمانى والتدخل الأوروبى على نحو يركز بصفة أساسية على العلاقة بين طبيعة هذا التدخل ورد الفعل لنتبين مدى تأثير المتغير الأوروبى على هذا الشق من العلاقات الاسلامية، والاختلاف بين نمط التدخل الأوروبى فى الأزمات الأوروبية خلال القرن ١٩م ونمط التدخل الأوروبى أيضا ولكن فى مواجهة الحركات الاستقلالية العربية فى القرن ١٨م .

والسمة الأساسية التى ستتضح لنا من تحليل هذه الجزئيات هى أن تأثير المتغير الأوروبى على اضعاف الروابط العثمانية -العربية قد أضحى أكثر حسما وأكثر وضوحا عن ذى قبل فى نفس الوقت الذى تدهورت فيه القدرة العثمانية على ضرب هذه الحركات بصورة حاسمة وبمفردها - كما فعلت من قبل

بعبارة أخرى فان هدف هذا التحليل المركب هو بيان كيف أن اختلاف الأطراف الدولية والعثمانية والاقليمية فى هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلة السابقة (القرن ١٧م -١٨م) قد انعكس على طبيعة حركات القرن ١٩م ونتائجها ومدلولها حيث لم تزد حدتها وخطورتها على الدولة العثمانية إلا حين تزايد دور المتغير الأوروبى وتغيرت طبيعة أهدافه وأدواته بعد أن انتقل من مرحلة الالتفاف حول العالم الاسلامى الى مرحلة الهجوم المباشر ومن مرحلة التنافس التجارى والسياسى الى مرحلة التنافس الاستراتيجى ومن ثم التوسع والسيطرة العسكرية . فلقد كان من شأن هذه التطورات أن تجعل من حركات الخروج على السلطة العثمانية أمراً لاينفصل عن توازنات القوى والصراع الاستعمارى الأوروبى .

أولا : دوافع وأهداف الحركات وأدوات تعاملها مع السلطة العثمانية :

كانت الحركة الوهابية والسنوسية والمهدية حركات ذات دوافع دينية خرجت على النظام الدينى للدولة العثمانية حيث مثلت تحديا نابعا من المسلمين ذاتهم يجد جذوره فى المصادر الاسلامية الأساسية دون تأثر بالغرب ودون أية ارهاصات قومية ، ولكن اقترنت هذه الحركات بأخرى سياسية وعسكرية ، أما حركة محمد على ومماليك

العراق فلقد كانت حركات سياسية خرجت على النظام السياسى للدولة العثمانية[١١٤]، وجميع هذه الحركات حفزتها وحركتها حالة الضعف العام والتدنى الذى تردى فيه المسلمون وعجز الدولة العثمانية عن مواجهة خطر الهجمات الخارجية، ومن ثم كانت تعبيرا عن رد الفعل ضد التهالك فى مواجهة الغرب واعداد السبل لمقاومته ، بل ان هذه الحركات كشفت الستار عن ضعف الدولة العثمانية فى نظر المسلمين وبالرغم من فشل هذه الحركات فى احداث تغيير جذرى وسريع يوفر الفرصة لعلاج الدولة الاسلامية الكبرى ولو من مراكز اسلامية أخرى غير الأناضول فان هذاالفشل مهد الطريق أمام الحركات القومية العلمانية التى اينعت فى القرن العشرين[١١٥]

هذا وتجدر الاشارة مقدما الى أن هذه الحركات وان كانت قد أثارت أبعادا قومية عند تحليلها الا انها ليست بالمعنى الذى ثار بالنسبة للحركات الأوروبية ، فهى استقلالية حقيقية ولكن وباستعارة مصطلح البعض [١١٦] فهى وطنية اسلامية وليست قومية انفصالية علمانية وهى وان رفضت النظام العثمانى - السياسى أو الدينى - لفساده وضعفه فقد كانت تريد انشاء بديل اسلامى جديد يولد من خلال مركز قوة اسلامية أخرى غير العثمانية التى لم يعد بمقدورها القيام بدورها فى حماية الاسلام ، أى من خلال قومية أخرى تصبح القوة المحركة للدولة الاسلامية الكبرى التى تجسد الأمة والخلافة ، ويكمن فى فهم هذه الابعاد فهم العلاقة بين القومية والاسلام لدى مفكرى وفقهاء الاسلام .

واذا كانت بعض الحركات - وخاصة حركة محمد على - قد أثارت جدلا كبيرا حول طبيعتها فان البعض الآخر لم يثر مثل هذا الجدل ، كذلك فان هذه الحركة - وإن تميزت ابعادها وتطوراتها - إلا أن بعضها قد تداخل بعمق مع البعض الآخر خلال النصف الأول من القرن ١٩م (الحركة الوهابية - السعودية مع حركة محمد على فى مصر والشام والمماليك فى العراق) ، كذلك فان بعضها الآخر قد تداخل مع امتدادات البعض خلال النصف الثانى (المهدية مع السياسة أسرة محمد على فى السودان) . وحيث أن الحركة المهدية والسنوسية اقترنت بمقاومة الاستعمار أكثر منه بتدخل الدول الأوروبية ضد حركات استقلالية فإننا سنتناولها فى المطلب الثانى فيما يتصل بوضع شمال افريقيا والاستعمار .

وفيما يلى تحليل مقارن بين حركات ثلاث كبرى :

---

١١٤) د. حسين مؤنس مرجع سابق، ص ١٨٩ .
- د. سيار الجميل مرجع سابق ، ص ٤ .

١١٥)
- L.C.Brown : op. cit. PP. 63 - 64 .
- Ibid : P. 64 .

١١٦) د. حسين مؤنس مرجع سابق .

أ - بالنسبة للحركة الوهابية -السعودية :

كانت هذه الحركة أول تحد حقيقي للدولة العثمانية فى مرحلة حاسمة من ضعفها بالرغم من النفوذ العثمانى الاسمى على الحجاز ، فبالرغم من أن الحجاز كانت من ضمن الممتلكات العثمانية الا أنها خضعت لسلطة الأشراف ، وكان النفوذ العثمانى غائبا عن نجد ، تلك المنطقة الصحراوية التى لم تشجع العثمانيين بمد النفوذ اليها والتى ظلت تأكلها الصراعات القبلية حتى تم توحيدها بجهود الوهابية والسعودية، كذلك ظلت الاحساء بعيدة عن النفوذ العثمانى فى وقت كانت السياسة البريطانية قد بدأت فى التدخل بين مشايخ القبائل بعد أن اتجهت انظارها الى المدن الساحلية ·

وتعد الحركة حركة دينية - سياسية فى نفس الوقت ، فهى لها شقان : شق الدعوة الوهابية وشق الحركة السياسية والعسكرية السعودية (١١٧) .

ولقد تبلور شق الدعوة الذى رفعه محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣م - ١٧٩١م) فكريا ومذهبيا خلال النصف الأول من القرن ١٨ ثم تبلور سياسيا خلال النصف الثانى ولقد وجدت هذه الدعوة مصادرها فى الأصول الاسلامية ولم تتأثر بالغرب فهى أول حركة اصلاحية " سلفية " فى العصر الحديث وأولى الحركات الاصلاحية التجديدية فى الدولة العثمانية وكانت هذه الدعوة سبيلا أساسيا لتجديد حيوية الاسلام·

ولقد ارتبط شق الدعوة منذ منتصف القرن ١٨م - أى مع تأسيس الدولة السعودية الأولى - بشق حركى سياسى - عسكرى لنشر الدعوة وحمايتها من التدخل العسكرى للدولة العثمانية التى أدرك الشيخ منذ اللحظة الأولى انه لاأمل فيها لأنها كانت دولة ضعيفة وهى فى ضعفها ترى فى كل حركة اصلاحية خطرا عليها وعلى كيانها لذلك تحارب كل مصلح وتناهض كل ناصح (١١٨) .

ولقد اقترن تحالف الشقين باستخدام أسلوب القوة والعنف لتنفيذ تعاليمهما واعتبار من ليس معهما عليهما · واذا كان قد توفر للأسرة السعودية فرصة الظهور نظرا لضعف القوة العثمانية والقوة الفارسية أيضا فى الخليج على نحو سمح للسعوديين بالتحرك من قلب الجزيرة (١١٩) ، واذا كانت الدعوة الوهابية قد هزت

---

١١٧) حول تاريخ محمد بن عبد الوهاب وتطور الحركة وتعاملاتها مع مصر والعثمانيين · انظر
- د· عمر عبد العزيز · مرجع سابق ، ص ص ٢٠٤ - ٢٢٢
- د· رأفت الغنيمى الشيخ : مرجع سابق ·
- ل·أ·سيديو · مرجع سابق ، ص ص ٥١٢ - ٥١٩ ·
- د· عبد الرحيم عبد الرحمن . الدولة السعودية الاولى ١٧٤٥ - ١٨١٨ . ط٣ ، دار الكتاب الجامعى· القاهرة ١٩٧٩ ، ج١ ·

١١٨) حافظ وهبة جزيرة العرب فى القرن العشرين · القاهرة ١٩٣٦ ، ص٣٣٨ · (نقلا عن د· حسين مؤنس : مرجع سابق · ص ١٩٠) ·

١١٩) - K. Salibi : op. cit. P 79 .

الركود فى العالم العربى وقدمت نموذجا تأثرت به الحركات الاصلاحية فى أواخر القرن ١٨م والقرن ١٩م (الشوكانى فى اليمن ١٧٥٨م – ١٨٣٤م ، السنوسى ١٧٨٧م – ١٨٥٩م ، المهدى ١٨٤٤م –١٨٨٥م ، محمد عبده ١٨٤٩م – ١٩٠٥م [١٢٠] ، الا أن التحالف لم ينجح فى الاستمرار فى تحدى الدولة العثمانية والخروج عليها حيث اجتمعت عدة ظروف ساهمت فى اسقاطه باسقاط الدولة السعودية الأولى ١٨١٨م على يد محمد على ، والثانية ١٨٩١م على يد آل الرشيد حلفاء العثمانيين ، وذلك بعد أن وصلت توسعاتها من أواسط الجزيرة العربية الى سواحلها على البحر الأحمر والخليج، وكان من أهم هذه الظروف عداء علماء الدين فى الحواضر الاسلامية الكبرى (القسطنطينية – دمشق – القاهرة) لهذه الحركة ومساعدتهم للحملة العثمانية ضد فكر الوهابيين الذى لم يلق قبولا عند عامة المسلمين ، واستعداد محمد على لتلبية أوامر السلطان العثمانى وعدم معارضة القوى الأوروبية · وبذا تم كسر شوكة وقوة دعاة هذه الحركة وتم استعادة الأماكن المقدسة ·

وإذا كانت الدوافع الدينية هى التى حركت الوهابيين فإن دوافع الاسرة السعودية تقتضى بعض التوقف والتساؤل عما كان يحققه لها تحالفها مع الوهابيين من خدمة أهداف سياسية تتصل بتوازنات قبلية فى شبه الجزيرة والخليج فى هذه المرحلة ·

مما لاشك فيه أن التحالف حول آل سعود من قيادة قبلية عادية الى قيادة لنظام دينى ذات رسالة تريد نشرها ·

ولقد أثمر بالفعل هذا التحالف تكوين الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥م – ١٨١٨م) نتيجة تطور التوسعات من السيطرة على نجد الى الحجاز وشرق الجزيرة الساحلى أى الاحساء والبصرة وبعض الامارات الخليجية وذلك خلال النصف الثانى من القرن ١٨م ثم وصلت الى قمة توسعها فى بداية القرن ١٩م مع الاستيلاء على مكة ١٨٠٣م والمدينة ١٨٠٦م وبداية الدعاء فى الصلاة للأمير السعودى وليس السلطان العثمانى ، ولقد صارحت الدولة العثمانية بالعداء والتحدى [١٢١] وعملت من أجل الاستقلال ، وألقت مسئولية الهزائم أمام أوروبا على ضعف العثمانيين فى شئون دينهم ، ولكن هل كان يحرك هذه الأسرة فى تحالفها مع هذه الدعوة أية دوافع قومية عربية ؟. بالرغم من أن هذا السؤال لم يحتل وضعا كبيرا فى الأدبيات المقارنة بما ثار حول حركة محمد على ، إلا أنه تجدر الاشارة الى التناقضات الداخلية فى مضمون بعض التحليلات ، فنجد البعض [١٢٢] يتحدث عن الحركة الوهابية باعتبارها أولى

---

١٢٠) د· عمر عبد العزيز · مرجع سابق ، ص ص ٢١٧ – ٢٢٠ ·

١٢١) د· حسين مؤنس مرجع سابق · ص ١٩١ ·

١٢٢) د· على محافظة سياسة فرنسا نحو الوحدة العربية ، ص ص ٢١ – ٢٢

الارهاصات الفكرية ذات الطابع العربي الاسلامي وأنها أعطت الدولة التي اقامتها في نجد بعدا قوميا عربيا حينما اشترطت قرشية الخلافة وقدمت مثالا يحتذى في الثورة على الحكم الفاسد ولو كان حكما مسلما ، كما يتحدث نفس المصدر عن الحركة ايضا باعتبارها في نفس الوقت مصدر الهام الحركات والدعوات السلفية والتجديدية الاسلامية الأخرى في القرن ١٩م والتي جاءت استمرارا للنهج الوهابي في الاصلاح الديني والثورة على الظلم والفساد وتأكيد الوعي القومي .

ويرى مصدر آخر (١٢٣) انه بالرغم من افتقار الثورة الوهابية الى أي اتجاه نحو الفكرة العربية إلا أنها كانت ثورة العروبة لانها كانت ثورة على سيطرة الأفكار الفارسية والتركية التي أثرت على الاسلام منذ العصور الوسطي، ويوضح مصدر ثالث(١٢٤) صعوبة تبين اتجاهات عربية في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وخاصة في مراحلها الأولى ، وأن الأمر الذي لاشك فيه أن حركة الدولة السعودية الثالثة بعد استرداد الرياض من آل الرشيد ١٩٠٢ م ثم التوسع من جديد هي التي كانت تحمل في طياتها النزعة الاستقلالية العربية .

وهكذا يمكن أن نرى الاختلافات بين هذه المقولات وأنه لايمكن حسم الرأي حولها إلا على ضوء فهم التوجهات القومية والتوجهات الاسلامية حول العلاقة بين القومية والاسلام .

ومن الأبعاد الأخرى التي تثير اهتماما ونقاشا حول دوافع وأهداف وأدوات الحركة الوهابية هو طبيعة التجديد في هذه الحركة وطبيعة الدولة التي رفعت لواءها وعلاقة هذا بأسباب سقوط هذه الدولة وردود الفعل غير الايجابية تجاهها لدى العامة من المسلمين ، فهي تسمى حركة تجديد واصلاح وانبعاث في مرحلة خطيرة من التردي الاسلامي ويتركز الاهتمام على تأثيراتها على الحركات الاصلاحية خلال القرن ١٩م، وهي الحركات التي كانت تعد علامة ايجابية على مقاومة الأمة في هذه المرحلة ولكن توصف هذه الحركة من ناحية أخرى بأنها ذات طابع محافظ اقترن بالعنف والتعصب، أو أنها تعبير عن الديمقراطية الاسلامية التي لم تستجب لمتطلبات المدنية الحديثة حيث ادارت ظهرها للعلمانية وللاقتباس عن الحضارة الغربية ، أو أنها جرت وراء سراب الحكومة الدينية الاسلامية في صحاري شبه الجزيرة العربية وعادت الغرب الذي رأت فيه خطراً على الاسلام وبالتالي رفضت كل ماصدر عنه من أفكار ومنجزات ، وعادت الديمقراطية حيث أن الملامح " الثيوقراطية " تغطي على الجانب التجديدي فيها .

---

١٢٣) د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

١٢٤) د. جمال زكريا قاسم "الخروج العربي عن الدولة العثمانية" في د. رؤوف عباس (محرر) العلاقات العربية التركية . (نقلا عن ساطع الحصري محاضرات في نشوء القومية . القاهرة ١٩٥٩. ص١٧٦).

إن هذه المقولات التى جمع بينها مصدر واحد [١٢٥] ، كما تناثرت فى مصادر عدة تبرز تناقضات شديدة فى مضمون النظر الى هذه الحركة ، ومبعث هذا التناقض أن النظر اليها يتم من خلال سمات العالم المعاصر ومن خلال منظور الاتجاه الذى يربط بين التقدمية وبين الأخذ من الغرب . ومع ذلك يظل السؤال التالى قائما : لماذا حركة التجديد الدينى هذه لم تقترن بحركة اصلاح على النمط العثمانى ، المصرى ، التونسى (أى لتطوير عناصر القوة المادية) وهل افتقاد هذا الاصلاح يمكن أن يفسر أسباب السقوط الأول أمام محمد على؟ .

هذه جميعها أسئلة فى حاجة لاجابة حتى يمكن ازالة هذا الغموض الذى تبرزه بعض المصادر حين تربط بين حركة التجديد الدينى وبين الجمود والعجز عن اللحاق بتطورات العلم والعصر .

ب - وبالنسبة لمماليك بغداد :

بدأ حكم مماليك بغداد [١٢٦] منذ أوائل القرن ١٨م الا أن ظهورهم الفعلى المؤثر على ساحة التفاعلات العثمانية العربية ، والتفاعلات العثمانية الأوروبية ، لم يبدأ الا منذ نهاية هذا القرن حين أخذت تتبلور الاتجاهات الاستقلالية لبعض ولاتهم الكبار (سليمان الكبير ، داوود باشا) ، وهى الاتجاهات الاستقلالية فى نطاق الدولة العثمانية أو فى محاولة الخروج عنها (كما حدث مع داوود باشا أخر وأشهر مماليك بغداد (١٨١٧م - ١٨٣١م) [١٢٧] وان كان داوود باشا قد تزامن مع محمد على إلا أن سياسات العراق قدمت نمطا مختلفا من حيث حجم ونطاق المشروع الاستقلالى ومن ثم من حيث الموارد والأدوات والضغوط أو الفرص النابعة من السياسات العثمانية والأوروبية ، ونبعت هذه الاختلافات من اختلاف الظروف المحيطة بالحالتين التى ساعدت على ظهورهما وتطورهما ثم سقوطهما ، فلقد ظهر حكم مماليك بغداد ونما وتطور فى ظل ظروف داخلية وخارجية مكنت لهم من النمو والاستقرار والاستمرار لفترة تقرب من القرن ونصف لعبوا خلالها دورا خاصا حتى اسقطتهم الدولة العثمانية ١٨٣١م [١٢٨] .

---

١٢٥) د. جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

١٢٦) وليس العراق كلها لان الأخيرة كانت مقسمة الى عدة ولايات ، بغداد ، البصرة ، الموصل ، كركوك . وكان تفوق والى بغداد ليس إلا اجراء اداريا وعسكريا وليس اعترافا من جانب الدولة العثمانية بوحدة هذه المنطقة حيث سيطرت عدة عصبيات على أجزاء العراق المختلفة .

١٢٧) ولهذا لم نعرض لهم فى الفصل السابق مع حركات الشام وحركة على بك الكبير .

١٢٨) انظر التفاصيل فى

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن مرجع سابق ، ص ص ١٤٨ - ١٥٠ .
- د. رأفت الغنيمى الشيخ . مرجع سابق ، ص ص ٨٢- ٨٤ .
- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤ - ٢٥٠ .
- د. جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

- M.E.Yapp : op. cit. PP 138 - 142 .
- P.M.Holt . The Later Ottoman Empire... op. cit. P 385.

فلقد انعكس الوضع للعراق بين الفرس والترك والعرب على تفاقم مشاكل الحكم العثماني له وصعوبة حكمه ، وبسبب الصراع مع الفرس وبسبب تحديات القبائل الكردية في الشمال والقبائل العربية في الجنوب لم يتحقق للعثمانيين منذ فتحهم العراق شيء من الاستقرار في حكمه ، وساعدت هذه الظروف على قيام حكم شبه متوارث في بغداد مع حسنى باشا وابنه أحمد (١٧٠٤م- ١٧٤٧م) ثم مع سلسلة باشوات المماليك الجورجيون والذى كان أولهم وأشهرهم سليمان الكبير (١٧٨٠م - ١٨٠٢م) وكان آخرهم وأعظمهم داوود باشا (١٨١٧م - ١٨٣١م) .

ولقد أعد مماليك بغداد جهازا اداريا وعسكريا مملوكيا على حساب العصبيات المحلية المختلفة ، وهو الأمر الذى مكنهم من المواجهة مع استانبول كلما دعت الضرورة ، كما جعل من حكمهم وسيطرتهم على باشوية بغداد السمة الأساسية في التاريخ السياسي للعراق والذى قدموا خلاله بعض الخدمات للدولة العثمانية بقدر ماأضحوا بعد ذلك مصدر تهديد لاستمرار العراق بين الممتلكات العثمانية .

ولقد فشلت بعض محاولات السلطان العثماني لاسقاطهم ولم يعمل جاهدا لهذا إلا بعد أن اتضحت النوايا الاستقلالية لداوود باشا ، فلم يكن لمماليك بغداد في البداية أية مشروعات طموحة ولم يتجهوا - منذ ظهورهم - للخروج عن الدولة العثمانية واستمروا في الطاعة للسلطان بالرغم من بعض مظاهر استقلاليتهم الداخلية ، ولهذا لم تتدخل الدولة العثمانية كثيرا في شئونهم وخاصة أنهم قدموا خدمات مميزة وهامة وذلك في مواجهة الفرس والقبائل العربية والأكراد في وقت انشغلت فيه استانبول في حروبها الأوروبية تحت تأثير خطط نابليون في أوروبا وفي مصر والشام ، وعلى العكس كان داوود باشا هو الذى تحرك لتوحيد أجزاء من العراق واقامة دولة مستقلة في بغداد والبصرة تقوم على مشروعات عسكرية وتجارية هامة ولهذا فلقد اقترن اسم داوود باشا باسم محمد على فاذا كانت سياساته الاصلاحية تتشابه - ولو شكليا - مع سياسات محمد على الا أنها لم تكن تحوز نفس مواردها وامكانياتها ليس المادية الداخلية فقط ولكن الخارجية أيضا والمتصلة بصفة خاصة بالقدرة على المناورة بين القوى الأوروبية المتنافسة ، فلقد كانت استعانة مماليك بغداد بتأييد احدى هذه القوى ضرورة أمام محاولات السلطان لانهاء حكمهم وكذلك ضد خطر شاهات فارس ، فاذا كان محمد على قد تمتع بامكانية المناورة بين بريطانيا وفرنسا نظرا لتنافسهما حول مصر والشام فان داوود باشا لم تتوافر له هذه الامكانية التى توافرت من قبل لبعض من سبقه من مماليك العراق ، وذلك نظرا للنفوذ البريطاني حول العراق منذ اوائل القرن ١٩م أى بعد انتهاء التنافس الانجليزي -الفرنسي حول العراق والذى كان قد سبق وأينع في ظل مخططات السياسة النابليونية ضد المصالح الاستعمارية الانجليزية

فى الهند والشرق ، بل أن أحد عوامل سقوط داوود باشا ومعه حكم مماليك بغداد هو وشاية انجلترا به لدى الباب العالى نظرا لعواقب سياساته التجارية على المصالح البريطانية فى المنطقة – كما سنرى ، فاذا كان الاتصال مع أوروبا قد ازداد فى عهد داوود باشا على نحو شجع النفوذ التجارى الأوروبى فى العراق وخاصة من جانب شركة الهند الشرقية الا أن سياسات داوود باشا وأهدافه دفعت به الى الصدام مع بريطانيا أحيانا والى التصالح معها احيانا اخرى ، هذا ولقد حدث هذا التفاعل بين سياسات داوود وسياسات بريطانيا تجاه العراق والخليج بصفة عامة ابتداء من أوائل القرن ١٩م وخاصة عقب الحملة المصرية الأولى على الجزيرة (١٨١١م – ١٨١٨م) وهذه السياسات البريطانية سعت الى تدعيم النفوذ البريطانى فى المنطقة مستغلة الفراغ السياسى بعد هذه الحملة ، بعبارة أخرى اذا كانت حملة محمد على قد قدمت فرصة هامة لجهود داوود حيث استفادت من استبعاد التهديد الوهابى – السعودى للعراق والذى ثار بقوة فى الأعوام الأولى من القرن ١٩ وعلى نحو لم يكن بمقدور مماليك العراق مواجهته بأنفسهم دون تدخل محمد على ، إلا أن سياسات بريطانيا فى المنطقة بعد هذه الحملة كانت تمثل قيودا هامة على فرص استمرار ونجاح تجربة داوود باشا، وبالمثل اذا كان الغاء الانكشارية ١٨٢٦م قد خدم داوود باشا على نحو ما الا أن سياسات السلطان محمود الثانى الاصلاحية بصفة خاصة عامة وحرصه على اعادة مركزية السلطة على الأقاليم والولاة كانت من أهم القيود أيضا على تجربة داوود باشا .

ج – أما بالنسبة لحركة محمد علي :

السؤال الأساسى الذى يطرح نفسه فى كل الأدبيات التى تناولت تلك الحقبة الغنية من تاريخ مصر والتى كانت موضع اهتمام وتحليلات عميقة من منظورات مختلفة للأبعاد المتعددة لهذه الحقبة [(١٢٩)] هذا السؤال مزدوج الأبعاد .

من ناحية : هل كان محمد على يريد تدعيم قوة مصر واستقلالها الذاتى فى ظل استمرار الخلافة العثمانية وتبعيتها له أم كان يريد انفصالا كاملا عنها أم كان يريد احياءها واصلاحها على أن يصبح هو بديلا لآل عثمان أى يصبح هو السلطان الجديد للامبراطورية ؟

ومن ناحية اخري : كيف كان وضع تأثير المتغير الأوروبى فى هذه الحسابات المصرية بين مصر والدولة العثمانية ؟

---

١٢٩) هذه الأبعاد تمتد من عملية وصول محمد على الى السلطة وانفراده بها ، الى سياسات الاصلاح التى طبقها فى مجالات الدولة والمجتمع والاقتصاد ، أو جولاته الدبلوماسية والحربية وتحالفاته الخارجية وأخيرا أسباب انهيار مشروعه . واتفاقا مع خط التحليل فانه لايمكن ان يفصل فهمنا لبعض الأبعاد التى تدخل مباشرة فى اهتمامنا عن ابعاد أخرى .

١ – وتنقسم اتجاهات الاجابة عن هذا السؤال المتفرع ، وينبنى هذا الانقسام على أسانيد ومنطلقات مختلفة اما قومية أو اسلامية أو مصلحية .

فالاتجاهات القومية تخلص الى سياسات محمد على نحو الجزيرة والشام تبين أنه كان فى ذهنه مشروع لدولة عربية ومن ثم فهى تعبير عن احياء قومى عربى أثار مخاوف الدولة العثمانية ، أو تخلص الى أن سياساته نحو توحيد وادى النيل وضم الشام إنما تعكس أهدافا وطنية مصرية تقليدية ومن ثم فهى تعبر عن قومية مصرية .

أما الاتجاهات الاسلامية : فلقد رأت أن محمد على قد تحرك كمسلم فى اطار عثمانى يبحث عن تدعيم قوته فى نطاق النظام العثمانى ولو باصلاحه .

أما الاتجاه المصلحي : فهو لم ير فى محمد على الامغامرا عسكريا لاينطلق من أى رؤى ايديولوجية ولكن يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية ومن ثم فان سياساته الاصلاحية فى مصر ليست إلا نتاج مطامحه الشخصية لاستخدامها كقاعدة لتوسعاته التالية .

وفيما يلى بعض التفصيل عن الاتجاهات الثلاثة :

كانت الاتجاهات القومية هى الأكثر انتشارا بين الساسة البريطانيين المعاصرين للتجربة وخاصة رئيس الوزراء بالمرستون الذى رأى أن هدف محمد على هو تكوين مملكة عربية وبعث الوعى القومى العربى واحياء الأمة العربية وغرس شعور وطنى أصيل عند العرب (١٣٠) ، هذا وكان بعض المعاصرين للتجربة من مسيحيىّ الشام قد أشار أيضا الى أن بريطانيا قد لاحظت أن محمد على باشا يطمع بعد ضم الشام الى احياء الدولة العربية القديمة وارجاع الدولة الاسلامية كبرى (١٣١) ، كذلك كان هذا الاتجاه القومى هو الأكثر انتشارا بين العرب من القوميين المعاصرين لمرحلة الحماسة القومية بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبى . وتجدر الاشارة الى أن هذه الاتجاهات القومية لم تكن منعزلة تماما عن الاتجاهات الاسلامية أو المصلحية، فلقد رأى البعض أن تجربة محمد على تعبيرا عن تيار الوحدة العربية فى النصف الأول من القرن ١٩م وأول محاولة فى العهد العثمانى تعمل على جمع العرب فى وحدة متميزة عن الدولة العثمانية لكنها لم تنجح لعدم توافر الوعى القومى العربى (١٣٢) ، كما رأى فيها مصدر أخر (١٣٣) تعبيرا عن أول مشروع للوحدة العربية فى العصر الحديث والذى ظل ماثلا فى اذهان المفكرين والساسة العرب منذ منتصف القرن ١٩م.

---

١٣٠) نقلا عن عبد الرحمن الرافعى عصر محمد على ، ص ١٩ .

١٣١) نقلا عن د. على محافظة . مرجع سابق ، ص ٢٥ .

١٣٢) د. عبد الرحيم عبد الرحمن تاريخ العرب الحديث والمعاصر ... مرجع سابق ، ص ص ١٥٥ – ١٦٠.

١٣٣) محمد على العتيت مرجع سابق .

وفى المقابل فان البعض الآخر [١٣٤] قد رأى فيها تعبيرا عن انبعاث عربى اسلامى وحدوى ضد الهجمة الغربية الجديدة على الاسلام ، أما الفريق الثالث [١٣٥] فلقد رأى فيها عملا توحيديا عربيا وليس استعمارا أو احتلالا يحمل مضمونا برجوازيا مشوبا بطابع الحكم الفردى ويحمل أحلاما امبراطورية ويرفع شعارات العروبة ضد شعار العثمنة أو التتريك لأن شعارات العروبة كانت تعبيرا عن أن القيم العربية والنزوع القومى الذى كانت تضطرب به أحشاء المجتمع يومئذ ومن ثم كانت الشعارات التى يستطيع بها النظام الجديد فى مصر وقيادته أن تحارب تحت اعلان شعار العثمنة ، كذلك تميزت حركة محمد على فى نظر باحث آخر [١٣٦] بأنها كان يخالطها بعض الظلال القومية لأن تأثر محمد على – غير العربى – بالاتجاهات القومية هو الذى أعطى لتوسعه وحكمه لبلاد الشام طابعا عربيا قوميا خاصة وانه كان يريد الاستقلال بالمنطقة العربية وفصلها عن الدولة العثمانية . واذا كانت هذه التفسيرات قد حملت فى مجملها – ومن منظور قومى عربى – تقويما ايجابيا لحركة محمد على إلا أن تعبيرات اخرى اقترنت بنظرة قومية مصرية قد حملت تقويما متحيزا ليس ضد العثمانيين فقط ولكن ضد محمد على أيضا باعتباره غير عربى ، غير مصرى ، لم يحقق انتصاراته الا بمساندة جيش وشعب مصر [١٣٧].

أما الاتجاهات الاسلامية فهى التى ترفض مقولة الاتجاهات القومية عن سعى محمد على لاسقاط العثمانيين والوصول الى استانبول ليقبض على زمام الخلافة والسلطة العثمانية والحلول بدل آل عثمان ، ولقد وجدت هذه الاتجاهات التعبير عنها فى مصادر تاريخية حديثة وأخرى معاصرة وكان حجة المؤرخين المحدثين [١٣٨] أن محمد على كان يعرف صعوبة اسقاط العثمانيين ، وأنه كان يريد حكم الشام مع حكم مصر تدعيما لقوة واستقلالية مصر الذاتية خدمة فى نفس الوقت للباب العالى وحماية للمصالح العثمانية ، وأن سبب المصائب فى العلاقات بين الطرفين كان دور بعض المفسدين الذين سعوا لاحياء الضغائن فى صدور رجال الدولتين وبث الدسائس بينهم، ومن أهم الوثائق التى يستند اليها هذا الاتجاه خطاب محمد على لملك فرنسا لويس فيليب [١٣٩] الذى يبرز فيه كيف أن نواياه فى مصر ووجوده السياسى ضرورى للموازنة الأوروبية ، وهو يبرز أيضا أمرين آخرين :

---

١٣٤) د. محمد عمارة العروبة فى العصر الحديث . ط٣ ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ ، ص ص ١٦٤– ١٦٦ .
١٣٥) المرجع السابق .
١٣٦) د. جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ١٥٧ .
١٣٧) أمين شاكر ، سعيد العريان ، محمد مصطفى عطا تركيا والسياسة العربية ، دار المعارف . القاهرة ١٩٥٥ ، ص ص ٦٦ – ٧٠ .
١٣٨) انظر .
– مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ص ١٠٢ – ١٠٤.
١٣٩) أنظر النص فى
– المرجع السابق ، ص ص ١٠٥ – ١٠٩ .

رغبته فى حماية الامبراطورية من ناحية والأثر السلبى للتدخلات الأجنبية على العلاقات المصرية – العثمانية فهو يقول " قصارى أمالى ومرامى أنظارى موجهة نحو مساعدتها (الدولة العثمانية) على أعدائها أولا والمحافظة على كل ماملكته يدى المجاهدات العظيمة فى سبيل الدفاع عنها ، ثانيا .. أرى أن الشام تصير اذا بقيت فى يدى عنصر قوة استطيع به وقتئذ مساندة مولاى السلطان ودولتى العلية مساندة حقيقية فعلية " .

هذا ولقد عبرت مصادر اسلامية معاصرة على نفس التوجه حيث أكدت رفضها للنوايا والاتجاهات الانفصالية الاستقلالية لدى محمد على (١٤٠) .

وفى المقابل يمكن أن نجد نموذجا وسطا عبرت عنه بعض المصادر المعاصرة (١٤١) التى تقوم على أن محمد على وان كان فى البداية لم يرد الحلول محل الدولة العثمانية فان مشروعه قد مر بثلاث مراحل حيث أنه عبر عن وطنية اسلامية تهدف الى احياء قوة الدولة الاسلامية انطلاقا من احياء قوة مصر ثم مصر والشام واخيرا استانبول ، ويرى هذا النموذج أن الأوضاع والظروف المحيطة هى التى دفعت محمد على للانتقال من مرحلة الى أخرى من مراحل مشروعه .

ولقد واجهت أسانيد الرؤى القومية العربية انتقادات متعددة الأبعاد تستند الى مايلي من ناحية : أن محمد على لم يكن عربيا ولكن تركيا يعتبر نفسه مسلما ، وحتى لو كان لابنه ابراهيم ميول أكبر نحو العرب الا أنه ليس هناك ما يثبت تحولها لأبعاد حركة سياسية (١٤٢) ، بعبارة أخرى أيضا (١٤٣) كانت القومية مفهوما مجهولا وغير معروف لمحمد على كى يمكن القول أنه كان يقود حركة قومية عربية ضد الترك ، بل أنها كانت مجهولة فى هذه الفترة بالنسبة لعرب الشام أيضا .

ومن ناحية أخرى : لم تلعب المشاعر القومية أى دور فى حركة السياسة المصرية خلال المرحلة الأخيرة من تصفية الحملة الفرنسية والتى شهدت وصول محمد على الى السلطة ، فلم يكن خطاب السيد عمر مكرم يقوم الا على اعتبارت اسلامية فى ظل السيادة العثمانية فلقد اراد واليا عثمانيا ولم يذكر قط عبارة الحرب أو الاستقلال عن دولة الاسلام الكبرى ولم يترامى فكره الى المفاهيم الحديثة للقومية ولم يكن القصد من ثورته الاطاحة بحكم السلطان العثمانى باعتباره حاكماً أجنبياً دخيلاً ومستعمراً بل كان السلطان فى نظره سلطان الاسلام وكانت ثورته عليه تهدف للتخلص من مساوىء

١٤٠) طارق البشرى . مرجع سابق .

١٤١) د. حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ – ١٧١ .

١٤٢) - M.E.Yapp : op. cit. P 154 .

١٤٣) - J. Vatikiotis : P 67 .

حكم الولاة العثمانيين دون مساس بالسيادة العثمانية على مصر(١٤٤) ، هذا وتجمع العديد من المصادر (١٤٥) التى اهتمت بتطور التركيبات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الوطن العربى أن القومية بالمعنى الذى عرفته أوروبا ووجد انعكاساته على العلاقات العثمانية –الأوروبية لم تعرفها هذه المنطقة الا منذ اواخر القرن ١٩م نظرا لعدم توافر العوامل المنشأة لها والتى توافرت فى شرق أوروبا فى القرن ١٨م ، ولهذا فان الحركات الاستقلالية فى القرن ١٩م – وان كانت غير قومية – الا انها كانت وفق البعض الآخر (١٤٦) المعين الذى أفرز الحركات القومية بعد ذلك ، فالهدوء النسبى فى العلاقات العربية التركية والذى اقترن بأوضاع ركود وتخلف المنطقة العربية من ناحية وبالرابطة الاسلامية من ناحية اخرى قد تحول فى فترة تالية متأخرة الى وعى قومى .

وبالمقارنة بين الرؤى القومية والانعقادات فإن اتجاه التفسير المصلحى أو الواقعى السياسى (١٤٧) يرى أنه من الخطأ الصاق المشاعر القومية المصرية أو العربية بحركة محمد على لأنه مجرد حاكم مسلم له مفاهيمه عن السلطة وتحركه رغبة قوية فى السيطرة والقيادة ، فمحمد على وفق هذا الاتجاه لم ير إلا دولة عثمانية ضعيفة وامكانية انتزاع تنازلات أكبر من سلطانه أو توسيع وتقوية نطاق سلطته كحاكم اقليمى عثمانى لأن تاريخ الشرق الأوسط الاسلامى يبين اتجاه الحكام المحليين دائما نحو اكتساب درجة أكبر من القوة وذلك فى اللحظات المناسبة من ضعف السلطة المركزية، ومن أهم أسانيد هذا الاتجاه هو أن ضم الشام الى مصر كان من شأنه أن يدعم عناصر القوة والسلطة الاستقلالية لمصر ومن ثم فان المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية هى التى تفسر حركة محمد على وليس القضية القومية ، فتلك القضية غالى المؤرخون القوميون والمدافعون عن القومية العربية فى ابرازها حيث كانوا يعرفون المعارضة البريطانية القوية لمطامح محمد على فى مواجهة السلطان العثمانى ، كذلك يرى هذا الاتجاه أن محمد على لم يكن معنيا بمدى الشر أو الصواب فى عملية التحديث فهى لم تكن فى نظره أكثر من وسيلة لتحقيق مكاسب تدعم من سلطته ومن قدرته على اقامة دولة قوية ، ولذا فان دأب محمد على فى السعى نحو القوة والسيطرة كان من أهم أسس تطور عملية التحديث فى مصر على مستوى الدولة والمجتمع .

---

١٤٤) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ١١٦ ، ١٣٦ – ١٣٩ .
– د. عبد العزيز الشناوى مرجع سابق ، ج١ ، ص ١١٩
١٤٥) انظر على سبيل المثال
- M.G.Hodgson : op. cit.
١٤٦) جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ١٦٢ .
١٤٧) - J.Vatikiotis : op. cit. PP 67 - 68 .

وهكذا نلحظ أنه اذا كانت قد تبلورت الانتقادات الموجهة للتفسيرات القومية وكذلك أسانيد التفسيرات الواقعية السياسية الا ان تفسيرات المنظور الاسلامى تظل فى حاجة لمزيد من التبلور حتى يمكن من خلال التحليل العلمى المنظم بيان أسانيد ومبررات هذا المنظور وعلى النحو الذى يساعد على الاجابة عن عدة اسئلة متناقضة حول مسلك محمد على : كيف كان يهدف محمد على الى اصلاح الدولة العثمانية فى حين أن الاتجاه الذى وصلت اليه قواته فى حربها الأولى مع العثمانيين كان يبين – كما حددت بعض المصادر الغربية (١٤٨)– أنها كانت تمهد عسكريا الطريق لفتح استانبول ؟

هل كان هدف محمد على هو احياء دولة اسلامية قوية فى مواجهة الغرب وهل كان هذا الهدف يتوافق مع مثل هذه الأدوات التى وظفها والتى كان محورها هو نقل النموذج الغربى ، والاستعانة بالأوروبيين والنصارى ، والانفراد بالسلطة، والمناورة بين القوى الأوروبية ؟

٢ – وحتى يمكن تقديم رؤيتنا لصورة دوافع وأهداف محمد على فيجب الانطلاق من تفهم أدوات سياسته ، مراحل تطور هذه السياسات . وهذه الأدوات هى :

أولا : حركة الاصلاح الداخلى ، **ثانيا** : المناورة فى العلاقات مع العثمانيين مابين التقارب والمساندة ومابين التوتر والصدام ، **ثالثا** : نمط الاستعانة بالقوى الأجنبية والسمة الأساسية لهذا النمط هو المناورة بالعلاقات بين هذه القوى المتنافسة وخاصة فرنسا وبريطانيا .

فمن ناحية · كان الاصلاح هو سبيل محمد على لتدعيم أركان القوة المصرية كسبيل لتخفيف قبضة المركزية العثمانية (١٤٩) ، فلقد اقترنت تنمية قدرات القوة فى ذهن محمد على بالقدرة على تنمية الاستقلالية ، فهو لم يكتف بعناصر السلطة التى تحققت له بعد ان أعاد اقرار فعالية الحكومة المصرية عقب الحملة الفرنسية وبعد أن تغلب على عناصر القوى المحلية المناوئة له، وبعد أن نجح فى اقرار السيادة العثمانية على الحجاز بانتصاره على الوهابيين ، فجميع هذه المظاهر لم تكن تعنى فى نظره

---

١٤٨)
- E.Creasy : op. cit. P 522.
- M.E.Yapp : P 153 - 154 .
- J.Vatikiots : op. cit. P 68 .

١٤٩) أنظر تفاصيل سياسات اصلاح محمد على والجدل حول عواقبها فى
– د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ – ١١٤ .
– د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ – ١٦٦ .
- P.M.Holt : op. cit . PP 382 - 383 .
- M.E.Yapp : op. cit . PP 145 - 152 .
- J.Vatikiotis : op. cit. PP 52 - 64 .

مصادر قوة حقيقية لازمة لضمان الاستقلالية فى مواجهة العثمانيين وفى مواجهة القوى الأوروبية نفسها (١٥٠)

ولذا لم تكن تجربة الاصلاح العثمانى – كما سبق وذكرنا – هى الوحيدة فى العالم الاسلامى فى هذه المرحلة حيث تبلور التوجه نحو الغرب والأخذ عنه بدرجات مختلفة وتحت دوافع وأهداف متنوعة . وتكتسب المقارنة بين هذين النموذجين الاصلاحيين – العثمانى والمصرى – أهمية خاصة باعتبارهما من أول صور مقاومة الهجمة الأوروبية الجديدة ونظرا لتأثيرهما على علاقة ووضع كل من الدولة العثمانية ومصر بالنسبة للدول الأوروبية وخاصة من حيث درجة وطبيعة الارتباط بالنظام الاقتصادى والسياسى العالمى ، فاذا كانت سياسات الاصلاح المصرية قد بدأت سعيا للقوة والاستقلال فإن نهاية تجربة محمد على وتحت الضغط الأوروبى قد اقترنت برفض الغرب لنتائج هذه السياسات وعواقبها على المصالح الغربية ، وهى السياسات التى كانت تهدف الى تطوير نظام مستقل وغير تابع للغرب . ففى حين طورت مصر صناعات تسعى لاشباع احتياجات الجيش كان الغرب ينتظر أن تصبح مصر جزءا من السوق التجارية والصناعية ، هذا ويعد الجدل نحو تقويم آثار حكم محمد على على مصير حركة التحديث فى مصر بعد ذلك من أهم ابعاد الجدل حول هذه الفترة . فاذا كانت الرؤى الغربية المعاصرة له قد اختلفت فى تقويمه بين كونه بربريا وعدوانيا يهدف الى التسلط ويسبب مشاكل كبيرة وبين كونه مصلحًا رشيدا أدخل موجة التحديث الغربية الى المنطقة فيظل قائما أيضا التساؤل – من منظور اسلامى – حول مدى مسئوليته عن بداية الخطوة الأولى نحو تدمير المؤسسات التقليدية الاسلامية بدلا من احياءها فى سبيل النقل من الغرب وبداية التضحية بالخصوصية الذاتية الاسلامية.

ومن ناحية أخري : وبالنظر الى المناورة فى العلاقات مع العثمانيين بين التعاون والصدام نجد ان تطور العلاقات المصرية العثمانية منذ وصول محمد على الى السلطة وحتى سقوطه ١٨٤٠م قد مرت بمرحلتين رئيسيتين : (١٥١)

---

(١٥٠) - M.G.Hodgson : op. cit. P. 217 .

(١٥١) انظر التفاصيل فى :

– المرجع السابق .

– د. عبد العليم أبو هيكل مرجع سابق ، ص ص ٩٤ – ١٠٠ .

– د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ص ٣٠٠ – ٣٢٤ .

– د. عبد الرحيم عبد الرحمن مرجع سابق ، ص ص ١٥٥ – ١٦٢ .

- J.Vatikiotis : op. cit. PP 64 - 65 .
- E.Creasy : op. cit. PP 520 - 525 .
- M.E.Yapp : op. cit. PP 152 - 156 .
- P.M.Holt : op. cit. PP 382 - 385 .

المرحلة الأولي : كانت مرحلة تدعيم محمد على لسلطته الداخلية وبداية تنفيذ برامجه الاصلاحية ، واتسمت بالتعاون المشوب بالترقب والحذر بين مصر واستانبول ، فاذا كانت استانبول قد بدت بسبب القلاقل والمعارضة الداخلية لحركات اصلاح سليم الثالث (١٨٠٢م – ١٨١١م) غير قادرة على التأثير على الصراع الداخلى على السلطة والذى أوصل محمد على للانفراد بالسلطة إلا أنها اتجهت فى مرحلة تدعيم محمد على لسلطته (١٨١١م – ١٨٢٧م) وهى نفس المرحلة التى توقفت فيها محاولات الاصلاح العثمانى (بعد خلع سليم الثالث وبداية محمود الثانى والقضاء على الانكشارية) اتجهت استانبول الى طلب مساندة محمد على مرتين : الأولى لقمع الحركة الوهابية والتى نجحت فى هدفها بتدمير الدولة السعودية الأولى وبمد مصر نفوذها الى البحر الاحمر والمحيط الهندى (١٨١١م – ١٨١٨م) والمرة الثانية كانت لقمع ثورة اليونان بعد أن كان محمد على توسع فى السودان وبعد أن أنشا جيشا جديدا قويا . ومهما قيل عن أسباب ودوافع محمد على للقيام بالمهمتين فى هذه المرحلة (طاعة السلطان ثم مد النفوذ المصرى الى الجزيرة ، والتمهيد من خلال السيطرة على شواطىء المورة وكريت للسيطرة على تجارة غرب المتوسط ، وعدم اثارة مخاوف السلطان العثمانى من عمليات التغيير فى مصر ومن الفتوح فى السودان) فلقد كان هذا فى نطاق العلاقات بين المركز العثمانى وأحد ولاته .

أما المرحلة الثانية : فهى مرحلة التوسع المصرى فى الشام والتى اتسمت بالصدام المباشر بالدولة العثمانية (١٨٣٠م – ١٨٤٠م) والتى اقترن بها الحملة المصرية الثانية على الجزيرة (١٨٣٩م – ١٨٤٠م) ولقد بدأت هذه المرحلة بعد استعادة محمد على لقوته ، وبعد أن تدهورت القوة العثمانية من جراء الحرب العثمانية –الروسية وتوقف حركة الاصلاح ، وكان التحرك الأول نحو الشام فى بداية الثلاثينات من هذا القرن هو بداية الخطوة الطبيعية التالية للتوسع المصرى فى الجنوب ومد النفوذ المصرى الى الجزيرة . والجدير بالملاحظة انه اذا كانت مصادر التاريخ المصرية التقليدية (١٥٢) لم تذكر من دوافع هذا التحرك الا الخلاف بين محمد على ووالى عكا إلا أن المصادر الغربية والعربية الحديثة (١٥٣) أبرزت دوافع محمد على الاستراتيجية وكذلك رده بهذا التحرك على رفض السلطان العثمانى لتحقيق وعده لمحمد على بحكم الشام مقابل مساعدته فى اليونان ، وبعد ثلاث من المعارك وبعد صلح كوتاهية ١٨٣٣م وبالرغم من

---

١٥٢) أنظر على سبيل المثال
– محمد فريد مرجع سابق ، ص ٤٤٩ .
– مصطفى كامل مرجع سابق .

١٥٣) أنظر على سبيل المثال
– د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ص ٣١٥ – ٣١٦ .

مظاهر الاستقلال السياسية والاقتصادية والمالية ظل محمد على معترفا بالسيادة العثمانية وتمثل ذلك أساسا فى الاستمرار فى دفع المستحقات المالية للدولة العثمانية ، وبالرغم من تزايد قبضة محمد على على الشام (١٨٣٣م - ١٨٣٩م) وتزايد مظاهر استقلالية السياسة المصرية (وزارة خارجية + تمثيل دبلوماسي وامتداد الدولة المصرية من السودان الى الجزيرة العربية والشام) ظلت السيادة العثمانية على هذه المنطقة فى اجمالها وظلت علاقة التبعية بين مصر والدولة العثمانية قائمة حتى ولو أضحت اسمية نظرا لتزايد وتميز دور الدولة المصرية وانتقال مركز الثقل السياسى فى العالم الاسلامى من استانبول الى القاهرة ، ومن ثم أضحى الهدف الأساسى لمحمد على فى أواخر الثلاثينات هو تأكيد ضمه لسوريا والحصول على اعتراف دولى باستقلاله بمصر والحصول على موافقة السلطان على الحكم الوراثى فى عائلته لمصر ، وبعد رفض السلطان محمود الثانى الذى كان يركز على استعادة فعالية المركزية العثمانية على الولاة والاقاليم وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين اعلنت الدولة العثمانية الحرب وخاصة بعد تحدى محمد على لأهم مظاهر السيادة العثمانية وهى دفع المستحقات المالية وازالة الحرس التركى من حول قبر الرسول عليه الصلاة والسلام خلال الحملة المصرية الثانية على الجزيرة ١٨٣٩م من أجل تدعيم النفوذ المصرى . وهنا كان الفارق بين الحملتين [١٥٤] من أهم علامات التحول فى المسلك المصرى . فاذا كان نجاح الحملة الاولى هو أول حجر فى دور مصر الجديد فى العالم الاسلامى فى هذه المرحلة بالرغم من أنها كانت بتخطيط عثمانى ولتحقيق أهداف عثمانية فى الأصل ، فان الحملة الثانية وان كانت مبرارتها الرسمية حسم الخلافات فى الأسرة السعودية فلقد هدفت الى مد النفوذ المصرى الى الشواطىء الشرقية للجزيرة لكى تلتحم هذه المناطق ببلاد الشام وتصبح وحدة واحدة تحت سيطرة محمد على وهنا كان مكمن الخطر بالنسبة لبريطانيا مما زاد من سرعة تحركها ضد محمد على .

ومن ناحية ثالثة . فان المناورة بالعلاقات مع الدول الأوروبية انطلقت من أن الاتصال بالدول الأوروبية كان أحد سبل محمد على لتنفيذ مشروعه فى مواجهة الدولة العثمانية خلال تفاعله التعاونى أو الصراعى معها . ولقد أضحت هذه المناورة ممكنة بعد أن تزايد الاهتمام الأوروبى بمصر ومنطقة الشرق العربى بصفة خاصة عقب الحملة الفرنسية على مصر والشام ، أى بعد أن أضحى الاهتمام بهذه المنطقة لايقتصر على التنافس التجارى العالمى (كما حدث فى القرن ١٨م) ولكنه أضحى

١٥٤) انظر على سبيل المثال
- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١٩٥ .
- د. رأفت الغنيمى الشيخ التوجه العثمانى ... مرجع سابق ، ص ص ٦٧-٧٦

منصبا على قضايا سياسية استراتيجية تقع فى صميم نطاق التوازنات الأوروبية عقب الثورة الفرنسية ، فلقد كان رد فعل بريطانيا للحملة الفرنسية هو بداية مسلسل الصدام الفرنسي البريطاني حول مصر والذى امتد حتى الوفاق الودى ١٩٠٤م .

ولقد صاغ محمد على سياساته وتابع تنفيذ أهدافه فى ظل تنافس القوى الأوربية، وقد وظف محمد على الاتصال بالدول الأوروبية بطرق مختلفة وفق فهمه ووعيه لمدى تبلور الاهتمام الأوروبى بمصر (١٥٥) . وفيما يلى نماذج أربعة أساسية :

النموذج الاول : ظهر فى مواجهة التهديد الناشيء من التنافس الفرنسى البريطانى على مصر فى ظل نجاح بونابرت ١٨٠٦م فى القضاء على التحالف العثمانى الانجليزى وتنامى التقارب العثمانى الفرنسى من جديد ، فلقد اعتمد محمد على على الدولة العثمانية وفرنسا لمواجهة بريطانيا التى أرسلت حملة فريزر لمنع الفرنسيين وتأييد المماليك الموالية لانجلترا ، ولقد حمى محمد على بهذا الموقف مشروعه فى بدايته حتى لاتتحول مصر لقاعدة بريطانية (١٥٦) .

والنموذج الثاني : ظهر ١٨٠٨م بعد تصفية الحملة الانجليزية وفى ظل محاولات الدولة العثمانية اعادة السيطرة على مصر طلب محمد على من الصدر الأعظم اعطائه سندا بأنه غير مسئول عن تعديات الدول على مصر عند توجهه الى الحجاز(١٥٧).

والنموذج الثالث : تقدمه تجربة تدخل مصر فى اليونان فلقد برز لمحمد على نتيجة الاتفاق الثلاثى الفرنسى - البريطانى - الروسى على الجيش المصرى العثمانى فى نوارين مدى أهمية وضرورة النجاح فى استغلال انقسام الدول الأوروبية حتى يمكن مواجهة دولة كبرى واحدة وليس تحالف بين بعضها (١٥٨) ففى خلال حملة اليونان - وفقا لبعض المصادر (١٥٩) - جرت اتصالات بين محمد على والقوى الأوروبية طلب خلالها اعتراف بريطانى باستقلال مصر فى مقابل عدم مساعدته للسلطان وحين ترددت بريطانيا وبدأ التدخل الروسى فى الازدياد اندفع محمد على فى مساندة السلطان واضطر للانسحاب مجبرا تحت تأثير هزيمة نوارين وليس نتيجة لرفض القوى الأوروبية المتحالفة الاستجابة لشروطه .

وهناك أيضا النموذج الرابع : وظهر خلال حرب الشام الأولى والثانية حيث كانت المناورة واضحة بالعلاقات مع فرنسا فى مواجهة بريطانيا فلقد كانت العلاقات المميزة

---

١٥٥) د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ص ٩٧، ١١٦ .

١٥٦) د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٣٠٨.

١٥٧) د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ٩٧ .

١٥٨) المرجع السابق ، ص ١١٦ .

١٥٩) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ٢١٢ - ٢١٤ .

- M E.Yapp : op. cit P 153

مع فرنسا هى ركيزة محمد على فى مواجهة بريطانيا التى كانت تعد بدورها ركيزة مساندة السلطان العثمانى فى مواجهة محمد على فى الشام وبقدر مالعب الفرنسيون دورا أساسيا فى تنفيذ برامج الاصلاح المصرية المالية والادارية والقانونية والعسكرية والثقافية بقدر ماعتمد محمد على على المساندة الفرنسية لمشاريعه التوسعية فى الشام ، وتجلى ذلك بوضوح خلال حرب الشام الأولى (١٦٠) ، ففى حين رأى محمد على ١٨٣٣م أن الوقت غير مناسب لمحاربة القوى الأوروبية وهزيمتهم (وخاصة فى وجود قوات روسية تساند السلطان العثمانى) وأنه لن يكون من السهل الوصول الى استانبول حد من نطاق عملياته العسكرية وبذل كل مايستطيع ليتجنب تدخل الدول الأوروبية بل وبذل جهدا كبيرا ليبين لهذه الدول نواياه وأغراضه وأنه لاينوى شرا بالدولة العلية وانما يرجو انقاذها من أخطار الروس (خطابه الى لويس فيليب السابق الاشارة اليه)، وكذلك أرسل مذكرة الى بريطانيا (١٦١) يبين فيها أن غايته الاساسية هى المساعدة على القضاء على نفوذ الروس فى تركيا وارغامهم على احترام استقلال تركيا وفارس . ولقد نجحت مناورته لدرجه ضغط الدول الأوروبية على السلطان العثمانى ليقبل شروط محمد على والتى مكنته من السيطرة على الشام . أما ١٨٣٩م فبالرغم من سعيه الى القوى الأوروبية لمساندة مطالبه فى الحكم الوراثى فى عائلته الا أنه لم يكن مستعدا للتنازل عن شروطه كما لم تكن هذه القوى مستعدة لمساندته بعد أن شعرت بتهديده لمصالحها فى الشام ومصر ، ومن ثم اختلفت الحسابات الأوروبية مع حسابات محمد على هذه المرة .

هذا وتجدر الاشارة الى أنه كان لتعاون محمد على مع القوى الأوروبية حدوده، فاذا كانت التوازنات الأوروبية العثمانية أعطت له بعض فرص المناورة كما فرضت عليه كثيراً من القيود بعد ذلك الا أنه لم يكن مستعدا للتعاون فى الحالة التى تتعدى فيها مكاسب الطرف الأوروبى مايمكن لالتزاماته الاسلامية أن تتحمله ، وظهر ذلك جليا فى مناسبة ماقيل عن ملابسات موقف محمد على من الغزو الفرنسى للجزائر ، فاذا كانت العديد من الاعتبارات قد دفعت فرنسا الى محاولة اقناع محمد على بتأييد قرار مشروع الغزو الفرنسى للجزائر حتى تتجنب احتمالات رد الفعل لمسلمى شمال

---

١٦٠) أنظر تفاصيل هذه المبادرات فى

- محمد على العتيت . مرجع سابق ، ص ص ١٧٣ – ٢٣٥ .
- د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ص ٣١٧ – ٣١٩ .
- J.Vatikiotis : op. cit. PP 65 - 66

١٦١) أنظر نص هذه المذكرة فى

- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١٧١
- رينيه قطاوى و جورج قطاوى محمد على وأوروبا . ترجمة الفريد يلوز . دار المعارف . القاهرة ، ١٩٥٢، ص ص ٩٢ – ٩٤ .

أفريقيا وكذلك ردود فعل الدول الأوروبية الأخرى فى حالة قيام فرنسا بمفردها بالحملة الا أن محمد على وان كان رحب فى بداية الامر إلا أنه طلب منها أن تتركه ينفرد بغزو الجزائر لحسابه الخاص حيث أن الحملة يجب أن تحتفظ باللون الاسلامى البحت على أن يؤدى الجزية للباب العالى وان يلتزم برعاية مصالح الغرب ، وأدى تصميم فرنسا على ضرورة مشاركتها محمد على فى الحملة الى رفض محمد على لهذا الطلب حتى لايتعرض للسخط من العالم العربى والاسلامى فى وقت حرج قد يهدد كافة مشروعاته السياسية [١٦٢] . وبخلاف هذا التبرير لرفض محمد على ترى مصادر أخرى[١٦٣] أن السبب يرجع الى تهديد انجلترا له بزوال سلطانه فى مصر وتحطيم اسطوله ، وفى المقابل اقترحت عليه بريطانيا التوجه الى الشام .

٣ – ان فهم التفاعلات بين مستويات الأدوات الثلاث السابق توضيحها لابد وأن يقودنا ليس الى الاختيار بين أى من هذه الاتجاهات الثلاثة فى تفسير دوافع واهداف محمد على ولكن الى القول بأن جميعها تمثل تطوراً مرحلياً فى سياساته،

فاذا كانت المرحلة الأولى من تطور تجربة محمد على (حتى معركة نوارين) قد اتسمت بالتركيز على الاصلاح الداخلى والتعاون مع الدولة العثمانية (فى القضاء على الحركة الوهابية والثورة اليونانية) فان ذلك يعنى أنها اتسمت بالسعى من جانب محمد على لتطوير عناصر القدرة واثبات الدور المتميز فى خدمة السلطان كوالى مسلم ، وأن سعى هذا الوالى لتدعيم مواقفه الاستقلالية يظل فى نطاق النظام العثمانى حيث لايظهر إلا الولاء والطاعة .

ولكن سرعان ماحدث تحول فى هذا التوجه وبدأت مرحلة جديدة بعد أن تطورت نتائج عملية الاصلاح وتدعمت أركان الجيش المصرى على نحو وجد به محمد على – كما يقول البعض [١٦٤]– نفسه فى حالة من القوة تفوق سلطانه وخليفته بحيث أضحى أكبر قوة فى الدولة الاسلامية والتى اعترف السلطان بوضعها هذا حين استعان بها ، ولقد لعبت السياسات الأوروبية والعثمانية دورها فى احداث هذا التحول – كما سنرى لاحقا – وعبر ذلك التحول عن نفسه فى الصدام مع العثمانيين فى الشام والأناضول (حرب الشام الأولى) وبالسعى لتعبئة مساندة بعض القوى الأوروبية للوجود المصرى فى الشام ، ولهذا فان هذه المرحلة الثانية من تطور سياسات محمد على (حتى ١٨٣٣م بعد صلح كوتاهية) قد اتسمت بالبحث عن درجة أكبر من الاستقلال الذاتى والدور الخاص المتميز ولكن ظل محمد على حتى بعد ضم الشام وصلح كوتاهية مجرد والى عثمانى يدفع الجزية.

---

١٦٢) محمد على الغتيت مرجع سابق ، ص ص ١٩٩ – ٢٠٤ .

١٦٣) محمود شاكر مرجع سابق . ج٨ ، ص ٤٩٢ .

١٦٤) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

أما المرحلة الثالثة التى شهدت بدايتها تدعيم الوجود المصرى فى الشام كما شهدت نهايتها تهديد الجيش المصرى لقلب الدولة العثمانية (بعد معركة نزيب) وسعى محمد على لتعبئة اعتراف دولى بحكم أسرته الوراثى ، فان هذه المرحلة أفصحت عن نوايا وأهداف أكبر لايمكن تحقيقها فى ظل النظام العثمانى ، فلقد كانت تفرض على محمد على النظر فى امكانيات الاستقلال الحقيقى أو اصلاح الدولة العثمانية أو استبدال " الرجل المريض " برجل آخر مسلم أكثر صحة .

أى أن محمد على ، وان وصل الى رفض استمرار السيادة للسلطنة العثمانية المريضة والضعيفة ، فانه كان يريد اقالة الدولة الاسلامية من عثرتها ببديل أكثر صحة، أى "اسلاميا" وليس "قوميا" بالمعنى الذى يتبادر الى ذهن من قالوا إنه كان يريد الاستقلال ، كما لم يكن عثمانيا بالمعنى الذى يتبادر الى ذهن من رفض فكرة أنه كان يريد الاستقلال . بعبارة أخرى وبفرض سعيه نحو خلافة عربية فهذا لايعنى تحيزا قوميا عربيا - بالمعنى الحديث - ولكنه يعنى أن مركز الخلافة يمكن أن ينتقل الى مركز قوة أخر - غير العثمانيين الأتراك بعد ضعفهم - يمكن أن يقوم بدوره فى احياء قوة الاسلام كما سبق للعثمانيين أن قاموا بهذا الدور بعد ضعف المماليك .

وهنا وفى هذه الحالة لم يكن ممكنا لمحمد على - الذى سعى ونقل نماذج أوروبا وخدم أهدافها فى وقف الاصلاح الدينى بضرب الحركة الوهابية وتعرض لضربتها فى نوارين ، لم يكن ممكنا له ان يحظى بمساندة أى طرف أوروبى حتى أكثرها عداوة وتربصا بالدولة العثمانية فى هذه المرحلة ، فلقد أضحى المتغير الأوروبى حاسما فى تاثيراته السلبية على العلاقات المصرية - العثمانية وخاصة فى ظل اتجاه كل من الطرفين المسلمين للاستقواء على الآخر باللجوء الى مساندة طرف غير مسلم .

ومن ثم فان اشكالية السلوك الخارجى لمحمد على تمثلت فى أن استقلال القوة (كسبيل لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية وعدم تاكيد سيطرة دولة أوروبية واحدة) قاد الى تحالف واتفاق الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ضده بدلا من دفع السلطة المركزية لتحسين شروط التعامل معه [١٦٥] (وستتضح مزيد من التفاصيل على ضوء تحليل الجزئية التالية) .

ولم يكن مرد هذا الاتفاق تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية فقط ولكن الاتفاق الأوروبى على اجهاض أى حركة احياء للقوة الاسلامية وتمسك الدولة العثمانية ببقائها ولو ضعيفة بأى ثمن ، ولذا فلا يكفى القول - كما يصدر عن البعض- [١٦٦] أن الخطأ

---

١٦٥) د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ١٠٨.

١٦٦) المرجع السابق ، ص ص ١١٦ - ١١٧

الأساسى لمحمد على قد تمثل فى عدم فهمه لحقيقة تبعية النظام الامبراطورى العثمانى للنظام الأوروبى الدولى أو أن نمط توزيع القوة والتغير الدوليين لم يسمحا لمحمد على بتحسين شروط مكانة مصر أو أن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالمية بل تفادى آثار تقسيم الامبراطورية بواسطة الدول الأوروبية ، ولكن يجب القول إنه أخطأ فى فهم أن التحالف مع أوروبا ممكن طالما لايتناقض ومصالحها الكلية فى مواجهتها مع الاسلام ، وأن آثار هذا التحالف تتحول للنقيض فى الحالة العسكرية.

ثانيا : حركات الاستقلال بين السياسات العثمانية وأنماط التدخل الأوروبى :

كانت نتائج الحركات الاستقلالية وعواقبها بالنسبة للعلاقات العثمانية العربية محصلة للتفاعل بين دوافع وأهداف وأدوات هذه الحركات من ناحية وبين السياسات العثمانية ونمط التدخل الأوروبى من ناحية اخرى على نحو يبرز مدى تضخم تأثير الضعف العثمانى وتأثير المتغير الأوروبى على منع احياء القوة الاسلامية .

١ - السياسات العثمانية : المساهمة في اجهاض الحركات الاصلاحية الاقليمية :

تعددت المقولات وتباينت الاتجاهات حول مدى مسئولية الحكم العثمانى للوطن العربى عن ركود وتخلف الأخير وعن استعماره من عدمه ، ولقد سبق التوقف بالتفصيل عند الاطار العام الذى يضم مثل هذه المقولات ومناقشته على ضوء حركات القرن ١٨م . هذا ويساعد استخلاص أهم أنماط السياسة العثمانية تجاه حركات القرن ١٩م على استمرار القاء الضوء على هذا الاطار وعلى بعض هذه المقولات .

ومن أهم هذه المقولات فى هذا السياق مقولتان متضادتان متصلتان بهذا الموضوع من الدراسة وهما : أن الدولة العثمانية منعت اتصال المنطقة بالغرب وحضارته ، وأن المنطقة العربية قد قبلت الجمود كثمن للدفاع العثمانى عن الأرجاء العربية ضد الخطر الأوروبى .

فما مدلول المسلك العثمانى تجاه النماذج الثلاثة السابق توضيحها من حركات الاستقلال الذاتى – بالنسبة لهذه المقولات وخاصة أن اثنين من هذه الحركات (مصر والعراق) قد قامت على الاتصال بالغرب فى حين كانت الحركة الثالثة (الوهابية) ضد الغرب نفسه .

فى البداية يجدر الاشارة الى مقولة متوازنة فى هذا الشأن [١٦٧] وهى تتلخص كالآتى : يرجع الركود الى أن القوة العثمانية قد حالت بلاشك دون اتصال أمم الدولة

---

١٦٧) د. شفيق غربال مقدمة كتاب حسين مؤنس الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، مرجع سابق .

بالحضارة الأجنبية عموما والحضارة الأوروبية الناهضة خصوصا ... ولكن الباحث المنصف لايستطيع الا أن يسلم بان الأوروبيين فى القرن ١٦م وماتلاه ماكانوا على استعداد لأن يقدموا للشرقين المسيحى والمسلم ثمرات نهوضهم العلمى هدية خالصة.. كذلك فلا سبيل للقول بأن الشرق العثمانى كان يستطيع الافادة من النهضة الأوروبية دون أن ينزل عن استقلاله وحريته .

ومن المقولات الأخرى المتوازنة فى هذا الشأن (١٦٨) تلك التى تعترف بأن الدولة العثمانية قد تولت المنطقة وهى على قدر كبير من الاعياء ولم تكن قادرة على ازالته وانه لايمكن قبول القول بفرضها العزلة والتخلف على اطلاقه دون التعرض للأسباب والسياقات التاريخية التى أدت الى ذلك ، فأحد أسباب فرض هذه العزلة هذا الخوف من الصراع المستمر مع العالم المسيحى بقواه المختلفة المتعاقبة ، ومن ثم الحرص على الدفاع عن الأراضى الاسلامية وسلامتها ضد البرتغاليين فى البداية ثم الاستفادة من بريطانيا وفرنسا ضد روسيا حتى وصل الأمر الى افساح المجال أمام السيطرة الأوروبية ، ومن ناحية أخرى لايعنى التأخر النسبى للأراضى التابعة للدولة العثمانية أن الحكم العثمانى وحده هو المسئول لأن جهود الدولة العثمانية تكرست لمواجهة الهجوم الأوروبى المضاد ولأن الاضمحلال الاقتصادى نتيجة تحول طرق التجارة ، والاضمحلال الثقافى نتيجة انتشار التصوف ونمو التخوف الدينى تجاه الانشقاق المذهبى كان قائما من قبل ، ولأن العصبيات المحلية والصراعات بينها استنزفت جانبا كبيرا من ثروات الاقاليم على حساب القاعدة الكبرى من المسلمين ، ولأن النظام العثمانى حفظ لمسلمى هذه المناطق هويتهم الاسلامية والقومية .

وبالرغم من الاعتراف بأهمية هذه التحليلات المتوازنة الا ان الاتجاه العثمانى للحفاظ على القائم ضد الخطر الخارجي وان كان قد ساعد على الدفاع عن الأراضى الاسلامية لفترة طويلة الا أن هذا لايعنى انه لم تحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية تزايدت فى أوقات اقتراب الخطر الأوروبى وتكرار الهزائم وكانت الحركات الاستقلالية والاصلاحية من أهم علامات هذه التغيرات فكيف كانت سياسة الدولة العثمانية تجاهها ؟ .

إن المتابعة التفصيلية لهذه السياسة فى اطار الحركات الثلاث موضع الاهتمام يبين لنا بصفة عامة أن السياسة العثمانية قد نجحت بواسطة عدة أدوات فى اجهاض

---

١٦٨) د. احمد عبد الرحيم مصطفى "العرب فى ظل الرابطة العثمانية" فى صفى الدين أبو العز (اشراف) . العلاقات العربية التركية . منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة١٩٩١ ، ص ص ١٣٢ - ١٣٩.
وأنظر تفاصيل مناقشة مدى صحة اتهام الدولة العثمانية لمسئوليتها عن عزلة العالم الاسلامى فى
- د. عبد العزيز الشناوى مرجع سابق ، ج٢ ، ص ص ٧٠٠ - ٧٢٨ .

هذه الحركات ومن ثم حافظت على وحدة وتكامل قلب امبراطوريتها حيث تمكن عند منتصف القرن ١٩م – وبعد نصف قرن من التحديات الخطيرة – من اعادة ادماج اقاليمه (مصر – الشام – العراق – الجزيرة) ولم يتم الأمر بدون ثمن غال دفع من مصلحة الأمة الآجلة لتحقيق مصالح الدولة العثمانية العاجلة • وهنا معنى الدرس والذى يكمل معنى الدرس المستخلص من دراستنا للسياسات الاصلاحية وهو أن ثمن عناصر قوة الدولة المادية يجب ألا يدفع من حساب قوة الهوية الاسلامية للمجتمع ومصالح الأمة بأكملها •

هذا ويمكن أن نقسم أهم أنماط السياسة العثمانية الى :

نمط العلاقة مع الحركة قبل توجيه الضربة اليها ، ونمط التوالى فى اجهاض الحركات •

أ – بالنسبة لنمط العلاقة مع الحركة :

فهو يتسم بعدم السرعة فى المبادرة بتوجيه الضربة اليها ولكن اتسم بالسكوت عنها فى البداية (الوهابية – السعودية) أو الاستفادة بقدرتها النامية لتحقيق مصالح عثمانية (محمد على – مماليك بغداد) ، فطالما كانت الدولة العثمانية فى حاجة لخدمات الوالى القوى وطالما ظلت الحركة الاستقلالية لاتمثل خطورة حقيقية تسكت الدولة مؤقتا عنها أو توظفها •

فمن ناحية : لم توجه الدولة العثمانية الضرب الى الحركة الوهابية بواسطة محمد على إلا ابتداء من ١٨١١م أى بعد أكثر من نصف قرن على ظهورها ثم تحالفها مع آل سعود ، وذلك عندما امتدت توسعات الدولة السعودية والدعوة الوهابية من نجد الى الشاطىء الشرقى والحجاز بحيث أخذ القلق يعترى الدولة العثمانية من طموحات السعوديين [١٦٩] ، فرغما أنه لم يكن للعثمانيين نفوذ ملحوظ فى نجد منطلق الدعوة الوهابية والحركة السعودية الا أن الاستيلاء على المدينة ومكة هدد بفصل الحجاز وخروجها عن السيادة العثمانية على نحو كان يفقد الدولة العثمانية أحد أهم مظاهر الزعامة للعالم الاسلامى ، ولذا فبعد أن نشطت فى اتهام الحركة الوهابية بالكر والفر والخروج على طاعة الخليفة والتشهير بها فى أرجاء العالم الاسلامى اتجهت الى تصفيتها عسكريا [١٧٠] وذلك انطلاقا من الشعور بما أضحت تمثله هذه الحركة من خطورة على مشروعية الحكم العثمانى للدول العربية.

---

١٦٩) د • رأفت الغنيمى الشيخ مرجع سابق ، ص ص ٦٤ – ٦٧ •

١٧٠) د • عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٢١٦

بعبارة أخرى (١٧١) : فلقد كان الحفاظ على النفوذ فى الحجاز لابد منه حتى تتم شكليات الخلافة ولذا وبالرغم من تعدد الثورات فى أنحاء الامبراطورية وتعدد صور التحدى لها فلقد حرصت الدولة العثمانية - فور انتهائها من التهديد الفرنسى لمصر والشام - على البدء فى اخماد الحركة الوهابية حتى لايهون أمرها على رعاياها من المسلمين . هذا ولقد وجدت السلطة مبرراً لهذا العمل وهو الخوف من أثر هذه الفئة على تفريق كلمة المسلمين على نحو يحقق هدف الأوروبيين الذين يسعون الى امتلاك بلاد المسلمين (١٧٢) .

ومن ناحية أخرى : اتجهت الدولة العثمانية -فى نفس الوقت الذى بدأ ابراهيم باشا ضمه للشام - لتصفية داوود باشا فى العراق ومن ثم كانت اعادة السيطرة المباشرة على العراق هى أول خطوة فى اعادة السيطرة العثمانية على المشرق العربى ومصر . ولقد سكتت الدولة العثمانية على حكم مماليك بغداد دون اعادتهم لنطاق سيطرتها المباشرة نظرا لما قدموه من خدمات فى مواجهة الخطر الفارسى أو البريطانى ، ولكن حين ظهرت نوايا داوود باشا فى توحيد أرجاء العراق وتنفيذ مشروعات أكثر استقلالية تحرك ضده بقوة السلطان محمود الثانى التنفيذ السياسة الرامية لاعادة احكام السيطرة على أقاليم الامبراطورية (١٧٣) ، ولقد وجد السلطان مبرره فى هذه الحالة أيضا وهو عدم دفع العراق للأموال التى طلبها السلطان فى حربه مع روسيا (١٨٢٨م - ١٨٢٩م) وكذلك حث العصبيات المحلية السلطان للتخلص من داوود باشا نظرا للاضرار التى لحقت بهم من جراء سياساته المركزية (١٧٤) هذا ولقد ظلت العراق حتى نهاية الستينات من القرن ١٩م بالنسبة للدولة العثمانية منطقة خلفية هادئة حتى بدأ يحدث فيها تغير أساسى مع مدحت باشا (١٧٥) .

ومن ناحية ثالثة : كان اجهاض حركة محمد على بمثابة الحلقة التى أحكمت بها الدولة العثمانية سياستها فى اعادة ادماج ولايات القلب العربية فى الامبراطورية العثمانية فبعد تصاعد خطوات الاستقلالية من جانبه وبعد أن استعان به السلطان فى ضرب الحركة الوهابية والثورة اليونانية فى المرحلة الأولى من تطور حكمه والتى اقتصرت فيها أهداف مشروعه على تدعيم عنصر قوة دولته فى حدود مصر ، وبالرغم من تعدد المقولات عن أهداف السلطان العثمانى من هذه الاستعانة لتعويض عجزه الفعلى عن الحركة بمفرده (نظرا للبعد عن الحجاز ونظرا لعدم توافر الجند اللازمة

---

١٧١) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ١٩١ - ١٩٢ .

١٧٢) محمد فريد مرجع سابق ، ص ٤٠٦ .

١٧٣) د. عمر عبد العزيز مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

١٧٤) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

١٧٥) - M.E.Yapp : op. cit. P. 141 .

للقيام بهذه المهمة (١٧٦) فى وقت كانت الساحة الأوروبية فى ظل الحروب والتحالفات النابليونية تموج بالخطر ، أو سواء خلال أزمة الانكشارية والقضاء عليها) أو لاستنزاف قوى محمد على للحيلولة دون مشروعه الاستقلالى ، إلا أنه تجدر الاشارة الى أن انجازات محمد على في كلتا الحملتين - بالرغم من الخسائر والاستنزاف فى كل منهما - كانت دافعا أساسيا نحو خطوة أكبر فى مشروعه الاستقلالى أى أن الاستعانة العثمانية بمحمد على خاصة فى ضرب طرف مسلم (الحجاز) أو وعده بالشام مقابل المساعدة باليونان أثرت على الحركة على نحو يختلف عن نوايا السلطان العثمانى الأساسية بفرض صحة المقولات السابقة عن أهداف الاستعانة بمحمد على ، بعبارة أخرى (١٧٧) اذا كانت مساعدة محمد على للسلطان ضد الوهابيين قد غذت أطماعه ليمتد خارج مصر فان رد الفعل العثمانى بعد اليونان أي رفض اعطاء محمد على ولاية الشام قد أعطته الدافع والمبرر لتحقيق هدفه الاستراتيجى والبدء فى تنفيذ الطور الثانى من برنامجه الاستقلالى .

ويقدر ماكان التوجه العثمانى لاجهاض الحركة الوهابية لأسباب دينية سياسية فلقد كان اجهاض حركة محمد على لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ، فقد كان يهدد الدور السياسى لآل عثمان ويجرده من أركانه الساسية فى حين كان الدور الوهابى يجرده من أركانه الشرعية - الدينية .

ب - أما عن الأدوات المستخدمة في الاجهاض فهي متنوعة :

أولا : استخدام القوة العسكرية العثمانية مباشرة كما حدث مع مماليك العراق ١٨٣١م ، ولقد كان حجم مشروعهم ومواردهم لاتتطلب أكثر من هذا على عكس مشروع وموارد محمد على أو الحركة الوهابية .

ثانيا : استخدام محمد على لضرب الحركة الوهابية وهذا امتداد لتوظيف عثمانى فى توظيف الولاة الأقوياء لاعادة النظام والاستقرار من المنظور العثمانى فى بعض المناطق ، والى جانب مناقشة المقولات المتعددة حول أسباب الاستعانة بمحمد على - كما سبق التوضيح - فى هذه المهمة فانه يمكن اضافة بعد آخر وهو عدم امكانية توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة فى هذه المرحلة لتعبئة مساندة أحد

---

١٧٦) ترى بعض المصادر (د. حسين مؤنس. ص ١٩٢) ان السلطان العثمانى لم يكن لديه الجند الكافية لاتمام المهمة ولذا طلب العون من محمد على بعد أن طلبه من والى الشام ووالى العراق ، وترى مصادر أخرى (د. رأفت الغنيمى الشيخ . ص ٦٧) ان محمد على نفذ مهمة الحجاز بجنود ومهمات عثمانية وليس مصرية كما ان مصادر تاريخ نجد قد اوردت اكثر من مؤشر على هذا من اهمها استخدام كلمة روم وترك وليس مصريين للدلالة على هذه الحملة .

١٧٧) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

الأطراف الأوروبية وذلك ليس فقط نظرا لطبيعة وضع هذه المنطقة فى هذه التوازنات والتى تحول دون هذه التعبئة نظرا لاتجاه النفوذ البريطانى للانفراد بها فى مقابل اتجاه النفوذ الفرنسى للانفراد بشمال أفريقيا ولكن ونظرا للحساسية الدينية لهذه المنطقة التى كان لابد وأن يترتب عليها عواقب أوخم بالنسبة للسلطان العثمانى اذا ما استعان بطرف أجنبى مثل فرنسا (التى كانت تريد ضرب الوهابيين كسبيل لضرب بريطانيا كما سنرى) وذلك عكس ماحدث بالنسبة لحالة محمد على .

ثالثا : الاستعانة بطرف أجنبى (أى الاستقواء بغير مسلم على مسلم) على نحو يمهد السبيل للتدخلات الخارجية وذلك فى مواجهة مشروع محمد على ، حقيقة قامت مراحل مشروع محمد على المتتالية على الاستعانة أيضا بأطراف اجنبية (بفرنسا فى عملية الاصلاح والنقل من الغرب) وعلى اللعب بالتوازنات الأوروبية وتحسين الوضع الدولى لمصر فى مواجهة القوى الخارجية الطامعة فيها أى بريطانيا وفرنسا ، وفى مواجهة الدولة العثمانية أيضا ، ولكن الذى يجدر الانتباه اليه فى حركة السلطان العثمانى هو نمط استعانته المختلف عن نمط استعانة محمد على بل وعن نمط الاستعانة العثمانى بالأطراف الخارجية بصفة عامة . فاذا كان قد سبق للعصبيات المحلية فى القرن ١٨م أن استعانت فى حركتها ضد الدولة العثمانية بصورة أو بأخرى بالتدخلات الأوروبية الا أن وزن تأثير هذا المتغير الأوروبى كان محدود الفعالية كما أنه لم يجد مناظرا له لدى السلطان العثمانى فى حركته فى مواجهة هذه العصبيات ، واذا كانت طبيعة القوة العثمانية وكذلك طبيعة المرحلة التى كانت تمر بها الهجمة الأوروبية أيضا فى القرن ١٨م (راجع الفصل السابق) يمكن أن تفسر هذا النمط فان التردى فى الضعف العثمانى من ناحية والتزايد فى دور المتغير الأوروبى من ناحية أخرى يمكن أن تفسر لنا هذا النمط الجديد فى القرن ١٩م .

ففضلا عن عدم القدرة العثمانية المنفردة على احباط مشروع محمد على حيث توالت الهزائم العسكرية للجيش العثمانى أمام الجيش المصرى (١٨٢٠م - ١٨٣٣م)، كذلك حين بادر السلطان ١٨٣٩ باعلان الحرب على محمد على ، فإن طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية حول الامبراطورية بصفة عامة (تمسك بريطانيا بتكامل الامبراطورية لمواجهة أهداف روسيا) وحول مصر بصفة خاصة (التنافس البريطانى الفرنسى) ساعدته على توظيف هذه التوازنات لتعبئة مساندة طرف خارجي وهو بريطانيا لوقف أو احتواء مساندة فرنسا لمحمد على ، ولقد تمكن السلطان العثمانى من تحقيق هذه التعبئة بعده سبل من أهمها مايلى :

١ - الاستعانة بالجند الروس لحماية استانبول والمضايق ضد محمد على فى بداية اعماله فى الشام على نحو أثار عواطف المسلمين ضد السلطان ويجانب محمد

علي ، وكان هذا الاعتماد على روسيا سبيلا للتشدد فى التفاوض مع محمد علي[178] .

٢ - اصدار الفرمان السلطانى الأول المعروف بخط كلخانة ١٨٣٩م خلال اشتداد الأزمة الثانية مع محمد على ، ولقد اتفقت التفسيرات على أن هذا التزامن كان نتيجة رغبة السلطان فى تعبئة مساندة القوى الأوروبية لمواقفه ضد محمد على ، وبالطبع يمكن فهم مدلولات هذا التزامن على ضوء فهم المصدر الحقيقى للاصلاح الذى أعلن عنه هذا الفرمان أى المساواة بين الملل والطوائف المسلمة وغير المسلمة [179] .

٣ - لم يبد العثمانيون أية مقاومة أو اعتراض على احتلال بريطانيا لعدن بل حصل الانجليز من الباب العالى على فرمان يسمح للاسطول البريطانى باستخدام ميناء عدن ، وقبل العثمانيون هذا الوضع فى مقابل مساعدة بريطانيا لهم لوقف محمد على [180] ، ومع ذلك فلقد حاول العثمانيون بعد ذلك استعادة السيطرة على اليمن ١٨٤٩م ولكنهم فشلوا ولم تنجح محاولاتهم الا فى ١٨٧٢م وذلك نتيجة الصراعات الداخلية بين القوى المحلية فى اليمن [181] . ويتضح لنا هذا الموقف العثمانى بالنظر الى أهداف الحملة الثانية لمحمد على فى الجزيرة وأثرها وتفاعلاتها مع السياسات البريطانية فى المنطقة .

٤ - وفى سياق التقليد العثمانى الرامى دائما الى دعم تصرفات الدولة بفتاوى شرعية، فعندما تحرك محمد على باشا الى سوريا أعلن السلطان وجوب محاربته بناء على فتوى ، وعندما اضطر الى مهادنة ابراهيم باشا فى كوتاهية صدرت فتوى أخرى بجواز العدول عن تأديبه [182] حيث اعتبر السلطان دخول الجيوش المصرية سوريا عصيان من محمد على يجب قمعه ورده [183] .

٢ - أنماط التدخل الأوروبى لاجهاض الحركات الاستقلالية التى تهدف لاحياء اسلامى :

تعددت أدوات هذا التدخل مابين التأثير السلبى على مفاوضات عثمانية مع ولايه عربية من أجل حل الخلافات بين الطرفين ، ودعم استقلال قوى داخلية فى ظل

---

١٧٨) المرجع السابق . ص ٢٢٠.

١٧٩) انظر مطلب السياسات الاصلاحية - وانظر ايضا :

- محمد على الفتيت مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ - ١٧٦ .

١٨٠) د. فاروق عثمان اباظة . الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢ - ١٩١٨) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٥ .

١٨١) المرجع السابق ، ص ص ٧١ - ٩٢ .

١٨٢) انظر نصها فى :

- ساطع الحصرى . مرجع سابق .

١٨٣) محمد فريد مرجع سابق ، ص ٤٤٩ .

السياسات الاصلاحية الناقلة من الغرب والتى أدت الى زيادة النفوذ الأوروبى ، والتدخل بالقوة العسكرية لفرض شروط معينة ، أو الصمت عن خلافات عربية - عربية تخدم الأهداف طويلة الأجل للغرب فى مواجهته مع الاسلام فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة فى التوازن العالمى .

ومما لاشك فيه أن المقارنة بين هذه الأدوات للتدخل فى حالات أزمات الشرق الاسلامى وبين نظائرها فى حالات الشرق الأوروبى لتبين أن الهدف الأوروبى كان واحداً وان اختلفت السياقات والأدوات ، وهذا الهدف هو استمرار ضعف الدولة العثمانية كشرط لبقائها حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتسامها وتصفيتها ، ولذا ففى حين جاءت ساندت القوى الأوروبية الحركات الاستقلالية القومية فى بلاد البلقان وشرق أوروبا جاءت معارضة ومقاومة هذه القوى لحركات الاستقلال الذاتى الاسلامية التى أيا كانت حقيقة أو درجه نواياها الانفصالية عن الدولة العثمانية أو الاستبدالية أو الاصلاحية لها فقد كانت تمثل اضافة فى عملية احياء قوة الدولة الاسلامية فى هذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع الغرب .

كيف اذن تم توظيف هذه الأدوات فى مواجهة النماذج الثلاثة للحركات الاستقلالية السابق توضيحها ؟

أ - لم تتدخل القوى الأوروبية مباشرة فى الحركة الوهابية السعودية خلال قيام محمد على بتنفيذ مهمته التى أوكلها السلطان اليه لأن هذه المهمة كانت لاتتعارض مع مصالح أوروبية عاجلة أو آجلة فى آن واحد ، فمن ناحية المصالح الآجلة كانت مهمة محمد على تعنى القضاء على فرصة لاصلاح دينى تمثل احياء للاسلام ومبادئه فى صورته النقية وهو الاحياء الذى كان ولابد وأن يكون له انعكاسات على القوة الاسلامية فى مجموعها نظرا لأثره فى تجديد الأمة واحياء فكرة الجهاد (١٨٤) ، ولهذا فان البعض (١٨٥) رأى أن مهمة محمد على كانت تعنى خنق الاسلام لنفسه لأنه كان من خير الاسلام أن تتعاون القوتان المصرية والوهابية حيث أن محمد على أراد أن يعيد مجد الدولة الاسلامية من الناحية السياسية فى حين أراد الوهابيون أن يعيدوه من الناحية الدينية ولكن ظروف السياسة قضت أن تكون القوتان ضد بعضهما وذلك بعد ان اختلفتا فى السبيل الذى اختارته كل منهما لادراك غرضهما المشترك وهو اصلاح الدولة الاسلامية .ويظل تحليل أسباب هذا الصدام وتفسير انتصار محمد على على الوهابيين والبديل الذى كان يمكن ان يواجه الوهابيين فى حالة رفض محمد

---

١٨٤) محمود شاكر مرجع سابق . ج٨ . ص ٤٨٧ .

١٨٥) د. حسين مؤنس مرجع سابق . ص ١٩٣ .

- د. عبد العزيز نوار تاريخ العرب المعاصر .

على تنفيذ أوامر السلطان - تظل كل هذه الأمور في حاجة الى تحليل (١٨٦) حيث أنها تثير بقوة معضلة العلاقة بين القوة الروحية والقوة المادية ومدى تأثير توافرهما معا أو احداهما على احياء القوة الاسلامية (١٨٧)

أما من ناحية المصالح العاجلة : فهي تتصل بالمصالح المباشرة البريطانية في الخليج والهند ، وبالتنافس الفرنسي - البريطاني حول المنطقة ، فلقد شارك الانجليز في التشهير بالحركة لأن أى اضطراب يصيب بلاد العرب كان يهدد طريق التجارة للهند ولأن بعض مسلمى الهند قد اتصلوا بالحركة في مواسم الحج وبدأوا دعوات مماثلة في الهند(١٨٨) . كذلك كان القضاء على الحركة يعنى القضاء على فرص توحيد أرجاء الجزيرة والخليج في كيان سياسي واحد، حيث كانت توسعات الدولة السعودية الأولى قد بدأت تحقيق مثل هذه الوحدة والتي كان لابد وأن يتعارض مع خدمة المصالح البريطانية التجارية والاستراتيجية المتنامية في هذه الفترة .

لذا فان أعمال محمد على في الحملة الأولى التى قاومت مايسمى "القرصنة الوهابية في الخليج" كانت تخدم مصالح شركة الهند الشرقية ولذا أرادت بريطانيا، التى كانت تحرص على اخضاع سواحل الجزيرة الشرقية والجنوبية تأمينا لطرق تجارتها ، التحالف مع محمد على والاستعانة به في عمليات هذا التأمين ، أى من أجل تدمير موانئ الامارات التى كانت سفنها تهدد المصالح البريطانية ، ولقد رفض ابراهيم باشا المقترحات البريطانية بهذا الصدد على أساس أنها تعنى التخريب كما أنها تتعارض مع أهداف الدولة العثمانية (١٨٩)

هذا ولقد كان ضرب القوة الوهابية باعتبارها القوة الرئيسية في الجزيرة بين عدة أحزاب عربية اخرى تتفاوت في ولاءاتها بين فارس وتركيا ، وعربية غير وهابية - يخدم مصالح بريطانيا في تنافسها مع فرنسا ويفوت الفرصة على نابليون الذى حاول التحالف مع بعض هذه القوى ضد الدولة العثمانية ، وهو الأمر الذى كان يهدد مصالح بريطانيا حيث كان هدف نابليون - وفق اشارة بعض المصادر(١٩٠) - هو تسهيل

---

١٨٦) يرى البعض أن سبب انتصار محمد على هو أنه كان يحارب الوهابيين بقوة الحضارة الجديدة ، وانه لو لم يقض عليهم لقضت عليهم الحضارة الأوروبية من سبيل أخر كما قضت على الحركتين المشابهتين لها وهى السنوسية والمهدية . ولذا يرى هذا المصدر أن النهوض الصحيح لايكون الا باجتماع الناحيتين الروح والايمان ، والرأى والمادة . انظر

- د. حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ص ٩٣- ٩٤.

١٨٧) هذه من أهم المعضلات التى نحاول دراستها في نطاق النماذج الفكرية المتعاقبة .

١٨٨) د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

١٨٩) أنظر التفاصيل في

- محمد حسن العيدروس السياسة العثمانية تجاه الخليج العربى ، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

١٩٠) ل.أ.سيديو مرجع سابق ، ص ص ٥١٤ - ٥١٦ .

زحف جيشه الى الهند والسيطرة على الطرق المؤدية اليها عبر الجزيرة والخليج وذلك عن طريق الاتفاق مع بعض شيوخ القبائل ١٨١١م لمخاصمة العثمانيين ومقاتلة الوهابيين ، وبالرغم من قدرة بريطانيا على اقناع الوهابيين بمحاربة هذا الحلف المتحالف مع فرنسا الا أن انهزام الوهابيين أمامه دفع سعود الى التصالح مع زعيمه حيث تجمع بينهما على الأقل العداء المشترك للعثمانيين والذى كان يفوق فى هذه المرحلة أى ارتباطات مع الانجليز ، ووصلت الأمور الى نهايتها فى الوقت الذى كان مصير نابليون قد أخذ يتغير فى أوروبا وحيث كانت جيوش محمد على تقوم بمهمة أساسية .

وهكذا فاذا كان الضعف العثمانى من ناحية والانهيار الصفوى من ناحية اخرى قد وفر الظروف المناسبة لنمو واتساع الدولة السعودية الأولى خلال النصف الثانى من القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م واذا كانت عدم قدرة دولة أوروبية بمفردها على اقامة وجود غير متنازع عليه من قوة أخرى فى منطقة الخليج فى هذه المرحلة قد ساعد أيضا هذا النمو وهذا الاتساع (١٩١) ، فان نجاح بريطانيا فى الانفراد بالنفوذ فى هذه المنطقة والذى ظهر فى أوائل القرن ١٩م قد تحقق بعد الفراغ المصرى السياسى والعسكرى عقب انتهاء الحملة الأولى ١٨١٨م . ولقد تدعم هذا النفوذ تدريجيا خلال القرن ١٩ فى الامارات العربية وعمان ، ولهذا سنجد أن الموقف البريطانى من الحملة المصرية الثانية سوف يتغير تماما نظرا لتغير علاقات بريطانيا بمصر ونظرا لتغير وضعها فى الخليج خلال الربع الثانى من القرن .

ب - أما العراق فلقد كانت ساحة هامة لتنافس النفوذ البريطانى -الفرنسى قبل أن ينفرد النفوذ البريطانى بعد انتهاء انعكاسات سياسة نابليون على وضع مصر والمشرق العربى وكان التنافس من خلال أدوات تدخل مباشرة (١٩٢) . فبعد الحملة الفرنسية التى أبرزت أهمية العراق - وليس مصر والشام فقط فى التنافس البريطانى -الفرنسى لعبت القوتان دورهما من خلال التأثير على تولى أو عزل بعض الباشوات المماليك أو التأثير لصالحهم أو ضدهم لدى الباب العالى ، فضلا عن استخدام أداة الامداد بالأسلحة والمدربين والخبراء العسكريين فكانت كل من القوتين تؤيد أحد الباشوات طالما ترتبط بذلك مصالحها أو تتآمر ضده وحتى يتم عزله اذا حدث العكس

---

(١٩١) - K.Salibi : op. cit. P 79 - 80 .

١٩٢) أنظر التفاصيل فى :

- د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ص ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٣٨٨ - ٣٩٠ .

- د. رأفت الغنيمى الشيخ . مرجع سابق ، ص ص ٨٣ - ٨٦ .

- د. محمد العيدوراس . مرجع سابق ، ص ص ١٩٨ - ٢٠٥ .

- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ٣٥٤ ، ٣٦٦ - ٣٩٠ .

. فعلى سبيل المثال ساعدت بريطانيا فى تولى سليمان باشا الكبير أشهر الباشوات (١٧٨٠م - ١٨٠٢م) مما عاد عليها بمكاسب عديدة من خلال شركة الهند الشرقية، فى حين تحركت لدى الباب العالى لعزل سليمان الصغير ١٨٠٨م لصداقته مع الفرنسيين .

ومنذ ذلك الحين تلاشى أى أثر للنفوذ الفرنسى وانفرد الانجليز بالنفوذ فى العراق والذى أخذ يتدعم بصورة متزايدة طوال القرن ١٩ وحتى وصل الى حد الاستعمار المباشر ١٩١٤م ولقد كان مبعث اهتمام بريطانيا بالعراق ليس وزنها التجارى ولكن أهميتها الاستراتيجية كنقطة محورية على طريق المواصلات الى الهند ، وخاصة من المتوسط عبر الشام ثم الى الخليج العربى عبر مياه نهرى دجلة والفرات . ولقد سعت بريطانيا لخدمة وتوظيف هذه الأهمية من خلال اهتمامها بتطوير سبل المواصلات البحرية والنهرية والحديدية والبرية طوال القرن ١٩م ، ولقد تفجرت هذ الأهمية الاستراتيجية بعد الحملة الفرنسية التى أثرت على فاعلية طريق الشام والعراق بالنسبة لبريطانيا ، كذلك تجددت هذه الأهمية فى فترة حكم محمد على وتأثيره على فعالية طريق مصر نحو الهند بحيث بدا أن استقلالية وقوة مصر تمثل خطورة على الطريق المار بمصر مما يستدعى البحث عن طريق آخر ، وهنا برزت أهمية طريق العراق .

ولقد كان لآخر مماليك العراق داوود باشا دوره ووضعه فى هذه العملية منذ بدايته وحتى سقوطه ، فبقدر ماكانت سياسات داوود باشا تحقق المصالح البريطانية بقدر ماكان التعاون معه ، وبقدر ماأضحت هذه السياسات تتحدى هذه المصالح بقدر ماجاء التحرك البريطانى لاقصائه ، ولقد كانت السياسات الاحتكارية فى التجارة والزراعة والتى اتبعها داوود على غرار سياسات محمد على قمة التعبير عن هذا التحدى وبداية النهاية بالنسبة له وخاصة مع افتقاده فرصة المناورة لدى قوة أوروبية أخرى وهى الفرصة التى توافرت لمحمد على بسبب استمرار التنافس الانجليزى - الفرنسى حول مصر والشام بعد نابليون ، فلقد كانت حالة الانفراد البريطانى بالنفوذ ذات تأثير سلبى على امكانيات مشروع داوود باشا فى الاستمرار ، فى حين ظلت القدرة على المناورة بين بريطانيا وفرنسا وحتى آخر لحظة من أهم عناصر قوة محمد على، ومن ثم فلقد كان هذا القيد وفى ظل التربص من جانب السلطان محمود الثانى، مفسرا أيضا لتأرجح داوود باشا مع بريطانيا بين التعاون وبين المعاداة ومفسرا أيضا لتوقيت ضرب السلطان العثمانى لهذه الحركة ..كيف ؟

فمن ناحية : يرجع العداء بين داوود باشا وبريطانيا الى اتخاذ الأخيرة لموقف الحياد بين الأطراف المتنازعة على باشوية بغداد بعد عزل سليمان باشا الصغير الذى تم عزله بمقتضى تدخل بريطانى فلقد كان داوود باشا أحد هؤلاء الأطراف ، ولقد

تبنى بعد توليه الباشوية سياسات من شأنها الاضرار بالتسهيلات التجارية التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون ومن شأنها أيضا زيادة الضرائب المفروضة عليهم ، ولقد دفعه الى هذا الاتجاه مالسه من تزايد مركز القنصلية البريطانية فى العراق بحيث أضحت بغداد مركزا للسياسة البريطانية فى العراق والبلاد العربية وكل البلاد التركية الآسيوية .

ومن ناحية أخري : وتحت ضغوط بريطانية على المصالح التجارية لداوود باشا تمت ازالة التوتر بينه وبين بريطانيا وعادت الوكالة التجارية البريطانية الى نشاطها ونمت المصالح التجارية البريطانية الا أن نشاط داوود باشا الداخلى (السياسات الاحتكارية ، توحيد العراق) كان يهدد بتقوية العراق فتسقط كل الخطط بشأن توظيفها كطريق موصل للهند وذلك من خلال استغلال تطوير الملاحة البحرية فى نهرى دجلة والفرات[١٩٣] ، ولذا فان السلطان العثمانى بالرغم من تفكيره الدائم فى القضاء على مماليك العراق إلا أنه توقف عن تنفيذ ذلك مؤقتا نظرا لتصدى داوود باشا للخطر البريطانى على الخليج . ولقد تجلت صور هذا التصدى خلال المراحل الأخيرة من الحملة المصرية الأولى على الجزيرة وبعدها مباشرة ، فلقد سعى داوود باشا بدوره للسيطرة على منطقة الاحساء (كتدعيم لجهوده فى محاولة توحيد العراق وذلك بتأمين امتدادها الجنوبى) قبل أن يتمكن ابراهيم باشا من هذا بعد أن أسقط الدرعية ١٨١٨م، ولكن أدى تزايد الخطر البريطانى على موانئ الامارات العربية فى أواخر ١٨١٩م الى ايقاظ مخاوف كل من بغداد والقاهرة واستانبول من عواقب الوجود البحرى البريطانى ، وهنا ظهرت مواقف داوود باشا من الامتيازات البريطانية والتى أثارت أزمة سرعان ماتم حلها ١٨٢٢ كما سبقت الاشارة .

ولكن من ناحية ثالثة : أدى تزايد توطد العلاقات بين داوود باشا والقنصل البريطانى – بعد اتفاق ١٨٢٢م – وظهور بوادر تنفيذ المشروع البريطانى بشق قناة بين نهرى دجلة والفرات ، أدى هذا الى تجديد مخاوف السلطان من داوود باشا الذى تركزت مصادر الثروة والسلطة فى يده ، ولذا أرسل حملة عسكرية للقضاء عليه ، وتبين بعض المصادر [١٩٤] أن هذا التحرك كان بناء على وشاية من الانجليز ضد داوود . هذا ولم يمثل القضاء عليه أزمة دولية كما أنه تم بواسطة قوة عثمانية عسكرية ولم يتطلب ضغوطا دبلوماسية وعسكرية خارجية كما حدث مع محمد على .

---

١٩٣) أنظر تفاصيل مشروعات التطور وماأثارته من تفاعلات عثمانية – بريطانية – ومصرية فى :

– د. عبد العزيز الشناوى . مرجع سابق . ج٢ ، ص ص ٧٥٥ – ٨٠٠ .

١٩٤) د. رأفت الغنيمى الشيخ تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤

ج – وكانت السياسات الأوروبية تجاه تجربة محمد على بصفة خاصة ذات مدلولات كبيرة بالنسبة لأبعاد المقولة المطروحة – فيما سبق – حيث كانت المسألة المصرية هى الساحة الحقيقية التى أوضحت أبعاد هذه المقولة عن اهداف وأدوات التدخل الأوروبى فى العلاقات العثمانية –العربية ، فلقد كان لهذه المسألة وضعها الخاص فى عملية التنافس الفرنسى البريطانى من ناحية وفى معضلة الاستقلال والتبعية فى العلاقات العثمانية العربية .

وفى حين أبرزت مصادر غربية (١٩٥) تأثير التوازنات الأوروبية – الأوروبية أساسا على السياسات الأوروبية تجاه محمد على انطلاقا من الحرص على تكامل الامبراطورية العثمانية وعدم اندلاع حرب أوروبية بسببها تحقق مكاسب لروسيا فى هذه المرحلة ، فان مصادر أخرى عربية أساسا (١٩٦) أبرزت تفسيرا آخر محوره الرغبة فى اجهاض المشروع المصرى لما له من آثار على احياء القوة الاسلامية سواء فى نطاق الدولة العثمانية أو كبديل لها ، وهو الاحياء الذى كان يتعارض مع مختلف مصالح القوى الأوروبية ، فبالرغم من اختلاف توجهات هذه المصادر العربية حول تقويم دوافع وأهداف محمد على – كما سبق ورأينا – الا أنها اتفقت على هذا التفسير أى ارتباط أسباب ضرب نمو القدرة المصرية بالتناقض الذى أثارته مع المصالح الغربية ، وهو التناقض الذى ازداد وضوحا خلال حرب الشام الثانية ، فاذا كان محمد على قد نجح فى المناورة بين القوى الأوروبية حتى حرب الشام الأولى على نحو ساهم فى تحسين الوضع الدولى لمصر فى مواجهة السلطان العثمانى وفى مواجه أطماع القوى الخارجية فى مصر ، الا أنه تأكد خلال حرب الشام الثانيةأن القدرة على هذه المناورة قد بلغت أقصى حدودها ولم يعد بمقدورها أن تحرز مكاسب لمحمد على ، فمطامحه وقدراته قد وصلت الى حد بعيد فى تهديد المصالح الغربية الى حد لايسمح بسكوت بريطانيا أو بتعاون فرنسا بعد ذلك ، فبعد أن كان الدور الفرنسى مترددا وغير حاسم فى مساندة محمد على دائما بالصورة التى كان يأملها لدرجه دفعت محمد على الى انتهاز كل فرصة لتحسين علاقته ببريطانيا، بعد هذا تغير خط فرنسا تماما وتركت الساحة لبريطانيا بمفردها حتى أسقطت محمد على لدرجة جعلت البعض يقول إن فرنسا قد أسلمت مصر لانجلترا ، ومهما كانت مبررات فرنسا (أى حالة التوازنات الأوروبية ومتطلباتها) فان هذا الوضع أبرز أمرا هاما وهو أن مصير

---

١٩٥) - M.E.Yapp : op. cit . PP 70 - 73 .
- J.Vatikiotis : op. cit, P 67 .

١٩٦) مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ص ٨٨ – ١٠٤ .
- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ١٥٤ –١٥٥ ، ١٧١ – ١٧٣ ، ٢١٦ – ٢٤٤ .
- محمد على الفتيت مرجع سابق ، ص ص ١٧٣ – ٢٦٠ .

امبراطورية محمد على قد أرتهن بمدى اتفاق القوى الأوروبية على سياسة ضده ، وهذا هو أهم دروس التاريخ الحديث لمصر والعالم العربى .

هذا ولقد عبرت أنماط متتالية من التدخل البريطانى والفرنسى (وكذلك الروسى) فى هاتين المرحلتين عن تفاعل السلوك المصرى مع السلوك الأوروبى ، ويبين هذا التفاعل كيف أثرت السياسات الأوروبية - الى حد كبير - على تطور مشروع محمد على أى تطوره من مجرد السعى الى تدعيم القوة الذاتية الى السعى لتوسيع نطاق نفوذه واخيرا الى الرغبة فى الاستقلال التى قادت إلى السقوط ، كذلك لاينفصل هذا التفاعل عن طبيعة رد فعل السياسات العثمانية ذاتها ، فهذه السياسات هى التى ساهمت فى التمكين لمحمد على فى البداية فى الشام ثم فى توجيه الضربة القاضية له بعد ذلك ، فما هى اذن هذه الأنماط؟ .

من ناحية : وضح خلال مرحلة الصراع بين القوى الداخلية فى مصر بعد خروج الحملة الفرنسية وحتى انفراد محمد على بالسلطة ان الدور البريطانى قد تركز على الاتصال بأجنحة المماليك الأكثر ميلا للسلطان العثمانى ، وكان هذا الجناح بزعامة الألفى بك ، ومع ذلك تراوحت الروايات حول درجة ونمط علاقة الالفى بك بانجلترا هل كانت انصياعاً تاماً مقابل المساندة أم أن انجلترا لم تعطه اهتماما فى الأصل حتى لاتفسد علاقاتها مع السلطات ؟ كذلك تراوحت الروايات حول درجة تأثير فرنسا فى عملية ولاية محمد على [١٩٧] . ومع هذا التراوح يمكن القول بأن عدم التدخل الحاسم من جانب احدى الدول لفرض شخصية معينة قد فتح السبيل أمام جهود السيد عمر مكرم والتى أثمرت وصول محمد على الى السلطة .

ومن ناحية أخري : وبالنظر الى طبيعة السياسات الأوروبية خلال أزمتى الشام ١٨٣٠م - ١٨٣٣م ، ١٨٣٩م - ١٨٤٠م [١٩٨] نجد أن هذه السياسات أدت فى الأزمة الأولى الى انقاذ السلطان وفى نفس الوقت مكنت لمحمد على وأهدافه ، فى حين وقفت ضده وبأدوات مختلفة حتى تم اسقاطه فى الأزمة الثانية .

فخلال الأزمة الأولى . كان تدخل روسيا بأثارة مخاوف السلطان من محمد على عاملا مُصعدًا للخلاف بين الطرفين ومهيئا فى نفس الوقت للتدخل الروسى المباشر

---

١٩٧) انظر التفاصيل فى .
- د. حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ص ١١٠ - ١٢٨ .

١٩٨) انظر تفاصيل هاتين الازمتين فى .
- مطفى كامل : مرجع سابق ، ص ص ٨٧ - ١٠٣.
- محمد فريد . مرجع سابق ، ص ص ٤٤٨ - ٤٧٦ .
- د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ١٦٩ - ١٧٣ ، ٢١٧ - ٢٤٢ .
- د. عمر عبد العزيز ، ص ص٣١٥ - ٣٢٤ .
- محمد على الفتيت مرجع سابق ، ص ص ١٨٠ - ٢٢٠ .

بحجة مساندة السلطان فى حين كان هذا التدخل يهدف الى التصدى لمحمد على الذى كان يهدد بأقامة كيان قوى قرب حدود روسيا القيصرية تصبح مواجهته أصعب من مواجهة الدولة العلية الضعيفة .

ولقد دفع هذا المسلك الروسى الذى جاء أيضا استجابة لاستنصار السلطان العثمانى بالقيصر – والذى كان خروجا فى نفس الوقت على التوجه الروسى العام نحو الدولة العثمانية والساعى دائما لاسقاطها – دفع هذا المسلك بالقوى الأوروبية الأخرى وخاصة بريطانيا وفرنسا للتحرك على النحو الذى يحول دون تفاقم الوضع واندلاع حرب جديدة أوروبية تحقق مكاسب لروسيا ، وبالرغم من تخوف انجلترا من محمد على أكثر من تخوفها من السلطان الا أن حسابات المصلحة دفعت بها لمساندة توسع محمد على خارج مصر وذلك حتى توقف تقدم الروس ويزيد من شعور السلطان بالحاجة للمساندة البريطانية ، وفى نفس الوقت فان فرنسا تحت ضغط متطلبات صراعها مع بريطانيا شجعت محمد على فى توسعه ولكنها طالبته فى نفس الوقت بالاعتدال فى مطالبه حتى لاتتسع دائرة الحرب ، ولذا ساهمت فرنسا فى الضغط على الطرفين للوصول الى الصلح بين السلطان والوالى محمد على وهى تتخوف فى نفس الوقت من عواقب واحتمالات حكم محمد على للشام .

هذا ولقد ساعدت الحسابات العثمانية فى هذه المرحلة (قبول التصالح للاستعداد للجولة الثانية) وحسابات محمد على أيضا على نجاح هذا المسلك الأوروبى التصالحى ، حيث أن محمد على وبفرض قبول فكرة التدرج المرحلى لمشروعه لم تكن خططه قد وصلت بعد الى أقصى أهدافها ، بل وجد أن مصالحه فى هذه المرحلة لاتستوجب التشدد فى مواجهة الدول الأوروبية أو السلطان .

أما الأزمة الثانية : فلقد نشبت بعد ست سنوات من حكم محمد على للشام واحكام سلطته عليها وتزايد مصادر قوته الفعلية ، كما نشبت بعد اعلانه الدول الأوروبية برغبته فى الاستقلال وفى اعتراف السلطان بوراثية حكم مصر والشام فى عائلته ، فمع هذه التطورات تبلورت العواقب بالنسبة للوضع القائم فى المنطقة ، والذى كانت القوى الأوروبية تحرص على الابقاء عليه دون خلل ، ومن ثم لم يكن نزاع ١٨٣٩م نزاعا بين محمد على والسلطان العثمانى ولكن بينه وبين بريطانيا بل واعتبره البعض(١٩٩) دورا فى الكفاح بين الشرق الاسلامى والحضارة الأوروبية وليس مسألة داخلية فى الامبراطورية .

ولقد استخدمت بريطانيا فى هذا النزاع عدة نزاعات ابتداء من تأجيج نار الخلاف بين محمد على والسلطان كلما مال الطرفان للهدوء ومحاولة الاتفاق مما أثر على فشل

١٩٩) د. حسين مؤنس ، مرجع سابق ، ٢٢١ .

المفاوضات التى جرت بينهما حول مطالب محمد على وانتهى الأمر باعلان السلطان الحرب ١٨٣٩م وذلك بتشجيع من بريطانيا التى لوحت بمساعدته بكل الطرق .

كذلك لجأت بريطانيا الى اثارة القلاقل فى لبنان ومنع مصر من التصدى لها مستغلة فى ذلك الاختلافات الدينية والطائفية لاثارة الكراهية ضد مصر والمصريين وخاصة وأنه كان هناك ردود فعل سلبية من أهل الشام تجاه الادارة المصرية . ولقد كان للدسائس العثمانية والانجليزية أثر كبير فى تحريك هذه الثورات ضد هذه الادارة(٢٠٠) ، كذلك رفضت بريطانيا التوجه الفرنسى نحو تشجيع مفاوضات مباشرة بين الطرفين (وخاصة بعد معركة نزيب) ولهذا تحركت وبمبادرة قوية لعقد مؤتمر لندن واصدار البيان الخماسى ١٨٣٩م ولم تشترك فرنسا فى هذا البيان ولكنها فى نفس الوقت لم تقاومه أو تساند محمد على فى مقاومة فرضه عليه بالقوة .

كذلك ويعد أسلوب الضغط الدبلوماسى الذى تمثل فى اصدار هذا البيان الخماسى اتجهت بريطانيا الى الأداة العسكرية لفرض قبول شروطه بالقوة العسكرية ، فلقد ضربت القوات البريطانية البحرية الموانئ فى الشام وهددت الاسكندرية ، هذا وكان قد سبق لبريطانيا احتلال عدن ١٨٣٩ لمحاصرة النفوذ المصرى فى الجزيرة وقطع الصلات بين ممتلكات محمد على فى أفريقيا وممتلكاته فى الحجاز ، وبهذا اتضح ارتباط السياسات الاستعمارية المباشرة بسياسات ضرب القوى الاستقلالية . كذلك دأبت بريطانيا على الحصار الاقتصادى لمصر (٢٠١) لزعزعة استقرار الجبهة الداخلية خاصة وأن محمد على لم يقم حكمه على مساندة القوى الداخلية لمشروعاته بقدر ماكان يعتبرها وسيلة لتعبئة وتوفير عناصر القدرة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

كيف يمكن تفسير أسباب هذا التحرك البريطانى ؟

بالرغم من أنه يمكن القول إن سياسة مساندة بريطانيا للسلطان العثمانى تتفق مع سياستها فى الشرق الأدنى والتى أرسيت منذ ١٧٩١ والتى مفادها الحفاظ على تكامل الامبراطورية العثمانية كسبيل ووسيلة لمنع تزايد النفوذ الروسى فى شرق المتوسط ولمنع التهديد الروسى المباشر وغير المباشر للهند (٢٠٢) ، الا أنه يمكن القول

---

٢٠٠) أنظر بعض هذه المساوىء فى .

- د. عمر عبد العزيز . مرجع سابق ، ص ص ٢٥٠ - ٢٥٦ .

٢٠١) سعت انجلترا لاستخلاص تجارة البحر الاحمر من محمد على بكل الطرق كسبيل الضغط عليه . ويعبر عن هذا القنصل الانجليزى فى رسالة الى حكومته يقول فيها (.. اندمج الباشا فى تيار التجارة حتى لقد جعل نفسه تحت رحمتنا تماما ، فان موارده اليوم تعتمد على التجارة كل الاعتماد .. ولهذا يستطيع امير البحر الانجليزى فى البحر الابيض أن يضطره الى الطاعة اذا جنح الى اعدائنا) -

(نقلا عن . حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧) .

٢٠٢) Peter Mansfield : The Ottoman Empire and its Successors . St . Martin's Press . New York . 1973 . PP 9 - 10.

أيضا إن دأب بريطانيا لافشال مشروع محمد على كان يحركه مالهذاالمشروع من عواقب على المصالح البريطانية التجارية والسياسية والعسكرية فى أرجاء الوطن العربى فى الجزيرة والخليج والشام وحوض المتوسط وفى مصر ذاتها وهى العواقب التى ماكانت لتظهر فى ظل بقاء الدولة العثمانية الضعيفة . فلقد كانت مصر القوية تهدد الطريق الى الهند وخاصة بعد تبلور اهتمام محمد على بإتمام السيطرة على الجزيرة من خلال حملته الثانية ، وبعد تبلور اهتمام محمد على بتجارة الهند من خلال مد النفوذ التجارى الى الخليج والبحر الأحمر الذى أضحى بحيرة مصرية بعد فتح السودان ودخول اليمن فى طاعة محمد على مما كان يقيد من حرية السفن الأوروبية(٢٠٣) ، ولهذا كله تصدت بريطانيا لمخطط محمد على الذى دأب على تدعيمه فى الخليج والجزيرة منذ ١٨٣٨م لمد نفوذه الى اماراتها وخاصة الكويت والبحرين(٢٠٤)، ولقد كان اتجاه بريطانيا لاحتلال عدن تكملة لهذه الحلقة من السياسات البريطانية تجاه مشروع محمد على وخاصة بعد أن دخل اليمن فى طاعة محمد على (٢٠٥) ، وكانت اتفاقية لندن ١٨٤٠م خاتمة المطاف بالنسبة لهذه الامتدادات للمشروع المصرى نحو الخليج والجزيرة .

ومن ناحية أخرى : كانت التسوية المفروضة على محمد على لاتقوض نفوذه خارج مصر فقط ولكن تقوض أيضا احتكار الدولة المصرية للصناعة وذلك فى وقت كانت القوى الأوروبية فى توسعها الامبريالى تهتم بالأسواق وتشجع التخصص كى تصبح مصر مصدرا للمواد الأولية – وخاصة القطن – وسوقا للصادرات (٢٠٦)، بعبارة أخرى فان تسوية ١٨٤٠م اجهضت جهود محمد على السابقة فى مقاومة الآثار السلبية للمنافسة الغربية خلال القرن ١٨م ، وهى المقارمة التى أفرزت اقامة نظام مصرى سياسى واقتصادى لايعتمد على أوروبا فى صورة تابعة (٢٠٧) .

ومن ناحية ثالثة . كانت التسوية المفروضة تحمى مصالح أوروبا فى الشام ، فسياسات تركيز القوى المصرية فى الشام مثلت تناقضاً حاداً بين الحكم المصرى وبين المصالح التجارية البريطانية والفرنسية حيث رفض محمد على تنفيذ المعاهدة التجارية

---

٢٠٣) د. حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ص ١٥٤ – ١٥٨.

٢٠٤) المرجع السابق ، ص ص ١٩٤– ١٩٧ .

– د. محمد حسن العيداروس . مرجع سابق ، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٧ .

– د. رأفت الغنيمى الشيخ التوجه العثمانى . مرجع سابق ، ص ص ٦٧ – ٧٦

٢٠٥) د. فاروق عثمان اباظة الحكم العثمانى فى اليمن ... مرجع سابق، ص ص ٤٢ – ٤٤

٢٠٦) - J.Vatikiotis : op. cit. PP. 61 - 62 .

٢٠٧) - M.G.Hodgson : op. cit. PP. 218 - 219 .

الانجليزية العثمانية ١٨٣٧م والتى تضمنت شرط الغاء الاحتكار فى ربوع الامبراطورية العثمانية(٢٠٨).

وبقدر ماكانت المصالح الآنية والعاجلة مفسرا لهذا المسلك البريطانى فى مواجهة محمد على بقدر ماكان المسلك العثمانى مستنفرا له ، فلا يمكن تناسى أن فرمان الاصلاح الأول ١٨٣٩م كان دافع اصداره فى هذا التوقيت هو تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد على ، كذلك سكت السلطان العثمانى على السياسة البريطانية فى الخليج والجزيرة والتى تجسدت فى الاستيلاء على عدن كخطوة فى احتواء نفوذ محمد على الممتد ، كذلك سهل من هذا التحرك البريطانى التغير فى السياسة الفرنسية بعيدا عن موقفها التقليدى المساند لمحمد على فى مواجهة بريطانيا .

وهكذا تراكمت حلقات هذه الخبرة بالنسبة للتداخل الشديد بين حالات البغى أو العدوان وبين حالات الاستنصار بطرف غير مسلم ضد طرف مسلم ، فالاستنصار العثمانى ببريطانيا على محمد على واستنصار محمد على بفرنسا قاد كلاً من الطرفين إلى نتيجة ليست فى صالح الأمة الاسلامية ، بل إن الطرف غير المسلم استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحماية وتدعيم مصالحه بالأساس . بعبارة أخرى فى ظل الضعف المتردى لطرف مسلم والسعى الدءوب نحو القوة لطرف مسلم آخر يصبح تأثير التدخل الأوروبى فى أقصى درجاته وخاصة اذا كانت قوة الطرف الأوروبى فى أقصى درجاتها أيضا ، وهنا يتضح الفارق بين حالة الضم العثمانى لمصر المملوكية فى وقت لم تصل فيه قوة أوروبا لدرجة تمكنها من التدخل وبين حالة النزاع العثمانى المصرى السابق توضيحها .

المطلب الثانى : الاستعمار والحركات القومية : استكمال تصفية الدولة العثمانية والقوى الاسلامية :

سبق ان رأينا كيف أنه فى النصف الأول من القرن ١٩م قد وقعت الحركات "الاستقلالية" عن الدولة العثمانية فى صميم التفاعلات العثمانية – الأوروبية حول المنطقة العربية ، أما النصف الثانى من هذا القرن وأوائل القرن العشرين وحتى سقوط الخلافة العثمانية فلقد شهد حلقات هامة من الاحتلال العسكرى الأوروبى التى اكملت حلقات سابقة من ناحية ، كما شهد من ناحية أخرى قيام الدول الأوروبية الكبرى بتوظيف الحركات القومية سواء التركية أو العربية لتحقيق أهدافها فى مواجهة الدولة العثمانية .

---

٢٠٨) د. جهاد عودة مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ – ١٧٧ .

- M.E.Yapp : op. cit. PP. 132 - 133 .

فلقد كان اعلان القومية الأولى عن دورها السياسى بواسطة نظام الاتحاد والترقى وكذلك اعلان القومية الثانية عن دورها السياسى أيضا بواسطة مثقفى الشام من المسيحيين ثم من المسلمين العرب ، وكان هذا التطور أداة هامة من أدوات التدخلات الخارجية الأوروبية لاختراق الدولة العثمانية واستكمال عملية تقويضها فى المرحلة الأخيرة من وجودها ، هذا ولقد مهد الصدام بين القوتين التركية والعربية الطريق أمام تسويات مابعد الحرب العالمية الاولى - والتى رسمت خطتها خلال سنوات الحرب نفسها - والتى خضعت بمقتضاها منطقة الشام للاستعمار البريطانى والفرنسى ، وهى آخر المناطق العربية وقوعا فى يد الاستعمار .

بعبارة أخرى لم يكن الاستعمار نتاج توازنات ومناقشات أوروبية فقط كما لم تكن الحركات القومية نتاج مصالح ورؤى اقليمية فقط ولكنهما ، الاستعمار والقومية ، كانا أداتى الغرب فى ادارة علاقاته مع الدولة العثمانية فى مرحلة هامة من مراحل اعادة تشكيل النظام الدولى وانتقاله من نمطه المعروف بتوازن القوى المتعددة التقليدى الى نمط جديد ، فلقد انعكست هذه العملية على التفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم العربى كما انعكست (كما سبق ورأينا) حول قضايا العلاقات العثمانية - الأوروبية المباشرة .

وسنعرض لهذه الانعكاسات فى محورين :

أولهما محور : التكالب الاستعمارى على أرجاء العالم الاسلامى وأداة الاحتلال العسكرى .

ثانيهما محور : أداة القوميات على ضوء أزمة الفتنة الطائفية فى لبنان ١٨٦٠م وبدايات حركة القومية العربية وتطورها حتى احتلال الشام.

وكما كان للدولة العثمانية ردود أفعالها ومبادراتها فى مواجهة السياسات الأوروبية فى المراحل السابقة فهى لم تفتقر أيضا خلال هذه المرحلة لردود الأفعال والمبادرات فى مواجهة الهجوم العسكرى المباشر الأوروبى على قلب العالم الاسلامى وفى مواجهة التيارات القومية ، وهنا نواجه نموذجين متضادين : من ناحية الجامعة الاسلامية ومن ناحية اخرى العثمنة والتتريك فى ظل فكرة القومية الطورانية لدى الاتحاد والترقى ، وهما نموذجان أثارا جدلا من منظورات عدة من حيث الدفاع أو الهجوم على كل منهما .

أولا : التكالب الاستعمارى وأداة الاحتلال العسكرى :

بعد الالتفاف حول العالم الاسلامى من الجنوب وتدعيم نقاط النفوذ السياسى والتجارى فى هوامشه انتقل التوسع الاستعمارى منذ منتصف القرن ١٨م الى مرحلة

الهجوم المباشر على القلب باستخدام الأداة العسكرية من أجل الاحتلال المباشر .
ولقد شهدت هذه المرحلة ثلاث نقاط تحول أساسية : الحملة الفرنسة على مصر ، مؤتمر برلين ١٨٨٧م ، ثم الحرب العالمية الأولى ، وكان لكل منها مدلولاتها بالنسبة لتوازنات القوى الأوروبية – الأوروبية ، وتوازنات القوى الأوروبية – العثمانية (كما سبق ورأينا) على نحو انعكس على التنافس الاستعمارى حول المحاور الجغرافية السياسية الكبرى التى ينقسم بينها العالم الاسلامى ، بعبارة أخرى جرت التطورات الاستعمارية عبر ثلاث مراحل اساسية تزامنت على صعيدها نسبيا التطورات فى التوازنات الأوروبية مع التطورات فى السياسات والأوضاع العثمانية ، فالمرحلة من الحملة الفرنسية وحتى مؤتمر برلين تتزامن نسبيا مع مرحلة الاصلاحات العثمانية وشوط هام من عصر التنظيمات ، أما المرحلة الثانية من مؤتمر برلين وحتى بوادر الحرب العالمية الأولى فهى تتزامن نسبيا مع مرحلة عبد الحميد الثانى وبداية حكم الاتحاد والترقى ١٩٠٨م ، واخيرا تأتى مرحلة الحرب العالمية الاولى وتسوياتها لتتزامن مع عملية سقوط الدولة العثمانية وبداية مرحلة الهياكل القومية والقطرية بعد نهاية عصر السلطنات الاسلامية وانفتاح الطريق أمام تسلل جغرافى سياسى لكل دولة على حدة .

ولقد مرت العملية الاستعمارية منذ نهاية القرن ١٨م بخطوات متتالية توالت عبرها عملية سقوط الدول الاسلامية فى العالم العربى وفى وسط آسيا وغربها (٢٠٩) ، وليس هدفنا هنا بالطبع دراسة التاريخ الدبلوماسى للتنافس والتوسع الاستعمارى خلال القرن ١٩م وأوائل القرن العشرين بقدر مايعنينا أساسا استخلاص ملاحظات أساسية حول هذا التوسع فى محاوره الجغرافية المختلفة وحول مدلول تأثير المتغير الأوروبى بصفة خاصة على العلاقات بين الدولة العثمانية والقوى الاسلامية المستقلة عنها من ناحية وبينها وبين أرجاء امبراطوريتها المتبقية وخاصة العربية من ناحية أخرى، حيث أن هذه المرحلة قد شهدت تدريجيا – وعلى ضوء النتائج التراكمية لثلاث أزمات أوروبية كبرى (حرب اليونان ، وحرب القرم ، والحرب الروسية التركية ١٨٨٦م) التطور فى الاهتمامات الاستعمارية بالمنطقة العربية والشرق الاسلامى الآسيوى .

---

٢٠٩) انظر هذه التفاصيل فى
- د. عبد العزيز الشناوى مرجع سابق ، ج٣ ، ص ص ١٠٢٨ – ١٠٦٣ .
- محمد السيد سليم مرجع سابق ، ص ص ٧٦ – ٨٢ .
- ساطع الحصرى البلاد العربية والدولة العثمانية ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١ – ٢٠١ .
- امين سعيد الدولة العربية المتحدة . الجزء الاول ، تاريخ الاستعمار الانجليزى فى بلاد العرب ، الجزء الثانى ، تاريخ الاستعمارين الفرنسى والايطالى فى بلاد العرب .
- د. وجيه كوثرانى تكوين الجغرافيا السياسية الاسلامية فى العصر الحديث ، العامل الخارجى والصراع الداخلى ، ندوة الجغرافيا السياسية للاسلام العلاقات العربية الاسلامية (١) مركز دراسات العالم الاسلامى

فاذا كانت الحملة الفرنسية قد جاءت بعد الثورة الفرنسية فان روسيا القيصرية اتجهت نحو استعمار آسيا الوسطى الاسلامية بعد مؤتمر باريس ١٨٥٦م وبدرجة أكبر بعد مؤتمر برلين ١٨٨٧م ، كما تزايد اهتمام فرنسا وبريطانيا بالمنطقة العربية بصورة مباشرة بعد مؤتمر برلين هذا الذى بينت نتائجه مدى ضعف روسيا وعدم تهديدها للتوازن الأوروبى مما سهل على بريطانيا التخلى عن سياسة الابقاء على الامبراطورية العثمانية بدون تقسيم حيث توصلت بريطانيا بحساب مصالحها الى أن حماية الهند اضحت تتوقف على "الشرق الاوسط" ولاتمر باستانبول .

ولذا سنتوقف فى التحليل عند بعض نماذج من المحاور الجغرافية - السياسية الكبرى عبر تطورها خلال المراحل الثلاث الفرعية السابق توضيحها، وهذه النماذج هي: الحملة الفرنسية ، والمسالة المصرية حتى الاحتلال البريطانى ، واستعمار شمال أفريقيا . وستقتصر هذه النماذج على آلية الاحتلال وليس آلية التفاعلات فى ظل الاستعمار ومقاومته ، والتراكم الجديد الذى يمكن تحقيقه - على ضوء الاستعانة بالتحليلات التاريخية المتعددة التى تناولت هذه القضايا - يتلخص فى ابراز أمرين :

أولهما : طبيعة العلاقة بين كل محور جغرافى - سياسى وبين الدولة العثمانية وذلك على ضوء طبيعة علاقة القيادات المحلية مع القوى الأوروبية فى مواجهة محاولة الدولة العثمانية احكام السيطرة على هذه المناطق ، ويساعد هذا الأمر على بيان الأوضاع التى سهلت الاحتلال العسكرى لبعض المناطق ومهدت لها . فعلى سبيل المثال كان سقوط الدولة السعودية الأولى ثم محمد على ثم تعاون ورثته وكذلك الدولة السعودية الثانية مع القوى الأوروبية ضد الدولة العثمانية منطلقا للتصاعد التدريجى فى السيطرة الانجليزية على منطقة الخليج ومصر والعراق ابداء من النفوذ التجارى والحماية وحتى الاحتلال العسكرى الكامل ، كذلك كان عدم احكام السلطة العثمانية على شمال أفريقيا فى نفس الوقت الذى كانت تنمو فيه العلاقات السلمية التجارية بين دول هذه المنطقة وأوروبا وكانت الدولة العثمانية منشغلة بحروبها مع محمد على ، كان هذا الوضع منطلقا بدوره لبداية استعمار فرنسا وتطوره ، بعبارة أخرى كانت نتائج الحركات الاستقلالية أو الاحتجاجية السابق دراستها والتى استعانت الدولة العثمانية بالقوى الأوروبية ذاتها لاجهاضها او لاحتوائها ، كانت التمهيد للاستعمار العسكرى الذى اكتملت حلقاته فى الشام على ضوء نتائج حركات أخرى "قومية انفصالية" ذات طبيعة مغايرة لطبيعة حركات القرنين ١٨م ، ١٩م

ثانيهما : طبيعة ردود الفعل العثماني وردود فعل الأطراف الأوروبية الأخرى لعمليات استعمارية لطرف أوروبي (٢١٠) .

١ - الحملة الفرنسية والمسألة المصرية حتى الاحتلال البريطاني :

أ- مثلت الحملة الفرنسية نقطة التحول في الاقتراب الأوروبي من العالم الاسلامي، فلقد كانت أول هجوم عسكري مباشر على أراضي القلب الاسلامي لاحتلالها واقتطاعها من الدولة العثمانية ، ولذا كانت منعطفا في تاريخ الصراع بين القوى الغربية حول العالم الاسلامي - والعربي بصفة خاصة - من أجل بناء امبراطوريات كبرى ، كما كانت من ناحية أخرى ذات مدلولات هامة بالنسبة للعلاقات العثمانية - الأوروبية ومن ثم بالنسبة لمصير الامبراطورية العثمانية برمتها ، حيث بينت التفاعلات الدولية في مواجهة هذه الحملة كيف تغلب - حتى هذه المرحلة - التوجه البريطاني نحو الحفاظ على تماسك الامبراطورية وعدم اقتسامها ، وهو الأمر الذى انتهى بعد ذلك باحتلال مصر .

بعبارة أخرى كانت الحملة الفرنسية تعبيرا عن عملة ذات وجهين من تأثير التوازنات الأوروبية واستراتيجيات القوى الكبرى الأوروبية على مصير العالم الاسلامي وعلاقته بالدولة العثمانية ، ومن تأثير محصلة توازن القوى العثمانية - الأوروبية بعد أن استمرت عناصر القوة الأوروبية في التراكم في نفس الوقت الذى استمرت فيه عناصر القوة العثمانية والاسلامية في التدهور والاضمحلال .

فمن ناحية (٢١١) : بعد أن تداخلت بواعث المنافسة الفرنسية - البريطانية حول مصر طوال القرن ١٨م ، وبعد أن كان هناك عدم اتفاق داخل الدولتين - بين مواقف القوى السياسية والاقتصادية - حول أسلوب الاقتراب الأمثل من مصر (احتلال فرنسا لها أم التركيز على التوازنات على القارة ، احتلال بريطانيا لها لحماية الهند أم تحقيق تلك الحماية عبر استانبول) كانت الثورة الفرنسية ثم الحملة على مصر نقطة

---

٢١٠) أنظر على سبيل المثال نموذجين مختلفين من حيث الاقتراب من تحليل هذا التاريخ الدبلوماسي أولهما يقدم المنهاجية التاريخية التقليدية ، في حين ان الثاني يقدم نموذج تحليل سياسي حديث باستخدام أدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة ، أنظر على التوالي

- روبير شنيرب مرجع سابق ، المجلد السادس ، ص ص ٤١٣ - ٤٥٧ .

- Nazli Choucri :

٢١١) د. محمد أنيس النشاط الأوربي بمصر وجيرانها أواخر القرن ١٨ المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، اكتوبر ١٩٤٩ ، ص ص ١١٣ - ١١٥ .

- M.E.Yapp : op . cit . PP. 48 - 52 .

- A. Hakayem : op . cit .

- M. Immamudin : op . cit . PP. 70 - 77

تحول ، حيث افصحت الحملة عن تحول فى السياسة التقليدية الفرنسية ، كما أدت الى تحول آخر خطير – ولو مؤقت – فى السياسة العثمانية والروسية ، حيث اتجهت الدولتان للتحالف فيما بينهما ومع بريطانيا ضد فرنسا ولم تكن هذه التحالفات الا ذات طابع مؤقت، فبعد انسحاب الحملة من مصر وانتهاء الحرب العثمانية – الفرنسية ١٨٠٢م (بمساعدة بريطانيا) لم يصمد التحالف الثلاثى العثمانى – البريطانى – الروسى من ناحية ، كما اتجه نابليون من ناحية اخرى لتحسين علاقاته مع الدولة العلية فى مواجهة عدوهما المشترك روسيا ، وأراد نابليون أن يدخل ايران طرفا فى هذا التحالف ليحقق مصالح فى مواجهة بريطانيا فى الهند فى مقابل أن تحصل ايران على مساعدة فى مواجهة المطامع الروسية ، ولكن سرعان مافقد هذا التحالف بعد فترة عمل قصيرة (٦-١٨م – ١٨٠٧م) مغزاه حين أرادت فرنسا توظيفه ضد بريطانيا أساسا دون استفادة حقيقية لايران والعثمانيين فى مواجهة روسيا .

ومن ناحية أخري : كانت أبعاد التصدى للحملة الفرنسية باعتبارها أول غزو عسكرى مسيحى أوروبى لولاية عربية من ولايات الدولة العثمانية فى الشرق الاسلامى فى التاريخ الحديث ذات دلالة كبيرة لفهم العلاقة بين هذه الولايات وبين هذه الدولة ورؤية شعب مصر للسلطان العثمانى ، وفى هذا الصدد ننقل عن د. عبد العزيز الشناوى [٢١٢] خلاصة مقارناته بين الأدبيات التاريخية على هذين الصعيدين ومن ثم نلخص مايلى :

فضلا عن التبعية السياسية كانت وشيجة الدين تربط سكان الولايات العربية بالسلطان العثمانى باستثناء أهل الذمة وكانوا قلة يعيشون على هامش المجتمعات الاسلامية فى الولايات العربية ماعدا بعض الجهات فى بلاد الشام، وعمل الدين فى تلك العصور عمل القومية فى الوقت الحاضر فى تقرير الأوضاع السياسية والحربية لشعوب الولايات العربية . ولذا حين أعلن السلطان سليم الثالث الجهاد الدينى ضد الفرنسيين استجاب لدعوة الجهاد الدينى العرب فى الحجاز والشام وشمالى أفريقيا ، وشاركت قواتهم مع قوات مراد بك فى جبهة حربية اسلامية فى مواجهة حربية مسيحية كانت تتألف من القوات الفرنسية والفيالق القبطية المصرية بقيادة المعلم يعقوب حنا والتى تألفت لتأييد الفرنسيين والحقت بالجيش الفرنسي لسد النقص فى عدد قواته، ولقد اعترف بونابرت بأهمية العازل الدينى بين الفرنسيين والشعب الاسلامى والعربى فى مصر مما جعل الحرب ضد المسلمين تتطلب تضحيات جسيمة كما أدى الى اخفاق سياسة نابليون الاسلامية فى مصر ، حيث كان معيار تقييم

---

٢١٢) أنظر التفاصيل فى

– د. عبد العزيز الشناوى ج٢ ، ص ص ٩٣٦ – ٩٤٥ .

المصريين لبونابرت هو انه "نصراني ابن نصراني" ، وللسلطان العثماني بأنه "سلطاننا وسلطان المسلمين" . ومن ثم فان هذه الرابطة الدينية هي التي فسرت على ضوئها - العديد من الاتجاهات - العلاقة بين مصر والعثمانيين بعد الحملة مباشرة وهي أنها ليست علاقة سعي لاستقلال وانفصال ولكن اصلاح ، كما سبق ورأينا ، عند دراسة سياسات محمد علي .

ب - وبعد فشل الحملة اجتهدت الدولة العثمانية لاعادة احكام السيطرة على مصر وذلك في نفس الوقت الذي ظهر فيه المشروع الاستقلالي لمحمد علي . ولقد تلاعبت القوتان البريطانية والفرنسية - كما سبق ورأينا - بالعلاقات العثمانية المصرية على النحو الذي يحول دون نمو قوة اسلامية فاعلة جديدة في المنطقة وذلك في وقت سمحت فيه التوازنات الأوروبية بذلك ، وظلت مصر بعد محمد علي وحتى الاحتلال البريطاني في قلب التوازنات الأوروبية - الأوروبية ، والأوروبية - العثمانية ، ولقد اكتسبت المسألة المصرية - بعد ١٨٤٠م - أبعادا جديدة أبرزت تزايد اتجاه التأثير السلبي للمتغير الأوروبي على الاستقلالية المصرية وعلى العلاقات العثمانية المصرية وحتى وقعت مصر تحت الاحتلال العسكري البريطاني ، وجرى ذلك في مرحلة سمحت فيها حالة التوازنات الأوروبية - الأوروبية بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨م لبريطانيا بالتخلي عن فكرة تأجيل اقتسام الامبراطورية العثمانية ، ولهذا لم تتمكن الدولة العلية - كما حدث من قبل - في توظيف التوازنات الأوروبية لصالح استمرار نفوذها على مصر في مواجهة الفرنسيين (١٨٠٠م - ١٨٠٢م) أو في مواجهة محمد علي (١٨٣٣م، ١٨٣٩م - ١٨٤٠م) . كما جرى ذلك في مرحلة تزايد خلالها تأثير الأفكار السياسية والاجتماعية الأوروبية على تطور المجتمع والدولة في مصر مما أثر بقوة على العلاقة مع الدولة العلية التي كانت تشهد بدورها حركة اصلاحية متنامية الأبعاد والتأثيرات (كما سبق ورأينا) .

بعبارة أخرى تأثرت المسألة المصرية خلال النصف الثاني من القرن ١٩م بتفاعل قوي بين التطورات السياسية والاجتماعية الداخلية العميقة التي أخذت تجري في مصر ووضعها وعلاقاتها بالدولة العلية من ناحية وبين المصالح المالية والسياسية للدول الأوروبية في مصر من ناحية أخرى ، وخاصة في مرحلة حكم الخديو اسماعيل وتوفيق، ولقد أثارت هذه التفاعلات مجموعة من القضايا الخلافية حول طبيعة حكم اسماعيل ومدى رشادة أساليبه وأهدافه ، وحول مدى مسئولية مواقف عرابي المتتالية من اعطاء الفرصة للانجليز للتدخل في مصر واحتلالها .

وفيما يلى بعض الصلاحيات حول مسار هذه التفاعلات ومدلولاتها بالنسبة لتأثير المتغير الأوروبى بصفة خاصة قبل ومع وبعد الخديو اسماعيل وحتى احتلال مصر(٢١٣).

من ناحية : ربطت تسوية ١٨٤٠م ومابعدها من فرمانات مصر بالامبراطورية العثمانية فاستمرت مصر – قانونا – تحت السيادة التركية حتى ١٩١٤م حين انتهت هذه السيادة الاسمية بأعلان بريطانيا الحماية على مصر .

ولقد كانت هذه السيادة اسمية لأن الدولة العثمانية فشلت – بعد ١٨٤٠م– فى احكام سيطرتها المباشرة من جديد على مصر حيث تزايدت مزايا صور الاستقلال الذاتى لمصر تحت حكم أسرة محمد على التى جعلت حكم مصر وراثيا بين أبنائها. ولقد اقترنت مراحل التحسن والتوتر فى العلاقات المصرية والتركية بالعلاقات المصرية – الأوروبية ، والأوروبية – العثمانية . فاذا كانت أوروبا قد فرضت نفسها على طرفى تسوية ١٨٤٠م فلقد تقاضت ثمن هذا الدور نفوذا كبيرا فى مصر يستمد حيويته طورا من التسوية وطورا أخر من الامتيازات الأجنبية وضعف الدولة العثمانية ذاتها . وكان للدول الأوروبية دورها فى افشال جهود الدولة العثمانية لاحكام السيطرة على مصر من جديد ولكن دون أن تصل بالعلاقات العثمانية ـ المصرية الى الانفجار وذلك فى نفس الوقت الذى كان يزداد فيه التغلغل الأوروبى تمهيدا لاستقطاع مصر نهائيا . ولقد أثرت سياسات حكام مصر ـ بدرجة أو باخرى ـ على امكانيات القوى .الأوروبية لتحقيق هذه الأهداف . ففى حين كان الخديو عباس الأول يحرص على تحسين العلاقات المصرية التركية كوسيلة لمواجهة النفوذ البريطانى أو الفرنسى ، فلقد اتجه الخديو سعيد الى العكس حيث أراد مناوئة نفوذ السلطان العثمانى فى مصر من خلال زيادة النفوذ الأوروبى (الفرنسى) باعتباره السبيل لتحقيق مشروع استقلال مصر عن تركيا. ولذا كان تدخل بريطانيا من أجل أن تظل مصر تابعة لتركيا وألا تتخطى حدود تسوية ١٨٤٠م سبيلا لمناوئة نفوذ فرنسى . ومن هنا يمكن أن نفهم التعاون البريطانى ـ التركى لوضع العراقيل أمام مشروع قناة السويس . ثم مالبث أن حدث تغير نوعى فى الصورة مع الخديو اسماعيل .

---

٢١٣) أنظر التفاصيل فى

– د. احمد عبد الرحيم مصطفى علاقات مصر بتركيا فى عهد اسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) ، دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧ .

– د. عمر عبد العزيز مرجع سابق .

– مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ٢١٥ – ٢٧٩ .

- I.Vatikiotis : op . cit . PP. 124 - 166 .
- M.E. Yapp : op . cit . PP. 155 - 157 .

ومن ناحية أخري : استمر تلاعب القوى الأوروبية بالعلاقات المصرية ـ التركية حتى تحين اللحظة المناسبة ، واتضح ذلك جليا مع تزايد التوجه الاستقلالى لمصر فى ظل اسماعيل . فلقد أراد اسماعيل التخلص من قيود اتفاقية لندن على القوة الحربية وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما أراد توسيع أملاك مصر فى أفريقيا والحد من نفوذ القناصل ، ولقد اتسمت مواقف فرنسا وبريطانيا بالتحفظ والحذر وطالبت بريطانيا بألا يتعدى الوالى حدود تبعية الباب العالى . وفى المقابل اعلنت روسيا تعاطفها مع مطالب اسماعيل وأعلنت مساندتها وسعيها لتقوية الفرع التابع للدولة العثمانية من أجل اضعاف الأصل .

ولقد كانت التفاصيل النهائية لمشروع قناة السويس موضع شد وجذب بين اسماعيل وفرنسا من جانب وبين انجلترا والباب العالى من جانب آخر ، وجاء الاتفاق النهائى بمثابة النصر لاسماعيل فى مواجهة انجلترا واضعافا للمعارضة الانجليزية التى حاولت أن تعبىء معارضة الباب العالى للمشروع . واذا كان السلطان العثمانى قد أصدر ١٨٧٦م فرمانا بامتيازات جديدة لحكام مصر فى الشئون الداخلية أساسا الا أن اتجاه اسماعيل لدعم امتيازاته الخارجية (الاتصال المباشر بالدول الأوروبية حول شئون عدة) زاد مخاوف تركيا من استقلال مصر عنها ولذا ظهرت الدعاوى بعزل اسماعيل وارجاع مصر ولاية عثمانية عادية . وهنا تأزمت العلاقة المصرية التركية من جديد وسعت الدول الأوروبية لاحتوائها لمنع اندلاع نزاع مفتوح ولذا حاولت حمل الدولة العلية على ابقاء ما لمصر من امتيازات فى مقابل اقناع اسماعيل بتهدئة مخاوف السلطان وتأكيد فروض الولاء والطاعة له .

ولم يتوقف اسماعيل عن مشروعاته لتدعيم الدور المصرى الخارجي ولاحداث اصلاحات سياسية داخلية . ولم يصل التدخل ضد اسماعيل الى ذروته إلا حين تبلورت عواقب سياساته على المصالح المالية والتجارية الأوروبية بالرغم من اعتماد بعض هذه السياسات فى تنفيذها على الدور الأوروبى وتحت التأثر بالافكار السياسية والاقتصادية الأوروبية . كيف ؟

كان التوسع المصرى على سواحل البحر الأحمر [٢١٤] ذا مدلول هام فى هذه المرحلة التى شهدت تطاحنا استعماريا على احتلال أفريقيا . ولذا – وبعد أن أضحى البحر الأحمر بحيرة مصرية – أوعزت انجلترا للدولة العلية بوضع العراقيل أمام تدعيم اسطول مصر البحرى وخاصة مع تزايد أهمية البحر الأحمر عقب افتتاح قناة

---

٢١٤) أنظر تفاصيل عمليات ونتائج هذا التوسع والتفاعلات الدولية حوله فى:

– د. شوقى عطا الله الجمل سياسة مصر فى البحر الاحمر فى النصف الثانى من القرن ١٩ . الهيئة المصرية العامة للكتاب .القاهرة ١٩٧٤ .

السويس، وبالرغم من أن الخديو اسماعيل كان فى توسعه يدرك مدى ارتباط مصالح مصر وأمنها باقاليم البحر الأحمر الا أن استدانته بسبب التبذير من ناحية واعتماده من ناحية اخرى على ممالأة الأجانب لكسب رضاء دولهم قوضت أركان البناء الضخم الذى شيده خارجيا وداخليا حيث أفرغت التبعية المالية مشروعه من مدلوله الحقيقى بل وأدت بالبلاد الى أزمة سياسية كبيرة ، ذلك أنه حين بدأت تستحكم الأزمة المالية فى مصر وتزايد التدخلات الاجنبية لحماية المصالح المالية للأوروبيين كانت التطورات السياسية الداخلية فى مصر تدخل منحنى جديداً فى ظل نتائج أول ممارسة حديثة للمشاركة السياسية فى مصر (نقلا عن النموذج الغربى) ، ولذا أدى التفاعل بين الجانبين الى حدوث ظواهر سياسية تشهدها مصر لأول مرة : سلسلة من تدخلات الجيش المصري، ثم عزل السلطان للخديو تحت ضغط الدول الأوروبية (١٨٧٩م) ، وثورة الجيش . فى الوقت الذى تطورت فيه العملية السياسية والاجتماعية التحديثية وتراكمت فيه المشاكل المالية وما اقترن بها من تدخلات أجنبية . وحين أراد اسماعيل التخلص من هذه السيطرة كانت القوى الداخلية بما فيها الجيش تتحرك ضده وبذا انفجرت الأزمة السياسية المالية ١٨٧٥م – ١٨٧٧م والتى انتهت بعزل السلطان للخديو.

وبالرغم من ان سياسات اسماعيل التحديثية قد عكست تزايد النفوذ الأوروبى الفكرى والسياسى والمالى – حيث كانت مصر أول دولة عربية تتبنى الهياكل السياسية الأوروبية – الا أنه حين أراد أن يتصدى لتدخل القوى الأوروبية فى الشئون الداخلية المصرية بحجة حماية الديون معتمدا فى ذلك على نمو الوعى القومى المصرى نتيجة التطورات السياسية الداخلية ثارت بريطانيا وفرنسا على اسماعيل وايدتهما فى ذلك ألمانيا وطلبوا من السلطان عزل الخديوى ، واذا كانت الحجة المعلنة من جانب الأوروبيين هى أن عزل الخديو سيحمى الوضع المالى فى مصر ويؤمن مصالح الدائنين فانه كان وراء استجابة السلطان لطلب العزل اعتبارات عديدة من أهمها عدم رضائه منذ البداية عن سياسات اسماعيل ، فضلا عن رغبته فى زيادة نفوذه لدى القوى الأوروبية حيث لجأت الاخيرة اليه ليعزل من يتحدى مصالحها .

ومن ناحية ثالثة : وبعزل الخديو اسماعيل بدأ مسلسل الأحداث الذى انتهى باحتلال مصر ١٨٨٢م فى ظل ضعف الخديو توفيق وفى ظل توازنات أوروبية – أوروبية، وأوروبية – عثمانية جديدة بعد مؤتمر برلين . وكان لهذا المسلسل بدوره بعد سابقة ، ومثل فى ظل خبرة اسماعيل مغزى اضافيا حول التفاعل فى العلاقات المصرية – العثمانية والمصرية – الأوروبية وذلك على نحو يفسر بكل وضوح أهداف وآليات احتلال مصر فى ظل طبيعة الاوضاع الداخلية المصرية ، وأوضاع الدولة

العثمانية ، والاطار الدولى خلال الربع الأخير من القرن ١٩ . فلقد كان تدخل بريطانيا وفرنسا ضد السلطة الخديوية على نحو أدى الى عزل اسماعيل بمثابة ضربة لهذه السلطة ، وسيطرت الدولتان فى اطار تنافسى على توفيق الذى وافق على عودة نظام المراقبة الثنائية الذى قاومه اسماعيل وبذا خصصت كل موارد مصر لخدمة مصالح الأجانب . كما ساند الخديوى القرتين فى مقاومة الحركة العرابية مما أدى فى آخر الأمر الى اندلاع الثورة العرابية ، وبدون الدخول فى تفاصيل هذه الثورة وتفاعلات قادتها مع الخديو وتفاعلات الأخير مع التدخلات البريطانية - الفرنسية يكفى الاشارة الى أنها أثارت جدلا من حيث تقييم مدى مسئولية وفعالية وأساليب كل طرف فى حماية مصر أو فى اعطاء الفرصة للاحتلال الانجليزى ، ولكن لابد من التساؤل ماذا كان موقف الدولة العلية ؟

لقد أراد عرابى - الذى ظهر كالبطل الذى يريد تخليص المسلمين المحاصرين من السيطرة الخارجية - أراد ان يحصل على مساندة السلطان العثمانى لاستعداداته العسكرية لمواجهة الأسطول الأوروبى (بعد أحداث الاسكندرية) ولمنع احتلال بريطانيا لمصر ، وهو الأمر الذى لايريده بالطبع السلطان العثمانى ، ومن ناحية أخرى فان بريطانيا فى محاولة لابعاد القاعدة عن مساندة عرابى أعلنت أنها تساند الخديوى الحاكم الشرعى لمصر - والذى استصدر عرابى فتوى من الأزهر بأنه خائن لانه استحضر الوجود الاجنبى وخان دينه - وان احتلالها لمصر انما باسم الخديوى وانه احتلال مؤقت وان قواتها ستجلو عن مصر طالما تستطيع الحكومة البريطانية تثبيت سلطة الخديوى واعادة النظام العام ، وبالرغم من ان بريطانيا لم تعلن الحماية السافرة على مصر الا أنها مارست سيطرة واسعة على البلاد حيث أضحى الحفاظ على نفوذها فى مصر ركنا أساسيا من أركان سياستها العالمية وفى المنطقة.

ولكن لماذا عجزت الدولة العلية عن منع احتلال مصر ؟ وكيف كان رد فعلها؟

يرى البعض (٢١٥) كنتيجة لتحليل الاتصالات البريطانية - الفرنسية - العثمانية خلال الأشهر القليلة التى سبقت الاحتلال أن انجلترا خدعت الدولة العلية حيث أنها أوعزت اليها بتعضيد عرابى عندما كان من مصلحتها تعضيده (مثل ضرب الاسكندرية) وخلق أسباب الشقاق والنفور بين المصريين وبعضهم وبين الحزب الوطنى وسمو الخديو ، ولما رأت أن مصلحتها تقضى بأعلان الحضرة السلطانية لعصيان عرابى سألت الدولة ذلك واجيبت سؤالها . ولما كلفت دول أوروبا الدولة العلية رسميا (١٥ يوليو) باحتلال مصر لم تجبها الدولة لطلبها (تحت نصيحة انجلترا) بل قبلت الاشتراك فى مداولات اللجنة الدولية بعد أن رفضت ذلك (فى ٢٠ يونية) . ولما الحت

---

٢١٥) مصطفى كامل مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

عليها اللجنة باحتلال مصر وقبلت (فى ٢٨ يوليو) هذا الاحتلال قضت زمنا طويلا فى مخابرة اللورد دوفرين بشان عقد اتفاقية عسكرية ولم تعجل بارسال جنودها لمصر وتركت ساسة انجلترا يخدعونها أكبر خديعة (حيث اشترطوا العديد من الشروط قبل ارسال تركيا قواتها) وهو درس تاريخى يجب ذكره وتذكره فى كل فرصة وفى كل آن، فان انجلترا لاتضر بأعدائها الظاهرين مثل ماتضر بمن تتظاهر لهم بالصداقة.

وعلى العكس يرى البعض الآخر (٢١٦) أن بريطانيا كانت حريصة على تدويل المسألة المصرية باشراك أكثر من دولة أوروبية ولهذا عقدت مؤتمرا دوليا فى اسطنبول فى ٧ يوليو بهدف تقوية سلطة الباب العالي والخديو لاقرار القانون والنظام ، ولذا دعى المؤتمر – على ضوء علمه برغبة الخديوى فى الحصول على مساندة تركية – دعى الباب العالي الى أرسال قوات الى مصر ولكن السلطان عبد الحميد هو الذى رفض ارسال القوات (ولم يفسر المصدر أسباب هذا الرفض ولم يفض فى تحليل الموقف التركى).

ويمكن أن نفسر الموقف العثمانى بأنه لم يكن بمقدور الدولة العلية – كما فعلت من قبل فى أواخر القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م توظيف التوازنات الأوروبية – الأوروبية لصالح استمرار تماسك أرجائها الباقية وعدم فقدان مصر بصفة خاصة ، فنجد أن فرنسا بعد الانذار المشترك مع بريطانيا عقب أحداث الاسكندرية امتنعت عن التدخل العسكرى إلى جانب بريطانيا وكذلك رفضت ارسال الدولة العلية لقواتها الى مصر ولقد برر وزير خارجية فرنسا أمام البرلمان الفرنسى سلوك بلاده هذا بانه يهدف لمنع رفع شأن الدولة العلية فى نظر المسلمين كافة حتى لايقوم الجزائريون والتونسيون فى وجه فرنسا ، ولقد أدت المعارضة الفرنسية لهذه السياسة الرسمية الفرنسية الى اسقاط الحكومة القائمة احتجاجا على سماحها بالتدخل البريطانى المنفرد والذى يهدد باحتلال بريطانيا بمفردها لمنطقة قناة السويس .

هذا ولقد أعرب السلطان عبد الحميد فى مذكراته عن رؤيته للمواقف الأوروبية المتآمرة والطامعة (٢١٧) ففى حين استنكر اصرار النواب الفرنسيين أن تكون فرنسا الحاكم الوحيد فى مصر ، توقع انه لن يمضى وقت طويل حتى ينجح الانجليز فى ضرب النفوذ الفرنسى والانفراد بالسيطرة على قناة السويس ، كذلك اتهم انجلترا بأنها اخلت بوعوها عند احتلالها لمصر (أى الوعود بالاستمرار فى تطبيق الفرمانات العثمانية وعدم احكام السيطرة عليها وعدم المطالبة بأى امتيازات) " حيث تمكنت من تجريدنا من كل شيء لنا فى مصر " كذلك اتهم ايطاليا بأن أطماعها فى ليبيا جعلتها

---

٢١٦) - I.Vatikiotis : op . cit . P 152 .

٢١٧) السلطان عبد الحميد الثانى مرجع سابق ، ص ص١١١-١١٣ .

تقف فى صف الانجليز • بعبارة موجزة فان رؤية السلطان هذه تفصح عن طبيعة التوازنات الأوروبية (المقاصة الاستعمارية) وماتفرضه من قيود على امكانيات توظيفها ايجابيا لحماية الوجود العثمانى فى مصر • فلقد سبق ورأينا كيف أنه بعد مؤتمر برلين كان التدخل الأوروبى فى أرجاء الامبراطورية فى تزايد مستمر وخاصة الدول العربية حيث تخلت انجلترا وفرنسا عن سياسة الحفاظ على تكامل هذه الامبراطورية•

وتمثل رد الفعل العثمانى تجاه بداية هذه الأحداث وتطوراتها (احتلال بريطانيا لتونس ثم بريطانيا لمصر ثم استيلاء بريطانيا على جزيرة قبرص وخروج جزيرة كريت (١٨٩٧م) من السيطرة العثمانية واخضاع البوسنة والهرسك اداريا لدولة النمسا - المجر) فى الاتجاه للاعتماد وبدرجة كبيرة على مساندة ألمانيا • وكانت ألمانيا بعد وحدتها قد وصلت الى أوج تطورها كدولة صناعية أخذت تبحث بدورها عن توسع خارج أوروبا والشرق الأوروبى ، وهنا دخل التنافس الأوروبى مرحلة جديدة حول الشرق العربى وخاصة فى الشام وشبه الجزيرة العربية (امتياز خط السكك الحديدية الممتدة من البسفور عبر الأناضول الى حلب ثم شبه الجزيرة العربية) • هذا وتجدر الاشارة الى أن ألمانيا أخذت موقف القوى الأوروبية الكبرى أى بريطانيا وفرنسا تجاه المسألة المصرية منذ عهد اسماعيل وحتى الاحتلال [٢١٨] .

٢ - استعمار دول شمال أفريقيا

كان احتلال الجزائر ١٨٣٠م أول اقتطاع لاقليم عربى مسلم من الأقاليم التى كانت تحت السيادة العثمانية ، ثم توالى السقوط فى ظل تطورات عميقة على صعيد التنافس الاستعمارى فكان احتلال تونس ١٨٨١م ثم ليبيا ١٩١١م ثم المغرب التى كانت خارج السيادة العثمانية .

وتبين لنا الدراسة المقارنة بين عمليات هذا السقوط وتطوراتها أنماطا للتفاعل بين تدهور الأوضاع الداخلية فى هذه الدول (افلاس الاقتصاد ، الفوضى السياسية ، مشاكل التجانس القومى) من ناحية وبين التدخلات الأوروبية القوية جدا فى الشئون المالية (احيانا تحت ستار عملية التحديث والتطوير كما حدث مع تونس) والتى انتهت بالاحتلال العسكرى من ناحية ثانية وبين عجز وعدم قدرة الدولة العثمانية على التدخل

٢١٨) أنظر التفاصيل فى :

- د• يقطان سعدون العامر "الاتصالات الالمانية العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد برلين - بغداد (١٨٨٠ - ١٨٨٢)" • المؤرخ العربى ، عدد ٣٩، ١٩٨٩ ، ص ص ٩٣ - ١٠٠ .

- محمد مصطفى صفوت "موقف ألمانيا ازاء المسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٩١٤" • المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الاول • العددان ١ ، ٢ ، ١٩٤٨، ص ص ٨٧ - ١٢١ .

- د• محمد انيس الدولة العثمانية والمشرق العربى ••• مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ - ١٧٣ .

المباشر والفاعل لمنع هذا الاحتلال (نظرا للتزامن مع مشاكل ملحة ومباشرة فى المركز العثمانى ونظرا لعدم القدرة على توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة) من ناحية ثالثة . ويعكس هذا النمط من التفاعل بين هذه المتغيرات الثلاثة كيف أن الأوضاع الداخلية قدمت المبرر المباشر للاحتلال فى حين كانت الأسباب المنشأة والدافعة له تكمن فى التوازنات الأوروبية التى سمحت باقتسام هذا الجزء من الامبراطورية بدون مخاطر حرب شاملة بين القوى الأوروبية . واذا كانت السياسة العثمانية قد بذلت تجاه مصر جهودا متنوعة لابقائها تحت سيطرتها ولمنع احتلالها بقدر الامكان فان هذه الجهود أقل كثافة ونطاقا تجاه دول شمال أفريقيا والتى كانت السيادة العثمانية عليها كانت اسمية أكثر منها فعلية منذ فترة طويلة قبل بداية احتلالها .

وفيما يلى بعض الأبعاد المقارنة بين حالتى الجزائر وتونس :

أ - تدهور الأوضاع الداخلية وتزايد التدخل الأوروبي :

سبق الاحتلال العسكرى لكل من الجزائر وتونس تدهورا فى الأوضاع الداخلية وفى العلاقات مع الدولة العثمانية وتزايدا فى التغلغل الأجنبى ، هذا ولم تكن العلائق مع الدول الأوروبية - المسيحية بجديدة حيث أرادت هذه الدول دائما الاستيلاء على مراكز ساحلية وتأسيس نقاط تجارية فى شمال أفريقيا، وحتى أوائل القرن ١٩ لم يكن هذا النشاط يعود الا بنفع ثانوى على هذه الدول وذلك نظرا لاستمرار أنشطة مايسمى "القراصنة" العرب والبربر (والتى انخفضت فى القرن ١٨م عنها فيما سبق) ونظرا لقدرة دول شمال أفريقيا على رد الهجمات الأوروبية المتكررة على شواطئهم طوال القرن ١٧م و١٨م ، ولكن ومنذ نهاية القرن ١٨م وبداية القرن ١٩م تغيرت الصورة تماما .

بالنسبة للجزائر : نجد أنه منذ وقوع الجزائر تحت السيادة العثمانية والعلاقات الجزائرية - الفرنسية فى تأرجح دائم . فمن علاقة التحالف ضد الأسبان فى ظل التحالف الفرنسى العثمانى خلال النصف الأخير من القرن ١٦م وأوائل ١٧م وفى ظل مكاسب وامتيازات اقتصادية وتجارية فرنسية على السواحل الجزائرية ، الى توتر العلاقات خلال النصف الثانى من القرن ١٧م نظرا لاستخدام فرنسا القوة ضد الموانىء الجزائرية للحد من أنشطة "القراصنة" وهو الأمر الذى انتهى بعقد معاهدة صلح ، وأخيرا وصلت العلاقات تحت ضغط الدولة العثمانية الى حد اعلان الجزائر الحرب على فرنسا أثر الحملة الفرنسية على مصر ، وبالرغم من عقد صلح بعد انتهاء أحداث هذه الحملة إلا أن وضع المراكز التجارية الفرنسية فى الجزء ظل سببا فى

تأزم العلاقات بين الطرفين حتى أضحى الطرفان في حالة حرب منذ ١٨٢٧م وذلك في وقت بلغت فيه أوضاع الجزائر الاقتصادية حدا كبيرا من التدهور (٢١٩) ، فبعد أن كانت الجزائر – ودول المغرب الأخرى – قادرة على رد العدوان الأسباني والبرتغال ثم الفرنسي والبريطاني، وبعد أن كانت أوضاعها مزدهرة يعمها الرخاء خلال القرنين ١٧م و ١٨م ، وبعد أن كانت الدول الأوروبية تدفع جزية لداى الجزائر لتأمين سفنهم ومتاجرهم ، الا أن بوادر الانهيار بدأت منذ أوائل القرن ١٨م، وأخذت ايرادات الدولة في الانخفاض وعمت الاوبئة وازداد نفوذ التجار الفرنسيين الذين احتكروا تجارة القمح وتمتعوا بحماية قوية من حكوماتهم. وبذا انقضى عهد الدايات الأقوياء وازدادت الفتن الداخلية للصراع على السلطة ، وفى وسط هذا اخذت فرنسا تخطط لاحتلال الجزائر وبدأت التنفيذ ١٨٢٧م وكان المبرر المباشر هو التدخل فى الشئون المالية من أجل منع دفع الديون المستحقة على الأوروبيين للجزائر في مقابل بيعهم القمح الجزائرى (٢٢٠) .

هذا وتجدر الاشارة الى أنه اذا كانت اتجاهات رئيسية فى دراسة تاريخ الجزائر قد أرجعت أسباب السقوط الى الأوضاع الداخلية المتدهورة سياسياواقتصاديا فانه يقع في صميم فهم هذه الأسباب اشكالية أثر الحكم العثمانى على شمال افريقيا بصفة عامة حيث توجه مصادر عدة الاتهام لنمط هذا الحكم على أساس مسئوليته عن هذا التدهور . وفى المقابل نجد مصادر أخرى تهتم بتقويم طبيعة الكتابات عن التاريخ الجزائرى (٢٢١) وتبين وجود تحيز فى هذه الكتابات الخاصة بالمرحلة العثمانية. حيث أنها تقلص جدا وبصورة سلبية من مكانة هذه المرحلة في تاريخ الجزائر ، وهذه الكتابات هى فى الأساس كتابات فرنسية أو جزائرية نقلت عن المصادر الفرنسية والتى أهملت جميعها لأسباب عدة دراسة هذه المرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر من مصادرها الأصلية الأساسية ، وهذه الكتابات لاتبرز فى هذ المرحلة الا الحملات الانتقامية للحكام الاتراك والفوضى والاضطرابات العشائرية حتى يصل القائم على دراسة هذه الكتابات الى القناعة بأنه لم يكن ممكنا وضع حد لهذه الحالة الا بتدخل أوروبى . بعبارة اخرى فان الوجود العثمانى – فى نظر هذه الكتابات كان

---

٢١٩) انظر التفاصيل فى .

– د. ارجمند كوران السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر ، ترجمة . د. عبد الجليل التميمى . ط٢ ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٨ –٢٤

٢٢٠) د. حسين مؤنس مرجع سابق ، ص ص ٢٩٢ – ٣١١ .

٢٢١) انظر على سبيل المثال

– ناصر الدين سعيد وفى "طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية عن تاريخ الجزائر" . المجلة التاريخية المصرية . مجلد ٢٥ . ١٩٧٨ ، ص ص ١٤٩ – ١٥٧ .

بمثابة العامل الذى حال دون اكتساب الجزائر مقومات الدولة الحديثة وأعاق تطور نظمها الاقتصادية والاجتماعية مااستوجب - من منظورهم - ضرورة الغزو الفرنسى حيث أن الحضور الفرنسى وفق استنتاجاتهم كان أقرب الى العمل الحضارى منه الى التدخل الاستعمارى .

أما عن تونس : فلقد أصاب القلق كل من العسكريين والمستوطنين الفرنسيين فى الجزائر من جراء وجود دولة اسلامية مستقلة فى غرب الجزائر وكذلك ولاية عثمانية اسلامية فى شرقها وهى تونس ، ولذا دعوا لغزو فرنسا لتونس . وكانت ذريعة الاحتلال ١٨٨١م -حين توافرت حالة التوازنات الأوروبية الملائمة- هى حوادث الحدود بين تونس والجزائر حيث ادعت فرنسا فى انذارها لحكومة تونس أنها قررت التدخل لتأديب القبائل التى تثير الاضطرابات عند الحدود ، وتحت ضغط الوجود العسكرى الفرنسى البرى والبحرى وقع باى تونس فى مايو ١٨٨١م معاهدة تعد أساس الحماية الفرنسية على تونس ، وان لم يرد فيها لفظ الحماية حيث نص فيها على أن الاحتلال العسكرى انما هو احتلال مؤقت . ثم تدعم الوجود الفرنسى بمقتضى معاهدة المرسى فى يونية ١٨٨٣م والتى اعلنت الحماية رسميا [٢٢٢] .

وكانت هذه النهاية هى النهاية المنطقية لتهاون البايات فى الاستعداد لمواجهة فرنسا ومقاومة أطماعها فى تونس منذ احتلالها الجزائر بل على العكس فانه منذ البداية اتجه البايات الى كسب ود فرنسا لتأجيل الاحتلال بل لقد أبدى الباى استعداده لتموين الحملة الفرنسية على الجزائر باللحوم بل وأرسل مندوبا لتهنئة القائد الفرنسى للحملة ، ولقد أدى الخوف من الاحتلال المرتقب الى افقاد البايات القدرة على التصدى للمطالب الفرنسية المتزايدة التى أدت الى حصول فرنسا على مزيد من الامتيازات فى تونس . ولقد ترتب على هذ الامتيازات ارتباك الأوضاع السياسية والاقتصادية لتونس[٢٢٣] .

ومن ناحية أخرى أدى تبنى تونس نمط التحديث الأوروبى الى زيادة الانقطاع فى الصلات مع الدولة العلية صاحبة السيادة الاسمية فى نفس الوقت الذى ازداد فيه التغلغل الأوروبى ، فتونس - مثل الجزائر - لم تكن محكومة مباشرة بواسطة الدولة العثمانية وكانت ولاية تعيش على هامش الامبراطورية العثمانية ، ولقد تدعمت فى القرن ١٩م أبعاد تميز ولاية تونس عن غيرها من الولايات العثمانية ولكن فى ظل تزايد الخوف من الاحتلال الفرنسى ، وفى وقت لم تكن الدولة العثمانية قادرة على تقديم المساعدة، ولذا فبالرغم من أن تونس قدمت المساعدة للدولة العلية خلال الحملة

---

٢٢٢) د. عبد العزيز الشناوى ج٣ . مرجع سابق ، ص ١١١٥ .

٢٢٣) د. رأفت الغنيمى الشيخ مرجع سابق ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .

الفرنسية على مصر وخلال ثورة اليونان ١٨٢٦م الا أن احتلال فرنسا للجزائر قلب الموازين وجعل تونس تحت ضغط فرنسا مما أثر بقوة على العلاقات مع الدولة العثمانية، فى نفس الوقت الذى اضطر فيه بايات تونس لتوخى سياسة خارجية حذرة كى لاتقدم أى مبرر لغزو فرنسى لها انتقدت الدولة العثمانية تونس لتخاذلها فى اعانة الجزائر . ومن ثم سعى الباب العالى ١٨٣٥م -بعد أن أعاد طرابلس الى الحكم العثمانى المباشر- لتغيير وضعية تونس وإعادة السيطرة على حكمها وذلك بمطالبتها بدفع ضريبة ، ووضع قيود على الممارسات الخارجية للباى ، وجعل تولية المناصب العليا بأمر من السلطان العثمانى . وبالرغم من حرص الباى على استمرار تأكيد مظاهر الولاء للسلطان العثمانى والاعتراف بسيادته (المساندة بجيوش تونسية اثناء حرب القرم) الا أن الظروف الدولية المحيطة ظلت تدفعه للحرص على حسن العلاقات مع فرنسا . وانتهت الدولة العلية بالاقتناع بظروف تونس الحرجة بعد أن فشلت فى اعادة دمجها بحكم مباشر (٢٢٤) .

واذا كان رد الفعل العثمانى والتوازنات الأوروبية قد مكنت من اتمام الاحتلال الفرنسى الا أن أوضاع تونس الداخلية خلال العقدين السابقين على هذا الاحتلال وفرت المبررات الكامنة ، وتذكرنا هذه الأوضاع بأوضاع مصر السابقة على الاحتلال البريطانى حيث أن تونس وفى غمار عملية التحديث والنقل عن الغرب (والتى بدأتها منذ منتصف القرن ١٩م) قد وقعت أيضا فى اسار الاستدانه الكثيفة من أوروبا ، وهو الأمر الذى فجر أزمة داخلية عنيفة صاحبتها ضغوط خارجية قوية ، وتزايد التدخل الأجنبى فى الشئون المالية لمراقبة الديون ، وحين جاء الضوء الأخضر من حالة التوازنات الأوروبية تم الاحتلال (٢٢٥) .

ب - تأثير التوازنات الأوروبية وفشل رد الفعل العثمانى :

بعد ١٥ عام من تسوية الحروب النابليونية تأثر مصير الجزائر ١٨١٥م بالأوضاع فى أوروبا وكذلك بالوضع المتأزم فى المركز العثمانى ، فلقد ظلت فرنسا - ولمدة ثلاثة أعوام منذ اندلاع الحرب مع الجزائر وفى ظل تأثير العديد من الاعتبارات الداخلية - ظلت مترددة فى اتخاذ القرار بالغزو الكامل والاحتلال . ولقد حاولت توظيف محمد على للقيام بهذا الدور - كما سبق ورأينا - ولم يكن بمقدور الدولة العلية التدخل بسبب انشغالها فى ثورة اليونان وخاصة بعد تحطيم الأسطول العثمانى فى نوارين والدخول فى حرب مع روسيا ، وان كانت الاعتراضات البريطانية والعثمانية قد أفشلت محاولة توظيف دور محمد على ، ومنذ ١٨٣٠م ولمدة سبع سنوات ظل قرار فرنسا

٢٢٤) - R.Mantran : Le Staut .... op. cit . PP. 8 - 9 .

٢٢٥) - N.Barbourd : op . cit . PP 134 - 137 .

بتوسيع استعمارها في بقية الجزائر معلقا . ولقد أبدت بريطانيا تحفظها على عواقب هذا التوسع وتهديدها فى حالة حدوثه . وظلت التجهيزات البريطانية محدودة ومقيدة ولم تصل الى حد التهديد بحرب نظرا للصعوبات الداخلية فى بريطانيا ونظرا لرغبة بريطانيا عدم ترك فرنسا (بعد ثورة ١٨٣٠م وتولى لويس فيليب الحكم) بمفردها فى مواجهة القوى الأوروبية الأخرى المتنافسة ، ومع اتخاذ فرنسا قرار التوسع أعلنت بريطانيا موافقتها على الاجراءات الفرنسية شريطة أن يستمر الاشراف البريطانى فى كل مضايق صقلية وجبل طارق [٢٢٦] ، وبذا تخلت بريطانيا عن مساندة الدولة العلية حول هذه القضية فى نفس الوقت الذى أدت فيه الأزمات المصرية العثمانية طوال الثلاثينات الى تشتيت جهود الدولة العثمانية . وبعد مؤتمر برلين ١٨٤٠م لم يعد بمقدور الباب العالى الانصراف من جديد الى الجزائر ، ولقد ساهم فى صياغة هذه النتيجة التفاعل بين القرب الجغرافى للجزائر من فرنسا وقوة الأسطول الفرنسى وبين البعد الجغرافى عن استانبول وانهيار الاسطول العثمانى ، وكان رد الفعل الأساسى العثمانى تجاه فقدان الجزائر هو اتجاه الباب العالى منذ ١٨٣٥م لاحكام السيطرة على طرابلس وحكمها بصورة مباشرة بعد اسقاط القرامانليين وحتى ١٩١٢م [٢٢٧] .

أما بالنسبة لتونس فلقد كانت نتائج مؤتمر برلين ١٨٧٨م بالغة الخطورة بالنسبة لها فلقد أعطت هذه النتائج الضوء الاخضر لفرنسا لاتمام احتلال تونس ، وكان هذا الاحتلال هو العرض التعويضى الذى قدمته بريطانيا مقابل احتلالها مصر واستيلائها على قبرص وحتى لاتنضم فرنسا الى المعسكر الروسى . هذا ولقد أيدت ألمانيا استيلاء فرنسا على تونس حتى توجه فرنسا طاقاتها الحربية واهتماماتها السياسية الى ميادين الاستعمار خارج القارة الأوروبية فتظل ألمانيا محور التوازنات الأوروبية على هذه القارة .

ولم يكن بمقدور الدولة العلية التلاعب بهذه التوازنات التى وصلت الى مفترق طرق حاسم بصدد مستقبل اقتسام ارجاء الامبراطورية العثمانية كما فشلت فى تحسين العلاقات مع تونس والتصدى للتدخل الاجنبى فى شئونها وهى المحاولات التى قادها خير الدين التونسى خلال العقدين السابقين على مؤتمر برلين .

ثانيا : الحركات القومية والحلقة الأخيرة من استعمار بقية الولايات العثمانية (الشام) :

اذا كانت بشائر الاستعمار فى أوائل القرن ١٩م (فى الخليج والجزائر) قد تزامنت مع حركات "استقلال ذاتى" (ذات أساس دينى أو سياسى) فى أرجاء الولايات العربية

---

٢٢٦) انظر التفاصيل

- بيير رينوفان مرجع سابق ، ص ص ١٢٢ - ١٢٦ .

٢٢٧) د. ارجمند كوران . مرجع سابق ، ص ص ٤٣ - ٧٧.

فان القفزة فى حركة الاستعمار فى جولته الثانية بعد مؤتمر برلين قد تزامنت مع حركات استقلالية ولكن ذات أسس قومية وطائفية.

واذا كانت الحركة الاستعمارية قد وصلت الى قمتها بعد مؤتمر برلين وتخلى القوى الأوروبية عن فكرة تماسك الامبراطورية العثمانية ، واذا كان احتلال ليبيا والمغرب قد تأخر نسبيا بسبب توازنات القوى الأوروبية ، الا أن السؤال الذى يظل قائما هو : لماذا لم يتم احتلال الشام والعراق مبكرا مثلما حدث مع مصر وشمال افريقيا والخليج؟ هل يرجع السبب الى اهتمام العثمانيين بتدعيم مركزية حكمهم للعراق منذ ١٨٣١م وللشام منذ ١٨٤٠م فى ظل تطبيقات التنظيمات ؟ وهل كان هذا الدور العثمانى الذى انعكس سلبيا على وزن القوى المحلية ، هل كان يمهد السبيل حتى تكون مهمة القوى الأوروبية أسهل فيما بعد أى حين تحين اللحظة المناسبة للاستعمار؟ بعبارة أخرى : هل كان لهذا التأثير علاقة بظاهرة القومية فى بلاد الشام ؟.

إن تناول آثار القومية على تفكيك أوصال الامبراطورية العثمانية لابد أن يرجع - كما رأينا - الى البلقان منذ نهاية القرن ١٨م وطوال القرن ١٩م وحتى اندلاع الحرب البلقانية ١٩١١م - ١٩١٢م وماترتبط عليها من تصفية نهائية للحكم العثمانى فى هذه المنطقة .

وخلال العقود الأخيرة من القرن ١٩م اتسع نطاق المشاكل القومية فلم تعد مقترنة بشعوب غير عربية مسيحية خارج البلقان (الأرمن) فقط ولكن امتدت أيضا لمناطق عربية تتسم بوجود طوائف غير مسلمة وهى مناطق الشام أساسا حيث بزغت منها ونمت فى أرجائها فكرة العروبة ثم حركة القومية العربية والتى لعب مسيحيو الشام دورا أساسيا فيها .

واذا كان التوجه القومى لحركة هذه الطوائف (الملل) قد بدأ يتضح منذ ١٨٨٠م قبل أن تتبلور بعد ذلك أبعاده السياسية فى أوائل القرن ٢٠م ، الا أنه قبل هذا التاريخ لم تأخذ مطالب هذه الجماعات أو الملل الدينية طابعا قوميا . بعبارة أخرى بعد أن كان لهذه الملل مجرد مطالب بنوع من الاستقلال الذاتى فى ادارة شئونها تحت الحكم العثمانى سرعان ماستحدثت غطاء لمطالبهم بدرجة أكبر من الاستقلال والهوية السياسية وهو غطاء لم يستند الى الدين وذلك حتى لايفقدوا مساندة المسلمين العرب المناوئين للحكم العثمانى ، أى حتى لايجعلوا من حركتهم ثورة خاصة بهم فقط كمسيحيين كما فعل اليونانيون والصرب والبلغار من قبل .

وهكذا وفى نفس الوقت الذى كان يتم فيه احتلال عسكرى لدول عربية عدة بدأت بريطانيا وفرنسا وروسيا فى توظيف أدوات هامة للتدخل والتغلغل فى دول عربية

أخرى تمثلت أساسا فى الحركات القومية التى كانت بدورها نتاجا لعمليات ماسمى الاصلاح والنقل عن الغرب فى عصر التنظيمات وتطبيقها فى الأرجاء العربية للامبراطورية ، وبذا كانت هذه الأداة هى المعول الأخير فى تقويض الامبراطورية المتعددة القوميات والأديان من الداخل ، واذا كانت هذه الأداة قد ساعدت على القضاء على الحكم العثمانى فى هذه الأرجاء الا أنها فشلت فى تحقيق حرية واستقلال العرب (٢٢٨) .

ومع الاعتراف بضخامة وعبء الاجابة عن التساؤلات حول أسباب وتطورات ونتائج هذه الحركة فى هذا الموضع من الدراسة (٢٢٩) الا أنه سيتم التوقف عند بعض الخلاصات من واقع دراسة نموذجين من منظور البحث عن نمط التدخل الاجنبى وملامح السياسات العثمانية .

أ – بين الحركات الطائفية والحركة القومية : من الصراع الطائفي الديني في لبنان الي الاتجاه العروبي وحركة القومية العربية (٢٣٠) :

منذ ١٨٦١م أضحى جبل لبنان منطقة ذات حكم ذاتى "المتصرفية" وذلك بعد تطورات خطيرة برز فيها عنصر التدخل الأجنبى فى صراع طائفى وذلك عقب اتجاه الادارة العثمانية منذ منتصف القرن ١٩م لاحكام مركزية حكمها للولايات العربية فى المشرق والحجاز بصفة عامة .

---

٢٢٨) انظر التفاصيل فى

– د. عبد العزيز الشناوى : مرجع سابق ، ج٣ ، ص ص ١١٠٨ – ١١١٤ .

- N.Barbourd : op . cit . PP 135 - 137 .
- R. Mantran : L'Evolution ... op . cit . PP 331 - 331

٢٢٩) كما أثارت قضية الاصلاح والنقل عن الغرب ، وكذلك قضية الامتيازات أبعادا تحليلية يتداخل على صعيدها التاريخ مع الفكر ، فان موضوع التيارات القومية والحركة العربية يثير بدوره أمرا مماثلا : العلاقة بين الاسلام والقومية والضوابط الاسلامية للعلاقة بين الملل فى ظل دولة اسلامية قوية مهيمنة أو فى ظل دولة ضعيفة تابعة لغير المسلمين .

٢٣٠) تزامن مع هذين النموذجين فى المنطقة العربية حركة الأرمن الطائفية وهى حركة ذات جذور ابعد من النصف الثانى من القرن ١٩م ترجع الى سقوط مملكة ارمينيا الصغرى بعد الفتح العثمانى للمنطقة فى اوائل القرن ١٦م . وتطور أوضاع الأرمن واتخذت أبعادا مختلفة خلال مرحلتين حتى وصلت منذ منتصف القرن ١٩م الى مرحلة حرجة والتى اثارت مدلولات هامة حول التفاعلات الروسية العثمانية وهو السلوك العثمانى (مذابح الأرمن) نحو قضية المطالب الاستقلالية التى تحركها التدخلات الأجنبية المعادية للدولة العلية . حول تفاصيل الأحداث واختلاف الآراء حول دوافع ومظاهر السلوك الأوروبى حول تقييم المسلك العثمانى .

أنظر على سبيل المثال .

– د. عبد العزيز الشناوى . مرجع سابق . ج٤ ، ص ص١٥٣٢ – ١٦٩٩

– فؤاد حسنى حافظ تاريخ الشعب الارمنى منذ البداية وحتى اليوم . القاهرة ١٩٨٦. مرجع سابق ، ص ص١٧٣ – ٣١٦ .

ولم يكن التدخل الأجنبى خاصة الفرنسى فى هذه المرحلة فى لبنان (سوريا الكبرى بصفة عامة) بجديد على هذه المنطقة ، فلقد كانت هذه المنطقة – وبحكم تكوينها المتعدد والمتنوع الطوائف وخاصة فى لبنان – هى المجال الأساسى الذى مارست فيه فرنسا – وكذلك روسيا وبريطانيا – امتيازاتهم الدينية والتجارية ، وكلما تزايد ضعف القوة العثمانية كلما تزايدت التدخلات الأوروبية من خلال هذه الامتيازات وغيرها ، فلقد وطدت فرنسا علاقاتها بالمارون فى حين وطدت بريطانيا علاقاتها بالدروز .

هذا ولقد كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام ثم الاحتلال العسكرى الفرنسى المؤقت للبنان ١٨٦٠م علامات بارزة على هذين الدورين والتنافس بينهما وانعكاساتهما السلبية على تطور الصراع الطائفى بين المارون والدروز ، وعلى مصير الشام برمته على ضوء توازنات القوى الأوروبية – الأوروبية والتصور الأوروبى عن مصير الدولة العثمانية مما أفرز أنماطا تفاعلية هامة . ومن أهم هذه الأنماط تأثير الأطراف التى غزت الشام (بونابرت ثم محمد على) على العلاقات فيما بين القوى الطائفية وعلى علاقاتها مع الدولة العثمانية والقوى الأوروبية ، ومحاولة الدولة العثمانية اعادة السيطرة بعد انتهاء حكم هذه الاطراف الغازية وذلك من خلال اطار تشاورى مع القوى الاجنبية لم يحل جذور المشاكل ، ومساهمة القوى الأوروبية الثلاثة الكبرى المتنافسة فى زيادة الصراع الطائفى الدينى بين الطوائف المسيحية والاسلامية وفيما بين طوائف كل ملة (سنة – دروز – كاثوليك – أرثوذكس) حيث أن التدخل الأجنبى أدى الى تغيرات فى وضع الجماعات غير المسلمة وفى العلاقات التقليدية بين الجماعات الدينية . وفى حين حكمت سياسة فرنسا الرغبة فى تكوين دولة مسيحية لبنانية مستقلة من خلال مساندة المارون تربصت بريطانيا لكل الحركات الفرنسية من خلال مساندة الدروز .

ولقد ظهرت هذه الأنماط خلال أحداث الحملة الفرنسية ثم فترة الحكم المصرى للشام وما اعقبهما من تطورات (١٨٤٠م – ١٨٦١م) أفضت الى احداث الفتنة الطائفية الخطيرة فى لبنان ١٨٦٠م .

فمن ناحية : خلال حملة نابليون على الشام اعتمد على مساعدات المسيحيين الذين رحبوا به وأكد على الصداقة المارونية – الفرنسية القديمة وعلى تصر الكنيسة ومد نفوذها الى بعيد ، ويختلف هذا المنحى لنابليون عن منحاه تجاه المسلمين والاسلام فى مصر . وأدت مساعدة المارون للفرنسيين لاندلاع أعمال العنف ضدهم ، كما أدت الى تزايد شقة الخلاف بين المارون والدروز .

هذا ولقد هبت بريطانيا لمساندة الدولة العثمانية ضد نابليون لأن الحملة الفرنسية كانت ذات أهداف تتصل بالسيطرة على الطرق المؤدية الى الهند ، وبعد هزيمة الحملة

ومع استمرار النمط التقليدى من التوترات والعداوات الداخلية بين القوى الطائفية ، فان التدخلات الأجنبية كانت أقل شدة وتكرارا بالمقارنة بالفترة التالية (١٨٣١م – ١٨٦١م) (٢٣١) .

ومن ناحية أخرى : اختلف الوضع فى ظل الحكم المصرى للشام ، فلقد أصبحت سوريا الكبرى مرة أخرى بؤرة للمصالح والتدخلات الخارجية التى ارتبطت بالانقسامات الطائفية فى وقت أثرت فيه طبيعة الحكم المصرى على هذه الانقسامات ، فلقد تحالف الحكم المصرى مع بعض القوى الطائفية (الشهابيين والمارونيين) فى حين رفضته قوى أخرى (الدروز) ، ولقد نتج هذا الوضع عن التحالف المصرى الفرنسى وعن سياسات محمد على التسامحية تجاه المسيحيين ، فاذا كانت الآراء حول تقييم سمات وعواقب الحكم المصرى قد تراوحت وتفاوتت بين تيارات عدة فمن السمات التى أثارت الاهتمام التغير فى وضع الأقليات غير المسلمة ، فوفقا لتاريخ بعض الكتاب المسيحيين السوريين المعاصرين لهذه الفترة (ابن يعقوب ابكاريوس) فانه تم اقرار المساواة بين كل الرعايا حين أعلن ابراهيم باشا الحرية الدينية وألغى القيود على اليهود والنصارى مما أثار غضب المسلمين ، ولقد فسرت بعض المصادر الأجنبية(٢٣٢) هذا المنحى المصرى بعدة أمور منها رغبة محمد على فى اكتساب رضاء الحكومات الأوروبية حيث أن وضع الأوروبيين أيضا – وليس فقط وضع الرعايا غير المسلمين – هو الذى تحسن ، ورغبة محمد على فى فرض سيطرته من خلال التلاعب بالجماعات الدينية بعضها ضد بعض ، ومع ذلك فان مصادر أجنبية أخرى (٢٣٣) ترى أنه مهما قيل عن أثر الحكم المصرى على العلاقة بين هذه الجماعات وعن اعتماد محمد على على المارون الا أنه لايجب المبالغة فى درجة موالاة هذا الحكم للأقليات حيث ظل الحكام المصريون حكاما مسلمين ، كما أن الجماعة السنية الغالبة قد ظلت على ولائها للسلطان العثمانى .

---

٢٣١) انظر التفاصيل فى :

– د. حسين مؤنس . مرجع سابق ، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥ ، ٢٦٤ – ٢٦٦ .

– د. عبد العزيز الشناوى . مرجع سابق . ج١ ، ص ص ٣٤٠ – ٣٥٦ ، ٣٥٧ – ٣٨٥ .

– محمد فريد : مرجع سابق ، ص ص ٢٨٤ – ٢٨٦ .

– د. أحمد طربين اصول تباين مواقف الدول الأوروبية حيال المسألة السورية اللبنانية (١٨٦٠ – ١٨٦١) ، ص ص ٥٣– ٥٤

– د. جمال زكريا قاسم . مرجع سابق ، ص ٦١٥ .

- M.E.Yapp : op . cit . PP. 130 - 137 .

٢٣٢) - Alfred Schlight : op . cit .

٢٣٣) - M.E.Yapp : op. cit

قد أدت عواقب الحكم المصرى الى توحد الجميع ضده وبدأت القلاقل تعم ضد المصريين وحليفهم من الشهابيين أمير جبل لبنان ، وكانت فى معظمها قلاقل مسيحية مما أوقع فرنسا فى معضلة مساندة أى من الحليفين محمد على أم المارون ؟ وذلك فى وقت أخذت فيه بريطانيا تساند هذه القلاقل للنيل من قواعد الحكم المصرى فى الشام ومن احتمالات تدعيم النفوذ المصرى.

ولذا وبعد ان التزمت فرنسا جانب محمد على وأخذت انجلترا جانب السلطان العثمانى كان ولابد أن تنتقل هذه المواقف الى القوى المحلية الموارنة الذين ساعدوا محمد على والدروز الذين ثاروا عليه . وبذا انتقل الصراع التقليدى الفرنسى - البريطانى الى الداخل فى شكل تفاقم الصراع المارونى -الدرزى . ولقد استغلت بريطانيا الصراعات الطائفية للحد من نفوذ محمد على منذ مابعد صلح كوتاهية ١٨٣٣م حيث شجعت الدروز أعداء الشهابيين على مقاومة الحكم المصرى واثارة القلاقل وخلال المراحل الأخيرة من تصفية الوجود المصرى فى الشام والتى تجسدت فى أعمال مؤتمر لندن حصلت بريطانيا على مساندة المارون لمواقفها ضد الحكم المصرى وذلك فى وقت أخذت فرنسا فيه جانب محمد على بالرغم من صدامه مع المارون فى النهاية وكان التحالف البريطانى - المارونى مؤقتاً ولم يستمر طويلا على حساب التحالف التقليدى الفرنسى - المارونى .

ومن ناحية ثالثة . وبعد انتهاء الحكم المصرى ظهر فراغ سياسى ومن ثم أضحى جبل لبنان مسرحا لأبشع صور الفتنة الطائفية ومشارا للمكائد الدولية (١٨٤٥م - ١٨٦١م) وذلك فى وقت حاولت فيه الدولة العثمانية اعادة مركزية ادارتها للبلاد وتزايد التدخل الاجنبى كيف ولماذا ؟

فبعد أن انتهى فى ظل الحكم المصرى الوفاق القديم بين المارون والدروز شهد الوضع بعد انهاء هذا الحكم تفاوتا فى القوى الطائفية نظرا لخروج الموارنة أقوياء على عكس الدروز الذين نكبتهم وطأة الحكم الشهابى المتحالف مع الحكم المصرى . ولذا وفى محاولة كل طائفة اعادة تثبيت مواقفها ساد جو الانقسامات الطائفية .

وفى المقابل فشلت الادارة العثمانية خلال عدة محاولات فى ايجاد حل جذرى للمشكلة يحقق الاستقرار فى المنطقة ويقيد التدخل الأجنبى ويمنع تعاون الطوائف المتصارعة مع الدول الأوروبية .

وعلى صعيد آخر تعددت صور مقاومة أوروبا للجهود العثمانية لاصلاح الوضع فى لبنان (١٨٤٠م - ١٨٦٠م) على نحو أفضت معه السياسات الأوروبية الى ارساء أسس تجزئة الشام وأسس استقلال لبنان عن الدولة العثمانية . حيث أضحت الادارة

الذاتية للبنان – عقب احداث ١٨٦١ – أولى حلقات السلسلة التى توالت بعد ذلك وأفضت الى تقسيم الشام بين سلطات الانتداب فى ظل تسويات الحرب العالمية الأولى.

ولقد كان الحل الدولى الذى أفضى لهذه الادارة الذاتية محصلة تفاعلات عقب احداث فتنة ١٨٦٠م ، وكانت هذه الأحداث بدورها محصلة تراكمات عبر عشرين عاما وكان لابد وأن تنفجر فى شكل أعمال عنف شديدة (مذابح المسيحيين على يد الدروز والمسلمين فى لبنان ودمشق وفق المصادر الاجنبية أو مذابح متبادلة بين الطرفين راح ضحيتها مسلمون أيضا وفق مصادر عربية مسلمة) .

ولقد جاء تفجر هذه التراكمات مع اصدار السلطان العثمانى خط همايون ١٨٥٦م والذى أعلن فيه عن تساوى جميع الرعايا بغض النظر عن الدين ، فلقد أثار هذا الأمر اعتراض المسلمين ولم يكن هذا الاعتراض راجعا لأسباب عقيدية فقط ولكن لأسباب اقتصادية أيضا . فتعاون الأوروبيين مع مسيحيي الشام فى التجارة أدى الى تكوين طبقة مسيحية من الأثرياء فى حين ظلت القطاعات الأخرى من الاقتصاد فى حالة متدهورة، ولقد ربط المسلمون دائما بين التدخل الأوروبى وبين الصعود فى مركز المسيحيين القانونى أو الاقتصادى

ب – ظهور حركة القومية العربية واقتسام الشام فى تسويات الحرب العالمية الأولى :

مع السنوات الأخيرة من القرن ١٩م أضحت العلاقات العربية – التركية محدودة المجال لاتتعدى ولايات الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية وان تنوع النفوذ العثمانى بين القوة والضعف .

ومن ثنايا البيئة الداخلية التى أفرزتها أحداث النصف الأول من ذلك القرن على نحو أدى الى اندلاع احداث الفتنة الطائفية ١٨٦٠م ، من هذه الثنايا بزغت فكرة العروبة وحركة القومية العربية خلال النصف الثانى من القرن وأوائل القرن ٢٠م . فما هى اذن أبعاد القضية العربية التى اقترنت بظهور الشعور القومى العربى ؟ وكيف بدأت وتطورت فكرة القومية العربية ؟ ومامدلول هذه البداية واتجاه هذا التطور بالنسبة للعلاقات العربية – العثمانية (انفصالا أو استمرارا) وبالنسبة لأبعاد الدور الخارجى الأوروبى فى هذه التفاعلات ؟ وتلقى بنا الاجابة عن هذه التساؤلات فى صميم التحولات التى قلبت ميزان القوى فى المنطقة وكان لها آثارها البعيدة على مستقبل الشعوب العربية بأكملها وتبين هذه التحولات التفاعلات بين ثلاثة أبعاد أساسية : أبعاد التدخلات الأوروبية ، أبعاد السياسات العثمانية (المركزية ، التنظيمات ، الجامعة الاسلامية) واخيرا أبعاد من داخل المنطقة وفرت البيئة المناسبة لظهور التيار العروبى Pan - Arabism منذ نهاية القرن ١٩ م.

ولقد تعددت الاتجاهات الفكرية والحركية خلال هذه التفاعلات وتبلورت روافدها الكبرى خلال مرحلتين أساسيتين هما مرحلة العهد الحميدى ومرحلة حكم الاتحاد والترقى والحرب العالمية الأولى · ولقد غلب على كل من المرحلتين سمات واضحة وتعد هذه السمات محصلة لتفاعل الأبعاد الثلاثة المشار اليها عاليا (٢٣٤) .

وفيما يلى بعض الخلاصات حول سمات كل من هاتين المرحلتين والتى توضح التفاعل بين تأثيرات المتغيرات العثمانية والأوروبية والمحلية ·

أولا : تتفق العديد من التحليلات العربية والأجنبية على مجموعة من الأمور بصدد الاتجاهات التى سادت لدى كل من المسلمين العرب والمسيحيين العرب نحو طبيعة العلاقة مع الدولة العثمانية خلال النصف الثانى من القرن ١٩م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى · ومن الممكن التمييز بين الاتجاهات التالية : أولا اتجاه الاستقلال الذاتى فى نطاق الدولة العثمانية (نموذج مصر منذ محمد على) واقترن به اتجاه اللامركزية فى ادارة الامبراطورية وبرز بين صفوف المفكرين العرب المسلمين الذين وان عارضوا الفساد والاستبداد العثمانى الا أنهم كانوا يهتمون برابطة الاسلام مع الأتراك ضد الاطماع الاستعمارية ، وثانيا اتجاه يدعو الى انشاء مملكة عربية ترتبط بالعثمانيين فى ظل دولة ثنائية بين العرب والترك وهو يمثل خطوة متقدمة نحو الانفصال والاستقلال التام ، وثالثا اتجاه ينكر أية رابطة غير الرابطة العثمانية باعتبار ان الدولة العثمانية هى دولة الخلافة التى يجب التمسك بها ، وفى مقابله كان هناك الاتجاه الذى لايعترف بشرعية الخلافة العثمانية ويدعو الى خلافة قرشية كأساس للدولة الاسلامية وذلك على عكس الاتجاه الذى برز من بين مسيحيين عرب الذى وان طالب بخلافة عربية مقرها الحجاز الا انه طالب بدولة عربية عصرية موحدة حيث يكون الخليفة يتمتع بمجرد سلطة روحية على جميع المسلمين ، ورابعا اتجاه قطرى انفصالى ظهر مبكرا فى الجزائر بعد الاحتلال الفرنسى ثم تجدد فى مطلع القرن العشرين فى الجزائر وتونس ، كما ظهر فى مصر تحت شعار مصر للمصريين والذى اجتمع عليه مسيحيون ويهود أساسا وبعض المسلمين ، كما ظهر فى لبنان وسوريا مع نخبة مسيحية دعت الى استقلال سوريا وتدخل فرنسا لدعم هذا الاستقلال (٢٣٥) .

---

٢٣٤) يتداخل على صعيد هذه التفاعلات والأبعاد الخلفية والجذور الفكرية من ناحية والتاريخ السياسى من ناحية اخرى · وكلاهما حاز الاهتمام من المنظورات المختلفة وان كان لايميز صراحة بينهما ولايبحث فى العلاقة بينهما ، فما لاشك فيه هناك فارق بين الفكر وبين الحركة القومية العربية ·

٢٣٥) أنظر التفاصيل فى

– د· على محافظة مرجع سابق ·

ويقدر ماتزامنت العديد من هذه الاتجاهات الا أنه يمكن ملاحظة أن بعضها (اللامركزية والاستقلال) قد سادت في مرحلتين متتاليتين . ففي مرحلة العهد الحميدى تغلب اتجاه اللامركزية في حين تغلب اتجاه الاستقلال في مرحلة الاتحاد والترقى . ولقد اجتمع حول كل منهما مجموعات من المثقفين المسيحيين والمسلمين . ويمكن القول أن أغلبية المعبرين عن الاتجاه الأول كانوا من المسلمين في حين أن أغلبية المعبرين عن الاتجاه الثانى كانوا من المسيحيين وذلك في المرحلة الاولى ، وعلى العكس فلقد اجتمع على الاستقلال في مرحلة الاتحاد والترقى المسلمون والمسيحيون العرب على حد سواء.

ومن ناحية ثانية : خلال المرحلة الحميدية من العلاقات العربية - العثمانية بدأت بوادر التوجه العروبى (وأيضا القومى التركى) ولكن على صعيد الاحياء الثقافي أساسا حيث لم يتبلور البعد السياسى لهذا التوجه الا في مطلع القرن العشرين ولهذا لم تعرف الولايات العربية أنواع الثورات التى عرفتها المناطق تحت الحكم العثمانى ذات الأغلبية المسيحية (البلقان) ولكن لم يخف هذا وجود نوع من عدم الاستقرار والتشكل التدريجى لعملية أسفرت عن صورة مغايرة بعد ذلك . بعبارة أخرى ونظرا لأن التوجه العروبى في البداية لم يصل الى مرتبة القومية لذا لم تكن الحركة العربية حتى أوائل القرن ٢٠م حركة انفصالية استقلالية [٢٣٦] ، ولذا فان فكرة العثمنة واللامركزية تغلبت على توجه كل من مسلمى الشام ومسيحييها في البداية .

أما عن الاحياء العربى الثقافي في البداية (العهد الحميدى) فلقد ساهم فيه بدرجة كبيرة المسيحيين ولكن اختلفت تعبيراتهم السياسية وأهدافهم . ففي حين كان المارون في جبل لبنان يأملون في زيادة رقعة لبنان وتدعيم استقلالهم الذاتى القائم وتكوين وحدة سياسية مستقلة فان الأرثوذكس والبروتستانت اضطروا الى منحى آخر، فنظرا لعدم تركزهم الجغرافي مثل المارون وتوزعهم بين أغلبية مسلمة يتحدثون نفس لغتهم العربية لم يكن بمقدورهم الدعوة للولاء لجماعة دينية . ولذا كان عليهم ان يجدوا سبيلا مشتركا يقبله المسلمون السوريون ، وكان هذا السبيل هو العروبة كرابطة لغوية - ثقافية منفصلة عن الدين ، ولقد جاءت تعبيرات الأرثوذكس والبروتستانت عن أفكارهم القومية غير واضحة المعالم في البداية . فلقد قبلت فكرة العثمنة على اعتبار أن الحركة الليبرالية في نطاق التنظيمات العثمانية قد قدمت الكثير للمسيحيين من خلال الالغاء التدريجى للتمييز الدينى [٢٣٧] ، وكان بطرس البستانى

---

٢٣٦)
- P.Mansfield : op . cit . 17 - 18 .
- L.C.Brown : op . cit . 140 - 141 .

٢٣٧) أنظر تفاصيل هذا الفكر فى :
- Butrus Abu - Manneh : "The Christians Between Ottomannism and Syrian Nationalism : The Ideas of Butrus Al- Bustani". International Journal of Middle East Studies . No. 2 , 1980. PP 287 -304 .

من أبرز المعبرين عن هذا الاتجاه وقدمت اركان فكره صورة عن مبررات قبول المسيحيين - غير الكاثوليك - لفكرة العثمنة ثم العروبة كروابط غير دينية أساسا(٢٣٨).

اما على صعيد المسلمين فلم تتطابق أفكارهم السياسية مع نظائرها لدى المسيحيين العرب ، فهم وان تحدثوا أيضا عن العروبة فلم يكن انطلاقا من نفس الأسس لدى المسيحيين واهتمامهم بالعروبة ولكن انطلق من عدم رضائهم عن الحكم العثمانى الا أنه ظل ينبع من مصالحهم كمسلمين حيث نظروا الى الحكومة العثمانية كمدافع عنهم ضد الافكار والضغوط الأوروبية ، بعبارة أخرى لم تكن العروبة لديهم الا هوية ثقافية ولم يكن لها أى مغزى سياسى .

ومن ناحية ثالثة : خلال مرحلة حكم الاتحاد والترقى ، اجتمع العرب المسلمون والمسيحيون على استقلال سوريا ورفض العثمنة ولكن اختلفت تعبيرات ودوافع كل من الطرفين ، وكانت سياسات الاتحاد والترقى نقطة تحول فى مواقف المسلمين والسوريين ، فمنذ بداية القرن العشرين ازدادت التعبيرات عن المطامع السياسية الاستقلالية للمسيحيين السوريين وضوحا واخذت تتكون الجمعيات السرية من أجل الاستقلال ، وكان من أكثر الكتابات تعبيرا عن ذلك الاتجاه "صحوة الأمة العربية" لنجيب عازورى والذى لم يكن يمثل جماعة دينية مسيحية محددة بقدر ماكان يرتبط بالمصالح الفرنسية .

ولقد حدث التحول فى موقف المسلمين السوريين بعد ثورة الاتحاد والترقى على السلطان عبد الحميد الثانى بعد فشل العثمنة والجامعة الاسلامية ، ففى حيث تصاعدت الشكاوى والاعتراضات من التمييز بين العرب والترك وانتشر الشعور بالعداء للترك أخذت تتبلور المطالب السياسية للسوريين المسلمين عبر عدة جماعات سياسية علنية وسرية ، ولم تأخذ هذه المطالب وهذه الحركات مسارها الحقيقى نحو الاستقلال الا مع الحرب العالمية الأولى ، فحتى ١٩١٤م لم يكن هناك حركة قومية عربية فى سوريا وظلت الصفوة فى معظمها مؤيدة للعثمانيين ولكن اكتسبت الأبعاد السياسية للعروبة أنصارا من بين المسيحيين والمسلمين على حد سواء(٢٣٩) .

ثانيا : العوامل التى أفرزت سمة كل مرحلة وأحدثت التطور من مرحلة الى أخرى:

يمكن تقسيمها الى مجموعتين أساسيتين : السياسات العثمانية والدور الأوروبى التدخلى ، ولقد اختلفت طبيعة تأثير كل منهما على درجة وتوقيت ظهور الوعى القومى

(٢٣٨ - op . cit. pp. 287 - 304 .

(٢٣٩ - M.E. Yapp : op . cit . 206 - 207 .

وتحوله الى حركة سياسية . وتجدر الاشارة منذ البداية الى أهمية تقدير الوزن النسبى لكل من المجموعتين فى عملية نهاية الدولة العثمانية حتى يتبين لنا قدر مسئولية السياسات العثمانية عن توفير الاطار المناسب الذى استغلته القوى الأوروبية وذلك فى وقت كانت المعطيات المحلية فى الشام قد بلغت شوطا كبيرا فى تطورها .

١ - السياسات العثمانية :

تطورت منذ منتصف القرن ١٩ وحتى اندلاع الحرب العالمية فى قنوات عدة كان لها تأثيراتها المتفاعلة مع كل من الظاهرة القومية والاستعمار بصفة عامة والشام بصفة خاصة . وتتلخص هذه القنوات كالآتي : السياسات الاصلاحية فى ظل تطبيق التنظيمات ، الجامعة الاسلامية ، وسياسة التتريك والمركزية التى قادها نظام الاتحاد والترقى ، والدخول فى الحرب العالمية الأولى [٢٤٠] ومن الواضح ان هذه القنوات قد امتدت عبر مرحلتى العهد الحميدى ثم حكم الاتحاد والترقى مما يثير التساؤل عن الاختلافات بينها حول كيفية تنظيم العلاقة بين المركز العثمانى والولايات العربية وعواقبها فى مرحلة حرجة من تطور الأخيرة ومن تطور الاطماع الأوروبية حولها .

بعبارة أخرى : مامدى مسئولية سياسة التتريك والمركزية العثمانية؟ ولماذا فشلت فكرة الجامعة الاسلامية ؟ كذلك من الملاحظ أن بعض هذه السياسات وخاصة الجامعة الاسلامية لم تقتصر على مواجهة أوضاع القومية فى الشام فقط ولكنها كانت رد فعل للأطماع الاستعمارية فى العالم الاسلامى برمته .

وفيما يلى بعض التحليل للسياستين الأولى والثانية على أن يتم التعرض للأخريين مع المتغير الأوروبى .

أ - السياسات الاصلاحية في ظل التنظيمات :

سعت الحكومة العثمانية الى احكام السلطة المركزية على الولايات العربية منذ منتصف القرن ١٩م وتزامن ذلك مع تطبيق التنظيمات ولسنا هنا فى موضع البحث فى مدى وكيفية هذا التطبيق فى قطاعات التعليم والادارة والجيش والقضاء وغيرها ولكن يهمنا أساسا أمرين :

---

٢٤٠) أنظر تفاصيل هذه السياسات فى تعاقبها الزمنى فى .
- د. محمد السيد سليم مرجع سابق ، ص ص ١٦٨ - ١٨٩ .
- د. جمال زكريا قاسم . مرجع سابق ، ص ص ٨٣ - ٩٨ .
- حلمى احمد عبد العال شلبى : انتهاء الخلافة العثمانية ١٩٢٤ . رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، ص ص ١٠٥ - ١٧٢ .

- P. Mansfield : op . cit . PP. 18 - 33 .
- M.E Yapp . op . cit . PP 202 - 204
- L.C.Brown op cit . PP. 142 - 204

من ناحية مايتصل بنظم التعليم الحديثة وامتيازات الارساليات الاجنبية فى مجال التعليم وذلك نظرا لتأثيراتها الفكرية ، ومن ناحية أخرى مايتصل بمبدأ المساواة بين الرعايا دون تمييز بسبب الدين الذى ارتبط به مفهوم العثمنة والذى بلوره قادة التنظيمات فى محاولة أخيرة للحفاظ على تماسك الامبراطورية واحياء قوتها .

ولقد كان لهذين الامرين تأثير مزدوج على العلاقات العربية - التركية وذلك من خلال تأثيرهما على أوضاع الصفوة السياسية والحاكمة فى تركيا ذاتها وعلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى الشام .. كيف ؟ فلقد أدت الاصلاحات كما سبق ورأينا الى تكوين نخبة تركية مثقفة كان لتيار منها ميول علمانية حيث أراد تحويل الامبراطورية الى دولة مركزية عصرية ، ولذا برز اتجاه المركزية الذى أراد تشديد القبضة على الولايات وذلك فى ظل مبدأ العثمنة فى البداية ثم فى ظل الوطنية التركية بعد ذلك . وعلى العكس فان الاصلاحات - وخاصة فى مجال التعليم - لعبت دورا معاكسا على الصعيد العربى اذ تبلور الشعور العروبى والحركة العربية نحو طريق مخالف: اللامركزية فى البداية ثم الاستقلال ، ولهذا كانت المرحلة الأولى (العهد الحميدى) هى محصلة التزامن بين تأثير حركة الاحياء الثقافية العلمية العربية والتى لعبت مدارس ومعاهد الارساليات التبشيرية دورا فى تطويرها من ناحية وبين تأثير الصفوة التركية المساندة لفكرة العلمنة من ناحية أخرى . اما المرحلة الثانية التى تبلورت خلالها الأبعاد السياسية للحركة العربية فلقد تزامنت مع تأثيرات سياسات الاتحاد والترقى - كما سنرى .

ب - من الجامعة الاسلامية مع عبد الحميد الثاني الي المركزية والقومية التركية مع الاتحاد والترقي :

لم يكن قبول المسيحيين العرب لفكرة العثمنة فى المرحلة الأولى ورغبتهم فى ايجاد رابطة غير دينية بينهم وبين العرب المسلمين الا نتاجا لمناخ الاصلاحات العثمانية . ولكن فى نفس الوقت لم يقدر المسيحيون العرب على التصريح منذ البداية برغباتهم الاستقلالية بسبب قبول المسلمين العرب لفكرة اللامركزية وذلك فى وقت لم يكن مناخ العهد الحميدى يسمح بأكثر من هذا ولقد تبنى السلطان عبد الحميد أسلوبين متكاملين للحفاظ على تماسك الامبراطورية أثارا الجدل حول طبيعة حكمه وحقيقة نواياه وامكانياته لتحقيقها . الأسلوب الأول هو : مقاومة الفكرة العربية ومتابعة حركتها لوأدها ، وكان ذلك من بين أسباب اتهام العهد الحميدى بالاستبداد والتسلط وبالرغم من أن السلطان عبد الحميد - كما سبق ورأينا - بدأ خلافته بمساندة الاصلاحات الدستورية الا أنه لم يكن ليسمح بتطوير وتدعيم مؤسسات تمثيلية حقيقية .

اما الأسلوب الثاني : فهو فكرة الجامعة الاسلامية (٢٤١) التى كانت من أهم العوامل المناوئة لفكرة العروبة فى هذه المرحلة . ولقد ثارت اختلافات بين التحليلات حول تقييم دوافع عبدالحميد لتبنى هذه الفكرة وأهدافه من ورائها ومدى قدراته على توفير متطلبات تحقيق هذه الأهداف ، فنجد أن التوجهات الاسلامية تأخذ جانب السلطان حيث رأت أن فكرته كانت وسيلة لتجميع المسلمين لمواجهة الهجمة الشرسة التى تعرضت لها الامبراطورية ، كما ان الشعوب الاسلامية داخل وخارج الامبراطورية قد اتجهت للدولة العلية كقائد يحمى الأمة الاسلامية فى وقت اشتد فيه الخطر على مصيرها . وفى المقابل رأت توجهات أخرى أن هذه الفكرة لم تكن الا وسيلة لتدعيم مركزية حكم السلطان ولاحكام قبضته على أرجاء الامبراطورية ولزيادة شرعيته فى نظر المسلمين حيث أن فكرة الوحدة الاسلامية من المثاليات العزيزة على شعوبهم ، وبغض النظر عن التفاصيل التاريخية لتطور هذا المشروع وما اقترن به من اجتهادات فكرية حول قضية الوحدة والخلافة الاسلامية (٢٤٢) ، فانه يكفى أن نسجل الملاحظات التالية:

١ ـ هناك نوع من الاتفاق على قيام عبدالحميد ببعض الاصلاحات الهامة والدفاع عن بعض الحقوق الاسلامية الأساسية التى وان لم تمنع الامبراطورية من الانهيار الا أنها حافظت على البنيان المتهاوى لفترة أطول . وكان أهم هذه الانجازات خط سكة حديد الحجاز فى وقت بدأت تظهر فيه سلطة الشريف حسين

٢ ـ نظرا لقصور الوسائل المادية اللازمة لتحيق أهداف اتجه عبدالحميد الثانى الى الأساليب الدبلوماسية لمواجهة ضغط الدول الأوروبية وكانت فكرة الجامعة الاسلامية فى صميم دبلوماسيته الاسلامية الموجهة ليس للدول الغربية فقط ولكن للمسلمين فى أرجاء أخرى . فى أواسط آسيا تحت حكم الروس ، وفى شمال أفريقيا الذى تحتله فرنسا ، وفى الهند والتى تحتلها بريطانيا . ولقد ساند سياسته هذه التقارب مع ألمانيا لموازنة النفوذين الفرنسى والبريطانى وذلك فى وقت سمحت فيه حالة التوازنات الأوروبية بذلك مع اتجاه ألمانيا بعد وحدتها للتوسع خارج أوروبا .

٣ ـ لم تمنع سياسة عبدالحميد الاسلامية ـ وخاصة فى ظل فشل الاصلاحاته الاقتصادية والعسكرية فى أحياء القوة العثمانية ـ من نمو المعارضة لحكمه وخاصة فى داخل تركيا حيث بدأت حركة تركيا الفتاة تطوراتها وصولا الى انقلاب الاتحاد

---

٢٤١) وحول الجامعة الاسلامية بصفة خاصة انظر .

– د. عبد العزيز الشناوى . مرجع سابق . ج٢ ، ص ص ١١٨٠ – ١٢٣٨ .

– د. احمد عبد الرحيم مصطفى صول التاريخ العثمانى . مرجع سابق، الفصل الثامن – الفصل التاسع.

٢٤٢) سيتم التعرض لهذه الأبعاد الفكرية فى الجزء الخاص بالفكر السياسى.

والترقي واقصاء الخليفة ١٩٠٨م . ومن ناحية أخرى وان لم تظهر ثورات فى البلاد العربية بسبب محاصرة السلطان للحركة العربية الا أن ردود الفعل من جانب المفكرين والساسة اتخذت أبعادا متنوعة فى أرجاء العالم الاسلامى .

ومع سقوط عبدالحميد الثانى وسياساته الاسلامية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ذهبت المطالب العربية السياسية الاستقلالية الى مدى بعيد وذلك بعد تقهقر التيار الديني الاسلامى الذى كان يساند القيادة العثمانية للعالم العربى ، وفى ظل سياسات الاتحاد والترقي - وبدون الدخول فى تفاصيل تطور سياسات الاتحاد والترقى الداخلية والخارجية - فيمكن القول أن الاختلافات بين تيارات الصفوة التركية الحديثة حول المركزية واللامركزية وحول الاسلامية أو القومية انتهت بانتصار اتجاه المركزية وتغلب اتجاه القومية الطورانية . وكذلك وبدون الدخول فى تفاصيل تطور الحركة العربية السرية والعلنية وهى الحركة التى تعددت جماعاتها وتنظيماتها من حيث درجة قبولها للحكم العثمانى أو رفضه ، فانه يجدر التوقف عند بعض الاشكاليات البحثية التى تثيرها القراءة النقدية المقارنة لمصادر مختلفة التوجهات . وهى تتلخص فيما يلى :

تختلف المصادر حول درجة المسئولية التى تضعها على سياسات التتريك التى اتبعها الاتحاد والترقى حيث أدت التى التطور فى الحركة العربية من حركة فكرية أساسا ذات مطالب سياسية محدودة الى حركة سياسية ذات مطالب استقلالية انفصالية .

فمن ناحية فلقد أبرزت مصادر عروبية أن ١٩٠٨م كان نقطة تحول بسبب التوجيهات العلمانية العرقية لدى الاتحاد والترقى والتى بينت للعرب انهم لايواجهون فقط القوى الأوروبية ولكن الترك .

ومن ناحية أخري فان مصادر غربية رأت انه حتى ١٩١٤ لم تكن النوايا الاستقلالية قد ظهرت بعد حيث تغلبت فى مؤتمر باريس ١٩١٣م مطالب اللامركزية على مطالب الاستقلال وان الوضع لم يتغير الا بعد فشل المفاوضات حول نتائج هذا الموتمر ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ولذا فانه بعد أن كان بديل تحدى العرب للسلطة العثمانية يبدو بديلا غير رشيد فانه برز مع اتجاه الحركة العربية بقيادة الشريف حسين الى التعاون مع الأوربيين ضد الدولة العثمانية حين دخلت الحرب العالمية الأولى . كما ترى هذه المصادر أيضا أن القومية الطورانية ليست لصيقة بالاتحاد والترقى لأن السياسة الرسمية العثمانية ظلت العثمنة ولأن الأتراك العثمانين كانوا دائمى الاستخدام للتركية كلغة رسمية ولذا كان اختلاف سياسة الاتحاد والترقى اختلافا من حيث الدرجة . فأمام الهزائم التى حاقت بنظام الاتحاد منذ ١٩٠٨م (وخاصة الحرب البلقانية

(١٩١١م ـ ١٩١٧م) اضطر الى احكام قبضته على الولايات العربية باعتبارها الولايات المتبقية للامبراطورية .

ومن ناحية ثالثة : يبرز اتجاه ثالث (وهو الاتجاه الذى يميز بوضوح بين مواقف المسيحيين العرب والمسلمين العرب وبين العثمنة والاستقلال) كيف ان تدخل الدول الأوروبية عن طريق استغلال الخلافات الطائفية كان فى خلفية بعض الجماعات المسيحية (من غير المارون) التى قبلت العثمنة ثم القومية كسبيل لمقاومة التدخل والسيطرة الأوروبية والحفاظ على وجودها فى نطاق أغلبية مسلمة عربية وذلك على أساس أن التأكيد على الهوية العربية انما هو وسيلة للحفاظ على وحدة سوريا ووسيلة لمواجهة الغزو الثقافى والتدخل الاجنبى طالما لاتستطيع الدولة العثمانية التصدى لذلك بمفردها .

٢ - المتغير الأوروبى : من التأثير غير المباشر الى اقتسام الشام فى ظل الانتداب :

لم يكن انتهاء الحكم العثمانى فى ولايات المشرق العربية مرجعه التطورات الداخلية فى هذه الولايات تحت تأثير الحركة العربية أو تحت تأثير السياسات العثمانية فى العهد الحميدى ومرحلة الاتحاد والترقى أساسا بقدر مارجع بدرجة كبيرة أيضا الى صراع القوى الكبرى وتوظيفها لهذه التطورات الداخلية . فالانقسامات الاسلامية - الاسلامية تزيد وطأتها وحدتها وعواقبها كلما ثقلت وطأة التدخل الخارجى .

هذا ويمكن أن نميز بين قناتين لتأثير المتغير الأوروبى على الحركة العربية وعلى العلاقات العربية - التركية قبل وخلال الحرب العالمية الأولى . وتبين القناتان اختلاف هذا النمط من التأثير بالمقارنة بالتأثير على البلقان .

أ- القناة الاولي : تتمثل فى المعاهد والمدارس التعليمية والارساليات التبشيرية التى أنشأتها الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات . ولقد لعبت هذه المؤسسات دورا فى تكوين الصفوة التى ساهمت فى الاحياء القومى العربى ثقافيا ثم فى قيادة المطالب السياسية القومية العربية .

وبهذا الصدد نشير الى الملاحظات التالية :

من ناحية : يسود اتجاه بين المصادر العربية والغربية على حد سواء أن هذه المؤسسات قد لعبت دورا هاما فى الاحياء الثقافى العربى الذى كان البذرة الأولى لحركة القومية العربية ، ومع ذلك ترفض بعض المصادر (٢٤٣) مقولة ان الوعى بالقومية العربية هو نتاج مدارس التبشير وذلك على أساس أن هذه المدارس أثرت على

(٢٤٣ - M.E.Yapp : op . cit . PP. 202 - 204 .

المسيحيين فقط وليس على العرب المسلمين وعلى أساس أن من تحدث من المسيحيين عن استقلال سوريا تحت راية العروبة لم يتحدث باسم جماعات مسيحية بقدر ماتحدث باسمه ومن اجل دفع مصالح فرنسية (اشارة الى نجيب عازورى) .

ومن ناحية اخري لم تتسم اتجاهات الصفوة المسيحية التى تعلمت فى هذه المؤسسات وارتبطت بها بالتطابق بين مواقفها نحو شكل العلاقة مع الدولة العثمانية ، ومن أبرز الامثلة على ذلك الفارق بين رؤى نجيب عازورى القومية – الانفصالية وبين رؤى بطرس البستانى السابق توضيحها . ومع ذلك يظل بينهما قاسم مشترك يميزهما وهو أسسهما العلمانية التى لاتنطلق من الرابطة الدينية .

ب – **القناة الثانية** : ذات طبيعة سياسية عسكرية ومحورها الصدام المباشر مع أدوات الدولة العثمانية فى مواجهة الهجمة الأوروبية ، وعلى رأسها فكرة الجامعة الاسلامية ، حيث تولى ساسة وقادة الفكر فى بريطانيا الهجوم عليها وتشويهها . ثم كان هناك الاستمرار فى عملية الاقتطاع والحاق الهزائم بالعثمانيين سواء فى العهد الحميدى (احتلال مصر وتونس والسودان) ، أوفى ظل الاتحاد والترقى (نتائج الحرب البلقانية ثم احتلال ايطاليا ليبيا) . ولقد وجه هذا الهجوم العسكرى ضربة قاصمة لنظام الاتحاد والترقى الذى اتجه بدوره الى احكام المركزية والى سياسات التتريك التى ادت بدورها الى تحول المطالب العربية بنوع من اللامركزية الى مطالب استقلالية.

وهنا بدأ تفاعل خطير مباشر بين الحركة العربية وبين القوى الأوروبية يبين كيفية توظيف الأخيرة الأوضاع القائمة لتحقيق أهدافها النهائية تجاه الدولة العثمانية . وذلك حين بدأت القوى والتنظيمات العربية الاتصال بالقوى الأوروبية طلبا لمساعدتها فى القضاء على الحكم التركى ، ثم وصولا الى نشاط هذه القوى وخاصة بريطانيا وفرنسا لتشجيع الحركات العربية وخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى واشتراك الدولة العثمانية فيها وهنا كانت الاستجابة لمبادرة الشريف حسين . بعبارة أخرى بعد أن وظفت القوى الأوروبية الصراعات الطائفية لتتمكن من التدخل بدرجة أكبر فى الشام اتجهت الى شيوخ الحجاز [٢٤٤] .

---

٢٤٤) انظر التفاصيل فى :
– د. على محافظة ، مرجع سابق .
– د. جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ – ١٩٩

- M.E.Yapp : op . cit . 260 - 264 .
- L.C.Brown : op . cit. PP. 113 - 122 .
- P.Mansfield : op . cit . PP. 35 - 62 .
- P.M.Holt et.al. (ed) : op. cit. PP. 389 - 393 .

ولسنا هنا بالطبع بصدد اعادة عرض التاريخ الدبلوماسي لهذه السنوات الحاسمة فى تاريخ العرب والتى زخرت بها كتب التاريخ الحديث للمنطقة العربية ولكن يكفى استخلاص النقاط التالية :

أولا : كان دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء يعد نهاية توظيف السياسة البريطانية لدور تركيا فى صراعها مع القوى الكبرى حول اقتسام باقى أرجاء الامبراطورية العثمانية فكان هذ الدخول يعنى ، فى نظر بريطانيا [٢٤٥] ، أن الدولة العثمانية قد حكمت على نفسها بالاعدام ومن ثم كان يعنى بداية تحرك بريطانيا لتصفية هذه الدولة وهو الأمر الذى كان يقتضى بدوره الانتصار عليها مع الاعداد خلال الحرب لعملية التصفية والاقتسام .

ثانيا : دعى السلطان العثمانى عقب الدخول فى الحرب جميع المسلمين الى الجهاد ضد الحلفاء وأعلن الغاء الامتيازات الاجنبية . ولذا فان تخطيط انجلترا وفرنسا لتقسيم الاراضى العثمانية بعد الانتصار عليها كان يتطلب مواجهة نفوذ السلطان لدى رعاياه من المسلمين . فلقد كان اهتمامهما بالقدرة العسكرية التركية أقل من اهتمامهما بنفوذ الخليفة على ملايين المسلمين فى شمال افريقيا الفرنسية والهند البريطانية وفى وسط أسيا الروسية حيث قد يترتب على هذه الدعوة للجهاد قيام المسلمين ضد حكامهم الأوروبيين .

ثالثا : تحركت فرنسا بقوة فى شمال أفريقيا باستغلال أدوات مختلفة للنيل من توحد المسلمين من وراء خليفتهم وذلك بالترويج لسقوط الأتراك وبتمجيد أعمال الحلفاء وباظهار تعاطف أهل المغرب العربى مع الشريف حسين فى خروجه على تركيا كذلك لجأت فرنسا وبريطانيا فى مناطق احتلالهما للتصدى للاتجاهات التى أبدت ميلا للدولة العثمانية لاحكام القبضة على هذه المناطق .

رابعا : وجهت بريطانيا وفرنسا اهتماما بالحركة على صعيد المشرق العربى اكثر من اهتمامها بالحركة فى مصر وشمال أفريقيا . وكان الشريف حسين فى هذه المرحلة (بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م) بين خيارين اما الاستجابة لدعوة الجهاد أو الاندفاع نحو الحلفاء . وفى نفس الوقت الذى أرجأ فيه اتخاذ الخيار الحاسم كان يستكشف نوايا بريطانيا التى قدمت له خلال التفاوض بينهما وعودا هامة شجعته على اتخاذ قراره بالثورة ضد الحكم العثمانى على أمل الاستقلال وتكوين دولة عربية موحدة بعد انتهاء الحرب واعلانه خليفة للمسلمين ، وهو الأمر الذى لم يتحقق . فبدلا من الوحدة والاستقرار والرخاء التى أرادتها الحركة العربية من خلال الانفصال عن الاتراك لم تجد الا فوضى وانهيار جديدين نتيجة اقتسام القوى الكبرى لأراضى المشرق العربى فى ظل تسويات الحرب العالمية الأولى وتحت غطاء الانتداب .

---

٢٤٥) ادوراد كوك . تلخيص اسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية (المدونة فى المكاتبات الرسمية المنشورة عن نظارة الخارجية البريطانية بلندن) .
(راجع الترجمة الفرنسية لهذه المكاتبات الصادرة عن دار نشر Harison et fils . Londre 1915)

خامسا : كانت اتفاقية سايكس – بيكو أول ضربة لآمال الشريف حسين . وكانت محصلة التوفيق بين مصالح القوى الأوروبية الكبرى المتنافسة على المنطقة . ولقد أكدت هذه الاتفاقية – التى تمثل نموذجا على دبلوماسية القوى الكبرى السرية – مبدأ خطيرا وهو رفض هذه القوى وحدة هذه المنطقة فى دولة واحدة والاصرار على تجزئتها واقتسامها .

سادسا : استمر الشريف حسين فى خطه ولم يغيره بالرغم من توالى أحداث واضحة وجلية من حيث خطورتها ولكنها لم تثر لديه الا مجرد شكوك ، حيث استجاب لجهود الحلفاء لاخمادها وتسكينها والايحاء بعكسها . والنماذج على ذلك كثيرة . فمن ناحية تلكأت الدول الحليفة فى الاعتراف بالشريف حسين ملكا على البلاد العربية حين نودى به كذلك فى ١٩١٦/١١/١م ولم تعترف به الا ملكا على الحجاز . وعكست مبرراتها لهذه المواقف أول اعتراف رسمى من الحلفاء بتجزئة آسيا العربية التى كان الشريف قد أعلن ثورته من أجل استقلالها ووحدتها ، واكتفى الشريف بالاحتجاج على ذلك الموقف الذى تضمن أيضا تحذيرا بعدم ترشيح نفسه للخلافة الاسلامية . ثم حاول التكيف والتعايش معه . ومن ناحية أخرى وحين كشفت الثورة البلشفية عن الاتفاقيات السرية بين الحلفاء والتى كان الشريف حسين لايعلم بها استجاب الشريف حسين لردود بريطانيا على استفساراته وهى الردود التى أكدت على وجود دسائس تركية تريد الوقيعة بين العرب والحلفاء وعلى التزام بريطانيا بالدفاع عن الشعوب العربية فى جهادها الرامى الى بناء عالم عربى يسود فيه القانون والشرع بدلا من الظلم العثمانى وتحل فيه الوحدة محل المنافسات المصطنعة التى يثيرها الاتراك، ومن ناحية ثالثة : لم يتعد رد الشريف حسين لوعد بلفور أكثر من استيضاح بريطانيا التى أكدت له أن الاستيطان اليهودى لن يتم الا فى حدود مايتفق وحرية السكان العرب السياسية والاقتصادية (٢٤٦) ، ومن ناحية رابعة بنزول القوات الفرنسية على الساحل

---

٢٤٦) كان رد فعل الدولة العثمانية مختلفا ويدخل فى سياق الموقف العثمانى من الحركة الصهيونية منذ نشأتها ومنذ اتصالاتها الاولى بالسلطان عبد الحميد الثانى وتآمراتها ضده بعد فشل جهودها حياله ودورها فى ظل الاتحاد والترقى . وحول تفاصيل السياسة العثمانية تجاه فلسطين انظر على سبيل المثال :

– ليلى عبد اللطيف احمد . موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود فى فلسطين . دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٧ .

– حسان على . موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ – ١٩٠٩) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، قسم التاريخ ، جامعة الاسكندرية .

– د. عبد العزيز الشناوى مرجع سابق . ج٢ ، ص ص ٩٦٦ – ١٠٢٧ .

– د. محمد عبد الرؤف سليم "فلسطين فى العلاقات الامريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الأولى" . المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ ، ص ص ١٨٠ – ١٩٨ .

– ، السلطان عبد الحميد الثانى وفلسطين .

- Yossef Katz : "Paths of Zionist Political Actions in Turkey 1882 - 1914 : The Plan of Jewish Settlement in Turkey in the Young Turks Era" . International Journal of Turkish Studies
Vol. 4 . No. 1 . Summer 1987 . PP 114 - 135 .53 - 54

– د. جمال زكريا قاسم مرجع سابق ، ص ٦١٥ .

السـورى فى اكتـوبر ١٩١٨م وبتـقـسيم بلاد الشـام الى ثلاث مناطق عسكرية ومع احتجاج العرب مرة أخرى عاد التسكين الأوروبى من جديد ، حيث أكد بيان فرنسى - بريطانى مشترك على نية تأمين درجات من الحكم الذاتى حتى يتم تحريرهم نهائيا من الاضهاد التركى ومن ثم تتكون حكومات قومية فى الأراضى التى يقوم بتحريرها الحلفاء فى الشام والعراق ، بعبارة أخرى يتضح من هذه النمـاذج مـدى غمـوض والتبـاس مبررات الحلفـاء نظرا لحرصـهم على أمر أسـاسى وهو مـجـرد اسـتمـرار الشـريف حسين فى ثورته حتى ينتـهوا من أمر الأتراك عسكريا ، كمـا يتـضح أنه أضـحى من الصـعب على الشـريف ان يتـراجع عن ثورته ، وأيا كـان تقـيـيم نواياه وقدراته الحقيـقـية فلقد اختلفت المصادر حول هذا التقييم : مـابين اتهامه بالخيانة للاسـلام فى سـبـيل مطامـحـه فى الزعـامـة ، ومـابين عـدم علمـه بالمفـاوضـات السـرية الفرنسية الريطانية ، ولكن وبغض النظر عن معرفته بهذه المفاوضات فمن الواضح أنه كـان يدرك فى البـداية أن مطالبـه قـد وصلت الى أقـصى درجـاتهـا وان بريطانيـا قـد لاتوافق عليها جميعا ، ولكن توالى الأحداث المشار اليها عاليا لم يقلل من ثقته بأن بريطانيا ستدافع عن مصـالح العرب ، وهذا هو الخيار الخاطىء أيا كانت مصـداقية مبرراته ودوافعه الاضطرارية ، هذا ولقد أوضحت مصـادر غربية عدة كيف أن توظيف بريطانيا للحركة العربية قد تم من خلال التلاعب بمطـامـع القيادة العربية ، وكان هذا التوظيف نتاج مـحـصلة التفاعل بين تيارين فى الدبلومـاسـية العـربية أحدهمـا يمثل مصـالح حكام الهند كان يرفض تكوين دولة عربية مـتـحدة ومسـتقلة والآخـر (المكتب العربى فى الوزارة البريطـانية) يقبل هذا التكوين . ولقد قام التوظيف البريطانى على التلاعب بالخلافات العربية ـ الهاشمية والهاشمية ـ السعودية . هذا ولقد تساءلت هذه المصادر الغربية هل خذلت بريطانيا عملاءها ولماذا؟

سابعا : وعلى ضوء المصـادر الغربية التى أوضـحت اعتراف فرنسـا وبريطانيا بمدى الفائدة التى حققها الحلفاء ـ سياسيا وعسكريا ـ من وراء ثورة الشريف حسين (النيل من مصداقية دعوة السلطان للجهاد ، تحويل قدر كبير من موارد تركيا العسكرية نحو الحجاز والشام) ، وعلى ضوء النتيجة التى حققتها الثورة العربية بالمقارنة بأهدافها الاصلية فان السؤال التالى طرح نفسه على عديد من الباحثين : ماذا كان سيحدث لو حـارب العرب الى جانب الأتراك فى الحرب العـالمـيـة الأولى ؟ هل كـان سيـحـدث لهم أسوأ مما حدث بعد هزيمة الأتراك واقتسام أراضيهم تحت ماسمى الانتداب ؟.

ثامنا : ومع انتـهـاء حكم الأتراك للعرب والذى اسـتـمـر أربعـة قـرون ومـع تسـويات الحرب العـالمية بدأ فى قلب الامبراطورية المنهارة ذاتها فى الأناضـول معركة جديدة

ليس لتصفية الوجود التركى فى أرجاء العالم ولكن لتصفية الخلافة الاسلامية فى عقر دارها . وكانت تفاعلات اتاتورك مع القوى الأجنبية من أجل تحرير الأناضول من قوات الاحتلال البريطانى والفرنسى ثم تفاعلات مع القوى الداخلية بعد اتمام هذا التحرير آخر حلقات المواجهة بين الدولة العثمانية مركز ثقل العالم الاسلامى - ولو بدرجات مختلفة - عبر سبعة قرون وبين الغرب المسيحى. وكان اعلان الجمهورية التركية حلقة جديدة فى تاريخ هذه المنطقة كما كانت نتائج تسويات الحرب بالنسبة للعرب حلقة جديدة فى تاريخهم الداخلى والخارجى .

المراجع

أولاً المراجع العربية : -

١- الكتب العربية

١ - د. ابراهيم العدوى : التاريخ الإسلامى : آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية. مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٦ .

٢ - أحمد توفيق المونى : كتاب الجزائر . القاهرة . دار المعارف ١٩٦٣ . الطبعة الثانية .

٣ - د. أحمد طربين : اصول تباين مواقف الدول الأوربية حيال المسألة السورية اللبنانية (١٨٦٠ - ١٨٦١) .

٤ - د. أحمد عبدالرحيم مصطفى : تاريخ العرب الحديث منذ الغزو العثمانى وحتى الوقت الحاضر . القاهرة ١٩٦٢ .

٥ - ____________ : علاقات مصر بتركيا فى عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) . القاهرة : دار المعارف ١٩٦٧ .

٦ - ____________ : أصول التاريخ العثمانى . الطبعة الثانية دار الشروق : القاهرة . ١٩٨٢ .

٧ - ____________ : « العرب فى ظل الرابطة العثمانية » فى : صفى الدين أبوالعز (اشراف) : العلاقات العربية التركية . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية . ١٩٩١ .

٨ - د. أحمد عزت عبدالكريم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . القاهرة : دار المعارف . ١٩٧٤ .

٩ - أحمد محمد الساداتى . أفغانستان والسيد جمال الدين الأفغانى . ١٩٦١. الطبعة الأولى .

١٠ - د. أحمد محمود الساداتى : تاريخ الدول الإسلامية بآسيا وحضارتها . القاهرة : مكتبة نهضة الشرق . ١٩٨٧ .

١١ - ادوراد كوك · تلخيص اسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية (المدونة فى المكاتبات الرسمية المنشورة عن نظارة الخارجية البريطانية بلندن) .

١٢ - د. أرجمند كوران . السياسة العثمانية تجاة الاحتلال الفرنسى للجزائر . ترجمة . د. عبدالجليل التميمى . ١٩٧٤ . الطبعة الثانية .

١٣ – أرنولدتويبنى : العالم الاسلامى والغرب . بيروت : منشورات المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر . ١٩٦٠ .

١٤ – أعمال المؤتمر العالمى الثالث للدراسات الموريسكية الاندلسية ، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية ، زغوان : ١٩٨٩ .

١٥ – « الامتيازات الأجنبية فى الممالك العثمانية » . المقتطف . ٥ ذو الحجة ١٣٣٢هـ/ نوفمبر ١٩١٤ . مجلد ٤٥ . جزء ٥ .

١٦ – أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . الجزء الأول . تاريخ الاستعمار الانجليزى فى بلاد العرب . الجزء الثانى ، تاريخ الاستعمارين الفرنسى والايطالى فى بلاد العرب .

١٧ – أمين شاكر ، سعيد العريان ، محمد مصطفى عطا : تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان الى خلفاء آل اتاتورك . القاهرة : دار المعارف . ١٩٥٥ .

١٨ – أنطونيو دومينقيز هورتز ، وبرنارد بنثنت : تاريخ مسلمى الاندلس الموريسيكيون . ترجمة عبدالعال طه . قطر : دار الإشراق . ١٩٨٨ .

١٩ – د. بديع جمعة : د. أحمد الخولى : تاريخ الصفويين وحضارتهم بيروت . دار الرائد العربى . الطبعة الأولى ١٩٧٦ .

٢٠ – برنارد لويس . « السياسة والحرب فى الاسلام » فى : شاخت وبوزورث : تراث الاسلام . ترجمة محمد زهير . عالم المعرفة . ١٩٨٧ .

٢١ – بيير رينوفان · تاريخ العلاقات الدولية (١٨٥ – ١٩١٤م) ترجمة : د.جلال يحى : القاهرة : دار المعارف ١٩٦٨ .

٢٢ – تلخيص التاريخ العثمانى . تعريب : شاكر الحنبلى · المكتبة الهاشمية . القاهرة · ١٣٣١هـ .

٢٣ – توماس ارنولد : الدعوة الى الاسلام . ترجمة د. حسن ابراهيم حسن .

٢٤ – د. جابر ابراهيم الراوى : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية . ١٩٧٠ .

٢٥ – د. جمال الدين الشيال : تاريخ دولة اباطرة المغول الاسلامية فى الهند . الاسكندرية · منشأة المعارف ، ١٩٦٨ .

٢٦ – د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى دراسة لتاريخ الامارات العربية فى عصر التوسع الأوربى الأول . ١٥٠٧ – ١٨٤٠م . القاهرة : دار الفكر العربى.

٢٧ – ـــــــــــــــــــ : دراسة لتاريخ الامارات العربية فى عصر التوسع الأوربى الأول (١٥٠٧ – ١٨٤٠م) . القاهرة : دار الفكر العربى .

٢٨ – ـــــــــــــــــــ : « الخروج العربى عن الدولة العثمانية » فى : د.رؤوف عباس (محرر) : العلاقات العربية التركية .

٢٩ – د. جهادة عودة : « السلوك الخارجى لمصر . دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير (١٨٦٠م – ١٧٧٢م) ومحمد على باشا (١٨٠٥م – ١٨٤٨م)» فى : د.على الدين هلال (محرر) دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون الى أنور السادات . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية . ١٩٨٧ .

٣٠ – جورج كيبرك :موجز تاريخ الشرق الأوسط . ترجمة عمر الاسكندرانى ود. حسين سليم : مركز دراسات الشرق الأوسط . القاهرة : ١٩٧٥ .

٣١ – حافظ وهبة . جزيرة العرب فى القرن العشرين . القاهرة : ١٩٣٦ .

٣٢ – حسين لبيب : تاريخ الاتراك العثمانيين . القاهرة : مطبعة الواعظ ١٩١٧.

٣٣ – ـــــــــ : تاريخ المسألة الشرقية . القاهرة : مكتبة الجمعية الملكية للدراسات التاريخية . ١٩٢١.

٣٤ – حسين مؤنس : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، مطبعة حجازى ، القاهرة : ١٩٨٣ . الطبعة الثانية .

٣٥ – د. خيرية قاسمية : روسيا القيصرية والمشرق العربى .

٣٦ – د. رأفت الغنيمى الشيخ : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . القاهرة : دار الثقافة ١٩٨٦ .

٣٧ – د. رجب محمد عبدالحليم : العلاقات السياسية بين مسلمى الزيلع ونصارى الحبشة فى العصور الوسطى . القاهرة : دار النهضة العربية . ١٩٨٥ .

٣٨ – روبير شينرب : تاريخ الحضارات العام (القرن ١٩) المجلد السادس ببيروت / باريس : دار منشورات عويدات . ١٩٨٧ . الطبعة الثانية .

٣٩ – د. رؤوف شلبى : الاسلام فى ارخبيل الملايو ومنهج الدعوة الى الله . ١٩٨٢ . الطبعة الثانية .

٤٠ – زاهر رياض : شمال أفريقيا فى العصور الحديثة . القاهرة : مكتبة الانجلو . ١٩٦٧ .

٤١ – ساطع الحصري : الدولة العثمانية والبلاد العربية . بيروت : دار العلم للملايين . ١٩٦٠ . الطبعة الثانية .

٤٢ – د. سمعان بطرس فرج الله . العلاقات السياسية . الدولية في القرن العشرين . القاهرة : الأنجلو المصرية . ١٩٨٠ . الطبعة الثانية .

٤٣ – د. سيار الجميل : الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث . مؤسسة الأبحاث العربية . ببيروت ١٩٨٩ .

٤٤ – د. سيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن (١٥٣٨م – ١٦٣٥م)، القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية . الطبعة الثالثة ١٩٧٧ .

٤٥ – شكيب ارسلان : خلاصة تاريخ الاندلس ، ببيروت : دار مكتبة الحياة . ١٩٨٣ .

٤٦ – شوقي أبوخليل : عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الاسلامي . دمشق: دار الفكر ١٩٨٧م .

٤٧ – د. صبحي لبيب : « الفندق : ظاهرة سياسية (اقتصادية قانونية)» . في : د. رؤوف عباس (محرر) · مصر وعالم البحر المتوسط . دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع . القاهرة . ١٩٨٦ .

٤٨ – د. صلاح العقاد: المغرب في بداية العصور الحديثة . القاهرة : منشورات معهد الدراسات العربية . ١٩٦٣ .

٤٩ – د. شوقي عطا الله الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن ١٩ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٤.

٥٠ – د. ضياء الدين الريس . تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة ١٧٤٤م – ١٩٢٤م .

٥١ – طارق البشري :اشكالية الشريعة الاسلامية والحداثة في المجتمع المعاصر . ندوة اشكالية التحيز. رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد . القاهرة ١٥ – ١٧ شعبان ١٤١٢هـ / ١٩ – ٢١ فبراير ١٩٩٢ . المعهد العالي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين .

٥٢ – عادل البشتاوي : الاندلسيون المواركة . القاهرة . ١٩٨٣ . الطبعة الأولى.

٥٣ – د. عبدالحميد البطريق : تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا . منشورات جامعة الرياض . الرياض : ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

٥٤ – عبدالحميد الثانى : مذكراتى السياسية (١٨٩١ – ١٩٠٨م) . بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٩٨٦ . الطبعة الخامسة .

٥٥ – د. عبدالرحيم عبدالرحمن : الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥ – ١٨١٨ . القاهرة : دار الكتاب الجامعى ١٩٧٩. الطبعة الثالثة .

٥٦ – ـــــــــــــــــ : تاريخ العرب الحديث والمعاصر . القاهرة : دار الكتاب الجامعى . ١٩٨٦ . الطبعة الرابعة .

٥٧ – د. عبدالعزيز سليمان : دراسة فى دبلوماسية المؤتمرات (مؤتمر ارضروم ١٨٤٣ – ١٨٤٤) . القاهرة : دار الفكر العربى . ١٩٧٤ .

٥٨ – د. عبدالعليم أبوهيكل : المشرق العربى من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى . القاهرة : دار الثقافة العربية . د.ت.

٥٩ – د. عبدالمجيد عابدين ، اسماعيل البخارى . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية . ١٩٧٠ .

٦٠ – د. عبدالمنعم النمر : تاريخ الاسلام فى الهند . القاهرة : دار العهد الجديد . ١٩٥٩ .

٦١ – د. عبدالوهاب بكر : مصر العثمانية فى النصف الثانى من القرن ١٨ . القاهرة . دار المعارف . ١٩٨٢ .

٦٢ – عبده بدوى : حركة الاسلام فى افريقيا . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . ١٩٧٠ .

٦٣ – د. على حسن الخربوطلى : الاسلام والخلافة : دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت ١٩٦٩ .

٦٤ – د. عمر عبدالعزيز : تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ – ١٩٤٤) بيروت : دار النهضة العربية . ١٩٨٤ .

٦٥ – د. فاروق عثمان اباظة : اثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثناء القرن ١٦ . القاهرة : دار المعارف . ١٩٨٤ .

٦٦ – ـــــــــــــــــ : الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢ – ١٩١٨) القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٦ .

٦٧ – ف. بارتولد · تاريخ الحضارة الاسلامية . ترجمة حمزة طاهر . القاهرة : دار المعارف . ١٩٨٣ . الطبعة الخامسة .

٦٨ – فؤاد حسنى حافظ : تاريخ الشعب الأرمنى منذ البداية وحتى اليوم . القاهرة : ١٩٨٦ .

٦٩ – كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية . ترجمة : نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي . دار العلم للملايين . ببيروت : ١٩٤٩ . الجزء الثالث .

٧٠ – ل. ا . سيديو : تاريخ العرب العام . ترجمة عادل زعيتر . القاهرة : دار احياء الكتب العربية . ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

٧١ – لوى كارديا اوى : الموريسكيون الاندلسيون والمسيحيون (المجابهة الجدلية ١٤٩٢ – ١٦٤٠) . تعريب وتقديم : د. عبدالجليل التميمى . منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية . زغوان : ١٩٨٩ .

٧٢ – ليلى عبداللطيف احمد : موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود فى فلسطين . القاهرة : دار الكتاب الجامعى . ١٩٨٧) .

٧٣ – د. مجيد خدورى : الحرب والسلام فى شرعة الاسلام . الدار المتحدة للنشر . بيروت : ١٩٨٣ .

٧٤ – د. محمد اسماعيل الندوى . تاريخ الصلات بين الهند والبلاد العربية . بيروت : دارالفتح للطباعة . د.ت .

٧٥ – د. محمد السيد سليم : العلاقات بين الدول الاسلامية . الرياض · منشورات جامعة الملك سعود . ١٤١٢هـ .

٧٦ – محمد العروسى المطوى · الحروب الصليبية فى المشرق والمغرب . تونس : دار الغرب الاسلامى . ١٩٨٢ .

٧٧ – محمد جميل بيهم : فلسفة التاريخ العثمانى . مطبعة مكتبة صادر . بيروت : ١٩٥٢ .

٧٨ – محمد حسن العيداروس · السياسة العثمانية تجاه الخليج العربى .

٧٩ – د. محمد عبداللطيف البحراوى : فتح العثمانيين عدن . القاهرة : دار التراث . د.ت .

٨٠ – د. محمد عبداللطيف هريدى : الحروب العثمانية – الفارسية وأثرها فى انحسار المد الاسلامى عن أوربا . القاهرة : دار الصحوة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٨١ – محمد عبدالمجيد العبد : الاسلام والدولة الاسلامية فى الهند ١٩٣٩ . الطبعة الأولى .

٨٢ – د. محمد عبدالمنعم الواقد : الغزو العثمانى لمصر . مؤسسة شباب الجامعة . الأسكندرية : د.ت .

٨٣ – محمد على الغتيت : الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب السويس.

٨٤ – د. محمد عمارة : العروبة فى العصر الحديث . بيروت : دار الوحدة. ١٩٨١ . الطبعة الثالثة .

٨٥ – محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية . تحقيق د. احسان حقنى . دار النفائس . بيروت : الطبعة الأولى . ١٤٠٨ – ١٩٨٨ .

٨٦ – محمد كرد على : خطط الشام . دمشق : المطبعة الحديثة . ١٣٤٣هـ .

٨٧ – د. محمد مصطفى رمضان : العالم الاسلامى فى التاريخ الحديث والمعاصر . الجزء الاول . القاهرة . مطبعة الجبلاوى . ١٩٨٥م .

٨٨ – محمود ثابت الشاذلى : المسألة الشرقية دراسة وثائقية فى الخلافة العثمانية (١٢٩٩م – ١٩٢٣) . القاهرة : مكتبة وهبة . الطبعة الأولى ١٩٨٩ .

٨٩ – مصطفى كامل : المسألة الشرقية . القاهرة : مطبعة الأداب ١٨٩٨ .

٩٠ – د. وجيه كوثرانى : تكوين الجغرافيا السياسية الاسلامية فى العصر الحديث . العامل الخارجي والصراع الداخلى . ندوة الجغرافيا السياسية للاسلام . العلاقات العربية الاسلامية (١) مركز دراسات العالم الاسلامى .

٩١ – ــــــــــــ . الفقيه والسلطان . المركز العربى الدولى . القاهرة . ١٩٩٠ .

٩٢ – نصرالدين عبدالحميد نصر : مصر وحركة الجامعة الاسلامية . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٤ .

٢ – الدوريات العربية :

١ – د. شوقى عطا الله الجمل : محمد الغباشى وجهاده ضد الاسبان والبرتغال (١٠٥١هـ – ١٦٤١م) . مجلة الدراسات التاريخية .

٢ – د. فؤاد المرسى خاطر : « الصراع الروسى العثمانى وأثره فى الوطن العربى » . مجلة الدراسات التاريخية . مجلد ٢٨ – ٢٩ . ١٩٨٣ .

٣ – د. محمد أنيس : « النشاط الأوربى بمصر وجيرانها أواخر القرن ١٨» المجلة التاريخية المصرية . المجلد ٢ . العدد ٢ . أكتوبر ١٩٤٩ .

٤ – د. محمد أنيس : « الخطوط الرئيسية لسياسة انجلترا تجاه الدولة العثمانية فى القرن ١٨م» . مجلة الدراسات التاريخية . مجلد ٨ . ١٩٥٩ .

٥ – د. محمد عبدالرؤوف سليم : « فلسطين فى العلاقات الامريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الأولى » . المجلة لتاريخية المصرية . المجلد ٢٧ .

٦ – محمد مصطفى صفوت : « موقف ألمانيا ازاء المسألة المصرية ١٨٧٦ – ١٩١٤ » . المجلة التاريخية المصرية . المجلد الأول . العددان ١ ، ٢ : ١٩٤٨ .

٧ – د. ميمونة خليفة الصباح : « علاقات الكويت الخارجية خلال القرن ١٨م ». مجلة المؤرخ العربى . عدد ٣٨ . ١٩٨٨ .

٨ – ناصرالدين سعدونى : « طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية . عن تاريخ الجزائر » . المجلة التاريخية المصرية . مجلد ٢٥ . ١٩٧٨ .

٩ – د. يقظان سعدون العامر : « الاتصالات الألمانية العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد برلين . بغداد (١٨٨٠ – ١٨٨٢) » ، المؤرخ العربى – عدد ٣٩ . ١٩٨٩ .

١٠ – د. يوسف على رابع الثقفى . « معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ١٩٤١هـ – ١٩٣٥م» . مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية عدد ٦ . ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٣- الرسائل العربية :

١ – حسان على : موقف الدولة العثمانية « من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ – ١٩٠٩) . رسالة ماجستير . كلية الاداب . قسم التاريخ . جامعه الاسكندرية »

ثانياً المراجع الأجنبية : –

١- الكتب الأجنبية

1- A.H. Lyber : The Government of the Ottoman Empire . Harvard University Press. Harvard 1913 .

2- A.L.Srivastava : Akbar the Great : Political History 1542 - 1605) . Shivala Agarwala & Co.
Delhi .V.L.

3- ——————:Mughul Empire , Malhotra Brothers, Delhi, 1952 .

4- Antoine Hakyem : Les Provinces Arabes de l'empire Ottman aux Archives du Ministere des Affaires Etrangeres de France (1793 - 1918) . Les Edition Universitairs du Liban 1988 .

5- Bernard Lewis: The Arabs in The History .

6- Bernared Lewis : The Emergence of Modern Turkey . Oxford Universty Press. 1968 .

7- Charles Fraze : Catholics and Sultans : The Charch and the Ottman Empire (1453 -1923). 1983.

8- Edward Creasy : History of The Ottman Turks Khayats . Beirut 1968 .

9- Dietrick Gerhard : " Regionalism and Corporate Order as a Basic Theme of European History " in : R .Hatton & M.S. Anderson (eds) : Studies in Diplomatic History .Longman . London, 1970 .

10- Halil Inalick : The Emergence of the Ottomans . in : P.M. Holt .et al .Cambridge History of Islam . The Cambridge Universty Press, Cambridge, 1970 .

110 H.J.Kissling . et. al . (eds) : The Muslim World (III) : The Last Great Muslem Empires .E.G.BRILL .Leiden 1969 .

12- Immanuel wallerstein & Resat Kasaba: " Corporation into the World Econamt : Change in the structure of the Ottoman Empire (1750 - 1839) " in: .L Baque Grammant . Contribution a L'historie Ottomane .

13- J.C.Hurewitz : The Middle East and North Africa in World Plitics : A Documentary Record . Yale Unuversty Press. 1975 .

14- J.Modelski : Agrarian and Industrial : Two Models of the International system. Princeton University Press, 1961 .

15- J.Piscatorie : Islam in a World of Nation state . Rayal Institute of International Affairs, London : 1986 .

16- J.Saunsers (ed) : The Muslim World on the Eve of the Europe Expansion, Prentices Hall .N.J.1960 .

17- Kemal karpat (ed): The Ottoman state and it's Place on the World History , E.G.Brill Leiden .1974.

18- Leo Carl Brown :International Politics and Middle East, Princeton Universty press .N.J.1984.

19- Majid Khadouri : " The Islamic Theory of International Relations and its Contemporary Relevance " . in : Harris Proctor (ed.) : Islam and International Relation, Praeger, New York 1965 .

20 Maurice Grouzet : Histoire Generale des Civilization Tome VI .

21- M.E.Yapp: The Making of the Modern Near East 1792 - 1923) . Long man . London 1987 .

22- M.G.Hudgson : The Venture of Islam : The Gunpowser and Modern Times, The University of Chicago Press . Chicago 1974 .

23- M.Imamuddin : History of Middle East and North Africa .Nagma & Sons , Dacca (East Pakistan) 1960 .

24- M.S.Anserson; The Great Powers and the Near East (1774 - 1932) st . Martin's press. N.Y. 1971 .

25- Norman Daniel : Islam, Europe and Empire . the Universty Press Edinbrgh, 1966 .

26- Raymaon Aron : " Le Dialogue culturel Euro - Arab Histoire et Prespectives " in : Jacques Bourinnet (ed) : Le Dialogue Euro - Arabe . Economica . paris 1979 .

27- Robert Mantran ; " L, Empire Ottoman et le Commerce Asiatique aux 16 et 17 siecles " in : R . Mantran (ed), L'Empire Ottoman du xvi an XVIII. Voriorum Reprints , London, 1984 .

28- Robert Schnerb : La xix Siecile ; L'Apozee de l'Espansion Europeanne .

29- Thomas Naff; " Ottoman Diplamatic Relations With Europ in the Eighteenth Century : Patterns and Trends . in : T.Naff & R.Owen (eds) : Studies in Eighteenth Century Islamic History . Lonon: 1977 .

30- William Coplin : Introduction to International Politics, 1980 .

٢- الدوريات الأجنبية

1-Andrew Hess : " The Moriscos : An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain " .The American Historical Review . Vol. 74. no.1 . October 1968 .

2- ——————: " The Ottoman Soaborne Empire 1433-1525) " .American Historical Review . Dec 1970 .

3- ——————: " The Ottoman Conquest of Egypt " International Journal of Middle East Studies .N4. 1973 .

4- Butrus Abu - Manneh : " The Christian Between Ottomannism and Syrian Nationalism ; The Ideas of Butrus al-Bustoni " International Journal of Middle East studies . no.2- 1980 .

5-Gale Stokes ; " Dependency and the Rise of Nationalism : in Southeast Europe ' Jornal of Turkish Studies .

60 J.C.Hurewitz ; " Ottoman Diplomacy and the European State System" .Middle East Journal . Vol.15 (1961) .

7- J.Saunders : " The Problem of Islamic Decadence ".Tournal of World History . Vol. 7 . no. 3 . 1963 .

8- Kamal S.Salibi : " Middle Eastern Parallels: Syria Arabia in Ottoman Times " . Middle Eastern Studies Vol. 19 .no. 1, 1979 .

9- Kamal Karpat : " The Transformation of the Ottoman State 1789-1980" .International Journal of Middle East Studies . no.3 (1979) .

10 Richard B. Elrod : " The Concert of Europe : A Frensh Look at an International System " . Warld Politics . Jan . 1976 .

11- Yassef Katz; " Paths of Zionist Political Actions in Turkey 1882 - 1914: The Plan of Jewish Settlement in Turkey in the Young Turks Era ' .International Journal of Turkish Studies .Vol.4 .no.1 . Summer 1987 .

اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ/١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ /١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني،الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزيدة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقراءة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

رابعًا ـ سلسلة المنهجية الإسلامية

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي،
  الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
  الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
  الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

خامسًا ـ سلسلة أبحاث علمية

- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ ١٩٩٢م).

سادسًا ـ سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعًا ـ سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامنًا ـ سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة،(١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية،(١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزنيدي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العَقِيْلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعًا ـ سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشراً ـ سلسلة تيسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النَّسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

حادي عشر ـ سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

ثاني عشر ـ سلسة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة ـ الثقافة ـ المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص. ب. 9489 – عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص. ب. 135788 بيروت.
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة المأمونية الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين – القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص.ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:

– أمانة للنشر

AMANA PUBLICATIONS
10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel. (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

– السعداوي للنشر

SA'DAWI PUBLICATIONS
P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

– خدمات الكتاب الإسلامي

ISLAMEC BOOK SERVICE
2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

بريطانيا:

– المؤسسة الإسلامية

THE ISLAMIC FOUNDATION
Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

– خدمات الإعلام الإسلامي

MUSLIM INFORMATION CENTRE
223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

فرنسا: مكتبة السلام

LIBRAIRE ESSALAM
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

بلجيكا: سيكومبكس

SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152
1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

هولندا: رشاد للتصدير

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

الهند:

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd
P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤيه الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكليه وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعاده الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلاميه ودورها في توجيه مسيرة الحضاره الإنسانيّه وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديده منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّه والأكاديميه لخدمة قضايا الفكر والمعرفه.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربيه والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّه وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P O Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U S A
Tel: (703) 471-1133
Fax (703) 471-3922
Telex 901153 IIIT WASH

هـذا الكتـاب

جزء من عمل ضخم استغرق إنجازه ما يزيد عن عشر سنوات وشارك فيه فريق مكون من **سبعة وعشرين أستاذاً وباحثاً** من المتخصصين فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والتاريخ الإسلامى والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية فى الإسلام فى اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً فى أربعة مجالات هى :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية فى الإسلام **(الأجزاء : الأول والثانى والثالث)** .
- العلاقات الدولية كما يمكن استنباطها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين **(الأجزاء : الرابع والخامس والسادس)** .
- العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى **(من الجزء السابع وحتى الثانى عشر)**
- العلاقات الدولية فى الفكر السياسى الإسلامى **(الأجزاء:الثالث عشر والرابع عشر)**
- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره فى صورة كتاب دراسى يكون صالحاً للتدريس فى الجامعات .

ويمكن القول ــ دون مبالغة ــ أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه فى هذا المجال وفى جميع العلوم الإجتماعية والإنسانية فى الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإنما ينبغى أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزه وتبنى على قضاياه ، وتفرع عليها ، وتعمق جزئياته ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغى أن يكرر فى علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .